الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

كلية الآداب و العلوم الإنسانية – قسم التاريخ

إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية : 1912– 1954

بحث في تكوين الدولة الجزائرية الحديثة

[أطروحة لنيل رسالة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر]

إعداد الطالب

نورالدين ثنيو

إشراف

الأستاذ الدكتور كمال فيلالي

أعضاء لجنة المناقشة

أ/د. صاري أحمد	أستاذ التعليم العالي(جامعة الأمير عبد القادر)	رئيسا
أ/د. كمال فيلالي	أستاذ التعليم العالي(جامعة قسنطينة)	مشرفا و مقررا
أ/د. مصطفى حدّاد	أستاذ التعليم العالي(جامعة باتنة)	عضوا مناقشا
أ/د. أحميدة عميراوي	أستاذ العليم العالي(جامعة الأمير عبد القادر)	عضوا مناقشا
أ/د.حباسي شاوشي	أستاذ التعليم العالي(جامعة الجزائر)	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2009/ 2010

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

واجب الوفاء يقتضي مني أن أتوجه بالشكر و العرفان إلى الأستاذ الدكتور كمال فيلالي المشرف الرئيس على هذه الرسالة، نظير ما قدمه لي من عون علمي و تشجيع معنوي و رعايته لمشروع الرسالة منذ أن كانت فكرة إلى أن صارت أطروحة. و في نفس المقام ، مقام الاعتراف بالجميل ، ينصرف شكري إلى الأستاذ جان-روبير هنري المشرف الأجنبي على هذه الأطروحة لما حفني به من عناية و رعاية في معهد البحوث و الدراسات حول العالم العربي و الإسلامي في مدينة آكس-آن- بروفانس، التي يوجد بها مركز أرشيف ما وراء البحار العامر بالمادة الوثائقية التاريخية عن الجزائر و بقية المستعمرات الفرنسي.

في مدينة آكس المتوسطية الجميلة ، كانت لي لقاءات علمية و تعارف مع بعض الزملاء و الأستاذة الذين تبادلت معهم إشكالية البحث و مفرداته ساعدتني كثيرا على التواصل على نفس السمت و المقاربة ، أقنعتني في نهاية المطاف إلى قيمة و أهمية موضوع الرسالة مع كل ما يمكن أن تثيره من نقد و رد.و أذكر على سبيل المثال لا الحصر ، الدكتور عميد الفكر القانوني في الجزائر أحمد محيو الباحث الحصيف في نفس المعهد و المستشار لدى محكمة لاهاي، الباحث البريطاني الشاب جيمس ماكدونالد المتخصص في حركة جمعية العلماء و الحركة الوطنية و صاحب أطروحة حول أحمد توفيق المدني، فضلا على العديد من الزملاء المتخصصين من الجزائريين و الفرنسيين و الأجانب الذين تعج بهم مؤسسات البحث و الدراسات و التعليم في مدينة آكس التي مكثت بها مدة سنة في إطار منحة التكوين الاستثنائي التي اعتمدتها وزارة التعليم العالي و البحث العلمي منذ سنوات قريبة.

و لا يفوتني في الأخير التنويه بالفضل الكبير الذي حظيت به من قبل أعوان مركز أرشيف ولاية قسنطينة الذي لا زال دائما وجهتي في بحث و دراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية و الاستعمار الفرنسي.

مقدمة

التاريخ، بشكل عام، صارت تصنعه الدول في الأزمنة الحديثة و المعاصرة، لا بل الدولة القومية هي العنوان الكبير و الدليل الواضح على انتقال التاريخ ذاته من مرحلة إلى مرحلة.فالدولة بالتعريف، هي حداثة سياسية، بمعنى أنها نقلت التاريخ من العصر الوسيط إلى الحديث و ما ينطوي عليه من قسمات و خصائص جديدة، خاصة عندما وضعت الاعتبارات القومية موضع تقييم جديد، تمّ على أساسها بناء كيانات سياسية جديدة، مثل اعتبارات: الدين، اللغة، الحدود الطبيعية، التاريخ المشترك، و ليس أخيرا الجغرافية الإستراتجية..و التاريخ هو أيضا سجل بأحداث الماضي و تحليلها و دراستها في الحاضر، بقصد تجديد الرؤية أو تصحيح أخطاء أو توكيد حقائق، ومن ثم تفاديها في المستقبل. و لعّل هذا ما يعطي المعنى الصحيح للتاريخ الذي لا يقتصر على الحاضر كبعد ماضي، بل تتلازم عند البحث التاريخي الأبعاد الثلاثة: الماضي، الحاضر و المستقبل.فالتاريخ، كما يرى المؤرخ و المفكر الفرنسي بيير نورا Pierre Nora، هو دائما إعادة بناء إشكالي و غير مكتمل لما لم يعد موجودا أصلا. و أن البحث يبقى دائما خاضعا للتقييم من قبل أهل الاختصاص و الدوائر الأكاديمية و العلمية الساهرين على صيرورة تاريخ الأمة الخاص، مما يضفي أهمية أخرى على البحث التاريخي، عندما يعبّر عن صلة النتائج بالوقائع، و التطلع إلى التحديد و التصحيح و التغيير أيضا. فقد كان المؤرخ الفرنسي الكبير جاك لوغوف Jacques Legoff يولي دائما اعتبارا كبيرا لمسألة الهيئات العلمية و المهنية التي تهتم بالتاريخ، و التي يجب أن يحرص الباحث على أن يوليها القدر الكبير من الاهتمام كهيئات متابعة لشأن التاريخ من حيث التقييم و المناقشة و الحوار.

و الموضوع الذي نَرُوم تَعَقُّبه و سَبْر ماضيه هو الدولة و كيف تعاملت معها النخبة الوطنية خاصة مع مطلع القرن العشرين، بعد انخراط بعض الجزائريين المسلمين في النضال السياسي و الاجتماعي و امتلاكهم قدرا من الوعي لمفهوم المؤسسات العامة و الدولة في مدلولها الحديث.فقد تبلور وعي مجموعة من الجزائريين بقضايا ومسائل سياسية و اجتماعية وحاولوا التعبير عنها بالوسائل التي أتاحتها تجربتهم في البحث عن الدولة الحديثة في الجزائر خلال الوجود الفرنسي.

تاريخ الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي، هو تاريخ صراع مؤسسات الدولة الفرنسية مع خطاب الحركة الوطنية في مدلولها الواسع الرامي إلى تحقيق حق المسلمين الجزائريين في إدارة الشأن العام.فقد حفل هذا التاريخ

بالصراع المسلّح و السّياسي و الثّقافي حتى في اللحظات التي تبدو فيها الحياة عادية أو في حالة من الأمن و السلم pacification ، على حد تعبير المحتل، لأن هذه اللحظات، كانت تَمُور بنزاع داخلي بفعل النزعة الاحتلالية التي لا تحل المشاكل و الأزمات بقدر ما تزيد من تفاقمها. و لعلّ هذا ما يفسّر لنا النهاية المأساوية التي خلص إليها الوجود الفرنسي عام 1954:حرب مدمّرة للجانبين، انتهت إلى حالة من الانفصال المطلق.

و من استقراء التاريخ السياسي لفترة الاحتلال يتبيّن أن المسألة التي كانت مضمرة و تُحرّك مساعي رجال الحركة الوطنية هي الدولة بما تَعْنيه من مؤسسات اقتصادية، سياسية واجتماعية و إطار للهوية. لم تكن السياسة الفرنسية عبارة عن برامج و مشاريع و خطط معزولة عن السياق العام سواء، في الجزائر أو المتروبول و العالم أيضا. فقد كانت الجزائر تتلقى أصداء قرارات الإدارة العليا في باريس، و ما كانت تقوم به الحكومة العامة في الجزائر، و مع نهاية الحرب العالمية الأولى صار الفعل الأهلي له تأثير أيضا على حكومة باريس[1].

أهمية موضوع الدولة الجزائرية في البحث التاريخي

1- موضوع الدولة في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر يكتسي، لا شك، أهمية بالغة، لما يوفره من إمكانية البحث في صلب هذا التاريخ، عندما يجد الباحث نفسه يتعقّب مراحل و حِقَب الحركة الوطنية الجزائرية، في صلتها بالوجود الفرنسي من خلال فكرة الدولة، أو ما في حكمها و معناها:السلطة، الأمة، المجتمع، الأهالي، الشعب، الإدارة، المؤسسات، النظام.. كما أن موضوع الدولة يقرّب الباحث أكثر إلى الروح العلمية و الموضوعية و المنهجية الأكاديمية، فضلا على الحيوية التي ترافق الباحث طوال إعداده للبحث، عندما يجد نفسه ملازما للسياق الزمني و المعرفي الذي يجب أن لا ينقطع عنه. بمعنى أنه مشمول بديمومة الدولة التي يعيش فيها،

---

[1] يوضح المؤرخ الفرنسي أندري نوشي، حالة التعقيد و التلازم البيني الذي أضحت عليها وضعية الجزائر في صلتها المتروبول، بسبب الفعل الاستعماري، على النحو التالي:"كان تاريخ الجزائر، خلال القرن العشرين على نقيض تام لما كان عليه القرن التاسع عشر.فقد أدّى الاستيلاء على مدينة الجزائر إلى انطلاق عملية استعمار شامل لأرجاء معمورة الجزائر. بينما الحرب العالمية الأولى، التي دشنت تاريخ القرن العشرين، حملت معها سلسلة من الظواهر، لا صلة لها بما ساد في الماضي.فالظواهر الجديدة مثلها مثل الفعل الاستعماري، صارت مركبة و معقدة، طالت ليس فقط المجال السياسي، بل الاقتصادي، الاجتماعي و الثقافي أيضا." André Nouschi, l'Algérie amère :1914-1994, éd. Maison des sciences de l'homme, Paris, 1995, p.8

و يحاول في ذات الوقت البحث عن مكوناتها التاريخية[1].و في هذا المعنى يقول المؤرخ الفرنسي المعاصر،جيرار نواغيال:"إن المعارف التي يعدّها و ينتجها مؤرخ العالم المعاصر، لا تمثل في حقيقة الأمر، إلا شكلا من أشكال معرفة الماضي، الحاضر دوما في الوسط الاجتماعي الذي ينتمي إليه المؤرخ"[2].

2- عندما يكون موضوع الدولة ماثلا في البحث، نستطيع أن نمتحن مدى صدق السلطة الفرنسية في مشاريعها الرامية إلى تعميم فكرة المؤسسات العامة على سائر السكان في الجزائر، عبر التّشريعات و المراسم التنفيذية، و قرارات الإدارة و ثقافة الدولة. كما أننا نستطيع التأكد من مدى قدرة الأهالي الجزائريين على استيعاب وجدانهم و عقليتهم لأفكار و مؤسسات الدولة المدنية الحديثة عندما يطالبون السلطات الفرنسية بتحسين أوضاعهم العامة.

3- تَمَثّل فكرة الدولة كموضوع بحث تاريخي، من خلال تتبع الأوضاع في الجزائر يفصح، بل يكشف الفجوة التي فصلت بين الجزائريين و مؤسساتهم، و يُفَسِّر لنا في ذات الوقت لماذا وصلت الأوضاع إلى ما وصلت إليه عام 1954؟ فنستطيع أن نقف على مدى توفّر الخطاب الوطني على مقومات المؤسسات التمثيلية و ثقافة الشأن العام، و كيف أن الدولة مثّلت خلفية لتفكير النخبة الوطنية، كما كانت أيضا مشروعا للسلطة الفرنسية. بمعنى أن الدولة كانت بنية منتظرة[3]، يتطلع إليها الجميع ، و يرنو إلى تحقيقها كل الفاعلين في الحياة

[1] و في هذا المعنى يمكن إدراج الكتابات الأولى لباحثين و علماء جزائريين حول التاريخ الجزائري ، كما فعل مثلا ، الشيخ مبارك الميلي ، أحمد توفيق المدني و عبد الرحمن الجيلالي، فكلهم كانوا مدفعين في سياق الوضع الاستعماري إلى صناعة التاريخ الوطني للجزائر.فكتاب الشيخ مبارك الميلي ،" تاريخ الجزائر في الحديث و القديم " هو جزء من مشروع الإصلاح العام من أجل بلورة الوعي الوطني من خلال إبراز ملامح و قسمات الوطن الجزائري كمقدمة لاستعادة الاستقلال التاريخي له ضدا على الاستعمار و المدرسة الاستعمارية في كتابة التاريخ .إن المؤرخ في هذا المعنى هو حامل لتقاليد الأمة و اهتماماتها و قادر على صناعة تاريخها أيضا .أنظر ، مبارك الميلي ، تاريخ الجزائر في القديم و الحديث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،د.ت؛ أحمد توفيق المدني ، تاريخ الجزائر، المطبعة العربية،الجزائر،1932 ، عبد الرحمن الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام، ديوان المطبوعات الجامعية، 4ج، ط.7، الجزائر،1994.

[2] Gérard Noiriel, Qu'est-ce que l'histoire contemporaine, éd.Hachette, Paris, 1998 p.4

[3] فكرة البنية المنتظرة، استخدمها المؤرخ الفرنسي حاك لوغوف لوصف الوضع التاريخي في آخر مراحل العصر الوسيط الذي كان ينتظر وضعا جديدا.وسادت فيه حالة من الترقب، كان الجميع يتطلع إلى احتراح عصر جديد، وُصفَ في ما بعد بعصر النهضة الأوروبية.فقد استقرت الفكرة و صارت بنية منتظرة لما سيتمخض عنه آخر العصور الوسطى. و لعّل، هذا ما يمكن

السياسية و الاجتماعية و المنظّرين لها على مستوى الفكر و الايدولوجيا.وعليه، يظهر أن المعيار الذي يقاس به تحقق التنمية و التطوّر و مسايرة الواقع، هو كيف يتم التجاوب مع مؤسسات الدولة في مدلولها الواسع، و في كيفية نقد و إصلاح منظومة السُّلطة الحاكمة، عندما يكون المقصد النهائي هو البحث عن لحظة تماهي الشعب مع السلطة، وأن السلطة هي الشعب الممثل بحق ومصداقية في مؤسساتها، و المعبّر عن قيمة و حيوية الدولة و الوطن.

4- التركيز على الدولة كوحدة سياسية، بما هي مؤسسات و مشاريع و برامج للتنمية و الاستقلال، يكشف عن نوعية تفكير الجزائريين في قضايا واضحة، عملية وواقعية.فقد غلبت على تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية البحوث و الدراسات التي ترمي إلى التصنيف الإيديولوجي، الثوري و الإصلاحي برسم استحقاق السلطة و الوطن، غير أن مفهوم الوطن في الثقافة السياسية يتسع لكل التيارات و التوجهات،و إلى الاختلاف السياسي و الإيديولوجي و الفكري لكافة الحركات على اختلاف تعبيراتها و مبادئها.وأفضل سبيل إلى معرفة ذلك، هو البحث التاريخي الذي يستقطب الجميع في إطار فكري أو موضوع مثل الدولة، الوطن، الأمة، الهوية[1]. و من طبيعة هذه الاعتبارات و المقوّمات و المسائل أن تدفع الباحث إلى تلمس مساهمة جميع الأطراف فيها[2].

أن نلحظه في تاريخ الجزائر، خلال فترة الاحتلال، حيث سيطرت فكرة الدولة على وعي و لا وعي النخبة الجزائرية، و على السلطة الفرنسية أيضا، لكنها، فاتها تجسيد ذلك في الواقع، بعد أن تلكأت في تطبيق الإصلاحات الضرورية.

[1] أهم الكتب التي توضح علاقة التاريخ بالدولة و الأمة و المجتمع ، و ضرورة الوعي بحقيقة التلازم بين الباحث و موضوع بحثه ، و كان أيضا رائدنا في هذا البحث كتاب جيرارد نواغيال : مقدمة في السوسيو- تاريخ ، البحث التاريخي الذي ينظر إلى التاريخ كأثر من الماضي لا زال يحتفظ براهانيته في الحاضر عندما يستدعي لا المستوى الاجتماعي فحسب بل الأنتروبولوجي و النفسي أيضا.كما أن الخطاب أو الحدث التاريخي لا يصوغه أو يصنعه واحد من الأفراد بل تصنعه و تصوغه معه الجماعة حتى تلك الأطراف التي كانت معارضة له. G.Noiriel, introduction à la socio-histoire, éd. La Découverte, Paris, 2006.

[2] و في هذا الصّدد أيضا ، يقول الباحث جرار نواغيال :" لا يمكن فهم تاريخ الأمم الحديثة إذا لم نربطه بتاريخ الدولة (...)فطوال القرنيين الماضيين، كان المناضلون يكافحون من أجل مبدأ الوطنيات و القوميات. و قاتلوا من أجل أن تكون أمتهم موطرة و محمية من قبل الدولة. كذلك المجموعات الوطنية ذات السيادة، لم تظهر و تدوم إلا عندما أخذت شكل "الأمم/ الدول"، أنظر، G.Noiriel, Etat, Nation et immigration : vers une Histoire du pouvoir, éd. Belin, 2001, p.144

في المقاربة و المنهج

I – يندرج هذا البحث في المقاربة الجديدة لكتابة التاريخ في العصر الراهن، التي ترمي إلى محاولة استيعاب جوانب ووقائع و أحداث العالم في أفق شامل يستحضر جميع تواريخ الحضارات و الثقافات، و يعيد لها اعتباراتها المفقودة، و منها حضارات الشعوب و الأمم التي خاضت حركات تحرر ضد الاستعمار الأوروبي. و برهنت من خلال ذلك، على وجود رصيد تاريخي و حضاري حفّزها على التصدي للفعل الاستعماري و التخلص منه. و بتعبير واضح و موجز، يندرج هذا البحث، من حيث الرؤية و المنهج في إطار المجهود العلمي الذي تنكب عليه مجموعة من المؤرخين في ما يعرف ب"التاريخ العالمي"Word History، أو التاريخ الشامل/العام/ الكوني، كما ترجم إلى الفرنسية Histoire globale[1].و مضمون هذا التوجه، هو أن الحضارات لها أصول و أنها جاءت من روافد و مصادر سابقة عليها. و على البحث التاريخي و التحليل العلمي أن يتعقب أصول الحضارات و الثقافات من أجل أن يقف على مدى و قدر مساهمة اللاحق إلى السابق. فالحضارة الحديثة ليست غربية و لا أوروبية في التعبير المطلق..بل لها أصول في العصر الوسيط الإسلامي ، و لها امتداد في الفكر اليوناني الذي كان شرقيا في عصر عطاءه الفكري العظيم ، علاوة على أن الحضارة الأوروبية الحديثة لم تكتسب الصفة الغربية ، إلا بعد وصول القارة الأمريكية (العالم الجديد)، إلى الحياة الدولية الحديثة و المعاصرة.

العالم، طوال القرن العشرين كان يرنو إلى إدراج وحداته السياسية، في أفق إرساء قواسم مشتركة لبناء المجتمع الدولي، القائم على أساس الدولة القومية.و لعلّ، أبرز مظاهر الحداثة السياسية التي حققتها الحركات الوطنية هي تعديل مسار التاريخ الأوروبي إلى تاريخ عالمي وإنساني[2].كما كشف، من ناحية أخرى، أن

---

[1] يمكن أن نرصد مجموعة من الكتابات التي تبنت هذا التوجه و حاولت أن توصله كمنهج و رؤية لكتابة تاريخ العالم المعاصر لدى جميع الأمم و المجتمعات و الشعوب. S.Gruzinscki, les quatre parties du monde, Histoire d'une mondialisation, La Martinière, Paris, 2004 ; C.Grataloup, Géohistoire de la mondialisation, le temps long du monde, Armand Colin, Paris, 2007 ; G.Chaliand, Guerres et civilisations, Odile Jacob, Paris , 2005 ; Thierry Camous, Orients/Occidents, 25 siècles de Guerres, Paris : puf, 2007.

[2] يقول في هذا الصدد المؤرخ البريطاني المعاصر اريك هوبسبووم:"لا يمكن كتابة تاريخ العالم الحديث إذا لم يكن عالميا في غرضه"، Eric Hobsbawm, préf. C.A.Bayly, La naissance du monde moderne 1780-1914 ,Editions des Ateliers & le Monde Diplomatique,2007 , p.14

التمادي في التعلق بالوطنية و الرقي بها إلى الإيديولوجية المطلقة، في إطار الصراع بين المصالح الأوروبية، أفضى أيضا إلى كوارث بشرية، مثل النازية و الفاشية، و الأنظمة الشمولية المنغلقة، صارت عاجزة على مسايرة المفاهيم الجديدة، و منها تطور مفهوم الوطنية ذاته.

2- إن نظرتنا إلى الحركة الوطنية الجزائرية تتسم في هذا البحث التاريخي، إلى كافة التشكيلات و التنظيمات و الشخصيات الحرّة التي حملت فكرة الدولة وسعت إلى تحقيق نظام سياسي اجتماعي يليق بالسكان الجزائريين، يساعدهم على الترقية المادية و المعنوية، كما تجلّى ذلك في العديد من البيانات و التقارير و المنشورات [1].. التي صدرت عن الحركة الوطنية. فالرؤية تتسع إلى كل هؤلاء، و في مختلف مراحلهم التاريخية، مهما تنوعت أو تناقضت.فقد كان قدر الجميع أن يتعاطوا السياسة و لو من موقف رد الفعل ، لأن السياسة كتصرف قانوني وعام كان حكرا على السلطة الفرنسية التي يخوّل لها سلطة التقدير لما هو شرعي و غير شرعي. و بسبب ذلك أتسم تصرف الحركة الوطنية بالسمة السياسية بالمعنى الذي يشير إلى رفض الظلم ، الإجحاف،و الحيف الاجتماعي و السياسي.فمهما كانت مواقف الأطراف الأهلية، فهي تعبير سياسي عن وضع"عمومي" publique، و بالمعنى الذي يشير إليه القاموس السياسي الحديث، أي أنه موقف ينطوي على البعد الاجتماعي العام الذي يستدعي السياسة لأنه يَطَال جميع الأهالي.إلا أننا نسلّم في ذات الوقت، أن خطاب مطالب الحركة الوطنية لم يكن يستند إلى نظرية واضحة حول الدولة المنشودة، تعزّزها التجربة التاريخية، و تفكيرها في مسألة الدولة أو نظام الحكم اللائق بالشعب الجزائري .فلم يكن تفكيرا عميقا و لم يخلّف نصوصا كبرى تعزز التوجه و تؤطر إيديولوجية النخبة و المجتمع [2]

[1] هذه هي رؤيتنا لتاريخ الحركة الوطنية بصورة عامة و كما نفكّر فيها. غير أن البحث يقتصر على أهم التنظيمات التي استوعبت كل التيارات، و التي ساهمت نوعا من المساهمة في مسار تحقيق الدولة الوطنية: حزب الجزائر الفتاة، نجم شمال إفريقيا /حزب الشعب الجزائري/حركة انتصار الحريات الدمقراطية، الحركة الإصلاحية(جمعية العلماء)، الإتحاد الدمقراطي لأحباب البيان و الحرية. أما الحزب الشيوعي الجزائري، فلم يستقل بخطاب خاص، فقد تماهي منذ البداية و في السياق و في النهاية مع أطروحات و أيديولوجية الحزب الشيوعي الفرنسي، و لم يستطع التخلص من عبئه، و بقي حريصا على التجربة السوفيتية، و يفضل المسألة الاجتماعية على المسألة الوطنية، التي لم تظهر عنده إلا في السنوات الأخيرة من عمر الحركة الوطنية، بعد ما شغلها حزب الشعب الجزائري/ الحركة من أجل انتصار الحريات الدموقراطية.

[2] في معنى هذا الفراغ أو النقص في النصوص الايدويولوجية و علاقتها بالتنمية و الوعي السياسي و بناء الإنسان، يقول المفكر الجزائري عبد الله شريط:" إن معركة تغيير الإنسان بين العلماء المسلمين قبل الاستقلال، و قادة الأحزاب السياسية في الجزائر، هي في الواقع المرحلة الأولى في إثارة المشكلات الإيديولوجية و بناء الإنسان بين المثقفين منذ الأربعينات إلى اليوم (1981). و لكن عدم تقدم الفكر الإيديولوجي بعد ذلك، كان له تأثيره السلبي على تطور فكرنا السياسي قبل أن يصبح تأثيره هذا أوضح في ميدان التنمية الإجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، منذ ما قبل الثورة المسلحة إلى ما بعد الاستقلال." عبد الله شريط،

3- اتساقا مع الفقرة السابقة، فإننا نعتمد المنهجية التي ترمي إلى أن التاريخ ووقائعه و كذلك مواقفه لا يشرحها الماضي فحسب، بل التاريخ اللاحق أيضا، أي ما بعد الحادثة أو الموقف.و التاريخ اللاحق يخلع أكثر المعقولية على معنى ما تطورت إليه الأحداث و الأفكار.فالمعروف أن الحركة الوطنية، كان محورها الأساسي، والذي من أجله عبّرت عن نفسها بأنها حركة وطنية، هو التعلق بالوطن، و بالأهالي، و التطلع إلى نوع من الحكم اللائق.وللوقوف، بشكل واضح على معنى فعل الحركة الوطنية، يجب أن نطّلع على التاريخ اللاحق لبداية المقاومة السياسية، أي الوعي بحقيقة الدولة المدنية الحديثة، هذا جانب، أما الجانب الآخر، فالبحث التاريخي يتم بعد الواقعة، عندما تتوفر للباحث مسافة زمنية كافية لمعالجة موضوعه، و هنا معنى أهمية التاريخ اللاحق.فالمسافة النقدية تسمح له بإعادة بناء تاريخ موضوعه نوع من البناء وفق الوثائق و الأرشيف و المواد الأولية وأدوات و مناهج ومقاربات البحث العلمي. كما أن المسافة النقدية تسمح له مع نوع من الذكاء، التعامل مع الوثائق لاستشفاف معاني لإشكالية بحثه، بإبراز جوانب كانت غامضة أو مُبْهَمة.فمسألة الدولة، كما نطرحها في هذا البحث، لها تاريخ خاص، بمعنى أن الحركة الوطنية لم تطرحها بصورة واضحة منذ البداية، بل تعاملت معها كمسألة قَيْد التَّشَكُّل و التكوين مع نمو الوعي الوطني الجمعي، المؤسس للفعل العام.

4- يسعفنا المنهج القائم على العلاقة البينية interdépendance ، الذي يستأنس بجميع المصادر و المواد و العناصر، و كذا الجوانب المختلفة التي ساهمت في الظاهرة، مثل البحث و التعلق بنظام سياسي عام لدى الحركة الوطنية الجزائرية. فالفعل الثوري الأخير(الثورة التحريرية الكبرى1954ـــ1962) هي مطاف نهائي لما كان يختلج في وجدان النخبة الوطنية بعد أن أعيتها سياسة المطالب.فقد كان رفض السياسة الأهلية للنظام الاستعماري قاسما مشتركا لكافة التنظيمات و المنابر المعبرة عن الأهالي و المجتمع المسلم.ومن ثم فمنهج العلاقة البينية يكشف الجوانب التاريخية و الاجتماعية و الثقافية ليس للأهالي فحسب، بل أثر الوجود الفرنسي أيضا في جميع أبعاده وأصدائه. و من هذا التلازم يجب تحليل المسألة التاريخية التي يتصدّى لها البحث، مثل "مسألة الدولة".كما أن منهج العلاقة البينية، ينأى بنا عن القراءات التي تتم وفق خانات فكرية أو مواقف إيديولوجية أو رؤى تبجيلية شعبوية رديئة لأنها تحاصر التاريخ و تصادره، بدل أن تحرره و تصححه باستمرار لفائدة الحقيقة، والوعي الحديث. و هكذا، فمسألة الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ليست سردا كرونولوجيا لأحداثه، بقدر ما هي تفكير في مختلف القضايا التي انطوت عليها، علاوة على محاولة الفهم و رفع مفارقات التجربة الاستعمارية طوال الحقبة التي يتسع لها البحث 1912-1954.و لعلنا لا نضيف جديدا، إذا

المشكلة الإيديولوجية و قضايا التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص.78. و الحقيقة أن هذا الكتاب يستند صاحبه إلى عشرين سنة من الاستقلال، و مع ذلك، استمرت أزمة الاستناد إلى النصوص الفكرية الكبرى و المراجع الإيديولوجية المستوعبة لمسار التنمية الوطنية في كل جوانبها و مظاهرها، لا بل زادت فداحة الأزمة، بعد العجز الكبير في إنتاج النصوص المرجعية التي صارت واضحة بعد صدور الميثاق الوطني في نسخته الثانية 1986.

قلنا، أن العلاقة بين تاريخ الحركة الوطنية و الوجود الفرنسي منصهرة في رحم التاريخ الحديث، بحيث تظهر الحركة الوطنية هي النفي التاريخي للإستعمار.

إشكالية وإطار البحث

1- في الدراسات و البحوث و المعالجات العلمية الجامعية، عادة ما نطرح إشكاليات عندما نروم البحث في قضايا و مسائل معينة.الإشكالية هي الإطار النظري الذي تُبحث و تُدْرس فيه أسئلة الموضوع.والإشكالية هي أيضا محاولة لصياغة نظرية في موضوع محدد. و عندما ننتهي من البحث، نعود مرة أخرى إلى السؤال الأساسي الذي انطلقنا منه، كما ورد في خطاب الحركة الوطنية الجزائرية، و نعني به مسألة الدولة، و نفحصه من خلال المسار التاريخي للحركة الوطنية في علاقته بالفعل الاستعماري لنكشف جانبا أو أكثر، من جوانب تأثر النخبة الوطنية بمفردات القاموس السياسي الفرنسي الحديث، لكنه يدل في ذات الوقت على وجه الحداثة السياسية للخطاب الوطني، الذي حاول التعامل مع المصطلحات في مضامينها الحديثة، مثل: La question nationale, la question indigène, la question sociale, la question coloniale, la question de la citoyenneté dans le statut. ، و من ثم استطاع أن يحل الإشكالية برُمّتها ضدًا على السياسة الاستعمارية.

- 2 إن إشكالية أو مسألة الدولة، كما نطرحها في هذا البحث هي من المسائل التي يقتضيها علم التاريخ في آخر تطوراته، عندما يوصي بضرورة الحفر الجنيالوجي في التراث التاريخي انطلاقا من قضايا و مسائل معاصرة. و بتعبير صريح وواضح، نسعى إلى الحفر الإنتروبولوجي و الثقافي لمحاولة العثور على حل من حلول الأسئلة التي تطرحها الأوضاع الراهنة[1].فالدولة لها صلة قوية بالأنتروبولوجيا، على اعتبار أن عنصر الإنسان فيها حاسم، سواء على مستوى تَشَكُّل السلطة و على مستوى ممارستها أيضا. و التاريخ باعتباره أنتروبولوجيا الماضي، كما صرنا نعرف اليوم، فان أفضل طريقة لمعرفة التاريخ هو البحث عن الموضوعات التي أنجزها و أنتجها الإنسان أو ساهم فيها مع عوامل أخرى. فالدولة هي شبكة من العلاقات قوامها مجموعة من السُّلُط، تفصح عن نفسها في إطار الجدل الذي تقيمه مع التاريخ بما يحفل به من عناصر فاعلة، خاصة دور الشعب و تحوّل و تغيّر مستوى وعيه و كذا النخب

[1] يضيف أستاذ التاريخ المعاصر، ج.نواغيال:" للتاريخ المعاصر صلة قوية بالذاكرة الجماعية، حيث تقوم الجماعات مثل الأحزاب و الأمم و غيرها ببنائها باستمرار وفق حاجاتهم الراهنة."، المرجع نفسه، ص.14.

و قدرتها على التواصل و التفاعل مع نوازل و مستجدات الأوضاع.فالدرس الأنتروبولوجي(خاصة في مسألة الأهالي، المواطنة و الدين الإسلامي) يوضح من جملة ما يوضح، أن التاريخ يتقدّم بوعي أو بدون وعي الأشخاص و المؤسسات التي تصنعه، سواء أكانت معنوية، مثل الأفكار الكبرى، التقاليد، الدين، العادات، الأساطير، أو مادية كالنشاط المالي و الاقتصادي ووسائل تحصيل الإنتاج و المعاش.

3- الحركة الوطنية، حركة تاريخية معقدة، تضافرت على وجودها اعتبارات معقدة أيضا، تظهر عند التحليل التاريخي الذي يستأنس بالمسافة النقدية التي تفصلنا عن مرحلة الإستعمار الفرنسي: أن جميع التشكيلات الوطنية تكاملت في تحقيق المشروع، و بالتالي يعطي معنى و معقولية لتاريخ الحركة الوطنية العامة، و يحرر التاريخ الوطني من الرؤية التي تختزله في تيار معين أو في حدث محدد، أو تُؤثر شخصية على شخصيات أخرى، لا زال البحث التاريخي يكشف عن الجوانب الضائعة و المهملة منه.فالمناهج، المقاربات وأدوات البحث العلمي التي توفرها مراكز البحوث و الدراسات في مجال العلوم الاجتماعية و الإنسانية، تساعد على قراءة جديدة للتاريخ، إذا لم نقل إعادة تشكيله، كما يرى المؤرخ الفرنسي بيير نورا .فثمة جوانب أخرى غير التي كانت تركّز عليها المدارس الوضعية نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين:تحليل الخطاب السياسي للنخبة المناضلة و الفاعلة، ثقافة الجماهير اليومية، الذهنية و العقلية الجماعية للناس، الرأس المال الرمزي للمجتمع، قدرة اللغة المحلية على التَّمَثُّل و التَّصور، خاصة قدرتها على استيعاب مفاهيم العدل، الظلم، المساواة، المصلحة العامة، الوفاق، التسامح...و بفضل هذه المقاربة صار علم التاريخ، يستطيع أن يضفي المعقولية و الفهم على الأحداث و المواقف و الأفكار التاريخية.

4- لا يتوخى هذا البحث محاولة التأريخ لكل مسار الحركة الوطنية الجزائرية من1912 إلى غاية1954، بقدر ما يحاول التقاط الأفكار و المواقف التي تندرج في أفق صياغة إطار مؤسساتي يحكم الأهالي و يفصح عن مطالبهم، و يسعفهم كإطار تنظيمي حديث للتعبير عن وجودهم كمواطنين. و على هذا الأساس، يحرص البحث على قراءة جميع برامج و بيانات و عرائض و مشاريع، فضلا على الكتابات الصحافية التي تقدّمت بها النخبة المناضلة إلى العمل السياسي و الاجتماعي، وما تخلّلها من حوار و نقاش علاوة عن السِّجَالات و المُمَاحكات بين الأطراف الفاعلة في الحركة و في مواجهة الفعل الاستعماري. فالحركة الوطنية تندرج في سيرورة المدى الطويل الذي يسعى إلى تحقيق الدولة أو أفضل نظام سياسي عادل يلبي حاجات السُّكان الجزائريين المتجددة. و عليه، فالسؤال الجوهري الذي

يؤطر البحث من البداية إلى النهاية، هو كيف استطاعت الحركة الوطنية الجزائرية أن تحقق مشروع الدولة، و في ذات الوقت، كيف أخفقت السلطة الاستعمارية في تحقيق هذا المشروع في الجزائر[1]

أهداف البحث

ما يجدر ذكره بداية، أن الحركة الوطنية هي الوجه المناقض للإستعمار الفرنسي الذي أخفق في إرساء مؤسسات الدولة الحديثة في الجزائر. فمن وحي هذا التاريخ خاض المناضلون الجزائريون تجربتهم في تحقيق شرط الإمكان السياسي و الاجتماعي للأمة لجزائرية، و السعي الحثيث إلى صياغة أفضل نظام حكم يليق بالأهالي.و قد كان مشروع الدولة قاسما مشتركا لجميع الحركات الوطنية في العالم التي انخرطت في النضال من أجل تحقيق أبرز تجليات الحداثة السياسية:الدولة/الأمة.

نعالج في هذا البحث موضوعا تاريخيا، يتعلق بالحركة الوطنية الجزائرية، و مثل سائر الحركات الاستقلالية في العالم، فقد اتسمت بالحركية، التّحول و التّغير. فهي لم تتوقف عند مستوى واحد من الوعي، و من ثم يجب دراسة الحركة الوطنية في لحظات تطورها و تحوّلها، رغم أن الخطاب الاستعماري حاول دائما أن يحبس المفردات و النّعوت عند مدلولاتها الأولى التي استعملها مع بداية الاحتلال.و لعلّ هذا ما حثّنا على إعادة النظر و نقد الإيديولوجية الاستعمارية و فحص قاموسها السياسي، حتى نتمكّن من الإمساك بالأوضاع الحقيقية التي صارت عليها المقاومة السياسية.فالدوائر الرسمية الفرنسية، من خلال خطابات الحكام و رجال الدولة في الجزائر و في المتروبول، كثيرا ما يُشيدُون بالأعمال و الانجازات العظيمة التي رافقت وجودهم في الجزائر، لكن، و هذا ما يمثل المفارقة، بقيت الأوصاف و النعوت التي تخلع على السكان المسلمين هي أوصاف ومحددات دونية:الأهالي، العرب، المسلمين، القبائل، الرعايا...أي، في نهاية المطاف إنجازات لا يقابلها تحسن في المركز القانوني و الإداري للمسلمين الجزائريين، فهم دائما دون المواطنة، و تحكمهم مدوّنة من القوانين الاستثنائية التي تحول دون وصولهم إلى التماهي مع مؤسسات الدولة المدنية الحديثة.

---

[1] هذا خلاف ما ذهب إليه الكاتب الفرنسي، روبير آرون، الذي كتب:"إن نهاية الجزائر الفرنسية، لا تعزى لا إلى الفرنسيين، و لا إلى المسلمين، رغم السياسة العمياء التي قادت البعض، أو التطرف الذي أمتلك البعض الآخر.فالنهاية كانت آخر مرحلة انتهى إليها المسار التاريخي للعالم كلّه." Robert Aron, les origines de la guerre d'Algérie :textes et documents contemporains, Fayard, Paris, 1962, p.8 لأن مثل هذا الحكم يجرّد مقاومة الحركة الوطنية من الوعي المتواصل مع التاريخ، و المتطلع إلى تحقيق مؤسسات الدولة الوطنية الحديثة ، الإطار الأنسب للتعبير عن هذا الوعي و مقتضياته. فالنخبة الوطنية في كل تشكيلاتها و تعبيراتها، سعت منذ البداية إلى ما لا تريده السلطة الاستعمارية التي ترمي إلى تحقيق ما لا يمكن تحقيقه في الزمن الإمبريالي للإستعمار.

وهكذا، و نحن نعالج مسألة الدولة في تاريخ الحركة الوطنية، لا يفوتنا الوعي بمدى خطورة هذه المفارقة التي لازمت المشاريع و الخطابات و الممارسات الفرنسية في تعاملها مع الأهالي.فلا يلبث الأهالي أن يكتسبوا وعيا جديدا عند كل حادث أو واقعة جديدة سواء أكانت تتعلق بالحياة الدولية أو المحلية.و لعلّنا لا نحيد عن الصواب، إذا قلنا أن سبب انهيار الوجود الفرنسي في الجزائر هو: في لحظات تزايد الوعي السياسي لدى النخبة الوطنية وأثره على المجتمع، لم يقابله الجانب الفرنسي بما يناسبه من إصلاحات. أو بتعبير آخر، أن سبب إخفاق تجربة الاستعمار في الجزائر، مرده إلى عدم احتمال مشروع الدولة التعامل بخطين متناقضين أو بوتيرتين مختلفتين واحدة خاصة بالأهالي والأخرى تُعنى فقط بالمواطنين الفرنسيين.

أما الأهداف التي نتوخاها من الإشكالية العامة للبحث فيمكن أن نرصدها على النحو التالي:

- 1 حصر أهم المسائل التي تمخضت عن العلاقة الجدلية بين نظام الحكم الفرنسي و الحركة الوطنية، و ما أضافته إلى رصيد تجربة بناء الدولة المدنية الحديثة.

- 2 توكيد حقيقة، أن الحركة الوطنية، شملت عدّة توجهات و تيارات و آراء مختلفة، استقطبتها فكرة البحث عن الدولة، الإطار الأنسب للتعبير عن الأمة الجزائرية. فقد كان الجميع مشمولا بالتّطلع بوعي أو بدون وعي إلى فكرة الدولة الحديثة، و الجميع أيضا ساهم بهذا القدر أو ذلك، و بقدر ما سمح به موقعه في الحياة العامة و مركزه الاجتماعي في بلورة جانب من جوانب الدولة الحديثة، و لو ضدا على النظام الاستعماري، و بالرغم أيضا من الصراعات و الخلافات الداخلية.فقد كانت الحركة إطارا للتجربة الوطنية العامة في كل خلفياتها و تداعياتها و سياقاتها أيضا، و تراوحت و تغيّرت المواقف من المحافظ إلى الراديكالي،و من المصلح الديني إلى ذي نزعة وطنية .. مما يعني، في نهاية التحليل، أن دوائر العمل الوطني كانت مرنة تسمح بالتنقل و التحول، من دون أن تعدم الأثر السابق، و لا القدرة على صنع الحدث اللاحق، الجميع كان يراكم التجربة السياسية نحو قيام الدولة الحديثة.

- 3 إن التعامل مع الحركة الوطنية، وهي في حالة حركة دينامكية باتجاه المستقبل، و بدون نكوص، تسعف الباحث من عدم السقوط في المغالطات و المفارقات التاريخية، كتلك التي تريد أن تظهر أراء و مواقف و أفكار قبل أن تحين مقتضياتها و شروط إمكانها. و لعّل المبالغة في التّحلي بالنزعة الوطنية في كتابة البحث التاريخي يفضي إلى هذا النوع من المغالطات، و من ثم تشويه التاريخ بدل معرفته.فمقاربة تاريخ الحركة الوطنية برسم تحقيق نظام سياسي لائق بالمسلمين الجزائريين يسمح بظهور مستويات من المد و الجزر و ما تخلل المراحل من فعل و رد فعل، و صراعات بين التشكيلات

الوطنية نفسها، فضلا على وجود صراع مع المستعمر و مع الواقع الاجتماعي المتخلّف المتأتي من عصر التراجع العربي و الإسلامي.و هكذا ، فغموض أو عدم وضوح الفكرة في صورتها النهائية ، لا يلغي أصلها إطلاقا. وهذا ما حدا بنا إلى محاولة تَبيّن مسألة الدولة في خطاب رموز الحركة الوطنية، منذ إرهاصاتها الأولى، و سياقاتها المختلفة، إلى أن تبلورت في شكل مشروع دستور عند فرحات عباس و تنظيمه الإتحاد الديمقراطي لأحباب البيان.

4- إثبات أن مفهوم الدولة الحديثة الذي انبثق عن النهضة الأوروبية، بداية من القرن السادس عشر، امتد إلى أقاليم و بلدان واسعة من العالم، و أصبح النظام السياسي الذي يجب أن تنتهي إليه جميع أنظمة الحكم المتآكلة، و استدعى هذا التطور التاريخي الكبير التّحَلي بالثقافة السياسية الجديدة المواكبة لنظام الدولة/الأمة.إلا أن الإستعمار راح يوقف التقدم المتوالي لمفهوم الدولة الحديثة في المناطق التي احتلها و منها الجزائر، و تسبب في ظهور النّزاعات الوطنية التي عمدت بدورها إلى محاولة تحقيق "الدولة المجْهَضَة".و هكذا، فمع مطلع القرن العشرين ، قام الشبان الجزائريون، على اثر امتلاكهم للوعي الجديد، بالمطالبة بحق وصول الأهالي المسلمين إلى المجال العام و التعامل معه، و أشّر هذا العمل على بداية الطريق السليم نحو الدولة المدنية الحديثة .

دراسة في الأرشيف و المراجع

1 – الخصوصية التي لازمت تاريخ الجزائر، خاصة منه الحديث و المعاصر، ظهرت في الإشكالات التي اعترضته، علاوة على التحديات الجديدة التي زادت من عمق المشكلة.فإذا كانت الدول التي جاءت في أعقاب الثورات الكبرى، قد سارعت إلى كتابة تاريخها الوطني، و سجّلت بالتالي حقائقه و وقائعه كأفضل سبيل إلى مراكمة أحداثه العظيمة للوقوف على حيثيات و معاني النصوص السياسية و الفكرية، ومدى مساوقتها لتطور مجتمعها،إلا أن كتابة التاريخ الوطني الجزائري، لازمته منذ البداية إشكالات، لعّل أهمها:

1- ازدواجية الذاكرة لمكان واحد

2- اعتماد أرشيف واحد لكتابة تاريخين

3- الفتور الذي انتاب مفاصل الهيئات العلمية و مراكز البحث و الدراسات في حث الباحثين و الدارسين على محاولة استيعاب الأحداث و النصوص ضمن ذاكرة المجتمع الثقافية

4- كثير من الدراسات تمت ضدا على بعض أطراف و صنّاع تاريخ الحركة الوطنية. بينما نجد في الضفة الأخرى (فرنسا)،مراكز البحث العلمي و التوثيق لا تكف، و في زمن قياسي رائع، عن إصدار سيل متلاحق

من البحوث و الدراسات و المذكّرات و الرّسائل العلمية عن تاريخ الاستعمار الفرنسي للجزائر[1]، أفضت إلى رمي جزء كبير من الإنتاج الجزائري في الظل.

2- لا غرو، أن كتابة التاريخ تعتمد أول ما تعتمد على الوثائق ذات القيمة التاريخية و العلمية، و استثمارها في إطار إشكالية واضحة، وإلا صارت المادة الوثائقية عبارة عن ركام مهمل ضائع، فالإشكالية هي التي تمنح الوثائق و الأرشيف القيمة العلمية و تبرر استخدامه[2].و في ما يتعلق بالجزائر و تاريخها زمن الاحتلال، يواجه الباحث، كما يرى محمد حربي، مصاعب وجيهة لامتلاك و استثمار الوثائق، بسبب الطابع السري لنشاط الأحزاب الوطنية الجزائرية، خاصة حزب الشعب / حزب حركة انتصار الحريات الديموقراطية، و بالتالي صعوبة العثور على الوثائق و التأكد من صحّة ما رُوِي و يُرْوَى شفاهة عن أحداث الجزائر في تلك الفترة. و

[1] في هذا المعنى يقول الباحث الجزائري العربي ولد خليفة :" و يبدو لنا ، أن الجزائر من البلدان القليلة التي تستورد مصادر و مراجع ماضيها من خارج الوطن ، إذ لحد الآن لا تتوفر مكتباتنا ، إلا في القليل النادر ، على خزانة معرفية متكاملة ، تصل إلى درجة التنظير **théorisation**، و ترتقي إلى مستوى مدارس فكرية و ابتكار منهجيات تتجاوز ردّ الفعل على ما ينشر وراء البحر و المحيط، و لا تتوقف عند التنويه و التذكير بالأمجاد ، و هو أمر مطلوب و خاصة إذا تعلق الأمر بتضحيات شعبنا و بطولات القادة الرّواد من رجاله و نسائه ، و لكنه لا يكفي لتأسيس بناء معرفي (ابستيمولوجي) قابل للتطوير و الإتقان و التزاوج بين النظرية و التطبيق". محمد العربي ولد خليفة، الاحتلال الاستيطاني ، مقاربة للتاريخ الاجتماعي و الثقافي، نحو تجديد الخطاب و إشراك الشباب ، منشورات تالة، الجزائر ، 2008، ص.10.

[2] أنظر بحثنا، الأرشيف و كتابة تاريخ الجزائر،مجلة الهجرة و الرحلة ،مخبر الأبحاث الاجتماعية و التاريخية حول حركات الهجرة ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، ع.2، أفريل 2008،ص.55-74

يجب أن ننوه بالقيمة الإجرائية التي صار يحققها الأرشيف. فقد تزامن وجوده كعلم و فن مع وجود الدولة الحديثة، علاوة على أنه ينبه إلى المستقبل رغم أنه بالتعريف يشير إلى الماضي.فالأرشيف، من حيث المدلول الاشتقاقي يشير إلى الماضي(Arkheion)، و هو المعنى المتداول، لكن ما لم ننتبه إليه إلا قليلا، هو أن الأرشيف يتعلق بالمستقبل أيضا، لا بل، كما قال جاك دريدا، " مسألة المستقبل ذاته". فالرغبة في الحصول على مادة الأرشيف، ترافقها في ذات الوقت حالة من التوق إلى المستقبل. و بمجرد دراسة و معالجة الأرشيف، نشعر بتقدمنا خطوة أخرى نحو المستقبل، الذي لا يلبث أن يطاردنا بأسئلة أخرى، نضطر العودة مرة أخرى إلى الأرشيف من أجل فك أسرار القضايا الشائكة و توضيح وجه الصعوبات فيها أو إضفاء المعقولية على وقائعها و مواقف من صنعوا أحداثها. و عليه، فالأرشيف، كمادة علمية تاريخية، يمكن استنطاقها، و من هنا خطورة الإشكاليات التي توضع لمحاولة استخلاص الأحوبة منها، خاصة بعد التقدم الهائل و الرائع في مناهج و مقاربات علم الإنسان و المجتمع.

يقول حربي، استنادا إلى المناضل مازرنة Mazarna : "فقد اتخذ القرار عام 1938، بعدم كتابة محاضر جلسات الحزب"[1] مخافة وقوعها في يد الإدارة الفرنسية.

3- تتحدد قيمة الإشكالية بنوع السؤال أو الأسئلة التي توضع عند الشروع في البحث، أو رسم مشروعه.و بتعبير آخر، أن الباحث في حقل التاريخ هو الذي يعطي، في الغالب، القيمة الحقيقية للوثائق و الأرشيف، عندما يتمكن من استثمارها باستخلاص مدلولاتها مع الغرض العام لمشروع البحث.فهذه الحقيقة، أصبح لا يماري فيها أحد، خاصة بعد الجهود الكبيرة التي بذلتها مؤسسات الوثائق و دُور الأرشيف و المعلومات من إنتاج أدوات البحث:كتالوجات، أدلة توجيهية، فهارس، كشّافات، التي تساعد على طرح الأسئلة و رسم الإشكاليات[2].و عليه، فبالإمكان أن نقرأ نفس المراجع و المصادر، و لا نكتب نفس النص، لأن من طبيعة الإشكالية أن توجه البحث نحو استنتاجات و أفكار غير تلك التي توضع ضمن إشكالية أخرى.

4- الأرشيف الفرنسي، رغم تحيزه، إلا أن أدوات البحث العلمي في مجال التاريخ و العلوم الملحقة به، ممكّننا من كشف فجوات و أخطاء و فساد الحكم و التسيير في القوانين و اللوائح، كما في تطبيقات السياسة الفرنسية في سياق العلاقات الدولية الجديدة التي تدين الحيف و الظلم و الاستغلال. فالأرشيف الفرنسي ينطوي أيضا على فضائح و فدائح يسهل إدانتها من داخل منظومة الفكر الفرنسي ذاته الذي كثيرا ما تعرض لألوان من الظلم و الجور و الفساد و حارب الاستبداد و طغيان النظام الملكي و الجمهوري.لكن ، و بالرغم من كل ذلك ، لا يثني الجزائريين عن كتابة تاريخهم الخاص حتى تتمكن الأجيال القادمة من النظر إلى ماضي

[1] M.Harbi, aux origines du FLN, le populisme révolutionnaire en Algérie, François Bourgois, 1955, p.62

[2] ننوه هنا بالجهد الكبير التي قامت به عمارة أرشيف المصالح العسكرية للقوات البرية في فرنسا ناحية فانسان، عندما أقدمت على نشر مجموعة من الأرشيف المحفوظ لديها حول خلفيات الثورة الجزائرية، تحت عنوان: الثورة الجزائرية من خلال الوثائق، في مجلدين.و جاء في الكلمة التمهيدية التي صدّر بها شارل حوفري الكتاب "عشية افتتاحها عام 1992، يجب أن نظهر، و بقدر كبير من الجدية، الثروة الهائلة التي تتوفر عليها المصلحة التاريخية للقوات البرية، و الشروع في نشر الوثائق العسكرية التي تساعد على تجاوز دائرة (النسيان، العفو، الحنين)، ومطاردة التابوهات، و التخلّص من الأحقاد.ثم إعطاء ثورة الجزائر، مرّة أخرى قيمتها الصحيحة في الذاكرة الجماعية للفرنسيين." J-Charles Jauffret,(s.d.), la guerre d'Algérie par les documents, T1 :l'avertissement 1943-1946, SHAT, Vincennes ,1998 . أنظر أيضا دراسة حول هذا الأرشيف للمؤرخ الراحل شارل روبير آجرون ، Ch. R. Ageron, A propos des archives militaires de la guerre d'Algérie ,Vingtième Siècle. Revue d'histoire, n° 63, juil. /sept.1999, p.127-129.

الجزائر متواصلا مع تاريخها و ليس استثناء عنه، لأن البحث التاريخي العلمي الرصين هو الذي يمكننا من إعادة امتلاك التاريخ ، و إعادة صنعه أيضا .

5- إن المادة الوثائقية التي اعتمدنا عليها في هذا البحث هي المقالات و الكتابات التي صدرت عن تشكيلات الحركة الوطنية الجزائرية في كل تعبيراتها.فالصحافة الأهلية[1] تمثل المصدر الأول لقراءة و تحليل و استخلاص معاني النظام السياسي الذي حاولت هذه التشكيلات الظفر به طوال نضالها الاجتماعي و السياسي . و نذكر هذه الصحف على سبيل الحصر : بالنسبة لحركة الشبان الجزائريين هناك ، اعتمدنا على كافة أعداد جريدتي **الإسلام**[2] **l'Islam** و الراشدي **le Rachidi** ، و بعض الأعداد جريدة **الإقدام l'Ikdam** بعد الحرب العالمية الأولى. فقد كانت هذه الصحف هي الوعاء الوثائقي الذي استوعب تحليلات و أفكار و مواقف تيار الشبان الجزائريين الناهض لتوه من سبات تاريخي طويل نحو محاولة ارتياد المجال العام كشرط لازب الاستحقاق المواطنة و المركز القانوني و السياسي التي تقتضيه الدولة المدنية الحديثة .أما بالنسبة للتيار المصالي ، فان أهم جرائدها التي اطلعنا عليها بالكامل تقريبا هي جريدة **الأمة El Ouma** التي صدرت في الثلاثينيات من القرن الماضي ، ثم أعقبتها عناوين أخرى لم تعمر إلا لفترات ، مثل جريدة **البرلمان الجزائري** ، متقطعة يصعب التقاط خصائص الخطاب الفكري و السياسي منها . أما الحركة الإصلاحية (جمعية العلماء) ، فإن مقالات مناضليها و زعمائها فقد صارت متوفرة بالكامل بعد إعادة إصدارها ضمن السلسلة الكاملة : **المنتقد** ، **السُّنة** ، **الشريعة و الصراط** فضلا على **الشهاب و البصائر**[3] ، التي اطلعنا عليها في مظانها الأولى قبل أن نراجع ذلك في الإصدارات الجديدة ، كما اطلعنا على الأعداد الكاملة لصحيفة الدفاع **la Défense** الإصلاحية التي كانت تصدر باللغة الفرنسية و تعبر عن الفكر السياسي لهذا التيار. بينما التيار الرابع من تيارات الحركة الوطنية المعروف بتيار الإصلاح السياسي ، فقد اعتمدنا على جريدة **الوفاق l'Entente Franco–musulmane** في الثلاثينات ثم **الجمهورية الجزائرية la République Algérienne** في الخمسينيات و كانتا من أهم المنابر التي عبّرت عن فكرة الدولة ، الأمة ، و النظام السياسي في الجزائر في صلته بالمؤسسات الفرنسية إلى الحق في المواطنة الجزائرية و الجمهورية الجزائرية أيضا .

المادة الوثائقية الثانية التي أوحت لنا بأفكار هذا البحث فهي الأرشيف و الوثائق الرسمية التي لا زالت تحتفظ بها بعض عمارات الأرشيف في الجزائر و فرنسا ، خاصة المصلحة العسكرية للقوات البرية SHAT

---

[1] أنظر دراسة التوثيقية و الفنية التي أعدّها بها الأستاذ زهير إحدادن حول الصحافة الأهلية ، ; Zouheir Ihdaden l'histoire de la presse indigène en Algérie des origines jusqu'en 1930 ,ENAL ,Alger ,1983 .

[2] أنظر المقالات السياسية في صفحة ،،، من هذا البحث

[3] انظر المقالات السياسية للصحافة الإصلاحية ، صفحة ،،، من هذا البحث

المعروفة في ضاحية فانسان Vincennes بباريس ، و التي أصدرت جزءين مهمين عن "الحرب الجزائرية عبر الوثائق "[1] ثم أرشيف أكس- آن- بروفانس ضاحية مارسيليا الذي اطلعنا على جزء مهم منه خاصة العُلَب التي لم يحن الاطلاع عليها إلا عبر نظام الترخيص[2]، مثل الوثائق الرسمية التي صدرت عن المركز الإعلامي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية عام 1951[3].و هناك نوع ثالث من المراجع العلمية و التوثيقية تابع تطور الحركة الوطنية مثل كتاب جاك جيركي :الثورة الوطنية الجزائرية و الحزب الشيوعي الفرنسي [4] و كتاب/ الرسالة جاك سيمون حول تاريخ النزعة المصالية [5]، علاوة على الأعمال المعروفة لمؤرخين و باحثين في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ، صارت كلاسيكية من فرط تداولها لمدة طويلة : محفوظ قداش[6] ، محمد حربي[7] ، أبو القاسم

---

[1] J.C. Jauffret, (s.d), La guerre d'Algérie par les documents.1 (l'avertissement : 1943-1946) ; t.2 (les portes de la guerre : 1946-1954), SHAT, Vincennes, 1998.

[2] أنظر قائمة الأرشيف التي اعتمدنا في هذا البحث ، صفحة ،،، من هذا البحث

[3] MTLD, Commission centrale d'information et de documentation, déc.1951, Le problème algérien :- Considérations générales ,31p.- Le Mouvement National Algérien ,46p.- Atteinte à l'Islam ,31p. – l'exploitation économique ,48p. – Politique obscurantiste ,45p.- Atteintes aux droits de l'hommes : violation de la liberté de vote, 30p. ;Violation de la liberté d'expression ,21p. ; violation des libertés individuelles, 63p. ; Appel aux nations unies Messali Hadj, 48p.

[4] Jacques Jurquet, la révolution nationale algérienne et le parti communiste français, t.1 (1847-1920) ,1973 ; t.2 (1920-1939) ,1974 ; t.3 (1939-1945) ,1979 ; t.4 (1945-1954), t.5 (1954-1962) éd. Centenaire, Paris.

[5] Jacques Simon ,l'Etoile Nord-Africaine (1926-1937) ,l'Harmattan /CREAC , Paris , 2003 ; Le PPA (1937-1947) ,l'Harmattan /CREAC ,Paris ,2005 ; le MTLD (1947-1954) ,l'Harmattan/CREAC ,Paris ,2003 ; Novembre 1954 , la révolution commence en Algérie ,l'Harmattan/CREAC , Paris,2004 ; Messali Hadj (1898-1974) la passion de l'Algérie libre ,Editions Tirésias ,1998 .

[6] Mahfoud Kaddache, histoire du nationalisme algérien, question nationale et politique algérienne 1919-1951 ,2T. SNED, Alger, 1981

[7] Mohamed Harbi , aux origine du FLN ,le populisme révolutionnaire en Algérie , Christian Bourgois ,Paris,1975 ; l'Algérie et son destin croyants ou citoyens , Arcantère , Paris,1992 ; le FLN mirage et réalité , des origines à la prise du pouvoir , Jeune Afrique, Paris,1980 ;1954 la guerre commence en Algérie , Editions Complexe , Bruxelles ,1998 ; Archives de la révolution algérienne , Jeune Afrique , Paris , 1981 .

سعد الله [1]، عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون[2]. و ليس أخيرا، شارل روبير آجرون [3]، شارل أندري جوليان [4]، ناهيك عن العشرات من المراجع باللغتين العربية و الفرنسية الأخرى ذات الصلة بموضوع البحث[5].

خطة البحث

جرى تقسيم هذا البحث إلى أربعة أبواب ، لم تكن مقصودة في البداية ، و إنما فرضت نفسها فرضا . و كل باب انطوى على أربعة فصول ، على النحو التالي : **الباب الأول**، حول **الشبان الجزائريين** كأول تنظيم سياسي في تاريخ الجزائر الحديث ، استطاعوا أن يكشفوا من خلال آرائهم و مواقفهم و كتاباتهم عن تطلع بعض الجزائريين إلى الحداثة السياسية في كل ما للكلمة من أبعاد و معاني . و من ثم فقد استحقوا وصف الجيل المؤسس للوعي السياسي الجزائري الحديث .ففي **الفصل الأول** ، عرضنا لجوانب من مطالبهم في مجال الوعي بمؤسسات الدولة و امتلاكهم لقيمة و أهمية الدولة في حياة الجزائريين التي تعرضوا لها من خلال المسألة الأهلية

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، 4ج، المؤسسة الوطنية للكتاب ؛ أبحاث و آراء ، 5ج، دار البصائر الجزائر، طبعة خاصة، 2007

[2] عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون ، الكفاح القومي و السياسي ، من خلال مذكرات معاصر ،3ج، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ،1986

[3] Charles Robert Ageron, les Algériens musulmans et la France1871-1919,2t, Bouchene, Paris , 2005 ; De « l'Algérie française » à l'Algérie algérienne, 2t, Bouchène, Paris , 2005

[4] Charles André Julien, l'Afrique du Nord en marche, nationalismes musulmans et souveraineté française, 2t. Cérès Editions, Tunis ,2001

[5] من الأهمية بمكان التنويه ببعض الأعمال التي ضمت نصوصا عن الحركة الوطنية، و التي صدرت أصلا لكي تحفز على البحث العملي الذي يحقق في النصوص و بالنصوص. و نذكر الأعمال التي أسعفتنا في هذا البحث: Jean Robert Henry et Claude Collo, le mouvement national par les textes, OPU, Alger, 1981 ; Jacques Simon (prés.), Messali par les Textes, Bouchène , paris , 2000 ; M.Kaddache & M.Guenaneche, l'Etoiles Nord-Africaine (1926-1937), documents et témoignages pour servir à l'étude du nationalisme algériens, OPU, Alger, 2 éd. 1994 ; M.Kaddache & M.Guenaneche, Parti du peuple algérien (1937-1939) ,documents et témoignages pour servir à l'étude du nationalisme algérien , OPU, Alger ,1985. ; M. Kaddache, l'Emir Khaled, documents et témoignages pour servir à l'étude du nationalisme algérien, OPU/ENAP, Alger ,1987

التي اختزلت كل نضالهم السياسي و الاجتماعي، و التي كانت تعني بالنسبة لهم الإصلاح من داخل جهاز الدولة، **الفصل الثاني** ،و كانت أبرز قضية وَاجَهُوها التَّمْثِيل و حق الانتخاب في الهيئات و المجالس وفق ما تقتضيه قوانين الجمهورية .كما كان لهم نصيبا وافرا في بحث موضوع القانون و القضاء من خلال المجال العام و إمكانية إدراج الشريعة الإسلامية في القانون الوضعي أو ما عرف بتقنين الشريعة ضمن الإشكالية العامة التي اختزلت حياة النخبة الوطنية الأولى و اللاحقة أيضا ، و نقصد بذلك : الحق في المواطنة مع الاحتفاظ بالنظام الإسلامي للأحوال الشخصية .لكن يبقى الفضل الكبير الذي حققه هذا الجيل المؤسس هو المطالبة بالانخراط في المؤسسة العسكرية كأفضل سبيل لتحقيق المواطنة و الإفصاح أكثر عن روح المدنية الحديثة في سياق صدور مرسوم، 3 فيفري 1912، "الانخراط الإجباري في الخدمة العسكرية " عبر الاستدعاء ، الذي من شأنه كما كان يرى الشبان أن يعدّل في وضع المسلمين **الفصل الثالث**. و في الأخير و ليس أخيرا، فقد أفردنا **الفصل الرابع** إلى شخصية الأمير خالد التي حظيت باعتبارات و خصائص رجل الدولة بالمعنى الحديث للكلمة، أي شخصية محورية بالنسبة للإدارة و بالنسبة للأهالي المسلمين. فقد كان خطابه السياسي موجها إلى المراجع السياسية في الجزائر و في فرنسا ينطوي على صيغته العمومية التي تعبِّر عن وضع يحتاج إلى تدخل الدولة بأجهزتها و مؤسستها.

في **الباب الثاني** ، عرضنا لثاني تنظيم سياسي و اجتماعي ظهر خلال الفترة المدروسة في هذا البحث ، و نقصد بذلك نجم شمال أفريقيا الذي عبّر عن النزعة الوطنية الاستقلالية . فقد وقفنا عند فكرة الاستقلال كما جاءت في مطالبه أثناء مؤتمر بروكسل المناهض للإستعمار و الامبريالية، عام 1927، و حاولنا أن نرسم حدود الاستقلال كإمكان و ليس مجرد تمني ، أي قياس الفكرة على وسائل تحقيقها خلال العشرينيات و الثلاثينيات من القرن العشرين . فقد كان لزاما على النجم أن يتحرر أو يستقل بداية، من وصاية وأسر الحزب الشيوعي الفرنسي ، و ينقل نشاطه إلى الجزائر لكي يبحث عن ما يعادل مفردات القاموس السياسي الفرنسي في الواقع الجزائري و من ثم يعبّر عن حقيقة النزعة الانفصالية خاصة في سياق المؤتمر الإسلامي عام 1936، ثم يعمد إلى تأسيس حزب الشعب الجزائري . فقد أفضت تجربة التيار المصالي عن بداية وعي بمقومات الدولة الجزائرية الحديثة من خلال مشاركته في النضال الاجتماعي و السياسي إن في فرنسا أو في الجزائر ، حيث تبين بأنه لا يستطيع أن يتولى المسألة الاجتماعية للجزائريين بدون التعرض إلى المسألة الوطنية في تجلياتها الحديثة :الوطن ، السيادة ، الشعب ، الدولة ، الحريات العامة ، الحقوق الاجتماعية و السياسية ، الدستور ... التي تزيد من الإفصاح عن مقومات الأمة الجزائرية . كانت للنجم سجالات مهمة مع اليسار الفرنسي ، و مع ممثلي المؤتمر الإسلامي عام 1936 و 1937 ، **الفصل الأول و الثاني** .أما **الفصل الثالث** ، عرضنا فيه لبداية توظيف النزعة المصالية لقدراتها الذاتية في سبيل التحرر و الاستقلال ، أي حزب الشعب الجزائري و استخلاص ملامح السيادة الجزائرية سواء عبر المشاركة في الانتخابات(ذات السيادة المنقوصة)أو عبر الأسلوب الراديكالي و الثوري حيث يمده النضال بمزيد من الرؤية الواضحة لمقومات الدولة الحديثة : خصائص

الوطن و الشعب و خاصة ارتقاء مصالي الحاج إلى شخصية كاريزمية فرضت ظلالها على المسلمين الجزائرية. بينما أفردنا **الفصل الرابع** و الأخير من هذا الباب إلى الشرعية الدولية و حق الشعب الجزائري في دولة مستقلة كآخر تتويج للنضال الوطني ساد ربوع العالم خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية : الحق في تقرير المصير و الحق في الحرية و الاستقلال و بناء مقوّمات الذات لاستحقاق الشرعية الوطنية و الدولية و من ثم الخروج عن طوق الاستعمار.

في **الباب الثالث** ، الذي خصصناه للحركة الإصلاحية الجزائرية ممثلة في دور جمعية العلماء و نصيبها في استعادة مقومات الأمة الجزائرية ، في سياق و مقتضى و دعوة الحركة الإصلاحية العربية العامة إلى البحث عن مؤسسات الدولة الحديثة . فقد انطوى الإصلاح الديني الحديث في تجربة العلماء على معنى نظام حكم يليق بالمسلمين الجزائريين ، **الفصل الأول**، فضلا على السياق الذي ظهر فيه خطاب العلماء أي الحداثة الفرنسية و الاستعمار، الذي عبّأ التجربة نحو مزيد من الشعور بالوطن بالمعنى الوضعي الحديث ، و ليس كما ظهر في تاريخ الخلافة الإسلامية السابقة.في **الفصل الثاني** ، و هو أهم الفصول ، لأنه حاول أن يقف على المدلول السياسي لتجربة العلماء ، حيث تبين أن النشاط الإصلاحي كان ينطوي على خاصية العمومية سواء في الخطاب الموجه إلى السلطات العمومية أو إلى الجماهير الجزائرية المسلمة ، و أن القوانين الفرنسية الجائرة هي التي عملت ، عبر تصدّى العلماء لها ، على إبراز الطابع العمومي في نشاطهم ، أشّرت في نهاية المطاف على أن الإصلاح الديني في الجزائر هو النفي التاريخي للإستعمار .

في **الفصل الثالث**، الذي ورد تحت عنوان: جمعية العلماء و مسألة فصل الدين عن الدولة، عرضنا إلى هذا الثابت في مطالب جميع التشكيلات الوطنية، كما طرحه العلماء . فقد كانت اللائكية تعني في التجربة الإصلاحية استعادة مقّوم الدين من السلطة الاستعمارية ، و من ثم حرمانها من أهم المقومات التي استندت إليها من أجل أن تعزز سطوتها و سلطتها في الجزائر، و منها بطبيعة الحال مال الأوقاف .فمنذ البداية ، خاضت جمعية العلماء خطاب المطالب المتعلق بالدين الإسلامي في بعده التعبدي ، الاجتماعي ، المالي (الأوقاف)، القضائي ...و حرصت إلى آخر تاريخ الحركة الوطنية على ضرورة فصل الدين عن الحكومة أو الحكومة عن الدين. و هكذا، فقد جددت خطابها على هذا الأساس.و في **الفصل الرابع** و الأخير من هذا الباب، عرضنا إلى فكرة الإجماع الوطني، كما تبلورت في التجربة "السياسة " للعلماء، أثناء و بعد المؤتمر الإسلامي 7 جوان 1936، حيث كانت لدعوة الشيخ ابن باديس تداعياتها على جميع الأطراف "الفاعلة" في حياة الأهالي ، التي شاركت أو لم تشارك في المؤتمر الإسلامي الأول.و في هذا السياق ظهر النقاش الحضاري الكبير بين فرحات عباس و ابن باديس حول وجود الأمة الجزائرية في العصر الحديث .كما أن قراءة في كرّاس **مطالب الشعب الجزائري** ، أوحى بتوجه نحو الوعي الجمعي بقيمة و أهمية وجود الإطار السياسي و الدستوري و التعامل مع المؤسسات القانونية في إطار من الدولة . و من ثم فقد تحقق "الإجماع "بمعناه السياسي الذي تشترطه الدولة المدنية الحديثة، و الذي بقي يلازم النخبة الوطنية بعد ذلك إلى عام 1954.

في **الباب الرابع و الأخير** من هذا البحث، عرضنا لأهم تشكيلة سياسية خبَرت فكرة الدولة من داخل الثقافة الفرنسية و مؤسساتها في الجزائر ، خاصة على مستوى التمثيل في الهيئات الجزائرية المنتخبة .فقد دخلت اللعبة السياسية و هي على وعي تام بمفهوم الدولة و مقتضياتها ، كما عملت على بحث الأطر و السبل إلى تحقيق نظام حكم جزائري . **الفصل الأول** ، خصصناه للفكر السياسي عند فرحات عباس و اجتهاداته لمفهوم الجزائر و موقفه من مسألة فصل الدين عن الدولة ، حيث أفصح هذا الفكر عن وعي سياسي لمؤسسة الدولة من داخل التجربة و ليس فقد مجرد صياغة عرائض و بيانات و كلام نظري .فقد جاء في وصيته السياسية ما يوحي بأن قدر الجزائر نحو استعادة الأرض و بناء نظام الدولاني **étatique** لائق بها، آيل إلى التَّشَكُّل في الزمن الحديث ، خاصة سياق الحرب الكونية الثانية و متطلباتها من الاستقلال و التحرر و منطق الدولة و مؤسساتها العامة ، مهما كانت طبيعة و نوعية و درجة السيادة التي تتمتع بها. و بداية من بيان الشعب الجزائري الذي حرره السيد فرحات عباس في سياق الحرب العالمية الثانية ثم أحباب البيان و الحرية إلى الاتحاد الديمقراطي للبيان و الحرية تجلت في هذه التشكيلة السياسية فلسفة واضحة تماما نحو امتلاك ناصية السلطة و العمل بمفهوم السيادة، **الفصل الثاني**.و قد جاء كل ذلك واضحا في المداخلات التي عرضتها النخبة أمام مجلس الإصلاحات التي أقرتها اللجنة الفرنسية للتحرر الوطني عام 1943، **الفصل الثالث**..أخيرا، و تتويجا لما قبله، عرضنا في **الفصل الرابع**، إلى مشروع البيان و الحرية و تأسيس فكرة الجمهورية الجزائرية، و تم صياغة لهذا الغرض مشروع الجمهورية الجزائرية عام 1947.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الباب الأول

الشبان الجزائريون و فكرة الدولة الحديثة

نستهل هذا البحث بعرض المحور السياسي للشبان الجزائريين في ما يتعلق بمؤسسة الدولة الحديثة.فقد كان هذا التنظيم الجزائري أول من شق طريق النضال و الكفاح السياسي نحو بلورة مفهوم الدولة فكرة و عملا. فالجزائر الفتاة ، كما كان يطلق عليهم مع مطلع القرن العشرين، جمعية اجتماعية سياسية استأنست منذ البداية القاموس السياسي الفرنسي من أجل الانخراط في مؤسسات الدولة الفرنسية على مستوى التمثيليات المحلية (البلديات، المندوبيات المالية والمجالس الاستشارية) و على مستوى الوظيفة الإدارية و القضائية. فعلاوة على ثقافتهم الفرنسية التي سمحت لهم بامتلاك ناصية المدنية و الحضارة الحديثة ، فقد حاول الشبان أيضا البحث عن الصيغة التوفيقية بين هذه الثقافة و تراث الأمة الجزائرية من دين إسلامي و لغة عربية و تاريخ الجزائر عبر العصور و المناطق.

كان خريجو المدرسة الفرنسية اللائكية أول من واجه الوضع الجزائري العام المفارق لما ينبغي أن تكون عليه وضعية الجزائريين ، فعمدوا منذ البداية إلى الخوض في المسألة الأهلية في كل جوانبها و أبعادها من أجل نقل وضعية الجزائري من الأهلي إلى المواطن ، كما تقتضيه الحياة السياسية الجديدة . و هكذا راح الشبان يناضلون على مستويين : جهة الكولون و الإدارة الفرنسية بنقد قراراتها و سياستها الأهلية ، و جهة المجتمع الجزائري المثقل بالتقاليد و الأعراف البالية و نمط حياة لا يتجاوب مع المدنية الحديثة في تعبيراتها العلمية و التقنية و السياسية...و التوثّب نحو مؤسسات الدولة الحديثة في مدلولاتها السياسية و الدستورية و الاجتماعية. و من خلال كتابات، مواقف و مطالب تقدم بها الشبان الجزائرية إلى السلطات العمومية يمكن أن نحدد نوعية مساهمتهم في هذا المجال على النحو التالي:

الفصل الأول: المسألة الأهلية أو الإصلاح من داخل جهاز الدولة.

الفصل الثاني: الشبان الجزائريون و ثقافة الدولة.

الفصل الثالث: التجنيد الإجباري مطلب للمواطنة.

الفصل الرابع: الأمير خالد.. رجل دولة.

الفصل الأول

المسألة الأهلية أو الإصلاح من داخل جهاز الدولة

الجيل المؤسس للوعي السياسي الجزائري الحديث

تنصرف كلمة/ مفهوم الجيل إلى الحقبة التي ظهر فيها الشبان كتيار سياسي ثقافي في حياة الجزائريين مطلع القرن العشرين خلال حقبة الاستعمار الفرنسي للجزائر. و الشبان كما تُظْهرهم مواقفهم ، آرائهم و كتاباتهم في صلتهم بالوضع الجزائري المتخلّف ، و في علاقتهم بالوجود الفرنسي يمثلون فعلا جيلا متميزا في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية باعتبارهم مؤسسين لثقافة سياسية جديدة تنحو إلى التخلص من الحالة الاستعمارية و تعمل على وضع المعالم السياسية و الفكرية للخروج من وهْدَة التَّخلف الحضاري و التاريخي المتوارث عن قرون التراجع الإسلامي و العربي، فضلا على الدور السلبي للإستعمار الفرنسي. و الشبان ، كما يبدون في الدراسات و البحوث العلمية ، يمثلون جيلا وَعَى العالم في صلته بالسياسة باعتبارها شأنا عاما ، يعني الفرنسيين كما يعني المسلمين الجزائريين ، ومن ثم فيمكن للأهالي أن يصبحوا مواطنين تخاطبهم القوانين الوضعية التي تصدر عن سلطة الدولة إذا ما اندرجوا في النشاط السياسي العام، و امتلكوا ناصية المدنية الجديدة كما تقضي بذلك القوانين الفرنسية نفسها. فجيل الشبان هو الجيل الذي استطاع أن يستخلص من الوجود الفرنسي ما يوحي أو يؤشر على إمكانية تجاوز الوجه الاستعماري فيه و من ثم نُشْدان الحياة المدنية الحديثة عندما تعني الدولة و مؤسساتها.

و هكذا ، فإن الإشكالية التي رسمها الرعيل الأول من الوطنيين الجزائريين تبدو كَمَعْلَم مضيء ، في تاريخ الجزائر الحديث المناهض للإستعمار عبر الفكر السياسي و الثقافة المدنية ، و السعي إلى امتلاك الحداثة في كل تجلياتها و مظاهرها و أبعادها. فالإشكالية التي تَصَدّى لها الشبان الجزائريون هي المسألة الأهلية التي كانت تنطوي على الحق في المواطنة مع الاحتفاظ بنظام الأحوال الشخصية الإسلامي . و بتعبير آخر ، البحث أو التَّطلع إلى وضع المواطن المسلم الحديث. و هذا هو المَعْلَم البارز في الثقافة السياسية الجزائرية الحديثة.و الإشكالية كما صاغها الشبان باعتبارهم الجيل المؤسس لا تلغي بحال بعض الجهود الفردية في المسألة الأهلية كما ظهرت مثلا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، إلا أن الفضل الكبير يعود إلى الشبان في تأطير و بلورة الوعي السياسي حول المسألة الأهلية ضَدًّا على الحقيقة الاستعمارية.و هذا ما يبرزهم كجيل بالمعنى الحديث للمصطلح / المفهوم، كما حاول أن يتعامل معه المفكر و عالم الاجتماع كارل مانهايم Karl Mannheim، في مُؤَلّفه الرَّائد "مشكلة الأجيال"[1]، الصادر عام 1928، أي بالمعنى الذي يشير إلى هذا الجيل الذي تفاعل مع قضيته المركزية إلى حد التماهي معها ، و صارت تُعْرَف به أو يُعْرَف بها .

---

[1] Karl Mannheim, le problème des générations, trad.de l'allemand, Gérard Manger et Nia Perivolavopolon, Nathan, Paris ,1990

ففي رأي الشبان الجزائريين ، أن المسلم الجزائري يحتفظ بجملة من الملامح و الخصائص التي تصُونه عن التّيه عن العقيدة مثلا . كما يمتلك مفاهيم يدرك بها معاني السعادة و النفع العام و التمييز بين الحق و الباطل ، لكنه في ذات الوقت يريد ، كما يرى دائما الشبان ، أن يمتلك أشياءً جديدة من وحي الحداثة السياسية و الثقافة المدنية من أجل أن يرتقي على غرار الفرنسيين إلى مصاف المواطن في الدولة الحديثة. و المواطنة ، كما يدركها الشبان لا تلغي الإسلام عقيدة و شريعة أيضا و هو من هذه الناحية يمثل حلقة التواصل في حياة الإنسان الجزائري الحديث. و من هنا انحاز الشبان عندما يضَعُون العلامة الفَارِقة(المَعْلَم) بينهم كجيل وبين ما تم في السابق ، أي الإصرار على حق المواطنة بكل ما تعني الكلمة و ما تنطوي عليه من دلالات سياسية ، مدنية و اجتماعية و ثقافية.و لا نضيف جديدا ، إذا قلنا أن القضايا الكبرى التي تعامل معها جيل الشبان هي التي تواصلت معها الحركات و التيارات و الشخصيات الجزائرية التي جاءت بعدهم عقب الحرب العالمية الأولى إلى غاية 1954، و لو ببعض التفاوت في صياغة المعاني للمطالب السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية . و عليه ، فان فكرة الجيل ، التي تعني عند كارل ماهايم التواصل أيضا و ليس بالضرورة الانقطاع الثوري أو الراديكالي [1]، تجد تعبيرها أيضا عند الشبان الجزائريين عندما تعني التلاحق الذي يضيف فيه الثاني إلى الأول ، و يعتمد فيه الثاني بالضرورة على الأول ، و من ثم يفتح مجال الدراسة التاريخية للبحث عن خصائص الأجيال و نوعية الإضافات التي تلاحقت عبر الحقب و المراحل ، خاصة الوقوف على النسق الفكري لكل جيل .

استعاض كارل ماهايم فكرة الجيل بدلا من فكرة أو مفهوم الجماعة التي كانت متداولة بشكل واسع في البحوث و الدراسات الاجتماعية في وقته (عشرينيات القرن العشرين)، لأن مفهوم الجيل يشير في رأيه إلى الوضعية العامة التي عاصرها الأشخاص و أثرت فيهم و تفاعلوا معها، حتى صاروا يمثلون "ظاهرة اجتماعية"، بكل ما تحمل من زخم التاريخ و دينامية الفكر و الثقافة. و بهذا المعنى، فالبحث عن فكرة الجيل تُوَضّح أكثر الموضوع و تساعد على قابلية فهمه.فجيل الشبان الجزائريين جيل ينتمي أفراده إلى جملة من القواسم و الخصائص و التطلعات المشتركة من السهولة أن نحددها عبر البحث و المعالجة التاريخية ، و من ثم نقف على الوضعية الاجتماعية التي تشير إليهم كجيل/مَعْلم .في معنى الوضعية الاجتماعية كتب ماهايم :" الوضعية تشمل الأفراد في حقل من الإمكانات المحددة و تساعد على ظهور طريقة خاصة في التفكير و في خوض التجارب و كذلك طريقة خاصة في أسلوب التدخل في سيرورة التاريخ"[2].

---

[1] في هذا المعنى ، كتب كارل ماهايم عن مشكلة الأجيال، هي في الأساس :" نقطة الارتكاز لمفهوم خَطّي للتقدم(...) و عليه، فان تلاحق الأجيال يظهر كحقيقة تُمَحْور و تواصل هذا الخيط الممتد، أكثر مما يعني انقطاعه ".Ibid., p.33

[2] Ibid., p.50

و الشبان، لّما يُنّظَر إليهم كجيل مؤسس للوعي السياسي الجزائري الجديد هم عناصر جديدة[1] لما يَحْملون و يَحْلَمُون بمشروع دولة جزائرية خلافا على ما كان سائدا لدى "جيل" المقاومة الجزائرية المسلحة خلال القرن التاسع عشر حيث سادت أكثر فكرة القبيلة و العشيرة.فالوعي السياسي عند الشبان الجزائريين هو قوة دينامية ، يتطلع إلى التغيير الذي يقطع مع التخلف بتجديد الرؤية إلى الإسلام و التمكن من آليات التحول و التّبدّل كما توفرها مؤسسات الدولة الحديثة، و اللغة الفرنسية.و اليوم ، و نحن نقف على آخر تاريخ الجزائر المعاصر ، فإننا ننظر من خلال البحث التاريخي على الأقل إلى أن ذاكرة الجزائر السياسية تبدأ مع الشبان الجزائريين، و أن هذه الذاكرة بالذات تحفل بالعديد من الصور والمعاني لم تُستَخلص بالكامل ، بل بقيت تستحث الباحث للعودة إلى هذا الجيل الذي همّشه الفعل السياسي ل"جيل" بعد الاستقلال.ولأنه جيل الشبان ، فان ذاكرته خصبة و حيوية يسهل التقاط مشاهدها و صورها و الأفكار التي لازمته و من ثم صنعت مستقبل الجزائر.

في المسألة الأهلية

مثّلَت المسألة الأهلية عند الشّبان الجزائريين[2]، الإشكالية السياسية و الاجتماعية التي أسست وعيهم بضرورة تلازم المواطن المسلم في الدولة المدنية الفرنسية الحديثة.فالمسألة الأهلية، كما نَظَر إليها الشّبان، في أول

---

[1] الشبان الجزائريون هم بالفعل فئة اجتماعية جديدة ، يمتلكون إمكانات جديدة رشّحَتهم إلى طرح قضية جزائرية مركزية استمرت تلازم وعي الحركة الوطنية الجزائرية طوال وجودها في القرن العشرين . و حول علاقة مفهوم الجيل الذي له القدرة على احتراح أطروحة جديدة و من ثم استمرار عرضها بالتوضيح و الوعي طوال جيل كامل ، كتب كارل ماهايم :" إن إعادة التجربة التاريخية انطلاقا من إمكانات حيوية جديدة ثم بناء مصير جديد انطلاقا أيضا من مجموعة من التجارب ، ثم بعد ذلك السعي إلى محاولة تشكيل الهياكل الجديدة المرتقبة، كلها تمثل إمكانات لا يتم تحقيقها إلا من قبل أفراد جدد حقا". Ibid.

[2] عمليا ، يقدر عدد من يصدق عليهم وصف الشبان الجزائريين ، أي أولائك الذين لهم دراية كاملة أو نوع من الدراية بالحياة الفرنسية في الجزائر حوالي 1000 إلى 1200 شخصا موزعون بين أعوان الإدارة و القضاء و العمل الحرفي و بعض المهن الصناعية و الحرة . بينما عدد الشبان الذين سجلوا حضورهم في الحياة العامة ، فعددهم قليل و يقدر ما بين 30 إلى 40 شخصا و هم الذين تحصلوا على تعليم عام(المدارس الابتدائية ، المعاهد ، التعليم المزدوج الفرنسي العربي les Médersas سمح لهم بالانفتاح على القضايا الكبرى للمجتمع الجزائري في صلته بالمؤسسات الفرنسية ، و حاولوا أن يدلوا بدلوهم بإظهار الموقف ، أو الرأي أو الكتابة في الصحف والاتصال بالمسئولين .و الغالب في هؤلاء شخصيتهم المستقلة و لو نوع من الاستقلال . و يذكر آخرون عددا منهم ، دكاترة في القانون: طالب عبد السلام ، بن علي فكار ، الشريف بن حبيلس، محامين : كرّاد خليفة ، تامزالي صالح ، مختار حاج سعيد ، علي شكّال ، أطباء :موسى ، تامزالي ، بريهمات ، زرّوق، بن سالم ،مدرسين : بوليفة ، صوالح ، هلول ، برانتي ، فتّاح ، و المهندس قايد حمود... أنظر Ch.R.Ageron, les algériens musulmans et la France, op.cit.p.1048.

عهدهم بالنشاط السياسي و الاجتماعي قضية استدعت واجب البحث عن المركز الاجتماعي للإنسان الجزائري في صلته بأهم الحقوق و الحريات العامة في الزمن الحديث، وفق ما تطور إليه الفكر السياسي الغربي.فقد سبقت الإشارة ، أن الاستعمار هو وجه أيضا من وجوه الحداثة ، و لم يستطع أن يغطي عن جوانب الحريات و الحقوق و المؤسسات و المفاهيم الجديد التي تساعد على التطور و التقدم ، على أساس أن جميع الأفكار الجديدة تندرج ضمن المسعى الحضاري و التاريخي العام الذي يصعب حرمان بقية العالم من الاستفادة من تداعياته الإيجابية ، بداية من عصر محمد علي ، بالنسبة للعالم العربي و ليس انتهاءً بظهور حركة الشبان في الجزائر ، التي آلت على نفسها تعديل مسار الفكر السياسي الحديث نحو تعميمه على السكان الأهالي في الجزائر بالمعنى الذي يلغي الوجه الاستعماري عنه.

ولئن كان الاستعمار في الجزائر قائما على الفعل الذي ينتظر ردا فعليا ، فان أهم إشكالية استوعبت هذا التفاعل الجدلي هي المسألة الأهلية التي فرضت نفسها على السلطة الاستعمارية ، كما فرضت نفسها على النخبة الجزائرية . و من ثم ، فقد استوفت منذ البداية الدينامية الفعّالة في حياة الجزائريين في صلتهم بالوجود الفرنسي. و لعلّ هذا الإحكام الوثيق لهذه الإشكالية في حياة الجزائريين و الفرنسيين هي التي جعلتها تستمر إلى غاية الحرب التحررية 1954، لأنها عبّرت عن الحالة الاستعمارية من جهة الفرنسيين، كما عبرت عن حالة رفض الاستعمار من جهة الجزائريين المسلمين.فقد ساهمت النخبة المتعلمة في محاولة حل معضلة المسألة الأهلية وواصلت الحركة الوطنية و الإصلاحية ،بعد الحرب العالمية الأولى، نضالهما السياسي والاجتماعي من أجل الظفر بإصلاحات تحد من الفجوة التي لا تني تتفاقم بين السكان في الجزائر . بينما حاولت الإدارة الفرنسية سواء الحكومة العامة في الجزائر أو السلطة العليا في المتروبول في باريس تقديم إصلاحات ، في سياق المسألة الأهلية ، لكن من الوجهة التي لا يؤدي فيها الإصلاح إلى إعادة النظر أو زعزعة الوجود الفرنسي في الجزائر، لأن السلطة الفرنسية في باريس قد عمدت إلى بسط نظام الاندجينا بداية من عام 1881/1880، حيث سخّرت مجموعة السلطات التقديرية الواسعة إلى إدارة الحكومة العامة و مؤسساتها في الجزائر أو أدوات السيطرة ، كما يسميها روبير آجرون و المتمثلة في الإدارة ، العدالة ، الشرطة ، و المالية العامة[1].

فالمسألة الأهلية ، كما تفاعل معها الشبان الجزائريون عكست في كتاباتهم و آراءهم و مواقفهم جوانب الظلم و الحيف و اللامساواة التي انطوى عليها المشروع الاستعماري ، و صار قابلا للتشريح و التحليل و كشف مظاهر الفساد فيه ، سواء في التعليم ، القضاء ، الملكية الفلاحية ، قانون الغابات أو التمثيل السياسي .

في هذا الفصل من حركة الشبان، نحاول أن نعالج المسألة الأهلية، كما تعرّض إليها الشبان الجزائريون، و بالتالي كما اختزلت وجودهم و حدّدت طبيعتهم و وضعهم ضمن قوانين الدولة الفرنسية.و التحليل العلمي ،

---

[1] حول إرساء نظام الاندجينا ، يمكن العودة إلى آجرون ،ibid., p.165-168. و في موضوع أدوات السيطرة ، نفس المرجع ص.129-256.

يُظْهر في نهاية المطاف ، أن المسألة الأهلية طرحها الشبان و خاضوا مقاومة سياسية و اجتماعية من أجلها ضمن نظام الوعي بقيمة الدولة و مؤسساتها في سبيل البحث عن المعادل الموضوعي للإنسان الجزائري المسلم الذي يتوافق و يتماشى مع المؤسسة العامة في جميع تجلياتها و مقتضياتها.فجميع المطالب الإصلاحية التي تقدمت بها النخبة المتعلمة كانت ترمي إلى تجاوز الوضع الشاذ و الحالة الاستثنائية و التشريعات المنافية لروح العدالة و مبادئ الجمهورية .

كانت النخبة المتعلمة على قناعة تامة بإمكانية مساعدة الإدارة الفرنسية في مشروعها الرامي إلى تمدين الأهالي و خدمة مؤسسات الدولة الفرنسية ، لا بل الدفاع عن حياضها كما حدث فعلا طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما شارك المسلمون الجزائريون في حرب القِرْم Crémée، و المكسيك ، و ضد بروسيا ، و تونكين Tonkin .. ثم لاحقا في الحروب التي خاضتها فرنسا في النصف الأول من القرن العشرين...أما في مجال التسيير الإداري و القضائي و الخدماتي ، فان الشبان كانوا ينظرون إلى أنفسهم كأفضل من يستطيع تقديم الخدمات العامة إلى الجزائريين ، كما تقتضيها المدنية الحديثة لأنهم ضالعون في شؤون الأهالي علاوة على إلمامهم الكافي بالفكر و السلوك الحضاري الفرنسي .و من هذه الناحية ، أي خدمة الأهالي المسلمين ، يستطيع الشاب المسلم المُتَعَلم أن يتجاوز المَطَبّ الذي عرقل المشروع الفرنسي في الجزائر . فقد كان هذا المشروع دائما محفوفا بسوء الفهم و القصد المُبيّت و محاكمة نوايا الناطقين باسم الأهالي.

لم تكن إشادة الشبان الجزائريين بالحضارة الأوروبية [1] ، و من قبلهم بعض الأهالي الذين تمكنوا من التعليم الفرنسي[1] ، من منطلق الاستلاب و لا الإغتراب ، لأنهم كانوا دائما على وعي تام بأنهم ليسوا فرنسيين

---

[1] امتلك الشبان ثقافة فرنسية رشّحتهم للخوض في المسألة الجزائرية، أي الدفاع عن المجتمع الجزائري المسلم في ملامحه و قسماته الأساسية أو ما يعرف بالمقومات. جاء في نشرية الجمعية الرّاشيدية :" أننا نريد للسكان المسلمين الذي يعيشون في ظل الفقر و الإهمال ، أن يتلقوا منافع و خيرات هذه الدنيا التي تحررهم من الضيق و الحرمان و تسمح للعقل أن ينفتح منذ الصغر على النشاط الذي يظهر الجرأة و الجسارة و تتمكن الكرامة من امتلاك وعيها بقيمتها الحقيقية". Bulletin Rachidia »,1910 « . و في جريدة الراية نقرأ ما يلي:" في النوادي و ليس في غيرها، يستطيع عقل الشاب الجزائري المسلم أن يزدهر و ينفتح و من ثم أن يَظْهر جنس عربي يستأهل فضل الحضارة الفرنسية". L'Etendard de Bône, 10 déc. 1910.و من جهته كتب السيد فكار بن علي في نفس الموضوع الذي يشيد بالمكانة الفرنسية في العالم الإسلامي:" إننا في الأوساط الجزائرية، مسرورون جدا ، عندما نلاحظ تزايد مكانة فرنسا في العالم الإسلامي .فالنفوذ الفرنسي صار واضحا في ذات الوقت الذي تنهار فيه قوة أخرى (الإمبراطورية العثمانية) التي اغتصبت لمدة طويلة دور حماية المسلمين .فالسهولة التي تستعيد فيه فرنسا نفوذها لهو دليل قوي على أن نفوذ خصمها كان سطحيا و يفتقر إلى الجدية. إن موقف فرنسا و مكانتها يغوص في جذور عميقة و يتعلق خاصة بالإعتبارات الفكرية و الأخلاقية". Benali Fekkar, la représentation des Musulmans Algériens, revue du Monde Musulman, Paris, 1909, p.4

على وجه مطلق .. بل فعلوا ذلك، أي الإشادة بالثقافة الأوروبية و الفكر الحديث بدافع أيضا من قيمة الحضارة و العلم و المعرفة التي لازمت كل الديانات و الحضارات السابقة. فقد أشادوا بالدور الرائع للحضارة الإسلامية و وقفوا على شواهد من القرآن الكريم و السنة النبوية و جهود المسلمين في مجال العلم و العمران و الحكم.في هذا المعنى كتب السيد ميلفوا Millevoye، مقالا أثار كثيرا من اللغط و السِّجَال و النقاش أيضا ، جاء فيه:" لا يمكننا إطلاقا استعباد و إذلال العرب المسلمين الذين يعتزُّون بماضيهم ، يعربون دوما عن تعلقهم بالتقاليد و يَحُدُّوهم إيمانا راسخا.و أنه من الخطورة بمكان الاعتقاد بأننا سوف نرغمهم على تبني حضارتنا المتفوقة ، لأن حضارتهم ضاربة في جذورها و في تاريخها أيضا"[2]. و عليه، فان لحظة النخبة المتعلمة مع الثقافة الفرنسية و هي تطرح المسألة الأهلية تعد درجة جديدة من الوعي الذي يتواصل مع إشكالية الإسلام الحديث الذي يبحث عن الحل المناسب له هو أيضا. و بتعبير صريح أن المسألة الأهلية كما طرحها الشبان انطوت بوعي أو بدونه على وجهين متلازمين: مقاومة الوجه الاستعماري في المدنية الفرنسية و الاجتهاد في حل إشكالية الإسلام الحديث في البحث عن تجاوز التخلف الحضاري العام.

عموما ، فقد اقتصرت علاقة الإدارة الاستعمارية من خلال الأعوان و الموظفين و الحكام ، بالإسلام الجزائري على تنظيم و ضبط البعثات إلى الحج ، الترخيص ببناء المساجد و الزوايا و مراقبتها، ومنح الرخص أو الامتناع للحفلات العائلية ، التضييق على علاقة المسلمين مع البلدان العربية و الإسلامية . و تبقى في النهاية ، كما يرى آجرون ، أن الحياة الدينية العميقة للسكان المسلمين بعيدة عن اهتمامات السلطة الاستعمارية ، و قلما تدركها في مقوِّماتها و حيويتها و مطالبها . و لعل هذا هو الذي جعل الشبان الجزائريين يسارعون إلى المطالبة بالتكفل بحياة الأهالي لأن الإدارة الفرنسية، كما يبدو من خلال سياستها حيال المسلمين، لا تستطيع و لا ترغب في التخصص في الحياة الإسلامية الجزائرية.و قريب من هذا المعنى كتب السيد دونون Donon، حول أهمية أن يتولى المسلمون شؤونهم :" إن مصير شمال أفريقيا معلق على ما يريده السكان الأصليون، و ليس ما نريده نحن، فالجيل الراهن من المتطورين و المستنيرين يضعون مثلهم الأعلى في ارتياد المدنية الفرنسية"[3].

---

[1] أنظر علي سبيل المثال كتاب الدكتور مرسلي، T.Morsly, contribution à la question indigène en Algérie, Constantine, 1894.و المسألة الأهلية كما نعرض لها في هذا الفصل، أي كمسألة /إشكالية الشبان الجزائريين تقاسمها معهم أيضا بعض الفرنسيين الذين كان يعنيهم الوضع الفرنسي في الجزائر أيضا.ففي مطلع القرن العشرين ظهرت مجموعة من الدراسات حول المسألة، نذكر علي سبيل المثال لا الحصر أهمها: E. Douté, l'Islam algérien en 1900, Alger, 1900 ; E. Mercier, la question indigène en Algérie au commencement du vingtième siècle, Paris, 1901

[2] Rachidi ,19 av.1912

[3] J.Donon, la France islamique ,13 déc.1913

تمثيل المسلمين في المجالس المنتخبة

كانت النخبة الجزائرية تدرك تماما مسألة تمثيل الأهالي المسلمين في المجالس المنتخبة و الهيئات التنفيذية و القضائية، و تعتبرها الأساس الذي يجب أن ترد إليه جميع شؤون الدولة و المجتمع. فليس هناك بديلا عن التمثيل في المجالس المنتخبة التي تسيّر الشؤون العامة، و تُبرِّر بصورة شرعية مؤسسات الدولة تبعا لذلك. لكن المسألة ، لم تكن تتوفر على كامل الحجية اللازمة على اعتبار أن التمثيل يتم على قاعدة اللامساواة المطلقة التي تحفظ للأقلية الأوروبية جميع الصلاحيات و الامتيازات ، و يَصُون لها كافة الحقوق و الحريات على حساب الأغلبية المسلمة التي لا تجد في هذه المجالس إلا القدر الزهيد من الحقوق المدنية بلا غطاء سياسي أو قانوني أو حتى عملي. و لعل السبب في ذلك أن التمثيل العادل كان دائما مقترنا لدى السلطة الاستعمارية بزوال الوجود الفرنسي ذاته. فالأسلوب الديمقراطي لإدارة الشأن العام لا يساعد السلطة الفرنسية على إمكانية استمرارها في الجزائر، فضلا على أنه يفضي إلى اكتساح الأهالي لجميع المجالس المنتخبة بناء على " قانون العدد".

في دراسته الرائدة حول المسألة الأهلية و تمثيل المسلمين في الهيئات المنتخبة[1] ، يرى السيد بن علي فكّار (دكتور في القانون)، و هو أيضا من الذين جمعوا ما بين الثقافة الفرنسية و العربية ، أن مسألة إدارة و تسيير الجزائريين تحفّها جملة من التصوّرات الخاطئة و المُسبَّقة . فرغم مرور قرابة ثمانية عقود على الوجود الفرنسي إلا أن رؤية الفرنسيين إلى المسلمين لازالت تلازمها الرؤية الدونية التي ترمي الأهالي في خانة العاجزين و غير مؤهلين للانضباط في أطر سياسية، قانونية، و إدارية . و هذا بعيدٌ تماما عن الواقع الذي يشير إلى أن الوضع تطور لصالح المسلمين و خاصة النخبة التي صارت تساير العصر الذي تعيش فيه و على نفس النمط الفرنسي و تتطلع إلى ما هو أفضل ، و أن حالتها النفسية و العقلية والمعنوية منسجمة تماما مع الحداثة في كل تجلياتها و مستوياتها. و لعل أبرز مثال على ذلك الأستاذ بن علي فكّار نفسه الذي كان يدَرِّس مادة العربية في المعهد العالي للتجارة في مدينة ليون.

فقد تمادت الإدارة الفرنسية و معها التيار الاستعماري في الجزائر ، كما يرى دائما السيد بن علي فكار ، في اعتبار الفرد الأهلي الجزائري غير مؤهل للتعاطي مع المؤسسات العامة ناهيك عن تسييرها بسبب ، كما تردد السلطة الاستعمارية ، الجهل خاصة جهله للغة الفرنسية و بكل ما يتعلق بالقانون العام، هذا من ناحية ، أما من جانب آخر فان التَّزَمُّت الديني المستحكم في ذهنية وسلوك المسلم لا يرَشِّحه إطلاقا لتمثيل المواطنين في الهيئات المنتخبة . و الحقيقة، كما يرى السيد بن علي فكار، قد تكون هذه الاعتبارات صحيحة منذ عقود خلت، لكن اليوم(بداية القرن العشرين) الأمر مختلف،و لعل الواضح فيه هو وجود نخبة مسلمة تستطيع التعامل و التفاعل مع قيم المدنية و الحضارية و تستطيع أيضا التمثيل و تسيير الشأن العام.ثم يضيف ،

[1] **Benali Fekkar, la représentation des Musulmans Algériens, op. cit., p., 5,6**

توضيحا لصلة المسلم بالإدارة و السياسة ، أن هذا العجز الظاهر مرده إلى القوانين المجحفة في حق الأهالي المسلمين التي لا تساعدهم عبر التربية و التدريب و التعليم إلى الوصول إلى مباشرة المسؤوليات و إتقان صياغة البيانات و بلورة خطاب بمصالح المسلمين في علاقتهم بالفرنسيين . و من جملة الأمور التي يحرم منها المسلم الجزائري تطبيق إجراءات الترشح بنفس النمط المطبق على الفرنسيين إن في الجزائر أو في فرنسا. فالمسلم من هذه الناحية بقي لا يعرف كيف يدافع عن مصالح أقرانه و قضاياهم بسبب جهله لأسلوب الدفاع و الجدل و المناقشات و إبداء الرأي و الرد علي تدخلات الآخرين من ذوي المصالح المخالفة و المعارضة له.فلا زال المسلم لا يتقن بعد تقنية البرهنة و التدليل و لعبة التكتل من أجل تمرير المشاريع لصالح المسلمين .لكن ، رغم كل هذا القِصَر المسجل إلا أن النخبة المسلمة تعاند عن حق و قدرة أيضا في سبيل الحصول على مزيد من الحقوق السياسية ، و من ثم الانخراط الواسع في المشاركة في الدفاع عن مصالح الأهالي التي لا تحظ بالتمثيل المطلوب . و لعل المفارقة التي كشفت البون الواسع بين تمثيل الفرنسيين في الهيئات المنتخبة و بين تمثيل الأهالي المسلمين في نفس الهيئات قياسا على عدد سكان كل فئة منهم في المجتمع، هي التي جعلت النخبة تنبري لها في محاولة لتخطيها عبر العمل السياسي.

التمثيل على المستوى الهيئات المنتخبة ، خاصة في البرلمان ، يعد الإجراء السياسي الذي يمكّن التواصل بين المتروبول و الجزائر . و قد حرص الشبان الجزائريون على إيلاء مسألة التمثيل النصيب الأوفر في حركتهم و نضالهم العام .وللتذكير ، نقول ، أن دستور 4 نوفمبر 1848 ، منح مستعمرة الجزائر أمكانية التمثيل في البرلمان الفرنسي (المتروبول)، بناءً على سياسة الاندماج التي أقرها ...بلا جدوى !؟ لأن التمثيل كان قاصرا على المعمرين فقط ، و كان يشملهم التشريع الفرنسي باعتبارهم امتداد ديموغرافي للشعب الفرنسي ، و من ثم فهم ينضوون تحت الدولة الفرنسية و مؤسساتها الرسمية . أمّا دستور 14 فيفري1852، فقد أوقف العمل بالتمثيل في البرلمان الفرنسي بعد ما غيرت السلطة سياستها حيال الجزائر بالعودة إلى الحكم السيادي ، إلى أن جاء دستور 24 فيفري1875 ، الذي نص على تمثيل شخصين عن كل عمالة من العملات الثلاث الموجودة في الجزائر ، بمعنى تمثيل 6 أشخاص في غرفة النواب و 3 أشخاص في مجلس الشيوخ.

أما في جانب الأهالي ، فيمكن أن نذكر التمثيل على مستوى البلديات ، حيث تنص المادة الرابعة من مرسوم 7 أفريل 1884على :"المستشارون الذين تم انتخابهم من طرف الأهالي المسلمين يحضرون جلسات المجلس البلدي مثلهم مثل المستشارين المنتخبين من طرف المواطنين الفرنسيين. إلا أنه ، تطبيقا للمادة 11 من قانون 2 أوت 1875، فإنهم (الأهالي المسلمين) لا يقومون بتعيين المندوبين إلى انتخابات مجلس الشيوخ إلا بعد حصولهم على المواطنة الفرنسية".و غني عن البيان ، أن هذا التمثيل ضعيف جدا لمستعمرة الجزائر حتى بالنسبة للفرنسيين أنفسهم ، أما تمثيل الأهالي داخل الكيان الجزائري فهو معدوم تماما ، و لا يخفل بمجود مصالح الجزائريين ، لا بل لا يرغب أن تكون هناك مصالح يقف وراءها أهالي لتعزيزها بالوسائل و الإمكانات الشرعية و القانونية.أما في ما يتعلق بشروط التمثيل في المجالس البلدية ذات الصلاحيات التامة ، فلا

يبدأ التمثيل إلا عندما يصل عدد سكان المسلمين المائة فيمثلهم عضو ، ثم عضوين إذا بلغ عدد السكان ألف ، ثم كلما زاد العدد عن الألف يضاف عضو جديد، و هكذا دواليك ، مع العلم أن الرقم لا يصل إطلاقا إلى أكثر من ستة أعضاء مستشارين .أما الشروط المستحقة في المترشّح لكي يكون عضوا مستشارا في البلديات ذات الصلاحيات التامة ،وفق مرسوم 7 أفريل 1884:- أن يكون عمره 25 سنة كاملة.- الإقامة لمدة سنتين متتاليتين في نفس البلدية.- أن تتوفر فيه واحدة من الحالات التالية : ملكية لأرض فلاحية أو مزارع ، موظف لدى الدولة سواء في العمالة أو في البلدية، عضو اللفيف الشّرفي ، حاصل على الوسام الشرفي أو وسام الاستحقاق médaille commémorative رخّصت به الحكومة العامة ، حاصل على علاوة المعاشpension de retraite.(المادة 2). و هكذا، في ما عدا ملاك الأراضي و أعوان الدولة.. فان باقي المهن و النشاطات الصناعية و التجارية لا يحق لأصحابها الترشح للتمثيل إلى منصب الاستشارية في الهيئات البلدية والعمالة في الجزائر.و في جميع الأحوال فإن عدد الأهالي الممثلين في المجالس المنتخبة لا يتعدى ¼ العدد، مما يعطي الانطباع دائما بأن الأهالي لا يستطيعون التأثير في سير المداولات نحو حماية حقوقهم و مصالحهم إلا برضاء الأعضاء الفرنسيين.

التمرس على إجراءات و قواعد التمثيل في المجالس و الهيئات المنتخبة يعبر في حالة الأهالي عن تربية سياسية و مدنية ، تمكنهم من امتلاك ناصية الثقافة اللازمة لإدارة مؤسسات الدولة . و لعل هذا ما توضحه هذه الفقرات من المقال لأحد الفرنسيين استشهد به السيد لويس خوجة (جزائري مسلم /قاضي شرعي) و فرنسي بالتبني:" إن توجيه الأهالي على درب التربية السياسية ، يمثل خطرا بالغا على مستقبل المستعمرة ، أما في الوقت الراهن فمعناه وضع نظام التمثيل النيابي موضع الرهان الذي سيكتسح الصوت الأوروبي. في حالة ما إذا ارتكبت السلطة هذا الخطأ السياسي، فانه لا يوجد ما يبرر حرمان الأهالي من التمثيل النيابي، و معنى ذلك أنهم سوف يصوتون لإجلاء الأوروبيين عن الجزائريين باعتبارهم (الأهالي) مسلمين"[1]. الحقيقة ، أن الشبان الجزائريين يدركون أيضا خلافا لما ورد في كلام الكاتب الصحفي، أن التمثيل في المجالس المنتخبة يتطلب استيفاء شروط العضوية فيها ، أي أنه يراعي جانب الاستحقاق و الاستئهال، لا يغامرون بطلب التمثيل الشامل و الكامل لكل الأهالي ، بقدر ما يرومون رفع الظلم الفادح و التناقض الذي يفضي إلى الدمار العام. و من جملة الشروط التي يضعها الشبان المتعلمون المتأهبون إلى الإنخراط في العمل السياسي : حصول المترشّح على شهادة تعليم عام ، و إلمامه بقدر مقبول باللغة الفرنسية تثبت قدرته على النقاش و الجدل و الحوار في الهيئات المنتخبة لأن التحلي بهذه القاعدة التكوينية يساعده على الدفاع عن حقوق و حريات و مصالح الجزائريين بما يحفظ الجزائر ككيان سياسي، و هذا ما عبّر عنه القاضي الشرعي لويس خوجة:" رأيي ، أن عجز و ضعف مستشاري البلديات من الأهالي يتمثل خاصة ليس في عدم كفاءتهم في الموضوعات التي يطرقونها ، و

[1] Louis Khodja, la question indigène, Vienne, imprimerie L. Girard, 1891 , p.54

لا في قلة نسبتهم في هذه المجالس 1/3 من عدد الأوروبيين ، بقدر ما يتمثل هذا العجز، في جهلهم للغة الفرنسية"[1].ويضيف السيد لويس خوجة في تقريره إلى السلطات العليا في باريس : " دعوة الإنسان الأهالي إلى أن يأخذ مكانه في المناقشات البرلمانية ، و يبدي مداخلاته في قضايا الدولة يعبر فعلا عن القيمة الاعتبارية التي يمكن أن تظهرها الأمة الفرنسية حيال الأهالي. و هي أفضل طريقة من أجل ربط صلتهم بها للوصول إلى حالة الاندماج و الاستيعاب فيها"[2].

تطلعت النخبة الجزائرية إلى التمثيل في المجالس المنتخبة العليا إن في باريس في البرلمان و مجلس الشيوخ أو في الجزائر في المجلس الأعلى للحكومة العامة بالقدر الذي يرفع الظلم عن الأهالي في علاقتهم بالتشريعات الفرنسية .فقد وقفت النخبة على حقيقة أن القوانين الفرنسية كما تصدر في باريس تساعد أكثر على زيادة الفجوة بين السكان الجزائريين من مسلمين و فرنسيين لأن هذه القوانين لا تتوجه إليهم على قدر المساواة، بل التجربة التاريخية أكدت ، خاصة بعد صدور مرسوم 10 سبتمبر 1874، الذي ينظم تمثيل الأهالي في المجالس البلدية ، أن الاتجاه العام ينحو إلى تكريس المواطنة الفرنسية بتأبيد الحالة الأهلية عبر القوانين الاستثنائية، و غياب التمثيل الأهلي في الهيئات التشريعية العليا. و صار الشبان على وعي تام، بأن التشريعات الفرنسية الموجهة إلى الجزائر تساعد على تخلّف الأهَالي و تَقَدُّم الفرنسي و الأجنبي ، بمعنى أن التقدم يتم طردا مع التخلف، الأمر الذي ينذر ، كما يرى الشبان ، بعواقب وخيمة.

و حتى ندرك ، على مستوى البحث العلمي، قيمة و أهمية الخطاب السياسي و الاجتماعي للنخبة المتعلمة ، يجب أن لا نفصله إطلاقا عن صراعها مع الكولون ، دعاة الاستقلال الذاتي و الانفراد بالمستعمرة الجزائرية .فقد قاوم الشبان و ناهضوا غلاة الاستعمار من المُرَابين و التُّجار وأصحاب الأراضي و الامتيازات في الجزائر ، من منطلق الفكر السياسي الحديث الذي يحرص على مبادئ الإنصاف و المساواة و الحرية التي تليق بأسس الحكم الجمهوري و مؤسساته العامة التي تراعي الشرعية و الحق. و في هذا المعنى يقول أحد الشبان ، السيد صالح فاسي:" يمكننا أن نُصرِّح ، و بدون مبالغة ، أن جميع الأهالي يحرصون على أن يكونوا تحت سلطة فرنسا وحدها"[3]. و السلطة أو السيادة عند النخبة المتحضِّرة ، تأخذ دائما معناها النبيل ، الذي لا تدنسه السياسة الاستعمارية ، و لا يكفون عن الإشادة بفرنسا بحرفها الكبير و العريض و انجازاتها الرائعة على مستوى الحضارة الانسانية التي قُيِّضَ للعالم العربي أن يستفيد منها .

---

[1] Ibid., p.58

[2] Ibid., p.56

[3] S.Faci, l'Algérie sous l'égide de la France, contre la féodalité algérienne, préf. Maurice Viollette, impressions régionales, Toulouse, 1936, p.5

القضاء و القانون .. في المجال العام

في مجال القضاء و القانون تظهر أكثر التناقضات و المفارقات التي تصدر عن السلطة الاستعمارية ، عندما تُشَرّع لسكان الجزائر.وللحد من السريان الفعلي و العادي لقوانين الدولة و مؤسساتها ، تعمد السلطة التشريعية إلى إلحاق تشريعات استثنائية ترمي إلى تضييق القانون في مدلوله الايجابي التلقائي الذي يتجاوب مع الإنسان و محيطه الاجتماعي ، مهما كانت هويته . و من هنا ، فمدونة الانديجينا ، بما تحمل من تشريعات و إجراءات استثنائية هي مجموعة المراسيم واللوائح التي تحد من تلقائية قوانين المؤسسات العمومية التي تصدرها الدولة بمعناها الجمهوري[1].وقد حرص الجزائريون بداية من الشبان إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية على محاولة كسر الاستثناء و المطالبة بما هو عادي من القوانين أو القانون العادي المشترك بين السكان ، الذي يساعد على تضييق الفجوة في ما بينهم. لكن ، الوجه الاستعماري عادة ما يظهر مرافقا للقانون الوضعي ليشذ عن الروح المنصفة الملازمة للقانون في مدلوله النبيل كما عرفه الشبان في المدارس اللائكية العامة .و هكذا ، فالقوانين الاستثنائية تعد وسيلة تشريعية لتأبيد التفرقة العنصرية وتَرْسِيم وجود عنصرين مختلفين في الجزائر : عنصر مواطن فرنسي و آخر أهلي جزائري لا يستفيد أبدا من مزايا القانون العام.

و المتابعة الدقيقة للتشريعات التي تصدرها السلطة الفرنسية حيال الأهالي المسلمين تظهر حرصا شديدا على عدم منح الحقوق و الحريات إلا لمن يستحقها وفق القوانين السارية ، لكن في الغالب ، لا يشعر المتحصل عليها أنه مواطن عادي في الدولة و المجتمع بل تَبْقَى جملة من الحواجز النفسية و الاجتماعية و الثقافية تحول دون الانخراط الطبيعي في الجو العام و الحياة العامة و كأن الجنسية "مزية " تكرمت بها عليه السلطات العمومية و ليس حقا ، و يحيل الأمر برمته إلى قيم الحضارة و المدنية والرغبة الجادة في استيعاب المسلم في فضاء الدولة العام .فالنظام السياسي الذي يخضع له الأهالي المسلمون هو نظام إقطاعي ، كما جاء في عنوان كتاب السيد صالح فاسي:" ضد النظام الإقطاعي في الجزائر". و مصدر المفارقة أن هذا النظام يقوم إلى جانب نظام جمهوري يخضع له الفرنسيون [2].

---

[1] يرى بعض الشبان، أن منظومة التشريع الفرنسي تزداد فسادا مع تطور وعي النخبة و اتساعها، فمنهم من طالب في برامجه الإصلاحية بتطبيق مرسوم 10 سبتمبر 1886، الذي يخضع قضايا الأهالي و أحوالهم إلى القانون الفرنسي. كما أن نفس المرسوم يتضمن معنى إلغاء معاهدة الاستسلام في الجانب المتعلق بالفصل بين الفرنسيين و الجزائريين ، أو هكذا كان يفهم رجال القانون و القضاء حتى من الفرنسيين أنفسهم.

[2] من هذه الحالات المتناقضة في التشريع الفرنسي و أثره السلبي في حياة الجزائريين فرنسيين و مسلمين ، أن الأهالي يدفعون ضرائب الخدمات و المرافق العامة و كأنهم مواطنين فعلا ، تترتب عليهم مقايضة صفة المواطنة بدفع واجب الخدمة العمومية مثل : المواصلات ، الطرق ، المدارس ، المساجد و كل ما يتعلق بالمنشآت العامة كالمستشفى و العيادة ، الآبار ، مراعي المواشي، مخازن المياه لسقاية القطيع الحيواني .فمنذ صدور القرار الوزاري 30 جويلية 1885، و الأهالي يدفعون نضير كل هذه المرافق العامة التي تعبر عن حق المواطنة المحرومين منها !فإذا كانت الحياة السياسية في كنف الدولة الحديثة تتسع لتطبيق قاعدة

في موضوع تَعَرُّض القضاء إلى الأحوال الشخصية ، كما كان يطرحها الشبان ، يستدعى الطرف الجزائري المسلم من أجل التطبيق الأسلم و الأمثل . فالأصل أن الموضوع يعني بصورة حصرية الجزائريين لأنه يتعلق بالدين الإسلامي الذي احتوى على تشريعات تتعلق بالأسرة ، من زواج و طلاق و ميراث و تربية أطفال و علاقات أسرية و اجتماعية و تجارية . لكن، المفارقة، أن الطرف الذي يتعرض إلى هذه المسائل الناشئة بين المسلمين الجزائريين هو القاضي الفرنسي ذاته (juge de paix)، بينما المنطقي، كما يرى الشبان، يجب أن يعزى الأمر إلى قاضي مسلم. فمع تزايد عدد المتعلمين في صفوف الأهالي، و تحسن مستواهم المدني، يجب أن تُعْهَد إليهم تبعا إلى ذلك قضاياهم في إطار المؤسسة العامة.فالقضاء ضمن المجال العام يزيل بطبيعة الحال الأفكار المسبقة و الجهل بالموضوع و التصورات الخاطئة حول الشريعة الإسلامية ، و الوصول ، من ثم إلى تطبيق القانون بمعناه الحق العام ، حتى على الأهالي ، الشرط اللازب لشرعية الدولة ذاتها.

استدعى موضوع القضاء الإسلامي (الوصف الإسلامي يعود إلى طبيعة المتقاضيين، أي الأطراف المتنازعة) ضرورة إصلاح العدالة برُمَّتها برسم تحسين ظروف التقاضي بين المسلمين أو بينهم و بين الأوروبيين، كأفضل سبيل للخروج من المأزق الذي آل إليه تطبيق القانون الفرنسي في الجزائر. وعليه، فان القاضي الشرعي و الوكيل الشرعي و المترجم الشرعي، فضلا على اختصاصه بالشريعة الإسلامية، كان دائما يتطلع أيضا إلى تمرير المسائل عبر قنوات المؤسسة العامة، بما كان يتحلّى به من ثقافة الدولة.فقد أُلِّموا بالشريعة الإسلامية بطرف و بطرف آخر بالقانون الوضعي، لكن تبقى مسألة الاجتهاد في كيفية التوفيق بين الشريعة و القانون، أو بين الإسلام و المدنية مؤجلة إلى من هم أكثر كفاءة و خبرة، عبر تراكم التعليم العالي للأجيال اللاحقة.

في مسألة الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، كان مطروحا السؤال التالي كيف السبيل إلى تقنين الشريعة الإسلامية، ليس برمتها، و لكن في الأمور التي تتعلق مثلا بنظام الأحوال الشخصية. فقد كانت الفئة المتنورة من الجزائريين و بعض المُنْصِفِين[1] من الفرنسيين يرون فعلا أن الوضع في الجزائر يحتاج إلى تقنين أو تدوين

الغُنْم بالغُرْم ، فان الإنسان المسلم لا يستفيد من هذه الامتيازات و المصالح و مع ذلك يدفع ضرائب وهمية حزافية تعيده إلى عصر الإقطاع لأن أغلبية السكان الأهالي يعيشون في الأرياف ، المدَاشر و المناطق السهبية الرعوية و الصحراوية . و علاوة على هذا النوع من الضرائب يستمر الفرد المسلم بالتزامه بدفع الضرائب التي تعزى إلى صفته المسلمة ، أي تلك التي أقرّها الشَّرع و الفقه و العرف، مثل :الزكاة(على القطيع الحيواني و منتوج الأرض) ، الحكر ، اللازمة(في بلاد القبائل على النخيل في الصحراء و الزيتون في المناطق الجبلية)، العُشُور(ضرائب على الحبوب).و هذه الصورة ، عبر عنها الفقيه الفرنسي لارشير : المواطنون هم نبلاء و سادة أشراف ، بينما الأهالي هم دهماء و عبيد".Larcher, op.cit., t.2, p.340

[1] أنظر مثلا الدراسة/ التقرير في مجال تدوين و تقنين الشريعة الإسلامية للسيد مارسيل موراند ،المختص في قضايا الإسلام و المسلمين ، الذي احتوى على 781 مادة قانونية . Marcel Morand ,projet de code musulman algérien ,Alger 1916.,أنظر أيضا كتابه الآخر : مساهمة في دراسة الإصلاحات المتعلقة بالأوضاع السياسية ، الاقتصادية للأهالي الجزائريين

أحكام الشريعة الإسلامية لحل التعارض بين القوانين الوضعية و الشريعة الإسلامية كما يرد دائما في بعض تقارير الإدارة الاستعمارية.لا بل أن مسألة تقنين الشريعة الإسلامية طرحت نهاية القرن التاسع عشر من قبل الدكتور الفرنسي بيرون Perron العارف بشؤون الإسلام في الجزائر، و كان رأيه :" إن إعادة إصلاح و صياغة القانون المدني هو عمل على جانب كبير من الأهمية في حياة المسلمين .. فيجب إدخال تعديلات على الشريعة الإسلامية و تصحيح بعض الجوانب فيها من قبل السكان المسلمين الذين نسعى إلى تنويرهم و تمدينهم ، لأن قانونا مغلقا أو شريعة جامدة يعبر عن مأزق و فقدان الصّواب "[1].عموما ، كانت الشريعة الإسلامية و تاريخ الإسلام و نصوصه الكلامية و الفقهية هي المرجع العلمي عند العلماء و القضاة و الأئمة المسلمين في قضايا الحكم بين المسلمين ، لكن لم يكن بوسع الشبان من رجال القانون و القضاء أن يجتهدوا الاجتهاد الكبير في بحث التسوية بين الشريعة و القانون رغم إلمامهم العلمي و المدني بإمكانية ذلك ، لو وفرت الإدارة إمكانية دراسة و معالجة المسألة ضمن أطر المؤسسات التشريعية و القضائية و التنفيذية . و الغالب أن التفكير في تقنين الشريعة عادة ما كان يتم في سياق التّصدي للقوانين الاستثنائية التي لا توفر الوقت و لا الرؤية أو المنهج الضروري للشبان من أجل حل معضلة الشريعة و القانون . و بتعبير آخر، لم تطرح مسألة تحديد النظر إلى الشريعة الإسلامية من داخلها فقط ، بل في مواجهة التشريع المدني الفرنسي الحديث ، أو كيف التوفيق بينه و بين الشريعة الإسلامية .فبالنسبة لشيوخ الإسلام و أئمته الذين كانت الإدارة العام تستأنس بآرائهم ، كانوا دائما يعربون عن تحفظاتهم حيال أي تعديل في وضع الرجل أو المرأة المنصوص عليه في الشريعة الإسلامية ، و يكتفون بالإحالة إلى رسالة أبي زيد القراواني ، و الشيخ خليل ، و المذاهب الفقهية التقليدية .و الذي كان غائبا بالفعل هو الاجتهاد الإسلامي الذي يكفل القدرة على صياغة القوانين الإسلامية الجديدة من وحي المقاربة بين القوانين الوضعية و الشريعة الإسلامية ، أي أن يتم الاجتهاد على صعيد المُسْلم المُتَخَصص في القانون الوضعي و الشريعة الإسلامية .

---

contribution à l'étude des réformes concernant la situation politique et économique des ، تدوين الشريعة **la Revue de l'Islam** و لنفس الغرض تبنت مجلة الإسلام .indigènes algériens, Alger, 1917 الإسلامية كمخرج لتوحيد القوانين الصادرة عن سلطة الدولة . و قد كان السياق يشجع على ذلك لأن الحاكم العام في الجزائر السيد جونار Jonart كان يعتقد هو أيضا أن الحل يمر بتقنين الشريعة الإسلامية :"إن مسألة التقنين الرسمي للشريعة الإسلامية و الأعراف تفرض نفسها و يمكنها أن تتم دونما مس بعقائد و تقاليد الأهالي "، ورد ذلك في : Ch.R.Ageron, les algériens musulmans, t.2, p.698

[1] أنظر ترجمة بيرون لكتاب ...(ميزان الشريعة)"Balance de la Loi Musulmane, Alger ,1898, p. XXII. و له كتاب آخر مهم دائما في الإسلام و مؤسساته ، Islamisme ,son institution , son influence ,son avenir, Paris,1898

والرأي بصورة عامة لدى الشبان هو تغليب فكرة القانون الحديث[1] في التعامل مع قضايا المجتمع الإسلامي كأفضل سبيل إلى تسوية الخلافات و النّزاعات نظرا لإجرائية الأحكام القانونية الوضعية و سهولة التقاضي بها أمام المحاكم ، و هي تعبّر أكثر عن روح المواطنة الحديثة عندما يستطيع الفرد المسلم أن يستخلص حقوقه من هذه المحاكم ، إذا كانت ملتزمة بالحياد المطلوب بطبيعة الحال.

عَرَض الشبان الجزائريون مسألة القضاء الإسلامي ، بما انطوت عليه من تطبيق الشريعة و القوانين الوضعية ، في مقابل ما كان يعرضه شيوخ الطرق و الزوايا و علماء الدين التقليديين .فقد كان رائد الشبان البحث المتواصل عن كيفية الموائمة بين الفقه المالكي مثلا والتشريعات الفرنسية المتلاحقة ، أي أن دورهم في الغالب توفيقي بين الفقه الإسلامي و القانون . الأمر الذي لم يكن كذلك لدى الشيوخ التقليديين ، الذين كانوا أشد ما يحرصون عليه هو تطبيق الشريعة وفق الفقه الإسلامي التراثي ، دونما اعتبار لمسألة القانون و العدالة و القضاء في تقنياتها و مفاهيمها الحديثة . و لم تكن لهم أصلا الرغبة في الوصول إلى مؤسسات الدولة الفرنسية و المناصب التي سخّرت لهم في ما يعرف بالإسلام الجزائري، الحريص على استتباب الوضع القائم. فالفقه الذي التزموا به ، في الغالب لم يكن يتطلب المرور عبر المؤسسة العامة .و عليه ، فالشبان من ناحية القضاء و تطبيق القانون تقدموا أكثر من خطوة نحو الحياة المدنية الحديثة ، بحكم ثقافتهم الفرنسية و العربية ، و إلمامهم بالعلوم و الفنون و الآداب .

جرت الإشارة إلى أن مجموعة القوانين أو الإجراءات التي تتخذ في حق الأهالي أطلق عليها الشبان بالقوانين القمعية ، ترمي إلى اضطهادهم ، و من ثم حرمانهم من التعاطي العادي مع الحق العام في مدلوله النبيل[2] . فقد كان موضوع هذه الإجراءات الاستثنائية هو معاقبة المجرمين و المخالفين لأوامر و قرارات إدارية ، تتدخل فيها الإدارة و كأنها جهاز قضائي ، أو بالأحرى تتدخل في شأن لا يخصها . فالإدارة ، كما هو معروف تنتمي إلى السلطة التنفيذية ، بينما القضاء هو تابع للسلطة القضائية . و لعل هذا التداخل ، في حالة الأهالي بين التنفيذي و القضائي هو الذي فَاقَمَ الوضع العام في الجزائر ، و عبّر عن فساد عام تقوم به الدولة ، على عكس مهمتها الأصلية و الموضوعية : إزالة الفروقات و التناقضات و احترام صلاحيات كل

---

[1] على خلاف ما ذهب إليه المؤرخ روبير آجرون ، من أن المسلمين اختاروا بتلقائية و عزم التصدي للعدالة الفرنسية و المحاكم القضائية و محاولات تقنين الشريعة ، و فضلوا البقاء أوفياء إلى عقيدتهم و شريعتهم Ageron, les algériens musulmans p.706

[2] في هذا المعنى ، يقول السيد فاسي:" يحاكم الفرنسيون و الأوروبيون في الجزائر من قبل محاكم الحق العام و يستفيدون من كل الضمانات الملازمة و المتوقعة من القانون الفرنسي. بينما يخضع الأهالي لنظام جنائي استثنائي ، و يحرمون من كل الضمانات الأساسية. فهذا الوضع يكرس حالة من لامساواة فضيعة في العدالة". Faci, op.cit., p.229.

سلطة من السلطات الثلاث .و من هنا ، فان الشبان آلوا على أنفسهم ، منذ البداية على محاربة قانون الانديجينا "الأهالي" كشرط ضروري ، لتسوية العلاقة بين السلطة/الدولة و بين رعاياها. فالأصل، كما يرى الشبان أن القضاء/ العدالة يرمي إلى حماية الأفراد مهما كانت أصولهم. إلا أن القوانين الاستثنائية فهي تحدد العقوبات سلفا مع نوع الأعمال التي توصف بالجريمة ليس ضمن فكرة العدالة و مؤسسة الدولة ، بل حماية لعنصر سكاني آخر هم الأوروبيين الذين صارت وضعيتهم القانونية ممتازة مرتين ، مرة عندما يستفيدون من الحق العام ، و مرة أخرى عندما تسخر لهم السلطة الاستعمارية ترسانة أخرى من القوانين الاستثنائية لحماية أموالهم و مشاريعهم الاقتصادية و التجارية و المالية و الزراعية [1].

تقرن العدالة ، في رأي الشبان، بالإنصاف و المساواة ، و هي بالتالي مقوّم جوهري للدولة و استمرارها ، و يمكن أن تصاب بعجز، كما هو قائم في الحالة الجزائرية ، إذا ما طالها الفساد ، لأن ما يشد مؤسسات الدولة هي فكرة البحث المتواصل عن الوجه الأكمل و الأفضل للعدالة و الحق. و العدالة، كمؤسسة و جهاز

---

[1] هذا ما أجمله الرجل السياسي المعروف ستيغ J.T.Steeg في تقريره إلى السلطات العليا في باريس :" من الناحية القضائية ، يخضع الأهالي إلى محاكمات مرهقة في مجال الحق العام ، و إلى نظام قضائي خاص قمعي، و فضلا على ذلك ، فان الأهالي معرضون إلى مخالفات من نوع خاص تتعلق بالإدارة وحدها. فهذه الأخيرة تستطيع أن تطبق عليهم غرامات مالية، الحبس و الحجز الإداري سواء أكانت عقوبة أساسية، أو عقوبة ثانوية، حتى في حالة تبرئة ساحة المتهم". J.T.Steeg, journal officiel ,31 janv.1919 .ولتوضح أكثر ، نذكر مجموعة العقوبات التي تطبق على الأهالي المسلمين ، و ما يطبق على الفرنسيين لنقف على الفرق الذي يضاعف من التناقضات الاجتماعية و القانونية ، ومن ثم الوضع العام في الجزائر :- الجناية التي يرتكبها "الأهلي القاصر"، الذي لم يبلغ سن الرشد، تطبق عليها عقوبة المواطن الفرنسي الراشد.أقل ما يقال في هذا الحكم أنه عنصري.- في الجرائم التي يرتكبها الأهلي المسلم ، عادة ما يصدر الحكم بشأنها محملا بخلفيات دونية من قبل هيئة الحكم (jury)، التي تتعاطف مع زميلهم الضحية، و يصدر الحكم معززا بمساندة تلقائية تفرض أقصى العقوبات.فالهيئة القضائية هي طرف أساسي في القضايا الجنائية التي ترفع إليها ضد الطرف المسلم و قاضيا عليه.-ناهيك أن جميع الحقوق السياسية تقريبا مصادرة و لا يجري العمل بها :حرية الصحافة ، الحق في الاجتماع ، إنشاء الجمعيات، حرية التنقل و السفر ...- في الإقليم الصحراوي أو ما يعرف الإقليم العسكري ، يخضع العرب المسلمون إلى أحكام ضباط المكاتب العربية، و لا يوجد إطلاقا نظام الحق العام. فالشرطة الإدارية هي التي تتولى إنزال العقوبات على المسلمين، على أساس من الزجر و الردع. جرائم الجنح مثلا ، ينظر فيها أمام اللجان التأديبية، بينما جرائم الجنايات فينظر فيها أمام المجالس الحربية، و تطبق عليها أحكام قانون العدالة العسكرية.-أخيرا ، و ليس آخرها، يمكن للحاكم العام ، ممثل و رجل إداري، أن يلحق العقوبة بالأهالي سواء كأفراد أو جماعات، و هي عقوبات لا نظير لها في القانون الفرنسي كما يرى ذلك الفقيه الفرنسي لارشير ، مثل الحبس l'internement ، الغرامة الجماعيةl'amende collective pour les douars et les tributs ، المصادرة séquestration... يعلق الفقيه لارشير على طبيعة هذه العقوبات "أن الخاصية المشتركة لهذه العقوبات أنها متأتية من حقبة الحرب التي مددت لمدة طويلة بين العشائر المتحاربة و المتخاصمة في التل و في بلاد القبائل: و هذا ما يفسر حقيقة الطابع الاستثنائي للمؤسسة القضائية التي تنطق بها". Larcher ,traité élémentaire de la législation algrienne,t.2,p.216

قضائي و كمفهوم فلسفي تعني عند الشبان الشيء الكثير بناء على ما تعلموه في المدارس و المعاهد و الجامعات، و أن هاجسهم الكبير هو مواصلة البحث عن سبل ردم الفجوات في تطبيق العدالة على السكان في الجزائر. فالعدالة هي مفهوم من المفاهيم التي وردت في شعارات الثورة الفرنسية مثل الحرية، الأخوة و المساواة، بعد الانتصار على النظام الفرنسي السابق أو القديم.و عليه، فان العدالة جاءت لدعم القانون و الحق بالقدر الذي يساعد الشعب على التنمية و التطور.و على حد تعبير السيد فاسي :" إن القانون الجنائي لا يتضمن أي تعسف، لكن عليه فقط أن ينسجم مع درجة التطوّر الذي وصل إليه الشعب الذي يراد تطبيقه عليه"[1]. كان الشبان على يقين تام أنه لو طبّقت القوانين الفرنسية على الحالة الجزائرية بشكل منصف و عادل لساعد ذلك على تقدم الإنسان الأهلي و لتَغيَّر مركزه القانوني و الاجتماعي لصالح مزيد من المواطنة ، على أساس أن هذه القوانين مستخلصة من مجتمع فرنسي متطور، يمتلك وعيا راقيا بفكرة القانون. فالقانون، في تجربة النخبة المتعلمة هو مجموعة من القواعد العامة وضعت ليسير عليها المجتمع في إطار من الدولة الحديثة.

لا شك أن القوانين الاستثنائية التي كان يطالب الشبان الجزائريون بضرورة رفضها و إلغائها انطوت على البعد السياسي، كما هو واضح مما تقدم. فهي قوانين ترمي في الأساس حرمان السكان المسلمين من امتيازات المؤسسات العامة الحديثة و استئثار الفرنسيين و الأجانب بها . و بتعبير أوضح، أن السياسة الاستعمارية ترمي إلى حرمان الأهالي من إمكانية التقاضي العادي، و تعطيل سريان القوانين بشكل طبيعي يساعد على الترقية الاجتماعية و تحسين المركز القانوني.وعليه ، فان التداخل بين القضائي و السياسي في الوضع الأهالي واضح و بيّن ، على خلاف العدالة في المتروبول التي يصونها مبدأ الفصل بين السلطات: التشريعية ، التنفيذية ، القضائية.أما الوجه الآخر للتصادم بين المجالات في تطبيق العدالة على الوضع الجزائري هو استمرار السياق العسكري و النزعة الاحتلالية ، رغم أن المرحلة ، كما تزعم السلطات العليا في باريس ، هي مرحلة تهدئة و أمن و سلام ، أي الخروج من المقتضيات العسكرية إلى الحياة المدنية العادية.في ظل المرحلة العسكرية، مرحلة القرن التاسع عشر ، كانت القوانين و التدابير مستوحاة من مبدأ السيادة ، لكن مرحلة القرن العشرين ، يختلف الأمر كما يرى الشبان ، ليس بسبب وجود نوعية جديدة من الرجال المسلمين المتأهبين إلى العمل في المؤسسات العامة و يطالبون بتطبيق قوانين الجمهورية ، بل أيضا بسبب حاجة فرنسا إلى توسيع قاعدة المواطنة حماية لنفسها من التهديدات الخارجية و اعتبارات الأمن الدولي في منطقة المتوسط.

بين الاندماج و المواطنة

أحد مقتضيات الاندماج، كما طَرَحَتها التشريعات الفرنسية هي الحصول على الجنسية الفرنسية، التي تعد بدورها مقدمة للتَّمَتع بحق المواطنة عندما تعني الحقوق و الحريات العامة المقررة في الدستور و قوانين البلد. لكن المسألة ، كما يراها الشبان ، أن التجنس ، أي طلب الجنسية الفرنسية ، لا يعني في المطلق الاندماج في

[1] S.Faci, op.cit., p.33

البوتقة الفرنسية بالقدر الذي يمحي جميع الأصول و الملامح الشخصية ، لأن هذا مستحيل ولهم أكثر من شاهد يقوم على دحضه.لا بل أن السياسة الاندماجية ، كما قررتها السلطات الفرنسية ، لا ترمي في الأصل و في النهاية ، إلى محاولة الانصهار و الاندماج بسبب سياسة التشريعات التي تصدر إلى نوعين من السكان، و أنها تشذ عن الخصوصيات و الاختلافات، لأن من طبيعة الدولة قدرتها على استيعاب وليس "اندماج" ألوان و أجناس و أقوام متى حصل أفرادها قدرا معتبرا من ثقافة الدولة و صاروا بإمكانهم تقديم الخدمة العامة.و دليل الشبان الجزائريين في هذه المسألة ، الحالة التي هم عليها ، ففيهم من حصل على الجنسية الفرنسية و مُتَزَوِّج من امرأة فرنسية ، لكنه لم يتنكر إلى الدين و لا إلى تقاليد مجتمعه ، لا بل صار أكثر من يطالب بها، بعد ما تقدم خطوة إلى المجال العام.

في تجربة أحد المتعلمين الجزائريين ممن تخرجوا من المدرسة الفرنسية العامة ، ما يقدم الدليل على حرص النخبة على الدين و الشخصية الجزائرية المسلمة . فقد تقدم السيد لويس خوجة ، هكذا تبنى اسمه بعد أن صار قاضيا شرعيا و حصل على الجنسية الفرنسية ، إلى السلطات الفرنسية ، و بالتحديد إلى مجلس الشيوخ الفرنسي في باريس ، عام 1891، بتقرير/ دراسة حول المسألة الأهلية ، يدحض فيه كل الطروحات التي ترى عدم إمكانية إدراج المسلم الجزائري في حظيرة الدولة الفرنسية الحديثة، و يقول :" لو أنكم استشرتم القاضي ، لقدم لكم الجواب الشافي التالي :مَن مِن غير القضاة المسلمين يستطيع أن يفصل في الخلافات و قضايا المسلمين ؟ فنحن الذين نعرف لغتهم(المسلمين الجزائريين)، و نعرف تقاليدهم و أعرافهم ، نحن الذين ندرك عاداتهم و طريقة فض النزاعات أي القضاء و الفقه الإسلامي ، و من ثم فنحن أجدر من يتولى هذا الأمر . أريد أن أعطي، و أنا على ثقة كبيرة بفرنسا التي تبنيتها، رهانا، بأن أتولى خدمة أقراني من المسلمين من أجل ترقيتهم و سعادتهم، نظير التربية و التعليم التي تلقيتهما منها"[1].

و هكذا، كما ورد في هذه الفقرة، فان الحصول على الجنسية الفرنسية هو تكليف بمهمة لخدمة الأهالي المسلمين، بعد ما توفر شرط الوظيفة العمومية، سواء في المجالس البلدية أو المجالس القضائية.. فالجنسية هي من هذه الناحية تعني تحسين الوضع ، أي المركز القانوني و السياسي و خاصة لأولائك الذين لا زالت القوانين الجمهورية تعاملهم في نطاق الاستثناء و ليس الأصل و العادي. على هذا النحو ، كان الشبان و المتعلمون ينظرون إلى مسألة التَّجَنّس و ما رافقها من سجال حول الاندماج ، المحافظة على نظام الأحوال الشخصية ، المواطنة ... فقد التبست مسألة الجنسية بسبب لتشريعات الاستعمارية ، من ذلك ، كما يرى الشبان ، أن مرسوم كريميه Crémieux لعام 1870، منح الجنسية الفرنسية إلى اليهود ، الذين كانوا أهالي مثلهم مثل المسلمين ، كما جاء ذلك في القرار- المشيخي لعام 1865، لكن المرسوم الجديد يفتح الدائرة عن اليهود لكي يدخلوا إلى المجال الفرنسي العام ، فيما بقي المسلمون محاصرين في دائرة القوانين الاستثنائية . أي بتعبير أقرب

[1] Louis Khoudja, la question indigène, p.3, 4.

إلى الواقع ، إحداث قطيعة أخرى بين المسلمين و اليهود ، حيث تدحرج المسلمون إلى درجة أقل ، في الوقت الذي لا يعني إطلاقا بداية التقارب بين اليهود و المسيحيين الفرنسيين ، لأن العنصرية تستمر في مطاردة اليهود إلى غاية الحرب العالمية الثانية و يتم وقف العمل بمرسوم كريميه تحت نظام فيشي[1].فاليهود ، كأقلية سكانية في الجزائر، وجدوا أنفسهم في مركز قانوني يُؤهلهم إلى المعاملة القانونية العامة من دون مقابل حقيقي ، على غرار ما فعل المسلمون ، خاصة الانخراط في الجندية الفرنسية ،و الدفاع عن حياض الدولة الفرنسية في أكثر من مناسبة.و مرّة أخرى ، تضيف حادثة كريميه ، مفارقة إلى ركام من التناقضات و المفارقات التي شحذت وعي المتعلمين من أجل بلورة خطاب سياسي واضح يحتل المجال العام و لا يغادره إطلاقا لتمسكه بقيمة مؤسسات الدولة و اجرائيتها.

طرح موضوع التجنس أيضا بين النخبة و العوام.فبالنسبة للمتعلمين ، الموظفين في مختلف الإدارت البلدية و المركزية ، القضاة الشرعيين ،المثقفين ...فقد كانوا ينظرون إلى المسألة ضمن مقتضيات الدولة الحديثة التي تتطلب قدرا كافيا من التعليم و التكوين ، و انتشار الأمية الأبجدية و المدنية بين الأهالي هو الذي جعلهم يمتعضون من التجنس و المطالبة بحق المواطنة الفرنسية، لا بل لم تكن أصلا تشعر أن الأمر يعنيها.على خلاف النخبة ، فقد أدركت الأمر من تخرجها من مدارس و معاهد التعليم و التكوين ، أن المواطنة شرط التقدم و الترقية في السّلم الاجتماعي و السياسي و المهني ، و في سلّم القيم المدنية و الحضارية. إن الجنسية الفرنسية ، كما هي مستقرة في وعي الأهالي العوام تعني التخلي عن الدين الإسلامي ، و أن صاحب الجنسية الفرنسية يُقْرَن بالرجل المسيحي أو الرومي ...كل هذا يجري التعبير أو الإفصاح عنه بصورة سلبية ، أي بدون أبداء مواقف أو تقديم حيثيات أو حجج تدلل على هذا الرفض ، لأن الرفض على هذا النحو ، يعبر أيضا عن عدم الانخراط في مؤسسات الدولة و المجتمع ، و من ثم ،البقاء ضمن منطق العشيرة و القبيلة .بينما الشبان و من هم على منوالهم من التعليم و التكوين ، فهم يطلبون المواطنة الفرنسية ، بناءً على استحقاق يشرفهم ، و أن الشعب الأهلي سوف يحوز ، أو يجب أن يحوز عليها ، حال وصوله إلى مستوى من التعليم و التربية السياسية و المهنية .و في هذا المعنى يقول السيد لويس خوجة:" هكذا ،و بالرغم من هذه الفكرة الخاطئة، أعتقد ، أنه يجب أن نحترم في الوقت الراهن تَوَجُّس المسلمين من الجنسية ، و أن يترك لهم الحرية الكافية لطلب الانتساب إلى المواطن الفرنسي في المستقبل. يجب انتظار ذلك اليوم الذي يستطيع فيه الأهالي التمييز بين الشخصية المدنية و الشخصية الدينية، أي ذلك اليوم الذي يفهم فيه الأهالي المسلمون :أن يكون الإنسان فرنسيا لا يعني أنه مسيحي بالضرورة ، كما نقول أن العربي يعني أنه مسلما"[2].

---

[1] حول وضع اليهود في شمال أفريقيا و في الجزائر على وجه الخصوص ، يمكن العودة إلى الدراسة الموثقة التي صدرت مؤخرا للباحث ميشال أبيطول، Michel Abitbol, les Juifs d'Afrique du Nord sous Vichy, Rivenneuve Editions, Paris,2008

[2] L.Khoudja, op.cit., p.6

وَعَى الشبان الجزائريون، ثمرة التعليم المدني الفرنسي، فكرة المواطنة و الجنسية من خلال مؤسسات الدولة الفرنسية التي تقيم فصلا ما بين الشخصية الدينية و الشخصية المدنية.فهم، على خلاف شيوخ و قادة الزوايا و عموم الأهالي، الذين لا يدركون من جنسية المسلم إلا الجنسية الدينية.الحقيقة الجديدة التي اقتنع بها الشبان ، وهذا ما ساهم في تحديدهم بالمتمدنين و المتحضرين ، هي الشخصية المدنية(السياسية) التي يجب أن يتحلى بها المسلم لأنها المقتضى الذي يربط الإنسان بقيم و مبادئ الدولة الحديثة التي لا تتنكر للدين ، بل تحث على ضرورة البحث فيه من خلال المؤسسات العامة . لا يوجد في كتاب الله ما يحرّم التعليم أو الانتماء إلى دولة أوروبية.و ما يحتاج إليه الأهالي هو التعليم من أجل تجاوز هذه التصورات المسبقة الرابضة في عمق وجدانهم ، أو كما يرى السيد لويس خوجة:" إذا أردتم فعلا استيعاب الإنسان العربي يجب أن تعلّموه ، و تقرّبوه من مدارسكم ، يجب أن تلقنوه التمييز بين الاسم الفرنسي الذي يعني الشعب و بين الاسم الكاثوليكي الذي هو انتماء إلى دين.كما يجب التوضيح ، أنه بإمكان الواحد منا أن يكون فرنسيا و في ذات الوقت مسلما حريصا على إسلامه"[1].

الحقيقة ، أن مسألة المواطنة و متعلقاتها استدرجت النخبة إلى الحديث أيضا عن التخلف العربي و الإسلامي ، فالمسألة هي الصورة أو الوجه الآخر لنفس العملة .فقد انْشَدَّ الشبان إلى طلب المواطنة من أجل الخروج من التخلف الذي ران على المجتمع الجزائري طوال قرون من الزمن .و اعتبروا أن مظاهر طرق الصوفية و الزوايا ، و المرابطية كلها بقايا العهد البائد الذي لم يعد يتماشى مع العصر الحديث ، و أن استمرار هذه البنى هو استمرار لعائق كبير يحول دون إدراج المسلمين في الحياة المدنية الحديثة التي تساعدهم على تجديد الدين و إصلاحه.و يضيف في هذا المعنى أيضا السيد لويس خوجة :" إن هؤلاء ، زعماء الدين، يفرضون على أتباعهم تقاليد التَّقَشف و شظف العيش و الزهد في الحياة الجسدية و الأخلاقية، يطلبون منهم البر و الإحسان، ويلقنوهم، بعد ذلك، مبدأ التضامن في مدلوله الضيق جدا.فقادة الزوايا يَسْدُون ، في بداية عهدهم بقيادة المسلمين ، تعاليم التعفف و التخلي عن متاع الدنيا ، و سرعان ما يتحولون إلى مُقَدَّسين، تقدم لهم القرابين و العطايا لتصبح ثروة حقيقية تتوارثها عائلة الزعيم الروحي و يقدس ثراه ، و لا يتوان بعد ذلك في استغلال طيبة و سذاجة الأتباع من أجل المزيد من الثراء مع إبقائهم في حالة من الجهل التام. و هكذا ، فشيخ الزاوية ، الذي يخشى أن يؤدي اقتراب المسلم الجزائري من الفرنسي إلى التخلص عن التَّعَصب و القدرية و من ثم الفلاتان من شهوات و رغبات الشيخ ، فيعمد إلى تلقينه عداء وكراهية الفرنسي و يحاول أن يقنعه بأن ذلك ما أوصى به نبي الإسلام"[2].

و هكذا، فقد كان الشبان الجزائريون على وعي تام بأنهم يرغبون في الحصول على الجنسية المدنية الجديدة التي تمكنهم من ارتياد الوظائف العامة.فقد فهموا أن فكرة الحق العام كما يفهمها الفرنسيون تماما ، و

[1] Ibid.,p.8

[2] Ibid.,p.11,12

هنا يتوقف وجه الشبه ، بينما يختلفون عنهم من حيث إدراك الحقوق و الوجبات في سياق آخر هو سياق المجتمع المسلم التي يتطلب ضرورة وجود الدولة بمؤسساتها و مرافقها العامة من أجل تخطي التخلف العام ، و لعل أول ما يجب الإقدام عليه هو إلغاء مجموعة القوانين الاستثنائية التي بقيت تتصدر مطالب كافة تشكيلات الحركة الوطنية إلى غاية 1954. و هذا المطلب كما يرى الشبان كفيل بمحو الفروقات القانونية و المدنية بين المسلمين و الفرنسيين و لا يفضي بحال إلى محو الخصائص و الملامح القاعدية لشخصية المجتمع المسلم القائمة على التاريخ و الدين و المزاج الخاص.و يوضح السيد فاسي مسألة القوانين الاستثنائية ، ويعتبرها فاسدة ، لا تتماشى إطلاقا مع روح الدولة في الجزائر:" يثير نظام الحكم الاستثنائي و اللامساواة احتجاجات شرعية ، ليس فقط في وسط المعنيين به (الأهالي المسلمين)، بل في الأوساط الفرنسية ذاتها[1]، التي قدّرت بحق أن الإجراءات الصارمة و الردعية لا يمكن أن تبرر إلا في الحالات الضرورية. فالجزائر التي مر على احتلالها وقت طويل و صارت منطقة آمنة، و لم يعد الأهالي يضعون مسألة السيادة الفرنسية موضع السؤال. لا بل، فقد أبدوا تعلقهم المخلص بها، في كل مرة عنّت المناسبة.ومع ذلك ، فنظام الاندجينا الذي يعبر عن دونية المركز و وضع الأهالي لا يزال قائما وهو السبب في السخط العارم للسكان المسلمين في الجزائر"[2].

إن الدولة كمؤسسات و مرافق و خدمات هي للشعب كله لأنه مخاطب بقوانين مجردة تفيد في الأصل و الغاية جميع الشّعب على اختلاف أصوله و لغاته و ديانته و أعراقه...فالدولة وجدت ، كما تتصور النخبة

---

[1] نعم ، كان هناك اتجاه في صفوف بعض الفرنسيين ، حاول أن ينأى بنفسه عن الخط الاستعماري لما يمثله من خطر في المستقبل .و قد اقترب الشبان من شخصيات هذا التوجه و صارت لهم علاقات زمالة و مواقف. و فلسفة هذا الاتجاه في صفوف الفرنسيين يمثله هذا البيان الذي أصدروه عام 1912.و جاء في هذا البيان ما يلي:" أيها الزملاء، تخطى المسألة الاستعمارية باهتمامات متزايدة كل يوم، سواء في البلد أو في البرلمان.إن المستعمرات الفرنسية التي لم تكن في السابق آهلة بالسكان و لا تقطنها إلا شرذمة من السكان المتنافرين، صارت اليوم إمبراطورية مترامية، ذات معالم محددة و وحدة إقليمية واضحة.و باستثناء المغرب الأقصى الذي يجتاز لتوه المرحلة الأولى للإستعمار ، فان باقي المستعمرات تنعم بأمن و رفاهية ، لم يشهد لها مثيل في السابق.لقد آن الأوان لكي تنجز إصلاحات إدارية و إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل السياسية و الاجتماعية التي لم تطرق إلى حد الآن بشكل جاد. و من الواجب أن نقدم المزيد من التطور و الرقي للأهالي المسلمين في المستعمرات، و ندعوهم إلى التعاون على أساس من الثقة المتبادلة و حيوية أكثر، و نقربهم إلى انجازاتنا الحضارية بعيدا عن كل اعتبارات الجنس و المعتقد و التقاليد، مع الاحترام الكامل لحق السيادة في المتروبول ، و لا يلحق أي ضرر بمصالح المستوطنين الذي كانوا بحق ، مع الجيش الفرنسي المؤسسين لفرنسا الجديدة.وهكذا ، تكون فرنسا قد حققت مهمتها الحضارية ووسعت من قومها ، و جعلنا ، نحن الموقعين على هذا البيان ، نسعى إلى إنشاء "مجموعة دراسة القضايا الأهلية". توجه هذا النداء إلى كل البرلمانيين على اختلاف أحزابهم ، الذين يؤمنون بأن شرف و مصلحة فرنسا بمران عبر تحسين الوضع الاجتماعي للشعوب التي تعيش تحت لوائنا. و قد وقع على هذا البيان : Georges Leygues, Félix Chauteaups, Albin Rozet ,Abel Ferry, Messimy, Paul Bluysen, Pierre Goujon, Gheusi , Noulins, Millevoye, Escudier, Duclaux-Monteuil ,de Ville Bois-Mareuil, **Le Rachidi**, déc.1912

[2] S.Faci, op.cit.p.219, 220

الوطنية الأولى في الجزائر ، من أجل مساواة الكل أمام القانون و المعنى الواحد للحق ، أي خضوعهم للحق العام . و كل محاولة للتنكر هو خروج عن ماهية و صلب حقيقة الدولة التي صارت في العصر الحديث آخر تنظيم سياسي متطور تجاوز بنية القبيلة و العشيرة و الولاء الجهوي و أي سلطة لا تستند إلى الشعب و الدستور.و عليه ، فان التحليل العلمي و الدراسة الموضوعية لجيل الشبان الجزائريين تكشف من جملة ما تكشف تصدِّيهم لكل ما هو شاذ عن مقتضيات الدولة الحديثة التي تعبر عن الأمة عبر مؤسسات ممثلة و ذات مصداقية ، و العودة من ثم إلى التعامل العادي القائم على روح العدالة و الإنصاف و مساواة الجميع أمام القانون ، أي العودة إلى القاعدة العامة في الحياة العامة.و في هذا المعنى ، يضيف السيد فاسي :" في الحق العام ، جميع المواطنين يخضعون إلى قوانين واحدة، لهم نفس الحقوق و عليهم نفس الواجبات . و لا يمكن أن يحاسبوا و يعاقبوا إلا في الوقائع المعاقب عليها فعلا و محددة بوضوح في إطار شرعي . و أخيرا ، يخضعون إلى نفس القضاء و يستنفدون من نفس الضمانات.لكن ، و هذا ما يؤسف له ، أن هذه المبادئ الأساسية للقانون العام ليست معروفة في حالة الأهالي "[1]

[1] Ibid., p.219

الفصل الثاني

الجزائر الفتاة[1] والثقافة السياسية الحديثة

جوانب من الدولة المدنية الحديثة

مع تخرج الدفعات الأولى من الأهالي الذين تعلموا في المدرسة الفرنسية العامة [2]، ظهرت أول إرهاصات الوعي الوطني المتطلع إلى ارتياد المجال العام و المساهمة في إدارة الشأن القانوني و الإداري و السياسي . وقد أرادت النخبة، هكذا كانت تنظر إلى نفسها، أن تبحث عن دور لها داخل مؤسسات الدولة، بحكم تعليمها النظامي ذي المضمون العلمي و المدني، و ترى أن قضايا المجتمع الأهلي تحل من داخل الهيئات الإدارية و السياسية و التشريعية.فالخط الذي ميزهم منذ البداية، هو الانخراط الايجابي بالتزام قواعد العمل العام و تحمل تبعاته، كما تمليه ثقافة الدولة الحديثة.على خلاف الفئات التقليدية المحافظة، التي لاذت إلى الموقف السلبي، الذي لا يتفاعل مع قضايا المجتمع كما تُصاغ و تظهر في المراسم و القرارات، بقدر ما تحرص على إبقاء الأمور عند ما أوصت به الشريعة، أي قياس الحاضر على الماضي، كما يقول الأصوليون.و مع مطلع القرن العشرين، اختزلت وظيفة رجل الدين في المحافظة على الأوضاع القائمة، أي إشراف الدولة على ما يعرف بالإسلام

---

[1] نحاول في هذا الفصل، حول الشبان الجزائريين، أن نبحث آراءهم و مواقفهم و ردود أفعالهم من واقع خلفيتهم التعليمية و الثقافية، دونما افتئات على توجهاتهم و طريقة تفكيرهم. و نعتقد أن أفضل مقاربة علمية لهم، أن نضعهم في السياق التاريخي الذي وجدوا فيه. وأن نتركهم يتحدثون و يفكرون في قضايا المجتمع الجزائري من داخل فكرة وجود الدولة و مؤسساتها، و هي الخاصية التي ميزت الجزائر الفتاة.و بالاستناد إلى هذه الخاصية، يمكن إعتبارهم أوّل تنظيم وَعَى قدرة الجزائري على الفعل السياسي داخل مؤسسات الدولة، و التي وضعوها هي أيضا موضع السؤال.وهكذا، فالانطلاق من توكيد حقيقة أنهم يريدون تعديل مؤسسات الدولة لكي تتماشى مع منطق الحداثة يجنبنا إصدار الأحكام القيمية التي رُمِيُوا بها، و بقيت تلازمهم إلى الآن.

إن القراءة التي تكتفي بدراسة النصوص في سياقها التداولي، بعيدا عن الآراء المسبقة أو الأحكام القبلية، تعطي الأولوية إلى "الشبان" شرح و تفصيل ما يعانيه الأهالي، و كانوا أقدر من شَرْح الوضعية بلُغَة واضحة. وعليه، ففي التحليل التاريخي، الذي لا يقف عند التصنيفات الجاهزة، و لا ما كرسته النزعة الوطنية المُفْرِطة في مجال البحث العلمي، يظهر حركة الشبان، أول حركة وطنية التمست طريق إعادة الاعتبار إلى الأهالي وترشيحهم إلى احتلال المركز اللائق بهم في المجتمع و الدولة.وككل بدايات، فإن بداية الوعي الوطني بمسألة الدولة، اتسمت بنبرة الاعتدال و التعقل و المسالمة، و بلورت خطابا تفاعل مع التاريخ بمعنى أنه قدم و رتّبت لما بعده، و استفادت منه التنظيمات التي جاءت على أعقابه، أو أنها استمرت بطريقة أخرى.

[2] حول قيمة التعليم العام في حياة الشبان الجزائريين، و كيف ناضلوا من أجل تمكين الأهالي المسلمين من مؤسسة التعليم الحديث، أنظر، بيان ودادية المعلمين الجزائريين في وهران، Le Président de l'amical des instituteurs d'oranie, B.Mabed, Islam, 11 fév.1913، انظر أيضا، Le statut de la société Amicale des instituteurs indigènes d'Algérie, Islam, 9 mai 1913...suivi de 14 articles.

الجزائري:شعائر وعبادات وأحوال شخصية. و إذا كانت البداية لا تعني اكتمال التجربة، أي عرض نظرية أو مشروع تام للدولة الجزائرية الحديثة، إلا أن التّطلع و الرّنو إلى التمثيل في المجالس تحت إلحاح من التعلق بالوطن، الشعب و المشاركة في السلطة، كل ذلك مثّل جوانب الدولة المدنية الحديثة في أهم عناصرها. فالمسألة الأهلية، كما نظرت إليها النخبة المتعلّمة، في سياق خلفيات و تداعيات الحرب العالمية الأولى، كانت تنطوي على ضرورة تحسين وضعية الإنسان الجزائري المسلم ليس فقط على مستوى حياته المادية و متطلبات الحياة اليومية، بل على مستوى إعادة النظر في المركز القانوني و الإداري العام، أي وضع / statut المسلم.و بتعبير أقرب إلى ما كانت تفكر فيه النخبة الجزائرية، أن المسألة الأهلية طالت إشكالية الهوية لبلورة مقومات الأهلي نحو وضع مواطن، الشرط اللازب للحصول على امتيازات الدولة السياسية، القانونية و المدنية.وعليه، فإن مسألة الإنسان الجزائري الأهلي، هي البحث في مسألة الشعب كمقوّم من مقوّمات الدولة، و عبّرت عنها النخبة في مقالاتها الصحفية و بياناتها السياسية معّرفة بالمسألة الأهلية في جميع جوانبها النفسية، الاجتماعية، الدينية و ما ينبغي أن يكون عليه الوضع في المستقبل.

و لم يقتصر خطاب النّخبة المتعلّمة على الدفاع عن الأهالي في مواجهة الاستعمار كظاهرة عالمية تندد به و تتصدى له أيضا جميع الشعوب المستضعفة فحسب، بل واجهت أيضا التخلف الحضاري المروّع الذي كان يعاني منه الأهالي، بعد ما أتاهم الوعي بالفرق الشاسع الذي يفصل بين الحياة الأوروبية و المجتمع المسلم.فقد كان من نتائج التّعليم و التّكوين الذي تحصّلوا عليه في المدارس اللائكية العامة أن أوقفهم على حقيقة المفارقة: ما ترمي إليه المدرسة العامة و ما يوجد عليه المسلمون.في الكلمة الافتتاحية التي استهل بها السيد ابن التهامي لإعادة تنظيم الجمعية التوفيقية[1]، جاء ما يلي:"إن النخبة المسلمة الجديدة، التي نشأت بفضل

اضطلع الشبان الجزائريون منذ بداية عهدهم بالنشاط الاجتماعي و العلمي والسياسي، بتأسيس و تنشيط الجمعيات، كأفضل إجراء عام يساعد على التواصل و الاجتماع و توحيد الخطاب، و بالتالي الإعراب عن الحالة الأهلية و البحث في كيفية معالجتها.جاء في النظام التأسيسي لإعادة تنظيم الجمعية التوفيقية:المادة الأولى:"مبادرة من الشبان المسلمين الجزائريين، تم تأسيس جمعية أدبية و علمية".المادة الثانية:"ترمي الجمعية إلى جمع كلمة الأهالي الراغبين في التعلّم، و تنمية المفاهيم العلمية و الاجتماعية لديهم.و تقوم بدعم و إعانة كل جمعية تنشد نفس الغاية، كما يمكنها أن تساعد الشباب الراغب في مواصلة تحصيله العلمي "، المادة 17:"يحظر صراحة على أعضاء الجمعية إثارة أي حديث سياسي في اجتماعاتها العامة أو الخاصة".و الجمعية التوفيقية من أهم الجمعيات التي اضطلعت بمهمة توعية الأهالي و التعريف بالمسالة الجزائرية.فقد كانت تمثل مؤسسة من أجل امتلاك الوعي بقيمة المدينة الحديثة و مؤسسات و مرافق الدولة . و إطلالة على مكتبها الأول يفيد مدى إجرائية و متانة الوعي الذي تحَلّ به هؤلاء الشبان: رئيس الجمعية ، السيد الطبيب بن التهامي . نائب الرئيس، صوالح (أستاذ في الثانوي). نائب رئيس ثاني، السيد برانكي(معلم). الأمين العام، السيد حسان خوجة(مترجم بالدومين العام). نائب الأمين العام، السيد شريط حابي (طالب). أمين الخزانة، السيد حاج حمّو (طالب). مسئول الأرشيف و الوثائق السيد بالول(طالب). المراقبون:

التعليم الفرنسي، قد فكّرت في واجب عظيم يجب أن تضطلع به.إن هذا الشباب الذي توافد من مختلف مناطق الجزائر و تونس، من أجل إتمام تعليمه، قد تساءل مع نفسه لكي ينظر ما إذا كان يرضيه وضعنا الحالي:غرباء في الوطن؟ ألا يمكن أن نعمل على نشر المفاهيم و الأفكار الأدبية و العلمية التي تلقينا عن أساتذتنا الفرنسيين و العرب و البربر.إن هذا الشباب المتحفّز إلى أن يَتعلّم و يُعلّم، سوف يتوزّع على كل ربوع الوطن و يواصل دوره الذي تعلمه، و سوف تكون هذه النخبة المسلمة قدوة في الإخلاص لسائر المسلمين لينشلوهم من الجهل و التخلف"[1]. و من هنا وعيهم بقيمة الجمعيات و الأعمال المنظّمة في إطار هيكل الدولة، كصيغة سياسية حديثة، التي أملت عليهم إعادة النظر في جميع ما يتعلّق بالجزائريين و اغتنام الوسائل التي توفرها مؤسسات الدولة من هيئات و قوانين،و مشاريع،أموال و إجراءات من أجل تعديل مركز الأهالي إلى مواطنين شرط الدولة المدنية الحديثة.فالنظم الدينية و الأطر العشائرية و القَبَلية، و كذلك الاعتبارات العائلية لم تعد تجْدِ بعد ظهور مؤسسات الدولة/الأمة[2]، و لعّل هذا ما أثار حفيظة المعمرين أيضا، الذي رأوا في تعاطي النخبة المتحضّرة مع الحياة العامة، مزاحمة لهم في الإشراف الحصري على طرق و أساليب إعداد القوانين و المراسم، وكذلك توزيع إعتمادات الميزانية العامة.و قد حرص الشبان على التعلق بمفهوم الدولة كما تعبر عنه الإدارة العليا في باريس، و رفضوا بالتالي موقف الحزب الاستعماري، الموالي لأنصار الحكم الذاتي[3] في الجزائر، الذي يعيق سيرورة تحرير الإنسان العربي المسلم ضمن مؤسسات الدولة المدنية الحديثة.

الأمر الآخر الذي جرى التّركيز عليه في مطالب و مساعي المتعلمين الجزائريين هو التمثيل السياسي، الذي يرمي إلى احتلال مراكز ومناصب سياسية و إدارية في الهياكل التي تمثل الدولة في الجزائر، بمعنى المشاركة في السلطة التي تعد عنصراً من عناصر الدولة.فقد ألحّ المتعلمون الجدد على إعادة النظر في نظام الانتخابات و التعيينات و إدارة و تسيير المؤسسات العامة التي تعّبر عن نظام الحكم، مثل:البرلمان، سياسة الاندماج، سياسة التعاون، نوعية العلاقة بين الجزائر و المتروبول، الإتحاد الفرنسي..فضلا على بعض المواقف

أيت قاسي (طالب)، قاضي عمر(طالب)، تامزالي عبد النور (طالب)، تامزالي صالح(طالب).أنظر النظام التأسيسي للجمعية التوفيقية،في: Islam,4 fév.1912, Le Rachidi, 12 janv., 19 janv.1912

[1] L'Islam, 8 mai 1911.

[2] حول نفاد جعبة المؤسسات الدينية القبلية و العشائرية على إمكانية الحكم و التسيير، أنظر، Ismaël Hamet, les Musulmans français de l'Afrique du nord, préf., A. Le Chatelier, Armand Collin, Paris, 1906, chap.IV, P.267-290

[3] في معنى رفض النخبة المتعلمة للحكم الذاتي أنظر سلسلة مقالات السيد نصيح، في الرشيدي Le Rachidi, l'autonomie et les libertés indigènes, Nassih, 5 Janv.,12 Janv., 19 Janv.26 Janv.1912

التي تنزع إلى التّحرر أو ترنو إلى وحدات سياسية كبرى في إطار الدولة العثمانية أو الوحدة الإسلامية و العربية.و هكذا، فقد أنصبت جهود الشبان الجزائريين على مسألة تمثيل الأهالي في الهيئات المنتخبة: المجالس العامة، المجالس البلدية، المندوبيات المالية و المجالس الاستشارية، علاوة على نصيب الأهالي في الإدارات العامة المعينة و في القضاء. و لم تعد هذه المطالب بعيدة عن الحقيقة، أو لا يمكن تحقيقها، لا بل مثلت الحقيقة التي لا يمكن طمثها، و قد تبنتها حتى الأطراف الفرنسية التي لم تراهن على فعل الاحتلال، و حرصت على حق الجزائريين في إدارة الشأن العام، و لعل الفقرة الموالية لأحد رجال السياسة الفرنسية، تلخص بصورة مكثفة المطلب المشروع و المعقول للشبان يقول السيد اربان سينال Senal Urbain:" بمَا يطالب الجزائريون مقابل الأعباء والواجبات التي ينهضون بها؟ القليل جدا: مزيد من العدالة، تقليص فعل القوانين الاستثنائية، و المحافظة على نظام الأحوال الشخصية و على عقيدتهم الدينية، الحق في الانتخاب، منح ربع مقاعد الهيئات التمثيلية في المجالس العامة، و نائب عن كل ناحية من نواحي الجزائر. و نظير ذلك، فهم مستعدون لموالاتنا و تقديم 100 ألف جندي للانضواء تحت العَلَم الفرنسي، فضلا على البسالة والإقدام الذي طالما أضهروها لنا، و مشاركتهم في حروب المستعمرات، خاصة في الحرب الأخيرة، المعروفة بأحداث المغرب الأقصى، كما قدموا دماءهم وأرواحهم من أجل الجمهورية وطنهم الثاني الذي تَعَلّقُوا به و تَبنُّوه."[1]

أما الجانب الثالث من الجوانب المتعلقة بالدولة، فإن النخبة الوطنية الناشئة، أثارته من خلال التعلق بالوطن الذي بدأت تتشكل ملامحه كإقليم محدد يستوعب الجزائريين و يحدد هويتهم وفق مقتضيات الدولة المدنية الحديثة.فقد اتسعت الجرائد إلى فيض من الكتابات حول النزعة الوطنية سواء بالرّد على خصوم الأهالي الذّين يحاصرونهم بمعاداة فرنسا و محاولات التنصل منها و تلقى العون و الدعم من الخارج، لتقويض الوجود الفرنسي في الجزائر. أو في إطار ما كان يعرف بالقومية العربية، و الجامعة الإسلامية[2] التي سادت العالم العربي

[1] Urbain Senal, ancien député de Tarn et- La Garone, Islam ,11 fév.1912

[2] حول الصّلة المفترضة بين الشبان و الحركات القومية و الجامعة الإسلامية، تقول مجموعة منهم:" إن هذه النخبة النشطة، التي تُتَّهَم عادة بموالاتها للنزعة الوطنية و النزعة الإسلامية، تتكوّن من الشباب الذي نشأ و تكوّن في المدارس الفرنسية. وقد تبنى العديد منهم نمط العيش الأوروبي، و فيهم من تزوّج من فرنسيات، و جميعهم تقريبا يحرص على الحد العادي من واجباته الدينية. وهؤلاء هم الذين يُنْعَتون بالوطنيين و الإسلاميين". Ch. Benhabilès, L'Algérie française vu par un indigène, Imp. Fontana, Paris, 1914, p.122, 123،ومن جهته، كتب السيد أحمد بن رحال، مفندًا الزعم الذي يرمي الشبان بالنزعة الإسلامية و الوطنية المناهضة للدولة الفرنسية :"في الجزائر لا أعرف شيئا اسمه النزعة الوطنية أو النزعة الإسلامية، و إذا وجد فعلا فأنتم (يقصد غلاة المعمرين و الحزب الاستعماري) السبب في ذلك". و في نفس الموضوع، كتب السيد فاسي:"ما يجدر ذكره، أن النزعة الإسلامية لا وجود لها إطلاقا في الجزائر، وأن الأهالي، لا يتنكرون للسيادة الفرنسية و لا يحلمون أبدا في الخروج عنها." S.Façi, l'Algérie sous l'égide de la France, p.5

و الإسلامي.ففي لجّة هذا الصراع و السّجال مع خصومها أثمرت التجربة وعيا جديدا بحقيقة الوطن ككيان يؤطر الأهالي من الناحية السياسية و الاجتماعية وكأرض يعيش فوقها الشعب و تمارس فيها السلطة.

لم تكن النخبة المتحضّرة و المتأهبة إلى النشاط العمومي، تنحدر من عائلات أرستقراطية أو إقطاعية، و ليست من فئة الجاه و المال، فهي لا تستند على اعتبارات النسب الشريف و لا العائلات العريقة ونظم الطرق والزوايا. فقد دخلوا إلى الحياة العامة برصيدهم من التكوين و التعليم و نمط التفكير الحديث التي تلقوه في المدارس الفرنسية.و على خلاف الطرقيين و رجال الدين و من ينضوون تحت فئة المحافظين الذين لم يستوعبوا فكرة المجال العام و لا ثقافة الدولة الحديثة التي تعمل بالمؤسسات، فان حزب الجزائر الفتاة، ضم مجموعة من الشباب المتعلم القادر على النظر في المسائل الاجتماعية و السياسية من وحي ثقافة الدولة التي تتسم بالتجريد و بما يعني المجموعة البشرية التي تعيش في نظام المؤسسات.فثقافة الدولة التي امتلكها حزب الجزائر الفتاة هي التي وضعته في قلب الحداثة.فقد كانت رؤيته تتخطى إلى ما هو أبعد من العشائر و القبائل و العائلات و التعالي عن الروح الجهوية و نفوذ المنطقة، بل النظر إلى أن المجموعة البشرية بأنها تستأهل حقوقا متساوية و تتحمل أباء عادلة.و عليه فقد كان جادا في تعلّقه بالنظام السياسي الفرنسي، قياسا على الفراغ المروّع الذي يعاني منه وجدان الأهالي في مسألة مؤسسات الدولة و نظمها الحديثة ، و غياب شبه تام لمفردات الثقافة السياسة الحديثة التي تعّبر عن الدولة المدنية و مؤسساتها القانونية والإدارية و الإجرائية .

هناك مسألة خاض فيها الشبان، و اندرجت في إشكالية الدولة الحديثة، تعلقت بالحكم الذاتي l'autonomie، و تناولها الشبان من زاوية رفض انفراد المستوطنين بالجزائر كمستعمرة خاصة بهم: أرض، سكان، و سلطة. و الغالب في رأي النخبة المتعلمة أنها تعارض تماما نظرية الحكم الذاتي و منح الجزائر نوعا من الاستقلال، لأن الأمر يؤول برمته إلى صالح الحزب الاستعماري و قوته المتشكلة من رجال الأعمال و كبار التجار و رجال السياسة المحلية و الفرنسية، فضلا على الجهاز التنفيذي الإداري و القضائي المناصر و المؤيد للنزعة الاستعمارية. فقد كان ابن التهامي، بوضربة، و الصادق دندن... يتطلعون إلى الدولة الفرنسية الرسمية التي تستمد قوتها التاريخية من الفعل المؤسساتي ذي النفع العام. فمشروع فرنسا في الجزائر يجب أن يستند، كما ترى النخبة الوطنية المتعلمة إلى طبيعة ما ينبغي أن تضطلع به الدولة المدنية الحديثة، التي يجب أن تلتقي بالضرورة مع مصالح الأهالي. و عليه، فان الحكم الذاتي الذي كان يحلم به الحزب الاستعماري و قد حققه إلى حد ما، هو ما كان يرفضه المتعلمون الجدد، لأنه يُرْهِن الجزائريين ضمن حكم غير مؤسساتي، و لا النظام الفرنسي الحقيقي، كما تعلموا أصوله في المدارس و المعاهد التعليمية العامة و الذي يحفّز لا محالة على الاستقلال التاريخي لمقوماتهم كأمة و مجتمع و دولة.

وهكذا، فقد كان مفهوم الدولة بالنسبة للشبان، سيرورة و أفاق جديدة للتحرر و الانعتاق، بعد أن فكّك المشروع الاستعماري بُنَى وهياكل المجتمع التقليدية، وبقي العمل على إحلال الهياكل الوطنية الحديثة محل البنى العشائرية و القبلية. فالدولة هي بالتعريف إطار و كيان للأمة برمتها،وآلية للإفصاح عن الجوانب القومية و الوطنية للمجتمع. فقدساهم القرن التاسع عشر بتعدد ثوراته و معاركه في مختلف المناطق، وبفعل الهجرات الداخلية و الخارجية، في توحيد الأهالي حيال السلطة الفرنسية، و أصبح لا مناص من مواجهتها بمنطق الدولة و مفردات القاموس السياسي الحديث، و لعل أهم ما كانت تقتضيه مرحلة بداية العقد الثاني من القرن العشرين هو بلورة الشعور الوطني لدى الأهالي، كأفضل سبيل إلى استحقاق مركز المواطنة الذي يتجاوب مع مفهوم الوطن.

الشبان و امتلاك الوعي السياسي

الغالب في حركة الشبان الجزائريين أنها تعبِّر عن رأيها و تحاول أن تنخرط في الحياة السياسية مهما كانت بسيطة أو معقّدة وفق ما تفرضه قوانين و لوائح السلطة.فقد مكنتهم الثقافة الفرنسية، فضلا على أصولهم العربية و دينهم الإسلامي من التعاطي و التعامل مع الشأن الاجتماعي و السياسي، إن في الجزائر أو في المتروبول.و هكذا، فهم أول من حاول التعبير عن حاجات المسلمين الجزائريين، و صاغوها في بيانات و عرائض و أعمدة الصحف و في لقاءات مع الشخصيات السياسية الفرنسية و في الهيئات التمثيلية.فالشبان الجزائريون لا يمثلون حركة أو تيارا قبل أوانه،بل مجموعة من المثقفين قريبي العهد بعالم السيادة و الحياة الأهلية العامة، انخرطوا فيها ، تسعفهم الثقافة الفرنسية الحديثة و التحوّلات التي رافقت العالم نهاية القرن التاسع عشر و مطلع القرن العشرين[1].

و إذا كانوا لا يمثّلون حزبا سياسيا[2]،فهذا لا ينفي دورهم في التعريف بالمسألة الأهلية في كافة جوانبها[1] . فقد اتسم نضالهم الوطني منذ البداية بالصبغة السياسية وفق مفردات القاموس السياسي الفرنسي الحديث، و على

---

[1] نعم، إن الدارس لحقبة مطلع القرن العشرين للوقوف على ما خلّفه الشبان في بدايات وعيهم بحقائق المجتمع و السياسة و دورهم الرائد في امتلاك المفاهيم الجديدة من أجل الوصول إلى المجال العام، لا يمكن إلا أن يعجب بتطور فكرهم السياسي مقارنة لما كان يجري في العالم العربي و الإسلامي.و إلى اليوم، لا زال تراث النخبة الوطنية الجزائرية مغمطا و لم يهل عنه غبار النسيان و الإهمال، فضلا على أنهم ضحايا البحث التاريخي العلمي الذي لم ينصفهم و يعيد لهم الاعتبار الذي يستحقونه.و هكذا، يبقى التاريخ الجزائري يعاني الشرعية و المعقولية إلى أن يندرج تراث النخبة الأولى في حوليات و أدبيات و ثقافة المجتمع الجزائري.

[2] حتى ولئن كان الشباب الجزائري لا ينضوي تحت أي حزب، لأن التشريعات الفرنسية لمّا تزل بعد لم تعترف بهم كمواطنين مسلمين، إلا أن مجموعة الكتابات و الآراء و المواقف و العرائض و البرامج و الأنظمة الأساسية التي تحكم الجمعيات التي

خلفية ثقافية هي آخر ما كانت تلقنه المدرسة الفرنسية العامة: التربية المدنية، مبادئ الحق العام، أسس النظام الجمهوري، الحقوق و الحريات العامة و احترام المجال العام ومفهوم الدولة الحديثة.

إن لحظة وجود الشبان هي ظاهرة عالمية، إذا جاز التعبير، عبّروا عن حالة عامة سرَت في ربوع العالم الأوروبي و العالمين العربي و الإسلامي.فقد ظهرت مجموعة من التنظيمات السياسية، أطلقت على نفسها "ألمانيا الفتاة"، "إيرلاندا الفتاة"، "إيطاليا الفتاة"، أما خارج أوروبا، فكان هناك"الهند الفتاة"، "تركيا الفتاة"[2]، "مصر الفتاة"،"فرس الفتاة"، "تونس الفتاة"[3].و الغالب في توجهات هذه التنظيمات هو النهل من الحياة المدنية و السياسية، و اقتفاء أثر الحضارة الحديثة و قيم التقدم و التطور في مختلف المجالات[4] .و حتى و لئن كانت باريس

نشّطوها، تفيد بوجود تكتل في بدايته الأولى، واضح التوجه و المنطلق.أنظر في هذا الصدد الموضوع السياسي الذي كان يشغل النخبة المتحفزة إلى احتلال موقعها في الحياة العامة و ضمن مؤسسات النظام السياسي: مسألة الحكم الذاتي، كإشكالية بين المستوطنين و الأهالي المسلمين، L'autonomie et les libertés des indigènes, Le Rachidi, 5 janv.,12 janv.19 janv.26 janv.1912. . و الحري بالتنويه أن الذي ساعد على عدم وجود حزب الشبان كقوة سياسية وطنية، تروم الحضور في المجال العام، رغم حجية و متانة الاقتراح الذي قدموه، هي شساعة الجغرافية الجزائرية، التي باعدت بين النخبة في تلمسان و النخبة في وهران، و في مدينة الجزائر و في قسنطينة، جيجل، سطيف، باتنة...و هي كلها مدن استقطبت رأي عام محلي لكنه قلما كان يلتقي على المستوى الوطني، بل كانت باريس أفضل فضاء لهم لمناقشة قضاياهم، إن في نطاق الجمعيات السياسية أو في الثكنات العسكرية و جبهات القتال.

[1] المسألة الأهلية هي الموضوع الأساسي الذي شغل الأهالي المسلمين، كما الفرنسيين أيضا فهي مسألة موجودة بالضرورة، و لا يمكن تجاوزها في جميع القضايا التي طرحت.و من جملة ما كانت تطرحه صحيفة الراشدي، يمكن العودة إلى المقالات التالية: Pour l'indigène algérien, Le Rachidi, 23 juin, 30 juin, 7 juil.14 juil.21 juil.28 juil.1911

[2] اشتهر حزب "تركيا الفتاة" في سائر العالم العربي و الإسلامي، حيث سارت على منواله العديد من التنظيمات المتأهبة للعمل التحرري.و قد وُجدت مجموعة من الجزائريين، مع بداية القرن، كانت تطلق على نفسها "الشبان الأتراك" في مدينة تلمسان، مما يعزز بقاء الرابط المعنوي و الروحي بالتاريخ العثماني، و التعلق بطموح تركيا الفتاة إلى بناء دولة حديثة الطراز.

[3] CH.R.Ageron, Le mouvement « Jeune-Algérien » de 1900-1923, études maghrébines, Mélanges Charles André Julien, Paris, puf, 1964, pp.217-243.

[4] يختلف حزب الجزائر الفتاة عن بقية الأحزاب التي حملت نفس الاسم، في أن جميع عناصره ولد في ظل الاحتلال الفرنسي و سيادتها على الجزائر، و أن ثقافتهم، كانت تنطوي على خلفية من التكوين و التعليم الفرنسي العام. بينما حزب تونس الفتاة، جاء في سياق بداية الحماية الفرنسية و من هنا نزعته الوطنية، كذلك حزب "مصر الفتاة" بقيادة الزعيم مصطفى كامل، الذي أبدى نزعته الوطنية في سياق التحرش السياسي على مصر و تداعيات ثورة أحمد عرابي 1881.بينما حزب تركيا الفتاة، الأكثر

هي الفضاء الذي احتضن أغلب هذه التنظيمات إلا أن الطبيعة المترو بولية للعاصمة الفرنسية، أي تواجد عدة أجناس و قوميات ساعدها على تشكيل جبهات لمناهضة الاستبداد و الظلم، سرعان ما سرى في سائر الأنحاء.فالأمر، بالنسبة للجزائر الفتاة[1]، لم يكن استثناء عن القاعدة ، بل توكيدا لها، وحمّلها على النضال من أجل الخروج من الوضع الاستثنائي [القانون الاستعماري] إلى الوضع العادي .فكان مدار حديث النخبة المثقفة، الحق في الحريات العامة و كيفية "زحزحة" اعتقاد السلطة بأن الجزائر حالة خاصة، و هذا ما وضعهم في صلب العمل السياسي مباشرة قبل غيره من الإعتبارات. و في هذا الصدد، كتب المؤرخ الفرنسي روبير أجرون:"مع بداية القرن، لم تكن يصل الشبان الجزائريين إلا الشيء اليسير عن حركة الإصلاح الإسلامي، لكنهم كانوا أكثر اهتماما بتحسين وضعهم السياسي. فقد كانت الأولوية السياسية هي التي ميّزت باستمرار "الشبان الأتراك"[الشبان الجزائريون]عن المصلحين الدينيين، الذين أولوا عنايتهم الأساسية إلى إعادة الإسلام إلى صفائه الأول ".[2]

عراقة، فقد ناشد الإطاحة بنظام الخلافة المتهالك، و إحلال محله نظام سياسي حديث قائم على القانون الوضعي و المدنية الحديثة.ولعّل هذا ما يشرح لنا تعلق النّخبة الجزائرية المتحضّرة بالدولة الفرنسية، كإطار سياسي يحكم الأهالي المسلمين و يساعدهم على ترقيتهم و تطورهم المادي و المعنوي، في غياب شكل بديل عن النظام الفرنسي.ويضيف الكاتب فليب ميللي Philippe Millet خاصية أخرى:أن الشباب الجزائري يتميز عن باقي شباب الإسلام في البلدان الأخرى بأنه يمتنع عن موالاة أية نزعة وطنية". حول بعض الملامح التي وصف بها الكاتب فيليب ميللي، أنظر، مجموعة مقالاته: L'Islam, , 11 nov.,21 nov.28 nov.5 déc.1913 ، و هي نفس المقالات التي أعاد نشرها في مجلة Ph. Millet, Les Jeunes algériens, La Revue de Paris, Paris, nov-déc.1913.

[1] ما يؤكد انخراط النخبة المتعلمة في قضايا الأهالي في علاقتها بالأوضاع العامة الداخلية و الخارجية هو طبيعة البيان الذي أسس الحركة. فقد صدر البيان تحت عنوان " التدابير التي يطالب بها المسلمون الفرنسيون في الجزائر مقابل التجنيد العسكري " جوان 1912، في سياق الحرب المغربية[بداية نظام الحماية الفرنسية على المغرب] و الطرابلسية[العدوان الإيطالي على ليبيا]وأجواء الحياة الدولية المنذرة بوشوك حرب أوروبية كبرى.أثار البيان ردود أفعال واسعة ، استدرج الجميع إلى التعرض له بالنقد و البيان و التوضيح و خاصة من قبل الأوساط الحكومية .أنظر نص البيان كاملا في : Chérif Benhabilès, L'Algérie française vue par un indigène, op. cit. p.117-121.

[2] Ageron, op.cit.p.221

و يذكر آجرون في نفس المرجع، أن الشيخ محمد عبده صرح في خطبته في قسنطينة، سبتمبر1903:" إن السياسة شر كل بلية و انّهم بعض الشبان الأتراك الجزائريين، بتورطهم في العمل السياسي."

حملت النخبة المُتَعَلِّمة مع مطلع القرن العشرين، شحنة من التوتر[1] و التَّمَلْمل السياسي و الاجتماعي و الفكري، وهي من القوة بمكان أنها استدرجت الشبان إلى ساحة العمل السياسي بوعي أو بدون وعي[2].فقد كانوا مثقفين بالضرورة، ينْزعون إلى نشر الوعي في صفوف الأهالي من جهة و الرد على السياسة الفرنسية من جهة ثانية[3].فقد كانت المسافة شاسعة جدّا بين ما تعلّمه الشاب الجزائري في مؤسسات التعليم العام وواقع حال الأهالي، بحيث لم يترك له المجال أن يتقاعس عن الدور المنوط به في هذه اللحظة من تاريخ الجزائر. و هكذا، فقد استوعب الشاب الجزائري هذه المسافة الفارقة و تمثلها على مستوى الوعي، و راح يلتمس الطرق لردمها على مستوى الواقع.

و الواقع، أن الحديث عن التأثيرات و عن مصادر النزعة الوطنية و مرجعيات الشبان الجزائريين، كان دائما هاجس السلطات الأمنية العسكرية منها و المدنية. فهي تميل إلى البحث عن أسباب التحولات التي تطرأ على حياة الأهالي الاجتماعية و الفكرية فضلا عن السياسية و تنسبها فورا إلى مصادر خارجية، خاصة المشرق العربي و الإسلامي، على اعتبار أن كل شيء جرى إخماده في إطار سياسة تسوية الأوضاع في الجزائر التي دامت طوال الربع الأخير من القرن التاسع عشر.فالعالم العربي لم يفقد قدرته على التداعي و التجاوب مع التغيرات الجديدة لأنه كان موجودا في قلب عاصمة الأنوار، و الشبان الجزائريون كانوا أقرب التنظيمات و الحركات إلى فرنسا بفضل الثقافة التي حصّلوا عليها في المدارس الفرنسية الحديثة [مثال الأمير خالد، الذي مر على ثانوية لويس لوغران، ثم المدرسة العسكرية سان سير] و بالتالي فهم أقرب إلى الوعي بالحقائق الجديدة

---

[1]Ch.R.Ageron, Si M'Hammed BenRahal, une conscience inquiéte dans une Algérie en Mutation, in « les Africains »

[2] أنظر سلسلة مقالات الراشدي حول المجتمع المسلم و النفسية السياسية، لأنه ليس من سهولة تبين نوعية السياسية التي يتجاوب معها الأهالي في صلتهم بالوجود الفرنسي(الحداثة و مضاداتها أيضا)، la société musulmane et la psychologie politique, Numa-Léal, Le Rachidi, 8 mars, 22 mars, 29 mars, 12 av.,26 av.1912

[3] الذي جعل كل شيء في حياة الأهالي سياسة، حتى لو لم تكن تعي ذلك، أو حرّمت على نفسها التعاطي مع صريح السياسة هو صلة المسألة الأهلية بالنظام السياسي، و المنعرج الخطير الذي آلت إليه الأوضاع، مع بداية العقد الثاني من القرن العشرين.و يختصر السيد نصيح هذا الوضع في الفقرة التالية:"إن الأولوية التي يجب أن تحل، في الوقت الراهن، هي مسألة المسلمين، لأنها تكتسي أهمية بالغة. فقد وصلت فرنسا إلى منعطف خطير من تاريخها الاستعماري، حيث تهيمن على إمبراطورية شاسعة تضم 15 مليون مسلما. و من ثم، يجب عليها أن توجه سياستها العربية نحو مزيد من الليبرالية.هذا ما يجب أن تقوم به أولا، أي حل مسألة المسلمين، ثم يأتي بعد ذلك الحديث عن الحكم الذاتي." Le Rachidi, Nassih, 26 janv.1912

وأحوال العالم و التأثر بها[1]. لم تكن باريس مدينة الأنوار للبلدان الغربية فقط، بل كانت فضاءً للحياة الفكرية والأدبية و السياسية العربية أيضا[2]، حيث فتحت المجال واسعا للمعارضين للخلافة العثمانية.فمنها انطلق تنظيم "تركيا الفتاة" عام 1867، كما أن المؤتمر القومي العربي الأول عقد في باريس عام 1911ثم عام 1913، ناهيك عن توافد متلاحق من العلماء المصلحين، الشيخ جمال الدين الأفغاني و تلميذه محمد عبده عام 1880، وإصدارهما لصحيفة العروة الوثقى، ولقاء الأفغاني مع العالم إرنست رينان، وصول المفكر القومي شكيب أرسلان 1892 و لقائه بالشاعر أحمد شوقي، جبران خليل جبران الذي أقام في باريس ما بين 1908و1912، المسرحي اللبناني شكري غانم الذي قدم أول عرض مسرحي له عام 1907 بعنوان "عنترة" إلى غير ذلك من الطلبة العرب و المسلمين، الذين وفدوا إلى المدن الفرنسية في إطار البعثات الطلابية منذ عهد محمد علي[1805ـ1840].[3]

---

[1] ما كان يجري في العالم العربي و الإسلامي، لم يكن غريبا عن الجزائر الفتاة، و الشاهد، ما قاله عبد السّلام طالب، في محاضرة عن " الإسلام و قضية الخلفاء":"لقد هبّت، منذ سنوات رياح منعشة لتزيل الخوف الجاثم فوق صدر العالم الإسلامي طوال قرون.فقد ظهرت بعض الأعراض في عقليات الشعوب الإسلامية، تؤشر على التقدم.تَفَتَّحت الأفكار الغربية، التي استفادت من وسائل الاتصال السريعة، بدأت تبرز وسط المجتمعات المسلمة نشاطات حيوية جديدة مناقضة لعصر الركود و الجمود الفكري الذي لازم تاريخ الإسلام منذ قرون.ويبدو في الوقت الراهن، أن الحركات و المدارس و الأفكار التي أنتجت الحضارة الإسلامية في عصرها الزاهر، بدأت في الظهور، و مؤشرة على بداية النهضة.
فقد كانت فرنسا بطلة الحضارة و الحرية طوال قرون، و هي اليوم، بفضل نشرها للتعليم، تساهم إلى حد كبير في ميلاد عصر اليقظة الإسلامية".L'Ouest-Eclaire ,8 fev.1918

[2] "كل الذين وفدوا إلى العاصمة باريس، من المصلحين و السفراء و قادة الدول و حتى المَنْفِيِّين، كان رائدهم، أن يحاولوا العثور على صيغة توفيقية جديدة بين التقدّم التقني و العلمي ومُثُل الثورة الفرنسية و المحافظة على الهوية الثقافية و الدينية".أنظر , Pascal Blanchard, s/dir., Le Paris arabe., La Découverte, Paris, 2003, p.9. و"باريس العربية"واحد من أهم الكتب التي ظهرت في السنوات الأخيرة لأنه كتاب/ألبوم، يضيف إلى التحليل، الصور النادرة(خمس مئة وثيقة)، توضع القارئ في قلب الحدث و أجواء بداية القرن العشرين و ما قبله و ما بعده، فضلا على التوجه العام لمؤلفي الكتاب الذين يحرصون على توكيد فضل العرب على فرنسا، كذلك قيمة باريس كفضاء للحرية في نشأة الأفكار التحررية و مساعدة المثقفين و السياسيين و العلماء العرب، على بلورة الصيغة التركيبية لإشكالية الإسلام و الحداثة.و من الكتب المهمة التي عرّفت بالصورة و التعليق الدور العربي في باريس، Marie-Jeanne Dumont, Paris Arabesques, photographies de Rodolphe Hammadi,Eric Khoehler,Institut du monde arabe et caisse nationale des monuments historiques et des sites,1988.

[3] في خضم الصراع و التنافس الإستعماري، تحوّلت بعض العواصم الدول الكبرى مثل باريس، لندن، برلين، إلى مدن متروبولية، يؤمها الجميع، و تستوعب المعارضين السياسيين، و تسع التيارات الفكرية و الفنية والأدبية المختلفة، و بالتالي صارت هذه العواصم فضاءات جديدة لوعي جديد في البلدان المحيطة بالمركز الأوروبي، منها البلدان العربية و الإسلامية. و

فمع مطلع القرن العشرين، و مجيء الشباب الجزائري، لم تكن الجزائر عند درجة الصفر من الوعي السياسي، بل كان ضميرها يحمل رصيداً من التاريخ العثماني، باعتبارها كانت إقليما من أقاليم الخلافة العثمانية، التي كانت تواجه المد الأوروبي الإمبريالي، علاوة على أن الضمير الجزائري، حمل أيضا تجربة الأمير عبد القادر في بناء مؤسسات الدولة الحديثة، و لو ضدا على السلطة الفرنسية، و ليس أخيرا، تجربة المقاومة المسلحة التي أعقبت هزيمة الأمير عبد القادر، إلى آخر القرن التاسع عشر.و ثمة حقيقة أخرى، هي أن الجزائر صارت بسبب الوجود الفرنسي، ووجود الجزائريين في فرنسا[1]، أكثر تأثرا بما يجري في العالم، وأقرب إلى تداعيات "العولمة"المتصاعدة،و لعلّ مقدمات الحرب العالمية الأولى[2] و نتائجها تنهض لتقدم أكثر من دليل على ذلك:قانون تجنيد الأهالي 1912، قانون 4 فيفري 1919، المتعلق بإمكانية الأهالي المسلمين الحصول على الجنسية الفرنسية.

يذكر في هذا المجال الباحث المؤرخ نوشي: " شهدت برلين عام 1916، ميلاد لجنة "من أجل تحرير الجزائر و تونس"، و من جملة الذين شاركوا فيها ابن الأمير عبد القادر، الأمير علي. و في سويسرا، قامت لجنة "الاتحاد و الترقي" بتنصيب منظمة تتولى إعداد حركة ثورية في أرجاء أفريقيا من اريتريا إلى المغرب العربي. و في برشلونة، عمدت مجموعة من الوطنيين إلى تدبير مؤامرات حول مولاي حفيظ من أجل بعث الثورة في شمال أفريقيا. و في مدينة لوزان، اجتمع المؤتمر القومي و ندد بما يجري في الجزائر، التي لم يحضر ممثلوها، و لاذ الجميع بالعواصم و المدن الأوروبية، برلين، فيينا، و القسطنطينية، قصد طلب المساعدة ضد النظام الاستعماري القمعي، و المطالبة بالاستقلال"أنظر، André Nouschi, l'Algérie amère, 1914-1994, Maison sciences de l'homme, Paris, 1994, p.80 أما النخبة الجزائرية فقد كانت في قلب الحدث، لا تلتقط الأصداء فحسب بل تشارك بالحديث فيه.و الحقيقة، أن البحث في التاريخ العربي بصورة عامة، و المغربي بشكل خاص لا بد وأن يعرّج على عاصمة الأنوار لكي يكتب التاريخ العربي الحديث بشكل سليم و معقول ، يمكن فهمه.

[1] " أثناء الحرب العالمية الأولى، جاء إلى المتروبول حوالي خُمْس الجزائريين الذين كانوا في عمر العمل و القتال". أنظر في هذا الصدد، كتاب الباحث المؤرخ بن جاما سطورا: Benjamin Stora, Ils venaient d'Algérie, l'immigration algérienne en France, 1912-1992, 2d., Fayard, 1992

[2] في مواجهة القوة الألمانية الجديدة التي تتمتع بحيوية ديموغرافية و عسكرية، راحت السلطات الفرنسية تبحث عن سياسة إعادة التوازن إلى قواها، فعمّدت إلى المستعمرات، و خاصة في الجزائر، حيث أقرّت نظاما عسكريا جديدا:الانخراط عبر الاستدعاء الاحتياطي، وهو نظام يختلف تماما عن نظام القنّاصة و نظام الصبايحية. وقد وجد الشبان الجزائريون في مرسوم1912 فرصة لاستحقاق الأهالي حق المواطنة و حق الوجود في حظيرة الدولة. (أنظر الفصل الموالي من هذا الباب)،

تمكّن الشّباب من نسج علاقات و وشائج مع مجموعة من الشخصيات الفرنسية ذات التوجه الإنساني و الفكر الحر، و التقوا معهم على أكثر من صعيد:اللغة الفرنسية، قيم الحضارة الغربية، احترام نموذج الحياة الأصيلة للمجتمع الجزائري. و من وحي هذه العلاقة تشكلت نزعة أنصار الأهالي المعروفة indigènophiles[1] و ساهمت في تقريب وجهات النظر بين الأهالي "النخبة" و السلطات الفرنسية.فقد تَوَفّرت في الطرفين[2] ، أنصار الأهالي و النخبة المتعلمة ،الرغبة الحقيقية في تجاوز الوضع الاستعماري،والسعي إلى مزيد من الأواصر لإزالة الخلاف و الإختلاف و سوء التفاهم. و في هذا المعنى كتب الباحث العسكري بول آزان:"فلو عمد الفرنسيون، منذ البداية إلى دراسة و محاولة فهم عادات و تقاليد و أذواق المسلمين الجزائريين، لتمكنوا من تفادي الأخطاء العديدة التي باعدتهم عنا."[3] هذا ما ورد في كلمة الباحث إلى السيد محمد بن رحال. أما المؤرخ المعروف و مدير المدرسة الفرنسية/الإسلامية جورج مارسي، فجاء في تمهيده لكتاب الشريف بن حبيلس:"إن النخبة التي تنتمي إليها، فهي تبدو لي العنصر الإيجابي و الأكثر فائدة لوحدة الشعبين.و استطاعت هذه النخبة أن تجمع بين الثقافة العربية و الالتزام بالنظام المدني الفرنسي."[4]

---

[1] أنظر الدراسة المهمة و الجادة التي أعدها السيد اسبي دي ماتز، و هو أحد أنصار الأهالي، الذي دعا إلى تنظيم صفوف هذا التيار من أجل أن يرتب أثره في ساحة العمل السياسي و الاجتماعي، Espé de Metz, Organisons l'indigénophilie, L'Islam, 29 oct.12 nov.3 déc.1912

[2] البحث عن صيغة تعاون بين النخبة الجزائرية و أنصار الأهالي من الفرنسيين، فكرة راودت الطرفين فعلا، و لعل البداية كانت مع جمعية " الاتحاد الفرنسي الأهلي"union franco-indigène، و عهدت الرئاسة فيها إلى الطبيب ابن التهامي، بينما عادت رئاسة الجمعية إلى السيد عمر بوضربة، أنظر:journal officiel 22 av.1914. و في ذات الموضوع، يمكن العودة إلى بعض مقالات : l'alliance Franco-arabe, Numa-Léal, l'Islam, n°125,13 août 1912. La croix et le croissant, Numa-Léal, L'Islam, n°136,5nov.1912.l'union franco-indigène (statut) l'Islam, n°193,30 av.1914.

[3] P.Azan, recherche d'une solution à la question indigène en Algérie, Augustin Challamal, Paris, 1903, p.7

في هذا الكتاب يخص السيد آزان صديقه أمحمد بن رحال الذي توسّم فيه كل معاني الصداقة و الثقة في إمكانية العيش المشترك" أرجو أن تساهم هذه العلاقة الصادقة، و لو في التعريف بالبلد و رجاله الذين تعرفوني، و الذين أحمل عنهم ذكريات طيبة" ص.10

[4] أنظر تمهيد السيد جورج مارسي لكتاب بن حبيلس:,L'Algérie française vue par un indigène ومضمون الكتاب يؤكد ما ذهب إليه مارسي حيث يذكر السيد بن حبيلس أن أفضل سبيل إلى تجاوز و تخطي عائق العيش معا كمواطنين، أن تعمد السلطة الفرنسية إلى:تحقيق الأمن، تعمير الجزائر من قبل الجميع، الحق في التعلم في المدارس العامة و تعليم اللغة العربية،

الشبان..و الحداثة

ينعت الشُّبان، بأنهم حدَاثيون، و هذا ما يَردُ عادة في خطاب الحكّام و رجال السّياسة الفرنسية، كما يصفهم بنفس النعت الكتّاب و الصحافيون، و يطلق عليهم هذا الوصف على سبيل التوكيد بأنهم أفضل من تعوّل عليهم السلطة[1] في استحقاق المناصب في المؤسسات التمثيلية، وأفضل نماذج المدرسة الفرنسية اللائكية.غير أن النخبة المتعلّمة لم تقبل الحداثة على عواهنها، بل عن قناعة ووعي، بمعنى أنها هي التي قررت التعاطي مع الحداثة و التجاوب مع الإنجازات المدنية و السياسية للعالم الحديث.فالحداثة عند هؤلاء الشبان، لا تخلو من الإقرار الإرادي بها و الإصرار عليها في كل أبعادها و تجلياتها[2].إن الفعل الإرادي له اعتباره في تجربة "النخبة الشّبانية" في علاقتهم بالحداثة، التي لا تعني فقط الأخذ بمعطيات الحياة المدنية الحديثة، بل رؤية متحضّرة للإسلام أيضا. في محاضرة ألقاها الشاب عبد السلام طالب[3]، في مدينة ران (فرنسا)، عام 1918:"الإسلام هو الدين الذي نزل عام 622، في الجزيرة العربية، القرآن الكريم عقيدته، التي تتضمن الإيمان بوحدانية الله وأن

نظام عادل في إدارة و تسيير البلديات المختلطة.أما الجانب المتعلق بالحضارة و الحياة الإسلامية، فيشير إليه بن حبيلس في المحاضرات التي ترجمها عن الشيخ المولود بن الموهوب المفتي المالكي لمدينة قسنطينة:الأهالي و الحضارة الفرنسية الإسلامية، حضارة الوفاق، وفاء و اعتراف(أنظر.la Dépêche de Constantine , 11/05/1911) ،أسباب انهيارنا الحضاري : دروس من القرآن الكريم.أنظر أيضا ، تمهيد السيد موريس فيوليط، الحاكم العام السابق، لكتاب فاسي، S.Faci, l'Algérie sous l'égide de la France, contre la féodalité algérienne, op. cit.

[1] يقول في هذا الصدد، السيد فاسي:"إن المثقفين الجزائريين، هم أفضل واسطة بين فرنسا و الشعب المسلم.فمعرفتهم لمختلف الأوساط و ثقافتهم وعزة نفسهم و تعلقهم الصادق بفرنسا، كلها خصال تعطي ضمانات إلى السلطات العامة.علاوة على أنهم يلتزمون جانب الاعتدال، اللّياقة و التفاني، عندما يدافعون عن الأهالي، و في إطار من الشرعية التامة، جديرة بكل التقدير."أنظر،S.Façi, op.cit., p.277

[2] إن الالتزام بقيم الحداثة، وخاصة فعل المؤسسة، صفة يتحلى بها الشبان عن قناعة راسخة لا تزعزعها صروف القدر و لا قوة الاستعمار.أنظر في ذلك التقرير الذي أعدته المصالح الأمنية الإدارية من أجل الاعتراف و تكريم كل من الطبيب ابن التامي و الأستاذ/المعلم صوالح نظير ثلاث عقود من عمريهما قضّياها في خدمة الأهالي و البحث عن سبل التقارب بين العنصر الأوروبي و المسلم الجزائري:استحسان و القبول بقانون الخدمة العسكرية، و الذهاب إلى فرنسا من أجل رفع من معنويات الجيش الأهلي الصامد أمام القوات الألمانية، طوال مدة الحرب العالمية 1914ـــ1918، تقديسهما للتعليم الفرنسي العام، و التنويه بفضله في إخراج الأهالي من الضيم و الفقر الثقافي و المدني الذي يرسفان فيهما. وطوال ثلاث صفحات، لا يتوقف التقرير من ذكر الخصال والأخلاق و المعنويات العالية لكل من ابن التامي و صوالح اللذين سخرّا نفسيهما لقيمة الدولة الحديثة و قدرتها على ترقية الأهالي و تخطي مأزق الاستعمار(.Caom, 9h 18،(1930

[3] حول حياة عبد السلام طالب، أنظر التقرير الذي كتبه عنه السيد لوسياني، مدير شؤون الأهالي،(caom.9h 16, (1915

محمد رسوله، فضلا على أركان: الصلاة، الصيام، الحج و الزكاة.لا كهنوت في الإسلام.و المؤسسة الطُّرقية، خلاف ما هو سائد، لا تمثل سلطة كهنوتية"[1]. و يضيف الشاب طالب، أن المسلم الطيب هو من يلتزم بنواهي الشريعة الإسلامية: الامتناع عن أكل الخنزير، شرب الخمر و اجتناب الوسائط في التقرب إلى الله[2].و الوعي بقيمة الحداثة، خط ثابت في مسار الشبان، و إن اختلفت نبرة التعبير.و من الأوائل الذين كتبوا من الأهالي عن عالم الحداثة، وأنها هي قدرهم القادم، السيد إسماعيل حماة، الذي كتب عام 1906، "المسلمون الفرنسيون في شمال أفريقيا"، و أوضح فيه طبيعة العلاقة بين الأهالي و الوجود الفرنسي، و الوشائج التي يمكن أن تنجم عن هذا التجاور. فالعلاقة كما يرى هي تأثير في الجوانب التي لا يمتلكها الإنسان الأهلي بعد، حيث درج على امتصاص مزايا و مآثر الحضارة الفرنسية، كما كان يفعل في السابق مع الحضارات التي غزت الجزائر، دونما تخلي عن أصوله وماهيته التي عرف بها كأهلي.فالجوانب التي يظهر فيها تأثر الأهالي بالأوربيين، تتمثل في ما لم يكونوا يعرفونه، مثل مؤسسة النظام الإداري، العلوم الوضعية، الوظائف العامة، التجارة، المهن الحرّة، التعليم العام، التي صار يستفيد منها و لو ببطء، وفي الغالب لصالح العنصر الأوروبي الذي يملك زمام القيادة، ودراية بالتقنيات الصناعة و التجارة.وهكذا، كما يذكر، إسماعيل حماة، فالتطور الذي يحصل للأهالي جراء الاحتكاك مع الفرنسيين هو" تطور معنوي وفكري و ليس أشيا"[3]، بمعنى أنه لا يمتد إلى امحاء الأصل والجنس، بل تطور لمداركه العقلية، وحسه الحضاري، و تنمية لملكات فكره العلمي و العملي، و المهارة التقنية و الصّناعية.و الشاهد الذي يقدمه إسماعيل حماة عن هذا التطور الإيجابي، هو التعليم النظامي العام التي تشرف عليه الحكومة العامة، حيث يذكر مجموعة من رواد التعليم الذين ساهموا في تعليم الأهالي و وضعوا البرامج التعليمية و التربوية، و يذكر أسمائهم.و جاء من بعدهم المسلمون الجزائريون وصاروا يدرّسون، في مدارس التعليم العام و في أقسام تضم أيضا أطفالا فرنسيين، و من هؤلاء المعلمين: بالقاسم بن سديرة، إبراهيم بن فتاح، محدوب بن

---

[1] Abdessalam Taleb, l'Islam et la cause des alliés, l'ouest-Eclaire, Paris, 8 fev.1918

[2] و توكيدا للفكر الحداثي للشبان، أن جريدة الإسلام، أول منبر لهم، لم يتناول الدين إلا من وجهة نظر حضارية و مدنية، و قلما كان يحفل بالأمور الدينية الصرفة من فقه و شريعة. فقد كانت تعالج قضايا الوطن الجزائري من خلال السياسة و الاجتماع و الاقتصاد وفق رؤية تدافع عن مقومات الأهالي المسلمين، في سبيل ترقيتهم إلى مصاف المواطنين الصفة اللازمة و اللائقة للقيام بمهام الدولة الحديثة. و عليه فالدين الإسلامي، في نظر هؤلاء يتسع إلى فضاءات جديدة لا تلغيه القضايا و المجالات و الانشغالات الجديدة. علاوة على أن النخبة الجزائرية و المثقفة، باشرت عملها السياسي و الفكري في جمعيات كانت تحمل دائما أسماء و عناوين عربية و إسلامية: التوفيقية، الأخوة، الراشدية...

[3] Ismaël Hamat, les musulmans français du nord de l'Afrique, p.258

خلفات، صوالح محمد، السعيد بوليفة... و يعقب إسماعيل حماة على ذلك:"ألا يعطي كل ذلك، صورة رائعة عن هذا التلاحم الفكري بين الأجناس"[1].

كانت لحظة وجود الشبان الجزائريين، لحظة مكثفة بالتاريخ الحديث، بمعنى أنهم جايلوا الحداثة في أوج الإفصاح عنها في الجوانب السياسية و الاقتصادية و العلمية.وإذا كانت رؤية الغرب الأوروبي إلى الشرق بصورة عامة تغلب عليها الرؤية الدونية التي تستعلي على الآخر و لا تحفل بوجوده، بقدر ما تحاول أن تشوهه، كما يفعل مثلا الاستشراق المناصر "للحزب الاستعماري"، إلا أن لحظة وجود الشبان في هذا السياق له دلالته ، لأنهم نهضوا بتفنيد مزاعم الاستشراق الذي حجّم وأطّر الشرقيين و منهم المسلمين الجزائريين، في قوالب لا فكاك منها، و أحكمها إحكاما صارما في خطاب لا يتراجع أمام الحقائق الجديدة و منها حقيقة وجود النخبة الجزائرية المتحفّزة إلى قيم اللّيبرالية و الثقافة الفرنسية والحياة المدنية الحديثة[2]. فأراء، مواقف وتحليلات:محمد بن رحال، الأمير خالد، الصادق دندن، حاج عمار، الدكتور مورسلي، الدكتور ابن التهامي و ابن حبيلس...كلّها تقف على طرف نقيض أحكام الإدارة الاستعمارية و من ورائها الاستشراق، لأن النخبة المسلمة الجديدة، فكّرت وتصرفت عكس الاعتقاد السائد أن المسلم (وهي صفة إثنية تلحق المسلم بسبب ديانته)، تنطوي طبيعته على خاصية ثابتة لا تريم و لا تتحوّل، و أن المسلمين يكرّرون أنفسهم في دورات ومواسم لا تحتفل إلا بالروح و لا تعي حياة المادة و العالم إلا من خلال رموز الدين و خطابه، لأنها لا تملك حقائق موضوعية وعلمية عن أشياء العالم و قوانين تكتفي بذاتها و لا تحتاج إلى إحالتها على التفسير الديني و الميتافيزيقي.

فعلا، إن كتابات ومواقف الشبان، عبّرت عن جيل مبكر للنهضة في العالم العربي و الإسلامي، الذي فكّر و ناقش قضايا العالم الحديث بمنطق مخالف تماما لأحكام الغرب و مدارسه الاستشراقية الكلاسيكية رديف الحزب الاستعماري.و المقصود بالإستشراق الكلاسيكي، كما عرّفه المفكر الراحل، إدوارد سعيد، في كتابه

---

[1] Ibid., p.260

[2] في محاضرته السالفة الذكر، كتب عبد السلام طالب، عن الإسلام الذي بدأت تظهر بعض ملامحه الطيبة:"في العالم الإسلامي، خاصة في الجزائر، استطاعت الحضارة الفرنسية أن تُغيِّر بشكل كامل بنيتنا العائلية. لم يعد هناك ما يعرف بالحريم الأسطوري، على الأقل في شمال أفريقيا، إلا في خيال و فانتازيا الأعمال الروائية و الشعراء و السيّاح.و اليوم ، صار الفرنسي المسلم يخجل من نفسه إذا هو تزوج أكثر من امرأة".ثم يضيف قيمة و سماحة ليبرالية الإسلام:" الاعتراف الصريح للمسلمين المتزوجين من مسيحيات بمشايعة زوجاتهم إلى الكنائس إذا كن يرغبن في الذهاب إلى الصلاة".

القيم "الاستشراق"[1] هو الرؤية الغربية التي خلقت الشرق، و حوّلته(الاستشراق) بفعل القوة و التقدم إلى مؤسسة تستوعب الأخريين في مراتب دونية و تجعلهم مادة لموضوعاتها.فإذا كان هذا هو الاستشراق فان الرّواد الأوائل من الوطنيين الجزائريين وقفوا ضدا على هذه الرّؤية التي تختزل الإنسان الأهلي في كل مستعمرات العالم إلى كائنات ما دون الحضارة و المدنية. و فكّروا في قضاياهم بالمنطق الذي يسترشد بقيم الغرب و مبادئه و آليات عقله و اعتمدوا اللغة الفرنسية كلغة تداول و دافعوا بها عن الإسلام،و عن الإنسان الأهلي المتطلع إلى حق الحضور في إدارة شأن المدينة و مؤسساتها. و قد وفّقوا في التجاوب و التعامل مع من كانوا على قدرة التفاهم معهم في الطرف الفرنسي[2]، و من ثم كسروا الدّائرة التي تعزل المسلم عن الغربي، لا بل تعلقوا بالدولة الفرنسية و أحاطوها بهالة من التمجيد و المديح الذي ينم عن الذوق السليم و الحس المدني الذي يتماشى مع العصر[3].

---

[1] إدوارد سعيد، الاستشراق، ترجمة:كمال أبو ديب، دار الآداب، بيروت،2003

[2] تحفل كثير من كتابات النخبة المتعلمة بتعليقات بعض الشخصيات الفرنسية ذات التوجه الإصلاحي و الإنساني، وهي ظاهرة شهدتها صحافة النخبة تضيف إلى رصيدها أنها أفضل وسيط و متحدث عن الأهالي، يمكن العودة، على سبيل المثال، إلى: Le semeur d'idées, lettre de Benthami à Albin Rozet(à propos de son projet), Le Rachidi, 21 juil.1911. Réponse de M.Albin Rozet à la lettre à Benthami, Le Rachidi, 21 juil.1911.

[3] قد يبدو للبعض أن هذا الموقف ينشأ من الحياة الفرنسية، نوعا من الموالاة المجانية التي لا تخدم الإسلام و المسلمين.لكن سرعان ما يزول هذا الاعتقاد إذا وضعنا في الحسبان مجموعة من الاعتبارات، منها مثلا:ليس هناك بديلا آخرا عن التخلف لهاء المسلمين.ـــ كان المشارقة يعتون الطلبة للتخرج من الكليات الغربية كأفضل طريقة لحل مسألة التخلف وإرساء الحكم السليم و العادل.ـــ التعلق بالدولة الفرنسية،كان ينظر إليه كسبيل و إمكانية تحقيق التقدم و الرّقي.ـــ حقّق الشبان معادلة الإسلام و الحداثة في تصرفاتهم الشخصية، و عبّروا عنها في طريقة تفكيرهم و أسلوب عيشهم، و بطريقة قل نظيرها في العالم العربي و الإسلامي، الذي كان معظمه يعاني غياب الحداثة و لا يعرف حياة المدينة الجديدة.ـــ الأخذ بالمدنية الغربية، كما فعل الشبان، يصفي المشروعية على بداية الحركة الوطنية من صلب المسألة التي كانت تعني الشعب الجزائري، أي نظام الحكم اللائق به، و بالمعنى نفسه مسألة الدولة.ـــ علاوة على وجود اعتبار يتعلق بكتابة تاريخ الجزائر زمن الاحتلال، الذي غلّب حدث الثورة التحريرية الكبرى و أسدل الستار على العوامل والأسباب التي جعلتها ممكنة في نهاية المطاف، فكل شيء يبدأ من مشروعية البداية التي لا تكف بعد ذلك عن ترتيب لما بعدها.

و ليس من السهل الوقوف على الحالة النفسية و المعنوية و على التوجه الجديد الذي شقه لنفسه هذا الجيل الجديد من الشباب الجزائري المتطلع إلى خوض غمار الحياة السياسية[1]. فقد واجههم وضعا إشكاليا، متوترا، يتطلب حدة وعي و جهدا فكريا شاقا، لإبراز موقف حضاري متميز و الوقوف عنده، ضد عوادي المرحلة السياسية التي وضعتهم بين طرفين:التقليديين، المعروفين بأصحاب العمائم و أهل الزوايا و الطرق و رجال المؤسسة الدينية و بين الإدارة الاستعمارية التي أرادت أن تتنكر لنتائج مشاريعها في الجزائر، فأوصدت المجال العام في وجهه.فقد كان الوضع يعبّر عن أزمة حقيقية، تجشّم المثقفون الجدد عناء تجاوزها بكثير من اللأي و المشقة. و معنى الأزمة تمثّل في أن النخبة أرادت أن تتخطى عصر التراجع و التخلف الذي يرسف فيه المجتمع ليس فقط بسبب الاحتلال، بل أيضا بسبب التخلف المتوارث عن عصر إنهيار الحضارة الإسلامية، و استمرار تقاليد تكلست في وجدان الأهالي على أنها الإسلام[2].وهكذا، و إذا كانت الأزمة بالتعريف هي بداية تواري عصر و تلكؤ ظهور عصر آخر، فان النخبة المتعلمة وجدت نفسها تنوُس بين عصرين، أو جبهتين:جبهة رجال الدين التقليديين المحافظين على امتيازات و صفات المناصب، و الذين كانوا يمثلون، في رأي النخبة الشابة، قوة راكدة، لا تشعر أن الحياة السياسية تعنيها، و لم تدرك قيمة مؤسسات الدولة في تنمية السكان و المجتمع، و جبهة أخرى، و تتمثل في الإدارة الاستعمارية التي طالما سوّفت و أرجأت المشاريع الإصلاحية المتعلقة بالمسلمين.إن هذا التوتر الحاد الذي لازم النخبة المتحضّرة، لا يشعر به إلا من حاول أن يلازمها عن كثب، كما فعل الكاتب الصحفي فيليب ميبه، الذي كتب عنهم أول دراسة جادة، تستقصي الحالة النفسية و المعنوية للنخبة في علاقتها بالبيئة والثقافة والاحتلال:"فيما يفكر فيه هؤلاء الشباب؟وهل يتطلعون فعلا، كما يتهمهم خصومهم ، إلى محاولة تقليد حزب مصر الفتاة لمصطفى كامل و محمد فريد، و الإعداد إلى تقويض

---

[1] كتب المؤرخ أبو القاسم سعد الله، متسائلا عن طبيعة حزب الجزائر الفتاة:" و من حق المرء أن يتساءل عن معنى الجزائر الفتاة و عن تاريخ ميلادها.و بالمقارنة إلى الجزائر القديمة، فإن الجزائر الفتاة تعني الحركة الوطنية التي كانت تهدف إلى تحرير البلاد بطرق شرعية سياسية، مستعملة، في أغلب الأحيان، وسائل غربية".أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية:1900ـــ1930، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، ص.96.و تعقيبا على كلام سعد الله، أن الحركة الوطنية هنا لا تتسع إلى نزعة استقلالية من حيث المنطلق و التوجه.فكل رصيد النخبة هو التحرك في نطاق مؤسسات الدولة الفرنسية.و هذا ما يؤكده الشريف بن حبيلس، في كتابه، الجزائر الفرنسية كما يراها أهلي:"إن المذكرة[بيان فيفري1912]، التي نشرت في هذا الخصوص واضحة و ترفع كل لبس.فهناك نقطتان، الأولى وهي تعلق لا انفصام لعراه للمسلمين الجزائريين بالوطن الفرنسي. و المسألة الأخرى، هي أن المذكرة لم تبحث إطلاقا مسألة منح كافة الحقوق السياسية التي يتمتع بها المواطن الفرنسي إلى الأهالي مع احتفاظهم بنظام الأحوال الشريعة الإسلامية".Ch.Benhabilés, op.cit, p.116.

[2] انظر نموذج الكتابات التي تحاصر الشبان في خانة سلبية، و تشدد على صعوبة المهمة التي سخروا أنفسهم لها، Le Temps, 1 sept.1913

السيطرة الفرنسية في شمال أفريقيا؟وهل بالإمكان لفرنسا أن تعتمد عليهم؟هنا مربض المشكلة النفسية، و من هنا أيضا الوضعية الحرجة التي يعاني منها هؤلاء الرجال الذين يوجدون على تخوم عالمين."[1]

لم يكن الخطاب السياسي للشبان يفصل بين فكرهم عن فرنسا الديمقراطية، و الإدارة العليا في باريس والسلطة المرجعية التي تصوروا ملامحها في مقاعد المدارس و مدرجات الجامعات، و بين الوطن الجزائري la patrie، و التعلق به بناء على الشعور بالانتماء إليه، ليصبح بعد ذلك خطابهم الوطنيpatriotique، و ليس ذي النزعة القومية الشوفينية nationaliste ، كما تريد أن تحاصرهم به طغمة الحزب الاستعماري، و غلاة المستوطنين[2].فقد كان فكر الشبان، في مرحلته الأولى التي تفتح على واقع حال الأهالي المسلمين، الذي استحثهم على واجب النهوض بهم و ترقيتهم، متمثلين صورة ما تقوم به الدولة الفرنسية حيال مواطنيها، في المتروبول أو في الجزائر، لا بل حتى في باقي مستعمرات ما وراء البحر.و عليه، فقد يشفع لهؤلاء المتعلمين و المثقفين هذا الإيمان الوفي للصورة التي راودتهم عن فرنسا، وهذا الصِّدق في التعامل مع المؤسسات الفرنسية، في إطار مسؤوليات و واجبات ومقتضيات الدولة الحديثة، لأنهم كانوا يدركون أيضا أن الإصلاحات ممكنة، و قد عاينوا بعض نتائجها، مثل التعليم ، الخدمة العسكرية، الصحافة، التمثيل في المجالس و الهيئات الاستشارية، العامة، و المالية..لكن، كل شيء يتغيّر بعد الحرب العالمية الأولى، لتبدأ مرحلة النزعة الوطنية شوطها السياسي و الثوري، مع بقية التيارات الأخرى: الإصلاح السياسي، الإصلاح الديني، جنبا إلى جنب، و تتأكد مع الوقت و تتضح فكرة الأمة، الوطن و الاستقلال، كل ذلك ضدا على المشروع الاستعماري ثم على الوجود الفرنسي نفسه، لأن فكرة الدولة الفرنسية طالها الفساد بسبب تمادي السلطة في إرجاء مستحقات الأهالي من الإصلاحات، وتلكؤها في عدم إسعاف الأوضاع في حينها، التي آلت إلى التفاقم ثم إلى الحرب التحريرية الكبرى عام 1954، بعد إن استحال على النخبة المناضلة، إمكانية الجمع بين فرنسا الحلم أو الدولة التي أرشدت العالم إلى الطريق السليم في لحظة من لحظات تاريخها المجيد، و بين الواقع المر الناجم عن الطريق الفاسد الذي سلكته في الجزائر[3].

---

[1] Philippe Millet, la revue de Paris, p.160.

[2] من الكتب المبكرة جدا التي حاولت أن تتحامل على الشبان الجزائريين و ترميهم بكل أوصاف الوطنية الضيقة و النزعة الشوفينية المغالية و المناهضة للوجود الفرنسي، كتاب الكاتب الصحفي أندري سرفييه، André Servier, le péril de l'avenir, le nationalisme musulman en Egypte, en Tunisie, en Algérie, préf. Maurice Ajam, 3éd. Imp. M. Boet Editeur, Constantine, 1913.

[3] حول كيف آلت إليه فكرة الدولة الفرنسية و مشروعها في الجزائر لدى النخبة المسلمة المتعلمة باللغة الفرنسية، إلى غاية الحرب التحريرية الكبرى، أنظر،-Guy Pervillé, Les étudiants algériens de l'université française :1880

هل يمكن أن ننتهي بعد كل هذا التحليل، إلى أن الشبان الجزائريين، كانت تطاردهم فكرة حالمة أو مضطربة عن هويتهم؟قد يكون الجواب بنعم إذا اعتمدنا القراءة اللاحقة لتجربتهم الأولى، باعتبارهم موضوع لمرحلة تكوين الإنسان الجزائري الحديث، الذي يريد أن يشق لنفسه طريقا أصيلا، يوّفق في استخلاص تركيبة جديدة للذات الجزائرية في عصر جديد كل الجدة. لكن الحقيقة التي لا يمكن أن يواريها ظل من ريب، أن حزب الجزائر الفتاة، و هو يطالب بحق المواطنة، لم يكن يرغب في التّحَلّل في الكل الفرنسي ولا أن ينصهر في بوتقته إلى حد التماهي مع شخصيته القاعدية لأنه مستحيل، وإنما أراد بعناد و لأي، أن يملأ الفراغ الحضاري المرعب المتأتي من عصور التخلف الإسلامي و العربي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1962, populisme et nationalisme chez les étudiants et intellectuels musulmans algériens de formation française préf.Ch.R.Ageron, éd. CNRS, Paris, 1984

الفصل الثالث

التجنيد العسكري..مطلبٌ للمواطنة

بيان "الشبان الجزائريون"

كان أول عهد الشبان الجزائريين بالعمل السياسي و بشكل "رسمي"، هو إصدارهم للبيان حول التجنيد العسكري الإجباري للأهالي الجزائريين الذين لا يحملون الجنسية الفرنسية. ورد بيانهم تحت عنوان " التدابير التي يطالب بها المسلمون الفرنسيون في الجزائر مقابل التجنيد العسكري"[1]،26 جوان 1912.فقد قدّر الشبان الجزائريون، أن صدور مرسوم[2] فيفري 1912، فرصة قل نظيرها من أجل الانخراط في العمل السياسي بمدلوله السليم عندما يعني السعي إلى احتلال المجال العام و الانخراط في مؤسسات الدولة بصورة رسمية.ولجدية الموقف ، فقد رفعوا البيان أو العريضة إلى السلطات الفرنسية في المتروبول[3] .

حرص الشبان الجزائريون منذ البداية على مقايضة السلطات الفرنسية: واجب القيام بالخدمة العسكرية في مقابل الحق في تحسين ظروف معيشة الأهالي المسلمين[4].فالمعطى الجديد جاء من السلطة التي كانت في حاجة ماسة إلى دعم و تعزيز مكثف لجيش إضافي من الشباب الجزائري التي تتراوح أعمارهم ما بين ثماني عشرة سنة كاملة و ثلاثين سنة عند أول إحصاء المسجلين منهم في السجلات البلديات أو مقيدين في وثائق

---

[1] أنظر نص البيان كاملا في ، Cherif Benhabilès ,L'Algérie française vu par un indigène , p.117-121 ، أنظر أيضا فقرات من هذا البيان في .Bulletin du comité de l'Afrique française, 1912, p.276, 409..و أيضا في جريدة Rachidi, 5 juil.1912

[2] Décret relatif au recrutement des indigènes [engagement volontaire ; conscription] ,3 fév.1912, in Algérie annotée, p.833-836.

[3] كان وفد الشبان الذي سلّم البيان إلى رئيس الحكومة الفرنسية بوان كاريه متشكلا من السادة : الدكتور بن التهامي مندوب بلدي في مدينة الجزائر ، مختار الحاج السعيد حامي في قسنطينة، الدكتور موسى مستشار بلدي في قسنطينة ، علاّوة بوشريط مستشار بلدي في قسنطينة، حاج عمّار مستشار بلدي في جيجل ، جودي مستشار بلدي في بسكرة، بن عثمان مستشار بلدي في بيجو ، بن ددّوش مستشار بلدي في تلمسان ، قارة علي من أعيان عنّابة .

[4] الحقيقة أن الموافقة على الخدمة العسكرية الإجبارية مع ضرورة تحسين الوضع السياسي و الاجتماعي للأهالي كان مطلبا لكل الجزائريين المتخرجين من المدارس الفرنسية العامة حتى قبل صدور المرسوم نفسه. و في هذا المجال يقول رجل القانون الأستاذ بن علي فكار:" هناك عدد هائل من المسلمين الجزائريين الذين تخرجوا من المدارس الفرنسية و تخلصوا من ثقل التقاليد العتيقة ، لكنهم للأسف مشتتين في ربوع الإقليم الجزائري المترامي ، كلهم يؤيدون من الناحية المبدئية الخدمة العسكرية شريطة أن يقابل ذلك تحقيق لحقوقهم السياسية ." **Benali Fekkar, la représentation des Musulmans Algériens, la Revue du Monde Musulman, p.1, 2**

يمكن الوثوق و التأكد منها.و هكذا ، فقد سارعت النخبة المتعلمة نيابة عن الأهالي المسلمين إلى عدم تفويت هذه الفرصة و الوقوف عندها بالشرح و التحليل و التدليل على أن الأمر يتعلق بمؤسسة الجيش الفرنسي ، التي يسمح المرور عبر ها إلى الوصول إلى تعديل مركز الإنسان الجزائري من أهلي إلى مواطن. و من ثم يجب إدراج جميع القضايا التي تهم الوضع الجزائري ضمن المطالب العامة و رفعها إلى السلطات الفرنسية في المتروبول للبث فيها. فالتجنيد العسكري، كما ذكر البيان ، يستدعي جميع جوانب المسألة الأهلية لعرضها على بساط البحث ، لأن مرسوم التجنيد الإجباري عبر الاستدعاء و ليس الانخراط الطوعي، هو من الأهمية أن لا يُتْرَك يمر دونما استغلاله لصالح المسلمين بالمزيد من وعيهم بقيمة الخدمة العامة و مردودها السياسي و القانوني و الاجتماعي

و في ظل الأجواء الجديدة التي خلقها المرسوم الجديد ، و ما استدعاه من جدل و نقاش[1] و في بعض الحالات من احتجاج شعبي في بعض البلديات[2] هي التي ساعدت على استقطاب النخبة الجزائرية الشابة المتعلمة و المتخرجة من المدارس الفرنسية نحو إدراك جاد للمسألة الأهلية ، و أسست نفسها كتيار سياسي و إيديولوجي وفكري حتى و لو لم تؤطر نفسها في حزب عضوي. و هذا يعد في حد ذاته أول خطوة في طريق الحركة الوطنية الجزائرية الساعية إلى امتلاك قيمة المؤسسة العامة، الواجب الوطني، السلطة و السيادة و الاستقلال، الشعب.. و كافة عناصر و مقومات الدولة الحديثة.

---

[1] مثال ذلك العريضة التي رفعتها مجموعة من المثقفين المسلمين مع بعض الفرنسيين إلى السلطات الفرنسية، الحكومة و البرلمان، بتاريخ 27 ماي 1912، أنظر النص الكامل للعريضة في l'Echo d'Alger,2 juin 1912,l'Islam ,2 juin 1912. ، و ترمي العريضة إلى تأييد التجنيد الإجباري في مقابل الحق في المواطنة ، بينما هناك موقف آخر عبّر عنه القسم العربي من المندوبين الماليين الذي شجب موقف الشبان الجزائريين و اعتبره مجازفة في حق الأهالي لأنهم لم يصلوا بعد إلى مستوى المطالبة بالحق في المواطنة.و مما جاء في لائحة المندوبين الماليين ما يلي :" هناك مجموعة صغيرة من المنحنين تتأهب إلى السفر إلى فرنسا من أجل أن تطالب بضرورة تعميم صفة المواطن الفرنسي على جميع المسلمين.. إن أعضاء ما يسمى باللجنة للدفاع عن مصالح المسلمين ليسوا في حقيقة الأمر الممثلين الحقيقيين للسكان المسلمين في الجزائر و لا يُعَبِّرون عن مشاعرهم بل نحن الذين نمثلهم بصورة رسمية و شرعية. فالوقت لم يحن بعد لكي نطالب بالمواطنة الفرنسية للأهالي المسلمين. Collo & Henry, le Mouvement national ...p.3

[2] كان من المتوقع كما جاء في تقارير السلطات الفرنسية ،أن لا يثير مرسوم فيفري أية قلاقل أو احتجاجات لدى الأهالي المسلمين لغياب وعيهم باحتلال الأماكن العمومية أو الإعراب عن الإضراب الجماعي ، كما أن التقسيم الإداري للبلديات التي أنشأتها السلطة تسمح بسرعة التدخل في أية بقعة من أجل قمع و صد أية تظاهرة من هذا القبيل.هذا ما تراه الإدارة الاستعمارية ،و ما يجب أن تراه أيضا أن الانجازات الإدارية و العمرانية هي أيضا تسمح للأهالي الغاضبين من توسيع رقعة الاحتجاج.

ورد في مقدمة البيان:" أن هذا العبء الجديد (الخدمة العسكرية)، الذي جاء ليُضاف إلى أعباء أخرى، يجب أن يقابله شرط تحسين مصير الأهالي". و شرط تحسين ظروف و مركز الأهالي يجب أن يتم هذه المرة عبر تقديم الواجب حيال الدولة الأم، " على أبناء فرنسا أن يتجاوبوا مع المسلمين و يقتنعوا بأن الأهالي على أتم الاستعداد من أجل القيام بجميع المهام و الواجبات الوطنية حيال الدولة الأم".و هكذا، فان ممثلي الأهالي يحرصون على:

- تقليص مدة الخدمة العسكرية إلى سنتين على غرار بقية الفرنسيين[1].
- أن يتم استدعائهم إلى الخدمة عند بلوغهم سن واحد و عشرين سنة كاملة بدل ثماني عشرة ، لأن بنيتهم البدنية عند هذه السن الأخيرة غير كافية[2].
- إلغاء العمل بنظام العلاوة، لأن عائلات المجندين يشرفها أكثر أن ترى أبناءها يلتحقون بالجيش الفرنسي بدون مقايضة مالية[3]".

أما التعويض السياسي، و ليس المالي، الذي يجب أن يقابل هذا العبء / الواجب الجديد، فيحدده البيان في ثلاث نقاط:

- " إلغاء نظام التَّعَسّف[4].

---

[1] جاء في الباب الثالث من مرسوم 3 فيفري 1912 ، الفصل الأول (أحكام عامة)، المادة الخامسة :" كل مستدعى يؤدي الخدمة لثلاث سنوات. إلا أنه يبقى أيضا تحت تصرف وزير الحربية لمدة سبع سنوات في صف الاحتياط..

[2] جاء في الباب الثالث، الفصل الأول، المادة الثامنة من المرسوم، أن المعنيين بالالتحاق بالتجنيد الإجباري:

- " كل الأشخاص الذين ولدوا في بلديات ، مقيدين في سجلات الحالة المدنية أو في أي وثيقة و بيان آخر ،يكونون قد بلغوا سن الثامن عشرة في السنة الجارية حيث يجري الإحصاء .
- كل الأشخاص الذين ولدوا في البلدية ، لكنهم لم يقيدوا في سجلاتها منذ سنوات سابقة ، إلا إذا لم يبلغوا سن الثلاثين عاما كاملة وقت غلق الجداول .
- الأهالي الجزائريين البالغين سن الثامن عشرة ، و لم يولدوا في البلدية ، و أقاموا بها منذ سنة".

[3] يحدد مرسوم التجنيد الإجباري علاوة المستدعين إلى صف الاحتياط على النحو التالي:" في ما يتعلق بالعلاوة، يتلقى المستدعى نفس معاملة العسكري الدائم سواء في السلاح أو في الخدمة. فلديهم الحق في علاوة قدرها 250 فرنك، تمنح لهم 150 فرنك عند الاستدعاء إلى العَلَم، و 100 عندما ينهي سنتين من الخدمة". المادة 25 من الفصل السابع.

[4] و يوضح البيان هذه النقطة على النحو التالي :" يخضع الأهالي الجزائريون، في مجال الجرائم و الجنح و المخالفات إلى جملة من القوانين الاستثنائية التي تبتعد كثيرا عن نظام الحق العام. فقد أنشأ قانون الأنديجينا مجموعة من المخالفات الخاصة ، ينظر

- تمثيل حقيقي و تام في المجالس الجزائرية و في المتروبول[1].
- التوزيع المنصف لموارد الميزانية على كافة العناصر السكانية في الجزائر "[2].

وواضحة تماما صلة الإصلاح السياسي بواجب الخدمة العسكرية عند الشبان الجزائريين، و يبرهن فعلا عن نضج وعيهم بقضايا المسلمين و الفرنسيين إن في الجزائر أو في فرنسا. و إدراج النقاط الثلاث الواردة في " التدابير" من شأنها أن تزيل الغموض و تبدده و تفضح أيضا النوايا المبيتة للحزب الاستعماري. فإذا كان إقدام السلطة الفرنسية من خلال وزارة الحربية على سن قانون جديد لتعبئة قائمة جديدة من الأهالي المسلمين في صف الجندية الفرنسية بشكل إجباري ، معناه أن الإجراء ينطوي إلى حد بعيد على الاعتراف بحقوق الجزائريين المسلمين في مؤسسة الدولة الفرنسية، و لا يمكن معاملتهم خارج القوانين الفرنسية لأن واجب الدفاع عن العلم هو أشرف و أعلى ما يمكن أن يقدمه الإنسان إلى الوطن و الأمة.و عليه ، فان التدابير التي يطالب بها المسلمون الفرنسيون في الجزائر في مقابل التجنيد العسكري هي قبل كل شيء واجب السلطة الفرنسية قبل أن تكون حق للمسلمين في الجزائر ،و هذا ما حرص عليه الشبان الجزائريون في هذا البيان و

فيها أمام القضاء العادي ، يبث فيها أعوان الإدارة ، و من ثم فهي تمثل خرقا واضحا لمبدإ فصل السلطات. كما تُخضع من ناحية أخرى الأهالي للقضاء المعروف بمحاكم قمع الجرائم التي لا تضمن أية حصانة لسير الدعوى. و ما يلاحظ على هذه القوانين و المحاكم الاستثنائية أنها لا تعود إلى بداية الاحتلال، بل إلى عهد قريب 1881 و 1903. علاوة على ذلك، توجد أيضا عقوبة خاصة لا تطبق إلا على الأهالي: الإيداع الإداري الذي لا يستند إلى أي نص، و يطبق دون خضوعه إلى أي صيغة إجرائية. و بموجب ذلك ، يمكن لقرار يصدره الحاكم العام أن يبعد شخصا عن أسرته و شغله حتى ولو كان من الأعيان، دون أن يترك له إمكانية الدفاع عن نفسه، أو أن يشرح و يوضح موقفه، ليرسل بعد ذلك إلى المعتقل أو مؤسسة عقابية بعيدة عن محل إقامته و عمله و يخضع لنظام الإقامة الجبرية".

[1] تحت عنوان " تمثيل الأهالي" وردت فقرة توضح المسألة، كما يلي:" توجد في الجزائر هيئات يفترض أنها تمثل الأهالي. في المجالس البلدية ، يمكن للأهالي أن يحصلوا على ربع المقاعد و لا يزيد عدد ممثليهم عن ستة أعضاء . و في المجالس الاستشارية العامة، عدد ممثلي الأهالي ستة، و هو رقم ثابت لا يتغير. أما في المندوبيات المالية التي تضم 69 عضوا ، فإن الأهالي لا يتوفرون إلا على 21 مقعدا ، 15 مندوبا يمثلون العرب و القبائل، بينما يقوم الحاكم العام بتعيين الستة الآخرين في المناطق العسكرية. و في المجلس الأعلى ، الذي يضم 59 عضوا منتخبا أو معينا ، فهناك 7 أعضاء من الأهالي ، منهم 4 ينتمون إلى المندوبيات المالية التي تعيِّنهم في المجلس الأعلى ، و 3 أعضاء يعيِّنهم الحاكم العام في المناطق العسكرية ...".

[2] و تفصيل ذلك ورد في الفقرة الأخيرة من البيان :" مراجعة النظام الجبائي وفق مبدإ المساواة في توزيع الأعباء (...) إن موارد الميزانية العامة و ميزانيات البلديات تتأتى من الضرائب التي يدفعها الأهالي، و هذا ما يجعل الوضع مرهقا جدا و غير عادي. وعليه، يجب إنشاء نظام تمثيل جاد و فعّال للأهالي يسمح بإعادة التوازن في توزيع و تخصيص موارد الميزانية".

العرائض و الكتابات[1] التي سبقت و لحقت مرسوم التجنيد الإجباري.و من جملة العرائض المهمة التي أصدرها بعض الجزائريين للتعبير عن موقفهم من مسألة التجنيد في أعقاب صدور المرسوم المتعلق به.و هذا النص الكامل للعريضة:" قسنطينة في ماي 1912. إلى فخامة رجال مجلس الأمة للجمهورية الفرانسيوية العظيمة... بعد إهداء ما يليق بالمقام من التعظيم و الاحترام فإننا نحن الواضعون خطوط أيديهم أسفله من مسلمي سكان الخروب من أيالة قسنطينة، قد أزعجنا ما بلغنا من أن الدولة الجمهورية عزمت على إدخال مسلمي وطن الجزائر في العسكرية فتحيّرنا للغاية ، وتألمنا للنهاية ، لأن عهدنا بالدولة الفرانسوية الفخيمة منذ ثمانين سنة، من حين استيلائها، أنها ذات عدل و إنصاف . و خولتنا في هذه المدة الطويلة نعما غزيرة. فلما فاجأتنا بهذا الأمر اندهشنا اندهاشا عظيما وأنا نرجو من مراحمها و إحسانها أن لا تلزمنا بذلك فانّا نراه عين الإذلال و الاحتقار و الجبر و القهر الشديدين ، لأن كل إنسان لا يرضى أن يكون مجبورا مقهورا على شيء أصلا، سيما من كان من مثل رعية هذه الدولة الرؤوفة ، دولتنا العزيزة ذات الحرية التامة فإنهم تربوا في مهد إحسانها و عدم ضغطها.

[1] من جملة الكتابات التي علقت علي موضوع التجنيد و صلته للإصلاح السياسي لحياة الجزائريين ، مقال السيد علي باباا(اسم مستعار لأحد الشبان) الذي كان مواظبا على الكتابة في جريدة الرّاشيدي الناطقة بالفرنسية :" لقد ألفنا نظام الأنديجينا ، و نظام الاعتقال الإداري و المحاكم القمعية . للكننا اليوم لا يمكننا أن نقبل إطلاقا أن يدفع أحدنا متحسس ضريبة الدم لمدة سنتين و يحصل على ورقة التصويت ، بينما الأهلي الفرنسي كما حدده القرار المشيخي ل14 جويلية 1865 ، يبقى دائما مهزوما معرضا لكل أنواع الخدمات المضنية. (...) نحن على استعداد تام لقبول التجنيد العسكري ، لكن في مقابل هذه التضحية ، يجب أن نُقبَل ، و بدون خلفيات مبيتة ، ضمن العائلة الفرنسية الكبرى".Le Rachidi ,10 av.1912. و في نفس المعنى كتبت جريدة " الراشدي " افتتاحية عدد ،3 ماي 1912،موجهة إلى وزير الحربية. و جاء فيها:"إن الضريبة التي قُرِّرت علينا لا يدفع ثمنها نقدا، و حياة محارب يموت في ساحة الشرف لا تشترى بوزن الذهب.إن آباءنا، سيادة الوزير مستعدون لخدمة فرنسا، لأنهم يحبون وطنهم بالتبني، لكنهم لا يفعلون ذلك إلا بشرط واحد، و هو: في مقابل السنوات التي يقضونها تحت ظل العلم يمنح لهم الحق في أن يكونوا فرنسيين ". أما العرائض التي تقدم بها الأهالي إلى السلطات الفرنسية رافضين مضمون مرسوم فيفري، و هذا ما ينم عن بداية وعي سياسي و تشكل رأي عام أهلي تبعا لذلك. جاء في العريضة التي صاغها و وقع عليها تجار و مزارعي دوار مجّانة البيبان :" إن القانون الجديد حول التجنيد الإجباري للأهالي الجزائريين ، كما جرى إقراره ، لا يمكننا أن نقبله للأسباب التالية :- إن القانون يفرض علينا واجب و لا يمنحنا أية حقوق مقابل ذلك .- يعد هذا القانون اهانة لكل إنسان يحترم نفسه لما يتضمنه من محاولة ارتشاء .إننا نقبل عن طيب خاطر خدمة العلم الفرنسي ،لكن بشرط أن يمنح ، في مقابل ذلك ، كل الذين خدموا فرنسا نفس حقوق إخواننا الفرنسيين . و بشكل عام، يجب وقف العمل بمدوّنة قانون الأهالي الذي يقمعنا و يضطهدنا و إعادة إصلاح نظام الضرائب الذي يسحقنا". **Pétition signée par les cultivateurs, commerçants de douar Medjana Bibans, adressée aux pouvoirs publics, Le Rachidi ,10 mai 1912.**

و بحسبه ، فإننا نطلب من رجالها الفخام أن يزيلوا عنّا هذا الالتزام ، و أن يرفعوا عنّا هذا الأمر المؤلم القاسي . و أن صممت الدولة و لا محالة ، و لم تنظر لفقرنا و لا لذلنا و لا لعدم من يأخذ بساعدنا فلتعطنا الحقوق التي يتمتع بها كل من انخرط في سلك العسكرية ، و اذ لا يحسن عقلا و لا عادة أن يكون في وطن ثلاثة عناصر: عنصران متمتعان بسائر الحقوق زيادة على الحرية و المساواة التامين ، و العنصر الثالث ممنوع من جميعهما. ثم إذا عرضت مدافعة على ذلك الوطن يدعى العنصر الثالث لها و يقال له دافع عن وطنك.فأي وطن لهذا الذليل الحقير الممنوع من كل حق ، و الحال أنه بمرأى و مسمع من أخويه المشترك معهما في تعمير ذلك الوطن هما يتمتعان بلذائذه الحسية و المعنوية مثل الوظائف العالية و الحرية النامية، ويراهما ينتخبان غيرهما لكل خطة و ينتخبان من غيرهما ، وهو منحط في وسط الذلة متروك في مزبلة الاحتقار لا يذوق في ذلك الوطن إلا القهر و الجبر.

و رجال الدولة الفخام لا نظنهم يوافقون على جبرهم مسلمي الجزائر على العسكرية من غير مساواتهم لأخويهم من المعمرين الفرنسيين و اليهود في سائر الحقوق المستوحاة لهما. ففي هذه الحالة فان الدولة لا تستفيد منهم ثمرة دخولهم في العسكرية.إذ تكثير العنصر الغالب بالعنصر المغلوب و اعتماد الأول على الثاني إنما يكون إذا كان المغلوب غير مقهور و غير مهموم.ولا يكون كذلك(أي من فائدة الدولة) إلا إذا رأى نفسه مساويا لذلك الغالب في سائر الحقوق. و هنالك تكون للمغلوب وطنية يدافع عنها مدافعة الأسود الكواسر، و يحب الغالب إذ ذاك محبة قلبية و يفديه بالنفس و الولد و المال.

أما إذا لم يتوصل بالحقوق فانه لا يرى لنفسه وطنية حتى يدافع عنها ، وإذا سيق لقتال عدو ينساق مذعورا مجبورا (لمولاه) يخفي على رجال الدولة الفخام انسياق المجبور المقهور فلا تحدثه نفسه إلا بأن ثمرة هذا الانتصار إلا القتل و الأسر و قطع الأيدي و الأرجل . ثم إذا رجع يخفي حنين من ذلك القتال بعد الأتعاب الشديدة و الجراحات العديدة لاقاه الاحتقار و الذلة و الانكسار.

فيا أنصار الإنسانية هل هذا هو الإنصاف الذي يفعله الغالب الرحيم مع المغلوب الضعيف !؟ و يا حماة الضعفاء ووكلاء المنكوبين ، و يا من تغذوا بلبان الحرية و الإنسانية و الاصداع بكلمة الحق ! نحن رعية لكم نشكوكم إلى أنفسكم و نرفع ما ضرّنا منكم إليكم.إذ لا ناصر لنا سوى رجال دولتنا الفخيمة الذين لا يرضون بما يؤلمنا و يضرنا.

فنحن لا نرضى للعسكرية بكل وجه إلا إذا قهرتمونا عليها و جبرتمونا على أدائها ، فنطلب إذن أن تساووا بيننا و بينكم في سائر حقوق الوطنية ليتأتى لنا الدفاع عنها و الذب عليها بقلب صاف و فرح و سرور من غير ذلة و لا احتقار و من غير تجرع كأس القهر و الانكسار ، بشرط عدم إدخالنا في الجنسية أصلا ، إذ لا ملازمة بين الحقوق و الجنسية.فكل منّا على دينه و جنسيته كما كنّا منذ ثمانين سنة، نحن أخوة في الحقوق و المدافعة على الوطن بل على سائر التراب الفرنسوي حيثما كان.

و لا يدعي الملازمة بين الحقوق و الجنسية إلا من يريد أن يغبنا في حقوقنا من أعداء الإنسانية التي تسعى في تعزيزها دولتنا الفخيمة. و أملنا وطيد في رجال الدولة الفخام ووكلاء مجلس الأمة الأحرار بأن يلتفوا نحو شكايتنا و يعيرونا بعضا من الاعتبار و يرفعوا عنّا عظيم مصيبتنا. كما هو شأنهم في كل مهم رفع إليهم ، كما هي عادتهم في دفع كل ضيم لديهم.

و السلام من المسلمين الساكنين بالخروب من أيالة قسنطينة الواضعين خطوط أيديهم أسفله"[1].

تلك هي العريضة التي بعث بها ممثلون عن سكان بلدية الخروب عمالة قسنطينة ، ضمّنوها موقفهم من التجنيد الإجباري ، كما تكشف عند التحليل التاريخي عن حالتهم الذهنية المسالمة التي ترضى بالإسلام كدين لا تخالطه مقتضيات الحالة الفرنسية وما تفرضه على المواطنين الفرنسيين.و الرسالة تكشف ، بطبيعة الحال ، رفض السكان المسلمين في البلدية لمرسوم التجنيد ، أما في حالة وجود ما يقتضي الانخراط في صفوف الجندية دفاعا عن الإمبراطورية ، فيجب الحصول ، في مقابل ذلك على الحقوق و الامتيازات الملازمة لذلك.و عليه ، كما توحي بذلك فقرات العريضة ، التي كتبت باللغة العربية ، و من هنا قيمتها و أهميتها، فهي تصدر عن موقف محافظ للإسلام و تقر بالغلبة للطرف الفرنسي الذي يمكنه أن يفرض التجنيد على الجزائريين المسلمين . لكن في مقابل ذلك يجب أن يحصلوا على الحقوق و المراكز القانونية و الاجتماعية التابعة لها . كما أن الرسالة /العريضة تعبر عن الحالة الذهنية لبعض الجزائريين من فكرة الدولة و مؤسساتها و مقوماتها.

في المعنى الذي يحرص على التفكير داخل منطق الدولة ، يقول السيد صالح فاسي:"في الحق العام ، كل واجب تفرضه السلطة على المواطنين يجب أن يرتب أثاره على هؤلاء كما على أولائك و يستحق الجميع حقوقا مماثلة.أما في جهة الأهالي فان مبدأ الإنصاف، فقد جرى خرقه بصورة سافرة ، حيث وقع على كاهل الأهالي واجب أثقل مما يتحمله المواطنون مع هذا الاعتبار الخطير و هو عدم الاعتراف بأية حقوق لهؤلاء الذين يتحملون أعباءً أثقل"[2].و هكذا ، فان الإصلاح السياسي ، كما ورد في لائحة التدابير ، يكشف التثبت هاجس رفع التناقضات و المفارقات عن النظام الاستعماري و مواصلة نقد و فضح القوانين الفرنسية. ففي البيان أكثر من إشارة إلى الفرق البّين في تطبيق قانون التجنيد الإجباري في الجزائر و في فرنسا ، الأمر الذي

---

[1] وثيقة و جدها الشيخ عبد الرحمن إبراهيم بن العقون ، ضمن الملفات الشخصية لأحد أصدقائه ، و نشرها كاملة من كتابه ، الكفاح القومي و السياسي ،ج1،ص.40-42. و في نفس السياق يمكن لعودة إلى وثيقة أخرى كتبت رأسا باللغة العربية و تتعلق بسكان الميزاب و موقفهم من الخدمة الإجبارية. و لا تخلو الوثيقة من تحديد لوضع الميزاب من الناحية السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية. يرى الأعيان الذين وجهوا مطالبهم في ثلاثينيات القرن الماضي أن منطقة الميزاب تتمتع بوضع مستقل و خاص. أنظر عمر بن عيسى بن إبراهيم ، بيان حقيقة ، عن التجنيد الإجباري و ما ينتج عنه بوادي ميزاب، المطبعة العربية، الجزائر، 1350هج.

[2] S.Faci, l'Algérie sous l'égide de la France, p.245

سوف يفضي إلى إحداث التّصدّع الخطير في جدار العلاقة بين فرنسا و الجزائريين المسلمين ، و هو ما ترومه النخبة الجزائرية التي تتعلق دائما بروح التعاون و المشاركة في مؤسسات الدولة الفرنسية.و لعل التطبيقات السلبية التي لازمت مرسوم فيفري 1912 ، أن الذين تم استدعائهم من الأهالي إلى الخدمة سواء عن طواعية أو بشكل إجباري ابعدوا من بعض الرّتب العسكرية، و بقيت حكرا على الفرنسيين فقط ، كما سُجلت المعاملة الدونية بين الفرنسي و المسلم في حالة التساوي في الخدمة العسكرية حيث يتقاضى الفرنسي راتبا أعلى من "زميله " المسلم في نفس المؤسسة العسكرية التي خدما فيها معا أعز سنوات العمر، مما يكشف في نهاية المطاف و التحليل معاملة عنصرية في أغلى مؤسسة عامة للدولة الفرنسية رمز التعددية في الأصول و الأديان و .. و يضيف السيد فاسي في هذا الصدد:"و هكذا، في الثكنة أو في غيرها نجد الهم الذي يبقى دائما الأهالي ، مهما كانت كفاءتهم ، في مرتبة دونية مع الحرص على مطالبتهم بالمزيد من التضحيات "[1].

و عليه ، فسياق و تداعيات " الخدمة العسكرية" لم يسجّل فقط وعيا جديدا بالمسألة الأهلية لدى الشبان الجزائريين ، بل أضاف تناقضا جديدا أيضا إلى الوضع الاستعماري ، أشّر على خطورة الوجود الفرنسي في الجزائر.لعّل أبرز تناقض خطير هو ما أشار إليه دائما السيد فاسي:" ففي الوقت الذي تعترف فيه السلطات الفرنسية بقيمة و قدرة الإنسان الجزائري المسلم ، شجاعته و بسالته [2]، قدرته البدنية و النفسية وروح الانضباط و السلوك و التعاون الجماعي و إخلاصه للمؤسسة التراتبية داخل الثكنة و في جبهات القتال .. فإن نفس السلطة تبدى التحفظ و الخوف من مسألة منح و توسيع الحقوق السياسية و الاجتماعية على الأهالي بدعوى أنها سوف تزعزع الاستقرار في المستعمرة !؟ ما هذا المنطق الغريب؟ إذا كان المسلمون فعلا يشكلون خطرا على فرنسا، فانه من الجنون و قلة الحيطة تعليمهم كيف يستخدمون السلاح"[3].

قانون التجنيد.. و مسألة السيادة الفرنسية

إلى أي مدى يتسع فعلا نظام التجنيد الجديد إلى منح الأهالي الامتيازات و الحقوق ، و إلى أي مدى أيضا لا يعرّض هذا النظام السيادة الفرنسية في الجزائر إلى الانهيار بناء على العلاقة الجدلية القائمة بين المستَعْمِر و المستَعْمَر؟. الحقيقة، و بالعودة إلى المحاضر[4] التي مهدت لصدور مرسوم التجنيد نجد حرص

---

[1] Ibid., p.245

[2] أنظر مثلا كيف وَصَف الكاتب و المحامي الفرنسي نوما-ليال حصال و كفاءة الإنسان الجزائري في حرب فرنسا على ألمانيا/بروسيا ، عام 1870. Le Rachidi, 10 mai 1912

[3] S.Faci, op.cit., p.246

[4] في واحدة من هذه المحاضر نقرأ النص التالي :" الجزائر هي البلد الوحيد الذي حظي إلى الآن بامتياز حقيقي لنظام التجنيد القائم على نفس المبادئ المعمول بها في مصر من طرف الانجليز ، و في البوسنة و الهرسك من طرف النمساويين ، و أخيرا في تونس تحت نظام البيلك.فمن حيث الشكل يتناسب نظام التجنيد الجديد مع الحالة السياسية و الاجتماعية للجماهير الأهلية ، أو بالأحرى مع الأقلية من المسلمين المتعلمين الذي يبحثون من خلال الإصلاحات العسكرية عن وسيلة لدعم مطالب سياسية". C.A.O.M, note n°294,3H.63, p.5.

السلطات الاستعمارية على عدم تجاوز خط السيادة الفرنسية، و عدم بسط اليد في مسألة تعديل المركز السياسي و القانوني للأهالي، حتى لا يفضي قانون الكم بقلب المعادلة في الجزائر لصالح المسلمين. فهناك إصلاح عسكري لكن مع الاحتفاظ و عدم التفريط إطلاقا في السيادة الفرنسية في مقابل قبول الواجب العسكري من قبل المسلمين لكن مع الحق في المواطنة و بعدم التفريط في نظام الأحوال الشخصية. وهكذا ، فالوضع على هذا النحو يحيل إلى مأزق حقيقي يستعصى عن الحل ، لا بل يؤجل القضية برمتها إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى.تاريخيا ، أُقرَّ نظام التجنيد الإجباري لرفع تحدّي الحرب الأوروبية الوشيكة ، بمعنى فقد تم المصادقة على مرسوم 3 فيفري 1912 في سياق و أجواء و وَقْع طبول الحرب الكبرى ، التي حملت نذورها أحداث و حوادث منطقة المتوسط بداية من العقد الثاني .

و هكذا ، فان قانون التجنيد يجب أن ينظر إليه ليس إلى جهة الأهالي و ما يمكن أن يترتب عليه من بعض الامتيازات ، بل ينظر إليه أيضا جهة المستوطنين الذين أبدوا تخوفهم الشديد من مرسوم التجنيد الإجباري تحسبا لما يمكن أن يضيف إلى المسلمين من حقوق و حريات عامة ، الأمر الذي يفضي إلى انتقاص من مركزهم و من امتيازاتهم في المستعمرة الجزائرية .فالمرسوم ، على هذا النحو الذي ظهر به و الطريقة التي سوف يطبق بها اندرج في سياق العلاقة الجدلية القائمة بين مد و جذب بين المستعمِر و المستعمَر التي تنتهي في نهاية المطاف إلى خلخلة التواجد بين السكان الفرنسيين و السكان المسلمين.فالتشريعات الجديدة في الوضع الاستعماري تساعد أكثر على الدفع نحو التوتر و فساد العلاقة بين السكان ، بينما الأصل في التشريعات الجديدة التي تصدر في أوضاع اجتماعية عادية تساعد أكثر على تعميم امتيازات و إمكانات مؤسسات الدولة الحديثة.فعلا ، لقد توجّس المعمّرون خيفة من مشروع الحكومة الفرنسية ، و لم يهدأ روعهم إلا بالشُّرُوحات المطمئنة التي قدمتها لجنة التسجيل و الإحصاء. و جاء في تقريرها:" لقد وقفنا في جولتنا الأخيرة على بعض المواقف و الآراء (الصادرة عن المعمرين) التي ترى في تنظيم الخدمة العسكرية عبر الاستدعاء ، و كيفما كانت الطريقة المتخذة ، معناه فتح باب من المطالب القادمة لصالح الأهالي في مجال الحقوق السياسية"[1].

أيّد الشبان فكرة التجنيد الإجباري [2]، في بداية الأمر ، و اعتبروها فكرة تستحق التنويه ، و أن الأهالي في حاجة إلى هذا النوع من الفرص التي تساعد على تعضيد الوحدة الفرنسية الكبرى عبر توحيد نمط العيش لكل سكان الجزائر ... لكن سرعان ما خاب ظنهم و أعربوا عن اعتراضهم على ما جاء في نص

---

[1] Rapport de mission ,3H 52, p.15

[2] يذكر الباحث المؤرخ الفرنسي جيلبير مينيه الشخصيات الأولى التي تعاملت بصورة ايجابية مع مشروع ميسيميه حول إقرار الخدمة الإجبارية ، و هم المحامي أحمد بوضربة ، و المحامي حاج سعيد ، الدكتور ابن التهامي ، الرّائد قاضي ، و قائد الميلق غلاّتي ، أنظر، Gilbert Meynier , l'Algérie révélée, p.91

المرسوم و اعتبروه يساهم أكثر في تمزق نسيج العلاقة بين الأهالي و المواطنين الفرنسية و يُبْقِي العداوة بين السلطة و المسلمين ، و أنه مرسوم أقل ما يقال فيه أنه يحاول أن يُرَسِّم العنصرية. يقول الكاتب الصحفي" ناصيح" و هو من الشبان أيضا:" لقد كنا نعتقد أن الدفاع الوطني كان يحتاج إلى جنود و أننا سوف نوفر له أغلى رعايانا . لكن، تم التلاعب بنا و منحُونا نظام تجنيد لقيط و ليس له من معنى إلا الاسم.(...) . و من هنا، فان مرسوم فيفري مرسوم مُغيظ و لا يَمُس في حقيقة الأمر إلا صنفا من الأفراد. و أن شرعيته مهزوزة و قابلة للنقاش"[1]. و الحقيقة ، كما ورد دائما في مواقف الشبان و كتاباتهم ، فان الوضع العام في الجزائر في علاقته بالسياسة الفرنسية و العلاقات الدولية في المنطقة ، لم يعد يحتمل المزيد من المفارقات و التناقضات التي تصدم الوعي السياسي الذي بدأ يمتلكه الشبان .فبعد ثمانين سنة من الاحتلال ، و ما تراكم من فساد و سلبيات و ظلم يصعب معه تحمل المزيد منها لأن فكر النخبة المسلمة شب عن الأوضاع الشاذة و الاستثنائية، و صار يتطلع أكثر إلى الإصلاح و المساواة و العدالة.و قريبا من هذا المعنى ما كتبه الضابط المسلم شريف قاضي ، و هو مثال الضباط المسلمين الذين تخرجوا من المدرسة المتعددة الاختصاصات بباريس ، و ارتقوا سلم الرتب العسكرية عن جدارة و استحقاق و قدرة هائلة على الإخلاص للدولة الفرنسية :" قريبا ، و بفضل التضحيات الجسام التي تبذلها فرنسا في الجزائر من أجل تعليم الأهالي ، فان أفضل المتعلمين منهم يمكنهم أن يطالبوا بالجنسية الفرنسية ، و اجتياز كل الدورات و المسابقات في المدارس الفرنسية للدخول إليها و التخرج منها برتبة ضباط فرنسيين ، كما فعل صاحب هذا التقرير"[2].

قانون التجنيد الإجباري أملاه، كما ورد في حيثيات محاضر الإدارة الاستعمارية، حق السيادة الذي يعني واجب الالتزام و الطاعة لدى الأهالي[3] . و لعّل نفس هذا الاعتبار، أي حق السيادة هو الذي حدا أيضا

---

[1] Nassih, Le Rachidi ,17 mai 1912.

[2] Jean-Yves Bertrand-Cadi, le colonel Cherif Cadi serviteur de l'Islam et la république, préf.Jacques Frémeaux, Maisonneuve & Larose, 2005, p.78. و عرف فعلا عن شريف قاضي قدرة فائقة على البذل و الإخلاص في أداء مهامه العسكرية ، و قد عمل كثيرا من أجل مساعدة الأهالي المسلمين على التدريب اللائق و الاستفادة من مدة الخدمة بقصد تحقيق المواطنة الفرنسية. و من أجل ذلك وضع دفترا باللغة العربية لفائدة ضباط الجيش الشمال الأفريقي :
Chérif Cadi , « leçon d'arabe parlé à l'usage des officiers de l'armée d'Afrique »,Imprimerie Picard ,Tunis ,1912.

[3] **جاء في تقرير للحاكم العام:" يجب أن تطرح مسألة التجنيد لدى الأهالي بطريقة مختلفة. يجب القول لهم أن ما تقتضيه الدولة الفرنسية نظير قبول الأهالي السيادة و السيطرة الفرنسية، بأنهم قد قبلوا أيضا المشاركة و المساهمة في كل الأعباء و التكاليف التي تفرض على كل أبنائها من الأوروبيين و الأهالي. و يجب أن يوضح لهم أن مصيري فرنسا و الجزائر، هو مصير مشترك**

بالنخبة المتعلمة إلى التوسل بالخدمة العسكرية من أجل إصلاح الوضع الأهالي بصورة عامة. إن حق السيادة أساس للمعاملة العادلة لأنه يعبر عن توزيع الحقوق و الواجبات في نطاق الدولة الحديثة ، و هذا الفهم هو الذي جعل "لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين" تسارع إلى مقابلة الخدمة العسكرية بالإصلاح السياسي العام، بينما السلطة الفرنسية العليا [1] حرصت منذ البداية على أن لا يفضي "الواجب الجديد" إلى ترتيب أية تداعيات تنال من " الحق في السيادة" أو " واجب الطاعة" ، و أن لا يؤدي إلى تعديل مركز الأهلي المسلم . و السلطة ، من ثم ، تستبعد المعاملة بالمثل بين الجندي الفرنسي و الجندي المسلم ،حيث يقع على هذا الأخير أن يثبت جدارته و استحقاقه للمواطنة في سنوات تدريبه في الثكنة التي يقضي فيها ثلاث سنوات ، أي بسنة زائدة عن المدة المقررة في قانون التجنيد الإجباري للمواطنين الفرنسيين.وهكذا ، و عند التحليل التاريخي ، تظهر مفارقة جديدة بحجم مكانة الواجب الجديد ، تضاف إلى سلسلة المفارقات و التناقضات الملازمة للنظام الاستعماري و التي تقوده بوعي أو بدونه إلى حتفه المحتوم.ففي الوقت الذي استبعدت فيه الإدارة الاستعمارية العليا في باريس تطبيق نفس قانون التجنيد الإجباري الفرنسي على الأهالي المسلمين في الجزائر [2] ، فإنها عمدت أيضا ، إلى عدم توحيد النظام العسكري بين المنخرطين بشكل طوعي ، أي الجيش الاحترافي، و بين الذين التحقوا بالجيش عن طريق الاستدعاء ، مما يولد في النهاية شعورا بالحرمان و الظلم .و مما جاء في حيثيات عدم إقرار مبدأ المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين ، هو أن واجب الخدمة العسكرية يعد مكافئة للسلطة على ما

واحد، فيقع على الجميع الاضطلاع بهذه المهمة" C.A.O.M, 3H 63, Cabinet du Gouverneur Général de l'Algérie, note du 18 juil.1912, p.3.

[1] في مراسلة لوزير الحربية الفرنسي إلى الحاكم العام في الجزائر ، يطلعه فيها على نتائج لقائه بوفد من أعيان الجزائر بقيادة السيد محمد بن رحال ، و تناول معهم موضوع التجنيد الإجباري الجديد ، وكان رأي وزير الحربية :" إذا كنا لا نستبعد الأخذ بعين الاعتبار التطلعات المشروعة لرعايانا ، إلا أننا نستبعد ، و بصورة مطلقة ،أية أمكانية أداء الخدمة العسكرية كالجندي الفرنسي. فالحل الوحيد ، كما يبدو لي هو توسيع حالة التجنس". Ministère de la guerre, Paris ,14 .C.A.O.M, juil.1912, 3H.63, p.3.و أكد ذلك الحاكم العام في رده على مراسلي وزير الحربية الفرنسي و عبّر له عن استحالة الجمع بين النظام الإسلامي للأحوال الشخصية و المواطنة الفرنسية، و أن عرض حق التجنس يجب أن يتم بالنسبة للجندي الاحتياطي عندما ينتهي من مدة التدريب ، أي بعد ثلاث سنوات من الخدمة في الجيش و ليس عند دخوله إلى الثكنة ، بعد أن يتلقى التدريب و التكوين اللازمين و يرتقي إلى مستوى تعليمي يصبح بإمكانه أن يرجح و يميز ما هو الأصلح بين بدائل معينة و منها التمسك بالشريعة الإسلامية أو القانون المدني الفرنسي...أما من الناحية الفرنسية ، فالسلطة لا تقر إطلاقا بالجمع بينهما و تعتبره خرقا خطيرا للقانون و أسس الجمهورية. C.A.O.M, Cabinet du Gouverneur Général de l'Algérie, Note du 18 juil.1912, 3H.63.

[2] تظهر عدم المساواة أيضا في التفرقة بين المواطن الفرنسي و الأهلي المسلم في نظام "الملحق ب" أي militaire assimilé، الذي يخضع للقانون المدني، بينما يفلت الأهالي من هذا القانون.

قامت به في الجزائر من مظاهر العمران: شق الطرقات و الموانئ ، مدارس تعليم ، مراكز تمهين و تكوين ، إصلاح الأراضي الزراعية و ورشات صناعية ، كلها ساعد على إحلال الأمن و الرخاء في مستعمرة الجزائر .هذا ما نوّهت به دراسة لمصالح الحكومة الفرنسية عندما تساءلت بعد استعراضها للتاريخ العسكري في الجزائر منذ الأتراك إلى الفرنسيين مع بداية القرن العشرين، :" وهكذا ، بدأنا نتساءل منذ وقت قريب ما إذا كان يحق لنا أن نفرض على السكان المسلمين الأعباء العسكرية نظير الإنجازات (الامتيازات) التي قمنا بها و من ثم إعطاء الجيش الوطني سندا إضافيا لا يستهان به"[1].

نعم ، إن إقرار الخدمة العسكرية هو واجب للدفاع الوطني في مقابل الامتيازات والخدمات التي يحصل عليها الإنسان من انتسابه إلى الوطن و حمل هويته ، و الأمر يتماشى مع منطق سياسة الدولة الحديثة. فنظير الانجازات العامة يتعين دفع ضريبة عن ذلك و يحقق في المحصّلة النهائية مصلحة الوطن. لكن السؤال الذي يطرح في حالة مستعمرة الجزائر هو، هل أن الأهالي هم فعلا من يستفيد من انجازات و مشاريع فرنسا ، و هل هذه الانجازات تستهدفهم أصلا ، أم أن الفوائد تأتيهم بالتبعية ، لأن المقصودين من هذه المشاريع هم الفرنسيون و الأجانب الذين حفّزهم السلطة الاستعمارية إلى القدوم إلى الجزائر بقصد الاستثمار فيها و استغلال حوافزها و خيراتها ؟

من جملة التبريرات التي التمستها الإدارة الفرنسية في عدم ترتيب استحقاقات التجنيد الإجباري مثل الحق بالمعاملة بالمثل بين المسلمين و الفرنسيين و الأجانب الذين يؤدون هذه الخدمة تحت العلم الفرنسي، هي معاهدة الاستسلام لعام 1830، التي كانت في البداية تسري على مدينة الجزائر فقط قبل أم تعمم السيطرة على سائر المناطق الجزائرية [2].الفقرة الخامسة من هذه المعاهدة نصت على حرية ممارسة الدين الإسلامي و احترام الملكيات و التجارة .وليس هناك ما ينص لا صراحة أو ضمنا على ضرورة إلحاق الجزائريين بالجيش الفرنسي.لكن عدم النص على ذلك هو بالنسبة السلطة العسكرية في ذلك الوقت وحتى بعده لا يعني عدم وجوده لاحقا، لأن نظام التجنيد المؤقت، عبر الاستدعاء لم يكن معمولا به حتى في أوروبا و لا حتى عند الأتراك[3] و لا في المملكة التونسية.في معرض رده على منتقدي مشروع التجنيد الإجباري من النخبة الجزائرية ،

---

[1] 3H.63, p.1, 2

[2] تم تكوين أول فيلق عسكري من الأهالي، نظام القناصة، عام 1841، و أطلقت عليها بالفرق الخاصة les troupes spéciaux، دائما للتمييز، و الحرص على عدم توحيد النمط.

[3] صحيح أن نظام التجنيد الإجباري عبر الاستدعاء لم يكن معمولا به في العالم مع مطلع القرن التاسع عشر ، و هذا ما أشارت إليه عدة تقارير التي مهدت إلى العمل به في الجزائر عام 1912. التقارير أيضا حرصت على تبرير العمل بنظام الدفاع عن الوطن ، و أنه كان معمولا به في الدولة العثمانية و في الجزائر التي كانت إقليما تابعا لها ، و بالتالي يمكن إقراره و العمل به أيضا و تطبيقه على المسلمين في الجزائر.مثل هذا التبرير يسقط حقيقة جوهرية و هي أن مفهوم الدفاع زمن الدولة

على أساس أنه يتعارض مع تصريح المارشال القائد دي بورمون، قال الحاكم العام " إن هذا التصريح وعد فقط السكان المسلمين باحترام حرية الدين ، الملكية و التجارة و الصناعة .لكنه أبدا لم ينص على إعفاء و تحرر السكان من الخدمة العسكرية ، لأن مثل هذا الوعد يعني ببساطة التنازل عن حق السيادة المتأتي من الاحتلال"[1]. و عليه ، كما يختم السيد الحاكم العام ، فان مبدأ التجنيد الإجباري قانوني و لا غبار عليه ، و يبقى فقط احترام عند التطبيق ، خصوصيات المجتمع الجزائري المسلم و مراعاة الحريات التي وردت في نص المعاهدة ، و ما تقتضيه إجراءات السير الحسن لعملية الإحصاء و إجراء القرعة و الاستدعاء إلى الثكنات و نظام العيش و التدريب داخلها و في المناطق التي يحالون إليها . غير أن السؤال الذي يبقى جاثما فوق صدر الإدارة الاستعمارية لوجاهته هو : ما مدى شرعية فرض نظام الانخراط الإجباري على غير المواطنين على اعتبار أن الإنخراط في المؤسسة العسكرية قائم على تأهيل الأشخاص نحو المواطنة و الوعي بقيمة الخدمة العامة التي لا يضطلع بها إلا المواطنون... بينما الأهالي الجزائريون ليسوا في النهاية إلا كمًّا من الرعايا تحت الاحتلال. فالسؤال الذي استعصى عن الحل عند الإدارة الاستعمارية هو مدى أحقية و شرعية استدعاء العناصر الأهلية إلى الجيش للدفاع عن حياض الوطن خارج فرنسا ذاتها[2]؟ إلا يعد ذلك إقرارا بنظام المرتزقة الذي يجب أن يتم طواعية و ليس كرها و من العناصر الأجنبية عن فرنسا.

العثمانية يأخذ معنى الجهاد في سبيل الله و الدفاع عن دار الإسلام ، و من ثم فان الانخراط في الجيش يتم على هذا الاعتبار ، فالجيش النظام العثماني فهو يعبر عن صلب مؤسسة الدولة التركية بكل ما تفرزه من حقوق و واجبات على اعتبار أن المؤسسة العسكرية النظامية هي بالتعريف مرفق عام.و على خلاف ذلك لم تنظر السلطات الفرنسية إلى المجندين في جيشها من الأهالي إلا مرتزقة أو قوة إضافية طارئة تنتهي مهمتها بانتهاء الظرف الاستثنائي و زوال الخطر.حول قيمة و أهمية المؤسسة العسكرية في تأسيس الدولة في تركيا زمن الإمبراطورية العثمانية و بعدها، أنظر الكتاب/ الأطروحة، Odile Moreau, l'Empire Ottoman à l'âge des réformes : les hommes et les idées du « nouvel ordre » militaire 1826-1914,éd. Maisonneuve & Larose, Paris ,2007

[1] C.A.O.M, 3H 59, service militaire des indigènes, rapport /étude, p.21.

[2] عدد المغاربة من سكان تونس، الجزائر و المغرب الأقصى الذين شاركوا في الحرب العالمية الأولى 280000 جندي أي بنسبة 2.2 % من العدد الإجمالي للسكان، و منهم 173000 من الجزائريين، نصفهم تقريبا من المستدعين بالطريقة الإجبارية، بينما عدد الجنود التونسيين 70000، و المغربيين 37000. أنظر في هذا الصدد ، **Pascal Pautremat, la politique musulmane de la France au XXe siècle, Maisonneuve & Larose ,2003,p.147**

و دائما في موضوع الحق في السيادة ، فان انخراط المسلمين الجزائريين في الحرب للدفاع عن الوطن الفرنسي[1] ، يجب أن تتغير كل معطيات الوضع الاستعماري في الجزائر ، لأن مسألة الحق في السيادة أو واجب خضوع الأهالي المنهزمين يجب أن يوضع على المحك ليعاد النظر فيه، بعد ما قدّم الأهالي المسلمون تضحيات في سبيل تحرير الوطن الفرنسي . و عليه ، فان مشاركة الأهالي[2] في الحرب العالمية الأولى يجب أن ترتب حقوق المواطنة الكاملة ، لأن الذين كانوا يخضعون لمبدإ الحق في السيادة هم الذين سوف يساهمون في تحرير الوطن الفرنسي و الدفاع عنه دائما. و من ثم ، يجب إعادة الاعتبار الكامل للمجندين في صفوف الجيش الفرنسي و يتمكنوا من وضع جديد ، و إلغاء في حقهم العمل بمبدإ الحق في السيادة أو واجب الخضوع كما أقرته بصورة ضمنية معادة الاستسلام عام 1830، و القوانين التي لحقت بها .وهكذا ، ففي الوقت الذي كان الشبان

---

[1] شارك الجزائريون إلى جانب فرنسا في حروب : القرم1854-1856، ايطاليا 1859، الصين 1860، المكسيك 1861-1867 ، فضلا على الحرب ضد بروسيا 1870،1871 ، و في الحربين العالميتين الأولى 1914-1918، و الثانية 1939-1945 . Belkacem Racham, les musulmans dans l'armée française 1900-1945, in l'histoire de l'Islam et des musulmans en France, p.742

[2] من الضباط الجزائريين الذين شاركوا في الحرب ، الملازم أول رابح بوكابوية ، الذي فرّ من معركة السّوم La Somme في فرنسا في مواجهة القوات الألمانية ، بعد ما وقف على معاملة القيادة الفرنسية الجائرة للمسلمين و اعتبروهم وقودا للحرب و ليس سبيلا على الترقية السياسية و الاجتماعية خاصة على مستوى الرّتب العسكرية .فقد التحق بعد ذلك بوكابوية بالجيش العثماني معاونا للجيش الألماني ، و صار يعادي و يناهض من سويسرا القوات الفرنسية و الإدارة الاستعمارية على جرائمها في حق الجزائريين و الشمال الإفريقي بصورة عامة . أصدر الضابط الجزائري كتيبا يرصد فيه المعاملات الجزائرية للقوات الفرنسية للمسلمين داخل المؤسسة العسكرية و في ساحات القتال ، تحت عنوان "الإسلام في الجيش الفرنسي:حرب 1914،1915"، Lieutenant El Hadj Abdallah , L'Islam dans l'armée française(guerre de Constantinople, 1915.. و يشير في هذا البيان التنديدي للمؤسسة العسكرية الفرنسية، أنه من أصل 200000 جندي أهلي مسلم لا يوجد من يقود وحدة عسكرية مهما كانت صغيرة، و أن القادة الفرنسيين ضيعوا منه حق ارتياد رتبة نقيب و منحوها لفرنسي آخر الذي قضي في المعركة.و لملاحقة منشور بوكابوية، قام المقراني بومرزاق الونوغي و قطراجي عبد الرحمن بالرد عليه في كتاب آخر ورد تحت عنوان "الإسلام في الجيش الفرنسي ، رد على أكاذيب" ، Mokrani Boumerzacq el Ounnoughi et Katrandji Abderrahmane ,l'Islam dans l'armée française ,Alger ,s.d. . و في عام 1917 أعادة الضابط بوكابوية أصدر كتابه في نسخة جديدة ضمنها الرد على ردود من عاتبوه على الكتاب الأول، حمل نفس العنوان مع الإشارة إلى المنشور الثاني . و مما قاله في هذا المجال :"أعرف جيدا ، أنه بالنسبة لواجباته العسكرية ، أن فراري من الجبهة يعد خطئا لا مشاحة في ذلك ، لكن الواجبات التي تنفذ بشكل حقير و تحت إمرة مهينة للشرف ليست واجبات لأنها تصبح في هذه الحالة عبءً يفقد صاحبه الكرامة ، حتى على المسلم الذي يعمل تحت النير الاستعماري". Lieutenant indigène Boukabouya, l'Islam dans l'armée française, (second fascicule), Librairie de Lausanne, 1917.

الجزائريون يعلقون الأمل الكبير في مشاركة الأهالي المسلمين في الحرب بعد انخراطهم في الجيش الفرنسي ، فان الإدارة الفرنسية حرصت على عدم إلحاق أي تغيير على الوضع القانوني و السياسي و الاجتماعي للأهالي . كل ما أسفر عن الحرب الكبرى مرسوم 3 فيفري1919[1]، حول طلب الأهالي للحصول على الجنسية الفرنسية ، التي لا تتوفر شروطها على أولائك الذين شاركوا في الحرب ، و المرسوم بهذا المعنى هو استمرار للقرار المشيخي الصادر في 14 جويلية 1865، الذي يعتبر الأهالي فرنسيين بلا حقوق سياسية في المواطنة الفرنسية.

التجنيد الإجباري.. نحو تعديل وضع المسلمين الجزائريين ؟

الدعوة إلى تجنيد الأهالي الجزائريين [2]دفعت إليها حاجة السلطات الفرنسية العليا في باريس إلى تعزيز قوتها العسكرية ، بعد تنازل منسوب الزيادة السكانية في المجتمع الفرنسي بشكل عام الذي أحدث فجوة خطيرة في الهرم السكاني [3]. و قد ظهر ذلك بشكل ملحوظ بداية من الهزيمة التي منيت بها القوات الفرنسية أمام ألمانيا عام 1870 ، و فقدت على إثرها منطقتي الألزاس و اللّورين. و مع مطلع القرن العشرين بدأ التفكير الجدّي في البحث على قوات إضافية من تونس و الجزائر و دعم بها المؤسسة العسكرية، في سياق سياسة التحالفات و سير الدول الأوربية الكبرى نحو حرب كبرى .فقد تبين أن نظام انخراط الأهالي في الجيش الفرنسي عَبْر نمط و طريقة الالتزام و الاحتراف غير كافي تماما للتجاوب مع متطلبات المرحلة و ما يتهدد فرنسا ، فضلا على أن فتح الانخراط عبر هذا النمط الأخير لم يكن مجديا بالنسبة للإدارة الاستعمارية لأنه يمنح فرصة لبعض الأهالي العسكريين من الارتقاء في سلّم استحقاق الحقوق و العلاوات و الحياة المدنية الحديثة.. و باعتبار

---

[1] أنظر قراءتنا لهذا المرسوم في الفصل من الباب الثالث حول الحركة الإصلاحية.

[2] نظام التجنيد الإجباري مس في البداية أهالي تونس و الجزائر من أجل الاستفادة من المخزون البشري في منطقة شمال أفريقيا . و اضطلعت بدارسة إمكانية تحقيقه لجنة خاصة نصبتها الحكومة الفرنسية ، و قدمت تقريرها في يوم 15 مارس 1908. Rapport de mission, 3H 52

[3] عدد المواليد (ذكور) في فرنسا، ما بين 1881-1906

العدد	السنة
480561	1881
465523	1886
443240	1891
441621	1896
436790	1901
411895	1905
407000	1906

أن نظام الاختراط المعمول به ، أي القناصة و الصبايحية[1] ، لم يعد يَفِ بالغرض، فإن اللجنة " تقدّمت باقتراح إلى الحكومة بضرورة التعجيل بوضع نظام موازي للجيش الاحترافي ، يقوم على مبدإ واجب الخدمة العسكرية تماشيا مع أعراف الأهالي ، يناسب تقاليدهم و أوضاعهم السياسية و الاجتماعية الرّاهنة"[2]

و من أجل ضبط عملية التجنيد في مختلف مراحلها صدر مرسوم 17 جويلية 1908، الذي نص على القيام بعملية إحصاء[3] للأهالي (الشباب المسلم) الذين لا يتمتعون بالجنسية الفرنسية ، و البالغين 18 سنة كاملة عام 1908، أي أولائك الذين ولدوا عام 1890 .ثم جاءت عملية أخرى نص عليها هذه المرة قانون 19 أكتوبر 1909[4]، و كانت ترمي إلى إجراء إحصاء دقيق لمن هم في سن التجنيد مع توجيهات من وزارة الحربية[5]. و في هذه التوجيهات ، ما يشير أن عملية إجراء الإحصاء لم تمر بدون صعوبات ، بل واجهتها صعوبات و عوائق نوه بها النص التوجيهي الذي قدّمته وزارة الحربية على النحو التالي:" – متابعة عمليات

---

[1] نظام القناصة و الصبايحية حل محل نظام الزواوى بناء على الأمر الصادر في 7 ديسمبر 1841

[2] Ibid., p.2

[3] اضطلع بهذه المهمة كل من المقدّم ريديه Redier و النقيب شارديني Chardenet ، و كانا عضوين في لجنة دراسة التجنيد الإجباري. و قد أنهيا عملية الإحصاء الأولي في شهر مارس 1909، ثم قدما نتائج المهمة إلى القيادة العامة للدراسة و إبداء الرأي شهر أفريل الموالي.

[4] جاء في المادة الأولى من هذا القانون : تجرى عملية إحصاء ، بداية من شهر نوفمبر 1909، في الإقليم المدني و يشمل السكان الأهالي المسلمين في الجزائر من غير الحاملين للجنسية الفرنسية، و الذين وصلت أعمارهم 18سنة كاملة يوم واحد حتى في 1910.تُعَد قوائم الإحصاء تحت عناية رؤساء البلديات و متصرفي إدارة البلديات المختلطة بتوجيهات من الحاكم العام.
إحصاء الشباب الجزائري الذي وصل عمره إلى 19 سنة (قبل أن يعدّل إلى 18)، وفق إحصائيات عام 1909: 2% من العدد الإجمالي لسكان الجزائر حوالي 5 ملايين نسمة. بينما الشباب الفرنسي في نفس العمر في فرنسا يمثل فقط 0.80% .و وصل عدد المسجلين 62518 شابا مسلما، بينما عدد الموهلين إلى الخدمة 46747، يؤخذ منهم سنويا 1800 فردا نسبة 3.8 %، أي ما يعادل 4 فيالق، كل فيلق من ثلاث كتائب(الكتيبة تضم 150 عسكري)

[5] بعض التوجيهات التي أقرتها الحكومة الفرنسية في مسألة تسجيل و إحصاء وتقييد قائمة المستدعين إلى الخدمة الإجبارية:- اعتماد القرعة لاختيار الموهلين في البداية، 5%.- حضور لجنة خاصة لهذا الغرض: نائب الوالي في الدائرة، ضابط فرنسي برتبة نقيب، أحد الأعيان من الأهالي.- إمكانية التعويض، إذا قبل شخصا آخر الذهاب في مكان شخص المعني الأول.- إمكانية إعفاء الشخص المعني إذا ثبت كفالته للعائلة.- فصل تجمعات المستدعين عن الملتزمين و المنخرطين بصفة طوعية.

الإحصاء خاصة في المناطق التي شهدت صعوبات و حوادث في السنة الماضية [1]،و في النواحي التي يحتمل فيها وقوع نفس الحوادث هذه السّنة(...)- إبلاغ و إعلام الوزارة بشكل دوري عن كل الحوادث التي تطرأ (...)، و عليكم أن تقيدوا جميع الملاحظات التي من شأنها أن تساهم لاحقا في تطبيق نظام الخدمة العسكرية على الأهالي المسلمين الجزائريين عن طريق الاستدعاءpar voie d'appel . و واضح كما تذكر هذه الفقرة و الفقرة الواردة في الهامش، أن عملية الإحصاء بقصد التجنيد لم تكن سهلة ، فقد رافقتها حوادث و قلاقل بلغت ذروتها في النزوح الجماعي الهائل لبعض القبائل في الغرب الجزائري عام 1911[2]، فضلا على أن قوائم الحالة المدنية[3] لم تكن شاملة لكل الأهالي بل اعتورها نقص كبير بسبب الإمكانيات المحدودة في ذلك الوقت ، عام 1909 ، حيث بالكاد وصلت الإدارة الاستعمارية إلى تعداد نفوس السكان الجزائريين.

جرت الإشارة في السابق إلى أن الإدارة العليا في باريس لا تروم تعديل مركز الأهالي رغم الفرصة الكبيرة التي قد يتيحه نظام الخدمة العسكرية الإجباري ، الذي يوقفها على مدى قدرة الإنسان الجزائري الالتزام بالعقد و شروطه. و المعروف أن نظام الجيش في الجزائر لم يعرف التغيير منذ أكثر من نصف قرن تقريبا، و كان يتشكل بالنسبة للمسلمين من القناصة و الصبايحية ، القائم على نظام الانخراط الاحترافي ، أي المهنة الدائمة، عدد القناصة 1600 و الغالب فيهم مرتزقة ، أي يعملون في مناطق أخرى غير الجزائر.يتم هذا النوع من الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي عبر الالتزام engagement لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد rengagement مرتين ، أي إلى غاية 12 سنة . و تجمع التقارير و الدراسات التي أعدتها مصالح

---

[1] يشير التقرير إلى أنواع الحوادث التي شهدتها مثلا سنه 1908، عندما شرعت اللجنة في عملية التسجيل و الإحصاء:" عندما شُرِعَ العمل في إحصاء السكان، عام 1908، ظهرت عدة مظاهرات مناهضة. البعض ، و هو موقف الذي حاول حلق تيار في الرأي العام مناوئ لمشروع الحكومة ، و البعض الآخر الصادر فعلا عن الأهالي ، و الذين اقتنعوا في بعض المناطق أن الحكومة تهيأ حالة من الاستنفار العام من أجل الحرب في المغرب ". Rapport, p.14

[2] حول هجرة التلمسانيين و علاقتها بالتجنيد الإجباري ، أنظر التقرير الضافي التي قدمته مصالح الحكومة العامة في الجزائر عام 1914، أي بعد ثلاث سنوات من بداية الحركة الجماعية للأهالي الجزائريين نحو المشرق العربي . L'Exode de Tlemcen en 1911, Gouvernement Général de l'Algérie, Imprimerie René Barrillier, 1914 . و يمكن العودة أيضا إلى نورالدين ثنيو ، هجرة الجزائريين إلى المشرق العربي بين السياسة و الدين(1848-1912) ،في سيوسيولوجية الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي و الحاضر ، كمال فيلالي (تحت إشراف)، مخبر الدراسات و الأبحاث الاجتماعية و التاريخية حول الهجرة و الرحلة ، جامعة قسنطينة ، 2009.

[3] قانون 23 مارس 1882 ، و مرسوم 13 مارس 1883. لكن عملية التسجيل في الحالة المدنية لم تبدأ إلا في عام 1885. أنظر صعوبات و عوائق التسجيل في نفس التقرير السابق ، ص.6،7.

الأمن العسكرية و الحكومية على قيمة و مفعول هذا النوع من الانخراط لقدرة الإنسان الجزائري المسلم[1] التعاطي مع ظروف و أجواء الثكنات و المناطق التي يحال إليها خاصة في ساحات المعارك ، فهو لا يألو جهدا في تنفيذ الأوامر ، و لا يذخر وسعا من أجل السير الحسن للحياة العسكرية من حيث الانضباط و التربية و السلوك الحسن في المهام التي توكل إليه ، كما تنوه نفس التقارير على الإقبال المتزايد للمسلمين على هذا النوع من الخدمة في الجيش الفرنسي(الانخراط الطوعي) [2].العائق الوحيد ، بالنسبة للإدارة الاستعمارية ، لتمديد و توسيع العمل بهذا النظام هو التكلفة الباهظة[3] التي يسببها لميزانية الدولة ، و هو ما حدا بالسلطات إلى العدول نحو نظام الانخراط الإجباري، و سارعت النخبة المسلمة إلى استغلاله لصالح تحسين وضعة المسلمين السياسي و الاجتماعي .

حرصت الإدارة الاستعمارية على عدم تعميم و تثبيت نظام الخدمة العسكرية الإجباري تفاديا لأي إمكانية إرساء لتقاليد انخراط الأهالي الجزائريين و من ثم تتحوّل الخدمة العسكرية إلى مؤسسة ثابتة و مستقرة تساعد لا محالة على تعديل المركز القانوني و الاجتماعي لصف الاحتياط، لأنه منذ البداية رامت السلطة العليا في باريس فك الارتباط بين مؤسسة الدولة و الوضعية الأهلية ، التي يجب أن لا تستوعب داخل تقاليد الدولة المدنية الحديثة و مؤسساتها ، و قد حرصت أكثر ما حرصت في المجال العسكري على أساس أن هذا الميدان هو أبرز ما يبين استحقاق و جدارة الانتماء إلى الوطن.و يقول في هذا الصدد رئيس المجلس ووزير الداخلية السيد كليمونصو :"أود أن أنبه بأنه لم يدر في خلدي إطلاقا أننا نطلب من سكان المستعمرة خدمة شخصية ، أو نطبق عليهم نظام تجنيد صارم و كامل على غرار ما هو سائد في فرنسا. لا ، و لكن يجب تطبيق خدمة تتماشى مع حالتهم السياسية و الاجتماعية التي تتسم بالمرونة و تناسب كافة الأمزجة غير المذمومة.ولا شك، أن نمط التجنيد الذي يحرص على هذه الاعتبارات ، سوف يستقر في سلوكيات و طريقة حياة الأهالي و لا يثير

---

[1] 3H 59 ,annexe n°XIII, note portant comparaison entre le recrutement par voie d'engagement et le recrutement par voie d'appel.

[2] حول ظروف حياة المجندين الجزائريين في ساحات المعارك خلال الحرب العالمية الأولى، البدايات الصعبة ثم محاولة التكيف و استعادة زمام الأمور و مقتضيات الحال بعد عام 1916، أنظر: Gilbert Meynier, l'Algérie révélée, op.cit.p.432...

[3] كان هناك 1800 أهلي محترف في صفوف الجيش الفرنسي ، بتشكيلة 3 وحدات régiments من القناصة و 3 وحدات من الصيايحية. و كان القنّاص الواحد يكلف ميزانية الدولة 1000 فرنكا سنويا.بينما الجندي الاحتياطي يكلف نصف ما يصرف على الملتزم ، أي أنه يتقاضى 500 فرنكا : 450 كراتب و 50 فرنكا علاوة إضافية.

أية مشاكل .و هكذا ، و بهذه الطريقة الحكيمة و مع شيء من المثابرة فإنكم (الكلام موجه إلى أعضاء اللجنة المكلفة بمهمة الإشراف على عملية التجنيد) سوف تحصلون خلال سنوات قليلة على ما ينقصنا في الجيش"[1].

و هكذا ، فإذا كان الداعي إلى إقرار الخدمة العسكرية الإجبارية ، هو النقص الفادح للفرنسيين في الثكنات و في الشريحة الاجتماعية التي بإمكانها أن تلبي واجب العَلَم في سياق الحرب على المغرب الأقصى و الأحداث الطرابلسية و صراع القوى الكبرى في البحر المتوسط ، فان كل ذلك لا يشفع لكي تتقدم الإدارة الاستعمارية خطوة نحو تعديل الوضع الأهالي و تفادي قدر الإمكان إرساء أي تقليد يعزز "إدماج" الجزائريين في مؤسسات الدولة الفرنسية ، كما جاء في تقرير كليمونصو . و خلاف ذلك ، ذهب الشبان الجزائريون إلى اقتناص هذه الفرصة لكي تتبنى فرصة الانخراط في سلك الجيش مع كل ما يلازمه من امتيازات و اعتبارات مدنية و عسكرية و اجتماعية و سياسية ، ومطابقة ذلك مع نفس النظام العسكري الموجود في فرنسا من حيث سلم الترقيات و التقاعد مع احترام شعائر الدين الإسلامي .

من بين مظاهر الحيف و الجور الأخرى التي ميزت بين تطبيق الخدمة على العنصرين الفرنسي و الجزائري، مسألة التعويضات. فالخدمة الإجبارية لدى الأهالي تقابلها علاوات مستحقة تنتهي بانتهاء الخدمة ، بينما هي خدمة و واجب وطني يؤديه الفرنسي باعتباره مواطن مرشح إلى التوظيف الكامل في السلك العمومي مع الترقية المستحقة و الراتب المناسب. فقد حرص الشبان الجزائريون ،كما أشرنا في مطلع هذا الفصل، في بياهم الموجه إلى السلطات السياسية في المتروبول على رفض" العلاوة "، و اعتبرُها منافية لروح الوطن و قيم و مبادئ الدولة الحديثة ، فضلا على أن المؤسسة العسكرية تأبى هذا النوع من المعاملة لما يتعلّق بدفع ضريبة الدم. و أصرّوا، بدلا من ذلك، على ربط التجنيد الإجباري بالحاجة إلى تحسين الوضع العام للأهالي. لكن السلطات الفرنسية سوّغت مسألة التجنيد بالاعتبارات التي لا تضيف إمكانات جديدة إلى الإنسان الأهالي و من ثم لا تؤهله إلى ارتياد المجال العام كما يريد الشبان . فقد جاء في نفس التقرير السابق :" جرى التفكير في بعض الأحيان ، أن منح صفة المواطنة الفرنسية يجب أن تكون نتيجة حتمية لواجب الخدمة العسكرية: يجب التذكير أن فكرة التجنيس الجماعي كانت دائما مسألة مرفوضة من قبل جماهير الأهالي باعتبارها منافية لمصالحهم و أعرافهم و تقاليدهم و ديانتهم . فالأهالي يولون أهمية قصوى لنظام الأحوال الشخصية. بينما الحق في الجنسية الشخصية (التي تتم بشكل فردي) فهي مفتوحة كما وردت في القرار المشيخي لعام 1865، الذي لم يُبْدِ حياله الأهالي القدر اللازم من الموافقة ". التعليق الفوري على هذه الفقرة هو أن إحجام الأهالي عن طلب الجنسية الفرنسية ناجم أكثر عن عدم توفر الشروط التي يقتضيها قانون التجنيس خاصة شرط التخلي عن نظام الأحوال الشخصية الإسلامي . فالمجندون بناء على مرسوم فيفري عام 1912 هم مرشحون

[1] C.A.O.M, 3H 59 , Le président du conseil et ministre de l'intérieur en date du 23 juil.1908 pour application du décret du 17 juil.1908, annexe III, p.2

أكثر إلى محاربة مسلمين آخرين في المغرب الأقصى[1] أو في مناطق أخرى مناهضة للدولة العثمانية ، تكريس العمل الارتزاقي بدل الواجب الوطني ، غياب المعاملة المتساوية بين الجيش الاحتياطي الفرنسي و الجيش الاحتياطي الأهالي[2] ، فهذا الأخير قائم على نظام : الإعفاء (ممن ليست البنية الجسدية المطلوبة) و التعويض(تعويض الشخص الذي لا يرغب في الالتحاق بالخدمة العسكرية بشخص آخر)، العلاوة (مبلغ مالي نظير الخدمة بدل الواجب الوطني ، و الأجر الثابت و ما يتبعه من حقوق). و عليه ، فإن الخدمة الإجبارية التي تستهدف الشباب الأهالي عبر نظام الاستدعاء لا تتماثل مع النظام الفرنسي و لا مع نظام القناصة و الصنايحية القائم على الطوعية و الإرادة الخاصة في صفوف المسلمين الجزائريين... إن محاولة تصوّر بأن الخدمة الإجبارية قرينة بدعوة إلى تغيير الوضع القانوني للأهالي هو تصور خاطئ من أساسه و لا يتماشي مع ما ترومه السلطة الاستعمارية سواء بما أفصحت عنه أو بما تكتمت عليه.و لعلنا نختم هذا الفصل بالرسالة التي توجه بها أحد الفرنسيين المناصرين لقضايا الأهالي ، يحذر فيها السلطات الفرنسية من مغبة ما ينتظر مستقبل فرنسا في منطقة شمال أفريقيا إذا هي تمادت في سياستها الاستعمارية ، و لم تسارع على مغالبة نهايتها المحتومة في المنطقة :" يجب على فرنسا أن تعرب بوضوح عن إرادتها بمنح المسلمين القوانين التي لهم الحق فيها من الناحية الإنسانية و المنطقية ، رغم كل ما يبذله خصوم الأهالي و المعادين لهم.يجب أن تزول كل المصالح الضيقة أمام المصلحة الوطنية الكبرى ، كما يجب تطهير المستنقع الآسن في الجزائر ، تونس ، وأن تكون فرنسا للجزائريين و التونسيين و المغاربة وطنا حقيقيا و ليس نظاما طاغيا ، و أن قلب عشرين مليون شخصا الذي يحرص على البقاء مسلما يصبح أيضا فرنسيا . و إذا لم تفهم الجمهورية الفرنسية واجبها، فان فرنسا الأفريقية سوف تتوقف عن الوجود"[3].

---

[1] جاء في الدراسة التي نشرتها المصالح العسكرية، أن بعض المناطق التي احتج فيها بعض الأهالي الذين فهموا خطئا الغرض من التجنيد الإجباري، بأنه إشارة إلى ذهاب فوري إلى المغرب.أنظر C.A.O.M, 3H 59, service militaire des indigènes, rapport / étude, p.36

[2] مدة الخدمة في الجيش الاحتياطي بين الفرنسيين و الجزائيين غير متساوية: الفرنسي يقضي سنتين فقط، بينما الأهالي المسلم يقضي ثلاث سنوات. و في تبريره لهذه الزيادة يذكر التقرير الاعتبارات التالي:" المتعارف عليه أن الأهالي المسلم يحتاج إلى أكثر من سنتين من أجل أن يتلقى تكوينا متينا في خدمة العلم الفرنسي.فليس للوقت قيمة معتبرة بالنسبة للإنسان العربي، خاصة ساكن البادية ، لأن الغالب في المجندين أنهم من سكان البوادي و الأرياف ، الأمر الذي يتوجب لهم الذهاب إلى الجيش من أجل ثلاث سنوات بدلا من سنتين ، حيث يوجد كل وسائل الإيواء واللباس و النوم كما لم يحلم بها من قبل، و يأكل يوميا كما لم يحصل له من قبل". Ibid., p.31.

[3] Un français patriote, Le Rachidi ,24 mai 1912.

الفصل الرّابع

الأمير خالد.. رجل دولة

في شخصية الأمير خالد

الأمير خالد شخصية وطنية تنتمي إلى التاريخ الجزائري الحديث. فقد كان مثيرا للجدل، و موضع خلاف بين كثير من الآراء و المواقف، التي أبدتها حوله الأطراف الفرنسية و الأهلية أيضا[1]. لكن عند التحليل التاريخي العلمي، يظهر الأمير خالد شخصية تتقاطع عندها البحوث و الدراسات لكي تجمع على أنه رجل عام، أستطاع أن يختزل في شخصه ملامح الأمة الجزائرية المتطلعة إلى توضيح هويتها، و استعادة زمام أمورها. فجل الدراسات و البحوث التي تناولت حياته و أثاره، وَصَفَتْه عند التحليل النهائي، بالوطني[2] و بالرائد و أول زعيم، و بجميع ما في حكم هذه المعاني.و علينا فقط أن نتوقف عند هذه الدراسات من أجل أن نتأكد، أن الأمير خالد رجل أمة، و رجل دولة، ترتقي شخصيته إلى مصاف الأبطال الذين استقطبوا حوله قِيَما اجتماعية و سياسية و حضارية للأمة الجزائرية المتوثّبة إلى إهالة عنها غبار التخلف الحضاري المروّع الذي عاشت فيه طوال قرون من الدهر. فقد تماهت المسألة الأهلية في حركة الأمير، التي وهب نفسه لها، و صارت هي مصيره الذي ضحّى من أجله.

---

[1] هذه مجموعة من المواقف و الردود و الردود المضادة التي استهدفت شخصية الأمير خالد من قبل أنصار النظام الاستعماري و أعوانه الذين عملوا بدأب على إجهاض جميع محاولات استقطاب خالد للتجربة السياسية كمدافع و معبّر عن الرأي العام الأهلي:- مداخلة السيد مورينو Morinandفي غرفة النواب، ضد الأمير خالد الذي يتهمه بالنزعة الوطنية الشوفنية، و بتأليب السكان على النظام الفرنسي، أنظر JORF, chambre des députés dec.1920, p.4749-4750 - كتاب مفتوح إلى رئيس الوزراء الفرنسي ضد تدخل والي مدينة الجزائر في انتخابات المجالس العامة و سياسة التحرش و الترهيب التي يمارسها على غير أنصاره.أنظر l'Ikdam ,12 juin 1922 -خالد يندد بتدخل والي مدينة الجزائر في الانتخابات ، Télégramme 15 juil.1921،. أنظر l'Ikdam, 27 août 1921 – توضيح قدمه خالد ضد الصحف التي لم تتورع في نسج أخبار مغرضة ، من وحي الخيال، مثل l'Echo d'Alger, l'Intransigeant,La Nouvelle de Lyon ، أنظر , l'Ikdam 30juin1922- رده على شيخ بلدية سانت أوجان ، السيد فيمال Vimal و مستشاره السيد دالماسDalmas ، اللذين يأخذان بنظرة الاستعلاء على الأهالي أنظر، l'Ikdam ,28 juil.1922- احتجاج خالد ضد والي مدينة الجزائر، الذي عمل على إنجاح خمسة أعضاء من أنصار" بني وي وي "، أنظر l'Ikdam,13 oct.1923

[2] حول وطنية الأمير خالد ، عمّار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962 ، الفصل العشر : الأمير خالد و المثقفون يدخلون في صراع سياسي ضد الأوروبيين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1997. أنظر أيضا ، عن حياة الأمير خالد و حركته السياسية ، عبد الرحمن إبراهيم بن العقون ، الكفاح القومي و السياسي ، ج1، ص.75-106

و من أهم الدراسات و البحوث التي تناولت الأمير خالد، يمكن أن نذكر: الأمير خالد..أول زعيم؟ الهوية الجزائرية و الاستعمار الفرنسي، للأستاذين أحمد كولاكسيس و جيلبير منييه[1]. فقد تناولت الدراسة، منذ البداية، البحث في قيمة شخصية الأمير خالد و قدرتها على استقطاب الجزائريين حوله في سياق استعماري، و مدى حركة الأمير في صياغة المطالب الحقيقية للجزائريين، و إقناع الطرف الفرنسي في التجاوب معها، و بتعبير آخر: المشروع الإصلاحي للأمير خالد، عندما يعني جملة المقترحات العملية التي تساعد على ترقية الإنسان الجزائري المسلم، و تحرير المجتمع من اسر التخلف، و استعادة هويته و وعيه بذاته. و باختصار، أن البحث يروم أن يحلل شخصية الأمير و التعرف عليه من خلال جوانبه الرمزية التي كثفت الحياة الاجتماعية و السياسية للأهالي، و كذلك من خلال الموضوعات الأثيرة لدى خالد، ثم محاولة الكشف عن مدى سعة وعيه في التعامل مع السلطة الاستعمارية و قدرته على تمثل الثقافة الفرنسية. فقد كان خالد، كما ينتهي تحليل مؤلفي الكتاب إلى " أن خالد كان أول موحد روحي للجزائريين، و هذا يكفيه، لأن هذه المحاولة تعد، من الناحية التاريخية، أمرا حيويا بالنسبة للجزائر"[2]. و لم يشذ بحث المؤرخ الفرنسي شارل روبير آجرون[3]، حول شخصية الأمير خالد، عن البحث الأول، الذي حاول التأكد التاريخي من أن حركة الأمير كانت فعلا بداية الحركة الوطنية الجزائرية بالمعنى التي تشير إلى بداية الوعي بفكرة التحرر و الاستقلال الذاتي عن الكيان الفرنسي. و ليس أخيرا بحث المؤرخ الجزائري الأستاذ سعد الله أبو القاسم[4]، الذي وصفه، بعد التحليل التاريخي بزعيم الحركة الوطنية. و خلاف هذا، ذهب المؤرخ و الباحث محمد حربي[5] و تبنى رأي الأستاذ روبير آجرون، من أن الأمير خالد لم يكن وطنيا بالمعنى الحقيقي، و لا أول زعيم وطني. كما أن حربي فند رأي المؤرخ الراحل

---

[1] Ahmed Koulakssis et Gilbert Meynier, L'Emir Khaled premier za'im ? Identité algérienne et colonialisme français, L'Harmattan, Paris ,1987

[2] Ibid., p.218

[3] Ch.R.Ageron, l'Emir Khaled, petit fils d'Abdelkader fut-t-il le premier nationaliste algérien ?Revue de l'Occident Musulman, Paris, n°2, 1966, pp. 9-49.

[4] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية

[5] Mohammed Harbi, aux origines du FLN,le populisme révolutionnaire en Algérie, Christian Bourgois, Paris,1975,note 2, p.171.

محفوظ قداش [1] الذي اعتبر فيه حركة الأمير خالد بداية مرحلة الكفاح الوطني و بالتالي يكون خالد أول وطني جزائري. و الحقيقة أن الدراسة المُقدَّمة 1975، لمحمد حربي، لم تنصف كثيرا التيارات المحافظة و لا " البرجوازية" الوطنية، و لو في صورها الجنينية، أو بدايَتَها السياسية، بل كان تركيزه شديدا، جريا مع المنهج الماركسي و الهاجس الثوري، على الخط الشعبوي ذي النزعة الوطنية لمصالي الحاج، و حزب الشعب الجزائري و امتداداته في حركة انتصار الحريات الديموقراطية. هذا، و إذا كان الأستاذ آجرون قد "تراجع" [2]، أو أعاد النظر في موقفه الأول من خالد، خاصة في أعقاب قراءته لرسالة خالد إلى الرئيس الأمريكي وِلْسُن 1919، فان حربي بدوره لم يلبث أن نوه بالريادة الوطنية للأمير خالد[3]. و كان المفكر مصطفى الأشرف، يرى أن تجربة خالد السياسية و مواقفه و أفكاره لم تكن تعبر عن فكرة وطنية واضحة.. لا بل، كانت بعيدة عن " الأهداف السياسية التي تتسم فعلا بالوطنية "[4]. و لعله، من السهل الرد على مثل هذه الآراء و الأحكام بالقول أن جميع المقولات و المفاهيم و الأفكار، و منها النزعة الوطنية، كانت في السياق الاستعماري، قيد التشكل، و في طور الصياغة، لأنها لم تكن لتظهر هكذا طفرة واحدة، فضلا على أن الروح الوطنية، و التعلق بالوطن، و الإيمان به، كلها أيضا مظاهر جنينية لبداية الوعي الوطني في مدلوله السياسي القومي، الذي ظهر ضدا على الاستعمار الغربي. و من هنا قيمة البحث التاريخي الذي يكشف عن الإرهاصات الأولى للأفكار و المواقف و المفاهيم التي لا تقل إطلاقا عن قيمة المفاهيم عندما تستقل بذاتها.

انفردت شخصية الأمير خالد بجملة من الخصال و الخصائص، و ضعته في مصاف الرجال الذين لهم القدرة على إدارة دفة الحكم، و التصرف من واقع حال الجزائر، و بامكانه أن يخاطب الشعب الجزائر برمته[5].

---

[1] Mahfoud Kaddache, la vie politique à Alger de 1919 à 1939, SNED, 1970. Cf. M.Kaddache, l'Emir Khaled, documents et témoignages à l'étude du nationalisme algérien, op. cit.

[2] Ch.R. Ageron, sur la lettre de Khaled au président Wilson, revue maghrébine,n°19,20, oct.1980

[3] أنظر نبذة عن حياة الأمير خالد، كما قدمها محمد حربي في: M.Harbi, la guerre commence en Algérie, éd. Complexe, Bruxelles, 1998, p.181

[4] Mostafa Lachref, L'Algérie, nation et société, 2éd. SNED, Alger, 1978, p.192.

[5] هذا ما نوّه به مصالي الحاج، في مقتبل نشاطه الوطني، عندما حضر المحاضرة التي ألقاها الأمير خالد في قاعة الحفلات التابعة لبلدية تلمسان: "فقد كان (خالد) جالسا في الوسط محاطا بالشخصيات المعروفة و المرموقة في مدينتنا، يرفل في ثياب كلها بيضاء، بينما سحنة وجهه الأسمر و لحيته السوداء أضفت عليه شخصية معتبرة، عظيمة و هيبة الزعيم العربي المهيب. فقد كان يوحي لنا بالثقة بالمستقبل لمجرد أن نراه و نستمع إليه. كانت القاعة مكتظة عن آخرها، فضلا على المئات التي بقيت في الخارج

فشخصية الأمير خالد، كما صهّرها تجربة الحكم الاستعماري، و حياته النضالية مع الشبان الجزائريين، جعلت منه شخصية عامة، لم يسبقها مثيل[1]. فقد اكتسب ملامح و خصائص الرجل الذي يوصف، كما يعرف في الأدبيات الفرنسية برجل دولة Homme d'Etat، حيث ترتقي و ترتفع هامتها لكي تتوجه بتجربتها و سياستها إلى جميع الجزائريين، و تنتزع الاعتراف بها من قبل السلطة الفرنسية ذاتها[2]. و هكذا، كما سوف نرى، فان تجربة الأمير خالد تنهض من أجل أن تكشف قدرة الإنسان الجزائري على التعاطي مع الحياة المدنية و العسكرية ضمن إطار الحياة الجزائرية في خصائصها و أبعادها الاجتماعية و التاريخية الحديثة. فقد كان مثال الرجل الذي استوعب الحداثة و التراث، ليس على مستوى الفكر فقط، بل على صعيد الممارسة و التجربة الشخصية أيضا. اكتسب خالد مصداقية و نفوذا[3] جعلته يفلت من سياسة التدجين و محاولة الاحتواء، التي كانت تتعامل بها الإدارة الفرنسية مع بعض الجزائريين الذين تبنوا نمط الحياة الفرنسية صدّهم عن التفكير في استعادة الحياة الإسلامية و العربية و تراث الأمة. و لعّلنا، لا نجانب الصواب، بإن الأمير خالد كسب صفة

تستمع إليه من خلال مكبرات الصوت، فيما أضاف حضور الشباب المكثف زخما أخرا للمناسبة." Messali Hadj, Mémoires, préf . A. BenBella, J.C Lattès, Paris, 1982, p.124. و يضيف مصالي وصف الأجواء التي رافقت عودة الأمير خالد من المنفى ، عام 1924 ، في أعقاب وصول كتلة اليسار إلى الحكم في فرنسا، حيث قدّم أيضا محاضرة حضرها جمعٌ غفير، ويعد حدثا استثنائيا في ذلك الوقت ، و في العاصمة باريس بالذات .Ibid, p.137

[1] و بسبب الدور الكبير الذي اضطلع به الأمير خالد في حياة الأهالي المسلمين، ظهر مفهوم الخالدية، إشارة إلى النزعة السياسية عند الأمير خالد. فقد كتبت جريدة همزة وصل: " لماذا الأهالي الجزائريون خالديون؟ لأن خالد، ومنذ أن غادر الخدمة العسكرية، و هب نفسه بالكامل لخدمة الأهالي (...) فقد أنتخب أيضا من قبل جميع الهيئات الانتخابية الأهلية، كما أن الذين تقدموا معه على نفس القائمة فازوا معه أيضا." و يعقب السيد فكتور سيلمان على القيمة الرمزية و الاعتبارية لشخصية الأمير خالد: أن مصطلح الخالدية (نسبة إلى أثر حركة خالد في صفوف الأهالي و صيته لدى النظام الفرنسي) تعني بالضبط ما تعنيه كلمة الزغلولية في مصر، و الغاندية في الهند، أي أنها تعني بصورة عامة: تحرير الشعوب. Trait d'union, 20/8/1924

[2] استفاد الأمير خالد من نظام المعاملة الخاصة برجال السياسة. فقد حظي بالمخصصات المالية التي كانت تمنح لأفراد عائلة الأمير عبد القادر، كما استفاد من نظام / statut لاجئ عندما نفاه النظام إلى الخارج (مصر).

[3] يقول زميل خالد و صديقه، الكاتب الفرنسي فيكتور سيلمان(سليمان الحضني) Victor Spielmann:" لقد بلغت هيبة و مصداقية خالد حدا، أنها حازت على الأغلبية، قل نظيرها في صفوف المنتخبين الأهالي، رغم تحرش و عنف الإدارة الاستعمارية، لا بل أكثر من هذا، فقد سمحت هيبته للعديد من أصدقائه بالفوز معه." Victor Spielmann, l'Emir Khaled son action politique et sociale en Algérie de 1920 à 1923.Un aspect de la question indigène algérienne XIV, éd. Trait d'union, Alger, 1938, p.1

الشخص العام الذي استدعى النظام من أجل التعامل معه في شؤون و مسائل الأهالي. و يقول في هذا الصدد:" إن من يحاول منازعتي في صفة المفوض الشرعي للأهالي الجزائريين، كمن يحاول أن يحجب أشعة الشمس بالغربال، إنها محاولة يائسة، و لا تضر إلا صاحبها ."[1]فقد سبق لخالد أن تقدم إلى السلطات العليا في فرنسا و الجزائر بصفته الممثل الحقيقي عن الأهالي المسلمين، و لعل، خطابه أمام رئيس الجمهورية الفرنسية، ما يفيد ذلك: " سيدي رئيس الجمهورية، اسمحوا لي، بصفتي ممثلا منتخبا عن السكان المسلمين في المجلس البلدي و المجلس العام، و نائبا في المندوبيات المالية، أن أرحب بكم، و أزف لكم تمنياتي المحترمة[2]."

ارتياد الأمير خالد للمجال العام

أبدى الأمير خالد مظاهر استقلال شخصيته منذ أن ولج العمل السياسي و اقترب من المجال العام. و لم يكن الاستقلال، عنده، يعني القطيعة، و إنما الانفراد بالرأي و الموقف، و الالتزام بهما و لو ضدا على الإدارة الاستعمارية و على زبانيتها من الأهالي، أصحاب الأراضي الجديدة[3]. و سداد الموقف هو الذي جعله يثبت أكثر و يستميت في الدفاع عنه، رغم كل النوازل و المصاعب و ألاعيب السلطة. فالاستقلال في الرأي و الموقف ناجم، في حقيقة الأمر، عن شعور بالحرية كقيمة اعتبارية و نفسية و فكرية، لازمته منذ أن كان ضابطا في صفوف الجيش الفرنسي، حيث أعرب، في ذلك الوقت، عن أن الانضباط و النظام و الطاعة تستدعيها و تقتضيها قوة الحق، و ليس الانصياع الأعمى. أما بعد أن شاب الغموض و فساد قصد المؤسسة العسكرية، خاصة في أعقاب تجربة خالد في المغرب الأقصى، فلاذ إلى التقاعد، و اجترح مسارا آخرا مع الحياة السياسية و المدنية، لا تقل قوة و نجاعة عن الخدمة العسكرية.

---

[1] Trait d'union, 5/10/1924

[2] L'Ikdam ,28 av.1922

[3] شن خالد هجوما عنيفا، ليس على المعمرين الكولون الذين أقاموا مستعمراتهم على أراضي و أملاك المسلمين فحسب، بل أيضا على العائلات الجزائرية التي استفادت، من دون وجه حق من أراضي جديدة، بسبب مقايضتها الاستعمار، من ذلك تنديده بكبار القيّاد في مدينة الأصنام، و بوسعادة الذين قاموا باغتصاب أراضي أولاد سيدي إبراهيم و أولاد دياب.

إن استقلال شخصية خالد، جعلته مستهدفا، تطارده القوى المالية و التجارية من المعمرين[1] و عملائها في الصحافة. فقد سخرت جميع الوسائل و الطرق و الحِيَل من أجل النيل منه و من مشاريعه و مواقفه، لأنه صار فعلا شخصية ذات مصداقية تتماهى عنده مطالب المجتمع الجزائري، فهو المفرد بصيغة الجمع كما يقال. و حتى، و لئن افتقر إلى الحزب السياسي الذي يبرر نشاطه السياسي و يضفي الشرعية على حركته، إلا أن طبيعة الكفاح الذي خاضه، استوعب و استقطب طموح و تطلعات الأهالي الجزائريين، فضلا على توكيد ذاته كطرف أصيل حيال الإدارة الفرنسية و سلطاتها العامة، حيث انتزع منها التقدير و واجب التعامل معه كشخصية عامة، مُعَبِّرة عن الأمة.

اتسمت شخصية الأمير خالد بالاتزان و التماسك و الاعتدال و سعة صدره مع جميع الأطراف العسكرية و المدنية و السياسية الفرنسية و العائلات الأهلية[2]. و الغالب في حياة خالد، انه خاض صراعا متواصلا مع الاحتلال و القوى المناوئة للأهالي، لكنه صراعا يستخلص التجربة لأنها من صلب التاريخ الحديث التي تضيف جديدا إلى فكرة مؤسسة الدولة، و تتواصل مع مشروعها إلى آخر مراحلها، أي إلى مرحلة إدراج جميع السكان في إطارها. فهذا الصراع، هو من النوع الايجابي الذي يرتب لما بعده، و لا يلغي ما قبله، بل يراكم التجربة و يضيف إليها، مهما كانت المضايقات و الصعوبات.

شخصية الأمير خالد استمرار أمين و متطوّر في ذات الوقت لتجربة جده الأمير عبد القادر. فهو ينتمي إلى أصول عائلية عريقة، انفردت بخاصية الحكم و السيادة و الدولة[3]. فقد كان الأمير عبد القادر واضع أسس الدولة الجزائرية الحديثة كمؤسسات لمقاومة الاحتلال، و كمبرر لشرعية النضال ذاته، حيث أن الحياة

---

[1] في الجلسة التي عقدها غرفة النواب، يوم 1922/12/22، حول الفصل 29، المتعلق بعلاوات عائلة الأمير عبد القادر، قدّم السيد مورينو Maurinaud، تقريرا" شدد فيه على وجوب إلغاء الدعم المالي الذي يقدم إلى حفيد الأمير عبد القادر، الذي لم يكف عن التآمر و إثارة الشغب ضد فرنسا، فهو شخص مناهض لفرنسا !."

[2] و من جملة مساعيه الحميدة، مساهمته في إخماد روح الفتنة و العداوة بين أحفاد و أولاد عائلة سيدي عمار الشريف في بلاد القبائل، خلال حفلها السنوي التي أقامته يوم 2 أفريل 1922. فقد شهد له بقدرة فائقة على تفصيل الخطاب أمام ما يناهز 8000 شخصا، و استطاع أن يؤلف بين قلوب عائلتين في جو من الألفة و الوئام. أنظر، V.Spielmann, l'Emir Khaled, p.8.

[3] حول تجربة الأمير عبد القادر السياسية و العسكرية في بناء مؤسسات الدولة الجزائرية الحديثة في سياق المقاومة الوطنية، أنظر، A. Benachenhou, l'Etat Algérie en 1830, ses institutions sous l'Emir Abdelkader, Imp. EPA, Alger, sd.

الحديثة تقتضي في جانبها السياسي ضرورة تأكيد وجود مؤسسات النظام السياسي لإضفاء الشرعية على وجود بقية مؤسسات الدولة الاجتماعية و الاقتصادية، كما يمليها الفكر السياسي الحديث. فقد غلب على تجربة الأمير النضال و الكفاح و المقاومة المسلحة، التي لم تستند إلى وجود خصائص الدولة القومية الحديثة، بل اضطر إلى محاولة إحداثها، خاصة في طريقة مفاوضته لتوقيع معاهداته مع فرنسا: التافنة و ديميشال، التي تبعتهما تأويلات و تفسيرات و نشاط دبلوماسي دءوب زادت من رصيد تجربة دولة الأمير، رشحته في ما بعد، و رغم الهزيمة التي مني بها عام 1847، إلى أن يستقطب الرأي العام في فرنسا و الجزائر و سائر الدول في المغرب و المشرق و في أوروبا كبطل المقاومة الجزائرية التي تصدت للإحتلال، النفي التاريخي للإستقلال و الحرية. و هذا ما جعله يرفل في هالة من التقدير و الرمزية غير مسبوقة في ذلك الوقت. و هكذا، فلم تكن التجربة التاريخية التي توكأ عليها الأمير خالد قاصرة فقط على اعتبارات عائلية كأسرة تنتمي إلى الطريقة القادرية، بقدر ما استندت إلى تجربة الفعل السياسي ذاته الذي يرنو إلى توضيح فكرة الدولة و إرساء معالمها في الجزائر.

أما الجانب المتطور في تجربة الأمير خالد، فهو النضال السياسي الذي استوعب قيم و مثل و مبادئ الحداثة و النظام المدني و العسكري، المؤطر بحكم الدولة. فقد جاء خالد في فترة استَنْفَدت الجزائر روح المقاومة المسلحة لتحل محلها تجربة أخرى هي التجربة السياسية كما اجترحتها الأحزاب " الفتاة"، أي الشبان في العالم العربي و الإسلامي المتطلعين إلى بناء مؤسسات الدولة المدنية. و من هذه الناحية، يظهر خالد شخصا متّزنا، مسايرا لمنطق الدولة وفق مقتضيات و شروط المؤسسات الشرعية التي كان يحترمها إلى أبعد حد. فهو مثقف، عسكري و سياسي غير متهوّر، التزم بالنأي بنفسه عن الراديكالية و الحدّية و التّطرف، و لم يَسْعَ إلى أن يكون وطنيا على الطريقة الشعبوية.. بل رجل المؤسسة العسكرية و المدنية و الشرعية التي ساعدته على شق طريق صحيح لمخاطبة السلطة في المسألة الأهلية من واقع القوانين و روح و معاني الدولة الحديثة، و في هذا المعنى قال أحد أنصار الخالدية: " على خلاف ما يزعمه خصومه و مناؤوه، لم يكن خالد مناهضا لفرنسا، بل فرنسيا طيبا. فقد سبق له قضى 23 سنة في خدمة المؤسسة العسكرية، شارك في حرب المغرب الأقصى سنوات 1906، 1907، 1908، كما خاض الحرب العالمية الأولى ضد القوّات الألمانية، و نال رتبة نقيب و ألقاب أخرى و اللفيف الشرفي و النياشين في الحروب و المعارك التي خاضها في ساحات الوغى، التي لازلت تشهد على استشهاد بعض من أفراد عائلته"[1]. فقد كان المنافس العنيد للنزعة الاستعمارية[2]، و بإمكانه أن يحيل إلى

[1] Un khalidiste, ami de trait d'union, Trait d'union, 6/7/1924

[2] أغْرَت شخصية خالد بعض الأطراف الأوروبية، و على وجه الخصوص ايطاليا و ألمانيا، لكي تجعل منه زعيما وطنيا يقود حركة مقاومة ضد الاستعمار، و يخوض كفاحا من أجل استقلال و تحرير الشعوب العربية و الإسلامية. فقد حاولت، مثلا ألمانيا التقرب من عائلة الأمير عبد القادر، إن في المشرق أو في الجزائر بقصد مؤازرتها في حربها ضد الحلفاء و تنظيم جبهة عربية

نفس المرجعيات التي تعتمدها الدولة الفرنسية من أجل أن يفنّد المراسم و اللوائح و الأوامر التي تصدر في حق الأهالي، و بإمكانه أيضا أن يحيل إلى قراءات و اجتهادات و شواهد من الثقافة الفرنسية التي كانت معينا له على بلورة شخصيته كرجل دولة.

أخيرا و ليس آخرا، كان لوفاة الأمير خالد مظهرا عظيما للقيمة الرمزية و المعنوية لشخصيته الوطنية. فلأول مرة في تاريخ الجزائري زمن الاحتلال، يؤبن و يُعزّى شخص جزائري بتلك الحظوة و المشاهد الجليلة التي أوقفت الجزائريين في يوم 1936/01/10، تاريخ وفاته في مدينة دمشق.فقد تداعت جميع نواحي الجزائر للترحم عليه، و الارتقاء بمكانته و سمعته إلى الرجل الوطني الكبير الذي يرمز إلى الأمة بأسرها، و صَلّت عليه الجماهير صلاة الغائب، مقدرة فيه المناضل و المدافع عن الحق الجزائري في التنمية و التطور. و تخليدا له أطلق على أحد شوارع مدينة سكيكدة: " النقيب خالد ". و مما له دلالته في هذا السياق، أن ظلال الأمير خالد خيمت على مسعى القوى الوطنية الفاعلة لكي تشحذ همتهم نحو التحضير إلى اللقاء الوطني الكبير الذي تجتمع حول برنامجه الأمة الجزائرية قاطبة. و هكذا، فقد أضافت وفاة الأمير خالد قيمة اعتبارية و رمزية جديدة، وكم هي رائعة و جليلة.. ! إلى وجدان المجتمع الأهلي المسلم و إلى رصيده التاريخي من المآثر و البطولات و الأيام العظيمة في حياة الأمة، التي لا يمكن أن تمر بدون مردود سياسي و قومي، لعل فعليات المؤتمر الإسلامي، جوان 1936، أحد هذه النتائج البارزة، المؤكدة لبداية مسار جديد في حياة الجزائريين، الذين راحوا في كل مرة يستشهدون بمواقفه و أقواله و برامجه و خاصة المطالب التي قدمها إلى السلطات الفرنسية من أجل معالجة المسألة الأهلية[1].

و إسلامية ضد فرنسا و بريطانيا. و لعل الشاهد على مثل هذه التصرفات، ما أقدمت عليه صحيفة إيطالية la Nazione من نشر لحديث وهمي مع الأمير خالد تصفه بالزعيم القادم إلى تحرير العرب في الجزائر و في سائر العالم الإسلامي ، ورسمت ملامحه كقائد كَرِزْمي على النحو التالي:" هو الشخص الأكثر شعبية في بلده و في بلاد القبائل، مقدر و محترم من جميع المسلمين. يمقته الأسبان، و يخشاه الفرنسيون. خطيب فصيح لا يشق له غبار، و يمتلك الحجة و البيان. و الأمير خالد هو مثله في الجزائر كمثل غاندي و سعد زغلول في الهند و مصر، مع فارق أساسي، أن خالدا مكث طويلا في أوروبا، و تلقى تكوينا جامعيا رصينا في باريس.»أنظر، الحديث الوهمي، كما أعادت نشره صحيفة L'Echo d'Alger, 27, juin 1922، و أنظر تكذيب خالد لكل ما جاء في صحيفة La Nazione، في L'Ikdam, 30 juin 1922

[1] " كان نشاط الأمير خالد، النشاط الوحيد تقريبا الرامي إلى الاستقلال قبل 1926. ثم بعد هذا التاريخ ظهر مطلب أخر يوصي بضرورة تمثيل الأهالي في البرلمان. فقد كان الأمير خالد، حفيد الأمير عبد القادر، الرائد الحقيقي للنزعة الجزائرية، التي استلهمت منها جميع التشكيلات السياسية، بما في ذلك الشيوعيون بعد وفاته عام 1936." Charles André Julien, L'Afrique du nord en marche, vol.1, p.166

خطابه إلى المراجع السياسية

بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، و هزيمة ألمانيا و حلفائها، عُقد مؤتمر باريس عام 1919 لرسم مرحلة السلام القادمة في أوروبا و العالم، على أمل تسخير كل ما يلزم لتفادي حروب في المستقبل. فقد هيمنت على المؤتمر فلسفة و مبادئ الرئيس الأمريكي وِلْسُن و خاصة ما عرف بالنقاط الأربعة عشر. و في هذا السياق تقدم خالد برسالة إلى الرئيس الأمريكي الممثل للقوة العالمية الجديدة: الولايات المتحدة الأمريكية، و عرض عليه المسألة الأهلية، و قضية الجزائر، ككيان يعاني الاحتلال و الاستعمار، بالمعنى الذي تشير إليه النقاط الأربعة عشر، المتضمنة إمكانية تجاوز العصر الاستعماري عبر مبدإ حق الشعوب في تقريرها. جاء في رسالة خالد إلى الرئيس الأمريكي:" إننا نطالب بإرسال مندوبين عنا، نقوم باختيارهم من أجل تقرير مصيرنا في المستقبل، تحت رعاية عصبة الأمم. و إن النقاط الأربعة عشر حول السلام العالمي، يا سيادة الرئيس، التي صَادَقت عليها و تَبَنَّتها القوى الوسطى و الحلفاء، يجب أن تؤخذ كأرضية من أجل إنعتاق الشعوب الصغيرة و تحررها، دون تمييز في العرق و لا في الدين[1] ". و التوجه إلى الرئيس الأمريكي على هذا النحو، ينم عن قيام الأمير بالتماس طرف آخر أعلى، يدعوه إلى التجاوب مع مطلب الجزائريين، بعد أن أعياه خطاب المطالب إلى الإدارة الاستعمارية والسلطة العليا في باريس.

الحقيقة، أن البحث عن مراجع أخرى غير السلطة الفرنسية، يكشف أيضا عن روح سياسية جديدة امتلكت الأمير خالد ممثل المسلمين الجزائريين، فقد انتابته حالة من الوعي التي اندرجت في الأجواء التي خلفتها الحرب و تداعياتها خاصة التَّطلع إلى امتلاك الوعي بقيمة الدولة الوطنية الحديثة الشرط اللازب لحماية المواطنين من غوائل الحروب و الكوارث. كان الخط العام الذي وجَّه تاريخ تكوين الدولة الحديثة، هو دائما البحث عن وسيط أعلى عن الأطراف المتنازعة لفض الاشتباك أو بذل المساعي الحميدة لحل القضايا. وهكذا، فتأسيس عصبة الأمم كهيئة دولية جديدة تعلو، و لو نوع من العلو، على السيادات الوطنية، هو بالتأكيد فرصة سانحة في السياسة الدولة، من أجل أن تتلمس الشعوب المحتلة، عبر ممثليها في المؤتمر طريق التخلص من الهيمنة و الاحتلال و الظلم السياسي.

اتسم وضع ما بعد الحرب الكبرى بالأزمة العالمية. فكل الأوضاع الصعبة جاءت من صلب الحرب و تداعياتها على مختلف الصّعد، المادية، العمرانية، المالية، الاقتصادية، الاجتماعية، العسكرية، السياسية و الثقافية. فقد عبّرت الحرب عن أثر المد الرأسمالي و طبيعة الصراعات التي خَلَّفَتها المنافسة الأوروبية على المجالات الحيوية

[1] أنظر ترجمة المؤرخ سعد الله أبو القاسم لهذه العريضة و تعليقه عليها في كتابه، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص49-61.

و منها المستعمرات.. لا بل، الحرب طالت نتائجها أيضا المصطلحات و تعريف الكلمات: ما معنى الاستعمار[1]، و ماذا يعني التحرر؟، و ماذا يعني الاستقلال ؟، المقصود بالسيادة ؟، مفهوم الانتداب الذي أحدثته عصبة الأمم ؟، معنى اللجوء السياسي ؟... و هكذا، فمرحلة ما بعد الحرب الكبرى التي حاول الأمير خالد التعامل مع افرازاتها و نتائجها ضاعفت من نضاله و جهده السياسي و جلبت إليه بعض الأنصار، لكن كثير من المناوئين و الأعداء الاستعماريين، الذين سارعوا إلى محاكمة نواياه و محاصرته بجملة من الأوصاف تعرّفه على أنه داع إلى الاستقلال و الانفصال، و بأنه زعيم وطني متطرف، و ناكر للجميل الفرنسي.

و باستعادة السياق التاريخي و الجو السياسي، و كذا الوضع الذهني العام الذي ساد في الجزائر بعد الحرب، نجد أن الخطاب السياسي الأهلي حُمِّل بكثير من الأغراض و المرامي، و صار معقدا لأنه يطرح قضايا خلافية سجالية، من ذلك رسالة الأمير خالد إلى الرئيس وِلْسن التي رأت فيها بعض الجهات، مبادرة سياسية ذات نزعة انفصالية، تكتنفها روح وطنية متطرفة، على عكس ما حاول أن يقوله فعلا الأمير خالد، الذي أشار في ردوده، أن رسالته لا تحتوي على أي بطانة إيديولوجية معادية لفرنسا كمؤسسات و نظام جمهوري. و لعّل مصدر سوء التقدير و تداخل التأويلات و التفسيرات هي حدة الأزمة العالمية التي كان لها وقعا كبيرا حتى على الجزائر، لم تقدرها السلطات الاستعمارية القدر الذي يليق بها من حيث إعادة التفكير في الوضع العام، و إسعافه بجملة من التدابير و الإجراءات الإصلاحية، من أجل تجاوزها. فقد انتهى عصر و بدأ آخر، حرص الأمير خالد أن يتجاوب معه مع مجموعة الشبان وفق ما تقتضيه السياسية العالمية الجديدة. و هكذا، و في هذا السياق، بدت مواقف الأمير في هذه الرسالة، و كأنها تقف على طرف مناقض سياسة النظام الفرنسي لأنها التمست من طرف آخر غير الحكومة الفرنسية ضرورة التكفل بمصير الجزائر كمستعمرة. فقد كانت كل دعوة إلى الإصلاح، في غياب مبادرة جادة من قبل السلطات الفرنسية، تفسر على أنها دعوة إلى الاستقلال و الانفصال و إعراب عن نزعة وطنية مغالية. هذا من ناحية، أما من جانب آخر، و خلاف ما روجت له الصحافة الاستعمارية، فان الأمير خالد كان مُتَّزِنا و شخصية مسئولة، تَصَرَّف كرجل دولة، ابتعد قدر الإمكان عن خطاب غوغائي شائن و مناهض للمؤسسة الفرنسية الممثلة لقيم الجمهورية و مبادئ الحق و العدل و الحرية. كما أن الرسالة اتسمت بالحذر و نبرة الاعتدال. فقد كان خالد شخصية إصلاحية ليس بمعنى ما و لكن بكل المعاني. لم يُعِد النظر في كل الوجود الفرنسي في الجزائر الممثلة لفكرة المؤسسة العامة، و بإمكان الإدارة العليا في المترو بول أن تقوم بواجبها الحضاري و القانوني في مستعمرة الجزائر برعايتها لستة ملايين

[1] يُعَرِّف خالد الاستعمار على النحو التالي:" أن تستعمر، معناه أن تنقل حشودا بشرية من المتروبول إلى مستعمرة، و أن تستورد مواد مصنعة و تصدّر أخرى، دونما اكتراث بازدهار السكان الأصليين. فضلا على الرؤية الدونية للعنصر و الدين، و هي مسألة خطيرة.و الاستعمار يفضل دائما إحلاء الأوروبيين من البوس بإعطائهم الجنسية و الحقوق و جميع التشريفات و الامتيازات، مع الانقياد الأعمى للصراع بين الصليب و الهلال الذي طاول قرونا من الزمن." l'Ikdam, 26 mars 1923

مسلما. و لعل انعقاد مؤتمر السلام في باريس، يمكن أن يفّرج عن حالة الاحتقان السائدة في المستعمرات و منها الجزائر. فالأمير خالد تصرف كشخص ينتمي إلى فرنسا-الأم، التي يجب أن لا تتنكر لرعاياها في سبيل أن يصيروا مواطنين جزائريين في مجتمع مسلم. فقد كان هذا هو ديدنه، في الوقت الذي أعربت فيه أطراف أخرى في شمال أفريقيا عن الاستقلال و التحرر و معاداة الاستعمار و الوجود الفرنسي في المنطقة.

و الإصلاحات التي كان يطالب بها الأمير خالد في سياق المرحلة الجديدة التي أحدثتها الحرب الكبرى، خاصة بعد سقوط عشرات الآلاف من الجزائريين فيها، و بالتالي، كما يرى خالد، يجب أن تولّد استحقاقات جديدة حيال الأهالي المسلمين:" و اليوم، نحن بصدد أمر واقع: 100000 سقطوا في الحرب الأخيرة من أجل فرنسا. و نظير ذلك فبماذا نطالب.. ؟إجمالا لا تتعدّى مطالبنا الأمور التالية: الغاء القوانين الاستثنائية. التطبيق الكامل لقانون 1919. توسيع نظام التعليم بالعربية و الفرنسية. رفع نسبة المسلمين في المجالس الجزائرية إلى 5/2، و زيادة عدد منتخَبينا في البرلمان[1]." و واضح أن خالد يكتفي بالحد الأدنى من المطالب، و لا يستعجل اطلاقا التطبيق الفوري لها رغم المفارقة الصارخة لوضعية الأهالي في التمثيليات و الهيئات مع الأوروبيين في الجزائر. لا بل، كل ما كان يرومه هو تطبيق الإصلاحات التي سنتها السلطة الفرنسية ذاتها: قانون 4 فيفري 1919، و رفع نسبة تمثيل الأهالي إلى 5/2 بدل من ¼ كما هو سائد في الواقع و الذي يكشف بصورة متزايدة عن فضيحة سياسية لا تليق بنظام جمهوري يتوسم الديموقراطية كمنهج معاملة و تسيير.

الأمير خالد، الإرهاصات الأولى لفكرة الدولة

تُعبِّر هذه المطالب التي تقدم بها خالد إلى السلطات الفرنسية العليا، عن فكر سياسي ناضج يروم أن يطرح و يعالج " المسألة الجزائرية"، في تعبيراتها الاجتماعية و السياسية. و المطالب، كما هو واضح، جاءت في صيغة شاملة و محكمة، لا تعاني من السطحية و العمومية، التي عادة ما تكتنف الخطابات الشعبوية. لا بل، تنم أن صاحبها يتمتع بفكر سياسي يستوحي روح المكان، و طبيعة الوضع القائم في المجتمع الجزائري في صلته بالوجود الفرنسي. فالمفردات لها مدلولاتها الواضحة في القاموس السياسي الفرنسي الحديث، و يدركها الذي صاغها كحقائق يمكن تطبيقها و تحقيق ما يعادلها على أرض الواقع، و ينبغي فقط، إبعاد المنطق الاستعماري من المعادلة السياسية لما يعرف بالمسألة الجزائرية. فالمطالب يكمل بعضها البعض، من حيث التلازم الذي يرمي إلى إعداد نسق محكم. و لعل هذه الصياغة هي التي جعلت جميع البرامج و المطالب و المشاريع التي قدمها بعض

[1] L'Ikdam ,22 déc.1922

القوى و التنظيمات الجزائرية، بعد ذلك إلى غاية الحرب العالمية الثانية، تأتي من صلب برنامج " مطالبنا " للأمير خالد.

فكرة الدولة، عند خالد، تمثل إطارا مؤسساتيا و شرعيا يبرر النشاط السياسي و الاجتماعي للسكان الجزائريين كما للفرنسيين أيضا. ففي رأيه، أن مؤسسات الدولة الحديثة بلغت من التجريد يمكن أن تساعد على ترقية الأهالي، و لو عبر تحقيق مصالح فرنسية. و المفهوم الإجرائي الذي يستخدمه خالد لإشراك الأهالي في إدارة الشأن العام، و ترشيحهم إلى التّمتّع بصفة المواطنة، هو " التعاون la collaboration: " إن البحث عن الحل من السهل جدا العثور عليه، و يوجد في صيغة التعاون "[1]. و التعاون، كصيغة تحكم العلاقة بين الجزائر و فرنسا هي النفي السياسي و الاستراتيجي لصيغة الاندماج assimilation التي يجري الحديث عنها في الأوساط الفرنسية من دون توفير إمكانية تحقيقها، لا بل لأنها مستحيلة التطبيق أصلا[2]. والاندماج، كما يرى خالد و النخبة الشابة، لا يفضي إلى ما يتطلعون إليه، لأنه هو الاستعمار ذاته، و لأنه لا يراعي خصائص المسلمين و مقوّماتهم الدينية و الحضارية العامة كاستمرار لتاريخ العرب و جغرافيتهم. و يوضح ذلك، على النحو التالي:" إن مهمة التعاون معكم (الكلام موجه إلى رئيس الجمهورية الفرنسي)، لازلنا نتطلع إليه، و لا يمكن الاضطلاع به بصورة موفقة إلا من قبل رجال مستنيرين نختارهم و نزكيهم"[3]. و من هنا فكرة خالد عن سياسة التعاون[4] بدل سياسة الاندماج كأفضل صيغة لقيام الكيان الجزائري في صلته بالوجود الفرنسي ضمن

---

[1] L'Ikdam ,21-28 juin1919

[2] يقول الأمير خالد في هذا الصدد:" إن الجماهير الجزائرية لا تريد الاندماج التام و المطلق. فالأهلي لا يرغب في صفة مواطن فرنسي في غير الإطار الخاص به أي نظام الشريعة الإسلامية، كما أنه لا يمكن، من ناحية أخرى، لفرنسا أن تصدر مرسوما يمنح الجنسية لجميع السكان في الجزائر مخافة أن يؤدي ذلك إلى سيطرة كاسحة لخمسة ملايين أهلي على سائر العناصر الأوروبية." L'Ikdam, 21-28 juin 1919

[3] Discours de Khaled devant le Président de la République Française, le 25 avril 1922 à la Mosquée Sidi Abderrahman, l'Ikdam ,28 av.1922

[4] إن مفهوم التعاون قرين المشاركة عند خالد، و هو قائم على فلسفة يؤمن بها و يسعى إلى تحقيقها في الحياة العامة. و قد سخّر لها جمعية أطلق عليها اسم " الأخوة الجزائرية"Fraternité algérienne، و جاء نظامها الأساسي على النحو التالي: " تهدف جمعية الأخوة الجزائرية إلى البحث عن وسائل الدفاع وتحسين الوضع المادي و المعنوي، الفكري، الاقتصادي و السياسي للسكان المسلمين في الجزائر. أسّست في مدينة الجزائر، و أودع قانونها الأساسي يوم 23 جانفي 1922، بعمالة الجزائر(cf. Recueil des actes administratifs de la préfecture d'Alger, 1922, p.28, n°28).و أولى مهام " الأخوة الجزائرية":

إطار فرنسا الأم Mère-Patrie. كما أن معنى التعاون، لا ينصرف عند خالد إلى النزعة الوطنية المغالية. ففي العديد من المناسبات و الحالات، رد خالد على خصومه الذين اتهموه بمعاداة فرنسا، و بأنه وطني متطرف[1]. و يقول خالد في واحدة من ردوده:" إن عمي عُلّق على مشنقة الأتراك، و ابن عمي قُتل، و آخر حُكم عليه بعشر سنوات نافذة بسبب دفاعه المستميت عن القضية الفرنسية في سورية، بينما باقي أفراد عائلتي فقد سيقوا إلى الأسر في البورصة Brousse بسبب فيض مشاعرهم الفرنسية.و أضيف، أن 47 شخصا من العائلة شارك في الحرب الكبرى دفاعا عن فرنسا، و أن عددا كبيرا منهم سقط في ميدان الشرف.كل هذا و غيره ينهض ليدحض كل التّرهات السافلة التي توجّه لي."[2]

- الدعوة إلى المطالبة بإنهاء العمل بكافة الإجراءات و التدابير الاستثنائية التي يخضع لها الأهالي، و العودة في أقرب الآجال إلى العمل بالقانون العام.
- تهدف جمعيتنا بالضبط إلى الحصول على: 1/ التطبيق الكامل لقانون 4 فيفري1919. 2/ التمثيل النيابي للأهالي المسلمين الجزائريين، و أن المساواة التي يقضي بها القانون تصبح سارية و نافذة.
- إننا نطالب بسياسة المشاركة التي هي عين سياسة فرنسا، و المساهمة في إدارة الشؤون العامة، و تسيير مصالحنا دون انفصال عن مصالح فرنسا.
- إننا نطالب جميع الجزائريين بدون تمييز لا في الدين و لا في الجنس، و أن يساعدوننا في القيام بهذه المهمة الأكثر إلحاحا و استعجالا في البلد.
- إننا مسلمون، نغار على شرفنا و كرامتنا، و من الواجب علينا التصدي و الدفاع عن أنفسنا. و أن فرنسا السخية سوف ترانا مرّة أخرى الأبناء الجديرين بها.

الرئيس: الأمير خالد. الأمين العام: حميدة. جميع طلبات الانخراط و الاكتتاب يرسل إلى السيد رئيس " الأخوة الجزائرية" على العنوان التالي : 11, rue Porte-Neuve, Alger، أنظر: L'Ikdam, 11 aout 1922

[1] ظهرت هذه الخصومات و التحرش ضد الأمير خاصة بعد فوز القائمة الانتخابية التي تقدم بها خالد مع زميله حاج موسى، نوفمبر 1919، و تمكن من فرض شخصيته و بالتالي القيمة السياسية و الاعتبارية لبرنامج " الأخوة الفرنسية الجزائرية "Fraternité algéro-française، الأمر الذي أثار حفيظة الرأي الكولونيالي، و أعتبره يمثل خطرا على مستقبل الجزائر الفرنسية. فرغم أن الأمير خالد زاحمهم على الصعيد السياسي الشرعي، وكان مراعيا شروط و قوانين الدولة الفرنسية السارية، إلا أن ذلك لم يشفع لخصومه و اتهموه بالدعاية الوطنية الموالية للشرق (حملة العثمنة)، المعادية لفرنسا، و قدموا الشاهد، أن خالد منع ابنه هاشم (ولد عام 1910) من أداء واجبه العسكري.

[2] L'Akhbar, 25 fév.1920

و من الموضوعات الأثيرة عند خالد، و التي عادة ما تتكرر في خطاباته ، مسألة الوحدة و الاتحاد، و التي لم تكن أيضا بعيدة عن فلسفة لجنة الإتحاد و الترقي التركية. لقد ارتقت لديه فكرة الوحدة إلى القيمة الاعتبارية، و حرص عليها خاصة في حملاته الانتخابية في المجالس و الهيئات المحلية الأهلية. و كان يستعين بلغة القرآن الكريم و يستشهد بآياته الداعية إلى الاعتصام بالوحدة، و الحرص على البنيان المرصوص. و الاتحاد عند الأمير خالد هو عدم التفرق و الابتعاد عن أسباب التشرذم و التفكك حتى لا تذهب ريح الأهالي، و يضيع مصيرهم، لأن سياسة فرنسا قائمة على مبدإ فرق تسد، الذي كان يقابله خالد بمدإ الوحدة و الاتحاد. و هو المبدأ، كما يرى مصالي الحاج، الذي يعيد الانسجام و الوفاء إلى الإسلام و كرامة الإنسان الجزائري و بالتالي فرض فضائل العنصر العربي التي تُخلّصه من المثالب التي علقت به طوال دهور و قرون[1].

لقد واتت الفرصة، الأمير خالد، لكي يضطلع بالدور السياسي و الاجتماعي الكبير كموّحد و جامع للفئات الاجتماعية الأهلية، و ترقية خطابها على سلّم الوحدة و الاتحاد. و هكذا، و عند التحليل التاريخي، يظهر الأمير خالد، مثله في هذه الحالة مثل بعض المثقفين الجزائريين الذين ظهروا قبل و بعد الحرب العالمية الأولى، مناضلا على الجبهتين، الجبهة الداخلية إذا جاز التعبير، التي تعني مواجهة التخلف و الضياع الاجتماعي، بسبب غياب الخطاب المُعبّر عن الجزائر كأمة و مجتمع و نظام سياسي. و جبهة أخرى، هي التّصدّي لمرامي و أهداف النظام الاستعماري القائم على القمع بمدلوله الواسع الذي لا يعني فقط قمع الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، بقدر ما يعني أن أصل القمع متضمن في مجموعة القوانين التي تصدرها السلطة الفرنسية، و المراد منها في الأساس، صرف الأهالي عن الاستفادة من قيمة القوانين و الإجراءات الحقوقية بزيادة وعي السكان بصلتهم بالنظام و الأرض و الإجماع. فقد كانت القوانين التي تصدرها السلطة تنطوي على أبعاد و جوانب استثنائية، طالما حرصت النخبة المتعلمة على إلغائها كأفضل سبيل إلى المعاملة العادية و أصل الأشياء، و بالتالي، فتح فرصة للأهالي لكي يتجاوبوا بشكل أفضل مع القوانين التي تخاطبهم في ذواتهم و اعتباراتهم و أشخاصهم.

و هكذا، فالقمع، حالة ملازمة للقوانين الاستعمارية، منافية للوحدة و الاتحاد، لأنها تنهض، منذ البداية على حرمان الأهالي و السكان الأصليين من منافع و ايجابيات قوانين الدولة الحديثة، و التصرف من منطلق المعاملة الاستثنائية. فقد كان العنف السياسي مضمرا في صلب النظام الاستعماري الذي سعى في البداية و السياق و النهاية إلى فك الصلة بين الدولة و السكان الأهالي. و إذا كان الاستعمار نسقا، فهو نسقا مغلقا،

[1] Mémoires originaux de Messali, p1071, in « Khaled, premier za'im ? » op.cit.p.215

يبقي الأشياء في حالة التخلف و الفقر و الضياع، ضمن منظومة أطلق عليها بمدونة "قانون" الأهالي، التي ترتب نتائج عكس ما ترومه القوانين التي تأخذ بفلسفة الحق الحديثة.

و من الأمور التي تقتضيها مسألة الدولة، كما جاءت في تجربة الأمير خالد قضية الاستقلال. يقول في هذا الصدد مصالي الحاج في مذكراته، في معرض التبرير التاريخي، لماذا لم يطالب الأمير خالد بالاستقلال الوطني التام؟ :" كان برنامج الأمير خالد هو نفس برنامج الإصلاحيين ، اقتصر على المطالبة بإلغاء قانون الأهالي ، و تحسين الوضع الاقتصادي و التمثيل البرلماني بإحداث ستة نواب و ثلاثة أعضاء في مجلس الشيوخ.إلا أن البرنامج لم يثر مسألة استقلال الجزائر البتة، و لم يتحدث عنه أحد، و هذا مفهوم و واضح، على اعتبار أن أقصى ما يمكن أن يطالب به، في ذلك الوقت، هو المعاملة على قدم المساواة مع الفرنسيين[1]." و اليوم نستطيع أن نفهم، من خلال البحث و التحليل التاريخي، لماذا لم يطالب الأمير خالد بالاستقلال السياسي التام للجزائر عن فرنسا. إن البحث الذي يأخذ بعين الاعتبار حياة و فكر خالد المتسمة بالواقعية و التي تتعامل مع الجزائريين في مستواهم الحضاري و التاريخي و الاجتماعي المتخلف، لا بد و أن يستبعد كل إمكانية التفكير في المطالبة بالاستقلال و الانفصال التام عن فرنسا، لأن فكرة الدولة المدنية الحديثة التي كان يعيها خالد ليست على نفس مستوى ما يوجد عليه الأهالي المسلمين الذين يفتقرون إلى إمكانات و آليات و شروط المؤسسات العامة و ثقافة الشأن العام. و يذكر خالد، أن الأهالي، لم تكن لديهم فكرة واضحة عن الحرية كمفهوم مستقل و مكتفي بذاته، أو معناه السياسي المؤسس للمجال العام. و لكن.. ، و في جميع الأحوال، و هو ما كان يحرص عليه و يسعى جاهدا إلى تحقيقه، هو إمكانية وصول الجزائريين المسلمين إلى الوعي بقيمة الدولة و مؤسساتها من خلال الانخراط في العمل السياسي الرامي إلى التمثيل في الهيئات المحلية و المركزية و في المتروبول[2].

---

[1] Messali Hadj, Mémoires, éd.J.C.Lattes, 1982

[2] حق التمثيل منهج ثابت عند خالد، لم يتبرم عنه إطلاقا، لأنه أفضل طريق يفضي فعلا إلى المواطنة و احتلال المجال العام. و حول الحق في تمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي، صرّح الأمير خالد أمام رئيس الجمهورية الفرنسي، 1922، " لقد جئنا من أجل أن نلتمس منكم حق تمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي الذي يعد الإجراء الوحيد الذي يمكننا من التعبير الصادق عن تعلقنا الدائم بالوطن / الأم، و يرص مصيرنا بحلقة تقاليد مجدنا التليد التي ستوضع فرنسا على رأس حضارة التقدم في العالم." و يقول في موضع آخر: "و الرأي عندنا، أنه، ما لم يكن لنا ناطق رسمي باسمنا في البرلمان، فان فرنسا المتروبول سوف تواصل التنكر لنا و في جهلها لحالتنا. و من هنا جاءت فكرة وجوب الحق في التمثيل " 22 déc. 1922

كما أن التاريخ اللاحق هو الذي يمكننا من النظر إلى مسألة الاستقلال نظرة تاريخية. بمعنى أنها لم تكن في المجال الممكن في ذلك الوقت. و لا يمكنها أن تدور في خلد الفاعلين السياسيين، لأن سقف المطالب لم يكن يتعدى تحسين شروط الأهالي الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية، أو ما كان يعرف بالشروط المادية و المعنوية. و لم تتجاوز إطلاقا التصريح بقدرة الأهالي على التكفل بمصيرهم بعيدا عن الدولة الفرنسية، بل هذه الأخير هي الأداة و الإطار الذي سيساعد الأهالي على التنمية و التطور و التحرر. فالمطالب التي تقدم بها خالد إلى المراجع السياسية، كلها تعبر عن برنامج إصلاحي يندرج في أفق المدى المستقبلي القريب و البعيد أيضا، لأنه يَعِد بإمكانية تحقيق المواطنة في ظل احترام نظام الأحوال الشخصية القائمة على الشريعة الإسلامية، التي تحفظ شخصية المسلم من التّميع و الانحلال. لا بل مؤسسة الدولة الحديثة، في رأي خالد، تساعد على ازدهار هذه الشخصية و ترقيتها، و هذا ما يوضحه في الخطاب الذي ألقاه أمام رئيس الجمهورية عام1922، في مدينة الجزائر:" إن قرنا من العيش المشترك، أفضت إلى أننا لا يمكن أن نستغني عن فرنسا و حكومتها المنظمة التي تُؤَمّن لنا العيش في كنف السلام، و توفر لنا إمكانيات تنمية ملكات الفرد"[1] . هذا جانب، أما الجانب الآخر الذي كانت تثيره مسألة الدعوة إلى الاستقلال، هو أنها كانت تنطوي على معنى ملتبس و خطير في آن واحد، لأن هذه الدعوة حمل لواءها الحزب الكولونيالي، و ممثلو المستوطنين، رغبة منهم في الانفراد بالجزائر، و فصلها عن الدولة الفرنسية، كأفضل سبيل لصرف ميزانية الجزائر الخاصة و استغلالها في مآربهم و أطماعهم الاستعمارية. و من هنا موقف خالد و بعض الشبان المعبّر دائما عن عدم التخلّي عن الدولة – الأم، قصد الاستفادة من مزايا و ايجابيات النظام الجمهوري مباشرة من المتروبول، و اللجوء إلى السلطة العليا في باريس للطعن في تصرفات و إجراءات الحكومة العامة و نظامها الاستعماري في الجزائر. يقول الأمير خالد في هذا الصدد: "لقد غيَّرت الحرب الكبرى العالم رأسا على عقب. ففي الوقت الذي كانت فيه بعض الشعوب تطالب بالاستقلال، لاذت الجزائر الأهلية بالمطالبة بإلحاق مقاطعات الجزائر الثلاث مباشرة بالمترو بول، بينما الأوروبيون في الجزائر، كانوا يحرصون على المطالبة بتوسيع نظام الاستقلال الذاتي طمعا في استغلال أكثر للأهالي[2]."

و في علاقة الإسلام بالوضع العام في الجزائر، لم يكن الأمير خالد يحيل إلى الشريعة الإسلامية في أمر السياسة و نظام الحكم، بقدر ما اكتفى بالحرص على الأحوال الشخصية للأهالي المسلمين، و أن ترفع

---

[1] Discours de l'Emir Khaled devant le président de la république française , L'Ikdam, 28 avril 1922. Les revendications immédiates, l'Ikdam, aout 1922

[2] Khaled, réplique au général Aubier, l'Ikdam ,11 août 1922

السلطات العامة بدها عن القضاء الإسلامي، لأنه يعود حصرا إلى الهيئات الإسلامية أمر البت فيه، بناء على مبدإ الجمهورية الفرنسية القاضي بفصل الكنائس عن الدولة، الذي يجب أن يطال أيضا الدين الإسلامي. فالعامل الديني عند الأمير خالد لم يكن الأساس الذي استند إليه في نضاله، و لم يكن مصدر ا لبرامجه السياسية، و لا للتنظير إلى مبادئ الحكم و السلطة، لأن الجزائر في ذلك الوقت و بعده لم تعرف هذا النوع من التفكير السياسي، و لا التنظير الإيديولوجي الذي يؤسس و يشرع للدولة الإسلامية. فالإسلام في الخطاب الأمير و لدى المتطلعين إلى الحياة المدنية الحديثة، هو عامل و مقوم لتوكيد هوية المسلمين بالوصف الاثني و السوسيولوجي التاريخي، و الذين يتوارثون تقاليد و تراث ديني يكتفي بالعبادات و المعاملات الاجتماعية في جوانبها الشعائرية و الطقوسية، بعيدا عن البحث عن التنظيم السياسي و الحقوقي و الإداري[1]. فالعامل الديني هو ما بقي عن عهود سابقة، و لم يكن فاعلا سياسيا، لأن الدين هو كل ما يملكه الجزائريون، ساعدهم على الجهاد في القرن التاسع عشر في مقاومة الاحتلال الغاصب، و لم يسعفهم بشكل مطلق في تحرير الأرض، بسبب غياب فكرة الدولة و مؤسسات الإدارة العامة، في سياق ما تقتضيه الحضارة الغربية الحديثة، التي ترنو إلى البحث عن شرعية دولية توفر حد أدنى من شروط و أعراف السياسة الدولية.

و الحقيقة التي نخلص إليها، في هذا المضمار، أن الأمير خالد لم يكن يحيل إلى التراث العربي الإسلامي، عندما كان يكتب بياناته و يصوغ مطالبه، بل كان يعتقد أن الإسلام مكوّن ديني لغوي للأهالي المسلمين، الذين يبحثون بحكم تغيّر الأزمان عن صيغة سياسية تمكنهم من فصم العرى بين التقليدي و الحداثي، و التطلع إلى صيغة تجمع العناصر الايجابية بينهما على مستوى السلوك و التفكير و إيجاد الحلول.

ثم و ليس أخيرا، فقد كانت لحظة الأمير خالد لحظة تاريخية مهمة، عبّرت عن بداية وعي جديد في مجال البحث عن عناصر الدولة الجزائرية التي تحاول أن تهيئ الإنسان الجزائري (الأهلي المسلم) إلى العمل في المجال السياسي العام الذي يفصح عن إمكانات جديدة لم يعهدها من قبل. فقد كانت لحظة الأزمة الحادة التي كانت

---

[1] في معرض رده على النائب الفرنسي السيد مارسيل هابير Marcel Habert، الذي قال، أن التطبيق الخرقي و الكامل للتشريع الفرنسي يفضي إلى النيل و المساس بالشريعة الإسلامية، و هذا مخالف لمبدإ احترام الإسلام. قال الأمير خالد أن مثل هذا الكلام ينم على جهل مطبق بالشريعة الإسلامية، و كونها مصدر قضائي للمسلمين الجزائريين:" إن الشريعة الإسلامية، لم يجر تطبيقها إلا من قبل قضاة عهد لهم القرآن الكريم حصرا حق إصدار و معاقبة المسلمين. فالنظام الإسلامي لا يحتوي إلا على حق المراث و الزواج و الطلاق التي تعترف بها القوانين الفرنسية، و ينفذها القضاة المسلمون، أما خارج ذلك فإننا نطالب بتطبيق القانون العام حتى يفلت الأهالي من التطبيق المزاجي لرجال الإدارة الفرنسية".أنظر، l'Ikdam,29 dec.1922. و يقول في موضع آخر :" أن نظام الأحوال الشخصية الإسلامي متأتي من تقاليدنا و معتقداتنا الراسخة في القدم و تتعالى عن كل تغيير و تبديل" من محاضرة الأمير خالد عام 1913.

تعني من جملة ما تعني بداية أفول نظام و تواريه، و بداية ظهور نظام سياسي و اجتماعي جديد في الحياة الفرنسية، في سياق الحرب العالمية الأولى و تداعياتها، خاصة نتائجها على الإمبراطورية العثمانية، و التي تطلبت عملاً نوعيا أخرا يوصي بالاندراج في المجال العام: الحريات العامة، الحق العام، المؤسسات العامة... و الخروج من الكفاح الجهادي الديني الذي عرفته نظم الطرق و الزوايا المرابطية في القرن التاسع عشر.

و إذا كان المؤرخون، عادة ما يؤكدون على فترة 1919- 1924، باعتبارها أهم تجربة في حياة الأمير خالد، فلأنها بالضبط كانت الفترة التي استطاع فيهاأن يُعْرب و يَصُوغ مطالب سياسية و اجتماعية من وحي العنوان الكبير الذي ولج به التجربة و الفكر السياسي الفرنسي، و حاول أن يوائم ذلك مع معطيات ووقائع المجتمع الجزائري. فقد لازمت الأمير خالد فكرة الحياة العامة التي كانت تعني عنده، حق الجزائريين في التمثيل السياسي في الهيئات المحلية، العامة و في البرلمان الفرنسي، العمل النقابي، تأسيس الجمعيات و الأحزاب و النوادي و حرية التنقل بين الجزائر و فرنسا، احتراما لعمق تاريخي و جغرافي بين الجزائريين و الفرنسيين دام القرابة (من) القرن.و هذا ما عبر عنه حزب الشعب الجزائري الذي قَيَّمَ أعمال و انجازات خالد في الذكرى الثانية لوفاته:" كان الأمير خالد يُجَسِّد ، بالنسبة إلينا نحن المسلمين ، الشرف ،الشجاعة ، الوفاء و جميع فضائل الشعب الجزائري المسلم : أما بالنسبة للمعمرين ، فقد كان خصما عنيدا لهم أعاد الاعتبار إلى الكرامة الجزائرية التي أهينت طوال قرن من القمع و الاضطهاد ، و نَزَع عن كلمة الأهالي المعنى المستهجن الذي طالما أصَرَّ المعمرون على إلصاقه بالمسلمين الجزائريين "[1].

و هكذا، لا تنتهي تجربة خالد السياسية عند بداية الحركة الوطنية الجزائرية فقط.. بل و هذا ما يجب توكيده، تدشّن تفكيرا جديدا في مجال الوعي بأهمية الدولة الجزائرية الحديثة، كمؤسسات، و مواطنين مدعمين بحقوق وواجبات من صلب الفكر الحديث الذي عاصره و تأثر به كرائد الوطنية في الجزائر. فلم يكن الوطن بعيدا عنه عندما كان يناضل في باريس، بل كانت العاصمة الفرنسية فضاءً يوحي بقيمة و أهمية و حلم الوطن الجزائري، و السعي إلى إبراز ملامحه و إرساء مؤسساته على غرار البلدان الأوروبية التي دشّنت الحداثة في تعبيراتها الكبرى: العلم الوضعي، العقلانية، التنوير، العلمانية و الديموقراطية.. و عليه، لم يكن النفي السياسي إقصاءً له عن الوطن، لأن فكرة الوطن ذاتها صارت هما ملازما لفاعلي و مناضلي الحركات الوطنية، خاصة عند أولائك الذي يحملون الفكر السياسي الحديث المنَظّر لفكرة الدولة / الأمة، التي تخطت القرية و العشيرة و الإمارة و النظام الإقطاعي التقليدي العتيق، أو المنظومات العقدية المتكلسة التي غيبت المجال السياسي، بل أن قيم و مثل و مبادئ الأنظمة السياسية الحديثة حثت أكثر رواد و رموز الحركات الاستقلالية و الوطنية على

[1] El Ouma ,11 mars 1938

البحث عن معاني الوطن الجديدة في القواميس السياسية و الفلسفية الحديثة و العمل بعد ذلك على تحقيقها في البلاد العربية و الإسلامية و الأفريقية و الآسيوية[1].

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

[1] أنظر الخلاصة التي انتهينا إليها في بحث: "الأمير خالد.. الهجرة و العمل السياسي " مجلة الهجرة و الرحلة، مخبر الأبحاث حول حركات الهجرة، قسنطينة، عدد 2005/1 ص37-39.

خلاصة الباب الأول

مع مطلع القرن العشرين بدأت النخب في العالم العربي و الإسلامي تتطلع إلى البحث عن الحرية و الاستقلال و تناضل من أجل إرساء مؤسسات الدولة الحديثة على خلفية الفكر السياسي الحديث و المعاصر. و في الجزائر، اضطلعت حركة "الجزائر الفتاة"، على غرار جميع التنظيمات التي حملت نفس التسمية بمهمة الإفصاح عن حاجة الأهالي المسلمين إلى إطار اجتماعي و سياسي يحدد وضعيتهم القانونية كما تقتضيها مؤسسات و مفاهيم الدولة المدنية الحديثة. فقد انخرط الشبان في العمل السياسي و الإداري و الاجتماعي من واقع التمسك بمؤسسات الدولة الفرنسية و من وحي الخطاب السياسي المجرد الذي يخاطب الأهالي المسلمين ككتلة بشرية آيلة إلى تعديل وضعها إلى مركز المواطنين قوام الدولة الحديثة ، ساعدهم في ذلك الثقافة و التعليم الفرنسي الذي تلقوه في المدارس العامة في الجزائر و في فرنسا.

و هكذا ، فان الشبان يمثلون الجيل المؤسس للوعي السياسي الجزائري الحديث الذي ينحو إلى التخلص من الحالة الاستعمارية و يعمل على وضع المعالم السياسية و الفكرية للخروج من وهدة التخلف الحضاري و التاريخي المتوارث عن قرون التراجع الإسلامي و العربي.والشبان كما جاء في هذا الباب هم الجيل الذي وعى العالم في صلته بالسياسة باعتبارها شأنا عاما، يعني الفرنسيين كما يعني المسلمين الجزائريين ، و من ثم يمكن للأهالي أن يصبحوا مواطنين تخاطبهم القوانين الوضعية التي تصدر عن سلطة الدولة إذا ما اندرجوا في النشاط السياسي العام، و امتلكوا ناصية المدنية الحديثة. و بهذا المعنى ، فان الشبان هم الجيل الذي استطاع أن يستخلص من الوجود الفرنسي ما يوحي أو يؤشر على إمكانية تجاوز الوجه الاستعماري فيه و من ثم نشدان الحياة المدنية الحديثة عندما تعني الدولة و مؤسساتها.

يعزى الفضل الكبير إلى الشبان في صياغة و تحديد إشكالية "المسألة الأهلية" التي انطوت عندهم على الحق في المواطنة مع عدم التفريط في نظام الأحوال الشخصية الإسلامي، و هي الإشكالية التي كثّفت :البحث عن وضع المواطن المسلم le statut du citoyen musulman ، و تطلبت من الشبان ثم التشكيلات الاجتماعية و السياسية لاحقا بلورة الوعي السياسي حول المسألة الأهلية ضدا على الحقيقة الاستعمارية . و لعلّ هذا ما جعلهم يبرزون ، خاصة في البحوث و الدراسات التاريخية الجادة كجيل الذي استطاع أن يتماهى مع قضيته الأساسية ليعرف بها و تعرف به.

كانت مسألة التجنيد العسكري، فرصة بالنسبة إليهم للانخراط في الحياة العامة على أن واجب الخدمة العسكرية هو أفضل الطرق لاستخلاص الحقوق و الحريات و الترقية على سلم الحياة المدنية و استحقاق

المواطنة. فقد التزم الشبان الجزائريون، و لو نوع من الالتزام ، بمبدإ مراعاة مقتضيات الدولة و ما تشترطه من ضرورة فض النزاعات بالتماس الطرق الإدارية و التوجه بالمطالب السياسية إلى السلطات العامة و الانخراط في الجمعيات و الأحزاب بقصد استحقاق الوظائف العامة و التمثيل في الهيئات و المجالس المنتخبة. و تمكنت النخبة الوطنية الأولى من اكتساب الثقافة السياسية العامة و من ثم مفهوم " العمومي " للتعبير عن الأوضاع و الحالات القائمة. حتى و لئن كان هذا الانخراط في المجال العام للنخبة الجزائرية في هذا الوقت، في حدوده المحتشمة، غير أنه وضع فعلا العلامة الفارقة بين مرحلتين: مرحلة ما قبل الوعي بمؤسسات الدولة و مرحلة النشاط على خلفية ثقافة الدولة.

و أبرز من عبّر عن هذا التيار كشخصية سياسية عامة متطلعة إلى ارتياد المجال العام هو الأمير خالد الذي جمع في شخصه العسكري المحترف و السياسي المحنك ، و من ثم فكان الفرد بصيغة الجمع ، بمعنى أنه كان يعبّر عن النخبة الجزائرية الجديدة المصمّمة على اقتحام مؤسسات الدولة . و في ذات الوقت كان يعبر عن مصالح المسلمين الجزائريين كفئات محرومة و مستضعفة . و هكذا، فهو شخصية سياسية أهلية بامتياز من حيث الدور الذي لعبه كحلقة بين السلطة الفرنسية و الأهالي في الجزائر.

كان الأمير خالد يرفل في هالة من المصداقية باعتباره سليل عائلة مجاهدة لازالت تحظى بالمعاملة الخاصة من قبل السلطة ، و لأنه ثمرة تجربة الحداثة في تجلياتها المدنية و الثقافية و الحضارية أيضا .فقد تخرج من الكوليج الفرنسي و انخرط في المدرسة العسكرية سانت سير ،و شارك في الحرب العالمية الأولى ،فضلا على مساهمته في النشاط السياسي إن بالمحاضرات و التوعية أو في الانتخابات في المجالس المحلية في الجزائر . و اليوم، و عند التحليل التاريخي تبدو شخصية الأمير كرجل دولة بكل ما للمعنى من كلمة، أي شخصية عامة تتقاطع عندها اهتمامات و انشغالات الإدارة الاستعمارية و مصالح و مطالب المسلمين الجزائريين. فمن هذه الناحية، كان أفضل من عبّر كرمز وطني عن النخبة المتحفزة إلى الوعي بقيمة الحياة المدنية الحديثة و مؤسساتها السياسية ممثلة في الدولة.

الأمير خالد ، كما حاولنا أن نحلل مواقفه و أفكاره و ممارساته ، جمع فعلا بين الفكر و الممارسة ، بين الشخصية العسكرية و المدنية ، بين الثقافة العربية و الفرنسية ، علاوة على نشاطه بين الجزائر و فرنسا ،كلها مثلت خصائص قلما توفرت في شخص آخر ، و كاد يكرس كرجل دولة يستقطب بصورة شرعية مصالح "الشعب الجزائري" ، لولا أن الإدارة الفرنسية رأت أن مثل هذا النشاط يزاحم وجودها في الجزائر ، فعملت على نفيه و أجهضت التجربة في إرهاصاتها الأولى ،و ضاعت من ثم ، فرصة الخروج من المأزق الذي آل إليه الوضع الاستعماري عقب الحرب العالمية الأولى و بسببها أيضا

الباب الثاني

النجم، حزب الشعب، حركة الانتصار..مشروع الدولة الوطنية

في هذا الباب الثاني من البحث نعرض إلى ثاني تنظيم اجتماعي و سياسي جزائري سعى منذ البداية في فرنسا إلى الانخراط في العمل النقابي ثم السياسي. فلم تلبث النخبة العمّالية التي التفّت حول مصالي الحاج أن وسّعت نشاطها إلى الجزائر، و صار نجم شمال أفريقيا أول تنظيم ذي نزعة وطنية في مدلولها الشّعْبوي .فرغم أن نواته الأولى التي تَشَكّل منها في بلاد المهجر و سيطرة الخطاب الشيوعي الفرنسي والأممي عليه إلا أنه استطاع أن يستقل و لو نوع من الاستقلال عن اسر الحزب الشيوعي الفرنسي من الناحية التنظيمية ثم من الناحية الإيديولوجية و الثقافية . و تَمَكّن من نقل المسألة العمالية بزخمها الفرنسي إلى المسألة الوطنية بأبعادها و تعبيراتها الجزائرية و أصبح يصوغ مطالبه من وحي مصالح الشعب الجزائري المسلم إن في فرنسا أو في الجزائر.

فالنزعة الوطنية كما بدت عند النجم ، ثم حزب الشعب الجزائري و بعدهما حركة انتصار الحريات الديمقراطية، عبّرت عن تاريخ متواصل من النضال و الكفاح نحو الدولة الجزائرية المنشودة ، و إن تراوحت بين اللين و النبرة المتشددة سواء حيال السلطة الاستعمارية أو إزاء بقية التشكيلات الوطنية خاصة حقبة الثلاثينيات ، حول البرنامج الجديد للنجم عام 1933، أو بمناسبة المؤتمر الإسلامي عام 1936، أو في سياق حل نجم شمال أفريقيا و تأسيس تنظيم سياسي جديد : حزب الشعب الجزائري عام 1937، و التداعيات التي جاءت على إثره سواء بمحاولة المشاركة في إدارة الشأن العام ، أو بسبب سياسة العَنَت و الصد و الاعتقال التي مارسته الحكومة العامة و هيئاتها التنفيذية على العناصر النشطة من التيار المصالي.

اندرجت النزعة الوطنية المصالية في سياق الحرب العالمية الثانية و مضاعفاتها على حياة المستعمرات و سعت جاهدة إلى كسب مزايا و خصائص مرحلة تصفية الاستعمار . فقد اندرجت ضمن هذا الخط و وَسَّعَت أفاقها إلى البيان الجزائري و الحركة الإصلاحية و إلْتَمَسَت الصداقة و التعاون من العناصر الإنسانية من الفرنسيين أنفسهم مع الإصغاء إلى متطلبات المرحلة الجديدة على مستوى الداخل الفرنسي و في العالم . فقد راح التيار المصالي إلى تعزيز مطالبه الوطنية بتوكيد حق الشعب الجزائري في دولة مستقلة عبر تقديمه لوثائق مهمة مثلت مرجعيته الإيديولوجية و سنده في الشرعية الدولية.و قد فصلنا هذا لباب على النحو التالي:

- **الفصل الأول :في مسألة الاستقلال**
- **الفصل الثاني : ميلاد النزعة الاستقلالية**
- **الفصل الثالث :النزعة الوطنية و إمكانات حزب الشعب الجديد**
- **الفصل الرابع :الشرعية الدولية و حق الشعب الجزائري في دولة مستقلة**

الفصل الأول

في مسألة الاستقلال

نجم شمال أفريقيا في كنف اليسار الفرنسي

التحليل التاريخي لما بعد الحرب العالمية الأولى، لا يستبعد صلة المهاجرين الجزائريين باليسار الفرنسي[1].فقد كانت باريس و بعض المدن الأخرى فضاءً لنشاط العُمَّال المَغَاربة الذين هجروا إلى فرنسا، ضمن موجات متلاحقة، قاصدين العمل في المصانع و الورشات والمعامل.فبداية من العقد الثاني من القرن العشرين ، صارت باريس المدينة المتروبولية ووجْهة مناضلي الأقطار و البلدان التي حرمت من الحرية و الاستقلال، الساعية إلى بناء دولها الوطنية. كما أن ميلاد حركة سياسية أهلية[2] في باريس دليل آخر على أن

---

[1] يمكن العودة إلى الكتاب الموثق " الجالية الجزائرية المهاجرة في فرنسا، من البدايات إلى الاستقلال " تحت إشراف جاك سيمون. J.Simon, s.d. l'immigration algérienne en France des origines à l'indépendance, Paris /méditerranée,2000

[2] يجب أن نسارع منذ البداية إلى تحديد طبيعة هذا التنظيم ، كما يبدو لنا في التحليل التاريخي ، و ليس كما هو متداول في بعض الدراسات التي لم تبتعد كثيرا عن البطانة الإيديولوجية و الاعتبارات السياسية الظرفية ، عندما تجعل تنظيم النجم تنظيما ثوريا ، راديكاليا ، استقلاليا ، وطنيا قبل أوانه. و نقول أن النجم تَجَمُّع من بعض المناضلين الجزائريين في المهجر ، حمل منذ البداية حمولة شعبوية populiste، و كان اتجاهه ذا نزعة وطنية nationaliste.فالتوجه العام لهذه النزعة لم تكن ثورية أو استقلالية مائة في المائة كما سوف نعالج ذلك لاحقا ، بل لازمته مواقف سياسية محافظة. فالمعروف تاريخيا أن النجم نشأ في كنف اليسار الفرنسي و الحزب الشيوعي على وجه التحديد كرافد للمسألة العمالية الفرنسية ، و قوة نضالية مناهضة للإمبريالية و الرأسمالية الاستغلالية في أوروبا و العالم ، و هو من ثم مورط أكثر في قضية لا تعنيه بالكامل بقدر ما يتلقى الفعل و يحاول أن يتجاوب معه عبر معطيات و حقائق الوضع الجزائري مع التقدم على درب النضال و الكفاح السياسي و النقابي . هذا من ناحية ، و من ناحية أخرى ، أن شخصية الأمير خالد المحافظة فرضت ظلالها على تأسيس جمعية النجم ،و من ثم اعتماده على خطابه السياسي الذي عرف به قبل و بعد الحرب الكبرى و خاصة القانون الأساسي لجمعية الأخوة الإسلامية كما يذكر المناضل و الباحث محمد قنانش(أنظر مجلة الأصالة ، ع11، نوفمبر /ديسمبر 1972). علاوة على القوة الذاتية للنجم لم تكن حصرا من الجزائريين لا على مستوى التركيبة العضوية و لا على مستوى الخطاب السياسي، بل الغالب أن قوته من قوة العناصر المناضلة من الشمال الأفريقي في فرنسا (أنظر شهادة المناضل شبيلة في محفوظ قداش، histoire du nationalisme, t.1, p.187. و عليه ، فان الخط الثوري الذي وصم به هذا الحزب متأتي من التاريخ الكامل للنزعة المصالية و تيارها الوطني إلى غاية 1954، و ليس فقط من لحظة تأسيس النجم عام 1926.فالبحث التاريخي لا يلبث أن يسأل عن مبررات ثورية هذا التنظيم و مدى معقوليتها في تلك الفترة . و لمحاولة الإجابة عن هذا التساؤل ، فلا نرى مندوحة ، إلا الإحالة إلى الاعتبارات الثلاثة التي ذكرناها من قبل التي تحد من غلواء ثورية و راديكالية و وطنية نجم شمال أفريقيا ، مع العلم

النظام الاستعماري قد أحكم أقفاله على الحياة الاجتماعية، السياسية و الاقتصادية في الجزائر، إلى حد إعدام أي إمكانية لبروز تيار وطني أو حركة أهلية تتعاطى مع ما يجري في العالم.و في كنف اليسار الفرنسي نشأت أول نواة من المناضلين الجزائريين و المغاربة بصورة عامة، عرفت بجمعية نجم شمال أفريقيا[1] التي وضعت من جملة أهدافها فكرة الاستقلال.فقد وجهّ المناضل و المنظّر الشيوعي الرُّوسي زِينُوفييف رسالة إلى الحزب الشيوعي الفرنسي، يدعوه إلى تبني استقلال الشعوب المستعمرة، و العمل من أجل مساعدة التنظيمات الأهلية و الوطنية الساعية إلى التحرر و الاستقلال:" سواء عبر الصحف و في البرلمان، أو في الاجتماعات السياسية.يجب الإعلان عن فكرة استقلال المستعمرات. و على الحزب[2] أن يؤازر المستعمرات في محاولاتها الرامية إلى التحرر عن المتروبول، و أن يكون الاستقلال المطلب الرئيسي الذي يجب أن يكافح من أجله الحزب الشيوعي الفرنسي[3]".

إن ميلاد النزعة الوطنية الجزائرية في كنف اليسار الفرنسي[4] و الأممية الشيوعية، لازمه أيضا التعامل بمصطلحات و مفردات و كذلك بعض المفاهيم الجاهزة التي ساعدت الوطنيين في الشمال الأفريقي، على تحديد الخصم الحقيقي للاستقلال و التّحرر من التخلف.فقد كان الخطاب اليساري كثيرا ما يردد: الطبقة الشّغيلة ، البرجوازية الوطنية ، الأممية الشيوعية ، الاشتراكية ، الطبقة البروليتارية، الإمبريالية ، الاستعمار، الرأسمالية الاستغلالية ، فضلا على مفاهيم تَرِد أيضا عند التنظير الإيديولوجي الماركسي. جميعها ساعد المناضل

أن النزعة الوطنية في مدلولها الشّعْبوي كانت تنطوي على معاني مستهجنة و معيبة ، و ترادف أكثر الغوغائية السياسية المنفلتة من أي تعقل و تدبر حكيم .

[1] حول الأصول الشيوعية للأعضاء المؤسسين لنجم شمال أفريقيا ، أنظر جدول التشكيلة الأولى للجمعية ، في محمد قنانش ، الحركة الاستقلالية في الجزائر ما بين الحربين ،1919-1939 ، ديوان المطبوعات الجامعية / المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1990، ص34.

[2] بناء على الهيئة التنفيذية للأممية الشيوعية، قدم الحزب الشيوعي الفرنسي السيد حاج علي عبد القادر إلى الانتخابات التشريعية، ماي 1924. و قد ساهمت الحملة التي رافقت هذه الانتخابات في يقظة الضمير السياسي الجزائري.أنظر، في موضوع ميلاد نجم شمال أفريقيا و ملابسات الدعوة إلى الاستقلال البحث الممتاز لشارل روبير اجرون، Ch. R. Ageron, « la naissance de l'Etoile Nord-Africaine », in l'Etoile Nord-Africaine et le mouvement national algérien, Alger : Anep, 2000, p.79-91

[3] Zinoviev, l'Humanité, 22 janv.1924

[4] حول ميلاد نجم الشمال الأفريقي في المهجر و ريادته الثورية ، أنظر الفصل الخامس من : Kaddache, histoire du nationalisme algérien, t1,p.171-204

الجزائري الجديد على فهم دوره و مهمته التاريخية، و الوعي بأهداف المرحلة مع تحديد الخصوم و الأعداء الذين يقفون عائقا في سبيل الحرية و الاستقلال.كان الخطاب اليساري عاملا من جملة عوامل ساعدت المهاجرين الجزائريين على بلورة وعي سياسي نحو امتلاك ضمير جماعي موضوعه الجزائر، حيث بدأت تقترن فكرة الوطن بضرورة التخلص من القوى المعادية له كأفضل سبيل للإفصاح عنه، و تحريره من براثن القوانين الاستثنائية المعادية للترقية و المواطنة و الاستقلال، و تحقيق الدولة /الأمة، الإطار الأنسب للتماهي مع المؤسسات العامة.

انخرطت أول تشكيلة من المناضلين الجزائريين مع الشيوعيين الفرنسيين، في اللجنة الفرعية لشمال أفريقيا، التابعة للجنة المستعمرات، عام 1924، من: حاج علي عبد القادر، روبير لوزو Robert Louzon، فيرنان دوبري Fernand Despres، أحمد بورحلة، ماكس بلانكور Max Bloncourt ، مارسيل جوبير Marcel Joubert، عبد العزيز منور، نغيان ثي ترويان Nguyen The Truyen، هنري لوزاراي Henry Lozeray، كاميل لاريبير Camille Larribère، جورج لوغوا George Leroy . و هكذا، فقد التمس المناضلون الجزائريون الأوائل، التنظيمات الفرنسية القائمة، قبل أن يبحثوا بعد ذلك عن هياكل أهلية و وطنية، تحقق لهم نوعا من الاستقلال الذاتي.فلم يكن ميلاد نجم شمال أفريقيا بالأمر السهل في ديار الغربة و الهجرة، بل لازمته منذ البداية وصاية اليسار الفرنسي الذي شكل تصوراته و أفكاره.فقد كانت هناك مجموعة من التنظيمات السياسية و العمالية الفرنسية عمل في كنفها العمال الجزائريون و المغاربة، مثل الحزب الشيوعي، اللجنة العامة للعمال الموحدين C.G.T.U[1] ، لجنة المستعمرات C.C ، اللجنة الفرعية لشمال

---

[1] نذكر على سبيل المثال المؤتمر الذي عقده العمال المغاربة أي أهالي شمال أفريقيا لنقف على نوعية المطالب التي كانوا يطالبون بها تحت تأطير الحزب الشيوعي الفرنسي و تنظيماته.المؤتمر حضره 150 مندوبا ، ديسمبر 1924:

"**المطالب السياسية**، التزاما بمبادئه، يخوض الحزب الشيوعي [الفرنسي] كفاحا بكافة الوسائل و بدون هوادة من أجل استقلال المستعمرات. غير أنه في الوقت الراهن ، يؤازر المطالب الفورية لأهالي شمال أفريقيا و هي :

- إلغاء نظام الأنديجينا و ما يترتب عنه.
- الاقتراع العام لكل الأهالي على قدم المساواة مع المواطنين الفرنسيين.
- المساواة أمام الضرائب، (إلغاء جميع الضرائب الخاصة: الجسدية، و الأعمال المضنية، الغرامات الجماعية.
- التعليم الإجباري و المجاني باللغتين لكل الأهالي، و الحق في ارتيادهم إلى جميع مستويات التعليم.
- المساواة في المعاملة بين الموظفين الأهالي و الفرنسيين .
- إزالة نظام البلديات المختلطة و الأقاليم الصحراوية (القيادة العسكرية).
- حرية الصحافة و التعبير و إنشاء الجمعيات.
- إلغاء قانون الهجرة.
- وقف العمل بنظام اللامساواة في أداء الخدمة العسكرية .

أفريقيا S.C.N.A ، فضلا على الأممية الشيوعية[1].فقد كان من مهام النجم أن يسعى ليس فقط إلى المطالبة بالاستقلال الذي لم تتحدد ملامحه و لم تتضح بعد مدلولاته في ظل غياب رصيد من الوعي السياسي ، بل البحث أيضا عن وسائل التحرر و الاستقلال عن الخطاب السياسي الوَصّي ، من أجل التّحَرر قَدْر الإمكان عن الأطر و الهياكل التي وجد فيها، و من ثم الخروج عن طوق الاحتواء الإيديولوجي و السياسي لليسار الفرنسي.

في الجانب المتعلق بأثر الأممية الشيوعية و تفاعل المناضلين الأوائل مع توصياتها، نذكر على سبيل المثال البند الثامن، من مؤتمرها الرابع، في موسكو، الذي صادق على وثيقة، « أطروحات عامة حول المسألة الشرقية »: "مهام الأحزاب الشيوعية المتروبولية في المستعمرات:إن للحركة الثورية في المستعمرات أهمية القصوى ، من أجل الثورة البروليتارية العالمية التي تقتضي توسيع و تكثيف نشاط الأحزاب الشيوعية المتروبولية في

- العفو العام ". و ما يجدر ذكره أن نفس المطالب سبق للحزب الشيوعي أن تبناها في مؤتمراته السابقة، حيث خلت من الإشارة إلى الاستقلال مخافة أن تضيع المسألة الاستعمارية من مشروع تقويض النظام الرأسمالي الاستغلالي كما تتطلع إليه الشيوعية الأممية. بينما جاءت **المطالب الاقتصادية** على الشاكلة التالية:
  - عن كل عمل أجر مساوي له.
  - نظام 8 ساعات في اليوم .
  - الكف عن العمل بتقديم الطبات نظير التوظيف(الرشاوى).
  - حق الأهالي في الكفاءة .
  - الحق في التّرْسيم .
  - نظام التعويضات للأم و الأطفال.
  - تعويضات مالية عن غلاء المعيشة، العناية الصحية، تعويضات السكن، نظافة المنزل.
  - إلغاء عقد العمل المفروض على المهاجرين .
  - حرية الهجرة إلى فرنسا و إلى الخارج .
  - تطبيق القوانين العمالية على الأهالي.
  - تحسين ظروف الشباب الاقتصادية:التدريب، التربية..." انظر نص هذه المطالب في M.Kaddache, histoire du nationalisme algérien, t1, 179

[1] أهم دراسة تعرضت لنجم الشمال الأفريقي في سياق التنظيمات الفرنسية و الأممية القائمة في ذلك الوقت، بحث/ رسالة دكتوراه للأستاذ كمال بوقصّة، التي نشرت تحت عنوان: في أصول النزعة الوطنية الجزائرية. Kamel Bouguessa, Aux sources du nationalisme algérien, les pionniers du populisme révolutionnaire en marche, Alger : Casbah Editions, 2000, p.p.277-354.

المستعمرات(...) و أن يسعى العمال الشيوعيون جاهدين في المستعمرات، إلى كسب ثقة البروليتاريين من الأهالي، بتحقيق المطالب الاقتصادية الفعلية (رفع أجور الأهالي إلى نفس مستوى العمال الأوروبيين، حماية العمل...). إن إنشاء تنظيمات شيوعية أروبية معزولة في المستعمرات، لا يعد في حقيقة الأمر إلا شكلا مقنعا لتوجّه كولونيالي، و دعما لمصالح الإمبريالية. كما أن محاولة بناء تنظيمات شيوعية على أساس وطني، يقف على طرف مناقض تماما من المبادئ الأممية البروليتارية."[1] و تعد هذه التوصية استمرارا أمينا، إلى حد ما، للفكر السياسي الشيوعي الداعي إلى تحرير القوميات الشرقية الذي دشنه لينين[2] في سياق الحرب الكبرى و ما بعدها، و لقيت صدى واسعا خاصة في قلب أوروبا ذاتها و منه الحزب الشيوعي الفرنسي بعد مؤتمره التأسيسي في مدينة "طور"، عام 1920[3]. و قد جاء في البند التاسع من المؤتمر الرابع للأممية الشيوعية، بعد أن صادق على برنامجه السياسي المتعلق بالمسألة الاستعمارية و الشرق، ما يلي:" على الحزب أن يتولى قضية سكان المستعمرات المستَغَلّة و المَحْرُومة من قبل الإمبريالية الفرنسية، و أن يسعى إلى دعم مطالبها الوطنية التي تشكل مرحلة نحو تحرّرهم التام من الهيمنة الرأسمالية الأجنبية، و الدفاع، بدون هوادة عن حقهم في الحكم الذاتي و الاستقلال التام أيضا، و الدفاع عن حريتهم السياسية و الثقافية، بدون استثناء، ز مناهضة التجنيد الإجباري للأهالي، مناصرة مطالب الجنود الأهالي. تلك هي المهام الراهنة للحزب.علينا أن نحارب بدون رأفة كافة التّوجهات الرجعية التي تسللت إلى صفوف بعض العمال. و سيعمل الحزب، على إنشاء "[illegible] للنشاط الشيوعي في المستعمرات"[4].

---

[1] J. Jurquet, la révolution nationale, t.2, p.171.

[2] لم يكن لينين منفتحا كثيرا على الحركات التحررية في العالم الإسلامي، بل مناهضا إلى حد ما للجامعة الإسلامية، كما كانت تطرح في ذلك الوقت.فقد كان موقفه، في الغالب، شبيها برأي مؤسسي الشيوعية، ماركس و أنجلز: إن الثورة البروليتارية في العالم الرأسمالي المتقدم هي التي تطيح بالبرجوازية البتروبولية، و من ثم تواصل تحرير سائر الشعوب في المستعمرات، و إدماجها في نفس الوعاء الحضاري الحديث، في تعبيره الأخير، أي العهد الاشتراكي الأممي.أنظر، Emmanuel Sivan , communisme et nationalisme en Algérie(1920-1962), Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, Paris, 1976, p.18

[3] تأسس الحزب الشيوعي الفرنسي في مدينة طور على اثر المؤتمر الذي عقد لهذا الغرض أيام 25-29 ديسمبر 1920، باعتباره الفرع الفرنسي للأممية الشيوعية.

[4] Ibid. p.169, 169.

ما يجب الاعتراف به اليوم، هو أن الأطروحات الأممية (خاصة 21 أطروحة التي صدرت في مدينة باكو) لم تُعَبِّر حقيقة عن باقي الشعوب و الأمم غير الأوروبية، بل تواصلت مع الفكر الأوروبي و تجربته التاريخية، و لم تتمكن من الإلمام الكافي بحقائق أوضاع العالم المُستَعْمَر .فالصراع الذي يدور بين المستعمرين و الأهالي يجب أن يرد في نهاية المطاف إلى صراع طبقي ضمن سيرورة الصراع الأممي بين القوي التقدمية الشيوعية و الرأسمالية البائسة[1]. و لعل هذا ما توضحه النقطة الخامسة، من أطروحات باكو:" على الأممية الشيوعية أن تُقيم علاقات مؤقتة، والعمل على تشكيل اتحادات مع الحركات الثورية في المستعمرات و البلدان الرجعية المتخلفة، مع الحرص على عدم الدخول معها في بوتقة واحدة، و ضرورة الاحتفاظ بالطابع الاستقلالي للحركة البروليتارية، حتى و لو كانت في مرحلتها الجنينية." وواضح أن هذه الفقرة، لا تترك كثيرا سبيل التحرر المحلي وفق ما تقتضيه شروط و ظروف حركات التحرر في العالم المستعْمَر، و تربط كل ذلك بإعادة الصراع التحرري إلى أصله، أي إلى الصراع الطبقي، الذي تقوده الطبقة البروليتارية الواعية بمستقبل الإنسانية، و كيف يجب أن تكون.

أما النقطة/ الأطروحة السابعة من أطروحات باكو، فتؤكد هذا التوجه و لا تبقي هوامش العمل التحرري المحلي، بل تقرأه ضمن الخانة الأممية الشيوعية الأوروبية، حيث تنص:" في البلدان المحرومة، هناك حركتان، كل يوم، تبتعد الواحدة عن الأخرى. الحركة الأولى تقودها حركة برجوازية ديمقراطية و وطنية و بحوزتها برنامج يتضمن الاستقلال السياسي.أما الحركة الثانية، فهي حركة الفلاحين و العمال الأميين و

---

[1] من السهل جدّا أن نقف على كتابات لشيوعيين فرنسيين يدرجون دائما مسألة المستعمرات في إطار الحل النهائي للرأسمالية في أوروبا ، أي أنهم ينظرون إلى السكان الأهالي كإمكانية للقضاء على النظام الرأسمالي المرابي و الاستغلالي خاصة في مرحلته الإمبريالية ، و من ثم لا نعثر على فكرة استقلال الجزائر ككيان خاص بالمسلمين الجزائريين .و حتى وان وردت كلمة الاستقلال فبالمعنى الذي يساعد على ازدهار العمال في المستعمرات من أوروبيين و محليين على تولّي وسائل الإنتاج و الاستيلاء على السلطة ، و لكن دائما في أفق أممي ، الذي تستأثر به دولة البروليتاريا. و هذه فقرة لأحد رموز الحركة الشيوعية الفرنسية السيد دوريو و هو مناصر عنيد للمسألة الأهلية :" نحن ضد الاستعمار، و مع استقلال المستعمرات لأن الرأسمالية تستغل هذه المستعمرات لكي تستعبد أكثر البروليتاريا الفرنسية ، حيث تعمل على تجنيد جيوشا من العمال و تلحقهم بالمعامل و المركبات في فرنسا كأسلوب لكسر الإضرابات و إجهاضها ، و من ثم تستطيع أن تحقيق مصالحها و مزيدا من الربح ، و إفساد طبقة من العمال الفرنسيين و تنصيبها ضدنا .تستطيع الرأسمالية الفرنسية أن تحكم سيطرتها علينا ، بينما نحن نريد أن نجتمع مع العمال الفرنسيين ليس فقط عمال المستعمرات بل كافة شعوبها أيضا.و لكي نخوض هذا الكفاح، نحتاج إلى إطارات و مسئولي مؤسسات و شركات. و سوف ندافع على العمال المهاجرين في فرنسا، نوفر لهم التربية من أجل معارك المستقبل. و هذا ما سيدفعنا إلى بذل المزيد من الجهد من أجل تقريب عمال المستعمرات إلينا ، و سوف يكون بإمكانهم الاعتماد على صداقتنا لهم و نشاطنا الدءوب حيالهم" . **J. Doriot, Al Alam Al Ahmar, s.d. in Kaddache, histoire du nationalisme algérien, t1, p.181**

الفقراء، التي تسعى إلى التحرر من كل أصناف الاستغلال.و الحركة الأولى تحاول أن تقود الثانية، و قد وفّقت إلى حد ما. إلا أنه يجب على الأممية الشيوعية و الأحزاب المنخرطة فيها، أن تتصدى لهذا التوجه و البحث عن تنمية الشعور باستقلال الطبقة العاملة في المستعمرات". و تطبيقا على الحالة الجزائرية، لا نجد المعادل الموضوعي لما تتحدث عنه الأطروحة السابعة. فالجزائر، تفتقر إلى وجود برجوازية وطنية ديمقراطية، كما أنها تخلو من طبقة عمالية منظمة و مهيكلة في أطر نقابية معترف بها، تمكّنها من مُرَاكَمة النضال نحو حق المواطنة، و ارتياد المجال العام، فهي أبعد ما تكون عن العصر البروليتالي.

و هكذا، فالأطروحات الأممية تغفل بشكل خطير طبيعة الصراع في المجتمعات الشرقية، و لا تمدها بإمكانيات و لا آليات أو وسائل الخروج من وهدة الوضع السلبي. و حتى و أن اكتفت بالخطاب، فالأممية الشيوعية(الأطروحة السابعة) تحرص على توكيد، أن طبيعة الصراع يقوم في المستعمرات بين البرجوازية الوطنية و القوى العمالية و الفلاحية، هو امتداد للصراع الأممي الذي يدور في أوروبا.و عليه، فاليسار بصورة عامة قدم إمكانية على مستوى الخطاب، لحث القوى المناضلة على تلمس الثورة الاجتماعية من أجل الاستقلال:أفضل طريق للقضاء على الظلم و امتلاك الوعي السياسي و الدخول في مرحلة بناء مؤسسات الدولة الحديثة القائمة على شرط المواطنة(العضو المنتج)، المشارك في إدارة الشأن العام، و بإمكانه أن يصوغ القوانين و يُشَرِّعُها للجميع.

و في الفقرة الموالية، ما يعني الطبقة البروليتارية في المجتمعات المتخلفة من واجب إتمام مراحل التنمية الرأسمالية، بفضل نضج و وعي الطبقة العمالية:" و هكذا، فالجماهير في البلدان المتخلفة التي تقودها البروليتارية الواعية في البلدان الرأسمالية المتطورة ستصل إلى الشيوعية من دون المرور بالمراحل المختلفة للتنمية الرأسمالية". تَتَنَكَّبُ هذه الفقرة عن قوانين التاريخ وفق النظرية الماركسية، لتشير إلى إمكانية القفز على التاريخ و تجاوز مراحله في الفترة الرأسمالية، بمساعدة الطبقة البروليتارية الواعية و المتنورة في أوروبا. و لعل هذا ما يفسر لنا نشأة و تكوين التيار الشيوعي الجزائري في باريس، بسبب غياب مؤشرات و معطيات و حقائق تُرَشِّح الجماهير الجزائرية لهذا النوع من النضال الاجتماعي و السياسي، علاوة على اليسار الفرنسي و خاصة منه الشيوعي لا زال يفكر و يعمل من وحي ثقافته الفرنسية، ضمن أفق ما تقتضيه الأممية الشيوعية.و من ثم ، يَتَعَيَّن على الحركة الوطنية الجزائرية أن تعمل ليس فقط على مسايرة الخط الأممي و خطاها الثوري ، بل السعي إلى محاولة استخلاص التجربة من معطيات الواقع الجزائري بكل زخمه و خصوصيته التي لا يمكن أن يدركها إلا الفاعل الجزائري. و بتعبير آخر أقرب إلى الواقع، هو أن الجزائر كأمة و مجتمع لازالت تحتفظ بأكثر من طيف محلي يفلت من تقدير النظريات الشاملة التي تصاغ في الغرب، بالرغم من الوجود الفرنسي في الجزائر، الذي يقدم بعض مظاهر الحداثة التي تتعاطى معها النخبة الجزائرية المُتَحَفِّزة إلى المقاومة السياسية.

كانت مضامين و معاني التحرر التي تَرِد في التوصيات الأممية الشيوعية، في الغالب تعني الشعوب و القوميات الروسية ضدا على الطبقة البرجوازية، عميلة الإمبريالية الرأسمالية. و قلّما استطاعت جهود رجال الحكم الجديد في روسيا إيصال مساعداتهم الإيديولوجية و المادية و العسكرية إلى بلدان المستعمرات.فقد كان الانقلاب، بداية السلطة الجديدة، و لم يكن استيلاء على سلطة قائمة، لأن ما أعقب ثورة أكتوبر 1917، كان أيضا بداية لحرب أهلية طاحنة، لم تتخلص منها القيادة الجديدة إلا بالعمل الداخلي الدءوب، الذي بالكاد وصل إلى السيطرة على جميع أطراف الجمهورية الناشئة. و قد تطلب الأمر، أكثر من عقد من الزمن لكي ينجح البلاشفة في تأسيس السلطة ثم الدولة، و من ثم القدرة على إعانة و مساعدة باقي الأمم في بلورة العهد الاشتراكي في العالم.

عموما، تعد التجربة التاريخية للشيوعية بعد الحرب الكبرى محاولة رائدة من أجل تجاوز المركزية الأوروبية، و التطلع إلى تحرير طاقات الشعوب الشرقية. فقد اندرجت النزعة الشيوعية في التاريخ الخاص الأوروبي، و أفرزت نقيض الرأسمالية، التي لقيت تجاوبا لدى الشعوب و الأمم المستضعفة في العالم المستعمر. و عليه، فان الصراع الذي حكم الرأسمالية، و الشيوعية، لم يكن خارجا عن الحسابات السياسة الدولية في توجهاتها الإمبريالية الرامية إلى المزيد من المصالح و محاولة صد المصالح المضادة للخصوم و الأعداء.كما أن الثورة الاشتراكية في البلدان المستعمَرَة، حفّزت على ظهور المسألة الوطنية من صلب المسألة العمالية / البروليتارية.[1]

نحو إعادة التفكير في مضمون "الاستقلال الوطني"

بالوقوف عند السياق التاريخي الذي طرحت فيه مسألة الاستقلال، نجد ، عبر التحليل التاريخي، أن الفكرة أكبر من شروطها التاريخية و السياسية، فضلا على انعدام وسائل تحققها على مستوى الفكر السياسي الوطني الذي تضايقه معارضة فرنسية قوية. فلم تكن فكرة الاستقلال ناضجة بالقدر الكافي لدى المناضلين اليساريين الجزائريين[2]، بل كانت مطروحة برَسْم الشُّرُوع في تحقيقها لاحقا، و تنازعتها عدة توجُّهات و

---

[1] حول علاقة الشيوعية و النزعة الوطنية الجزائرية، يمكن العودة إلى، Emmanuel Sivan, communisme et nationalisme en Algérie, op. cit. أنظر أيضا، لنفس الكاتب، و ترجمة سعد الله أبي القاسم "نجم الشمال الأفريقي و جذور الحركة الوطنية "، في أراء و أبحاث في تاريخ الجزائر، ج3، دار الغرب الإسلامي، 1990، ص25-47.

[2] و لعل هذا ما يعترف به مصالي الحاج في مذكراته: " لقد كنا، إلى غاية 1936، نقدم مطالبنا بشيء من الروية و المرونة.و لم نكن نطالب بتحقيق الاستقلال في غضون 24 ساعة، و لا خلال 5 سنوات. كنّا نعتقد بأن 15 سنة قد تكون كافية لكي

مواقف.فالسيد حاج على عبد القادر استبعد إمكانية تحقيق الاستقلال عن تنظيم سياسي ينشط في فرنسا.فما يجب السعي إليه هو إنشاء حزب شيوعي في الجزائر، يمكّن الجزائريين من الاستقلال التنظيمي الذاتي و لا يفقد صلته باليسار الفرنسي[1]. و إلى نفس التوجه ذهب إليه تقريبا السيد معروف، و اعتبر أن الشروط التاريخية لفكرة الاستقلال لم تحن بعد، و أنها سابقة لأوانها. في ما انفرد السيد اسعد حسان بالموقف الذي عبَّر عنه بعض الفرنسيين أيضا، و القاضي بأن نجم شمال أفريقيا حزب وطني و ثوري، و أن هدفه الأساسي: الاستقلال الذّاتي و إزالة"نظام الأنديجينا". و لعلّ السبب في غموض فكرة الاستقلال، يعزى في الأساس، إلى غياب برجوازية وطنية تقدمية، كما توصي بذلك لوائح و توصيات الأممية الشيوعية[2]، و إلى عدم ظهور طبقة بروليتارية[3]، سواء من العمال أو من الفلاحين، في ما المثقفين و الكتاب قلّما يستطيعون التعبير عن مصالح الشعب و بالكاد ينشرون الوعي الوطني في صفوفه، و لا قبل لهم على تيسير امتلاك الثقافة السياسية المستوحاة

نتمرس و نتعلم كيفية إدارة و تسيير البلد لصالح الشعبين. ثم بعد ذلك نصل إلى التمتع الحقيقي بالاستقلال في إطار من التعاون يمتد إلى جميع الميادين". Messali, p.241.

[1] حول البدايات الصعبة لنجم الشمال الأفريقي أنظر، J. Jurquet, la révolution nationale algérienne et le parti communiste français, ,t.2, p.273 ، حيث يذكر المؤلف أن النجم لم يستطع التخلص من ربقة الوصاية الشيوعية و الأممية ، و من فضاء الهجرة إلا عام 1934، عندما تمكن مناضلو النجم تأسيس أول تنظيم وطني و التفت حوله الجماهير في الجزائر .و يذكر المؤلف أن أول رئيس لجمعية النجم الشمال الأفريقي ، عام 1926، كان السيد محمد حمّال ، الذي قدم استقالته في نفس السنة لأسباب صحية ،و تولى الرئاسة بصورة مؤقتة السيد أحمد بلغول بالتنسيق مع الأمير خالد، ثم انتهت الرئاسة إلى السيد مصالي الحاج، بعد الإفراج عن سراح بالغول.

[2] و هذا ما جاء أيضا في الشرط الثامن من شروط الالتحاق بالأممية الشيوعية الثالثة:" يجب على كل حزب ينتمي إلى الأممية الثالثة أن يكشف عن الأعمال الفضيعة للإمبرياليين في المستعمرات.أن يدعم ، ليس بالكلام ، و إنما بالفعل كل حركات التحرر في المستعمرات:طرد كل نفوذ إمبريالي من البلاد المستعمرة، مع إقامة علاقة ودية حقيقية مع العمال الكادحين و القوميات المحرومة، و الإبقاء في المتروبول على روح مقاومة القمع للشعوب المستعمرة " أنظر، J.Fauvet, Histoire du parti communiste français, vol.1, Paris : Fayard.1964, p.273, 274

[3] في مقررات و توصيات و محاضر الأحزاب اليسارية الفرنسية، كثيرا ما ترد عبارة " البروليتارية الجزائرية"، و هي تعني العمال الفرنسيين و الأجانب في الجزائر، و هذا الاستعمال هو الذي غطى و طمس العمال الأهالي الذين لم يكونوا يملكون قوة تمكنهم من ممارسة حق الوصول إلى الساحة العامة عبر الإضرابات و الاعتصامات و من ثم بلورة حق نقابي خاص بالجزائريين المسلمين على أساس وضعهم الخاص أيضا.و لعل ، تمادي الشيوعين الفرنسيين في هذا الخطاب الاستحواذي ، هو الذي دعا لاحقا مصالي و جماعته إلى التماس نهج آخر يعزز أكثر الاستقلالية الهيكلية ثم الاستقلال التاريخي.

من تقاليد وواقع المجتمع الجزائري الحديث، على كافة أصعدته و اختلاف مناطقه، كل ذلك في علاقته بالسلطة الاستعمارية، و ما يحدث في العالم.

و هكذا، فلا يمكن إطلاقا أن نغفل الشروط التي حفّت بنشأة نجم شمال أفريقيا و مطلب الاستقلال التام للجزائر.فمسألة الاستقلال، تعالج في حدود ما تسمح به طبيعة التنظيم، و قدرته على التماس الوسائل التي تحقق له الاستقلال على مستوى الفكرة و على صعيد الواقع أيضا[1].و بتعبير أوضح، تتعلق مسألة الاستقلال بمدى قدرة الأعضاء المؤسسين على الاضطلاع ببلورة و توضيح مفردات قاموسهم السياسي، و بمدى استيعابهم و تجاوبهم مع التطور الذي وصل إليه المجتمع الجزائري الحديث (مجتمع مستعْمَر). فقد كانت النخبة المناضلة[2] في بلاد الهجرة، عرضة للإحتواء الإيديولوجي و السياسي ، ظهر خاصة في عدم التطابق البيّن بين المفردة و معناها في الواقع الجزائري، كما سبقت الإشارة. و من ثمة، فقد تطلب الأمر، السعي في خطوة أولى إلى الاستقلال التنظيمي ثم بلورة خطاب فكري سياسي يعبر عن حالة من الوعي بالاستقلال.و عليه، فان الخطاب التأسيسي لنجم شمال أفريقيا، أشر على ميلاد النزعة الوطنية، في سياق دولي جديد: الثورة البلشفية، تداعيات الحرب العالمية الأولى، مؤتمر السلام، النقاط الأربعة عشر...و أن ورود كلمة الاستقلال كانت تأتي

---

[1] باستعراض كتابات النخبة الوطنية المتحفزة إلى النضال و الكفاح الاجتماعي (العمالي، النقابي) و السياسي حول إشكالية البحث عن صيغة توفيقية بين توصيات الأممية الشيوعية و الوضع القائم في الجزائر، لا نجد ما يشير إلى وجود مجهود وطني محلي على مستوى التنظير و التفكير السياسي، بل كل ما في الأمر، إعادة توظيف نفس المصطلحات و المفردات التي يتداولها و يرددها الخطاب اليساري الفرنسي، و الذي لا يتطابق حتما مع حقائق ووقائع الحياة الأهلية في علاقتها مع الوجود الفرنسي. و لعل، هذا ما يحثنا على عدم التشديد على مسألة الاستقلال كفكرة ناجزة و قابلة للتطبيق في الحال، بل فكرة موكولة إلى المآل، خاصة عندما ينتقل نشاط النجم إلى الجزائر، و يحاول أن يستخلص خطابه من حياة الجزائريين.

[2] من المعروف تاريخيا، أن الرواد الأوائل من المناضلين الجزائريين في صفوف التنظيمات الشيوعية الأممية و الفرنسية، كانوا من الجيل الذي ولد في حدود 1890، و قُدّر عمره ما بين 25 و 30 سنة، و لا يتعدى وضعه الاجتماعي: عمال في المصانع و الورشات و باعة جوالين... لا قِبَل لهم على التغيير السياسي و الاجتماعي لا في فرنسا و لا في الجزائر. و القليل منهم، يكاد يكتب مقالا أو يحرر بيانا أو يصوغ مطالبا في الصحف، مثل le Paria, el Kazirna, l'Humanité, el Ikdam de Paris, el Ikdam nord- africaine.كما أن الغالب فيهم لم يكن يؤثر فعلا على الرأي العام.و أهم الأقلام التي يمكن أن نصادفها في ذلك الوقت: حاج علي عبد القادر، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي، منور عبد العزيز أمين لجنة المستعمرات و عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، بن لكحل محمود العضو التنفيذي لإتحاد ما بين المستعمرات و عضو لجنة المستعمرات، الذي مثل مع السيد أحمد بورحلة منطقة شمال أفريقيا في مؤتمر الشباب الشيوعي، حيلاني محمد ناشط في صفوف الحزب الشيوعي الفرنسي، يسعد حسان عضو لجنة المستعمرات، شبيلة حلالي عضو C.G.T.U، معروف محمد، مصالي الحاج.

في صيغتها العامة التي تعني انعتاق كافة بلدان شمال أفريقيا .وقريب من هذا المعنى، ما قاله الباحث المؤرخ محمد حربي:" فقد جرى التفكير و تَصَوّر الاستقلال كنقيض للاستغلال"[1]. و مهما كان من أمر، فان تأسيس نجم الشمال الأفريقي، هو بداية تكفل المناضلين الجزائريين بمسألة " الجزائر، أمة و مجتمع"، و مواصلة البحث، في ذات الوقت، عن أفضل الصّيغ السياسية للتماهي مع مؤسسات الدولة المدنية الحديثة، في سياق الفكر اليساري العام.

و في شهادة مصالي الحاج، ما يعبر عن هذا اللقاء الرومانسي مع الشيوعيين الفرنسيين في باريس، و فكرة الاستقلال المتداولة في ذلك الوقت، التي تقترن عادة بمناهضة الإمبريالية و الاستعمار و استغلال الشعوب:" كان الشيوعيون يتَعَرَّضون لكل قضايا و مشاكل ما بعد الحرب 14-18، كوضعية الجرحى و معطوبي الحرب، مسألة الإتاوات و المنح، تدني الأجور، إعادة إعمار المناطق المهجورة، الرأسمالية، استغلال الإنسان للإنسان، التفاوت الاجتماعي، الضرائب، برنامج العمل الأسبوعي المقدر ب40ساعة...السياسة الاستعمارية و التَّوَسعية للحكومة الفرنسية.كان الشيوعيون يقولون : نحن مع استقلال شعوب المستعمرات، نؤيد ميلاد جمهورية الريف التي أعلنها الأمير عبد الكريم. و نفس التقدير، كان يحظى به الزعيم مصطفى كمال، و تركيا الجديدة. كما كانت بلدان شمال أفريقيا تونس، الجزائر، المغرب الأقصى موضع اعتبار في خطاب الانتخابات التشريعية 11 ماي 1924.جميع هذه المواقف و التصريحات حيال استقلال المستعمرات كانت تجد لها صدى عندي و عند جميع المغاربة ...فقد كنت أرفل في جو من السعادة و الغبطة و الأمل يزيد من إعجابي بالشيوعيين"[2].

في هذه الفقرة تلخيص مُكَثّف للجو العام الذي ساد فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، و طبيعة النضال و عناوينه الكبرى التي انضوت تحتها التيارات و التشكيلات اليسارية المناهضة للإمبريالية و الاستعمار و الاستغلال. و قد كان من الطبيعي جدا أن ينساق الشاب مصالي إلى هذا الوسط لكي يعرب بدوره عن طموحه إلى الحرية و الانعتاق، مع سائر التنظيمات الفاعلة في الفضاء الباريسي، في سياق وصول كتلة اليسار إلى الحكم، على اثر الانتخابات التشريعية ماي 1924، و بالتالي سوف يستفيد مصالي و رفاقه من الخطاب اليساري في المعارضة ثم خطابه السياسي لّما يكون في الحكم (الخطاب الرسمي).و من صلب هذه التجربة السياسية، عمد مصالي إلى بحث سبل و طرق بناء الذات و التعويل على القدرات الوطنية في سبيل تحقيق

[1] M.Harbi, aux origines du FLN, le populisme révolutionnaire en Algérie, p.67

[2] H. Messali, mémoires(les cahiers), (in Etoile nord-africaine, J. Simon, p.76)

هوامش جديدة بينه و بين الحزب الشيوعي الفرنسي.و لعل هذا ما يوضحه، في الفقرة الموالية ، بعد وصول اليسار الفرنسي إلى الحكم و تنكر" البرجوازية المحلية " لنشاط الأمير خالد، الذي أضطر إلى مغادرة البلد و اللّجو إلى الإسكندرية:" يجب أن نأخذ هذا الرصيد(نشاط الأمير خالد و نضاله) بزمام الأمر ، و النفخ فيه من جديد من وحي الكفاح اليومي، من أجل إحياء التراث النضالي لأسلافنا من أمثال الأمير عبد القادر، و إعطائه مضمون سياسي وتاريخي، و ربط الماضي بالحاضر.علينا أن نفكر و نتحدث بالعربي، و نخاطب أهالينا بالعربي و يفهمنا بقية العرب أيضا بالعربي"[1].ما يرومه مصالي الحاج، هو أن يصل إلى تعريف واقعي حقيقي للمسألة الأهلية / الوطنية، التي يجب أن تطرح باللغة العربية حتى تأخذ معناها الواضح و الصريح، بدلا من أن تبقى أسيرة المقولات و الخطابات اليسارية الفرنسية، أو مادة إعلامية في برامجها السياسية.فقد كانت المسألة الأهلية موجودة في الافتراض الإيديولوجي و السياسي و لم تستقل بنفسها كمسألة تعني حياة و مستقبل الشعب العربي المسلم في الجزائر إلى حد يستطيع أن يقرر بشأنها نوعية الحل الذي يريده.و لعل، هذا ما كان عليه موقف الحزب الشيوعي الفرنسي، الذي كان يعتقد فعلا، أن" المسألة الأهلية "، لا يمكنها أن تختزل الاستقلال في مدلوله العام، لأنه يمثل خطرا على فكرة الحداثة.

ففي استطلاع و معاينة للوضع الأهالي في الجزائر، قدمه الحزب الشيوعي الفرنسي عام 1921، تضمن الموقف التالي:" يجب أن نحارب و بإصرار، كل التوجهات الوطنية للأقلية الأهلية المتعلمة، و تجريدها أمام أقرانها من كل مصداقية بكافة الوسائل و الطرق. و يجب أن نندد بشدة بكل النّزَعات الوطنية، و استعراض القوة من أجل ردعها، لأن نجاح تيار وطني من الأهالي، في الوقت الرّاهن، سيكون له نتائج وخيمة و مأسوية على الأوروبيين، و لن يتوان بعد ذلك، في ارتكاب المجازر ضد الرجال و إذلال النساء و الأطفال كعبيد، و من ثم، سيفضي نجاح الوطنيين المسلمين إلى هزيمة للاشتراكية، و تراجع خطير للحضارة"[2]. في هذا التقرير، خشية واضحة من النزعة الوطنية المتنامية للأهالي المسلمين و على طرف مناقض تماما مع تعاليم و توصيات و لوائح الأممية الشيوعية في كافة نسخها السابقة و اللاحقة، خاصة البند الثامن من شروط الالتحاق بالمنظمة الأممية (21)شرط.و الحقيقة أن التقليل من شأن و أهمية استقلال الشعوب المستضعفة و رميها بعدم قابليتها للوصول إلى الدولة المدنية الحديثة، كان أيضا موقف الحزب الاشتراكي، و يتقاطع بالتالي، و إن ليس لنفس الاعتبارات، مع النزعة الاستعمارية.فقد كان الاشتراكيون يبدون تفهما للسياسة الكولونيالية في مسألة

[1] Mémoires, p.1425 (cahiers)

[2] أنظر الدراسة التي قام بها المورخ ش.ر.آجرون، حول التقرير الذي قدمه المناضل/ المورخ ش.أ.جوليان، عن وضع و موقف فيدراليات الحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر، : Ch.R.Ageron, politiques coloniales au Maghreb. Paris : PUF, 1972,187 ...

الأهالي، و يتحفظون على الخصوصية الإسلامية.فشارل أندري جوليان، في تقريره، أوصى بعدم التفريط في المستعمرات أو تركها عرضة لسلطة التخلف و الاستبداد و قلة التجربة مع مؤسسات الدولة الحديثة.ف"الثورة الأهلية"، ليس لها من فرصة نجاح إلا الدمار و الفوضى، و إن أي دعوة إلى "الاستقلال"، سوف تفضي لا محالة إلى انهيار" السلطة الجديدة" و بالتالي عودة قهقرى إلى الاستعمار من جديد[1].

و الحقيقة، أن النخبة الجزائرية من الأهالي المسلمين، المتحفّزة إلى ارتياد المجال العام و الاعتراف بها كمواطنين، لم تكن أسيرة الوطنية الضيقة، بل كانت متطلعة بعفوية و صدق إلى الحلم العام الذي راود دعاة الحرية و الاستقلال و كرامة الشعوب في العالم الاشتراكي. و هذا خلاف ما جاء في تقرير الصحف و التنظيمات اليسارية، ناهيك عن الحزب الكولونيالي و زبانيته. و يقول في هذا المعنى كاتب جزائري " مكتوب": منذ مؤتمر "طور"، و عيون الأجيال الجديدة من المسلمين، التواقة إلى الانعتاق و الأنوار، تتطلع إلى الشيوعيين.فعلى كل شيوعي أن يقدم ، و بكل إخلاص ، النظام التربوي اللازم لتفادي ما يهدد الشباب من أن يعيش في الجهل مدى الحياة(...) و إذا بقي الشيوعيون و النقابيون، بعيدين عن البروليتارية المسلمة، معنى ذلك أننا لا نرجى أي أمل في الخروج من المعاناة المادية و المعنوية. و هذا بطبيعة الحال، لا يُشرِّف إطلاقا الطبقة البروليتارية التي تدعي أنها مُتَحَرِّرة، و مُحَرِّرَة".[2]

و هكذا، فقد انطوى ميلاد الشيوعية الفرنسية على مفارقة عبرت عن نفسها بمحاولة الدفاع عن الطبقة البروليتارية المعبرة عن المستقبل السعيد للمجتمعات و الشعوب في مرحلة ما بعد الرأسمالية، و في ذات الوقت حاولت تجاوز مطب توصيات الأممية الشيوعية المطالبة برفع الظلم و تحرير المستعمرات. و المفارقة في منطوقها لا تحيل و لا تشير إلى المسألة الأهلية- التي كانت تعني في خطاب الشيوعيين المسألة الكولونيالية- بل تربطها

---

[1] هذا ما كان متداولا في أدبيات التيار الفرنسي، سنوات العشرينيات. و قد عبّر عن هذا الاتجاه السيد Serrati، على النحو التالي، و عرف في ما بعد برأي و موقف أنصار Serrati:" وحدها ثورة ظافرة في متروبوليتيات الدول الإمبريالية، كفيلة بتحرير المستعمرات، مما يعني تأجيل أفق الثورة الاستعمارية إلى وقت بعيد." Emmanuel Sivan, op.cit., p., 18. و قريب من هذا المعنى ما وقفه السيد روبير لوزون Robert Louzonمؤسس الفيدرالية الشيوعية في تونس:" يجب التعامل مع حقائق الوضع في المستعمرات بذهنية شيوعية و ليس بذهنية جزائرية".أنظر أيضا الحديث الذي أدلى به شارل أندري جوليان إلى تشيشيرين و يشير فيه إلى غياب شبه تام للشيوعيين في الجزائر ، إلى حد عدم التعويل عليهم. Entretien de Ch.A.Julien et de Paul Vaillant Couturier avec Tchitcherine, (in) Ch.A.Julien, pensée anticoloniale, Sindbad, Paris, 1979, p.66, 67.

[2] Maktoub, la lutte sociale, n°129, 1 août 1921.

بوجود اتحادات و منظمات شيوعية أوروبية في الجزائر، كأفضل سبيل لصهر المسلمين الجزائريين في البوتقة الحضارية الأوروبية[1].و بتعبير آخر، فقد أفضت إشكالية الحزب الشيوعي الفرنسي، منذ البداية إلى محاولة رفع تحديين متلازمين، لم يوفق في التعامل معهما معا: مناهضة الرأسمالية المتروبولية، و تهيئة الوضع الأهلي في الجزائر إلى إمكانية التجاوب مع حقائق الشيوعية الزاحفة[2].وكان ما يشبه الجواب المضمر، هو أنه بإمكان السياسة الاشتراكية أن تحقق منافع للأهالي و تُحَسِّن من أوضاعهم[3] .

و من منظور التطور الرأسمالي في صلته بالمجتمع الجزائري التقليدي، نجد أن المطالبة بالاستقلال عام 1926، يعد في حقيقة الأمر مطلبا قبل أوانه، بسبب غياب مقوّماته و شروطه، مثل الطبقة البرجوازية، العنوان الكبير على وجود مؤسسات الدولة بكل مرافقها السياسية، القانونية و الاجتماعية، خاصة الاقتصادية. و هو

---

[1] لعل أهم البيانات التي صدرت عن الشيوعيين في ذلك الوقت، في الجزائر و توضح رؤية هؤلاء إلى المسألة الاستعمارية، البيان الصادر عن فيدرالية قسنطينة، تحت عنوان من أجل مؤتمر فيدرالي، و تضمن العناوين الفرعية التالية:- شروط خاصة بالجزائر. - الشيوعية و الاستعمار.- الشيوعية و البروليتارية الأهلية.- توجهات عامة. و مما جاء في الفقرة المتعلقة بالشيوعية و البروليتارية الأهلية ما يلي:" إن التطور لا يمكنه أن يتم إلا إذا تمكنت البروليتارية الأهلية، في المستعمرة من وعي ذاتها كطبقة (...) كل تحرّكات ذات نزعة وطنية، معناه في المطاف الأخير إحداث صراع طبقي.(...) فأشكال الحياة الأوروبية، و النشاط النقابي و المؤسساتي هي التي تسمح للبروليتارية الأهلية، امتلاك وعيها الطبقي، و إمكانية تصوّر الثورة الاجتماعية.»أنظر، J. Jurquet, la révolution nationale et le parti communiste français, t.2, p.114. ثم، أنظر أيضا، في نفس الموضوع تقرير الفيدرالية الشيوعية لسيدي بالعباس، الذي صار في ما بعد« قضية فيدرالية بالعباس » ، و كأنه ارتكاسا على ما ينبغي أن تكون عليه الشيوعية الفرنسية في مستعمرة الجزائر: E. Sivan, communisme et nationalisme, chap., l'affaire de sidi Bel-Abbès, p.24-51

[2] بل يمكن إعادة المطب إلى النظرية الماركسية ذاتها، حيث أغفل كل من ماركس و أنجلز، موضوع التقاليد و المؤسسات الدينية و التاريخ الحضاري الخاص بشعوب الأهالي. فالنظرية الماركسية تقوم على الاعتبارات المادية التي يعود لها الفضل دائما في تحريك و تفعيل الحركة التاريخية المتوثبة نحو ميلاد المجتمع الشيوعي. و في مثال الجزائر، اعتبر ماركس، أن الجزائر، مجتمع ما قبل الرأسمالية، و رجعي، تخطاه العصر الرأسمالي، الذي لم تعد تنفع معه المقاومة الأهلية المحلية ذات التركيبة القبلية. و هذا ما يبرر عند ماركس ، الاحتلال الفرنسي الذي سوف يساعد الأهالي على الخروج من ورطة التخلف و الرجعية القائمة على أساس من الدين، التقاليد البالية، المفارقة لروح العصر و مقتضياته: الرأسمال العالمي الجديد. و إذا كانت مقاومة الأمير عبد القادر كما يرى أنجلز، محمودة، و تنم على رفض الاحتلال، إلا أنها مقاومة لم تتناسب مع التاريخ الرأسمالي.. بل يجب التسلح بالوعي الاجتماعي و الطبقي المناهض للاستغلال الطبقي، في سياق و إطار الدولة الرأسمالية.

[3] Ch.R. Ageron, J. Jaurès et les socialistes français devant la question algérienne de 1895 à 1914, (in) Politiques coloniales au Maghreb, puf, 1972, p.p.151-177.

ما لم يتسن للجزائر، ليس فقط لأنه مجتمع تقليدي ما قبل الرأسمالية، بل لأن الاستعمار أيضا يعمل على محو كل أسباب التراكم الحضاري و الاقتصادي للرأسمال في الجزائر. فالقاعدة الماركسية تقول: أنه كلما توسعت الرأسمالية في العالم، كلما زادت الطبقة الشّغيلة و صارت قوة عظمى، مرهوبة الجانب و تتمكن من تنظيم نفسها ضمن إطار الحركة البروليتارية الواعية، لكي تتولى بعد ذلك الإطاحة بالنظام الرأسمالي، الذي لا يحفل كثيرا بهذا الخطر و يتعامى عنه و ينساق أكثر إلى الربح و مزيد من الربح، ثم دوامة فائض القيمة المستغلة.كما أن القوي اليسارية الفرنسية ممثلة في الشيوعيين في الجزائر لم يكونوا يدركون حقيقة الاستقلال كما يتطلع إليه المسلمون الجزائريون في إطار من الإسلام و جغرافية العالم العربي ، بل كانوا يرفعون شعار الاستقلال بدون مضمون حقيقي ، و يمرروه في الانتخابات المحلية على اعتبار أن الأهالي المسلمين يمثلون كتلة انتخابية لها وزن مصيري. و كمثال على ذلك هذا البرنامج الذي دخل به المترشّحُون الشُّيُوعِيُون في انتخابات المجلس الاستشاري لبلدية وهران، 1928،و الذي وقّعه كل من جوزيف رومي Roumy، طوريسيلياس Torrecillias، بيير لاريبير Larribère :" إن الحزب الشيوعي الفرنسي لا يطالب بالاستقلال التام للجزائر و بقية المستعمرات سواء أكانت تحت الانتداب أو أراضي محمية ، و الحق في تقرير المصير لجميع شعوب التي ترزح في الوقت الراهن تحت نير الاستعمار الفرنسي . لا يطالب بهذا فحسب ، بل يكافح ضد كل الحملات الاستعمارية و يقدم كافة تضامنه الحي و العملي إلى كافة شعوب المستعمرات التي تكافح من أجل استقلالها. و من أجل الحل الفوري لمشكلة المستعمرات يطالب الحزب الشيوعي الفرنسي اتخاذ الإجراءات التالية:

- انسحاب جميع وحدات الاحتلال و الموظفين الفرنسيين .
- إنشاء مجلس وطني في كل مستعمرة عبر الاقتراع العام ، و إدارة تتمتع بحكم ذاتي ، و جيش وطني شعبي .
- وقف العمل بجميع القوانين الاستثنائية .
- أن يمنح الأهالي الحق الكامل في العمل النقابي.
- حق الأهالي في الصحافة و الجمعيات .
- تطبيق نظام العمل بثماني ساعات في اليوم على المستعمرات، و جميع قوانين حماية العمل و الضمان الاجتماعي السارية في المتروبول .
- المساواة بين الأهالي و الفرنسيين في أداء الخدمة العسكرية .
- المساواة في الحقوق و المعاملة بين الأهالي المهاجرين في فرنسا و بين العمال الفرنسيين .
- حرية الهجرة .

و على هذا النحو وردت بنود برنامج المترشّحين الشيوعيين الفرنسيين و تنتهي بشعار " يحيا الاستقلال التام للجزائر"[1]. ففي الوقت الذي يجري التنويه بالاستقلال في مطلع البرنامج ، في الديباجة فقط ، فان البنود التسعة لا تترك المجال لأي تعريف لهذا الاستقلال ، و تغفل عنه لتضع الدولة الفرنسية هي المرجع و الطرف الذي يرتب الشأن السياسي العام في المستعمرات عبر تقديم الإصلاحات الضرورية لتحسين وضع الأهالي كأهالي و ليس كمواطنين . و على هذا المنوال يمكن أن نقرأ الخطاب الشيوعي الفرنسي في الجزائر و موقفه من استقلال الجزائر في ذلك الوقت.

نخلص، في نهاية التحليل، إلى أن النظرية الماركسية، لم تسعف المناضلين الجزائريين، على قلة باعهم في الثقافة السياسية في التنظير و التفكير في مسألة تقرير المصير و الاستقلال و مقومات الدولة الوطنية إلا في الكل الماركسي الذي يستوعب المجتمعات التقليدية في منظومة المجتمعات الرأسمالية المتطورة. بل تَعيَّن على المناضلين الجزائريين، أن يناضلوا على جبهتين، جبهة القوة العمالية في فرنسا مع الطبقة العمالية و نقاباتها، و على الجبهة الجزائرية، ومحاولة تكييف الفكر اليساري مع حقائق المجتمع الجزائري في صلته بالوجود الفرنسي الاستيطاني، المعادي أصلا للشيوعية.بينما الاشتراكيون الفرنسيون في الغالب لا يقيمون وزنا للمسألة الوطنية الجزائرية، و لا يحفلون بها، و كان موقفهم دائما هو تحسين أوضاع الأهالي الاجتماعية مع احترام نظامهم الأساسي المتعلق بالشريعة الإسلامية.و في ذات الوقت، لم يكف الاشتراكيون، عن الترديد، أن تلازم المواطنة و الشريعة في مطالب مناضلي النجم، هو مسلك مستحيل تحقيقه، و يقف دون الدولة الجزائرية الحديثة. و هكذا، فاليسار الفرنسي، بصورة عامة لا يحلل الظاهرة الجزائرية إلا في سياقها الفرنسي و امتداداتها الأوروبية، القائمة على أولوية الصراع العالمي للبرجوازية، الرأسمالية، الأميرالية، أما المسألة الوطنية في مجموع العالم المستعْمَر، فلا تحظى بأي إمكانية تحقيق الاستقلال الذاتي[2] الذي تبرره مقوّمات و عناصر محلية، بعيدا عن الحضارة الغربية كمركز للعالم.

---

[1] La lutte sociale ,20 av.1928

[2] هذا الموقف يعود إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، حيث صرح الزعيم المؤسس جان جوريس، في سياق حديث عن النزعة المناهضة لليهود، بأنها" هبوب لرياح الثورة ". بينما أبدى معارضته لفكرة الاستقلال الذاتي في المستعمرات، و اعتبر أن السياسة الجزائرية مرتبطة بالسياسة الاشتراكية الفرنسية. أنظر، J.Simon, l'Etoile Nord-africaine, p.19، أنظر أيضا بيان المؤتمر العالمي الأول للأممية الشيوعية ، عام 1919 ، الذي يؤكد حقيقة وجوب تحقيق الانعتاق و التحرر التام للطبقة الشغيلة في المتروبول ، قبل وجود الاستقلال في البلدان المستعمرة ، و منها الجزائر. ibid. p.21

جمعية نجم شمال أفريقيا.. حدود الاستقلال المنشود

تاريخيا، تأسس نجم شمال أفريقيا من العمال المغاربة المهاجرين في فرنسا.و قد لازمته الصفة العمّالية و النقابية منذ البداية و كانت باريس و بعض المدن الفرنسية ساحة لنشاطه.أما عن الأهداف التي توخاه و طبيعته البنيوية، فيمكن التعرف عليها باستعراض قانونه التأسيسي.فقد جاء في مادته الثالثة:" ترمي جمعية نجم شمال أفريقيا إلى الدفاع عن المصالح المادية، المعنوية، و الاجتماعية لمسلمي شمال أفريقيا، علاوة على التربية الاجتماعية و السياسية لكل أعضائها." أما بينية و النشاط الذي يضطلع به النجم، فحددته المادة الرابعة:" تعمل الجمعية وفق القوانين المرعية، في إطار لجنة "الاتحاد بين المستعمرات"، وتلتزم بتدريب مسلمي شمال أفريقيا على الحياة الفرنسية، و التعريف بمطالب و رغبات سكان شمال أفريقيا". و عن ما يطمح إليه النجم في المستقبل القريب، فقد نصت عليه المادة الخامسة: "سيقوم النجم بإعداد كراس بمطالبه الفورية المتعلقة بالجزائر و تونس و المغرب الأقصى، و سيسعى إلى تحقيقها بكافة الوسائل المتاحة، و يلتمس في سبيل ذلك: الصحافة، الاجتماعات العامة، الملصقات، النشاط البرلماني، العرائض إلى السلطات العامة، و كل ما من شأنه أن يحقق الإنعتاق التام لسكان شمال أفريقيا." كما هو واضح، أن هذه النصوص المؤسسة لجمعية نجم شمال أفريقيا لا تتضمن أي دعوة للانفصال عن الكيان الفرنسي، بل كل ما في الأمر أنها تنشط في إطار "لجنة ما بين المستعمرات" و هي بنية داخل الحزب الشيوعي الفرنسي. و أنها سوف تضطلع بهمة تدريب المسلمين المغاربة على قضايا و مسائل و حقائق الحياة الفرنسية.أما العبارة الأخيرة، حول" الإنعتاق التام لمسلمي شمال أفريقيا "، فيراد به، حسب حدود النص، التحرر من عبء التخلف ووطأة الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية، بالتماس الوسائل المشروعة، خاصة الإجراء البرلماني.

كانت باريس [1] هي الفضاء الذي استغله نجم شمال أفريقيا من أجل التعريف بقضيته إلى الرأي العام الفرنسي و العالمي، و حاول منذ نشأته أن يرسم لنفسه خطا سياسيا يضمن له حرية التحرك بعيدا عن الوصاية التنظيمية و الإيديولوجية و قريبا من التنظيمات و الأحزاب السياسية التي تقوم معه على أرضية و أهداف مشتركة: مناهضة الاستعمار و مناصرة الطبقات الشّغيلة و الشعوب المضطهدة.و الحقيقة التي يجب أن ينتهي

[1] يعترف مصالي الحاج في حديث لاحق بعد عقود من ميلاد النجم، أن " نشأة الحركة الوطنية الجزائرية كانت في ضواحي منطقة باريس. و فيها بدأت مشاعر التعلق بالطبقة العمالية الفرنسية. و أستطيع القول أن ميلاد الحركة الوطنية في المنطقة الباريسية أعطتها فرصة من أجل الوقوف في وجه العواصف التي اعترضتها طوال وجودها، مما جعلها تتلقى أثر الفكر الثوري الفرنسي"..Interview de Messali Hadj, la Commune, n°1, av.1957, cité par Stora, Messali Hadj, p

إليها التحليل التاريخي هي أن باريس كانت تساعد على بلورة الوعي السياسي نحو الاستقلال التاريخي و الحضاري ، لكنها قلما تسمح بتحقيق ذلك في مستعمراتها، ناهيك أن الجمعيات ذات الأصول الإفريقية ، العربية و الإسلامية و الآسيوية تجد نفسها مضطرة إلى التعاون و التآزر في نطاق التعبئة المشتركة في ما بينها و مع المعارضة الفرنسية[1]، من أجل إيصال صوتها إلى السكان في المستعمرات.إن نشأة نجم الشمال الأفريقي في باريس، ساعدته على أن يتجاوز و يتخطى النزعة الفئوية و العشائرية و الروح الجهوية التي تمسك بالبنية الاجتماعية في الجزائر. و بعيدا عن هذه الروح، في باريس، سعى النجم، في إطار النضال العمالي، أن يتأسس على قاعدة إنتاجية ركينة، هي القاعدة الصناعية، المعبرة عن تاريخ الرأسمالية في فرنسا، قبل أن يتحول النجم إلى الجزائر، مطلع الثلاثينيات و يسعى إلى البحث عن السند الشعبي من أجل أن يضفي على نضاله الصفة الشرعية، و من ثم يبرر مطالبه.هذا عن حدود ما كانت تسمح به باريس بالنسبة لتيار النزعة الوطنية الجزائرية في العشرينيات من القرن العشرين، و التي جعله يحد من طموحاته و لا يبدى مطالب راديكالية لا يوجد ما يبررها على مستوى الواقع. و لعّل هذا ما يستشف من المطالب التي تقدم به إلى السلطات العامة، عقب الاجتماع الذي عقده النجم يوم 20 جوان 1926، و الذي تضمن إحدى عشر نقطة:

1 إلغاء قانون الاندجينا و كل توابعه.

2 الحق في الانتخاب و في الترشح إلى جميع المجالس، من بينها البرلمان الفرنسي، على قدم المساواة مع المواطنين الفرنسيين.

3 الإلغاء التام لكافة القوانين الاستثنائية، و المحاكم الزجرية و المجالس الجنائية و هيئة الرقابة الإدارية، و العودة إلى نظام الحق العام.

4 التجنيد العسكري على أساس مبدأ: نفس التكاليف مع نفس الحقوق.

5 أن يصل المسلمون الجزائريون إلى جميع الرتب المدنية و العسكرية، بدون تمييز سوى الكفاءة و المهارة الشخصية.

---

[1] كان اليسار الفرنسي يعتمد في إعداد برامجه الانتخابية على التعبئة العمالية الفرنسية و الأجنبية. فقد كان يستغل هذه القوة لصالح حملاته الانتخابية بقصد الوصول إلى السلطة. كما كانت القوى العمالية المهاجرة كثيرا ما تُجَايله و تناصره في مساعيه المعادية للاستغلال و اضطهاد الشعوب. و لعل أبرز مثال على ذلك، أن نجم شمال أفريقيا نفسه الذي انضوى منذ البداية في عباءة اليسار الفرنسي.و قد كان هذا اللقاء التاريخي بين اليسار الفرنسي و القوى الوطنية المهاجرة تستدعيه أيضا إشكالية: إلى أي مدى يمكن للحزب الشيوعي الفرنسي مناصرة و تأييد الحركات الوطنية في المستعمرات، و من جهتها كانت النخبة الوطنية الجزائرية تبحث دائما إشكالية:إلى أي مدى يمكن التجاوب مع سياسة اليسار الفرنسي. و تاريخيا، لم يكن وصول اليسار في المرّات التي وصل فيها إلى الحكم ايجابيا على السكان الجزائريين، و لم يساعد بصورة فعّالة مطالب النخبة الوطنية، لا بل كما يرى جاك سيمون، فقد كان الحزب الشيوعي الفرنسي يحول دون وصول النجم إلى الاستقلال التنظيمي التام بسبب النشأة التاريخية للنجم على اثر التوصية للأممية الشيوعية.أنظر، J. Simon, L'Etoile nord-africaine, p.83

6 التطبيق التام لقانون التعليم الإجباري، مع حرية التعليم لجميع الأهالي.

7 حرية الصحافة و الجمعيات.

8 تطبيق مبدأ فصل الدين عن الحكومة في ما يتعلق بالدين الإسلامي.

9 تطبيق القوانين الاجتماعية و العمالية على الأهالي.

10الحرية التامة للعمال الأهالي بالتنقل إلى فرنسا أو إلى الخارج بنفس الطرق و الشروط التي تطلب من المواطنين الآخرين.

11 تطبيق قوانين العفو السابقة و القادمة على الأهالي مثل غيرهم من المواطنين "[1].

عند تحليل هذه المطالب، يتبين لنا أنها لا تختلف كثيرا عن مطالب التنظيمات الأهلية السابقة عليه، خاصة لدى الشبان الجزائريين، و على وجه الخصوص، القانون الأساسي لجمعية " الأخوة الجزائرية"[2] التي أسسها الأمير خالد، لا بل بصمات و الروح المحافظة للأمير خالد واضحة تماما في مطالب النجم التي تكاد تكون مأخوذة عن الرسالة التي توجه بها الأمير خالد إلى الرئيس الفرنسي الجديد هريو Herriot في 3 جويلية 1924[3]. مما جعل البعض يرشحه على أنه أول زعيم لنجم الشمال الأفريقي.و عليه، لم تكن بداية النجم

---

[1] أنظر النص الكامل مع بعض التصرف في الترجمة: م.قدّاش، م.قنّانش، نجم الشمال الأفريقي،1926-1937،ص.41

[2] قارن مع نصوص " الأخوة الجزائرية " في فصل الأمير خالد، ص. اعتماد النصوص اللاحقة على النصوص السابقة، يعطي معقولية أكثر للمسار التاريخي للحركة الوطنية الجزائرية، و يضفي عليها الوضوح، حتى لا تبدو و كأنها مفصولة عن تاريخها الخاص.لا، فقد كانت لحظة تأسيس نجم الشمال الأفريقي لحظة زاخمة بما سبقها، و لعل أهمها رصيد الأمير خالد.و هذا ، خلاف ما ذهب إليه مثلا المناضل /الباحث أحمد محساس في كتابه " الحركة الثورية الجزائرية"، الذي اعتبر النجم المُعبّر الحصري للموقف الراديكالي / الثوري ، و لم يراع حقيقة الأوضاع التي كانت تحد من أي راديكالية أنظر، **Ahmed Mahsas, Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la 1er guerre mondiale à 1954,Paris : l'Harmattan,1979.** وكذلك فعل الباحث كمال بوقصة في كتابه " أصول النزعة الوطنية الجزائرية، رواد النزعة الشعبوية الثورية السائرة ". و اعتبر ميلاد النجم بمثابة الميلاد الطفري للنزعة الوطنية الانفصالية، حيث عالج تاريخ النجم من خلال علاقته بالتنظيم الشيوعي و الحركة النقابية في المهجر، و لم يقرأ خلفيات الخطاب الوطني الناشئ و لا السياق التاريخي لذهنية الأهالي المسلمين ولا اللحظة التاريخية المكتنفة لما قبل 1926.أنظر ، **Kamel Bouguessa ,Aux sources du nationalisme algérien**

[3] جاء في هذه الرسالة التي بعثها الأمير خالد من الإسكندرية (مصر)، حيث كان يقيم لاحقا:سيدي الرئيس، استبشر المسلمون الجزائريون خيرا لدى وصولكم إلى الحكم، و اعتبروا أن عهدا جديدا قد بدأ فعلا، من أجل الحرية و الإنعتاق.و باسمي الشخصي المتواضع، و كمدافع عن قضية أهالي الجزائر، فُرِض عليه اللُّجُو إلى الخارج، بسبب أني تجرّأت عن الدفاع الصّريح عن إخواني المسلمين ، يشرّفني أن أضع بين الرئيس الجديد للحكومة الفرنسية برنامج المطالب التي نراها ذات أولوية:

راديكالية، كما حاولت أن تكرسه بعض الدراسات التي ربطت بين التاريخ اللاحق لنشاط مصالي الحاج و ما سبقه كتيار ثوري راديكالي منذ البداية.فالمطالب، كما رأينا، تُبْقِي على العلاقة مع فرنسا، و تدعو إلى معاملة الأهالي المسلمين على غرار الفرنسيين، ليس على سبيل الإدماج و الانصهار في البوتقة الفرنسية، بل على سبيل المعاملة بالمثل التي تبقي على خصوصية السكان الجزائريين[1].و الخصوصية التي ميزت السكان المغاربة هي اللغة العربية و الدين الإسلامي. فيما عدا ذلك، فلا يمكن إلا المطالبة بالمساواة التامة مع المواطنين الفرنسيين. ثم أن الحرص على الخصوصية، هي التي تضطر النجم إلى نقل نشاطه إلى الجزائر، حتى يتفاعل أكثر مع واقع الأهالي في مقاومتهم لصور الظلم اليومي و يستوحي منه أساليب الكفاح الاجتماعي و السياسي الناجعة. هذا من حيث النصوص التي عبرت عن مطالب نجم الشمال الأفريقي، التي لم تختلف عن بعض النصوص التي سبقته، كما لم يختلف الموقف السياسي للنجم من حيث الشرح و التحليل[2]، عن الخط الافتتاحي لجريدة" الإقدام " مثلا التي ترأسها الأمير خالد، أو "الإسلام" قبلها التي كان يصدرها الصادق دندن.

- التمثيل في البرلمان على أساس من المساواة مع الأوروبيين في الجزائر .
- الإلغاء التام و النهائي لكافة القوانين و التدابير الاستثنائية، و لجميع المحاكم القمعية و الإجرامية، و لهيئات التّقصت الإدارية، و العودة إلى العمل بنظام الحق العام.
- نفس الأعباء و نفس الحقوق مع الفرنسيين في ما يتعلق بالخدمة العسكرية.
- حق الأهالي الجزائريين في ارتياد الرتب العسكرية و المدنية، بدون تمييز سوى الجدارة و المؤهلات الشخصية.
- التطبيق التام لقانون التعليم الإجباري على الأهالي، و حرية التعليم.
- حرية الصحافة و الاجتماع.
- تطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة في ما يتعلق بالإسلام.
- العفو العام.
- تطبيق القوانين الاجتماعية و العمالية على الأهالي.
- الحرية التامة لجميع العمال الأهالي التنقل إلى فرنسا.

إن الأمل ليحدوني في أن تتجاوبوا مع هذه المطالب التي لا تتناقى مع جاء في برنامجكم.مع فائق التقدير " أنظر BCAF, 1924, p.530,

[1] في خطابه أمام العمال المهاجرين، يوم 7 أكتوبر 1926، في قاعة المهندسين، قال مصالي الحاج:" يجب إلغاء نظام الأنديجينا، و إزالة جميع التدابير غير الشرعية، التي أُتخِذت بقصد النيل من حق الجزائريين في السفر بحرية بين بلادهم و فرنسا، و الحق في تمثيل سكان أفريقيا الشمالية في البرلمان، و الحق في حرية الصحافة و الحق في عقد الاجتماعات."

[2] كانت المقالات التي يكتبها كوادر النجم، تشير إلى الأوضاع المأسوية التي يعيش فيها الشعب بسبب النظام الاستعماري، و بسبب ذلك تطالب بإلغاء مدونة الأهالي و جميع الآثار التي خلفها، و استعجال تطبيق القوانين الاجتماعية على العمال

و هكذا، يوقفنا التحليل التاريخي، على أن الخاصية التي لازمت حركة نجم الشمال الأفريقي، أنه جاء في سياق التطور العام للرأسمالية الأوروبية (فرنسا)، مما يبقيه في صلة متينة مع الحزب الشيوعي الفرنسي و اليسار بشكل عام، أي أنه يراكم التجربة العمالية اليسارية في فرنسا، قبل أن يتحول إلى الجزائر التي تمده بالوعي الطبقي الجديد، و التجربة السياسية الضرورية لمواصلة البحث عن الصيغ و الأطر لبناء الدولة / الأمة، التي تعد الشرط اللازب، الذي لا يمكن الاستغناء عنه في أي مشروع يساري يقوم على بناء مجتمع ما بعد الرأسمالية. فهذه الأخيرة، يجب أن يسبقها بناء مؤسسات الدولة الوطنية كمقدمة قبلية، ضرورية و حتمية في النظرية الماركسية[1].فالدولة، هي إذن القاعدة الخلفية التي لم تفصح عنها نزعة النجم بشكل واضح و جلي، بل كانت مضمرة في الخطاب اليساري الذي تفاعلت معه. و لن يصبح مشروع الدولة واضحا، يتحين فرصة التجسيد إلا بعد دخول مصالي الحاج إلى الجزائر، لكي ينقل التجربة إلى هناك، و يبدأ صراع جديد لا يقتصر على الطبقة العمالية فحسب، لأنها ضعيفة، بل يوسعها إلى قوى أخرى، مثل الفلاحين، التجار الصغار، الموظفين، على قلّتهم.

أما عن نشاط مصالي الحاج الرامي إلى الاستقلال عن النفوذ الشيوعي، فقد بدأه مع توليه الأمانة العامة للنجم و بسبب الأحداث التي تلاحقت بعد ذلك، و مثلت انشغالات و اهتمامات المناضلين، مثل ثورة الريف المغربي و الجمهورية التي أعلنها الزعيم عبد الكريم[2] ، النشاط الاستقلالي في بلاد الشام، المسألة التركية في

الجزائريين و الحريات الديموقراطية، حرية التنقل بين الجزائريين، بينما المسألة الوطنية و المسألة الاجتماعية (في الجزائر) لا تكاد تذكر.أنظر، في هذا الموضوع، جاك سيمون،J.Simon, l'Etoile, p.83,

[1] المعروف في النظرية الماركسية، أن الطبقة العاملة، تمثل القاعدة الأساسية التي تفضي إلى هدم الرأسمال المستغل، و هي التي تمهد لظهور المجتمع الشيوعي، عبر بناء المؤسسات العامة، و استعادة الطبقة العمالية لوسائل الإنتاج. و عليه، فان النظرية الماركسية، كما تعامل معها النجم و المهاجرون الجزائريون بصورة عامة في بداية تجربتهم السياسية، انطوت على فكرة الدولة الحديثة.

[2] من جملة الشواهد التي يمكن تقديمها على مدى حضور الثورة الريفية في النقاش العام، الخطاب التي قدمه الشيوعي الشاب جاك دوريو، يناصر و يؤيد حركة الأمير عبد الكريم و في ذات الوقت يعاتب السلطة الفرنسية التي تحالفت مع الاستعمار الأسباني:" لقد شاهدنا الانتصار الرائع لشعب صغير محروم، غيّر من المعطيات التقليدية و من السياسة الدولية و كيف استطاع 5000مغربي أن يُطَارد و يَطْرد 100000 أسباني من المنطقة التي استولوا عليها. بينما هبّت قواتنا (الفرنسية) و كلفت نفسها مهمة القتل و الاستيلاء على الأراضي، 400000 هكتار بإمرة البنوك الكبرى و تَعَدِّيات الجنرالات، و الإجراءات الإجرامية للإدارة الاستعمارية.إن اليقظة انتابت العالم الإسلامي...و أن المشكلة الكولونيالية صارت أداة للصراع الطبقي على مستوى

سياق زوال الخلافة و اعلان الجمهورية العلمانية و تداعياتها على العالم الإسلامي، بداية تشكل الاتحاد السوفيتي.فعلى خلاف صديقه حاج علي عبد القادر الذي لم يفارق عضوية الحزب الشيوعي الفرنسي، فان مصالي كان يصر على ايلاء المسألة الأهلية نصيب من النقاش العام وطرحها في المحافل الدولية، خاصة بعد وجود عصبة الأمم.فمصالي لم يكن شيوعيا إلى أخمص القدم، كما يقال، بل رجل لا يزال معلقا بتقاليد مدينة تلمسان[1] و بالأوضاع في الجزائر و ما يجري في العالم العربي.و هكذا، كما يرى حربي، فقد كانت المسألة الوطنية أسبق إلى الاهتمام من المسألة العمالية بالنسبة لتاريخ الحركة الوطنية الجزائرية[2].وجود المسألة العمالية لا يلغي المسألة الوطنية/الأهلية كما كان يرنو إليها مصالي الحاج، لا بل تُحثُّ عليها لأنها (المسألة الوطنية) هي إطارها الشرعي و الموضوعي الذي يبرر النضال ضد الاستغلال، كما تفعل الطبقة الشّغيلة الفرنسية التي تكتب تاريخها الخاص المناهض لصور الظلم الاجتماعي و الاستغلال الاقتصادي من أجل ازدهار الوطن الفرنسي. لكن المسألة الاجتماعية، تصبح بلا معنى في حالة العمال الجزائريين في غياب المضمون الوطني.

العالم.فقد كلّفت الحرب المغربية ، منذ 1912، 4 مليارات فرنكا و 12000 قتيلا. فالثورة الريفية شرعية، و الأمير عبد الكريم لا يطلب و لا يريد إلا السلام و معاهدة تضمن له ذلك. كما يجب أن لا يغرب على البال، أن المغرب الأقصى كان عام 1907 مطية إلى الحرب الكبرى، و أن نزعات إمبريالية جديدة في انتظارنا"أنظر كتاب زكية داود الذي يؤرخ لحياة و ثورة الأمير عبد الكريم و خاصة أصداء و تفاعلات الطبقة السياسية الفرنسية في باريس معها. Zakya Daoud, Abdelkrim, l'épopée d'or et de sang, préf. Bruno Etienne, Paris : Séguier, 1999, p.238

[1] كان مصالي الحاج يعتني بنفسه و بطريقة لباسه و حديثه أيضا، كما يفعل أهل الحضر التلمسانيين، يحرص على الأناقة، يرتدي اللباس المتسق، الذي ينم عن أصالته و حداثته في ذات الوقت.

[2] Harbi, aux origines du FLN, p.67

الفصل الثاني

ميلاد النزعة الاستقلالية

مؤتمر بروكسيل.. و الدعوة إلى الاستقلال

مَثّل مؤتمر بروكسيل فضاءً رائعا لكافة الحركات التحررية في العالم التي تجابه الرأسمالية في شَقّها الاستعماري و الإمبريالي، ومناسبة غير مسبوقة من أجل التنديد بالاستغلال في العالم.فقد كانت بروكسيل، عام 1927، عاصمة للقوى المُحبَّة للسلام، التي تتحشم طريق الحرية و الاستقلال[1].كان وفد نجم شمال أفريقيا ممثلا من مصالي الحاج، عبد القادر حاج علي، حسان متّار، و خير الله الشاذلي التونسي الرئيس الشرفي للنجم. و في الكلمة التي تلاها مصالي الحاج توكيد على استقلال شمال أفريقيا و مناصرة جميع القوى المناهضة للاستعمار و الإمبريالية. و حول الاستقلال، قال مصالي الحاج:" لقد كافحت القوى الكادحة لشمال أفريقيا ضد السياسة الاستعمارية، و ضد القمع. و هي اليوم تخوض كفاحا مستميتا و بشتى الوسائل التي بحوزتها، من أجل تحقيق الهدف العظيم: الاستقلال[2]". فكلمة الاستقلال، كما هو واضح، و ردت في صلتها بالمفردات الماركسية التي عادة ما تتداولها الأممية الشيوعية التي نسّقت لهذا المؤتمر الكبير، الذي قَدِمَ النجم إليه كحزب الطبقة الشّغيلة (القوة الكادحة)، ممثلا عن المهاجرين المغاربة[3].

---

[1] عُقد هذا المؤتمر في قصر اغمون، Palais d'Egmont ، في العاصمة البلجيكية، بروكسل، أيام 10-15 فيفري 1927، حضره ما يناهز170 مندوبا، اغلبهم 137، قدموا من 37 بلدا مستَعْمَرا، و كان يرمي إلى تأسيس حركة جماهير معادية للإمبريالية في العالم.مصالي الحاج الذي تلا خطابا عن حزب الشمال الأفريقي، واتته فرصة اللقاء بكبار المناضلين في العالم : جواهر آل نهرو(الهند)، محمد حتّى اندونيسيا ، الأمين سنغور (السنغال)، شكيب ارسلان ، الزعيم العربي عن المؤتمر الإسلامي في مكة.

[2] خطاب مصالي الحاج في مؤتمر بروكسيل، الذي انعقد أيام 10-15 فيفري 1927

[3] انظر تحليل نشرة لجنة أفريقيا الفرنسية، المقرّبة من الأوساط الاستعمارية، لخطاب مصالي الحاج و أصدائه، و خاصة نقاط القطيعة و الاستمرار في حياة النجم، BCAF, 1927, p.184 و يُعَقّب المؤرخ جاك سيمون، الذي لا يخفي ميوله السياسية و الإيديولوجية ، كونه طرف في الخلاف التاريخي مع الحزب الشيوعي الفرنسي، على أن خطاب مصالي الحاج شكّل بداية القطيعة البراغماتية مع الحزب الشيوعي الفرنسي، و ميلادا حقيقيا للنزعة الوطنية الجزائرية ، وأن الخطاب يقع على طرف نقيض من سياسة الكومينترن.و بالمعاينة و التحليل التاريخي ، نجد أن هذا الرأي مستخلص ليس من خطاب مصالي الحاج في حد ذاته بل من الخطاب الاستعماري الذي ورد في الحملة المناهضة لخطاب مصالي ، و اعتبرته يعبّر عن الانفصال و استقلال سكان شمال أفريقيا، و الصلة التي باتت قوية بين النجم و الأممية الشيوعية .

أما المطالب التي قدمها مصالي بإسم النجم، و طالب من المؤتمرين تبنيها و المصادقة عليها، فقد وردت على النحو التالي:

- 1 استقلال الجزائر.
- 2 إجلاء قوّات الاحتلال الفرنسية.
- 3 تأسيس جيش وطني.
- 4 حجز الأملاك الفلاحية الكبيرة التي استولى عليها الإقطاعيون، عملاء الإمبريالية و المعمرون و الشركات الرأسمالية الخاصة، و إرجاعها إلى الفلاحين الجزائريين الذين سُلبت منهم.
- 5 إعادة الأراضي و الغابات التي استولت عليها الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية.[1]

لا شك، أن هذه البنود تمثل قطيعة حقيقية مع الوضع الكولونيالي، و تدفع صراحة إلى إجلاء الفرنسيين عن الجزائر. فالنبرة حاسمة حول مدلول الاستقلال، لكن غياب التجربة و الوسائل و الوضع النوعي المختلف للجزائر حيال الدولة الفرنسية، يضفي طابعا شعبويا على هذه المطالب، بحيث يمكن

---

[1] أنظر نص الخطاب كاملا في محفوظ قدّاش، نصوص النجم، ص.48، مأخوذا عن النص الفرنسي الذي نشرته جريدة La Lutte sociale, 11 mars.1927.و من خلال القراءة الكاملة التي تأخذ بسياق النص و التجربة القصيرة لنجم الشمال الأفريقي ، يمكن ترجيح أن المطالب الجوهرية جرى صياغتها من وحي مناسبة انعقاد مؤتمر بروكسال لأن البيان الذي تلاه مصالي الحاج تضمن أيضا مطالب أخرى ، جاءت تحت عنوان المطالب الفورية ، و التي نعتقد أنها هي التي تنم عن حدود ما يسعى إليه النجم ، و اعتبرها من الأعمال الجريئة و الفورية من أجل انتزاعها من الإمبريالية الفرنسية. و هي:

- الإلغاء الفوري لقانون الأنديجينا و القوانين الاستثنائية.
- العفو لمن هم في السجون، أو تحت الإقامة الإجبارية، أو المبعدون.
- حرية الصحافة و الجمعيات و الاجتماعات.
- التمتع بالحقوق السياسية و النقابية المعادلة لما يتمتع بها الفرنسي في الجزائر.
- تحويل المجلس المالي المنتخب بالأقلية إلى برلمان جزائري منتخب بالاقتراع العام.
- انتخاب المجالس البلدية و العمالية بالاقتراع أيضا.
- التمتع بحق التعليم في جميع المراحل.
- إنشاء المدارس العربية.
- تطبيق القوانين الاجتماعية.
- إعانة صغار الفلاحين بقروض واسعة.

و ينتهي البيان بهذه الفقرة التي يستشف منها أن النجم كان حريصا على إمكانية الوصول إلى انتزاع هذه الحقوق و ربطها بضرورة "وعي الجزائريين بحقوقهم و بقوتهم لفرضها على الحكومة الفرنسية، باتحادهم و التفافهم حول منظماتهم".

التساؤل، ما الذي تغيَّر في حياة النجم في أقل من سنة من تأسيسه لكي يُغيِّر موقفه بهذه الصورة الراديكالية؟ لعل الجواب، هو الجو العام للمؤتمر و المقصد النهائي منه: تحرير الشعوب المستعمرة.فالنجم، لم يقيّم الوضع على أساس من التجربة السياسية الخاصة، و أراد أن يجاري ممثلي بقية الأحزاب في العالم المقهور من أجل التعريف ب"المسألة الوطنية "و استبق الحدث، و بدأ من حيث يجب أن ينتهي. و تاريخيا هذا ما حدث فعلا، فقد كان الاستقلال الوطني ثمرة نضال سياسي ثم مسلح اندرج في المدى الطويل، استوعب التجربة التاريخية في كل اعتباراتها و مستوياتها و أجوائها العالمية.

و هكذا، فقد عبّرت المطالب الجوهرية عن مواقف راديكالية للنجم، دخل على أثرها في مواجهة عنيفة مع النظام الاستعماري ممثلا خاصة في المعمرين و موظفي الحكومة العامة و هيئاتها التنفيذية.فلم يدم الوضع طويلا، و سارعت السلطات العامة إلى التربص به و محاولة حظره.فالمطالب الجوهرية أو الأساسية لم تكن بوسع النجم أن يضطلع بها لأن لحظة التأسيس لا تنطوي على اكتمال التجربة الوطنية، بقدر ما تُنبِي على البحث عن الوسائل و الإمكانات و آليات الوعي بقيمة المطالب في مراحلها المختلفة. و لعّل هذا ما أشار إليه المناضل الوطني سليمان بوجناح، الذي كان يوقع مقالاته في الإقدام، باسم مستعار " الفرقد":" حقيقة، أن بلاد الجزائر فاقدة لحزب وطني، مشكلا من العنصر الإسلامي دون غيره، و له برنامج محدد، موافق لتمنيات مسلمي الجزائر(...)و عليه، فإذا اضطررنا إلى التقرب إليها(الأحزاب المختلفة في فرنسا و في العالم العربي و الإسلامي)، من أجل مصالح بلادنا، يجب أن يكون ذلك التَّقَرب نسبيا.فنجاح قضيتنا الوطنية يستلزم الاعتماد على أنفسنا و أن لا نستعين بالغير إلا لأجل معاضدتنا، و الغرض من مشاركتنا في هذه الأحزاب هو استرجاع حقوقنا من براثن الاستعمار، تلك الحقوق التي يَعْسُر علينا استرجاعها.فحزب كهذا، دعامته الدين و الوطنية يكون قادرا، بلا شك، على تحقيق انتصار المسلمين في الشمال الأفريقي".إن استعادة الحقوق السياسية و الاجتماعية التي تعبِّر عن ماهية الإنسان الجزائري و البلاد الجزائرية ، كما يرى الفرقد ، يحتاج إلى دعامة الدين و الوطنية ، لأن هذه الأخيرة يحققها الكفاح الطويل الذي يؤسس لتاريخه الخاص، و أن الاعتماد على الذات ، يحتاج إلى ذات معرَّفة أو قادرة على سلوك الطريق للتعريف بها ، لأن في مقال الفرقد ما يفيد إلى أن جميع من هم على رأس الأحزاب و الزّعمات العربية ، يخدمون أكثر الاستعمار و هم يعتقدون غير ذلك، لفقدان الوعي بدعامتي الدين و الوطن.

يرى البعض أن خطاب مصالي الحاج، دشّن مرحلة جديدة و أسس للنزعة الوطنية الجزائرية. فقد تحدث باسم الفرع الجزائري لنجم شمال أفريقيا، و تخطى إلى حد ما، روح لجنة المستعمرات التابعة للحزب الشيوعي الفرنسي.فالنبرة التي لازمت الخطاب و روحه مناهضة تماما للإمبريالية و تَشْرُع حقيقة في محاكمة متواصلة

للاستعمار[1] ، في سياق تداعيات الحرب الإمبريالية على المغرب الأقصى[2] .و قيمة و أهمية ثورة عبد الكريم 1925، ضد الفرنسيين و الأسبان، تكمن في كونها استطاعت بعفوية و تلقائية أن تستقطب العمال المغاربة في فرنسا، و استحثتهم إلى الانتصار إلى جانب الأمير عبد الكريم و ثورته على أساس من الدين و الأمة في سياق آخر كان تصنعه منطقة الشام أيضا المتحفزة إلى الاستقلال، الأمر الذي شحذ الحس الوطني أكثر.فقد أيقظت ثورة الريف الوعي على الحقيقة التالية: كيف لمسلم أن يحارب مسلما آخرا و بإيعاز من النظام الاستعماري، و في غياب أية مصلحة أهلية واضحة؟ فالحرب، كما جرت، و الأصداء التي تداعت إلى الأهالي المغاربة في باريس، كانت تبكيتا لضمير المسلمين، استحثتهم على ضرورة التساؤل..ما العمل؟ و كان الجواب أحد المهام التي سوف يضطلع بها النجم:" لقد آن الأوان لكي نضع حدا لما يحاك ضدنا، و ضد مصالحنا المشتركة، و ضد ديننا الحنيف.هذا ما بدأت تَفْهَمُه جمعيتنا، و تحاول جاهدة أن تسخّر كل ما في وسعها من أجل تحقيق الوحدة العضوية بين سكان شمال أفريقيا، حتى لا تتكرر مشاهد " جرائم الرّيف"، التي أظهرت لنا كيف أن مسلمي المغرب و الجزائر و تونس كانوا يقاتلون إخوانهم الريفيين، بجريرة أنهم كانوا يدافعون عن حرياتهم و عن أراضيهم ضد أطماع المستعمرين."[3]

و لعل ما يؤكد النبرة الصاعدة و ضرورة الوعي الجازم بحقائق البلد، هو تقديم صياغة جديدة للقانون الأساسي لنجم الشمال الأفريقي أكثر إلحاحا على قيمة و أهمية التحرير و الاستقلال، تنم عن روح التعاون السياسي بين الأقطار الثلاثة في الشمال الأفريقي. جاء في المادة الثالثة:" تهدف الجمعية إلى تنظيم الكفاح من أجل استقلال البلدان الثلاثة في شمال أفريقيا. و تندد و تكافح ضد كل صور و أشكال القمع الاستعماري، مع العناية الفائقة بالدفاع عن المصالح المادية، المعنوية، السياسية و الاجتماعية لسكان الشمال أفريقي"[4]. و تؤكد المادة

---

[1] أنظر، المنشور الذي نشره و وزعه النجم، تحت عنوان " الكفاح ضد الإمبريالية الفرنسية"، و كانت آخر حملة فيه، بعد سرد للفضائح و الجرائم الفرنسية في الجزائر: تحيا الجزائر المستقلة.BCAF, 1928, p.653

[2] كانت لحرب الريف، و إعلان الأمير عبد الكريم الجمهورية، ثم تداعيات و أحداث الثورة في المغرب الأقصى ظلالا واسعة في ظهور الشعور الوطني في منطقة الشمال الأفريقي، و خاصة أصداء تلك الحرب لدى العمال المغاربة و الجزائريين و التونسة في فرنسا.أنظر البيان الذي صاغه نجم الشمال الأفريقي إلى سكان منطقة الأطلس الأوسط و تافيلالت، يحثهم فيها إلى رباطة الجأش و المثابرة، من أجل انتزاع الاستقلال. و ينتهي البيان بهذه الفقرة:" لنواجه كلنا الإمبريالية، سواء أكانت فرنسية أو أسبانية.لننظم صفوفنا، و نشكل جبهة واحدة مناهضة للإمبريالية.و لنتصدى كرجل واحد ضد الحرب المغرب الأقصى، من أجل استقلال بلداننا. يحيا استقلال المغرب الأقصى.يحيا شمال أفريقيا "BCAF, 1928

[3] Manifeste de l'ENA, 7 sept.1927, signé par Jilali Chabila,

[4] Statuts de l'Etoile Nord-africaine, 1927. (in)M.Kaddache, M.Guenaneche, l'Etoile Nord-africaine, op.cit., p.45, 46.

الرابعة، نفس التوجه نحو الاستقلال على هذا النحو:" و ستقوم الجمعية بإعداد ثلاثة برامج من المطالب الفورية، خاصة بكل بلد على حدة، مع مراعاة الخصوصية و الوضعية الجغرافية و التاريخية و الاقتصادية و خاصة السياسية لكل بلد من البلدان الثلاثة، و لأجلهم جميعا، تطالب بالاستقلال التام". أما المادة الخامسة، فأرادت أن تضفي الطابع الثوري على كل التنظيمات التي تزمع الجمعية إنشائها في الجزائر، تونس و المغرب الأقصى:" و بموازاة مع النشاط الذي يقوم به عمال الشمال الأفريقي في فرنسا، تسعى الجمعية إلى حصر جهودها و توجيهها نحو إنشاء تنظيمات وطنية ثورية في شمال أفريقيا".ثم تواصل الجمعية في التشديد على الروح الثورية، كأفضل سبيل لتوحيد الأطر الحزبية في أفق الكفاح الثوري الوطني، و تضيف المادة السادسة:" كل نشاط الحزب و عمله، يجب أن ننحو به نحو وحدة الحركة الوطنية الثورية لشمال أفريقيا. و تعتبر الجمعية أن الحزب الدستوري الحر، في تونس، يمثل المنظمة القادرة على الكفاح من أجل التحرير. و أن المهمة الراهنة، هي أن تقدم له يد المساعدة من ترقية مواقفه نحو سياسية راديكالية"[1].

برنامج ماي 1933..ميلاد النزعة الانفصالية

لم تشذ مستعمرة الجزائر عن نتائج الوضع الدولي العام الذي ساد مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين، خاصة تداعيات الأزمة الاقتصادية نيويورك 1929، و وصول الحزب النازي بقيادة هتلر إلى سدّة الحكم في ألمانيا جانفي 1933، و بداية، ما عرف بالمد الفاشي و دخول السياسة الأوروبية في دوامة الحسابات الرامية إلى البحث عن المصالح التي تستأثر بها الرأسمالية الإمبريالية و عرّاب الاقتصاد و السياسة البرجوازية و أصحاب الشركات الكبرى و المؤسسات المالية، علاوة على أصحاب المصانع العسكرية التي لم تكن بعيدة عن قرارات الحرب و الدعوة إليها.و لعّل أهم الآثار التي طالت الوضع في الجزائر، عودة الآلاف من العمال المهاجرين إلى الجزائر بسبب سياسة التسريح و الطرد، حالة البطالة الكبيرة التي عصفت بالأهالي في الجزائر، عاشتها المدن، كما الأرياف.زيادة على الأعباء التي ناء بحملها من بقوا في العمل عرضة لشتّى أنواع الاستغلال البشع لتدارك النقص و الندرة و ضعف الإنتاج، و التجاوب أكثر مع وتيرة قرع طبول الحرب القادمة.

أما على الصعيد الإقليمي و المحلي، فيمكن أن نذكر، أن النزعة الوطنية المتنامية، كانت تتغذي من الخلافات الكبرى مع القوى الاستعمارية في الجزائر و في فرنسا، و لعل احتفالات فرنسا بمئويتها في الجزائر، واحدة من الأحداث، التي دعت مصالي الحاج و النجم إلى إعادة التفكير في الوضع الجزائري في علاقته بفرنسا.فقد تذمرت النخبة الوطنية من تلك الاحتفالات، التي تركت الحسرة و الأسى و الشعور بالغبن لما آلت

---

[1] Ibid.

إليه وضعية الجزائر و الجزائريين[1]. كما أن صدور الظهير البربري عام 1930 في المغرب الأقصى رافقته في الجزائر، ردود أفعال قوية مناهضة و مناوئة، لما ينطوي عليه من أسباب التّشرذم و الفرقة بين أبناء البلد الواحد و الدين الواحد.فقد جاء هذا الظهير، كثمرة لسياسة بربرية مارستها السلطة الفرنسية في المغرب الأقصى و بلاد القبائل الجزائرية. و من ثم، فقد أفرزت هذه المواجهة الجديدة مزيدا من الوعي بالوطن و مقوماته، فضلا على وضوح الفكرة و الهدف.

في هذا السياق بدأ الاهتمام أكثر بالقوى الأهلية و إعادة ترتيب الأوضاع السياسية و الاجتماعية لعل ذلك يساعد أكثر على تعزيز المواقف و توفير حالة تعبئة شاملة لمواجهة احتمالات المستقبل المشحون أكثر بالتوتر و عدم التوقع. ففي جانب اليسار الفرنسي، خطا الحزب الشيوعي الفرنسي خطوة جديدة، و أولى الحالة العمالية في الجزائر عناية أكثر من أجل إدراجها في المجهود التعبوي اليساري الرامي إلى الإطاحة بالحكم البرجوازي و الإمبريالية الفرنسية، و كأنه شعر بأن عصر الوصاية على الأحزاب و التنظيمات الأهلية قد ولّى، و يجب أن يترك الأمر لها من أجل إدارة شؤونها بنفسها. و لهذا الغرض أوفدت قيادة الحزب الشيوعي المناضل أندي فيرا[2]، المعروف بخطه المخالف إلى حد ما عن الخط الرسمي للحزب إلى الجزائر من أجل ترتيب علاقة جديدة مع

---

[1] وجه مصالي الحاج رسالة /بيان احتجاجي، باسم اللجنة المركزية للنجم ، ضد السلطات الفرنسية التي احتفت بالمئوية ، جاء فيها:" عمدت فرنسا حال احتلالها الجزائر إلى إقرار نظام سياسي، هدمت بموجبه كل أشكال الديمقراطية التي كانت سائدة قبل الاحتلال (الدوار، العشائر، الأقاليم) و أبقت فقط على أشكال كاريكاتورية من الحكم، استبعدت العرب من حق إدارة و تدبير البلد، و وضعت كل السلطة السياسية في يد الحاكم العام، الذي استأثر بقيادة كل الجهاز الوظيفي الإداري الذي يتولى تنفيذ مراسيم الحاكم العام (جباية الضرائب تطبيق القوانين الاستثنائية..)"A()M, 15h/25

[2] ثم تلته سلسلة أخرى من الزيارات المعاينة للوضع في الجزائر، خاصة زيارة الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي موريس طوريز، جويلية 1933، أي بعد أكثر من شهر من برنامج النجم (ماي 1933).و فور عودته ، قدم تصريحا أمام مجلس النواب أكد فيه مطالب النجم مع بعض التحفظ في مسألة الاستقلال:" لم يعد الأمر يقتصر فقط على بعض أعمال الخير و التشريعات الاجتماعية حيال العمال الجزائريين . لا بد أن نقوم بتحسين أوضاعهم السياسية عبر إلغاء قانون الأهالي.يجب أن يسمح لهم بالتجمع، و أن ينتظموا حتى يتمكنوا من تحقيق مطالبهم بأنفسهم. نطالب بحقهم في إدارة شؤونهم، و الحق في النضال و الإضراب و حرية عقد الاجتماعات. حرية الصحافة باللغة العربية و الفرنسية أيضا. و نطالب بحقهم في التعلم باللغة العربية و تعليمها. و قف العمل بنظام البلديات المختلطة و نظام القيّادة.و يبقى المطلب العظيم هو الوقف الفوري لتجريد الفلاحين الأهالي من الأراضي و إعادتها لهم، مع صرف العلاوات و التعويضات لأولاك الذي صودرت أراضيهم و طوردوا منها(...) هذا ما أعرفه جيدا، و لن يتم تحقيقه بصورة نهائية إلا عبر التحالف بين البروليتاريين الفرنسيين و الأهالي في الجزائر. و كل هذا يطرح أيضا مشكلة / مسألة استقلال الشعب الجزائري و حريته من نير الإمبريالية الفرنسية". **J. Jurquet, la révolution nationale algérienne et le parti communiste français, t.2, p.317**

الشيوعيين الجزائريين.و بدأت تظهر أسماء جزائرية مناضلة و مسيرة للحزب الشيوعي في الجزائر، أمثال عمار أوزيغان، بن علي بوكورت، بوهالي...و لعل ، أهم خطوة خطاها النجم على درب امتلاك الوعي بقيمة الدولة هو صياغة العلم الوطني في شكل شعار في الصفحة الأولى من جريدة الأمة ، لسان حاله، أكتوبر 1930.فقد كان الشعار يشير إلى نجمة خماسية الزوايا التي ترمز إلى الأركان الدينية الخمسة، يشع منه نور الهداية و الإيمان، و هلال كتب داخله الآية الكريمة:" و اعتصموا بحبل الله جميع و لا تفرقوا"، أما توجه الجريدة، فهو: جريدة وطنية سياسية للدفاع عن حقوق مسلمي أفريقيا الشمالية.و هذا ما أدى إلى نمو متوالي للنزعة الوطنية الجزائرية عكرت صفو العلاقة بين النجم و الحزب الشيوعي الفرنسي ، لتتكرس حالة التنافر بين الخط الوطني و الخط الشيوعي[1] .

تضمن برنامج ماي 1933 قسمين، القسم الأول يمكن إجماله في مطالب ديمقراطية و أهداف و مرامي سياسية، التي عادة ما ترد في خطاب النجم إلى السلطات الفرنسية العامة، منذ تأسيسه:

- إلغاء قانون الأهالي (القوانين الاستثنائية).
- حرية السفر إلى فرنسا و إلى الخارج.
- حرية الصحافة و الاجتماع.
- حرية تشكيل الجمعيات، الحقوق السياسية و النقابية.
- إحلال برلمان جزائري منتخب عن طريق الاقتراع العام محل المندوبيات المالية ذات التمثيل المحدود.
- وقف العمل بنظام البلديات المختلطة و نظام الأقاليم العسكرية (الجنوب الجزائري).
- حق ارتياد المناصب العامة بدون تمييز، و المعاملة على قدم المساواة مع الأجانب و الفرنسيين.
- التعليم الإجباري للغة العربية في كافة أطواره و مستوياته و إنشاء مدارس عربية –إسلامية جديدة.
- الحق في الخدمة العسكرية.
- تطبيق القوانين الاجتماعية العمالية، مثل الحق في علاوة البطالة و علاوة العائلة، التأمين الاجتماعي، توسيع نطاق العمل بنظام الاعتمادات الفلاحية لصغار الفلاحين.
- تطوير وسائل الاتصالات، إسعاف ضحايا المجاعات.

هذا في ما يتعلق بالمطالب التي تقدم بها النجم إلى السلطات الفرنسية العامة، وكلها يندرج في إطار القوانين الفرنسية المرعية، بمعنى أنها مطالب تراعي احترام الشرعية و النظام الفرنسي القائم. بينما الشطر الثاني من المطالب، فيكاد يقف على طرف نقيض القسم الأول و يتعدّاها إلى:

---

[1] فقد أوضح الحزب الشيوعي الفرنسي موقفه من النجم بهذا البيان " لقد قطعنا صلتنا بنجم الشمال الأفريقي الذي يتابع سياسة وطنية، إصلاحية و دينية."،أنظر: les cahiers du bolchevisme, n°spécial, mai 1932, sur le VII congrès du PCF, p.72-75

- الاستقلال التام للجزائر.
- الانسحاب التام لوحدات الاحتلال.
- تشكيل جيش وطني و حكومة وطنية ثورية.
- إقامة جمعية تأسيسية منتخبة عن طريق الاقتراع العام.
- الحق في الترشح و في الانتخاب إلى كافة الوظائف و المناصب(مادة مكررة عن الشطر الأول).
- اعتبار اللغة العربية لغة رسمية.
- إعادة البنوك و المناجم و قطاع السكك الحديدية و الموانئ و المرافق العامة التي اغتصبها الغزاة إلى الدولة الجزائرية.
- مصادرة الممتلكات الكبرى التي استحوذ عليها كبار الإقطاعيين حلفاء الغزاة و الكولون و إعادة الأراضي إلى الفلاحين و المزارعين.
- احترام الملكيات الصغيرة و المتوسطة.
- إعادة الغابات و المساحات الكبرى التي اغتصبتها الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية.
- التعليم الإجباري و المجاني للغة العربية في كل المستويات (خدمة تقدمها الدولة الجزائرية المنشودة).
- اعتراف الدولة الجزائرية بالحق النقابي و الحق في الإضراب، و قيام الدولة بإعداد و صياغة القوانين الاجتماعية.
- الإعانة الفورية للفلاحين الجزائريين بتخصيص اعتمادات مالية بدون فوائد، تدعيمهم بالعتاد و الأجهزة و البذور و الري و استصلاح الأراضي و تحسين طرق المواصلات[1].

الحقيقة، أن هذه المطالب من القسم الثاني، تحاول أن ترتب صراحة وضعا/ STATUT " استقلال الجزائر"، و تتحدث عن حكومة جزائرية و دولة جزائرية تتولى تسَلُّم السلطة من الدولة الفرنسية.و الدولة الجزائرية بالتعريف هي مثلها مثل الدولة الفرنسية: جيش وطني، حكومة وطنية ثورية، مواطنون جزائريون لهم حق الانتخاب و الترشح، لغة عربية رسمية، احتكار الدولة للمرافق العامة، بنوك و الأراضي الشاسعة، كل ذلك يُعَبّر عن السلطة و السيادة للدولة الجزائرية الناشئة.و ما يستشف من هذه المطالب الواردة في القسم الثاني، هي أنها تعبر عن مقومات و مرافق و إمكانات ، تتمنى الحركة الوطنية أن تحققها في المستقبل و ليس في الراهن مما يحول خطاب النجم إلى خطاب طوباوي لغياب السند الموضوعي الذي يضفي على تلك المطالب الشرعية القانونية : الإرادة الشعبية.إن التحليل السياسي و القانوني لمطالب النجم يَرُدها جميعها إلى أنها تعبر عن طموح

---

[1] أنظر النص الفرنسي الكامل لمطالب النجم في BCAF, 1934, p.757,576 ، و أعادت نشره جريدة النجم في El Ouma, sept.1934 ، و يمكن العودة إلى النص العربي في محفوظ قداش و قنانش، نجم الشمال الأفريقي، ص.56،57،58.

سياسي لم يحن وقته، أكثر مما يعبر عن نضج تاريخي وصلت إليه النزعة الوطنية الجزائرية التي لما تزل تتلمس خطواتها الأولى نحو اكتساب الوعي و التجربة السياسية و التاريخية التي تساوق مطلب الاستقلال حقيقة.

صحيح أن هذه المطالب في مجملها لم تكن جديدة في خطاب النجم السياسي و الاجتماعي، و استمر في المطالبة بها حتى بعد عام 1933، إلا أن ورود كلمة الدولة الجزائرية، هي التي يمكن اعتبارها خطوة متقدمة على درب الوطنية الجزائرية التي صارت تحرص أكثر على وجوب تحقيق المؤسسة العامة التي بدونها يستحيل الوصول إلى الاستقلال التاريخي و السياسي للشعب الجزائري. و إذا كان من الناحية التاريخية و السياق الذي أعربت فيه جمعية النجم عن إقرار مبدإ الدولة الجزائرية يعبر عن مطمح سياسي إيديولوجي أكثر مما يعبر عن إمكانية واقعية، و يكشف عن وعي جديد يستند إلى أرضية نفسية و إيديولوجية و تجربة متواضعة تتوثب إلى تحقيق الدولة الجزائرية[1]. فقد كان الحديث يجري دائما عن استقلال الشمال الأفريقي، بينما في برنامج ماي 1933، لم ترد كلمة الشمال الأفريقي، و إن استمر الخطاب الوحدوي لبلدان الشمال الأفريقي يتردد بين المناسبة و الأخرى[2]، لكن في مدلول عام يأتي ليؤازر الاستقلال و إقامة الدولة الجزائرية .و هكذا، فالجزائر، في برنامج ماي 1933 تتطلع إلى وحدة سياسية و سلطة مستقلة(حكومة وطنية بكل مرافقها التي تتسلمها من الدولة الفرنسية).

في التحليل الأخير، يمكن القول أن النجم في هذا البرنامج قدم تعريفه للدولة، كما هي عليه الدولة الفرنسية، و كأنه امتداد لها، أو ساهم في تجربتها التاريخية، و لم يراع التفاوت الكبير و لا الفارق النوعي في المسار التاريخي، لأن الدولة الفرنسية ليست فقط تجربة سياسية مع الاستعمار، بل قبل ذلك بكثير. و لعل هذا ما جعل السلطات الفرنسية تسارع إلى تعقب نشاط الحزب لأنه يزاحمها في نفس التصور و تتربص بأعضائه طوال

---

[1] من جملة المظاهر الجديدة التي حفّزت النجم إلى مواصلة السعي من أجل تحقيق الدولة الجزائرية، صدى الحركة المصالية في الجزائر، خاصة ارتفاع رقم مبيعات جريدة الحزب " الأمة"، و العنوان له دلالته، من 12000 عامي 1933-1932 إلى 44000 عام 1934، بداية تشكل الرأي العام الأهلي المسلم و هو رقم مشجع فعلا في ذلك الوقت، فضلا على تفصيل لأول مرة العَلَم الوطني الجزائري، الذي صار يرفع في الجمعيات العامة التي يعقدها النجم.و عن هذه البداية يقول مصالي الحاج في مذكراته:"و اليوم، و بعد ما انطلقنا ، نعتمد على أنفسنا ، و على شعبنا الذي صار يفهمنا أكثر و أكثر ... لم نكن في يوم من الأيام لا متزمتين و لا شوفينين. نحن دعاة التحرر، ديمقراطيين، و نطمح إلى أن نكون اشتراكيين ."[J.Simon, p.106]

[2] جاء في الخطاب الذي قدمه مصالي الحاج في التجمع الكبير الذي عقد في قاعة Grange aux Belles، في 19 أوت 1934، أي في سياق و تداعيات أحداث/ مأساة قسنطينة:" يسقط قانون الأنديجينا الشائن ! تسقط القوانين الاستثنائية! تسقط البلديات المختلطة !يحيا استقلال شمال أفريقيا و يحيا الإسلام".

الثلاثينيات، إلى أن عمدت إلى حله صراحة في جانفي 1937.و عليه ، فقد صار النشاط الذي يضطلع به النجم في الجزائر نشاطا يهدد الوجود الفرنسي ذاته، و يبدأ مسار جديد إلى حد كبير للنزعة الانفصالية الجزائرية .

الثلاثينيات، و بداية الوعي الذاتي بمقومات الدولة الجزائرية

كانت سنة 1936[1]، و ما تلاها فترة حاسمة في تاريخ الحركة الوطنية بصورة عامة و في حياة مصالي الحاج على وجه خاص. فقد تلازمت عند هذا الأخير الدعوة إلى التحرر مع الوعي بوجوب تحديد مقومات الدولة الجزائرية المنشودة، ضدا على الدولة الفرنسية القائمة.فقد كان، في السابق، يجري الحديث عن الاستقلال، الإنعتاق، و التحرر في سياق الصراع و المواجهة الإيديولوجية و السياسية للإمبريالية و الاستغلال، و عادة ما كان يَتَمَيّع مضمون و معنى و مُحَدِّد الدولة الجزائرية. لكن مع مجيء التجمع الشعبي الفرنسي و التوترات السياسية و الاجتماعية التي رافقته إلى أن وصل إلى الحكم، في ربيع 1936 باسم الجبهة الشعبية[2] التي ضمت كارتل اليسار الفرنسي، تغير وعي النخبة الوطنية المناضلة نحو مزيد من الوضوح بمقومات الأمة و الدولة و الشعب و فرنسا. عبرّت عنها خاصة التظاهرة الحاشدة لعمال و ممثلي الأقطار العربية ، بمناسبة يوم الثورة الفرنسية ، في 14،

---

[1] كانت سنة 1936 سنة متميزة في حياة الجزائر بسبب الأحداث في فرنسا و في العالم و تداعياتها على تطوّر الأوضاع في الجزائر ، و للوقوف على الحالة في الجزائر نعطي ملامح الجغرافية البشرية و توزعها على الإقليم الجزائري كما جاء في الإحصاء السكاني الذي جرى عام 1936:

المناطق	فرنسيون	أهالي	أجانب	.....	المجموع
الجزائر	310908	1853154	43067	33782	2240911
وهران	314115	1183549	103153	22539	1623356
قسنطينة	188354	2494653	18685	26074	2727766
عين الصفراء	3090	185220	1848	3189	193347
غرداية	1902	163215	146	1103	166366
توقرت	820	224371	23	147	243363
الواحات	266	38554	64	691	39575
المجموع	819455	6160716	166986	87527	7254684

[2] أنظر " بيان من أجل جبهة شعبية في شمال أفريقيا"، الصادر عن نجم الشمال الأفريقي، في El Ouma, mai/juin 1936. و في ذات العدد، كتب مصالي الحاج سبب التحاقه بالجبهة الشعبية و مناصرتها:" إن الذي حدد نشاطنا مع الجبهة الشعبية، هو الكفاح من اجل الحريات الدمقراطية لكافة الجزائريين، بلا استثناء، و من أجل لقمة الخبز لهذا الشعب الذي أفنى عمره في البؤس الأسود، الكفاح من أجل التعليم، و الكرامة و شرف الشعب العربي في شمال أفريقيا، و التحرر و الإنعتاق".

جويلية1936. شارك فيها ما يناهز 30000 من المهاجرين العرب ، أغلبهم من عمال شمال أفريقيا، و رفعوا شعارات مناوئة للاستعمار و منادية للاستقلال: تحرير سورية و شمال أفريقيا ..، نوّهت بها العديد من الصحف التي التقطت صورا لها. و لعل الذي ساعد أيضا، هو السياق الدولي الذي كان يمر بدوره بفترة حادة و حرجة: الاعتداء الإيطالي على الحبشة، بداية الحرب الأهلية في اسبانيا في أعقاب مجيء الجبهة الشعبية الاسبانية إلى الحكم. كل ذلك كان له أصداء في الساحة الجزائرية أيضا و تفاعلت معه الصحافة الأهلية، ظهر خاصة في النقاش الحضاري و الجدل الحاد بين النخبة الوطنية و تياراتها ضمن الحركة الوطنية العامة [1]، التي تمكنت من إرساء حوار داخلي يتغذي من بعضه البعض ، و يتبلور نحو مزيد من الوعي بوجود الأمة الجزائرية .

و من صور الوعي بمقومات الأمة التي يقتضيها الاستقلال و استعادة السيادة" مسألة الشعب الجزائري"[2]، الذي لم يعد كتلة مهملة، أو حالة مبهمة تحت وصف الأهالي، بل الشعب الجزائري، كما وصفته جريدة الأمة[3]، هو قوة التي بموجبها تظهر الحقيقة. و إذا كانت النخبة المتخرجة من مؤسسات التعليم الفرنسي، لا تحفل كثيرا بقيمة و لا تعيره الأهمية المطلوبة، لا من حيث الاستشارة و لا من حيث التعويل عليه في إنجاز المهمات الكبرى، كما كتبت الأمة، فبالعكس، فان النجم يعترض على جماعة فرحات عباس و محمد الصالح بن جلول في موقفهما من المسألة الأهلية، و يطرح التساؤل التالي: كيف سيصير عليه الشعب في حالة تخليه عن نظام الأحوال الشخصية، أ لاَ يفقده جنسيته و بالتالي يبعده عن الإسلام ؟بلى "ما نقوله للشعب ، أن التخلي عن نظام الأحوال الشخصية الإسلامي ، و تبني السياسة الاندماجية يشكلان خطرا كبيرا ، لأننا نفقد حالا جنسيتنا/هويتنا و كرامتنا و كل أمل لنيل استقلالنا"[4].و في معرض اعتراضها على ما جاء في كراس مطالب الشعب الجزائري، أوضحت اللجنة المركزية لشُعْبَة مدينة الجزائر مفهومها للشعب الجزائري، على النحو التالي:" وكما كنا نقول دائما، فان الشعب الجزائري قد تشكل فعلا في التاريخ على أسس صلبة. فله تاريخه، ماضيه، لغته الأم و دينه.

---

[1] أنظر النقاش الهام الذي دار بين الشيخ عبد الحميد بن باديس، و فرحات عباس، حول موضوع الأمة الجزائرية في صفحات صحيفة الشهاب و جريدة l'Entente، الحوار الفكري الذي دار بين محمد الأمين العمودي ورابح زناتي حول موضوع الجنسية، على صفحات La Défense, la Voix indigène

[2] و هذا ما لاحظه الباحث / المؤرخ بنجاما سطورا في مؤلفه حول مصالي الحاج:"فقد حققت النزعة الوطنية تحولا مذهبيا حقيقيا عن ما كانت عليه عام 1933، بعد ما أعطت لكلمة " الشعب " المعنى التالي: كل الطبقات الاجتماعية المختلفة التي تكافح من أجل الاستقلال "B.Stora, Messali p.82

[3] **Peuple algérien, ou vas –tu ? El Ouma, août /sept. 1935**

[4] **Ibid.**

فهو كيان موحد عبر دينه الواحد:الإسلام، و لغته الوطنية، تقاليده، عاداته و أعرافه. و هكذا، فالشعب، أبدا لم يكن يقبل ربط الجزائر بفرنسا، لو تم استشارته فعلا.فهو لا يقبل أن يطمس وجوده من الخارطة الجغرافية."[1] ثم يوجه نداءه إلى الشعب الجزائري، بهذه العبارات:" أيها الشعب الجزائري، كن يقظا، و أسعى جاهدا إلى العمل تحت راية نجم الشمال الأفريقي، من أجل الإعداد لمؤتمر جدير به، و بماضيه و بشجاعته و بإسلامه "[2].

عرفت فترة الثلاثينيات بزمن اليقينيَّات، حيث ارتقت الهوية الوطنية إلى درجة اليقين الذي يعني قيام وعي كامل بكيان سياسي و اجتماعي للجزائر. و في هذا السياق و الجو العام، قدّم الزعيم مصالي الحاج رسالة (بيان) إلى الرئيس الفرنسي، عرض فيه، و لأول مرة بعض محددات و مقومات الدولة الجزائرية، و الاختلاف النوعي بين فرنسا و الجزائر:" إن نجم الشمال الأفريقي، عبارة عن جماعة من مسلمي شمال أفريقيا، يسعى إلى المطالبة بحرية الصحافة، و عقد الاجتماعات و الجمعيات، و يكافح من أجل الاستقلال التام لشمال أفريقيا من الناحية الفعلية و القانونية. و لا يمكن للنجم أن يمس بسلامة الإقليم الوطني الفرنسي، و لا بشكل النظام الجمهوري(...) أما بشأن الجزائر، فلتسمحوا لي سيدي الرئيس، أن أقول لكم بأنها ليست فرنسية، و ذلك لأسباب عديدة، منها: يوجد الإقليم الفرنسي في الجنوب الذي يحده البحر المتوسط. أما ما بعد المتوسط، فهناك الجزائر التي تعود إلى الجزائريين، و من ثم فهي إقليم جزائري. و عليه، فالجزائر توجد فعلا في الشمال الأفريقي، بينما فرنسا توجد في أوروبا "[3] . ثم يضيف مصالي الحاج ما يؤكد استحقاق الجزائر لاستقلالها التام، في ما يشبه اليقين الراسخ الذي لا يمكنه إلا أن يتحقق:" للجزائر ماضي تاريخي و سياسي. فقد كان لها شعراء، مؤرخين و جغرافيين، و هذا ما يعرفه الجزائريون جيدا. و جميعنا نعمل من أجل أن نعطي بلدنا الجزائر وجهه الحقيقي، و أن نخرج الشعب من البؤس و الظلام الذي ران عيه طوال قرن كامل من الاستعمار. فأي عدالة في العالم، لا يمكنها أن تغفل أو تنسى هذه الاعتبارات. فقد تم غزو الجزائر عسكريا، لكن قلوبنا بقيت دائما جزائرية. و الكل يرنو إلى تحقيق استقلالنا التام"[4] .

---

[1] El ouma, juil. / aout 1936.

[2] Ibid.

[3] El ouma, janv./fév.1936

[4] Ibid.,

إن التجربة التي راكمها نجم شمال أفريقيا خلال عقد من النضال و النشاط السياسي و الاجتماعي، صارت حالة واقعة، استدعت السلطات الفرنسية العامة التدخل من أجل وقف نفوذه المتواصل[1]. فلم تعد أهدافه تقتصر، كما جاء ذلك في التقرير الأمني الذي أعده مركز المعلومات و الدراسات التابع للحكومة العامة، على الدفاع عن مسلمي شمال أفريقيا[2]، تحت عباءة الحزب الشيوعي الفرنسي و بمساعدة" الرابطة المناهضة للقمع الاستعماري و الإمبريالي". فالنجم صار تنظيما ثوريا، يرمي بالأساس إلى التحرير التام لشمال أفريقيا و انسحاب قوّات الاحتلال و تشكيل حكومة وطنية ثورية، و إنشاء جيش وطني. أما التصريحات و المنشورات التي تكشف عن وعي جديد بقيمة و أهمية الاستقلال و تحرير الوطن الجزائري في سياق الجو العام الذي يعادي الاستعمار و الاحتلال، و يؤازر التوجه العام نحو التأسيس الذاتي للكيان السياسي الجزائري[3] فيذكر التقرير مجموعة منها ، تنم فعلا على أن ما يفكر و يصرح به المناضلون و الشعب العام، عبر ما يرد في البيانات و المطالب التي يرفعونها إلى السلطات العمومية. و هذا، ما فهمته الإدارة الفرنسية نفسها، فقد كانت لا تَعْبَأ بالمواقف الإصلاحية للنجم، بل تأخذ دائما بعين الاعتبار ما يعلق في الشوارع، و يكتب على الجدران، و ما يجري من أحاديث لدى العوام و ما يوزع في

---

[1] تحصي بعض التقارير التي تراقب نشاط المصاليين، أن عدد الشُّعَب التابعة لأنصار النجم في الجزائر، بناء على المواد 17، 18 من القانون الأساسي للاتحاد الوطني لمسلمي الشمال الأفريقي على النحو التالي: هناك شعبة رئيسية للنجم في مدينة الجزائر.في الناحية الجزائرية: شعب في الدار البيضاء، فور دو لو، بوفاريك، البليدة. في الناحية الوهرانية: شعب في وهران، مستغانم، سيدي بالعباس، تلمسان.في الناحية القسنطينية: شعب في قسنطينة، عنابة، جيجل، سطيف. Parquet du procureur général, service A3, n°23801, dir.du cabinet, Alger, 24 nov.1937.A.O.M,9H/47.

[2] كما ورد صراحة في القانون التأسيسي للحزب الجديد " الاتحاد الوطني لمسلمي الشمال الإفريقي"، البديل عن جمعية النجم الشمال الأفريقي الذي شمله الحظر، عام 1935. و جاء في المادة الثانية: يهدف الاتحاد إلى الإنعتاق المادي و المعنوي لمسلمي الشمال الأفريقي." المادة الثالثة: يضم الاتحاد :- جميع مسلمي الشمال الأفريقي، و تعتني بهم من الناحية التربوية و الاجتماعية.- يدافع الاتحاد عن مصالحهم الوطنية، المادية و المعنوية، الاجتماعية و السياسية. المادة الرابعة: يستخدم الاتحاد جميع الوسائل التي في قدرته، من أجل تحقيق أهدافه، كما يقوم بالدعاية إلى ذلك". أنظر النص الكامل لنصوص الاتحاد الوطني لمسلمي الشمال الأفريقي" في: Direction générale des affaires indigènes et des territoires du sud, C.I.E, n°110,31 août 1935, A.O.M, 4 I/3

[3] ما ينم عن فكرة الاستقلال و ما تستدعيه، هو المنشور التي عثرت عليه مصالح الأمن، و المتضمن " إنشاء حزب دستوري وطني جزائري". و جاء في فقرته الأولى " إن إنشاء حزب دستوري وطني جزائري، صار ضرورة ملحة، أكثر من أي وقت مضى.قوامه تطلعاتنا الشرعية، من أجل أن يمثل الجماهير المسلمة في الجزائر حيال الحكومة الفرنسية في الغد القريب.» Ibid.

الأماكن العمومية[1] و اللقاءات الخاصة.و في هذا الصدد، جاء في تقرير النائب العام لمدينة الجزائر الذي رفعه إلى الحاكم العام في الجزائر بعض العبارات التي تنسب إلى أنصار النجم، و التي تكشف عن الحراك السياسي الذي انتاب النزعة الوطنية:" إلى الأمام على درب المجد و الجهاد المقدس، إلى الأمام نحو الاستقلال و الحرية "، نريد حكومة مستقلة، و لا نريد مشروع فيوليت، الذي يهدف إلى ربط الجزائر بفرنسا." و في اجتماع بلدية دلّلس، صرح مصالي " الشعب العربي يحب الحرية، و مستعد أن يموت من أجلها."[2]

نجم شمال أفريقيا : القومية العربية ، المؤتمر الإسلامي

كانت سنة 1936، حاسمة في مسار التجربة السياسية لمصالي الحاج الذي التقى بالزعيم العربي الأمير شكيب أرسلان في جنيف[3] .فقد سمح له هذا اللقاء من الاستفادة من البعد العربي و الإسلامي [1] لمسألة

---

[1] من جملة النشاطات التي تؤكد وطنية نجم شمال أفريقيا و سعيه الحثيث إلى الاستقلال ، المنشور الذي ضبطته الشرطة و وزعه النجم يوم 17 أكتوبر1936، و تضمن ما يعرف بالنشيد الوطني الجزائري الذي نظمه الشاعر مفدي زكريا و تصدر صورته الأولى الزعيم مصالي الحاج : "المجاهد العظيم و رئيس الحزب الوطني الجزائري الحر" " المجد و النصر لأولائك الذين يضحون بأنفسهم و أموالهم في سبيل عزة بلدنا الجزائر".أما في الصفحة الثانية فقد احتوت على رمز الحزب و هي النجمة و الهلال : حب الوطن من الإيمان .و بجانب الهلال ، هذا النداء : تحيا الجزائر حرة و كريمة تحت قيادة شعبنا المفدّى. و شعارنا الدين لغتنا ، الجزائر وطننا و العربية لغتنا ".ثم يلي ذلك النص الكامل للنشيد الوطني ، نقتطف منه بعض الأبيات التي تفيض بالنزعة الوطنية الجديدة عند النجم :

- فداء الجزائر روحي و مالي ألا في سبيل الحرية
- فليحي حزب الاستقلال نجم شمال أفريقيا
- وليحي زعيم الشعب مصالي مثال الوفاء و الوطنية
- فلسنا نرضى الامتزاجا و لسنا نرضى التجنيسا
- و لسنا نرضى الاندماجا و لا نرتد فرنسيسا
- رضينا بالإسلام تاجا و كفى الجهال تدنيسا

أنظر الظروف و السياق الذي ظهر فيه النشيد الوطني لنجم شمال إفريقيا و نبرة الوطنية التي انتابت أعضاءه في Af. Fr.1937, p.29-31. أما النص العربي للنشيد الوطني ، فينمكن العودة إليه في ، قداش، قنانش، نجم شمال أفريقيا ، المرجع السابق ، ص.67.

[2] Ibid.

[3] حول مرور مصالي الحاج بمدينة جنيف و لقائه بالزعيم شكيب أرسلان، أنظر الفصل الخامس من كتاب جاك سيمون، J.Simon, L'Etoile, chap.v (Genève, Janvier- juin 1936),

الاستقلال و التحرر، في مواجهة الاستعمار الفرنسي في الجزائر.و الإفصاح عن البعد العربي الإسلامي يضيف معنى جديد لمدلول الاستقلال و نظام الحكم، و لا يعوّل فقط على إيديولوجية اليسار الشيوعي و الاشتراكي[2]، التي لا تتقاطع في نهاية المطاف مع الاستقلال التاريخي الحقيقي للجزائر، كما كان يرى مصالي الحاج ذاته[3] .فقد كان يقرأ صحيفة **الأمة العربية**، التي كان يترأسها الأمير شكيب أرسلان، كما تعرّف على بعض الأقلام العربية من الوطنيين و المنشقين و المعارضين، شارك في شهر جوان 1935 مع 35 منظمة من أسيا و أفريقيا و عمالية فرنسية في الاحتجاج المناهض للاحتلال ايطاليا الحبشة و قد أخذ مصالي الحاج الكلمة أمام منظمة عصبة الأمم في جنيف. و استوعب إلى حد كبير درس " المسألة الشرقية "، التي كانت تعالج باللغة العربية و تحيل إلى الآيات القرآنية و الأحاديث النبوية و فقرات من تاريخ الحضارة العربية، بأسلوب يؤكد على الهمّة و العزّة و الكرامة و نخوة العرب في التآزر و التعاون و التكافل، على خلفية مناهضة العدو و التصدي لتداعيات التخلف و العطالة الحضارية التي ترسف فيها الشعوب العربية[4].

---

[1] في هذا السياق صارت العروبة، و الإسلام، كما لاحظ محمد حربي، قوام الشخصية الجزائرية:" فالعروبة، هي في ذات الوقت عودة إلى أصول التراث الأخلاقي و إعادة استثمار و تثمين الماضي من ناحية، ومن ناحية أخرى هي البحث عن تحالف مع العالم العربي، من أجل مواجهة العزلة الوطنية. بينما الإسلام، فقد صار يعتبر أساس الشخصية، و عامل اندماج و وحدة الجزائريين و قوام الجنسية". أنظر، M.Harbi, Mirage et réalité, p.17

[2] بل صار مصالي الحاج، يستند إلى التجربة السوفيتية، لكي يبرر ضرورة وجود دولة جزائرية.فقد صرّح في 1 أوت 1937:" مادام الشيوعيون يُقِرُّون بأن إنشاء جمهورية الاتحاد السوفيتي، مسألة طبيعية، فلماذا يمنعوننا من حقنا في المطالبة باستقلال هذا البلد، الذي هو بلدنا، و الذي دفع عنه أباؤنا بحد السلاح".أنظر ،.AOM,9H/47

[3] يقول مصالي الحاج في مذكراته:" صراحة، كان اليسار الفرنسي بعيدا عنا على المستوى السياسي.فقد كان معارضا للإستقلال، و مؤيدا إلى حد ما لبضع الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية.و كنا نعرف ذلك و نتداوله في ما بيننا.لكن، كنا نحرص أيضا على اغتنام فرصة وجود الجبهة الشعبية و الاستفادة منها قدر الامكان، حتى نمكننا من الانفتاح أكثر على الحياة و الدفع بها إلى الهدف الأسمى، أي استقلال شمال أفريقيا ووحدتها". Mémoires de Messali, in J.Simon, L'Etoile nord-africaine, p.106

[4] لم تتوقف التقارير الأمنية الفرنسية التي تصدر دوريا عن مصالحها الإدارية و العسكرية و القضائية من الإشارة إلى علاقة مصالي و النجم بالمكتب العربي في جنيف و زعيم القومية العربية و الرابطة الإسلامية شكيب أرسلان. فقد كانت تتابع أخباره و تحركاته و ترصدها بشيء من الخوف و التوجس الذي قد يفضي إلى عواقب وخيمة على الحركة الوطنية الجزائرية في صلتها بالدولة الفرنسية، خاصة بعد تأكد صلة شكيب أرسلان بالفاشية و النازية. و قد تطورت هذه العلاقة إلى أن المحامي الذي تولى الدفاع عن مصالي الحاج و رفقائه، عام 1935، هو السيد حجي مناضل قومي سوري.أنظر ، CIE, Gouvernement Général, note sur l'Etoile nord-africaine, 31 août 1936.AOM, Algérie, dép.d'Alger ,4 I/3

و هكذا، فقد تَعَرَّف مصالي الحاج على خطاب عربي جديد، وسّع من أفقه الفكري و السياسي، و لم يعد يقتصر فقط على بلدان شمال أفريقيا. و من وحي هذا السياق الجديد صاغ مصالي النقاط العشر على شكل آلية عمل لنضال القاعدة:"

1- البقاء في الجبهة الشعبية.

2- تعزيز موقف النجم و السّعي إلى محاولة كسب المزيد من التأييد و التعاطف من كافة الأحزاب اليسارية.

3- التحرك من اجل تعزيز حزبنا من ناحية الكوادر، و الهياكل السياسية، النقابية و المالية.

4- رفع علم نجم الشمال الأفريقي، بصورة سرية، في الجزائر.

5- أن يبقى الاستقلال هو الهدف الرئيسي في نشاطاتنا.

6- التربية السياسية لمناضلينا.

7- أن نبقي على سبل الحوار و النقاش و شرح برنامج الحزب.

8- تقديم الشهادة لخصومنا على قدرتنا على تبادل الاحترام و الاعتبار، مع الاحتفاظ بذاتيتنا.

9- إن الشعب الجزائري، برمته هو قوتنا الضاربة في كل مكان.

10- الثقة بالنفس و الثقة في ما نفعل و العودة إلى الماضي التاريخي"[1].

وما يستشف من هذه النقاط العشر، أن النجم وصل فعلا إلى مرحلة الجرد التاريخي العام، الذي يضعه في الطريق السليم، و يفترض وجود القدرة الذاتية.حتى، و لئن كان البيان لا يقطع مع اليسار الفرنسي: بل يحث على التواصل معه، إلا أن اللبنة الجديدة التي أراد النجم أن يدعم بها مشروع الاستقلال هو الاعتماد على الذّات، التي سوف يكون المؤتمر الإسلامي الأول فرصة للإفصاح عنها.

هل يمكن الحديث عن ميلاد حركة وطنية جزائرية خارج التوجه الوطني و القومي العربي العام الذي اجتاح الوطن العربي ؟ في مثال الحركة الإصلاحية الجزائرية التي قادتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، كما سوف نوضح في الباب الثالث، أنها كانت امتدادا أصيلا لما ساد ربوع العالم العربي و الإسلامي، بفضل توفر الحد الأدنى الذي استحث مقومات الذّات، الكامنة في التراث الجزائري. أما في ما يتعلق بالنزعة الوطنية المصالية، و مدى تأثرها بالوعي القومي العربي، فان الباحث و المؤرخ جاك سيمون، لا يتردد في أن يجيب بلا ! و يعتقد أن مصالي الحاج، لم يكن في مرة من المرات زعيما و لا رائدا قوميا عربيا، بل كل ما في الأمر، أن

[1] Ibid., 179

الصفة التي بلورها من خلال كفاحه و نشاطه السياسي، انه مناضل من طراز كبير ضد الإمبريالية و مناصر لقضايا الشعوب في الحرية و الاستقلال، الأمر الذي لا يعني إطلاقا أن مصالي كان متأثرا بالتوجهات القومية العربية التي ظهرت في عشرينيات و ثلاثينيات القرن العشرين في بعض البلدان العربية، مصر سوريا ، العراق، فلسطين...يقول في هذا الصدد جاك سيمون، بعد ما يستعرض نشاط مصالي الحاج في جنيف بمعية شكيب أرسلان:" و هكذا، نرى، أن مصالي الحاج ، يريد أن يجعل من المكتب العربي في جنيف أداة من أجل تكثيف كفاح الشعوب العربية المحرومة ضد الإمبريالية. لكن، أبدا لم يرغب مصالي في أن يجعل من نجم الشمال الأفريقي حزب الأمة العربية، كما لم يحاول أن ينشأ تنظيما ذي صلة باللجنة السورية الفلسطينية، التي كان هو عضوا فيها مع النجم أيضا".[1]

و الحقيقة، كما هو واضح، فالباحث يتحول هنا، إلى طرف في مسألة تاريخية، علاقة النجم بالعروبة و القومية و التحرر العربي.فهو ينفي إمكانية استفادة مصالي من هذا البعد و من رصيد التجربة العربية، لكي يقصر التجربة الوطنية الجزائرية على الشأن الأهلي في صلته بالوجود الفرنسي. و هذا يتنافى لعسري مع الطموح الجديد، الذي يرنو إليه النجم، في سبيل البحث عن مصادر أخرى للمقاومة، و خطاب عربي يتجاوب مع متطلبات الكفاح و مطالب الجزائريين الجديدة، خلال الثلاثينيات.فقد صاغ مصالي، النقاط العشر في المكتب العربي في جنيف، في صحبة شكيب أرسلان، و ضمن أجواء الكفاح العربي الحديث و المعاصر، التي كان يراها مصالي خطوة جديدة نحو تعزيز المسار الجديد الذي اجترحه النجم بعد سنوات الحيرة و مضايقة الإدارة الاستعمارية.و تاريخيا، يمكن القول أن العلاقة الجديدة للنجم مع المكتب العربي سمحت له أكثر عن الإفصاح عن البعد العربي، وفهم أقوى لفكرة " الدولة الجزائرية "كما سوف يطرحها في خطابه في الملعب البلدي، في 2 أوت 1936: "نحن مع إلغاء المندوبات المالية ، و الحكومة العامة، و مع إنشاء برلمان جزائري منتخب عبر الاقتراع العام، من دون تمييز لا في الجنس، و لا في الدين"[2].

[1] J.Simon, l'Etoile, p.181

[2] El Ouma, 26 août 1936

إن التطلع إلى ملء الوطنية الجزائرية بمقوماتها، بعد بداية الشعور بالخيبة من اليسار الفرنسي[1]، هو الذي جعل النجم يقترب من المثال العربي في التضحية و نيل الاستقلال كأفضل طريقة للتعبير عن الوحدة العربية و المصير المشترك . يقول في رسالته المفتوحة التي وجهها مكتب النجم إلى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:"كل الشعوب العربية و الأمم المضطهدة، لم تتنازل عن وطنيتها و لا عن سيادتها، و قد قدمت تضحيات غالية و كافحت لتحتفظ بما هو غالي و نبيل و بما هو أسمى. و ليس بعيدا عنّا ما أحرزه الشعب المصري و السوري و العراقي، بعد كفاح مرير أوصلهم إلى التحرير(...) و هل علمتم أن النائب فخري البارودي، قد ألقى خطابا في البرلمان السوري، قال فيه:" من مهمتنا لم تكتمل، و لن تكتمل إلا بعد أن يتحرر كل العرب من الاضطهاد و الاستعمار". و على خلاف ما ذهب إليه جاك سيمون، فالنجم يواصل التقرب أكثر إلى استثمار الفضاء العربي و الإسلامي، ليستفيد منه في ملء مقوماته.ففي رسالته إلى جمعية العلماء تركيز واضح على مطلب الاستقلال، ليس على أساس الانخراط في قضايا الأممية، و الاعتبارات الشيوعية و العمالية، بل إصرار جديد على تعبئة الذّات بالواقع العربي و الإسلامي و محاولة التماهي مع الاستقلال السياسي الذي يعبر عن حقائق و معطيات الشعب الجزائري: التاريخ العربي المشترك، اللغة العربية، الدين الإسلامي.

الحقيقة أن رسالة النجم إلى جمعية العلماء، تعبر فعلا من الناحية التاريخية، على التوجه الجديد للنجم، بعد ما أعياه الخطاب اليساري الصرف الخالي تقريبا من المضامين الوطنية، و من هنا قيمة و أهمية الرسالة، التي التمست من الجهة التي تملك القدرة على تثمين التراث التاريخي للشعب الجزائري و إدراجه في برامج التوعية الثقافية للإفصاح أكثر عن خصائص المجتمع الجزائري.فالرسالة تعترف من أن جمعية العلماء، أصبحت مؤسسة مرجعية لأغلبية الشعب الجزائري، التي تعمل بعيدا عن نفوذ الإدارة الفرنسية، بل تسعى إلى استخلاص الدين الإسلامي من النظام الحاكم.و عليه، فان الرسالة تحمّل جمعية العلماء مسؤولية إبداء المواقف الحاسمة في قضايا مصيرية للأمة الجزائرية:" أنتم العلماء، الذين لكم مسؤولية أمام الله، و أمام الشعب، و الأمة الإسلامية. لماذا لا تعترضون صراحة عن هذه الفضيحة، أي الدعوة الاندماجية [2](المقصود مشروع فيوليت)، التي يراد بها تقسيم

---

[1] أنظر العتاب الذي وجهه مصالي الحاج إلى السيد دولوش Deloche حول بداية الطلاق بين النجم و بين الحزب الشيوعي الفرنسي، El Ouma, fév.1937، يمكن العودة إلى أهم الكتب التي تحدثت عن الحزب الشيوعي الفرنسي و المسألة الاستعمارية ، من واقع خيانة الشيوعية لاستقلال الأهالي و المسألة الوطنية. Le parti communiste français pendant l'entre deux guerres, Collin,1982. Jacob Moneta, le PCF et la question coloniale éd. Maspero,

[2] إن الاندماجية، كما سبقت الإشارة، عادة ما ترد كتهمة بين التشكيلات و الشخصيات الوطنية، فهي بلا مضمون حقيقي لأن السياسة الاندماجية استبعدتها السلطات الاستعمارية لاستحالة تطبيقها في الجزائر، و لأن النزعة الاندماجية ترفضها و تأباها كل فصائل الحركة الوطنية.فالمعروف أن جمعية العلماء لم تطالب بالاندماج أطلاقا، لأنه مناقض تماما لما ترمي إليه و ما

الأمة إلى فئتين متناحرتين(...) أنتم العلماء الذين تعرفون الإسلام، و ما قاله الله في القرآن، و تعرفون التاريخ العربي، و خاصة تاريخنا الوطني الجزائري الغالي، لا يمكن أن تلوذوا بهذا الصمت المريب حيال هذا الخطر، بل أكثر من هذا، تؤيدون هذه الفضيحة !".

القراءة السياسية التي تأخذ بالسياق التاريخي و خلفيات نشاط الأهالي، خلال سنة 1936، تنتهي إلى أن مقررات (مطالب الشعب الجزائري)، كما تمخض عنها المؤتمر الأول، 7جوان 1936، تمثل صياغة تركيبية لأهم المطالب التي حرصت عليها التنظيمات الجزائرية في برامجها و قوانينها التأسيسية، عندما تقدمت بها إلى السلطات الفرنسية العامة.فيمكن التعرف على مواقف ابن باديس (جمعية العلماء)، فرحات عباس(فدرالية المنتخبين المسلمين)، بن علي بوقرط (الحزب الشيوعي الجزائري). لكن مصالي الحاج(نجم الشمال الأفريقي) لم يُفَوّت بدوره فرصة هذا اللقاء الكبير لكي يتقدم بالنقد لمقررات المؤتمر، و يعرض مطالبه و مواقفه و أرائه و اعتراضاته على بعض النقاط، ساهمت كلها في بلورة فكرة الدولة التي يطمح إلى تحقيقها.فقد ساهم وهج المؤتمر و صورة الإجماع التي حققها في إضفاء مصداقية أكثر لموقف النجم من الوطن الجزائري و علاقته بالدولة الفرنسية، و خاصة مفهوم الشعب. فقد تم صياغة مقررات المؤتمر، تحت عنوان " كراس مطالب الشعب الجزائري"، مما يتم في نهاية المطاف على وجود قفزة نوعية و تاريخية في وعي النخبة من وضعية الأهالي إلى وضعية الشعب.

و الحقيقة التي لا يمكن أن يماري فيها، أن المؤتمر الإسلامي الأول، كما سوف نوضح أكثر في باب الحركة الإصلاحية، أعطى إمكانية كبيرة لكل التنظيمات و التشكيلات السياسية الجزائرية، لكي تفصح عن

تقوم عليه.و هذا أيضا ما أعرب عنه التيار الوطني ممثلا في حزب الشعب بنفسه:" إن السياسة الاندماجية وهم كبير، و هي في التعبير العميق عبارة عن سياسة ابادة لصالح المستعمرين. و الجزائر، القوية بشعبها، 6 ملايين، يتكلمون لغة واحدة، و يدينون بدين واحد، لهم ماضي مشترك، و يحرصون على التمسك به، لا يمكن لهذا الشعب أن يندمج و لا أن ينمحي، وأقصى ما يمكن أن يفعله في هذا الصدد أن يدخل في تحالف مع آخرين (فرنسا). إن السياسة الاندماجية، لا يمكنها أن تقوم في الجزائر، لا من الناحية القانونية، و لا من الناحية السياسية أو التاريخية. فهي لا تأتي بأي حل، لا بل تنطوي في ذاتها على الغوصى و الخشية و الإبهام."Déclaration du bureau politique du PPA, El ouma, 10 av.1937.وهذا أيضا تقريبا رأي التيار الذي كان ينعت بأنه اندماجي، حزب الاتحاد الدمقراطي لأحباب البيان .فقد جاء في مقال للسيد فرحات عباس:"إن السياسة الاندماجية في الجزائر وهم كبير لا يمكن إدراكها ، لا بل ، لا أحد يريدها حقيقة ، فالغالبية العظمى من الأوروبيين في الجزائر يعتبرونها مناقضة لمصالحهم، خاصة بعد ما تخلوا عن مشروع بلوم- فيوليت ، عام 1938. كما أن البرلمان الفرنسي أيضا لم يصادق عليه، فضلا على أن الجمعية التأسيسية الحالية تابعت نفس الخط الرافض للإندماج، بعد ما رفض التصويت على الهيئة الانتخابية الواحدة. و أخيرا، فان المسلمين، قد امتلكوا الوعي مهما بقيمة و أهمية شخصيتهم، التي لا يبغون عنها محيصا".F.Abbas , le Combat, 26 juin 1946

مقدراتها و ما في جعبتها، و تبرهن بالتالي أمام القوى الأهلية برمتها و أمام السلطات الفرنسية عن وعيها الجديد بالمسألة الجزائرية.فقد سارع النجم إلى الاعتراض على مطلب المؤتمر، المتعلق بربط الجزائر رأسا بفرنسا:" إن الجزائر ، اليوم مرتبطة فعلا بفرنسا اداريا، و هي تابعة إلى سلطتها المركزية في باريس. إلا أن هذا الارتباط، كان في حقيقة الأمر، نتيجة غزو عنيف، تبعه احتلال عسكري، اضطلعت به قيادة الجيش 19، و لم يكن للشعب أي ضلع فيه و لم يطالب به. بينما الربط الذي طالب به المؤتمر الإسلامي، كما ورد في ميثاق مطالب الشعب الجزائري، فهو تصرف إرادي، و تم باسم مؤتمر، يقال أنه يمثل كل الشعب الجزائري. و الحقيقة، أن ثمة فرق كبير بين ربط الجزائر بفرنسا الذي تم عنوة، و ضد إرادتنا، و الربط الذي قَبِلَ به المؤتمر بمحض إرادته. نحن أيضا، أبناء هذا الشعب الجزائري، لا نقبل إطلاقا أن يربط بلدنا هذا ببلد آخر بالإكراه و ضد إرادة شعبه، و لا يمكننا، إطلاقا، و تحت أي ذريعة كانت، أن نرهن مستقبل و أمل الشعب في حريته الوطنية.فهذا المستقبل، يخص الجيل القادم، و له كامل الحق في أن يقرر مصيره. كما أننا ضد التمثيل النيابي لأسباب عديدة (لم يذكرها مصالي الحاج).نؤيد إلغاء المندوبيات المالية و الحكومة العامة في الجزائر. نطالب بإنشاء برلمان جزائري، منتخب عبر الاقتراع العام، دون تمييز لا في الجنس و لا في الدين. و حال قيام هذا البرلمان، يتولى مهمّته تحت الرقابة المباشرة للشعب و من أجل الشعب.و نعتقد من جانبنا أن هذا الإجراء هو الوسيلة الوحيدة التي تمكن الشعب الجزائري من التعبير بحرية و صراحة، بعيدا عن دسائس الإدارة و اضطهادها "[1]. و الغالب، أن مطلب ربط الجزائر بفرنسا يمثل موقف " فيدرالية المنتخبين المسلمين " الأعضاء في المندوبيات المالية و العامة، التي صارت، كما يذكر مصالي، أداة في يد النظام الكولونيالي.فقد انتهجت الفيدرالية سياسة إصلاحية ، و لم تسع إطلاقا إلى التعويل على قدرات الشعب ، بل كانت تنظر إلى المسألة الأهلية بأنها تحتاج إلى الدولة الفرنسية من أجل إخراجها من وضع الرعية إلى وضع المواطن. على خلاف النجم و النزعة المصالية، التي خبرت اليسار الفرنسي[2] و الاستعمار، فصارت تعول أكثر على القوة الشعبية، و تعبئتها لصالح التغيير و الإصلاح

[1] El Ouma, sept. /oct. 1936

[2] لم يتضمن برنامج التجمع الشعبي، المطالب التي أرسلها إليه النجم، و أختزل الأمر كله في ضرورة إرسال بعثة لتقصي الحقائق في الجزائر(لجنة برلمانية إلى شمال أفريقيا). هكذا، لم يعد النجم يعلق الأمر على السلطة الفرنسية، مهما كان لونها السياسي، و صار يغلّب التعْويل على الذات، و الراديكالية في الموقف، الذي تصنعه أكثر السياسة الاستعمارية.أنظر ، في موضوع خيبة أمل النجم في اليسار بصورة عامة ، بحث بنجامان ستورا نجم الشمال الأفريقي و الجبهة الشعبية، في:
Benjamin Stora, Nationalismes algériens et révolutionnaires français au temps du front populaire, Paris ,l'Harmattan, 1987,p.25-45

الفصل الثالث

النزعة الوطنية و إمكانات حزب الشعب الجديدة

لا اندماج ولا انفصال

تأسس حزب الشعب الجزائري، في باريس، عام 1937، لكن نشاطه الفعلي و الحقيقي كان مجاله، هذه المرة في الجزائر و في سياق زخم سياسي و اجتماعي حافل بالأحداث الدولية و المحلية المؤثرة[1].فقد قرر أنصار مصالي استلهام خصائص و امكانات النضال السياسي من واقع التجربة الجزائرية في صلته بالاستعمار الفرنسي[2].و بالتالي، يكون التنظيم الوطني الجديد[3]، قد حقق خطوة نوعية أخرى، ابتعد بها، و لو نوع من الابتعاد عن الأجواء العمالية الفرنسية و الخطاب اليساري في المهجر[4].و عليه، فان إصرار الوطنيين على التمسك بإطار الحزب كأسلوب للنضال السياسي و الاجتماعي، ينم على الوعي بحقيقة المجال العام، و السعي الدائم إلى احتلاله كأفضل طريقة للوصول إلى تعديل نظام الحكم، و تحسين شروطه لفائدة السكان الجزائريين.فقد كانت إرادة التعلق بالعمل السياسي أكبر من قوة الصد و المحاصرة و الحظر.

---

[1] حول نشأة حزب الشعب الجزائري و نشاطه السياسي ، أنظر : أحمد الخطيب ، حزب الشعب الجزائري، جذوره التاريخية و الوطنية و نشاطه السياسي و الاجتماعي ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ،1986.

[2] حول طبيعة الحزب الجديد، كتبت الأمة:" إن حزب الشعب الجزائري، عبارة عن تنظيم جزائري صرف. فهو لا ينسع لكل الأهالي بشكل عام، و لكنه بالتحديد حزب العمّال الذي يمثلون أغلبية المنخرطين فيه، فضلا على الشرائح الاجتماعية الدنيا من البرجوازية المتوسطة، و الصناعيين الصغار. أما أصحاب المهن الحرة و المثقفين، فيمثلون أقلية في صفوفه". El ouma , déc.1937

[3] المقصود، أن حزب الشعب الجزائري، كما جرى تأسيسه وفق قانونه الأساسي و الشعار الذي حمله: لا انفصال و لا اندماج، صار تنظيما مصاليا، بعد الخلاف الداخلي و خروج عماش منه، الذي كان يعد الرجل الثاني في التنظيم، فضلا على الشخصية الكاريزمية التي أحاطت مصالي الحاج طوال الثلاثينيات و ما تخللها من مواقف و اعتقالات و بيانات...أنظر يوميات نشاط حزب الشعب الجزائري ، في: محمد قنانش ،الحركة الاستقلالية ، المرجع السابق، ص.87-97

[4] انظر بعض الخلافات بين مصالي الحاج و اليسار الفرنسي ، خاصة في أعقاب حل تنظيم نجم شمال أفريقيا حانفي 1937 من قبل حكومة ليون بلوم اليسارية في رسالة مصالي إلى السيد دلوش Réponse à M. Deloche de l'Humanité. El Ouma, fév. 1937

إن فكرة تأسيس" حزب الشعب الجزائري"، بهذه التسمية، نضجت و تمخضت عن السجال و النقاش الحاد و الطويل لمقررات المؤتمر الإسلامي و ما رافقها، حيث أمدت هذه الأجواء الجديدة، مصالي و أنصاره في الحركة الوطنية بإمكانات و عُدَّة إيديولوجية، مثلت بالنسبة إليهم أرضية فكرية و سياسية أسعفتهم كمرجعية، كما أن ظروف نشأة الحزب الجديد أوقفتهم على حالة الفجوة التي كانت تفصل الكفاح العمالي في فرنسا و بين واقع الأهالي[1]، و نوعية التعاطي السياسي بين التشكيلات السياسية و الاجتماعية الجزائرية.فقد

---

[1] واقع الأهالي هي حياة المسلمين في تفاصيلها اليومية بالنسبة للفلاحين و التجار الحرفيين و مسألة التعليم و قضايا اجتماعية أخرى ، التي حاول حزب الشعب هذه المرة أن يستوعبها و يحدد برامجها بالتفصيل الذي ينم عن إدراكه لأهمية و حيوية هذه القضايا في مشروع الحركة الوطنية التي ترنو إلى التحرر من أسر التخلف عبر مؤسسات الدولة المدنية الحديثة . و نذكر على سبيل المثال بعض المطالب التي صاغها كبرنامج قائم بذاته في كل من المسألة الفلاحية و العمالية و التعليمية : بالنسبة للفلاحة :

- توسيع الأراضي الخاضعة حاليا للدومين على الفلاحين الأهالي كملكيات عائلية غير قابلة للتصرف و معفاة من الضرائب طوال عشر سنوات المدة المقدرة لتجهيزها .
- توسيع القروض الفلاحية على جميع ملاك الأراضي بدون تمييز ، و لا يوخذ بعين الاعتبار إلا صدق نيتهم و حاجتهم الحقيقية .
- زيادة اعتمادات الصناديق المشتركة (العامة) لشركات الاحتياط تحسبا لحاجات الفلاحين و المزارعين الأهالي . إعطاء حق تسيير هذه المؤسسات إلى لجان منتخبة من قبل المزارعين أنفسهم تحت إشراف رئيس الجماعة.

و هناك ثلاثة مطالب تتعلق بالتجار، ثلاثة مطالب بالتجار المزارعين، أربعة مطالب بتربية المواشي، ثلاثة مطالب خاصة بالحرفيين، و تنتهي لائحة حزب الشعب بمطالب عامة توصي بتوسيع النشاط الاقتصادي للأهالي ليستفيد من كل المرافق المتوفرة للعنصر الفرنسي .أما في ما يتعلق بالتعليم، الذي أفرد له حزب الشعب لائحة خاصة تعبيرا منه على حيوية المسألة و أهميتها، فقد جاء فيها:

- التنفيذ الفوري لبرنامج واسع يرمي إلى بناء المدارس عبر الاعتمادات المالية التي تمنح إلى الجزائر على سبيل الأشغال الكبرى .
- نقل حصة معتبرة من الميزانية العادية للجزائر إلى تنفيذ و تحقيق خطة حكيمة للتعليم الابتدائي و الثانوي و التعليم العالي في العملات الجزائرية الثلاث، و تتضمن:أ- بناء مدرسة ابتدائية في كل دوّار، و في كل مدينة بنسبة مدرسة واحدة لكل 1000ساكن.ب-إنشاء مدرسة ابتدائية عالية و مؤسسة تعليم ثانوي عن كل 10 مدارس.ج- إلحاق كلية الآداب العربية إلى جامعة الجزائر، تدرس فيها اللغة العربية ، الأدب و التاريخ و العلوم الاجتماعية و الفلسفة الإسلامية وفق ما هو مقرر في المعهد الإسلامي الأعلى في المغرب ، و في المدرسة العليا للغات و الآداب العربية في تونس.د- تحويل المدارس الشرعية الموجودة حاليا إلى جامعة إسلامية حيث تدرس اللغات و الآداب العربية من قبل أساتذة مسلمين .فقد تبين أن التعليم الذي تقدمه المدارس الشرعية هو تعليم مهني خاضع لحاجة الإدارة الاستعمارية من الموظفين المرؤوسين .
- إقرار و ترسيم التعليم الإجباري للغة العربية في كافة أطوار التعليم : الابتدائي العالي ، الثانوي ، العالي ، كما هو معمول به في جامعات تونس و المغرب و الأقاليم الواقعة تحت الانتداب ، و في المشرق .

تبلورت فكرة الأمة الجزائرية عند التيار المصالي، ليس بما هي فكرة مستخلصة من مناهضة الوجود الاستعماري و الإمبريالي فقط، بل بما تتوفر عليه مقومات المجتمع الجزائري، تحتاج إلى من يعرف كيف يستثمرها من التنظيمات و التشكيلات الوطنية، من أجل تحقيق الإطار السياسي المناسب لحكم الجزائريين. و هكذا، فالانتقال إلى أرض الوطن[1]، يعطي النضال و الكفاح خاصية جديدة هي امتلاك الوعي الكافي بحقائق الجزائر الفعلية، و محاولة استلهام البرامج و المشاريع لملاحقة التطور العام.فالانتقال من النجم الشمال الأفريقي إلى حزب الشعب الجزائري، عبّر، في حقيقة الأمر عن الإنتقال من مفهوم الجمعية إلى مفهوم الحزب، و في ذات الوقت قصر النضال و الكفاح على مفهوم الشعب الجزائري[2] مع عدم التفريط المطلق في فكرة الشمال الأفريقي.

- المساواة في المعاملة و الاستحقاق، على أن تعطى الأولوية لأبناء البلد في شغل الوظائف العامة.
- الحرية المطلقة في التعليم الخاص .
- زيادة نسبة المنح إلى المسلمين و إخضاع توسيعها إلى مبدإ عادل : الجدارة و الاستحقاق .
- دعوة السكان المسلمين إلى تقديم المساعدات المالية للمبادرات الخاصة التي تحاول في بعض المناطق أن تساعد و تعاضد التعليم العام .
- إلغاء مرسوم رووان Rollin

هذه تقريبا كافة المطالب التي وردت في اللائحة التي تمخضت عن الجمعية العامة لحزب الشعب الجزائري ، الذي انعقد في باريس يومي 23 ،24 أوت 1938.أنظر El Ouma, 27 aout

[1] نقل حزب الشعب الجزائري مقره من ضاحية نانتير Nanterre (باريس)، إلى الجزائر في شهر أوت 1938

[2] بعد تأسيس حزب الشعب، أصدر الحزب عام 1937 صحيفته " الشعب " و جعلها تعبر عن الحركة الوطنية بالجزائر المسلمة العربية. شعارها إرادة الشعب من إرادة الله و إرادة الله لا تقهر . و بعدها بشهور أصدر الحزب صحيفة أخرى " البرلمان الجزائري"، و ضمنها التوجه التالي : جريدة نصف شهرية تدافع عن حقوق الجزائر العربية . و شعارها الآية الكريمة : "و اعتصموا بحبل الله جميعا و لا تفرقوا ".

رافق تأسيس حزب الشعب خطاب وطني معتدل[1]، خاصة بعد مشاركته في انتخابات المجالس المحلية 1937، حيث ركن إلى الأسلوب اللين و التعامل بسعة صدر للأوضاع العامة في الجزائر.فقد غاب أو كاد " الاستقلال التام " [2]من خطاب مصالي، و لم يعد يلوّح به حيال السلطة اليسارية الجديدة، كأسلوب للمهادنة و اعتماد سياسة النفس الطويل مع كتلة اليسار التي تعد أقرب الأطراف إلى مؤازرة الأهالي من أجل التقدم و التطور. فضلا على هذا التقارب بين أنصار حزب الشعب و اليسار يوحي دائما بفكرة فرنسا الجمهورية و حقوق الإنسان و المواطن، و مناهضة الاستغلال... و لعل هذا ما أوضحه بشيء من الاستغراب مصالي الحاج، عندما عمدت حكومة الجبهة الشعبية إلى حل نجم الشمال الأفريقي، جانفي 1937:" ليس هناك ما يبرر القرار التي اتخذته الحكومة ضدنا.فلسنا ضد فرنسا و لم نكن ، في يوم من الأيام ضد فرنسا، و لطالما أكدنا ذلك عبر تصريحاتنا و بياناتنا.صحيح أننا ضد نوع من التصرفات التي نعتقد أنها منافية لمصالح الشعب الجزائري: فهل إذا قام أحد الفرنسيين في وجه عمل من أعمال الحكومة، يمكن اعتباره قد مس بسلامة البلد و مصداقيته؟".

---

[1] أنظر تصريحه أمام محكمة الجزائر، 2 نوفمبر، 1937حيث صرح، أنه لم ينو إطلاقا رمي فرنسا إلى البحر، و لا حرّض أنصاره على العنف، بل، كان دائما يحرص على أهمية مساعدة فرنسا و معاونتها.J.Simon, PPA, p.64. و هذا أيضا ما سبق و أن قاله في موضع آخر " إننا نحرص على إنشاء برلمان يجري انتخابه عبر الاقتراع العام بالمساعدة الفعلية للجزائريين. و إننا نعمل على عدم رمي فرنسا في البحر، كما سبق و أن أوضحنا، كما أننا لا نعمل ضد نفوذ و مصالح فرنسا في شمال أفريقيا".La Flèche, 30 janv.1937.

[2] على اثر قرار منع نجم الشمال الأفريقي من قبل حكومة الجبهة الشعبية، عاد مصالي و ذكّر بالمطالب التي ينشد تحقيقها النجم دونما إشارة إلى مطلب الاستقلال التام، أو نزعة انفصالية مطلقة، وفق الشعار الذي رفعه، بمناسبة تأسيسه لحزب الشعب الجزائري، مارس 1937:

- حرية الصحافة و الاجتماع.
- إلغاء مدونة قانون الأهالي، و كافة القوانين الاستثنائية.
- إصلاح قانون الغابات.-تطوير تعليم اللغة العربية و الفرنسية.
- إنشاء مدارس في الريف.- إلغاء القرارات المتعلقة بالجباية.
- إنشاء صندوق البطالة و مكافحة الفقر و البؤس.
- تطوير شبكة صحية عبر التراب الجزائري.
- رفع القدرة الشرائية لدى الجزائريين، و زيادة أجورهم.
- تطبيق برنامج الأعمال الكبرى من أجل امتصاص البطالة.

أنظر.interview de Messali Hadj , la Flèche, 30 janv. 1937.

إن الشعار الذي رفعه حزب الشعب الجزائري، في السياق الجزائري: "لا اندماج و لا انفصال، بل تحرير" ، شعار يُبْقي على هوامش للتحاور و التحالف بين الجزائريين و فرنسا، بناء على مصالح الطرفين، القائمة على وجود كيانين مختلفين أو مستقلين، يحتاج الواحد منهما الآخر، خاصة و أن مفهوم "الشعب"، في الأدبيات الجديدة للحزب، صار يحمل مفهوما ديناميكيا و حيويا، إلى حد يمكنه التعويل على قطاع من الشعب الفرنسي لكي يطيح عبر الثورة، بالاستعمار، في سياق خطير سيطرت عليه أجواء المد النازي و الفاشي في أوروبا، و نُذُر حرب كونية وشيكة، حيث كان يتطلب الأمر ضرورة التآزر و الوقوف دون تطور أسباب الحرب.و ما يؤكد التوجه المسالم لحزب الشعب و عدم قطعه مع الدولة الفرنسية:" إن المهمة الفورية لحزب الشعب الجزائري هي الكفاح من أجل تحسين الوضع المادي و المعنوي للجزائريين(...).و سيعمل من أجل الإنعتاق التام للجزائر، و دونما انفصال عن فرنسا. و من ثم، فالجزائر محررة، و متمتعة بحرياتها الديمقراطية التي استعادتها عبر النضال و الكفاح، و بعد أن تحصل على استقلالها الإداري، السياسي والاقتصادي في الداخل، يمكنها أن تندرج بحرية في النظام الأمني الجماعي الفرنسي في البحر المتوسط"[1].

لا تختلف هذه الفقرة، عن" الكلمة الصريحة" التي أدلى بها الشيخ عبد الحميد بن باديس، في نفس سياق عام 1937، حول "الاستقلال"[2]. مما يعطي الانطباع أن نفس الوعي تقريبا قد امتلك النخبة الوطنية، و هو أن الاستقلال، لا يطلب لذاته، بقدر يجب أن يُبْحث في سياق دولي و في علاقته بفرنسا[3]، خاصة التأكيد على

---

[1] مع المد النازي و الفاشي و غيوم الحرب العالمية المتلبدة في أوروبا ، ظهرت فكرة تحالف الإسلام المتوسطي مع القوى الديمقراطية ضدا على القوي أو الكتلة التوليتارية كأفضل حل للأزمة التي صار يتخبط فيها أكثر النظام الاستعماري . أنظر ، L'Islam Méditerranéen et les deux blocs , le Parlement algérien , 18 mai 1939

[2] صحيح أن التيار المصالي لازمته دائما الدعوة إلى الاستقلال ، و أن مطلب الاستقلال ، مثلت خاصية بارزة عنده كما يرى بحق محفوظ قدّاش ، لكن ليس إلى درجة التمايز التام عن بقية التشكيلات السياسية ، لأننا كما نعرف في سياق ما بعد المؤتمر الإسلامي الأول و الثاني وجد هناك تفاوت في مسألة الاستقلال كما يصرح بها حزب الشعب الجديد الذي انخرط هذه المرة مع حقائق الوطن الجزائري و شعبه.يقول قدّاش:" إن الذي صنع شعبية الحركة الوطنية الجزائرية الثورية ، ممثلة في نجم شمال أفريقيا و جمعية النجم المجيدة ، حزب الشعب و حركة انتصار الحريات الديمقراطية هو تبنّاها على مطلب استقلال الجزائر". M. Kaddache, ENA, PPA, MTLD, permanence de la revendication de l'indépendance, in, l'Etoile nord-africaine et le mouvement national algérien, op.cit. p.121-135

[3] في حديثه إلى جريدة العدالة، جريدة إصلاحية ناطقة باللغة الفرنسية ، أوضح مصالي الحاج معنى الاستقلال ، كما تنشده حركته ، على نحو لا يبتعد إلا قليلا عن تصريح عبد الحميد بن باديس :" ليس الاستقلال واقعة طبيعية و يحملها قلب كل إنسان جزائري فحسب ، بل الاستقلال حق اعترفت به لنا فرنسا نفسها غداة قيامها بعملية إنزال على شواطئ سيدي فرج

ضرورة ترقية الجزائريين المسلمين من الناحية المادية و المعنوية، كمقدمة لاستحقاق المواطنة، و لعل الفقرة الموالية من نداء مصالي الحاج إلى الشعب الجزائري، في 12 نوفمبر 1936، و في أجواء و سياق المؤتمر الإسلامي تكشف أكثر التوجه الحقيقي لمصالي و حزبه في الجزائر :" يعتقد البعض منكم في الدعاية ضدنا أننا متطرفون متهورون نطلب الاستقلال. نعم نطلبه بكل شرف و لكن بالسعي في سبيله و لسنا نطلبه اليوم بل نقول لكم أنّ برنامجنا هو السعي لتحرير الجزائر بالوسائل المشروعة و لم نحدد لذلك أجلا ، بل إن الخط الذي نسلكه في جهادنا هو خط التحرير وليس خط الاندماج و التجنس ، و شتان بين السعي و بين التنفيذ.فالأيام و قوة الشعب وحدهما كفيلان بتحديد أجل التنفيذ و الله من وراء القصد"[1].

و هكذا، فالتحفظ على الاستقلال بمدلوله الراديكالي، يترك المجال لاحتمالات المستقبل التي يمكن أن تفعل فعلها لصالح الكيانين الفرنسي و الجزائري، في سياق عالمي، يولي أهمية قصوى للقوة. و لم يبق هذا الموقف لحزب الشعب من دون سؤال من قبل الباحثين و المؤرخين، حيث عمدوا إلى طرح السؤال التالي: إلى أي مدى يمكن اعتبار السياسة التي رفعها الحزب ارتكاسا على مطلب الاستقلال التام الذي ورد صراحة في أدبيات النجم في السابق ؟ الحقيقة أن الآراء تباينت حول ما إذا كان شعار" لا اندماج و لا انفصال"، يمثل فعلا تراجعا عن الخط الثوري و الراديكالي[2]، أو أنه بالأحرى يعد موقفا سياسيا حكيما، يأخذ بأسباب الأمور(سياق تطور الأحداث الدولية و الداخلية نحو الحرب العالمية)، فضلا على أن الخطاب في حد ذاته يعدل من غلواء النبرة الشعبوية المفارقة للواقع، عندما كان النجم واقعا تحت اسر و نفوذ الحزب الشيوعي الفرنسي و

في 5 جويلية 1830: إن ممارسة الدين الإسلامي ستبقى حرة و الحرية أيضا لكل فئات السكان الجزائريين . كل ما يتعلق بهم، ديانتهم و ملكيتهم، تجارتهم، صناعتهم لا تمس بأذى، و تحترم نساؤهم. هذا ما ألتزم به الجنرال القائد العام في ذلك الوقت. فهذه المعاهدة هي بصورة عامة إجراء رسمي بموجبه يتم حماية ديننا، أراضينا، صناعتنا و تجارتنا، كما تحفظ به أيضا كرامتنا الوطنية و شخصيتنا المدنية ".La Justice, 17 aout 1937

[1] محمد قنانش ، ذكرياتي مع مشاهير الكفاح ، دار القصبة، الجزائر ،2005، ص.45؛ يذكر الباحث و المناضل محمد قنانش ، أن نص النداء الذي توجه به مصالي الحاج إلى الشعب الجزائري صاغه الشاعر مفدي زكريا بأسلوبه الشاعري و البليغ . أما النص الفرنسي، فيمكن العثور عليه في CAOM, 11H61

[2] يرى شارل روبير آجرون، أن سبب القطيعة بين مصالي الحاج و عمار عيماش، يعزى إلى هذا الشعار، الذي وجد فيه هذا الأخير نكوصا عن الخط الثوري و الراديكالي لنجم الشمال الأفريقي. Ch.R. Ageron L'histoire de l'Algérie contemporaine, PUF, Paris, 1979, p.355 ; et J. Simon, PPA, op. cit., p.34, note 15

الحركة اليسارية في العالم بصورة عامة، حيث كان يتلقى التوصيات، دونما تفاعل و تجاوب حقيقي مع المجتمع الجزائري في بعده التاريخي و الحضاري.

و مع مشاركة حزب الشعب في الحياة السياسية العامة، فقد أدرك أنه لا يمكن أن ينفرد بالفعل الوطني لوحده، بل مع آخرين في الحركة الوطنية[1]، و لا يمكن الاستغناء أيضا عن السياسة الفرنسية، سواء أكانت الصيغة التي حملها الشعار، توحي بنظام الدومينيون Dominion[2]، أم وحدة فيدرالية، أو كونفدرالية، كلها وحدات سياسية تعبر عن وجود دولة جزائرية تشترط مسبقا استقلال كيان خاص بالجزائريين، و لعل المثال أو الشكل الذي قدمه مصالي الحاج في هذا الصدد، يفصح أكثر عن نوع الدولة التي يجب أن ينتهي إليها

---

[1] تقدم حزب الشعب الجزائري، أوت 1938 بمبادرة ضمنها الرغبة في تجمع المسلمين و العمل من أجل برنامج وطني مشترك بين التنظيمات الجزائرية المختلفة . و يندرج الأمر ضمن التوجهات التي خلقها المؤتمر الإسلامي الذي حث الجميع إلى البحث عن صيغ جديدة للكفاح المشترك أو العمل الوحدوي ، و قد جاء في هذا الاقتراح :

- إلغاء قانون الأهالي و إجراءاته الاستثنائية ، كما يجب إلغاء مرسومي رونييه Régnierو رولين Rollin : مرسوم 8 مارس 1938، و مدونة الغابات.
- منح الحريات الديمقراطية : حرية التجمع ، حرية التعبير ، حرية الصحافة ، حرية التصويت عبر الاقتراع العام من أجل الانتخابات البلدية ، المجلس العام و المنتدوبيات المالية .
- ارتياد الأهالي الجزائريين إلى كافة المناصب القيادية العليا المدنية منها و العسكرية.
- الكفاح ضد البؤس ، و العمل بنظام الحد الخيوي للأجور على العمال في كل المؤسسات مع تطبيق مبدإ :عن كل عمل أجر مساوي له.
- إلغاء العمل بنظام الخمّاسة ، و تحديد أراضي من الدومين أو المستعمرات لصالح الفلاحين الصغار ، و تسهيل الاعتمادات المالية لهم.
- محاربة الجهل عبر إقرار التعليم الإلزامي للغة العربية و الفرنسية .
- العفو العام عن كل المساجين و المعتقلين السياسيين ، بما في ذلك المعتقلين في قضية قسنطينة. El Ouma ,27 aout 1937

[2] و هذا ما يريده بالضبط حزب الشعب الجزائري، كما جاء ذلك في تصريح مفدي زكريا إلى جريدة تونس، 14، جوان 1937:" أن تتحول الجزائر إلى دومنيون، مع وجود برلمان جزائري، يتولى سلطة التشريع و التصويت في النهاية على الميزانية، و يمكن للفرنسيين في الجزائر أن ينضموا إلى نفس الهيئة الانتخابية من أجل انتخاب أعضاء البرلمان ".و هذا ما سيؤكده أيضا مصالي الحاج بعد أكثر من سنة ، في تصريح أدلى به مع مجموعة من المعتقلين الجزائريين ، في شهر مارس 1939: "ما نريده ، هو أن نرى الشعب الجزائري يساهم في تسيير مصالحه على أساس المساواة المطلقة، وفي ظل احترام تقاليده و لغته و دينه، و فق ما جاء في معاهدة 1830.و ما نريده حقا هو الانعتاق و الحكم الذاتي على شاكلة دومينيون إنجليزي".

الجزائريون، حيث ذكر استقلال سورية عن فرنسا، كما نصت على ذلك معاهدة 9 سبتمبر 1936، ثم المعاهدة البريطانية المصرية التي أسفرت عن استقلال مصر ، و رتبت الأوضاع بينهما. و قبل ذلك ، المعاهدة البريطانية العراقية 3 أكتوبر 1932[1] .أما الاقتصار على كلمة الاستقلال في صيغتها المطلقة و المجردة، فقد كانت موضوع سجال و خلاف و مماحكات بين القوى الاستعمارية ضد المناضلين و الوطنيين الجزائريين، و أنصارهم من المعتدلين و الإنسانيين الفرنسيين.بينما القوى الوطنية الجزائرية، فقد كانت تعتقد أنها تخلصت، بعد المؤتمر الإسلامي الأول و الثاني، من الابتذال السياسي و الجدل العقيم و الخطاب الشعبوي السادر.. بل جاء موعد الالتقاء مع المفاهيم و الأفكار في صيغها التاريخية و شروطها الاجتماعية و السياسية، من ذلك مفهوم الاستقلال(الإنعتاق و التحرر المادي و المعنوي للشعب الجزائري المسلم)، في صلته بالسياسة الفرنسية، القائمة على تبادل المصالح و الاعتراف المتبادل[2] .

---

[1] و يقول مصالي في نفس الحديث الذي أدلى به إلى جريدة La Justice ، " نحن أيضا نريد أن نرى بلدنا يقتفي أثر سورية و العراق و مصر، دونما انفصال عن فرنسا"..La Justice, 17 août 1937

[2] قدّم حزب الشعب الجزائري حلّه النهائي لمسألة الدولة الجزائرية كما تصوره و بلوره قبل الحرب العالمية الثانية ، حيث صارت الفكرة بالنسبة له من الوضوح أنه لا يخشى أية اعتبارات إلا إمكانية تحقيق الفكرة على مستوى الواقع . جاء في مبادرته لحل المشكلة السياسية في الجزائر التي لخصها في ثلاث نقاط أساسية: الاقتراع العام، البرلمان الجزائري، التحرر.

- **الاقتراع العام**؛ إن تمثيل الجزائريين في الهيئات و المجالس المنتخبة دون المستوى مقارنة بحجمهم السكاني كما أن الغالبية الساحقة مقصاة من التمثيل و محرومة من أهم وسيلة للدفاع، رغم ما تعانيه من الغبن الاستعماري(...) . يمنح حق الاقتراع العام إلى الشعب الجزائري المسلم أهم أمكانية للتغيير و الدفاع عن نفسه ضد كل تصرفات و أعمال مستغليه.
- **البرلمان الجزائري** ؛ ما يلاحظ ، أن البرلمان الجزائري يوجد عبر المندوبيات المالية القائمة لكن في شكل غير ديمقراطي ، الذي يشرع الباب واسعا لكل أصناف الجور المالي و الاقتصادي حيال السكان المسلمين .(...)فالمندوبيات المالية كما هي قائمة اليوم تمثل قلعة من الامتيازات الاستعمارية .و عليه ، فان التمثيل الحالي يجب أن يترك مكانه لبرلمان جزائري قائم على الاقتراع العام.
- **التحرر**؛ (...) إن السياسة التحررية، هي وحدها الكفيلة لقيادة السكان المسلمين إلى مرحلة المشاركة في تسيير و إدارة شؤونه السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية لبلده. فقد سجل الشعب الجزائري المسلم اليوم مرحلة متطورة من حياته، يصعب التغاضي عنها أو التعمّد إبقائه في حالة من العبودية الأبدية.(...)إن الشعب الفرنسي المتعلق بالديمقراطية ، يجب أن يمد يد الأخوة إلى الشعب الجزائري ، لأن الأمر يتعلق بمصالحه و هيبته، و بالشعب الجزائري المسلم في كفاحه ضد الامتيازات ...أنظر، Le Parlement algérien ,17 juin 1939

يعتقد مصالي الحاج، سواء قبل 1937، أو بعدها، أنه يتواصل مع السياسة العامة، التي تلتمسها مثلا المعارضة السياسية في المتروبول و المواطنون الفرنسيون في الجزائر، أو دعاة السلام و العدالة الاجتماعية. إلا أن السياق و طبيعة الوضع الأهالي و السياسة التي مارستها و استقرت عليها الإدارة الاستعمارية، حالت دون حسم المسألة الاجتماعية في نطاق الدولة الفرنسية، أو بفضلها، الأمر الذي جعل مطالب النزعة الوطنية بكل أطيافها و تعبيراتها تأخذ المعنى الوطني ذي المعنى الانفصالي و الاستقلالي لأن المسألة الاجتماعية في الجزائر صارت تقترن بالمسألة الوطنية، بسبب تمادي السلطة التشريعية الفرنسية في مخاطبة صنفين من السكان: مواطنين، و أهالي. و هكذا و على خلاف النقابات و التنظيمات الاجتماعية الأحزاب الفرنسية التي تستطيع أن تنتقد السياسة الفرنسية و تعترض عليها، دون أن يؤدي ذلك بالمساس بسلامة النظام.إن النزعة الوطنية ،حتى و هي تحاول أن تلتمس نبرة الاعتدال في مخاطبته السلطات العامة، فإنها ، في التحليل الأخير ، تلتقي مع النزعة الرامية إلى تأسيس نظام الحكم اللائق بالمسلمين الجزائريين . فالتلازم بين المسألة الاجتماعية و المسألة الوطنية، أفرزها الظاهرة الاستعمارية، و لا فكاك منها، لأنها صارت قائمة على جدلية أن الوعي بقيمة الدولة و أهميتها، و أنها في النهاية هي الحل، يزداد سواء بفضل سياسة الإصلاحات أو بالرغم من تنكر السلطات للمطالب الإصلاحية.

مصالي أمام لجنة الإصلاحات

قَدَّم مصالي الحاج تصريحا كتابيا أمام لجنة الإصلاحات ، التي تشكلت على اثر خطاب الجنرال ديغول في قسنطينة (1943) ، حول الإصلاحات الفورية التي يجب أن تقدم إلى الفرنسيين المسلمين في الجزائر[1]. و بالرغم أن مصالي كان تحت الإقامة الجبرية إلا أنه قدم رأيه في مسألة المواطنة الجزائرية الجديدة التي عرضتها اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني بزعامة الجنرال ديغول على النخبة الوطنية ،و بعض الشخصيات الجزائرية و الفرنسية ، من أجل تجاوز الوضع القائم في سياق الحرب و ملابساتها. و في تصريحه ، الذي يعبر أيضا عن موقف حزب الشعب الجزائري، يرى مصالي أن ما تحتاجه الجزائر، هو إعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي، و وضع قضايا الجزائر في موضعها الطبيعي و العادي ، بحيث تصبح واضحة من تلقاء نفسها ، و من دون زيادة في الاعتبارات التي تطمس الحقائق ، خاصة اعتبارات النزعة الاستعمارية، التي عادة ما تدفع إلى المفارقات و التناقضات . و الموضوع الإشكالي كما جاء من وجهة نظر مصالي الحاج ، كان على النحو

[1] حول تشكيل لجنة الإصلاحات و مداخلات الشخصيات الجزائرية و الفرنسية و ما تمخض عنها ،أنظر الفصل الثالث من الباب الرابع

التالي : كيف لأقلية من الأوروبيين يستغلون مجموعة من السكان يبلغ تعدادهم 8 ملايين مسلما، و تحرمهم من حق إدارة شأنهم العام و تسيير مرافقهم الإدارية و الاجتماعية و السياسية.

و لقيمة و أهمية مداخلة مصالي الحاج أمام اللجنة الإصلاحية ، نثبت النص كاملا ، لندرك أكثر الفكرة الأساسية مع شروطها و امكاناتها ، و ندرك بنفس القدر الأمور التي امتنع عن البوح بها و لم يراها تناسب المقام ، خاصة في سياق الحرب و الصعوبات التي تجتازها فرنسا المنقسمة إلى سلطتين .و لعلنا ندرك أكثر أن صياغة المطالب أو التقدم بحلول يختلف من مقام إلى مقام ، أي عندما تصاغ من خارج السلطة و المجال العام ، و عندما تلتقي مع السلطة التي في الغالب تبحث عن المبررات الشرعية للمطالب و إمكانات تحقيقها . و هذا نص المداخلة :"قبل أن أعرض عليكم الموضوع الذي جئت من أجله ، أسارع إلى الإعراب عن شكري العميق للجنة التي شرفتني اليوم لكي أعبر عن مطالب الشعب الجزائري المسلم ، على اثر عودتي من "عين صالح".

في الوقت الذي شرعت فيه اللجنة في دراسة معمقة لتطلعات السكان المسلمين ، أرى أنه من الواجب ، باعتباري رئيس حزب الشعب الجزائري ، الذي يمثل أغلبية الرأي العام ، أن أشرح لكم كيف نتصور حل المشكلة الجزائرية . من خلال مطالعتي للخطاب الذي ألقاه الجنرال ديغول بقسنطينة يوم 12 ديسمبر 1943، حول مطالب المسلمين ، يظهر أن هذا الخطاب عبارة عن مشروع معدل بشكل طفيف لمشروع فيوليت.أصرح أنني مازلت وفيا لبرنامج حزب الشعب الجزائري ، الذي عبّرت عنه عدّة مرات، و بهذه المناسبة أشكر مرة أخرى السيد رئيس لجنة التحرير الوطني الذي أظهر في خطابه الأخير مدى حرصه الشديد على قضايا المسلمين في هذا البلد.

كان الانطباع السائد عام 1937، أن مشروع فيوليت قد أحدث انقساما في الرأي العام الإسلامي. بينما الواقع هو أن أنصاره كانوا مترددين في قرارة أنفسهم ، و أبدوا في تأييدهم لهذا المشروع نوعا من اليأس و الغموض.و اليوم ، لم يعد الأمر كذلك ، و يجب الاعتراف أنه قد حصل تغيّر في العقليات كما نلاحظ بشكل واضح في تطور الوضع السياسي الأخير . فمن جهة حزب الشعب الجزائري ، فلا زلنا نعارض مشروع فيوليت كما جاء في وثيقة عام 1937، كما نعارض مشروع 1943، و ذلك للأسباب التالية :

- لأنه غير ديمقراطي .فهو يشجع أكثر على ظهور فئة محظوظة تتمتع بكل الامتيازات في ما يبقي الأغلبية الساحقة من السكان خاضعة للسياسة الاستعمارية .و من ناحية أخرى ، فان المشروع يتناقض تماما مع طموحات و تطلعات الشعب الجزائري المسلم المتمسك بلغته و دينه و ماضيه التاريخي .
- أما بشأن السياسة الاندماجية التي لم تعد إجرائية، لأنها غير منطقية ، فيجب إحلال مكانها سياسة تحررية و تفرض فرضا من أجل حل المشكلة الجزائرية . و عليه ، فان إجراء حكومي في هذا الاتجاه ،

في ظل هذه الظروف و الأوضاع سوف تجد قبولا و تأييدا من قبل الأغلبية الساحقة للسكان المسلمين

.

أيها السادة ، إننا نعيش وضعا حرجا و صعبا ، لأن المسلمين الجزائريين متذمرون أشد ما يمكن من النظام الاستعماري الذي يعانون ويلاته منذ قرن.و هم اليوم يرفضون أن يعيشوا في بلدهم الجزائر كفئة سكانية أقل شأنا و درجة من الأقليات الأخرى التي تحظى بجميع الامتيازات الممكنة . إن المسلم الجزائري يطالب بإلحاح بحق المواطنة الجزائرية التي تضمن له الاحترام للغته و دينه و لحقوقه السياسية ، الاجتماعية و الاقتصادية من أجل ازدهاره. هكذا يتصوّر المسلم الجزائري الديمقراطية و حرية الإنسان و المواطن و حرية الشعوب في تقرير مصيرها.

ففي بلد مثل الجزائر ، حيث تعيش جنبا إلى جنب عدّة طوائف ذات أصول عرقية و دينية مختلفة ، فإننا لا يمكن أن نولي ظهرنا للديمقراطية، السند الأساسي لكافة الشعوب في العالم ، اليوم و غدا[1].و لا يمكن أن نترك العنان لنظام سياسي استعماري لكي يقضي على 8 ملايين من العرب و يبعدهم عن إدارة و تسيير شؤونهم العامة لصالح أقلية تملك لوحدها زمام السلطة .

و من أجل وضع نهاية للمحنة الجزائرية التي ينوء بحملها كاهل الشعب الجزائري ، فإنني أطالب بتطبيق سياسة ديمقراطية على كافة المجالس الجزائرية ، بتحويل المندوبيات المالية إلى برلمان جزائري ، يتم انتخابه عبر الاقتراع العام بدون تمييز لا في الجنس و لا في الدين .في هذا البرلمان يحظى العربي و الأوروبي و الإسرائيلي بنفس المعاملة ، يعملون في جو أخوي ،كل حسب قدرته و من أجل جزائر حرّة و سعيدة . يحدو الجميع نفس الأمل في مستقبل جديد، متجاوزين كل الأحقاد و الضغائن و كل أشكال المعاملات الروتينية التي عانى منها هذا البلد الرائع.

---

[1] في رسالة سابقة إلى أعضاء لجنة التحرير ، بعثها مصالي الحاج من مقر إقامته الجبرية يوم 11 أكتوبر ، أكد على حرصه على قيمة و أهمية الديمقراطية كآلية لتحرير الشعوب و منها الشعب الجزائري، و جاء فيها :" إن العملية الديمقراطية تعني بالنسبة للشعب الجزائري المساواة التامة و الكاملة بين كافة السكان في الجزائر ، كما تعني أيضا الإلغاء النهائي لسياسة نظام الأهالي ، و حرية الصحافة و الاجتماع و الجمعيات . ثم أنها تعني إضفاء الديمقراطية على المجالس الجزائرية، و في الأخير، الديمقراطية تعني الاقتراع العام من أجل برلمان جزائري منتخب بلا تمييز في الأصل و لا في الدين ". **Lettre de Messali Hadj, président du PPA en résidence forcée à Boghari, aux président et membres du comité de la libération, le 11 oct.1943**, La guerre d'Algérie par les documents, op.cit. t.1, p.45

و هكذا ، فإذا نحن قدمنا مطالبنا على هذا النحو ، فلأننا لا نطالب بالمستحيل بقدر ما نريد أن نعيد الوضع إلى طبيعته ، و نتجاوز حالة التهميش التي يتعرض لها، بكل أسف اليوم ، المسلمون الجزائريون .و هذا ما هو قائم فعلا ، فإذا ألقينا نظرة على الإدارة الجزائرية ، نلاحظ على الفور وجود دولة جزائرية لها برلمان ، يتشكل من مجموع المندوبيات المالية التي تتمتع بالاستقلال المالي ، كما يوجد مجلس شيوخ هو المجلس الأعلى الذي يصادق بشكل عام على القرارات التي يتخذها البرلمان المشار إليه .

إن فرنسا، الأمة الراعية و المحررة سوف تكسب قلوب 8 ملايين كاملة من المواطنين الجزائريين إذا ما هي عمدت إلى تربيتهم و ترقيتهم و ازدهارهم. ليس هذا وحسب بل سوف تزداد هيبتها و قوتها، بسبب ذلك، في حوض البحر المتوسط و تجد أنصارا لها مخلصين في المغرب و تونس و لبنان و سورية و العالم العربي.

و قبل أن أنهي مداخلتي ، أود أن ألفت نظركم إلى أمرين اثنين :

- إن الأفكار التي عرضتها عليكم، سبق لي أن دافعت عنها عدة مرات، أمام المحاكم في فرنسا و الجزائر. أقول ذلك ، حتى لا يقال عني أنني انتظرت هدنة جوان 1940 لكي اطرح هذه الأفكار حيال المشكلة الجزائرية .
- أرجو من اللجنة أن تتقدم أمام الحكومة الموقرة بمشروع عفو شامل لصالح المعتقلين السياسيين، الذين يوجدون تحت الإقامة الجبرية أو في السجون.فرنسا الوفية لتقاليدها ، يجب أن تكافئ كل الأعمال التحررية التي اضطلع بها أولائك الذين سجنوا بسببها و عانوا منها .مصالي الحاج 7 جانفي 1944"[1].

بداية ، طالب مصالي الحاج ب" دمقرطة" الحياة العامة في الجزائر ، بحيث تتحوّل المجالس الاستشارية و العامة و المندوبيات المالية إلى " برلمان جزائري"، ينتخب عبر الاقتراع العام من دون تمييز بين السكان من حيث الدين ، الجنس أو اللغة، أي المعاملة المنصفة و العادلة لكل المسلمين و غير المسلمين .

فالدولة، كما جاء في مداخلة مصالي الحاج قائمة بالفعل في الجزائر و ليس بالقوة الشرعية ، لأنها تدار من قبل أقلية أوروبية، التي تتحكم بزمام المندوبيات المالية و المجلس الأعلى ، فضلا على الإقتصاد بكامله. ويكفي فقط ، أن تخضع هذه المؤسسات إلى المنطق السياسي، و الآلية الديمقراطية، من حيث الترشح و

[1] Gouvernement Général, Commission chargée d'établir un programme de réformes politiques, sociales, et économiques en faveur des musulmans français d'Algérie , Alger, Imprimerie officielles, 1944, P. 23-27.

التصويت لكي تتحقق الدولة الجزائرية المستوفية للشرعية ، و تحرز على المصداقية و يعطى لها الضمانة على بقاء الدولة الفرنسية كمرجعية و إطار نزيه مع الكيان الجزائري. هذا مجمل ما يريده مصالي الحاج الذي لم يفصل برنامجه على نحو دقيق[1]. لا ، بل الملاحظ، أن التصريح لا ينطوي على أية نزعة ثورية أو راديكالية ، على اعتبار أن المؤسسات القائمة تعبر عن دولة جزائرية ، تحتاج إلى إقرار مبدأ الانتخابات الديمقراطية .و العبرة ،أن يتوجه التشريع إلى السكان كمواطنين ، كما هو الوضع في سورية [2].

الشيوعيون الجزائريون و المسألة الوطنية

لإظهار تطور النزعة الوطنية لحزب الشعب الجزائري ، نتوقف عند لحظة الحزب الشيوعي الجزائري خلال الحرب العلمية الثانية ، و كيف تعامل مع المسألة الوطنية . و يبدو حيالها أنه ولج مأزقا، عبثا حاول التخلص منه ، على خلاف النزعة المصالية التي واتتها فرصة رائعة لكي تفصح عن المزيد من المطالب و تعرب أكثر عن فكرة الاستقلال استنادا إلى حقائق الحرب و إلى الواقع الجزائري حيث صار مصدر التعبئة الشعبية و الشرعية أيضا.

لم يكن الشيوعيون الجزائريون بعيدون عن التحولات و التغيرات التي طرأت على العالم بسبب الحرب العالمية الثانية، كما لم يكونوا بمنأى عن السياق و الظروف العصيبة التي مرّت بها فرنسا إن في المتروبول أو في المستعمرات و منها الجزائر.و الاطلاع على موقف الشيوعيين الجزائريين نصفهم تقريبا من الفرنسيين، خاصة

---

[1] في تعقيبه على تصريح مصالي الحاج، أبدى السيد محمد الصالح بن جلّول، الملاحظة التالية : إن الدولة الجزائرية الحرّة المنشودة مرهونة بوصول الشعب المسلم إلى مستوى من التطور، يوفر له صفات معنوية و فكرية تساوق الرقي الحضاري الكبير الذي وصل إليه الإنسان الفرنسي . و هذا المستوى سوف يصل إليه الإنسان الجزائري المسلم بعد خمسين سنة على الأقل.يؤكد بن جلول دائما ، كما يفعل المنتخبون المسلمون ، على العلاقة بين وضعية المواطن و الدولة و المستوى الذي تشترطه المدنية الحديثة .

[2] هذا ما جاء أيضا في رد مصالي على بعض الشخصيات التي عقبت على تصريحه ، خاصة ملاحظات السيد تامزالي، و السيد فضيل الذي أبدى تأييده لمقترحات مصالي ،إلا في مسألة البرلمان ، ففضل أن تطرح بعد الحرب. أما النقد الوجيه لما جاء في تصريح مصالي فجاءه من الأمين العام للحكومة العامة ، و مدير جلسات اللجنة الإصلاحية :" الواقع ،خلاف ما ذهب إليه مصالي الحاج ، أن المندوبيات المالية و المجلس الأعلى للحكومة عبارة عن مجالس مالية صرفة و قراراتها تخضع للبرلمان الفرنسي و يقرر في شأنها في نهاية الأمر . أما في ما يتعلق بالمسائل المالية الأخرى، فان المشّرع في المترو بول هو أيضا الذي يقرر. وهكذا، فإننا، لا زلنا بعيدين، يقول الأمين العام، عن برلمان يحكم في الجزائر".La commission, p.147

على مستوى الهيئة القيادية، له ما يبرره من ناحية البحث العلمي لمعرفة درجة الوعي لدى هذا التيار من مسألة الدولة الجزائرية المستقلة، و كيف ساير الأوضاع الجديدة سواء بالايجابي أو السلبي.

سبقت الإشارة أن النزعة الوطنية الجزائرية بداية من نجم شمال أفريقيا إلى حزب الشعب ، واصلت التحرك في أفق البحث عن الدولة الوطنية و توفير أسبابها و أن المآل النهائي هو الاستقلال و الانفصال عن الكيان الفرنسي و أن قوام الأمة الجزائرية المسلمة ينتظر فقط الإطار السياسي الذي يضفي عليه الشرعية الدولية . و الأمر في ما يبدو آيل إلى التحقق بسبب مضاعفات و مقتضيات الحرب العالمية و خاصة ميثاق الأطلسي كما سوف نرى في حينه.فقد كانت البداية ، هي استقلال النجم عن الحزب الشيوعي الفرنسي الذي نشأ في أحضانه، و أعتبر الانفصال هو أفضل طريق إلى الوقوف على حقائق المجتمع و الجماهير الجزائرية في صلتها بالجغرافية العربية و الإسلامية ، و من ثمة تحقيق الرصيد الوطني للجهد العمالي و نضال الطبقة الشّغيلة الجزائرية المناهض للإستغلال و الاستعمار و الإمبريالية.و بمعنى آخر صريح و واضح فك الارتباط بين المسألة الوطنية و مناهضة الإمبريالية لتحقيق حلم الطبقة الشّغيلة و الأحزاب الشيوعية في العالم المتقدم و على وجه الخصوص الحزب الشيوعي الفرنسي.

مع تأسيس حزب الشعب الجزائري عام 1937، و نقل نشاطه إلى الجزائر خطا الحزب خطوة كبيرة نحو تعزيز رصيده في المسألة الوطنية و التعريف بنوع المطالب التي تحدد النظام السياسي اللائق بالمسلمين الجزائريين[1]. بينما الأمر اختلف مع الحزب الشيوعي الجزائري الذي واصل نفس النهج و ردد نفس الخطاب الشيوعي الأممي الذي يعتمد مفردات القاموس السياسي الفرنسي، لا بل تدحرجت معاني "الأمة"، الذات"، " الوطن"، "الطبقة العمالية"، المجتمع الجزائري"، الاستقلال"، إلى نفس المعاني التي يتضمنها الخطاب اللينيني – الستاليني، و كأن الجزائر إقليم من أقاليم الدولة الروسية المنشودة في إطار الاتحاد السوفيتي .أما بعد مجيء الفاشية و النازية و سياق الحرب العالمية فان المسألة الوطنية صارت غائبة أو تكاد من مداولات و مقررات

[1] هذا ما سيفضي إلى الوصول إلى القناعة التالية لدى حزب الشعب الجزائري: فقد جاء في منشور وزّع شهر فيفري 1945:" إن احترام ما نحن عليه و ما نملكه لا يمكن أن يتم إلا في إطار جنسية وطنية و حكومة حرة أساسها سيادة الشعب الجزائري بعيدا عن كل سيادة شعب آخر". **Tract du PPA, contre l'ordonnance du 7 mars 1944, fév.1945, in Kaddache, Histoire du nationalisme algérien, p.690.**

الحزب.و برزت بدلا من ذلك ، مسألة التّصدي إلى الفاشية و تدمير النظام النازي[1] كأولى الأولويات لأن مصير فرنسا صار موضع رهان ، و أن مصير الجزائر مرهون بوجود فرنسا الكبرى.

و حتى نعرض للموقف الشيوعي الجزائري من المسألة الوطنية برمتها في الأربعينيات، نستعين بأهم الدروس التي كانت تقدمها مدرسة الحزب لأعضائه من أجل التعبئة و التربية الإيديولوجية و السياسية. و تمثل الدروس[2] أهم الوثائق التي صدرت عن تشكيلة سياسية جزائرية تستعرض الوضع الجزائري السياسي."إن الأمة الجزائرية في طور التكوين التاريخي"[3]، بهذه الجملة استهل الحزب الشيوعي درسه الرابع الوارد تحت عنوان"الوحدة مع الشعب الفرنسي". و إذا كانت كل الأمم في العالم تروم و تتطلّع إلى أن تعيش حرة و مستقلة ، إلا أن خصوصية الوضع في الجزائر و السياق التاريخي الحاد و الهياكل التقليدية التي ينطوي عليه المجتمع يجعل من الجزائر غير قادرة على المطالبة بالاستقلال عن الوجود الفرنسي . فالجزائر من هذه الناحية لا تملك بعد مقومات الاكتفاء الذاتي و الشعب الجزائري مرهون بمصير الشعب الفرنسي الذي يشن حربا شعواء على الفاشية ." إن الجزائر تدرك بأنه يجب عليها أن تساعد و تساهم في محاربة الفاشية الهتلرية التي تمثل العائق

---

[1] عقدت ندوات تحضيرية لفروع الحزب الشيوعي الجزائري: قسنطينة ، مدينة الجزائر و وهران يومي 14، 15 أوت 1943، تحت شعار "وحدة الشعب الجزائري من أجل دحر الفاشية".قدم العضو البارز في الحزب السيد العربي بوهالي تقريرا طالب فيه مساهمة الجزائريين في مجهود الحرب من أجل تدمير الفاشية و تحرير الشعوب و الحرية.أما الزعيم المعروف والديك روشي Waldeck Rochet، فقد تحدث عن الوضع في الجزائر، و قال:" و الأمر يتعلق اليوم ، بضرورة وضع برنامج يحقق المساواة في الحقوق لكل السكان دونما تمييز. و المساواة هي وحدها الكفيلة بإشراك الجماهير المسلمة في مجهود الحرب و العمل من أجل التحرير.إلى الأمام من أجل الكفاح ضد الفاشية ، من أجل انتصار القضية المشتركة الجزائرية الفرنسية و من أجل الحرية ".أنظر، J. Jurquet, t.3, p.97

[2] الدروس التي قدمها الحزب هي:1- مفاهيم أولية حول الجزائر،2- الفاشية الهتلرية،- نظام فيشي في أفريقيا الشمالية،4- الوحدة مع شعب فرنسا ،5- برنامج الحزب ،6- الحزب الشيوعي،7- المسائل التنظيمية للحزب الشيوعي الجزائري،8- سياسة الوحدة للحزب.أنظر منشورات : Ecole élémentaire du Parti communiste algérien,8 leçons :- notions élémentaires sur l'Algérie .- le fascisme hitlérien.- le régime vichy dans l'Afrique du Nord.- l'union avec le peuple de France.-le programme du parti.- le Parti communiste.- les questions du Parti communiste algérien.- la politique d'union du Parti. Ed. Liberté, Alger ,1943.

[3] حول موضوع أن الأمة الجزائرية هي في طور التكوين ، أنظر الدراسة القيمة الباحث إيمانويل سيفان، Emmanuel Sivan , communisme et nationalisme en Algérie , op.cit.p.106-116

الأكبر في طريق التقدم و حق تقرير مصير الشعوب لمصيرها ".ثم لا تلبث الوثيقة أن تطرح السؤال حول الوسائل التي يمكن تحقيق عبرها حياة أفضل ، تفضي إلى امتلاك الأمة لزمام أمورها؟ و أين هم الأصدقاء الحقيقيون الذين يمكن أن نعوّل عليهم من أجل تعجيل التحرير في المستقبل القريب؟

إن طرح هذه الأسئلة هي من باب أخذ جانب الحيطة و الحذر و عدم الانسياق وراء شعارات جوفاء أو بلاغة لغوية لا تخدم القضية إطلاقا. فالواقعية و الرؤية الموضوعية من بين الاعتبارات التي يجب التمسك بها في أية محاولة لتحليل الواقع و رسم المستقبل.و من هنا يحيل الحزب الشيوعي الجزائري إلى فكر و خطاب ستالين في موضوع الأمة :" إن مسألة الأمة ، ليست مسألة معزولة و مستقلة ، بل هي جزء من المسألة العامة للثورة".فالثورة ،كما جاء في أدبيات الشيوعية الأممية و خطابات ستالين و لينين من قبله هي العجلة الحقيقية للتاريخ المحررة لكافة الإمكانيات منها التحرر و الاستقلال و تقدير فيهما الممكن و المستحيل .فالاستقلال يجب أن يقدر حق قدره مخافة أن تجازف الأمم و الشعوب بطلب الاستقلال من غير شروطه المتوفرة. و واضح كما سبق و أن رأينا في الفصل الأول من الباب الثاني أن النبرة الطاغية على الخطاب الشيوعي هو كثرة الإحالة إلى الحزب الشيوعي البلشفي الذي يتحدث عن شعوب و أمم و قوميات روسية برسم إدراجها في وحدة سياسية جديدة هي الاتحاد السوفييتي ، كأفضل سبيل إلى حل مسألة الحروب الأهلية .على خلاف الوضع في الجزائر الذي لا يعبر عن حرب أهلية و نظام متهالك محلي رجعي بقدر ما يعبر عن وضع استعماري يقوم به كيان يختلف عن الطرف الأخر في جميع الخصائص و الأوصاف لا تقبل الجمع و الوحدة تحت أي طائل.

يرى الحزب الشيوعي الجزائري ، المُشَكل من مسلمين و فرنسيين، أن طرح مسألة الاستقلال التام للجزائر ، كما يفعل حزب الشعب الجزائري، هو نوع من الديماغوجية الصّرفة التي لا تعني في نهاية المطاف إلا المجازفة بالشعب نحو مصير غير محمود العواقب[1].فالموقف الرئيسي للشيوعيين الجزائريين هو النظرية اللينينية

---

[1] هذا ما يذكره تماما الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري عمار أوزيغان عندما تعرض إلى السجال الذي عادة ما كان يدور بين الشيوعيين و الوطنيين الجزائريين، على اعتبار أن الحزب الشيوعي الجزائري قد التمس لنفسه الطريق الفرنسي للترقية و التقدم، و من ثم ينظر إلى طروحات حزب الشعب كطروحات لأشباه الوطنيين في موضوع " حق الشعوب في تقرير مصيرها" . و في نفس التقرير يحيل عمار أوزيغان إلى خطاب الذي قدمه ستالين أمام الحزب البلشفي ، في أفريل 1917 "لا يمكن أن نقرن مسألة حق الأمم في الانفصال الحر و مسألة ضرورة انفصال هذه الأمة أو تلك في هذه اللحظة أو في وقت آخر "ثم يضيف الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري:" إن الذين يزعمون بأنهم "وطنيون" و الذين يرفعون ، في الوقت الراهن ، راية لاستقلال مستحيل ، هم يعملون في حقيقة الأمر ضد مصالح الجزائر و يورطون أنفسهم في لعبة كبار المحتكرين و سادة الاستعمار و أنظمة إمبريالية أخرى". **Rapport présenté à la conférence centrale du parti communiste algérien ,2 3 sept.1944 par Ammar Ouzigane, in J. Jurquet, la révolution national algérienne et le Parti communiste français, T.3, annexe n°10, p.391**

الستالينة في المسألة الوطنية . و مقتضى النظرية المستوحاة من تعاليمهما هي أن الإمبريالية كأعلى مراحل الاستعمار تعد العائق الأكبر حيال ازدهار و تطور الشعوب و بالتالي تحول دون وصولهم إلى تسخير كافة إمكانياتهم المادية و المعنوية.فالاستعمار في آخر تطوراته في أوروبا يحد من قدرات البلدان المحيطة في مجال الصناعة و الزراعة و استغلال الموارد الطبيعية و الاقتصادية. و باعتبار أن الجزائر لا تتوفر على قاعدة صناعية و لا على مؤسسات مالية ، كما أن نسبة المردود الزراعي إلى عامل الآلات و الماكينات و المعدّات ضعيفة جدا ، فلا يمكن أن نتحدث عن الاستقلال ، لأن معنى ذلك وقوع الجزائر في كنف الحكم الرجعي المحلي ذي البنية المتهرئة و هو أبغض من الاستعمار .و هذا ما أفصحت عنه الفقرة الموالية عندما عمد الحزب إلى طرح التساؤل التالي : هل يمكن الحديث عن إمكانية الاستقلال في الوقت الحالي؟ و كان الجواب :" في خطابه لعام 1939، صرّح السيد موريس طوريز، "أن ما نريده هو وحدة حرة بين الشعبين الفرنسي و الجزائري. وحدة حرة تعني أيضا الحق في الطلاق لكن ليس بالضرورة واجب الطلاق". فيجب الأخذ بعين الاعتبار الظروف التاريخية ، معطيات الأوضاع عند تحليل المسألة ، و الاستقلال ليس مطلوبا في أية لحظة. إن الاستقلال في الجزائر غير ممكن، بلد ذو بنية اقتصادية استعمارية، بلد زراعي بالأساس، لازالت صناعته في حدود النواة و مرهونة بما يأتي من الخارج من سلع و معدات و آلات. و هكذا، فلا يمكن للجزائر أن تعيش مستقلة، تعتمد فقط على مقوماتها و إمكانياتها الذاتية.بل هي مرهونة بفرنسا، كما حدث لبعض الدول في الماضي، ما لم يتحقق تحولا كبيرا في البناء الاقتصادي[1].

ثم يؤكد الدرس الرابع من دروس مدرسة حزب الشيوعي الجزائري ، أن مسألة التحرير و الاستقلال ليست شعارا في الاتحاد السوفيتي[2] التي عمدت القيادة البلشفية فيها إلى "منح الحرية إلى جميع الشعوب المضطهدة تحت الحكم الإقطاعي القيصري. فالدستور الستاليني يقضي بأن لكل جمهورية من الجمهوريات الفيدرالية دستورها الخاص.و يحفظ لكل جمهورية الحق في الانسحاب الحر من الاتحاد السوفيتي (...) و إلى حد الآن [1943] لم تعرب أية دولة من دول الاتحاد عن رغبتها في الانفصال.. لا بل على العكس تماما، فان

[1] Leçon 4,(in) Jurquet, t.3, p.345

[2] كان الشيوعيون فرنسيون و جزائريون على قناعة راسخة بأن الاتحاد السوفيتي هو المخلص الحقيقي للبشرية من سطوة النازية و إن شعوب العالم ستبقى مُدينة للحزب الشيوعي السوفيتي و إلى الجيش الأحمر لعقود من الزمن. و في هذا الصدد ، جاء في كلمة السيد عمار أوزيغان أمام المؤتمر المركزي للحزب الشيوعي الجزائري، في 23 سبتمبر 1944:" إن كافة شعوب العالم مقتنعة أن خلاصهم الخاص و نهاية الكابوس الهتليري و حماية و حفظ الحضارة العالمية يعود الفضل فيها إلى شعوب الاتحاد السوفيتي ". J. Jurquet, la révolution nationale, t3, p.391

الوحدة لا تنفك تتقوى على ما نرى و نسمع و هي تخوض الحرب على النازية"[1].و هكذا كما ينتهي إليه تحليل الحزب الشيوعي الجزائري، فان الاستقلال لا يتم إلا بالوحدة مع الشعب الفرنسي كأفضل سبيل للتحرر من براثن النازية و الفكر الفاشي و تحقيق الانتصار النهائي عليهما. و وفق النظرية اللينينية ، كما جاء في الدرس الرابع ،فإن فرنسا باعتبارها البلد الرأسمالي المتطور الذي يتوفر على قاعدة عمّالية واسعة مهيكلة و مؤطرة في نقابات و مؤسسات مهنية هي التي تأخذ بيد الجزائريين من مسلمين و أوروبيين نحو التحرر الذي لا تعني بحال الانفصال.

أما الاعتبار الآخر الذي لا يشجع إطلاقا على أية أمكانية للاستقلال في الجزائر هو الإمبريالية التي تعمد تحت مسميات مختلفة منها "الدومنيون"الذي يحفظ نوعا من السيادة للدولة ، إلى ربط النظم الوطنية و المحلية ضمن آلياتها الاحتكارية و الاستغلالية. .فالإمبريالية بطبيعتها لا تفرط في مصالحها ، و في حالة المجتمع التقليدي الضعيف الذي قد يصل إلى الاستقلال ، فان النظام الامبريالي يسعى إلى إشراك القادة الرجعيين المحليين و يُوَكّلهم لإدارة و تسيير مصالحه بأقل كلفة و جهد. و يصبح الاستقلال في هذه الحالة يعني الخروج عن نظام يساعد على تنمية منشودة في حالة انهيار النظام النازي و الفاشي بعد الخروج من الحرب.. إلى نظام

---

[1] إن موقف الحزب الشيوعي الجزائري في مسألة الاستقلال في علاقتها بالنموذج السوفيتي حقّيق بالنقد و النظر ، لأن المعطيات بين فرنسا و الجزائر مختلفة تماما عما هي عليه الأوضاع التاريخية و المجتمعية للبلاد الروسية الآيلة إلى التشكل ضمن الاتحاد السوفييتي .و قياسا على تجربة سابقة : مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى إلى جانب القوات الفرنسية ، لم تسفر هذه المشاركة عقب نهاية الحرب عن إصلاحات لفائدة المسلمين الجزائريين ، و بالتالي تحسب التجربة ضمن الرصيد التنكري للسياسة الفرنسية حيال الأهالي المسلمين . و هكذا ، فمن يضمن أن فرنسا سوف لن تتنكر للجزائريين مرّة أخرى عندما توضع الحرب العالمية الثانية أوزارها و لا يستفيد الأهالي من نظير مشاركتهم في الحرب. و النتيجة كانت فعلا مخيبة للآمال بعد شهر ماي 1945 . أما في الحالة الروسية ، فقد انسحب البلاشفة من الحرب الكبرى ، و فضلوا إعادة بناء ما خربته الحرب و ما استنزفته من أموال و عباد زمن النظام الإقطاعي.بمعنى أن الحزب البلشفي فضّل اتفاقية استسلام مع ألمانيا من أجل إرساء دعائم نظام سياسي و اقتصادي جديد : الاشتراكية. و لم تلبث البلاد الروسية أن دخلت في حروب أهلية طاحنة و أوضاع من المجاعات و الفقر و البؤس ، صارت هي الخلفية التي استندت عليها القيادة الشيوعية الجديدة من أجل تقديم الوحدة بين الشعوب الروسية كأفضل طريق إلى حل المسألة الوطنية الكبرى.و على خلاف ذلك ، كانت الجزائر :الشعب ، المجتمع و التاريخ ، تختلف اختلافا بيّنا عن فرنسا، و أن الحالة الاستعمارية قائمة في الجزائر ، و كل حديث عن وحدة الشعبين هو كلام في الديماغوجية و الأخلاق الدبلوماسية. و هذه حقيقة لا يماري فيها أحد إلا الحزب الشيوعي الجزائري الذي لا يفكر من تلقاء الواقع الجزائري في علاقته بالتاريخ و الجغرافية بل يتمادى في اقتفاء الأثر الفرنسي في التحليل و الاستنتاج التي لا تحيل في نهاية المطاف إلا إلى الأمة الفرنسية و تاريخها السياسي و مرجعيتها الفكرية.أنظر في هذا الصدد المبحث الأول: الحزب الشيوعي الجزائري تحت رقابة الحزب الشيوعي الفرنسي الكبير من الفصل الرابع: الوصاية و النزعة الوطنية الفرنسية 1939-1947، من كتاب إمانويل سيفان، **E.Sivan communisme et nationalisme, op.cit.p.117-125**

رجعي أي استقلال محلي أكثر تورطا مع الاستعمار و الإمبريالية و عرّاب الفساد المالي و الاقتصادي .و من ثم ، فإن الشعب الجزائري ، حتى في إطار" ليبرالي" لا يستفيد من الحرية و الاستقلال ، لأن العائد الكبير يذهب إلى العائلات الحاكمة القابضة بزمام السلطة، سلطة المال و الجاه و السياسة، و هذا ما يرشح أكثر الجزائر إلى مزيد من العبودية و الاستغلال. و بالنتيجة ، كما يخلص الحزب الشيوعي الجزائري و بناء على التحليل السابق، فان الدولة الفرنسية كمؤسسات اقتصادية و سياسية تعد أفضل فرصة للجزائريين للانخراط فيها بوعي من أجل التحرر و الاستقلال في ظل دولة حديثة و ليس في ظل مجتمع يرسف في التخلف و لا يملك آليات ووسائل التحرر و الانعتاق ، لا بل يعجز عن استيعاب مظاهر الحداثة السياسية و الاقتصادية و الفكرية.

و هكذا، و في التحليل النهائي، ليس هناك من حل، كما يقتضي التاريخ الحديث و المعاصر إلا التعويل على الانخراط الحقيقي في مسار و رهان الدولة الفرنسية التي تجتاز امتحان وجودي صعب أمام الفاشية و النازية[1] . و الحل لا يمكن أن يتم بالتماس ما يجري في المشرق العربي و الإسلامي من وحدة عربية أو دولة قومية تجمع مثلا سورية ، مصر و شمال أفريقيا لأن جميع هذه البلدان لم تحقق القاعدة الاقتصادية الركينة من القوة المالية و السياسية .. الشرط الأساسي لتحقيق الاستقلال و بناء الدولة الحديثة. و في هذا المعنى جاء في الدرس الرابع من مقررات مدرسة الحزب الشيوعي الجزائري:" إن هذا النوع من التنظيم (نظام حكم في بلد تقليدي)لا يمكن أن يتم إلا تحت إشراف و رعاية دولة امبريالية عظيمة و لصالحها أيضا.و لا ترضي إلا الفئة الإقطاعية و البرجوازية العربية الرجعية التي تتجاوب بتلقائية مع الإمبريالية "الحامية و الراعية " لها من أجل بسط نفوذها و سطوتها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية على سائر السكان الجزائريين"[2]. ثم يرتب النتيجة التالية على الحالة الجزائرية على النحو التالي:إن كلمة الاستقلال، لا يمكن أن تكون في الوقت الحالي إلا شعارا رائدا لكبار المعمرين الفاشيين الذي يرومون " التحرر "من الشعب الفرنسي و من البرجوازية الأهلية التي تربط مصيرها بهم.و "إن مشكلة الأمة الجزائرية الديمقراطية، ليست في الواقع إلا جزءا من مشكلة/مسألة الديمقراطية الفرنسية الجديدة...و أن التطلعات الشرعية للشعب الجزائري ليس لها من فرص التحقق إلا بما تقدمه إلى الشعب الفرنسي الماسك بزمام مصيرها "[3].

---

[1] أنظر الدرس الثالث من مقررات المدرسة الابتدائية للحزب الشيوعي الجزائري الوارد تحت عنوان " النظام الفاشي في شمال أفريقيا". Le régime de Vichy en Afrique du Nord, leçon n°3, cours élémentaire du parti communiste algérien, (in) J.Jurquet, op. cit.T3, doc.1, p321-327

[2] Ibid., p.346

[3] Ibid., p.348

ينتهي تحليل الحزب الشيوعي الجزائري ، في دراسته للمسألة الجزائرية خلال الحرب العالمية الثانية و سياقاتها و تداعياتها المختلفة إلى أن قضايا المجتمع و الشعب الجزائري يجب أن تطرح في سياق الحركة التحررية الفرنسية العامة في بعدها المناهض للإمبريالية و تطلع الأممية الشيوعية إلى تحرير الشعوب المستضعفة من اسر الإقطاع و البرجوازية الرجعية و الرأسمال المرابي الفاحش ، و من ثم يجب النأي بالجزائر عن التيارات و الحركات ذات النزعة الوطنية المتطرفة التي تجازف بالشعوب نحو الغوغائية و الشوفينية القاتلة.و مثل هذا التحليل ، كما يبدو في البحث التاريخي الموضوعي يعبر أكثر عن مأزق تاريخي آل إليه الحزب الشيوعي الجزائري [1]في موقفه من المسألة الجزائرية في كونه أختار الموقع الذي ينظر فيه إلى الوضع الجزائري لا بما يحفل به الواقع بل اعتبار القاعدة العمالية الجزائرية إن في فرنسا أو في الجزائر تجربة و خبرة و قوة إضافية إلى الطبقة العاملة في فرنسا التي تواجه فعلا السلطة الرأسمالية و تلتمس و تتوسل أساليب العمل النقابي و المهني من أجل التغيير و الإصلاح . كما أن رؤية الحزب إلى الجزائر في بعدها الجغرافي و التاريخي العربي و الإسلامي يَعْتَوِرُها النقص في الطرح و التقييم . فالقول بغياب القاعدة الاقتصادية المكينة في البلدان العربية مثل سورية و مصر مثلا يحرمها بالتالي من أية مطالبة أو تحقيق للاستقلال و بناء الدولة الوطنية هو دعوة إلى الاستعمار و ليس تحررا عنه، اقتفاء بالحالة الجزائرية التي سوف يساعدها الوجود الفرنسي من الوصول إلى الحرية و التقدم.. !

[1] يتمثل مأزق الحزب الشيوعي الجزائري في أن مهامه صارت تقتصر على ما يلي:-توحيد صفوف السكان الجزائريين دونما تمييز لا في الأصل ، لا في الدين ، لا في الرأي السياسي أو الفلسفي.- تنمية و تطوير الإنتاج الزراعي و الصناعي لتموين عادي لسكان الجزائر و لجنودنا البواسل الذين يحاربون في فرنسا و ايطاليا و من أجل إنقاذ الشباب الجزائري من سوء التغذية.- تكثيف النضال من أجل انتزاع مطلب الأجور الحيوية و العلاوات العائلية الذي تقدمت به النقابة العامة للعمال C.G.T و فرض نظام المساواة في جميع الميادين للعمال (التموين ، الملبس، القوانين الاجتماعية)...- معاقبة الخونة : بيروتون Peyrouton ، فلادين Flandin، برجري Bergeret، و أصدقائهم في الجزائر ، أعوان الاحتكار و الطابور الخامس و عملائهم من سادة الأرض و المال المتواطئين مع نظام فيشي ، و تجار السلاح أنصار روميل و مخربي الإنتاج و التموين.- مصادرة جميع أملاكهم و توزيعها على العمال المزارعين ، الخمّاسة و صغار الفقراء من الفلاحين و المعمرين.- تطبيق أحكام الأمر 7 مارس 1944. - و البدء بمنح المسلمين المساواة في الرواتب و العلاوات العسكرية، المساواة في التموين، في الملبس و في التعليم.- إلغاء نظام القيّاد، البلديات المختلطة و أقاليم الجنوب.- إقامة نظام سياسي ديمقراطي حقيقي بتطهيره من القمة و المطالبة بتطبيق برنامج عمل اللجنة الوطنية للمقاومة في الجزائر".أنظر ، Rapport de A. Ouzigane, 23 sept.1944,J. Jurquet, op.cit., p.400, 401

الفصل الرابع

الشرعية الدولية و حق الشعب الجزائري في دولة مستقلة

مبررات الدولة في سياق تداعيات ما بعد الحرب العالمية الثانية

تمخضت فترة مابين الحربين ثم ما تلا مباشرة الحرب العالمية الثانية عن مجموعة من الوثائق الدولية، حاولت أن تخاطب الضمير الإنساني و تُشَرِّع لكافة شعوب و دول العالم، و كانت ترمي إلى صياغة قانون دولي عام يحكم علاقات أمم و دول المجتمع الدولي الجديد. في ذات الوقت رافقت هذا المنحى الجديد خطابات و أدبيات و شروحات فقهية و قضائية تُوَضِّح المعاني الجديدة التي تنطوي عليها مفردات القانون الدولي الجديد، في ضوء العرائض و الشكاوى و التَّظَلمات التي تقدمت بها منظمات المقاومة و تحرير الشعوب المستعمَرة. فلم يعد القانون الدولي قاصرا على الأمم المتطورة و القوية، التي لها القدرة على التصرف خارج حدودها القارية، بل صارت الأمم و الشعوب الصغيرة أيضا لها القدرة على فهم و تقديم ما يشفع مطالبها من أجل الحق في إقامة الدولة الحديثة، وفق ما تقتضيه متطلبات الحياة السياسية الحديثة و المعاصرة.

ظهرت هيئة الأمم المتحدة كنهاية للحرب العالمية و بداية لعملية السلام في العالم عبر البحث و التماس مبادئ و أسس الشرعية لتبرير الدول في العالم و تعزيزها من أجل استحقاق مكانتها في المجتمع الدولي الآيل إلى التَّشَكل. و من النتائج المهمة التي رافقت نشأة هيئة الأمم و نشاطها اللاحق زيادة حدّة الوعي السياسي و القانوني بقيمة الاستقلال ، الحرية و السيادة التي صارت تمارس على إقليم له حدود شرعية دولية سواء على اليابسة أو الأجواء أو المياه أيضا . و قد كان نصيب الجزائر ، خاصة على صعيد الشعب و نخبة الحركة كبيرا جدا : أحداث ماي 1945 و مضاعفاتها على السياسة الفرنسية في المتروبول و الجزائر التي عبّرت عن بداية أفول الإمبراطوريات الاستعمارية .

كانت حركة انتصار الحريات الديموقراطية، أكثر التنظيمات الحديثة التي سعت بإلحاح شديد إلى أن تبحث لنفسها عن موقع ضمن الحركات الوطنية في العالم، التي ترنو إلى الاستقلال و بناء الدولة الحديثة.فقد قدمت مجموعة من الوثائق السياسية[1] كشفت فيها عن فضائح الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر، و

---

[1] المقصود، مجموعة الوثائق التي صاغها المجلس المركزي للإعلام و الوثائق التابع لحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية في الجزائر، عام 1951، في سياق دولي لما بعد الحرب العالمية الثانية، و الآثار و التداعيات السياسية و القانونية التي رافقت العلاقات الدولية، خاصة مسألة الشرعية الدولية، حيث عمد حزب مصالي الحاج إلى تقديم ما يشفع للجزائر أن تحوز على استقلالها الذي يؤهلها إلى إرساء الدولة الجزائرية الحديثة.و قد وردت سلسلة الوثائق تحت عنوان المشكلة الجزائرية، على النحو التالي: Le problème algérien, 1-Considérations générales, 31p.2-le mouvement national algérien,

حللت و خَلُصَت مع التبرير و التسويغ إلى أحقية الشعب الجزائري، في السياق الدولي التي خلفته الحرب العالمية الثانية، في الاستقلال، الشرط الذي لا بد منه، من أجل بناء مؤسسات الدولة الجزائرية الحديثة. و كان أهم مسوغ قدمته حركة انتصار الحريات الديموقراطية، وجود أمة جزائرية قائمة وفق ما تعارفت عليه وحدات المجتمع الدولي طوال النصف الأول من القرن العشرين: فالظاهرة الاستعمارية في الجزائر، عملت أكثر على إفراز التباينات و الفرو قات و الاختلافات بين الجزائريين المسلمين و بين الفرنسيين، و لم تستطع فرنسا، خلافا لما زعمت[1]، أن تستدرج الجزائريين إلى الحياة الحضارية و المدنية الحديثة، بل وسّعت البون بين المجتمعين إلى حد الاحتكام إلى العنف و الثورة.فهذا الإختلاف الجوهري، هو قوام شرعية استقلال الجزائريين لإدارة شؤونهم العامة بأنفسهم.

التاريخ المعاصر صار يؤازر حركة المقاومة الجزائرية من أجل الاستعجال بإرساء مؤسسات النظام السياسي القائم على إرادة الجزائريين، بعيدا عن كل إكراه و منَغِّصات أو استبداد في الحكم.ففي أتون هذا الكفاح الطويل تشكلت أكثر خصائص و مقومات الأمة الجزائرية في مدلولها السياسي الحديث، و بالتالي أعطى المبرر القوي من أجل نيل حياة حرّة و كريمة. و هذا ما سجلته وثيقة " الاعتبارات العامة " لحزب الانتصار:" فقد رافق وجود الأمة الجزائرية التي خضعت للإستعمار الفرنسي، كفاح بدون هوادة، سعى الشعب الجزائري، من خلاله إلى تحقيق تطلعاته المشروعة في حياة حرة"[2]. ثم واصلت الوثيقة إلى توثيق و تثبيت هذا الحق على الاعتبارات التالية: فبالعودة إلى القانون الطبيعي، الذي كان المتكأ الفكري و الفلسفي للفكر السياسي الحديث، و بناء على الأخلاق العالمية، لم يعد هناك من يقبل استغلال إنسان لإنسان، أو احتلال شعب من قبل شعب آخر. و تتالت صور و مظاهر استقلال الشعوب و الأمم، بداية من العقد الثاني من القرن العشرين، إلى اليوم 1950، حيث الضمير الإنساني يثور ضد الاحتلال الفرنسي للجزائر. كما أن حق الشعب الجزائري في الاستقلال، قائم على مبدإ القوميات، و ما ترتب عليه من حق الشعوب في تقرير مصيرها، حسب

46p.3- politique d'obscurantisme, 45p. 4-atteinte à l'Islam, 31p. 5-l'exploitations économiques, 50p.6- Atteinte aux droits de l'homme 63p. Appel aux nations unis, 48p. ; Commission centrale d'information et de documentation du mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques en Algérie, 1951.

[1] أنظر مجموعة المزاعم الكاذبة التي شيّد عليها الفرنسيون مشروعهم في الجزائر، كما وردت في وثيقة الإعتبارات العامة، و هي مزاعم ستة: المهمة الحضارية، إنكار وجود أمة جزائرية، الازدهار الاقتصادي، الزيادة الديموغرافية بسبب تقدم الخدمات الصحية، سياسة الإجحاف و الظلم و العنصرية (القوانين الاستثنائية)، ثم أخيرا السياسة الاندماجية. MTLD, considérations générales, p.19, 20.

[2] M.T.L.D, le problème algérien, considérations générales, p.2

المقولة التي تنص على " أن كل قومية لها الحق أن تولي وجهتها نحو تشكيل دولة و أن تحكم نفسها بنفسها بكل استقلالية"[1]. و الاعتبارات التي تنهض عليها الدول الحديثة، هي خلاصة تجربة الدول و الإمبراطوريات الأوروبية في صراعها مع الشعوب المستَضْعَفة و المستعمَرة. بمعنى أن الشعوب الحديثة تريد أن تطبق الشرعية السياسية و القانونية وفق ما تم لدى الدول/ الأمم الأوروبية، بداية من النهضة الأوروبية القرن السادس عشر و ليس انتهاء بالدول التي تمخضت عن انهيار الإمبراطوريات الألمانية، العثمانية و النمساوية المجرية، بعد الحرب العالمية الأولى(وثيقة ولسن حول النقاط الأربعة عشر) ثم الحدود السياسية و الجغرافية الجديدة لما بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص في المادة الأولى، الفقرة الثانية:" تنمية و تطوير علاقات ودية بين الأمم، قائمة على مبادئ الشرعية، و حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، و اتخاذ كافة التدابير من اجل تعزيز السلم في العالم[2]".و هكذا ، كما تخلص الوثيقة ، و بناء على هذه الاعتبارات و غيرها ، فان الأمة الجزائرية لها الحق الكامل في أن تظهر كدولة ذات سيادة مستقلة عن فرنسا.

و بالتساوق مع ما جاء في وثائق المنظمات و الهيئات الدولية التي حرصت على تمكين الشعوب و الأمم من الوحدات السياسية التي تحفظ و تصون المجتمعات الصغيرة في ظل الشرعية الدولية الآيلة إلى التكريس،توجه السيد مصالي الحاج، بنداء [3] إلى الأمم المتحدة التي كانت تعقد جلستها عام 1948 في قصر شايو بباريس ، ضمنه مجموعة من الاعتبارات و الحقائق التاريخية و السياسية التي تبرر استحقاق الجزائر للسيادة و الاستقلال ، لا بل استعادة السيادة كما جاء في نص النداء على اعتبار أن الجزائر كانت دولة كاملة السيادة قبل الاعتداء الفرنسي عليها عام 1830. كما أن مقاومة الاحتلال التي خاضها الشعب الجزائري دليل آخر على أحقية الجزائر لسيادتها وفق ما تتبناه الهيئة الأممية ، و يسرد النداء صفحات من مراحل هذا الكفاح طوال القرنين التاسع عشر و العشرين . ثم ينهي مصالي الحاج سرده للاعتبارات التاريخية بهذه الفقرة كنتيجة لما يجب أن يتحقق في الجزائر :"إن السطور الأخيرة التي تُذَكّر بوجوه المقاومة الجزائرية خاصة منها شخصية الأمير عبد القادر العظيمة تقول لكم أيها السادة المندوبين في الأمم المتحدة ، بأن الجزائر كان لها في كل الأزمان رجالا عظاما يذكّرون النظام الإمبريالي الفرنسي و يبرهن للعالم المتحضر بالإرادة الشديدة للجزائر في أن تعيش حرة، و رفضها للمعاناة تحت أي طائل أو أي عدوان خارجي"[4].

[1] Ibid., p.21

[2] Ibid., p.22

[3] M. Hadj, Appel aux Nations Unie, 1948, série problème algérien, CAOM, B/528.

[4] Ibid., p.13

وبعد العرض التاريخي ، ينتقل مصالي الحاج إلى اشفاع نداءه بالحيثيات الشرعية و القانونية التي تضمنتها المنظومة الأممية و يذكرها بميثاق الأطلنطي، حيث نصت المادة الثانية:" إن الموقعين على هذا الميثاق، يحترمون حق كل شعب في اختيار الحكومة التي يرغب العيش في كنفها. كما يرغبون في منح حقوق السيادة و حرية ممارسة الحكم إلى أولائك الذين حرموا منها بالقوة." فالميثاق الأطلنطي(1943)، الذي صاغه كبار العالم في أتون الحرب الكونية، وضع البنان على أصل الكارثة التي حلّت بالعالم" مسألة السيادة ". ثم يواصل مصالي الحاج، في رسالته إلى الهيئة الأممية، و يذكرها بما جاء في نص ميثاق الأمم المتحدة ذاتها، حيث ورد في المادة 73" إن أعضاء الأمم المتحدة الذين اضطلعوا أو سيضطلعون بمسؤولية إدارة أقاليم لا تديرها شعوبها بشكل كامل، يعترفون بمبدإ أولوية مصالح سكان هذه الأقاليم، و يقرون، كمهمة مقدسة، واجب التفضيل الكامل لترقية و ازدهار هذه الشعوب، في إطار نظام السلم و الأمن الدوليين التي أنشأها الميثاق لهذا الغرض:

– ضمان التطور السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و تنمية التعليم فيها، مع احترام ثقافة هؤلاء السكان، و التعامل معهم بإنصاف و عدل و حمايتهم من كل تجاوزات.

– تنمية قدرتها(الشعوب المستعمرة) على إدارة شؤونها بنفسها، مع الأخذ بعين الاعتبار تطلعاتها السياسية و مساعدتها على تطوير مؤسساتها السياسية بحرية، و بشكل متدرج، تماشيا مع مقتضياتها الخاصة بكل إقليم و سكانه، و حسب مكانتها في سلّم التنمية.

– دعم السلم و الأمن الدوليين، و العمل على نشر الوسائل البنّاءة للتنمية، تشجيع أعمال البحث في ما بينها، و إذا اقتضت الظروف، مع المنظمات الدولية المتخصصة، برسم الوصول الفعلي إلى الأهداف الاجتماعية، الاقتصادية التي وردت في هذه المادة.

– موافاة الأمين العام، بانتظام، و على سبيل الإعلام بكافة البيانات الاقتصادية، المعطيات الاثنية المتعلقة بالظروف الاقتصادية و الاجتماعية و حول التعليم في الأقاليم التي تحت وصايتهم و مسئولياتهم، غير تلك الواردة في الفصلين الثاني عشر و الثالث عشر". و أما المادة 74، كما أضاف مصالي الحاج، لتبرير أحقية الشعب الجزائري في السيادة، فتشير إلى:" يعترف أعضاء المنظمة الأممية بوجوب قيام سياستهم على مبدإ حسن الجوار في المجال الاجتماعي و الاقتصادي سواء في الأقاليم التي تندرج في نطاق الفصلين 12، 13، أو في أقاليمهم المتروبولية، مع مراعاة مصالح و ملكيات باقي العالم".[1]

---

[1] سعت النزعة الوطنية، منذ النجم، إلى التماس الشرعية و البحث عنها، في إطار الظروف الدولية.فقد نشأ نجم شمال أفريقيا في سياق التوصيات الأممية الشيوعية، التي عبّرت عن طموحات الشعوب المستعمرة إلى الاستقلال، الانعتاق و الحرية. و عليه، فكلما عنّت المناسبة الدولية إلا و حاول النجم استغلالها لتوكيد شرعية الكفاح و جدارة الجزائر لنظام سياسي ذي سيادة. فقد سبق له أن توجه برسالة إلى عصبة الأمم، في سياق احتفالات فرنسا بمرور مئة سنة على احتلالها الجزائر. و قد انطوت الرسالة على بيان احتجاجي ضد هذه الاحتفالات، التي وخزت الضمير الجزائري، و حاولت أن تذكّر العصبة، بأن الجزائر لها تاريخ، كما ذكّرت بالظروف التي سادت قبل الاحتلال، و زيادة منسوب الظلم و الحيف و الإجحاف باسم المهمة الحضارية

و هكذا، فقد تلازم وجود هذه الهيئة الأممية مع تطلع الشعب الجزائري و بقية الشعوب في العالم إلى التماس مبدأ الشرعية الذي يضفي أحقيتها في الوجود كدول ذات سيادة. عمدت الهيئة الأممية إلى إنشاء مجلس الوصاية الذي ينظم و يرتب مرور المجتمعات و الأمم المستعمَرَة إلى دول ذات سيادة، و من دول تحت الوصاية إلى دول مستقلة

ثم تنتقل الوثيقة، حرصا منها على توضيح مسألة الدولة الجزائرية المنشودة و الشروط الملازمة لها لكي تشفع لها أحقيتها في كيان سياسي جديد، يضفي الشرعية على إرادتها، أي قدرة الجزائريين على العيش معا في إطار القوانين و الواجبات و تداول الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية: الإجماع الوطني. و لعل أبرز العوامل التي صنعت هذه الإرادة الجماعية، كما تذكر الوثيقة، هو تاريخ حركة المقاومة التي شنت ضد الاحتلال طوال القرن التاسع عشر، ثم المقاومة السياسية ضد النظام الاستعماري/ الكولونيالي[1].فقد كان تاريخ هذا الكفاح يستند برمته على حقيقة واحدة هي "الرفض"، و الوقوف كطرف منافي للمستعمر، و في أتونه و من خلاله تمخضت عنه ملامح استقلال الشخصية القاعدية الجزائرية، و في ذات الوقت التي وصمت تصرفات و ممارسات الإدارة الفرنسية بالاحتلال و الاستعمار و كل مظاهر الاعتداء على الشعب و المجتمع، أي بتعبير أخر، صارت الجزائر المثل البارز لنظام استعماري بغيض، لا يليق بعصر ظهور الدول و القوميات كشخصيات اعتبارية يخاطبها القانون الدولي العام و الأخلاق الإنسانية التي يحتاج إليها المجتمع الدولي الحديث و المعاصر. إن الشعور بالاستقلال و الوعي به، جاء نتيجة مقاومة القوانين المجحفة في حق الجزائريين التي أطلق عليها "القوانين الاستثنائية"، تميزا لها عن القوانين المدنية و السياسية التي تساعد على بلورة سبل الانخراط في الفضاء العام، و بالتالي استحقاق حق المواطنة في الدولة المدنية الحديثة.فقد كان الرفض أيضا على مستوى فهم القوانين و كشف الزيف و المجحف فيها. و المقاومة على هذا الصعيد، كانت تنم عن قدرة على فهم سياسي و وعي قانوني و مدني، أدى في نهاية المطاف إلى ضرورة فهم الوجود الفرنسي في الجزائر كنظام استعماري ينطوي على منظومة تنتج الظلم والتناقضات المنافية لروح العصر الجديد. و لعل الفقرة التالية من وثيقة الاعتبارات العامة، ما يوضح درجة الوعي بحقائق الدولة المستقلة و مبرراتها التاريخية و الوجودية العامة:" فقد كان الغزو

الفرنسية في الجزائر.ثم سردت الوثيقة مجموعة من الأرقام و المعطيات أوضحت الفروقات الشاسعة التي أحدثها الاستعمار طوال مئة سنة، في مجال الزراعة، التعليم و الخدمات.أنظر Lettre de l'Etoile nord-africaine à la Société des Nations, 1930,(in), l'Etoile nord-africaine, textes et documents,p.51-55

[1] Ibid.

الاستعماري (1830)، للإقليم الجزائري، من قبل دولة أجنبية، يعد ليس مسا بالسيادة الجزائرية فحسب، بل اختراق سافر لقانون الأمم و الأخلاق العالمية "[1].

و هناك عامل آخر، ساعد حركة المقاومة على التعبير عن إرادة وطنية منافية للنظام الاستعماري، و شكلت في ما بعد مادة اجتماعية "للإجماع السياسي"، التمسك بالثوابت التاريخية و الحضارية: الدين، اللغة العربية، العادات و التقاليد وروح المشاركة الجماعية في النشاط التجاري... و بتعبير الوثيقة:" لم تجد كل أصناف الاضطهاد السياسي و الاجتماعي من ظلم و جور و لا مساواة، و الاختراقات المتكررة و المختلفة لكرامة الشعب و لغته و دينه، كل ذلك لم يلحم الضمير الوطني عن الإفصاح عن نفسه، بل عززه و منحه قوة الوجود الفعلي[2]".ثم تضيف الوثيقة في فقرة لاحقة ما يشبه الخلاصة المكثفة لظاهرة الاستعمار، كما أكدتها التجربة في الجزائر: "إن الفعل الكولونيالي يساهم بدوره في ظهور القوى المعادية له، عبر إيقاظ الطاقات الكامنة.فقد خاض الشعب الجزائري امتحان البؤس و الفقر و المعاناة، و لم يتوقف عن إبداء كرهه الشديد للنظام الاستعماري، في ذات الوقت الذي عبر فيه عن رغبته القوية بالسعادة و الحرية.و كل ذلك جعل النزعة الوطنية تأخذ شكلا ديناميا، تتوجه أكثر إلى الصراع، بدون هوادة، ضد قوى الاضطهاد و الاستغلال.وعليه، فقد تجسد، في نهاية المطاف، الشعور الوطني الثوري للشعب الجزائري، القائم على كفاح من أجل التحرر"[3].

إن النظام الاستعماري، بناء على تحليل و خلاصة الوثيقة، يجب أن يتوارى و يترك مكانه للمجتمعات و الشعوب المستعمرة من أجل أن تستأنف حياتها الجديدة في إطار من المؤسسات الوطنية و الدولية، القائمة على احترام الشرعية في مدلولاتها الحديثة، التي تؤكد على نبذ الحروب و الاعتداء على الشعوب و الأراضي و القوميات، في الوقت ذاته التي تؤكد فيه على الاستقلال و التحرر و احترام السيادة[4]. و في هذا السياق، كما

---

[1] Considérations générales, p.8

[2] Ibid., p.24

[3] Ibid.

[4] في الثلاثينيات من القرن العشرين، خاصة مع المد الفاشي و النازي، بدأ الوعي بأن الاستعمار كظاهرة تاريخية بدأ يستنفد غرضه و هو آيل إلى زوال، و أنه لم يعد يتماشى مع عصر التطلع إلى الاستقلال و الحرية. و في هذا المجال كتب السيد سعدون يحي، عام 1937، في جريدة الأمة، يقول:" إن القمع الاستعماري الذي طحن بوقع أقدامه ثلثي شعوب المعمورة، وصل الى نهايته المحتومة و يوشك على دورته الأخيرة. و يجب أن يترك مكانه إلى علاقات أكثر إنسانية، منسجمة مع المبدإ الثابت الذي لا يتقادم: مساواة الأمم القائم على القاعدة الركينة للأخوة بين الشعوب. إن هذا المصير محتوم و لا بد منه، إن بالعمل السلمي، و هذا محتمل، أو بالعنف و هذا مؤكد جدّا. و الخلاصة، أننا نرى أن النظام الاستعماري برمته هو اليوم موضع رهان

تخلص الوثيقة:" فالاستقلال يسمح للشعب الجزائري أن ينتظم داخل المؤسسات السياسية، الاجتماعية و من ثم التوجه نحو المستقبل".[1] و هكذا، و" اعتبارا لما سبق، فإننا نطلب باسم الشعب الجزائري و تماشيا مع الميثاق الأطلنطي و توصيات المواد 73، 74 من ميثاق الأمم المتحدة، ضرورة تدخل المنظمة الأممية من أجل إيجاد حل للنزاع الذي يعترض الجزائر مع النظام الإمبريالي الفرنسي"[2].

معنى الوطن في خطاب حركة انتصار الحريات الديموقراطية

لم تكن النزعة الوطنية الجزائرية، بعد الحرب العالمية الثانية، خطابا إيديولوجيا مفارقا لواقع الجزائر، بل كانت تاريخا محايثا لحقيقة ما تضمره الحياة الاجتماعية و السياسية للجزائريين حيال الإدارة الفرنسية[3].فقد حرصت حركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية على استخلاص المعاني و الدلالات الكامنة في تطور الحركة، و متابعة كل ما يفيد و يبرهن على جود مقومات الأمة و تعلق الجزائريين بها .

و أنه مهدد، و قد أعلن إفلاسه، و أننا لم نعد نتعلق بالترهات و التفاهات التي عبثا يحاول الاستعمار إقناعنا بأن الأمن صار مصونا. لا بل كل الدلائل تشير إلى أنه سوف ينهار غدا ". Saidoun Yahya, sur le colonialisme qui doit céder la place à une nouvelle ère des nations libres et égales, El Ouma ,20 fév.1937

[1] Considérations générales, p.

[2] Appel aux Nations Unis, p.40

[3] في وثيقة تاريخية أخرى صدرت عام 1949 تحت عنوان الجزائر الحرة سوف تعيش ، باسم مستعار " إدير الوطني" لأصحابه الصادق هجرس ، محمد بن الحسين ، يحيا حنين، الذين كانوا في صفوف حزب الشعب قبل أن يتحولوا إلى الحزب الشيوعي الجزائري . و بالتالي فالوثيقة تعبر برمتها – عدا موضوع الوطنية – عن فلسفة و إيديولوجية حزب الشعب الجزائري /حركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية .فقد جاء في هذه الوثيقة :" و اليوم يبدو واضحا تماما أمام جميع الجزائريين امتلكوا الوعي بجنسيتهم و شخصيتهم ، و هم يتهيئون إلى وضع حد لنظام طالما حَبَسَهُم و جنَّبَهُم من التطور العادي للأمة الجزائرية ". ثم تنتقل الوثيقة إلى تحديد الأهداف التي رسمتها الحركة الوطنية بشكل عام:" و من أجل وضع حد لكل معاناتنا المتأتية من النظام الاستعماري، فإننا نروم التحرر التام، أي التحرر السياسي، الاجتماعي و الثقافي (...) التحرر السياسي و نقصد به الاستقلال الوطني ، لأن الاضطهاد الاستعماري يمارس على شعب اغتصبت منه السيادة . قبل كل شيء، يجب جعل هذا الشعب سيدا على مصيره. و عندما يصبح سيدا يستطيع الشعب الجزائري أن ينشأ دولة دمقراطية ، ثم توجيه الأمة الجزائرية نحو سبيل الرقي و الازدهار ". ص.6 L'Algérie libre vivra ,Idir El Watani, éd. Le Combat Algérien, 1949

مضمون النزعة الوطنية، كما ورد في الفصل الأخير[1] من **الاعتبارات العامة**، يشير إلى إن الوطنية الجزائرية امتحنت في صراعها مع الاستعمار، مَكَّنَها في نهاية المطاف أن تؤسس لشرعية المطالبة بوطن جزائري: "إن الوطنية هي المبدأ الجوهري للكفاح التحرري الجزائري.فقد واجه الجزائريون النظام الاستعماري من أجل الأمة الجزائرية، و في إطارها سعت إلى تحرير و ازدهار الجزائر بكل ما تنطوي عليه من جغرافيا، تاريخ، اجتماع، اقتصاد و ثقافة. و عليه يمكن تعريف الوطنية بأنها حب الوطن "[2]. فتوكيد هذا الشعور حيال الأمة و التدليل عليه، يضيف أعباء و مهام على" الوطنيين الذين يخوضون كفاحا وطنيا، يرمي إلى حل، ضمن الحدود الداخلية ، كافة المشاكل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها بالقدر الذي يحفظ للشعب الحد الأدنى من الحرية و المعنويات العالية و التنمية الثقافية و الهناء"[3].

و من خلال هذا الخطاب الوطني، يظهر وعي النخبة ملازما للمضمون السلبي و الايجابي للظاهرة الوطنية، بمعنى أن الرفض للإستعمار، يقابله الوعي بقبول الوجه الإنساني و الحقيقي للمدنية الأوروبية الحديثة، القائمة على سياسة تشييد السلام و الأمن و المحبة بين الأمم و الشعوب.فالفكر السياسي الحديث، كما يجري التعبير عنه في السياسة الدولية، يتطلب، أول ما يتطلب الوعي بحقيقة قيام الأمة فعلا.و من هنا، فحركة انتصار الحريات الديموقراطية تكشف أنها تعرّف الوطنية التحررية (المفهوم الايجابي)، والوطنية الاضطهادية القمعية(المفهوم السلبي).و لعلّ هذا ما توضحه الفقرة الموالية التي تقيم الفرق بين الوطنية في البلدان المتقدمة و الوطنية الراهنة في العالم المتخلف الذي لا يزال يرسف في أغلال الاستعمار :" صراحة ، لا يمكن إجراء مقارنة بين حركة وطنية عند الشعوب المستعمَرَة و حركة وطنية لدى الأمم الحرّة و المستقلة مثل فرنسا ، ايطاليا و ألمانيا. فالوطنية عند الشعوب المحرومة هي وطنية مُحَرِّرة بسبب الاستغلال و العدوان الإمبريالي.و بهذا المعنى فهي رد فعل منطقي و جاد و صحيح ضد العنف و زبانية السيطرة الإمبريالية. بينما الوطنيات الإيطالية ، الفرنسية ، اليابانية و غيرها كما بدت في سنوات الثلاثينيات هي وطنيات شوفينية ، عنصرية لا تكتفي باستغلال مستعمراتها بل تبحث عن مستعمرات أخرى "[4].

---

[1] Principes directeurs de la lutte du mouvement national algérien, considérations générales, MTLD, p.25-31.

[2] Ibid., p.25

[3] Ibid.

[4] Appel, p.24

وبعيدا عن كل توفيقية، أو أي مدلول معيبي، كما يفعل الحزب الاستعماري، فان الوطنية تنطوي على معني يشير إلى أنها رد فعل ضد كل ما يسيء إلى الكرامة الوطنية، و ضد كل صور و أشكال الضم و الإلحاق. و أنها بالتالي إفصاح غير موارب عن ازدهار قيم الجمال و الحرية و الحق والعدل و الاستقلال، و إن التعلق بكل هذه المنظومة يفترض قيام حقيقي لمفهوم الأمة الجزائرية التي تنتظر الإطار السياسي المناسب لانفتاح هذه القيم.فالنزعة الوطنية، بناء على ذلك، هي تيار متدفق بمشاعر تخالج وجدان الوطنيين بالحرية و التوق إليها، و سريان هذا الوعي على كافة أفراد المجتمع.و قد جاء في وثيقة حركة انتصار الحريات الديموقراطية:" ترمي الوطنية إلى الحرية، و الازدهار التام للقيم الأخلاقية و المادية للوطن. فالوطنية ديموقراطية في ماهيتها، و ثورية في توجهها، وهي تعني من جملة ما تعني ترقية و تفتح الأمة على الطموحات العادلة و التلقائية، كأن تمارس سيادتها و أن تتحدث لغتها بحرية، و تمارس دينها، و حقها في أن تعيش على ما تدر بها أراضيها، سيدة على ثرواتها. فالنزعة الوطنية التحررية، هي الوحيدة التي تتماشى مع الحقوق المقدسة للإنسان"[1]. في هذه الفقرة، محاولة لتكثيف معنى الاستقلال في سيادة الوطن، كما أفصحت عنه النخبة المناضلة، في سياق الحرب العالمية الثانية، و لا تندرج إطلاقا في سياق الخطاب الشعبوي، العام، العاطفي الذي يختزله إلى خطاب فارغ و بلا مضمون. لا، لأن الإصرار على التمسك بالوطنية و الاستمرار في كشف مضامينها الجديدة مع توالي الأيام و الأحداث و السياقات، عبّر عن وعي محايث للتاريخ الذي يجب أم ينتهي إلى ما هو أنسب للإنسان الجزائري. و عليه، فالوطنية، هي منظومة متماسكة من عناصر الدولة ذات السيادة قائمة في وعي المناضلين[2].

---

[1] Ibid., p.26

[2] ما يؤكد التزام النخبة الوطنية في صفوف حزب الشعب الجزائري/ حركة انتصار الحريات الدمقراطية بالتعريف الحديث للوطن و الوطنية نعرض لما جاء في وثيقة " الجزائر الحرة سوف تعيش":" الوطنية ، هي بالتعريف البحث عن حل المشاكل التي تطرح على كل شعب داخل حدوده الوطنية "ص.32. في هذه الفقرة ، الوطنية تفترض وجود الوطن في تعريفه الحديث أي الإقليم ذي حدود."إن الوطنية الجزائرية التي تسعى إلى تحرير و ازدهار الأمة، يجب أن تستقطب كل الذخائر و الطاقات الوطنية من أجل ذلك. و من ثم، لا يمكن إبعاد أو إقصاء أي فرد جزائري، لأن الكل يعاني من الاستعمار.و مساهمة الجزائري، مهما كانت، في الكفاح هو واجب ثمين جدا، و كل واحد سوف يحاسب على مساعيه و جهوده في العمل التحرري"، ص.36، و الفقرة تشير بشكل صريح أن الوطنية هي قاسم مشترك بين الجزائريين برمتهم لأنهم يتعرضون يوميا إلى نفس الاستعمار الذي يجعلهم كتلة واحدة بلا تمييز (غياب الطبقة العاملة مثلا).ثم تنتقل وثيقة "الجزائر الحرة سوف تعيش " إلى تحديد مفهومها للنزعة الثورية ضدا على الإصلاحية الدينية و السياسية و ضدا على الاستعمار، وتنهي موضوع الوطنية بهذه الفقرة :" فالتغيير الذي نريده من خلال تدميرنا للإستعمار في الوقت الراهن ، لا يعني إطلاقا العودة إلى الماضي ، أي إلى الوضعية التي كان عليها بلدنا قبل 1830.فالنزعة الثورية هي بالتعريف التغيير باتجاه الرقي ، و التجديد والأفضل.فقد سار العالم و تقدم منذ 1830، الجزائر أيضا قطعت أشواطا، رغم ما حاوله المستعمر من محاولات لوقفها عن السير، لكنها في جميع الأحوال، لا توجد في نفس وضعية وشروط بداية القرن التاسع عشر.فجزائر المستقبل سوف تكون إذن جزائر حديثة على ما هو عليه العالم

إن الخطاب الوطني لم يعد يقبل النفاد إلا بتحقيق الوطن، و هذه هي الحقيقة التي يتطلب السعي إلى الوصول إليه، عبر استعادة جميع مقومات ومكونات الدولة المستقلة باستعادة السيادة، المقوم الجوهري للدولة و ما يرافقها من كرامة، حق في الملكية كأساس للعيش معا، الذي يساعد على خوض تجربة و مسار التحرر الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي، كأهم مكوّن لصفة الشعب الذي يعبّر عن إرادة الأمة.فالتعريف الذي تريد أن تنتهي إليه الوثيقة مستخلص من تجربة تاريخية، سعت طوالها الحركة الوطنية أن تفتك من المغتصب كل مقومات الذات لتمكنها من التأسس و الانتظام ضمن مؤسسات الدولة. و جميع الاعتبارات و العناصر التي أشارت إليها الوثيقة، تعد من الشروط الواجب توفرها من أجل إضفاء الشرعية على الكيان الجديد: الدولة .

أشارت الوثيقة إلى جملة من مواطن الإخفاق التي منيت بها السياسة الفرنسية، و من ثم تغذت منها النزعة الوطنية، لكي تعطي الوجه المناقض لعصر المؤسسة العامة القائمة على الشعب و الإقليم و السلطة. يمكن أن نسردها على النحو التالي: عجز فرنسا عن تحقيق أطروحة " الجزائر أرض فرنسية"[1].فطوال أكثر من قرن من الاحتلال، لم تستطع فرنسا أن تلحق الأرض الجزائرية إلى الأرض الأم، بل كرست سياسة احتلالية قاصرة على مجموعة من المستوطنين، في ما بَقِي الأهالي المسلمون يخضعون لقوانين استثنائية .فما انتهت إليه الحالة الاستعمارية هو ظهور قوة بشرية من الأجانب أوكلت إليهم أحقية التصرف في الأرض و الإنسان في الجزائر.أما العجز الآخر الذي لازم المشروع الاستعماري هو بقاء الجزائريين دون المواطنة، الأمر الذي حرمهم من إمكانية تسيير و إدارة الشأن العام، و بالتالي من التجاوب مع روح الحداثة و الاستفادة من شروط و مستحقات الدولة/الأمة.فقد كانت السلطة الاستعمارية تخاطب الأهالي بصفتهم الدينية " مسلمين " و هي صفة لا تمكنهم من الحصول على جنسية الدولة التابعين لها، و يؤول الأمر في نهاية المطاف إلى أن المشروع الاستعماري قد عبر أكثر عن مفارقات و متناقضات بين الاستعمار و الحقيقة الجزائرية. و تواصلا مع فكرة النظام السياسي الذي يليق بالجزائر و الجزائريين ، لا يرى مصالي الحاج أن صيغة نظام الكومنولث أو الدومنيون، كما كانت تطرحه أوساط جزائرية و فرنسية هو أفضل ما يطرح لأن الاستعمار يفسد كل شيء ، منها محاولة البحث عن أفضل الأنظمة السياسية للخروج من المأزق الفرنسي في الجزائر، و يقول مصالي في

اليوم"،ص.38.و هكذا فالرؤية التقدمية ، التي لا تلتفت كثيرا إلى الماضي هي التي التمسها محررو وثيقة" الجزائر الحرة سوف تعيش" للتعبير أن الأمة الجزائرية أوسع من مجرد الدين الإسلامي ، و اللغة العربية ؛ و أن الدولة الجزائرية هي مؤسسات حديثة لا علاقة لها بما كانت عليه في العهد التركي أو قبله".

[1] حول موقف مصالي الحاج من مشروع الاتحاد الفرنسي ، أنظر ندائه إلى الأمم المتحدة ، **Appel aux nations-unis** ,p.25-29.

ندائه:" إن تقديم "الاتحاد الفرنسي" كنظام بديل ، لا ينطلي إلا على أولائك الذين لا يدركون خلفيات السياسة الاستعمارية الفرنسية ،أو الذين انساقوا وراء وَهْم بأن سعي فرنسا إلى إنشاء الاتحاد الفرنسي يكون قد أزالت الميثاق الاستعماري و عوّضه بنظام سياسي أكثر إنسانية يهدف إلى تحرير الشعوب من الهيمنة . و هناك من ذهب إلى أبعد من هذا ، عندما تصوَّر أن الاتحاد الفرنسي عبارة عن كومنولث انجليزي . لا ، ليس هناك أي وجه شبه بينهما، فالكومنولث رابطة من دول تحكمها معاهدات فيما بينها من جهة و مع بريطانيا العظمى من جهة أخرى. يتم الانضمام إلى الرابطة بشكل حر و طوعي، أي عبر اتفاق مشترك يدع لكل دولة حرية و احترام سيادتها.و بتعبير موجز ، إن الدول التي تشكل الكومنولث تتمتع بسيادتها الداخلية و الخارجية .و هكذا ، فان الاتحاد الفرنسي لم يقدم أي تعديل أو تغيير في علاقة فرنسا بالشعوب المحرومة"[1].

إن تعريف المصطلحات السياسية و الوعي بحقائقها و معانيها المختلفة، يُعَبِّر عن صلب الخلفية الفكرية، الإيديولوجية و التاريخية التي تساعد على إضفاء الشرعية على حق طلب الاستقلال و إرساء مؤسسات الدولة الحديثة.فالدولة، كما لاحظنا، ليست هياكل و هيئات بقدر ما هي خلفيات اجتماعية، تاريخية و سياسية، يجب إدراج جميعها في الكل الذي يُعَبر عن الوصول إلى بناء الدولة و شرعية استحقاقها، خاصة من قبل حزب وطني استطاع أن يستقطب ضمير المجتمع الجزائري في جزء كبير من تطلعاته و حقائقه.فقد صار الحزب، مع مطلع الخمسينيات من القرن الماضي كتلة تاريخية[2]، تماهت عنده جماهير واسعة من الشعب، أرادت الوصول

---

[1] Ibid., p. 26

[2] معروف أن مفهوم " الكتلة التاريخية" يعزى إلى المفكر و المنظر الشيوعي المعروف أنطونيو غرامشي، الذي بلور المفهوم و صاغه في ثلاثينيات القرن العشرين، و حرص فيه على وقوف جميع الطبقات و الفئات الاجتماعية و السياسية و المهنية ليشكلوا كتلة واحدة من أجل مناهضة الرأسمالية.أما في مثال الحركة الوطنية الجزائرية، فهي أيضا لا تعرى من أنها نشأت نشأة يسارية، و بالتالي تدرك مفهوم الكتلة التاريخية ، و خاصة أن الواقع الجزائري ينضح بالمفارقات و التناقضات التي يجب أن تستدعي تيارات الحركة الوطنية من أجل مواجهة الاستعمار في جميع مظاهره و مستوياته، الأمر الذي يتطلب صياغة برنامج يكون بمثابة الحد الأدنى المعبر عن الكتلة التاريخية الضامنة للانتصار و تحقيق الأهداف.و المعروف أيضا أن نقص و قصر التجربة التاريخية و السياسية للحركة الوطنية هي التي عطلت التجاوب التلقائي و المتساوق مع اليسار في أوروبا، و لم يبدأ الاعتراف بإمكانية الآخر في الكتلة التاريخية إلا مع بداية الخمسينيات بعد ما توفر منسوب من التجربة يرشح العمل الوحدوي، و التخلي بالتالي على سياسة تعميم الرأي على الآخر أو إجباره على تبني برنامج غيره.كتبت جريدة الأمة الجزائرية، في هذا المعنى:"لقد حاول حزب انتصار الحريات الدموقراطية، طوال فترة 1946-1951، أن يسعى إلى الوحدة مع بقية الأحزاب الأخرى، لكنه أخفق. لماذا؟لأنه ببساطة، أراد من جميع الأحزاب الأخرى أن تتبنى برنامجه. و هذا مطلب عسير عليهم. بصراحة، فقد كنا نعتد بأنفسنا كثيرا وتنقصنا المرونة. و لهذا السبب فشلت الوحدة". La Nation algérienne, 10 sept.1951.

معه إلى الأهداف التي رسمها في قوانينه التأسيسية[1]، أو في البيانات و التوصيات و المطالب، لا بل أن الحزب صار حقيقة حتى و أن حلّته السلطة الاستعمارية، فهو موجود بالفعل. و لعل هذا ما حدث فعلا، عام1937 عندما أقدمت الإدارة الفرنسية على حل تنظيم نجم شمال أفريقيا، و تعقب عناصره بعد ذلك، لكن في نهاية المطاف، لم ينل هذا التضييق و المحاصرة إلا حيوية و مصداقية النخبة المناضلة في إطاره، و حاز بالرغم من كل ذلك استعطافا من باقي التنظيمات الأهلية. و أصبحت الحركة الوطنية[2]، في الغالب ، تتماهى مع حركة انتصار" الحريات"و "الديموقراطية".

---

[1] فقد تقاربت فعلا المطالب و الأفكار بين تيارات الحركة الوطنية، و صارت تستدعي الوحدة و الأرضية المشتركة. و في هذا الصدد فقد سارع الحزب الشيوعي الجزائري تواصلا مع حزب الشعب/حركة انتصار الحريات الديموقراطية، إلى تقديم مجموعة من المهام التي يجب أن تحققها الحركة الوطنية: - الهدف الأساسي، إقرار الجمهورية الديموقراطية الجزائرية.-وقف العمل بنظام المقاطعات الفرنسية الثلاث، التي تغطي على حقيقة المشكلة الجزائرية.- الاتفاق على ضرورة تحقيق الحريات الأساسية.-وقف القمع و الإفراج عن جميع الموقوفين.- الاتفاق على أولوية رفع المستوى المعيشي للطبقة العمالية، و سائر شرائح الشعب الجزائري.- إمكانية الاتفاق على العمل من أجل أن يكون لشعبنا أيضا نصيبه من السلام في العالم. M.Harbi, aux origines du FLN, doc.7. Le PCA et la scission au sein du MTLD, point de vue du Bureau Politique du PCA, sept.1954.

[2] على سبيل المثال، لا الحصر، و عند اشتداد الأزمة الداخلية التي عصفت بحركة انتصار الحريات الديموقراطية، عام 1953، سارع الحزب الشيوعي الجزائري إلى دعوة حزب مصالي إلى التماسك و وحدة الصف كأفضل سبيل لمواصلة الكفاح نحو الاستقلال.جاء في البيان (وجهة نظر) المكتب السياسي للحزب الشيوعي الجزائري ما يلي:"صحيح أن الأمر يتعلق بمسألة داخلية للحزب، لكن ، هذا لا يمنع إطلاقا من التعامل معها كحدث على قدر كبير من الأهمية، سوف تكون له مضاعفات و نتائج على الحركة الوطنية. و عليه، فمن واجب كل وطني غيور، أن يسارع إلى معالجته بجدية و يستخلص الدروس الضرورية من أجل الكفاح التحرري".ibid.p. 282.

و يجدر بنا الوقوف عند هذه الوثيقة للمكتب الشيوعي الجزائري لدلالتها في التعبير عن الحاجة إلى الكتلة التاريخية و الوحدة و الجبهة العريضة الممثلة لكافة التيارات و التشكيلات السياسية، لأنها تأتي في سياق عجز الطرف الواحد على استدراج الجميع إلى موقفه:" و صفوة الكلام، فبالامكان صياغة برنامج ينطوي على الحد الأدنى.برنامج لا يتبع أي حزب، بل يمكن اعتباره ميثاق وطني لكل الشعب. و هذه مهمة الأحزاب، بل مهمة الشعب الجزائري نفسه و كافة الوطنيين من: حركة انتصار الحريات الديموقراطية، الاتحاد الديموقراطي للأحباب البيان الجزائري، الشيوعيين و العلماء، و من غير المنتسبين إلى أي حزب فضلا على الديموقراطيين".ibid.p.282.

إن البحث عن الموقف الموحد لجبهة كاملة، كان هاجسا مركزيا لجميع القوى السياسية الجزائرية و بعض الأطراف الفرنسية المناهضة للاستعمار.فطوال عقد من الزمن 1942-1954، و ظل الوحدة و البحث عنها يلازم وعي النخبة الوطنية.و حول هذا الهم، و تنسيق الجهد من أجل تشكيل جبهة من كافة أطراف المقاومة الوطنية، يقول المكتب السياسي للحزب الشيوعي:" لماذا هذا الهم؟ لأن الحزب الشيوعي الجزائري، كان يعتبر و لا زال يعتبر أن تحرير الجزائر ليست مهمة رجل واحد، أو حزب

و هكذا، و بالوقوف على المعاني و المفاهيم السياسية و الاجتماعية التي رافقت الفكر السياسي الحديث في العالم، نجد ما يبرر تعلق حركة انتصار الحريات الديموقراطية بها. و أن إعادة تعريفها في سياقاتها المختلفة، و المحلية، ينم أيضا على وضوح الوعي بها لأنها صارت تعبر عن أرقى أشكال الوعي و الضمير الإنساني. فحركة انتصار الحريات الديموقراطية تشير إلى أن الحرية و الديموقراطية غدت من لوازم المرحلة الجديدة، مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية و نشأة الأمم المتحدة.فالمفاهيم و المقولات و الأفكار الكبرى، أصبحت هي القاسم المشترك بين جميع سكان العالم.و عليه، فتعريف الوطن، الأمة[1]، الشعب و السيادة...، في خطاب الحركة الوطنية، يعد جزءا من مشروع إقرار مبدإ السيادة و قيام الدولة الجزائرية الحديثة. فلا يمكن الدعوة إلى مؤسسات جديدة في غياب شرط الوعي بها.. و إلا صارت خطابا شعبويا خاويا.

مسألة الدين الإسلامي في خطاب النزعة الوطنية

لا يستبعد مصالي الحاج فكرة الدين و الحضارة الإسلامية كإمكانية لاستعادة مقومات الدولة و مؤسساتها الحديثة، لأن الدين الإسلامي (شرع الله) هو الذي شيد حضارة إنسانية رائعة استفاد منها كل العالم في حينها.كما لا يتعد مصالي ، في تفسيره لسبب تخلّف الجزائريين ، عن الرأي الذي يربط ابتعاد المسلمين عن مبادئ الدين ، وصاياه الإنسانية و النكوص الحضاري المُرَوّع .و الحقيقة الراسخة لدى المسلمين، و هذا ما كان يفهمه مصالي، أن الإسلام دين و حياة، لا يتنافى مع المطالب التي تتطلع إليها حركات المقاومة في العالم: مناهضة الاستغلال و الاستعباد . فالمسألة الاستعمارية مرفوضة إن في الخطاب الشيوعي كما في رسالة الإسلام. لم يكن مصالي الحاج، في حدود درجة وعيه ، في ذلك الوقت ، يستبعد الدين كمقوّم

واحد أو أي تجمع آخر مهما كان. بل مهمة جميع الوطنيين و الديموقراطيين الجزائريين موحدين، و بدون استثناء." ibid., p.281

[1] في وثيقة " الجزائر الحرة سوف تعيش"، التي تعبر عن تيار يساري شيوعي داخل حزب الشعب في الأربعينات، تعريف للأمة يأخذ بالمفاهيم و المقولات و الأفكار الحديثة، في ذلك الوقت و لا تعدم التعريف التقليدي للأمة و الخصائص المحلية. فالأمة لا تقوم فقط على مقوم الجنس أو العنصر ، و ليس هناك أمة دينية ، أو لغوية ،، بل يجب الاهتمام بمقومات ، قلما أوليناها العناية الكافية في حياتنا الرّاهنة ، و التي تعد في رأي الوثيقة ، الشرط اللازم لوجود أمة حقيقية ، و هذه العناصر هي : الإقليم ، الإقتصاد ، الخاصية الوطنية (نمط الحياة، ثقافة وعقلية الشعب)، أخيراً التعلق بالماضي المشترك و حمل هم واحد للمستقبل. ثم تنهي الوثيقة مسألة الأمة في صلتها بالاستعمار إلى هذه الحقيقة " إذا كانت الجزائر تتوفر على جميع هذه العوامل المحددة للأمة ، إلا أن قوة استعمارية غاشمة لازالت تهمين عليها و تعرقلها عن التطور و الرقي ، خاصة من أجل انتظامها في دولة". ص.8-14

جوهري للذّات الجزائرية، عن مقاومة الاحتلال و الإمبريالية، ومناصرة الشعوب نحو الاستقلال. فالمعركة التي ترمي إلى تحسين وضع العمال، و واستعادة أراضي الفلاحين، و رفض نظام الخماسة، و القضاء على البطالة و محاربة الآفات الاجتماعية، المطالبة بالحقوق السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية، تحسين الوضع الصحي، إقرار مبدإ مجانية التعليم لكل الأهالي و ربطه بإمكانية الوصول إلى إدارة الشأن العام، و التمثيل في الهيئات و المجالس المحلية و العامة هي معركة شرعية ليس بمعنى ما و لكن بكل معاني التي يوحي بها عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية. كلها تستمد من الثقافة المدنية الحديثة التي لا تعني بالضرورة، أنها ستحل محل الدين و الأخلاق التي هي قوام و صلب الشخصية القاعدية للمجتمع الجزائري. الإنسان الجزائري لا يزال على دينه مع تخلفه، و يكفي للخروج من هذا الوضع التماس الدين أيضا كأسلوب لمقاومة الظلم و الاحتلال.

و من هنا، فالنزعة الوطنية الناشئة، في حدود تجربتها الأولى تقف على نفيض أطروحة المؤتمر الرابع للأممية الشيوعية، حول موضوع المسألة الشرقية، حيث جاء فيها:" في البلاد الإسلامية تعتمد الحركة الوطنية، في البداية، شعارات سياسية دينية للجامعة الإسلامية.و هكذا، فكلما توسعت و نضجت حركة التحرر الوطني، تبدأ، تبعا لذلك تلك الشعارات في ترك مكانها لمطالب سياسية واقعية. و لعل هذا ما تؤكده التجربة التركية مؤخرا، حيث جرى إعفاء الخلافة من سلطتها الزمنية"[1]. و السؤال الذي يتبادر إلى الذهن، بعد قراءة هذه الفقرة، هو لماذا تفقد الحركة الوطنية وهجها و قوتها، في البلاد الإسلامية، عند ما تصل إلى مطاف الاستقلال، ليبدأ مشوار جديد القائم فقط على السياسة في كل أبعادها و تعبيراتها ؟ و لماذا تستطيع المنظومة الدينية على مقاومة و دحر الاستعمار و الإمبريالية، بينما تستبعد أو تعجز عن بناء الدولة الوطنية المستقلة؟و بتعبير آخر، لماذا تحرم الحركة الوطنية من استثمار مجالات هي التي حررتها، أو ساعدت على تحريرها؟ لعل العنصر الأول للإجابة عن هذا السؤال، يكمن في النظرية الماركسية ذاتها التي تتطلع إلى عصر مادي، لا يكترث إلا بما هو واقعي، أما العنصر الثاني، هو أن الشروط التي توختها الأممية الشيوعية، استوحتها من الأقاليم الإسلامية المحيطة بالأراضي الروسية، الآيلة إلى الاتحاد السوفيتي، ونواته موسكو[2]. فالإسلام في الأقاليم الروسية لا يعبر عن المسألة الشرقية بصورة حصرية، بقدر ما يعبر عن أزمة تطبيق الماركسية في بعض الأقاليم الروسية التي لا تزال تعيش على التراث الإسلامي، بينما المسألة الشرقية، كما تعرف في ذلك الوقت، فقد تعلقت بالأقاليم العربية في علاقتها بالإمبراطورية العثمانية المتداعية و الاستعمار الأوروبي.

[1] Thèses générales sur la question d'Orient, II, les conditions de la lutte.

[2] " في السنوات الأولى من الأممية الشيوعية الثالثة، كان بامكان الواحد أن يكون شيوعيا و مسلما، لأن الإسلام، ككل الديانات كان آيلا إلى الزوال بعد انتصار الثورة الاشتراكية".J.Simon l'Etoile, p.74

إن الوعي بحقيقة الإسلام كمنظومة قيمية و تعاليم و معاملات اجتماعية التي ميزت الجزائريين عبر التاريخ، هي التي صرفت مصالي الحاج عن الحزب الشيوعي الفرنسي، في ما بعد، ليستقل بتنظيم جديد: نجم الشمال الأفريقي، ثم حزب الشعب، و حركة انتصار الحريات الديموقراطية.فمع كل تنظيم جديد، توكيد جديد لحقائق المجتمع و الأمة، و ابتعاد النزعة الوطنية عن اليسار الفرنسي، و إن لم يقطع تماما مع الايديولوجيا اليسارية ، التي قدّر فيها القدرة على التعبئة و التحالف الدولي المعادي للإمبريالية و الاستغلال.فالاستقلال بتنظيم سياسي جديد لم يرافقه بلورة مفاهيم سياسية جديدة، بل استمر الخطاب اليساري، مع أمثلة من التراث العربي الإسلامي، في مواجهة الإدارة الاستعمارية و الاحتجاج به من أجل تحسين وضعية الجزائريين المسلمين، و تعبئتهم أيضا. و في هذا الصدد، توجّه مصالي إلى المسلمين بهذا الخطاب:" نحن نريد العدالة و الحرية.في تاريخنا العربي، كان عندنا خليفة كبير مناصر للعدالة و حريص عليها كلها. و كان اسم هذا الخليفة عمر بن الخطاب...فقد كنا في زمن ماضي إمبراطورية عظيمة، امتدت أطرافها من الأندلس في اسبانيا إلى الصين.أما اليوم، فنحن تعساء، مشتتين و فقراء. و صرنا أقل من الأجانب في بلدنا. لماذا؟ لأننا ابتعدنا عن الله و عن مبادئ الإسلام و ماضينا التاريخي. و من جهتنا علينا أن نَتحَاب و نَتَّحد، و الباقي على الله.و يوجد في فرنسا اليوم، بعض من يساعدنا و يناصر قضايانا، مثل رفقائنا الشيوعيين و آخرين.إخواني الأعزاء، يجب أن نتحرك، كما أوصانا الله، و نعمل شيئا ما، لأن الله لا يحب القاعدين و المتخاذلين"[1].

إذا كانت النزعة الوطنية، وسيلة لتحرير الشعوب، فانه بالرغم من ذلك يجب أن لا يعلق عليها كل شيء، و إلا صارت أمرا آخرا غير المعنى الذي اقتضاه منه الحال و السياق التي ودت فيه، لأن الحركة الوطنية الجزائرية كما تشهد على ذلك التجربة التاريخية ألتمست الدين الإسلامي من أجل استعادة مقومات المجتمع الجزائري و الارتقاء بها إلى حالة من الوعي و الضمير الجمعي. و هكذا، فقد كان الإسلام هو الدين الذي صان وحدة الأهالي في علاقاتهم بالنظام الاستعماري، و من ثمة، فليس من السهل إغضاء الطرف عنه حتى في المراحل المتقدمة و المتطورة من الحركة الوطنية إلى غاية الاستقلال لأن كل هذه المرحلة هي مرحلة ملء المفاهيم و المقولات و المصطلحات بالمعاني الإجرائية التي تساعد فعلا على الانعتاق و الازدهار، على خلاف ما ذهبت إليه وثيقة حركة الانتصار، عندما نبهت إلى عدم اقتران العنصرية و الوطنية، و عدم التماهي بين الدين و الوطنية أيضا[2] .ففي الحالة الجزائرية، فقد كان مضمون الأمة و الشعور بها متأتي من الدين الإسلامي مع عوامل و عناصر أخرى، و منه التمست النخبة الوطنية أحقية و شرعية منح الكيان الجزائري معناه السياسي و

[1] Mémoires de Messali, p.1629-1631

[2] Ibid. p. 28

القانوني لكي يقع التلاقي الشرعي بين الإنسان الجزائري و أرضه.أما بعد مرحلة الكفاح الوطني، فقد يكون للدين شأنا آخرا في سياق الدولة ذات سيادة، و لعل هذا ما أرادت أن تشير إليه الوثيقة مستبقة الأحداث ومستعجلة لحظة وجود الدولة:"إذا كان الدين، الذي لا يعرف الحدود، يخاطب الروح و يمنح أتباعه الهناء المعنوي، و من شأنه أيضا أن يحفّز النشاط البشري. إلا أن الإنسان في تطوره الثقافي و الاجتماعي و في التعبير عن حاجاته يرتبط أكثر بالأرض التي يعيش فيها و في الوسط الذي ينمو و يرتقي فيه. و هكذا، فالحدود الجغرافية تحدث تيارا جارفا من المصالح و المعاناة و الطموحات المشتركة يأتي على كل الاعتبارات الدينة و يمحيها "[1]. و في نفس الصفحة، تضيف حركة الانتصار:" إن النزعة الوطنية التحررية، التي ترمي إلى إقرار الأمة و تتخذ منها إطارا لوجودها، لا يمكنها أن تكون مبدأ عمليا ذي طبيعة دينية ".

و هكذا، و كما سبقت الإشارة، فان موقف حركة الانتصار، من الدين في سياق الحركة الوطنية، هو موقف متقدم تاريخيا، المفروض أن يصدر بعد الاستقلال، لارتباط الحركة بالمقاومة و الكفاح، و لأن الدين لا زال يغذي الشعور بالوطن و الأرض و المجتمع، و يعبر عن عادات و تقاليد و أعراف و شريعة للعبادات و المعاملات. و من هنا، فان إبعاد عامل الدين أو التقليل من شأنه، ينم في حقيقة الأمر عن محاولة افتئات على مقدرات الشعب حيال النظام الاستعماري الجاثم على صدره. لأن الدين الإسلامي قد ساهمت به جمعية العلماء[2] في بلورة الشخصية القاعدية للكيان الجزائري.أما عند لحظة الاستقلال، فالأقرب إلى الصّح، القول أن ما يجب أن تختفي و تتوارى هي النزعة الوطنية ذاتها، لأن مضمونها و محتواها استخلص من الوجود الاستعماري، و من ثم، فان انحسار الاستعمار يستتبع وقف العمل بالخطاب الوطني المعادي له، لتبدأ مرحلة جديدة، تعمل فيها السلطة على إرساء مؤسسات الدولة التي توفر الإطار الموضوعي و الحيادي الذي يأبى أي اعتبار قومي أو ديني أو عنصري أو لغوي، من أجل استحقاق المواطنة.لأن المواطنة هي صفة تلحق الفرد الذي ينتمي الدولة ذات المؤسسات القانونية في مدلولاتها الحديثة.

---

[1] Ibid.

[2] سوف نسير في باب الحركة الإصلاحية إلى أن الذي برر فكرة " العام" في نشاط العلماء هو انطواء مشروعهم على افتكاك الدين الإسلامي، خاصة الأوقاف من السلطة الفرنسية، و أعطى بالتالي لمشروعهم مفهوما وطنيا و قوميا، لم تستطع حركة انتصار الحريات الديموقراطية أن تحققه لأنها لم تلتمس الإسلام كمشروع اجتماعي و سياسي كما فعلت جمعية العلماء، بل حاولت أن تقارب الموضوع مقاربة علمانية، ساعدها على ذلك اللغة الفرنسية التي استخدمتها في مخاطبة المستعمر و الأطراف الجزائرية النشطة في ساحة العمل السياسي.فقد كانت اللغة متقدمة على المجتمع الجزائري، لا توصفه الوصف الحقيقي ككيان في طور إرساء معالم و ملامح هويته لكي تمنحه شرعية طلب الاستقلال و سلطة الحكم.

و لعل ما يجدر ذكره في هذا الصدد المتعلق بالإسلام و النزعة المصالية، القراءة المبتسرة، التي قدمها الباحث و المؤرخ الفرنسي جاك سيمون.فوجهة نظره لا تخلو من البطانة الإيديولوجية، و تنطوي على اعبارات سياسية تعبر عن مغالطة تاريخية، تأباها حركة التاريخ الوطني. فهو يرى أن حزب الشعب الجزائري استطاع أن يزاحم جمعية العلماء المسلمين في كثير من المواقع التي حازت عليها ، و كأن حزب مصالي الحاج صار فعلا قوة اجتماعية و دينية.يرى جاك سيمون أن الإسلام الذي تبنته النزعة الوطنية المصالية هو الإسلام الطرقي، القائم على نظام الزاوية و رموزها و طقوسها. فقد ولّى حزب الشعب الجزائري، وجهه شطر النظم الطرقية المرابطية، لأنها تمثل أفضل رديف في نضاله السياسي الراديكالي.فالإسلام الطرقي من هذه الناحية هو سليل النضال المسلح التي خاضته الزوايا الطرقية في القرن التاسع عشر ضد الاحتلال الفرنسي. و يتوقف الباحث الفرنسي عند هذه الملاحظة، و لا يقدم أي دليل يوضح ما ذهب إليه، اللهم إلا القراءة المبتسرة التي ترفض منذ البداية، و دونما مبرر كافي و جدّي إلتقاء حزب الشعب الجزائري و جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ساعدهما معا على دفع الوعي الوطني نحو مزيد من الوضوح الذي يواصل المطالبة بالحقوق و الحريات.و هكذا، كما كتب السيد جاك سيمون:" فقد أدّى تجذّر حزب الشعب الجزائري، في المدن والبلديات المختلطة، في القرى و الأرياف إلى مزاحمة حركة العلماء و الاستلاء على قواها الجاذبة السابقة" [1]. و العبارة تشير إلى سنوات ما بعد المؤتمر الإسلامي الثاني عام 1937، أي بعد أن أرست جمعية العلماء مجموعة من المدارس و المساجد و الشُّعَب في عدد كبير من مناطق معمورة الجزائر. هل المكاسب التي حققها حزب الشعب تمت على حساب نفوذ جمعية العلماء ؟ بالاعتماد على التحليل التاريخي و معاينة الواقع في ذلك الوقت، لا يمكن أن نعتبر ذلك صحيحا، لأن الأرضية التي تقف عليها جمعية العلماء هي الوعي بحقيقة الدين و حقيقة اللغة العربية، و النظر بهما إلى قضايا الأمة الجزائرية في صراعها ضد الاستعمار. لا بل، يمكن القول أن المكاسب الذي حققها حزب الشعب، تمت في الغالب، بعد نجاح العلماء في تمهيد الأرض و نشر الوعي التعليمي في وسط الشباب بثقافة الدين الإسلامي و اللغة العربية، و هذا، ما لم يكن متوفرا لحزب الشعب في ذلك الوقت.

لا مراء أن ربط حزب الشعب كتيار وطني بارز في ساحة العمل الوطني بالإسلام الطرقي يسلب من الإسلام كدين ديناميكي إمكانية استقطاب النضال الوطني، و بالتالي إدراجه ضمن برامج التنمية و تطور مسار الحركة الوطنية في توجهها نحو الاستقلال و استعادة السيادة.كما أن ربط حزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديموقراطية بالإسلام الطرقي، مخالف تماما لطبيعة التيار المصالي القائم على الديموقراطية و الجمهورية و

[1] J.Simon, PPA, p.52

العلمانية، المنافية أصلا للمؤسسة الطرقية التقليدية التي تستغلها الحكومة العامة لصالح سياستها الاستعمارية. فلم يكف التيار المصالي عن معاداة رجال الدين الرسميين و أنصارهم من قادة الطرق و الزوايا.

و خلاف ما ذهب إليه جاك سيمون، فجمعية العلماء، كتيار إصلاحي فاعل في الحركة الوطنية الجزائرية، لم تكن تعادي، لا النجم و لا حزب الشعب، أو حركة انتصار الحريات الديموقراطية. بل كل الخلافات التي طرأت في بعض اللحظات القوية (المؤتمر الإسلامي الأول 1936..) لم تكن تعكر صفو القضية الأهلية، بقدر ما عبّرت عن إمكانية الاختلاف داخل الحركة التاريخية التي أصبحت أوسع من أن يحتكرها تيار واحد أو نزعة واحدة. هذا من ناحية، و ناحية المعاينة التاريخية، فان كل صحف التيار المصالي كان تشيد بالمجهود الكبير الذي نهضت به جمعية العلماء و بالنفوذ القوي لزعيمها الشيخ عبد الحميد بن باديس. في الأخير، و ليس آخرا، إن الإسلام الطرقي لا يفرق بين السياسي و الديني، و لا يقيم أدنى وعي بمسألة فصل الدين عن الدولة، على خلاف النزعة المصالية، التي يعد مبدأ الفصل عندها من الأمور الأساسية[1].

إن الإفراط في الحديث عن الوطنية، و إعطائها مضامين ليست منها، أفضى إلى هذه النزعة الاستحواذية، أو التوجه نحو الاستئثار بالعمل الوطني و الانفراد به من دون أن تترك لباقي التشكيلات و الفصائل توكيد ما خبرته و وعته كيقين سياسي من أجل تحقيقه.إن الحركة الوطنية هي بالتعريف ضد كل النظام الاستعماري القائم، و لكن لا يمكن التصدي له إلا بعد استعادة الذّات لكافة مقوماتها و مكوناتها، مثل الدين الإسلامي، الذي صهّر روح المقاومة طوال القرن التاسع عشر.غير أنه تاريخيا، اختلفت نوعية المقاومة مع مطلع القرن العشرين، عندما أخذت شكل النشاط السياسي الواعي بمقومات الأمة الجزائرية و ما تستطيع أن تنجزه.و لعل التصميم على مخالفة طروحات المستعمر و خطابه هو الذي جعل حزب الانتصار يحاول أيضا أن يعاكسه في مسألة الدين، و بالتالي يسقط في المطب الذي يروم إخراج الدين من فعل المقاومة و التحرير. فإذا كان الاستعمار يقرن و يماهي بين الدين و النزعة الوطنية، فان حركة الانتصار ترى أن هذا منظور كولوكيالي مخالف تماما للحقيقة، لا بل لا يمكن أن نربط بينهما إطلاقا. و قد جاء في الوثيقة:" من جملة أهداف النزعة الاستعمارية، كما لا يخفى على أحد، أنها تربط إلى حد التماهي بين النزعة الوطنية الجزائرية و بين الإسلام، حتى يسهل عليها وصم النزعة الوطنية بالتطرف و الذهنية البائرة و الجمود، أي بما هو منافي لمفاهيم الحياة الحديثة.فالاستعمار يقيم دائما تعارضا، في خطابه، بين الأوروبي أو الفرنسي و بين المسلم، أي بين الجنسية و بين الدين كأسلوب للتمييز بين المسلم و حقه في الجنسية. إن الجزائري يفصل و يميز تماما بين الوعي الوطني و

[1] يقول مصالي الحاج، في حديثه إلى جريدة La Justice الإصلاحية:" تطبيق قانون 1905، حول فصل الكنيسة عن الدولة، و استعادة أملاك الحبوس و إدارتها من قبل الإسلام ".Interview de Messali à la Justice, 17 août 1937

الوعي الديني، و يدرك، مهما كانت درجة إيمانه بأنه جزائري قبل كل شيء، بمعنى الابن البار الذي يدافع عن حياض وطنه: فالصفة الجزائرية لا تستمد من الدين و لا من العنصر، و لعل الشاهد على ذلك، الاسرائليون الذين كانوا يعيشون في الجزائر قبل 1830، فقد كانوا يتمتعون بنفس حقوق المسلمين، وبنفس القدر يعتبرون جزائريون أيضا"[1]

إن تعريف الوطنية على هذا النحو، لا بد و أن ينتهي إلى الطريق المسدود[2]، لأن الحركة تريد أن تعلق كل شيء على نزعتها. و هكذا، كما سبقت الإشارة، فالإسلام ما زال في ظل الوجود الاستعماري و في سياقه، يبرر وجود الشعب على أساس ديني و قومي. و إذا كانت الحركة الوطنية العامة تروم أن تتناقض و تناهض الاستعمار، فلا تستطيع إلا عبر توظيف مقومات و عناصر الهوية الوطنية، الآيلة دائما إلى الوضوح.فالاستعمار، كما جاء في الوثيقة، عادة ما يقابل بين الأوروبي أو الفرنسي (الجنسية السياسية) و المسلم (الاعتبار الديني)، إلا أن النخبة أيضا كانت بوعي أو بدون وعي تتحدد بهذا التقسيم و تتبناه و تنظر إلى نفسها على هذا الأساس. و هكذا، فإذا كانت الصفة الجزائرية لا تستمد من الدين، و لا من العنصر، فمن أين تستمدها إذن ؟ فما هي العناصر الحاسمة التي من شأنها أن تضفي الشرعية على الإنسان المسلم؟ و حتى لا يقع الالتباس في هذه المسألة، تصر حركة الانتصار أن تعالجها وفق منطق الدولة المدنية الحديثة التي لا تعير كبير أهمية لعنصر الدين، بل تؤكد على الوجود الفعلي للسكان الذين يقطنون لمدة طويلة فوق أرض تحدد كإقليم سياسي.و لتوضيح فهمها لمسألة الجنسية السياسية، عمدت الوثيقة إلى الإشارة إلى حالة اليهود الذين كانوا يعيشون في الجزائر قبل عام 1830.فقد كانوا يتمتعون بكافة الحقوق التي يتمتع بها المسلمون، و يعاملون على قدم المساواة مع كل الأجناس و العناصر التي تسكن الجزائر. لكن ما لم تشر إليه الوثيقة، و هذا هو النقد الذي يمكن أن يوجه إلى حركة انتصار الحريات الديموقراطية، أن النظام الذي كان قائما زمن الخلافة العثمانية نظاما إسلاميا يستند إلى الاعتبار الديني أكثر من أي اعتبار آخر، و في ذات الوقت، فقد كان اليهود يعيشون و تحددهم شريعتهم التراتية، و لم يكونوا إطلاقا مواطنين قبل أوان الدولة / الأمة، فاللحظة التي شعروا فيها أنهم مواطنون فرنسيون هي لحظة صدور مرسوم كريميه عام 1870. الجزائر، قبل أن تصبح مستعمرة فرنسية، كانت إقليما تابعا للخلافة العثمانية، بكل ما ينطوي عليه النظام من دلالة دينية و روحية و معنوية فضلا على الاعتبار السياسي. أما في زمن الاستعمار الفرنسي، و من خلال التجربة الجزائرية، فان الدين لم يعد نظاما

[1] Ibid., p. 29

[2] هذا التوجه الذي أفضى فيما بعد إلى حالة الاحتقان السياسي، أي الاستحواذ على كل تاريخ المقاومة و تكثيفها في خطاب حزب واحد و اختصارها في زعيم واحد. و لم يجر التخلص من هذا الاحتقان إلا بالثورة التحررية لعام 1954، التي فُسِّرت في بعض الكتابات بأنها أفضل طريق إلى التنفيس عن هذا الاحتقان.

سياسيا، يرقى إلى إمكانية تحديد الدولة، بل صار الدين مادة حيوية للمقاومة و لاستعادة الذّات السليبة[1]، من أجل إرساء لبنات و معالم المؤسسات الجزائرية العامة التي تستدعيها القوانين المدنية التي تخاطب الشعب بشكل مجرد و ليس بما ينتمي إليه.

و في الأخير، تخلص وثيقة " الاعتبارات العامة " إلى موضوع الأقلية الفرنسية، و كيف يتم معالجته حال استعادة الجزائريين الحكم، وإدارتهم للدولة الجزائرية الناشئة:" نقول أن الأجانب الذين ينحدرون من أصول أوروبية، سوف يتمتعون بالجنسية الجزائرية، بقدر ما يبدون استعدادهم للاندماج في الجماعة الوطنية، و يخضعون بالتالي إلى" القوانين "الوطنية التي تصدرها الدولة الجزائرية، و يساهمون أيضا في العمل من أجل عظمة و ازدهار الأمة الجزائرية. و بكلمة مختصرة، فإن الأجانب سيحوزون على الجنسية الجزائرية بقدر ما يشعرون بأنهم أبناء الوطن الجزائري و يعملون بوصفهم كذلك."[2]

---

[1] الحقيقة، أن الدين الإسلامي لم يحدد وحده هوية المجتمع الجزائري، و بالتالي الأمة الجزائرية، لأنه مقوّم مشترك مع سائر البلدان الإسلامية.فالهوية الجزائرية صارت حقيقة قائمة بفضل صراع الجزائريين ضد الاستعمار، الذي مكّنهم، في نهاية المطاف، من تحصين الملامح الخصوصية، و استأهلت الجزائر الوصول إلى " الدولة القومية".و ما يجدر ذكره في هذا الموضوع: الإسلام و الحركة الوطنية، دراسة الأستاذ أبي القاسم سعد الله، حول العامل الديني في الحركة الوطنية خلال العشرينات، حيث اعتبر أن العامل الديني هو العامل الغالب في تاريخ الحركة، و أن التاريخ الفرنسي في الجزائر يكاد يكون امتدادا للحروب الصليبية.و هذا خلاف ما ذهبت إليه وثيقة الاعتبارات العامة ، الصادرة عن حركة انتصار الحريات الدمقوقراطية، علاوة على الاعتبارات التالية، التي تبعد فعلا عامل الدين في تصور مطالب الوطنيين لنظام الحكم و طريقة أدائه.فقد نشأ نجم شمال أفريقيا (1926) و حزب الشعب الجزائري(1937) في باريس، بعيدا عن الأثر الاجتماعي و إيحاءاته الدينية الإسلامية، كما، لم يكن لكوادره المناضلة أية خلفية فكرية و دينية، قد نلمسها في صياغة خطابهم الاجتماعي و السياسي، و عادة ما تأتي مؤكدة على ضرورة فصل الدين عن الدولة (و هو نفس المطلب لكل التيارات و التشكيلات الوطنية بما في ذلك جمعية العلماء)، أخيرا، و ليس آخرا، فان ربط التنظيمات الأهلية بالدين في مدلوله التقليدي، عادة ما يعود إلى الإدارة الفرنسية و الكتابات الصحفية التي ليس لها من وصف آخر غير الدين الإسلامي و العربية.و هكذا، فالوصف يأخذ معنى تقليدي و لا يحيل إلى أي مرجعية أخرى حديثة.و الخلاصة، أخذا بالمقاربة أن اللاحق يفسر أيضا السابق، فقد انتهي استقلال الجزائر إلى دولة جمهورية، و لم يسفر عن دولة دينية ثيوقراطية، حسب ما كان يمكن أن يؤول إليه الوضع لو أن نضال الوطنيين، كان فعلا ، في القرن العشرين جهادا دينيا مقدساء و"أن الجهاد بالمفهوم الإسلامي، كما ذهب الأستاذ أبو القاسم، لا يخرج أيضا عن الدين و السياسة". أنظر، سعد الله أبو القاسم، أراء و أبحاث في تاريخ الجزائر، ج3، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1990، ص.17

[2] **Ibid., p.30**

إن المقاربة التي تعتمد في تعريفها للمقولات و المفاهيم الطريقة المخالفة أو المنافية للآخر، مثل الوطنية الجزائرية المنافية و المناقضة للوطنية الأوروبية، كما شرحت ذلك الوثيقة، لا بد و أن تُشَيّد تعريفها على أسس و مبادئ و الاعتبارات التي استندت إليها الوطنيات الأوربية في عهدها الحديث، قبل أن تتحول إلى منظومات إيديولوجية شمولية كليانية، منغلقة على التطرف و الزعامات الشخصية. بينما الوطنيات التحررية التي تمخضت عن الصراع ضد الاستعمار تشير إلى المرحلة الأخيرة التي وصل إليها، و تحاول أن تتجاوزه بضرورة نبذ الحرب، العنصرية و الاستغلال.

حقائق الأمة الجزائرية

تحت هذا العنوان، صاغت حركة انتصار الحريات الديموقراطية وثيقة على درجة كبيرة من الأهمية في مسار الحركة الوطنية الجزائرية، لأنها تعبر عن شعور عالي من الوعي السياسي الذي يرافقه الخطاب الظافر.فقد ساهمت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، و ما رافقها من نتائج و صراع إيديولوجي بين الكتلتين، في توفير رؤية تاريخية، مَكّنت الوطنيين من بلورة خطاب وطني واضح يتعامل مع حقائق الوطن و مقومات الأمة بالمزيد من الإفصاح عنهما.فالجزائر، في وثيقة الحزب الوطني الجزائري أمة، حقيقة لا يماري فيها إلا الاستعمار و هو العبء الوحيد الذي يجب التخلص منه[1]، حتى تلتئم حقائق الأمة في إطار دولة وطنية حديثة.فقد تبين أن الاستعمار هو قرين الاستغلال الاقتصادي، و تحرير الاقتصاد بهذا المعنى، يفضي لا محالة إلى تحرير طاقة الأمة الجزائرية. إن المقوم الاقتصادي، كما ترى الوثيقة، قائم بفعل النشاط الذي يقوم به الجزائريون في الجزائر و في فرنسا، مهما كانت أصولهم.. و لعل الأهم من ذلك هو أن الكيان الاقتصادي تشكل بدوره من الكفاح المتواصل من أجل نزع الطابع الاستغلالي في إطار كيان إقليمي واضح المعالم و الملامح، مما يضفي شرعية أكثر على كل صفة نضالية مهما كانت طبيعته اقتصادية، اجتماعية و سياسية.فقد كان النضال السلبي، السياسي و المسلح طوال أكثر من قرن أعطى للجزائريين وعيا بحدود و امكانات الإقليم الجزائري.

إن النشاط الاقتصادي عند المناضلين و المثقفين الجزائريين اليساريين هو عامل من عوامل المُشَكِّلة للوعي بالاستغلال و الحيف و الظلم الاجتماعي، الأمر الذي يساعد على تعزيز الطرف الخصم لهذا النشاط الاستغلالي باستعادة مفهوم العدل و المساواة و ما في معانيهيما. فالتلازم بين النشاط الاقتصادي للقوى الرأسمالية الفرنسية في الجزائر، و الكفاح من أجل تجاوزها هو الذي أعطى شرعية الاستناد إلى فعل الاستعمار كعامل آخر لدعم

[1] هذا ما جاء قبل ذلك في وثيقة " الجزائر حرة سوف تعيش ":" إن الأساس الذي يقوم عليه نشاطنا هو هذا الصراع المحتدم بين الأمة الجزائرية و الاستعمار الفرنسي". ص.7

مقومات الأمة الجزائرية الحديثة.ففي المجتمعات الأوروبية وجدت قوى مناهضة و معادية للإستغلال الرأسمالي و الإمبريالي، ممثلة في النقابات و الجمعيات المدنية و الأحزاب اليسارية، التي خاضت صراعا مريرا، أضفى على مجتمعاتها مفهوما جديدا للدولة و الأمة، بعد ما تستجيب أنظمة الحكم لمطالب العمال و القوى الكادحة.و هكذا، فما حدث في الجزائر، هو من هذا القبيل و إن بدرجة أقل، حيث امتدت نتائج هذا الصراع بين المستعمِر و المستعمَر و ساهمت في صهر مقوّمات الأمة في الرؤية حديثة للدولة و المجتمع.فقد كان الاستغلال الاقتصادي، بمثابة الخلفية الدافعة إلى مجابهة المستعمر في صراع دام أكثر من قرن، و بالتالي وفر للأمة الجزائرية أسلوبا من أساليب دعم كيانها و فُرض بعد ذلك، كأمر واقع، لا يمكن دحضه، يصون لحمة المجتمع من الانهيار و التفكك، و أن " هذه المقومات لا تني تتمتن، بلا انقطاع في المستقبل، كلما زاد الكفاح المناهض للإستعمار"[1].

و جاء في الوثيقة:" إن الشعب الجزائري، صهّرته و شكّلته حياة مشتركة، امتدت إلى قرون من الزمن، تواصلت مع وجود أصل اثني واحد، عبّر في مظاهره اليومية عن كيان أمة ذات عبقرية"[2]. و ليس أدل على ذلك نمط العيش، طريقة الأكل و اللباس، و القدرة على التعامل مع الأخر و الالتقاء به.والجزائر، تمثل اليوم لوحة ثقافية رائعة، حافلة بتنوع مناطقها و جهاتها و تراثها العربي الإسلامي. و يُعد هذا التّنوع " مصدر ثراء و تكامل(...) و وجود لهجة بربرية، إلى جانب اللغة الوطنية في الجزائر، لا يعيق التفاهم المشترك و المتبادل"[3]. و هكذا، فالوعي بقيمة التنوع و الاختلاف و المجال المشترك التي يعبر و يلتقي فيه السكان، على تباينهم في الأصل و اللغة...يعطي إمكانية أفضل لبحث و تعريف الأمة، كما جاء في الوثيقة، خلافا للنزعة الاستعمارية التي تروم أن تؤكد دائما على الاختلاف و التنوع لاثبات غياب الوحدة و بالتالي الأمة الواحدة، وفق مقولة و سياسة فَرق تسُد. فالتنوع و الاختلاف، في الكيان الجزائري هو تنويع على حياة الأمة، التي يختزلها عنصر أو مقوم أو عامل واحد، لأن التاريخ كفيل بتغيير معطيات و حقائق المجتمع و الحضارة.فالأمة ليست الجنس، أو اللغة[4]، أو الدين الواحد[1]، بل إلى جانب ذلك يمكن أن تندرج بعض الاعتبارات و العوامل تزيد من

---

[1] Considérations générales, p.7

[2] Considérations générales, p.5.6

[3] Ibid., p.6

[4] عن قيمة و أهمية العامل اللغوي في صهر الأمة الجزائرية، جاء في الوثيقة:" ساهم العامل اللغوي أيضا في صهر الخاصية الوطنية للشعب الجزائري. فعلى غرار بلدان العالم، فقد رافق الشعور الوطني حالة من التطلع إلى التحديد اللغوي."Ibid.

الإفصاح أكثر عن ملامح و خصائص الأمة، تظهر خاصة على المستوى النفسي و المعنوي و المعاملة اليومية...و من ذلك مثلا اللغة الفرنسية التي كتبت بها وثيقة الحزب الوطني الجزائري و استطاع أن يفصح بها عن حقيقة الأمة الجزائرية الحديثة وفق ما تقتضيه التعريفات المعاصرة.و هكذا، فالوعي الجديد الذي كسبته البشرية، بعد الحرب العالمية الثانية، عن مفهوم و حقيقة التنوع داخل الكيان السياسي و الإقليمي، أمد الدول و الشعوب بتجربة تاريخية رائعة في الدفاع عن كياناتها، خاصة بعد اندحار الأنظمة الفاشية التي أرادت أن تختزل الجميع في الواحد، أو تقصر الواحد في الجميع[2].

وجّهت النزعة الوطنية خطابها إلى السلطات الفرنسية و إلى الرأي العام الدولي، توضح فيه أن الاستعمار ظاهرة عائقة لمحاولة الجزائريين رأب عناصر الأمة في كيان طبيعي يلتمس المؤسسات القانونية و السياسية للدولة الحديثة: "فقد تصدى الجزائريون، عبر كفاح مرير و مضني ضد النظام الاستعماري الفرنسي، مصممين على الوصول إلى التحرير الوطني، الاجتماعي و الثقافي، في إطار استقلال وطنهم، تحدوهم إرادة قوية في سبيل بناء دولة جزائرية واحدة لا انفصام لعراها، كل واحد له مكانه تحت سمائها"[3].أما الوجه المقابل لهذا الكفاح، الذي اندرج في المدى الطويل، فهو المحاولات اليائسة للنظام الاستعماري لوأد كل تطلعات النهوض الوطني و إجهاض تطلعات الجزائريين، وان كان هذا لا يمنع الوعي بالمتطلبات الجديدة التي تمليها الحداثة في العالم المعاصر. و هذا ما توضحه هذه الفقرة: " فإذا كانت الجزائر استطاعت أن تضم شملها، ملتفة على العوامل

---

[1] أما عن عامل الدين في صياغة روح الشعب و نفسيته. ورد في الوثيقة:" إن الدين، ليس أقل العوامل شأنا، في قدرته على صهر و تشكيل الخاصية الوطنية لشعبنا الجزائري الذي كان دائما يتحلى بمعاني الكرامة و العدل و التواضع، كما يعرف عنه روح البساطة و الشجاعة المعنوية."Ibid.

[2] واضح أن هذا التعريف للأمة الجزائرية يلتقي إلى حد كبير مع مفهوم الحزب الشيوعي سواء الفرنسي أو الجزائري ، لكن وجه الاختلاف أن حزب مصالي الحاج يركز أكثر على عاملي اللغة العربية و الدين الإسلامي، على اعتبار أنهما أفضل قاسم مشترك بين الجزائريين و أفضل ما يميز هم عن سائر الأجناس في الجزائر و خاصة الفرنسيين. بينما الحزب الشيوعي يرى أن العبرة في الأمة هو المفهوم الحديث الذي رافق العلم الحديث.فالأمة ليست القبيلة و لا العشيرة و لا الأسرة و لا حتى الدولة. فقد توجد الدولة و لا توجد بالضرورة معها أمة، و العكس صحيح أيضا أمة بلا دولة. و هكذا، كما نرى سواء في وثيقة حزب الشعب الجزائري: الاعتبارات العامة، أو في وثيقة " الجزائر الحرة سوف تعيش" هو تعريف واحد و حديث يتعامل مع الأمة على أساس أنها "جماعة من الأفراد تشكلت عبر الأحداث التاريخية " أي أنها استقرت لمدة زمنية ، منحها الوجود= =الحقيقي بحيث صارت لا تتعلق بأي مرجع أو مقوم أو اعتبار غير ذلك الوجود . فالأمة بهذا المعنى تقوم على مقوم الاستقرار في الزمان و المكان ليصبح المعطى الجوهري الذي تقوم عليه . L'Algérie libre vivra ,p.7،8,9,10

[3] Ibid., p.7

المؤسسة للأمة، إلا أن قوى رجعية المتمثلة في الاستعمار الفرنسية أعاقها عن التطور و حرمها من الانتظام في إطار دولة"[1].

مع تأسيس حزب حركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية[2] و بداية نشاطه السياسي و الاجتماعي وخاصة الإيديولوجي في سياق مرحلة تصفية الاستعمار على مستوى العالم بسبب تداعيات الحرب العالمية الثانية و نتائجها على صعيد العلاقات الدولية ، دخلت الحركة الوطنية الجزائرية بصورة عامة مرحلة التعامل مع أفكار و فلسفة الدولة و تحديد برنامج الدولة الجزائرية المنشودة [3]. فلم يعد الأمر يطرح على مستوى الصياغة العامة و لا بالإحالة إلى النظام السياسي الفرنسي ، بل أزداد الوضوح و الوعي بفكرة ما

---

[1] Ibid., p.8

[2] جاء في القانون الأساسي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، كما صادق عليه المؤتمر الثاني للحزب ،أيام 3 ،4 ،5 أفريل 1953 ، المادة الأولى :" أن الحزب عبارة عن مجموع المناضلين الجزائريين الوطنيين، يضمهم تنظيم واحد من أجل قيادة كفاح الأمة الجزائرية نحو الأهداف التالية :1 — إزالة النظام الاستعماري .2- انتخاب جمعية سيادية عبر الاقتراع العام و بواسطة هيئة انتخابية واحدة بلا تمييز لا في العنصر أو الدين .-3 إقامة دولة جمهورية مستقلة، ديمقراطية و اجتماعية.أما بقية المواد من 2 إلى 5 حول أعضاء الحزب . المادتان 7 و 8 حول الانضباط في صفوف الحزب .من المادة 8 إلى 10 حول بنية الحزب . المادة11 حول موارد الحزب . من المادة 12 إلى 17 حول المؤتمر.من المادة 18 إلى 22 حول اللجنة المركزية .من المادة 23 إلى 25 حول اللجنة القيادية .المادة 26 حول الرئيس . من المادة 27 إلى 30 حول الندوة الوطنية . وما يجدر ذكره في هذا الصدد أن القانون الأساسي قد تعرض للتعديل على اثر المؤتمر الاستثنائي الذي عقده الحزب (حناح المركزيين) شهر أوت 1954. دون أن يمتد التعديل إلى أهداف الحزب و لا طبيعة الدولة الجزائرية التي يقترحها.أنظر النص الكامل للقانون الأساسي (1953) في M.Harbi, aux origines du FLN, op. cit.p.195-201

[3] أنظر مشروع برنامج عمل الذي قدمه حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية ، و يعد البرنامج المحكم الذي استخلص من المناقشات و السجالات و الخلافات الداخلية و ضد السلطة الاستعمارية و من صلب اهتمامات الحزب بما يجري في العالم .ففي الفقرة الأولى المتعلقة بالمبادئ الأساسية — 1 الجزائر أمة . — 2 تطبيق مبدأ حق تقرير الشعوب لمصيرها على الجزائر ، التي يقر بها الدستور الفرنسي و ميثاق الأمم المتحدة التي وقعته فرنسا.- 3 انتخاب مجلس وطني سيد من قبل كل الجزائريين عبر الاقتراع العام المباشر.- 4 إقامة دولة جمهورية ديمقراطية و اجتماعية. أما بقية مواد البرنامج فوزعت على الفقرات التالية:- برنامج العمل الفوري الذي انطوى على البرنامج السياسي، و جاء فيه: الإعلان عن الحياد السياسي للشعب الجزائري حيال الصراع بين القطبين السوفييتي و الغربي. و السعي إلى جلب المزيد من التأييد و التعاطف مع القضية الوطنية الجزائرية .- البرنامج الثقافي و الاجتماعي .- البرنامج الاقتصادي.- و في الأخير فقرة وسائل العمل التي ورد فيها:1- إن الكفاح الوطني يخوضه كل الجزائريين و خاصة في الجزائر .2- تُستخدم كافة الوسائل السياسية .- العمل في إطار الحريات الديمقراطية و القوانين السارية و المواثيق الدولية ..Collo & Henry ,p.329,330

ينبغي أن تكون عليه مؤسسات الدولة الجزائرية المرتقبة إلى حد صياغة الدستور لها كما فعل الحزب الشيوعي الجزائري[1] و الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[2].فقد وصل الفكر السياسي الجزائري إلى استيعاب فكرة الدولة مع بداية الخمسينيات ، و صار وجودها أمراً حتمياً ، لكن غياب الطرف الفرنسي في التجاوب مع معطيات الوطن و العالم ، جعل الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية تدخل في نزاع داخلي حول السلطة و من يتولها ، قبل أن يأتي موعدها ، ومن ثم تستعجل الحل الثوري المسلح. و من بيانات و مقررات حركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية، يمكن أن نعثر على الوضع الجزائري العام خلال الخمسينيات و ما حفلت به من مخاض الثورة.

جاء في مقرر السياسة العامة للمؤتمر الثاني لحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية ، الذي انعقد شهر أبريل 1953: أن الحزب يعمل على المستوى الإيديولوجي من أجل إقامة الدولة الجزائرية المستقلة القادمة ، و التي تقوم على :- الديمقراطية : مبدأ من الشعب و إلى الشعب ، كمصدر للسيادة .- الجمهورية : كشكل لنظام الحكم .- الازدهار الاقتصادي و العدالة الاجتماعية، و التي تمكن تحقيقها على النحو التالي:

- إقامة قواعد لاقتصاد وطني حقيقي.
- إعادة هيكلة و تنظيم القطاع الزراعي لفائدة الجزائريين خاصة الإصلاح الزراعي .
- إقامة صناعة وفق الإمكانيات الطبيعية للجزائر.
- تأميم الوسائل الكبرى للإنتاج.
- التوجه نحو دعم الانسجام لاقتصاديات كل من الجزائر، تونس و المغرب من أجل سوق مشتركة للإنتاج و الاستهلاك.

ثم تضيف لائحة السياسة العامة للمؤتمر الثاني للحزب نقاطا حول المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ..أما على صعيد الإيديولوجي الذي صار الحزب يوليه اهتماما أكثر ، بعد ما اعترف أنه قصّر في السابق في أمر إيديولوجية الحزب: إضفاء الخاصية الدفاعية و التحررية و الديمقراطية للوطنية الجزائرية .- تحديد و توضيح الخاصية الثورية للحزب في ما يتعلق بالأهداف و الوسائل و مبادئ العمل الواقعية و ليست اليسارية.- توضيح أن الحزب صار يفكر في قضاياه بداية من الآن على صعيد الوطن كلّه.- يوضح أن مفهوم القوة يجب أن يمتد إلى جميع مناحي الحياة الوطنية، خاصة المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية.- و يوضح أخيرا

---

[1] انظر مشروع الدستور الذي اقترحه الحزب الشيوعي في الجزائر إلى الجمعية العامة في سياق الحديث عن النظام الأساسي للجزائر عام 1947 ، في Collo & Henry ,p.236-247

[2] أنظر تحليلنا لمشروع دستور الجمهورية الجزائرية كما قدمه الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في الباب الرابع، الفصل الرابع من هذا البحث .

، ضرورة العمل بالعقل المنهجي و النقدي في جميع المجالات ، حتى يصبح لكل عمل صغير أو أية سياسة مهما كانت بسيطة لها مردودها و نتائجها على المدى القريب و بأقل الوسائل كلفة[1]

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

[1] حتى لا نأتي على ذكر كل لائحة السياسة العامة التي تمخضت عن المؤتمر الثاني للحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية: نعرض العناوين الكبرى :- النقائص الإيديولوجية ، المذهبية ، الإستراتيجية و التكتيكية.- المؤتمر و مساعيه على الأصعدة الإيديولوجية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية — على الصعيد الإستراتيجي.- ما يتعلق بمسألة الأقلية الفرنسية .- أفاق السياسة العامة .- حول الحزب ،الهيكلة و العضوية و التربية النضالية ،- مسألة الوحدة الوطنية .أنظر النص الكامل في Résolution générale adoptée par le IIe congrès du MTLD d'avril 1953,M.Harbi, aux origines ، du FLN, op.cit., 191-194

خلاصة الباب الثاني

لم تكن بداية التجربة السياسية للنخبة العمالية الجزائرية في المهجر حيال الاستقلال عن وعي وطني كامل، بقدر ما كان النقابيون الجزائريون يسايرون تيارا يساريا فرنسيا في كل تعبيراته الاجتماعية و السياسية و الأممية. فلم تنشأ التجربة الوطنية إلا بعد انتقال نجم شمال أفريقيا إلى الجزائر عندما شرع في محاولة البحث عن المضامين الاجتماعية و التاريخية للمسألة الوطنية . و عليه فان مسألة الاستقلال ، كما طرحها النجم إلى غاية الثلاثينيات ، كانت تتم في إطار الأممية الشيوعية و الخطاب اليساري الفرنسي الذي يؤكد أكثر على المسألة العمالية في صراعها مع الرأسمالية و الاستعمار .فقد كان أول تنظيم وطني جزائري جزءا من بنية الحزب الشيوعي الفرنسي ، مؤطرا بإيديولوجيته ، و مستوعبا في نضاله على الصعيد الداخلي والخارجي.

كان الشيوعيون الفرنسيون ينددون بالرأسمالية المرابية المستغلة للشعوب في المستعمرات لأنها صارت تساعد بقوة و فعالية في إحباط كل وسائل الإطاحة بها في المتروبول ، و من ثم تأجيل سقوطها المحتوم ، كما توصي بذلك النظرية الماركسية.فقد كان الشيوعيون ، ومنهم الجزائريون الأوائل ،يطالبون باستقلال شعوب المستعمرات ضمن التوجه الذي يلحق ضربات بالرأسمالية الاستعمارية و يعيق استمرارها في ممارسة الظلم و الثراء الفاحش . و هكذا ، فان صلة المهاجرين الجزائريين بالخطاب اليسار الفرنسي في موضوع الاستقلال ، أنه لم يرد في متن النص، و لا بنود المطالب بقدر ما يتصدر الديباجات و الخطابات العامة ، الأمر الذي كان يعني أن الاستقلال لم يكن مطلوبا من أجل سيادة الشعب الجزائري بقدر ما كان يعني فقط تحسين أوضاع الأهالي المادية و المعنوية ، الازدهار و الإنعتاق، و تقويض الرجعية المتحالفة مع عرّاب البرجوازية الفرنسية و سلطة التراث الذي يرسف فيه المجتمع الجزائري.فالاستقلال ، كما يستشف من الخطاب السياسي اليساري كان يعني تحرير البروليتارية الأهلية من اسر الرأسمالية.

كانت تجربة النجم مع مفهوم الاستقلال بمعنى السيادة ، تحتاج إلى التحرر و الاستقلال العضوي من سلطة و نفوذ الحزب الشيوعي الفرنسي ، لكي يستقل بالمسألة الوطنية و يمنحها المضمون الاجتماعي و التاريخي في الجزائر بعيدا عن كل وصاية أو هيمنة أجنبية . بل يصارع الاستعمار الفرنسي و من أتون هذا الصراع يستخلص فكرة الاستقلال التي ستصبح مشروعه الوطني الكبير .و كانت البداية الحقيقية لهذا المشروع مع برنامج 1933، عندما وضع النجم العلاقة الفارقة بين مرحلة وأخرى ، أي الخروج من طوق الشيوعيين الفرنسيين و تشكيل الخطاب الوطني الجزائري الشعبوي مع بقية التشكيلات السياسية الجزائرية ليصل إلى تأسيس حزب الشعب الجزائري الذي يفصح عن هوية التنظيم الجديد من خلال عنوانه : حزب سياسي بدلا من جمعية ، شعب جزائري بدلا من مسلمي شمال أفريقيا. فالشعب الجزائري يجب أن يندرج في المفهوم القانوني الذي يحكم مؤسسات الدولة الحديثة و ليس فقط كمًا من الأهالي عديمي الأهلية وفاقدي الهوية.

الحقيقة، أن حزب الشعب الجزائري و هو يرفع شعاره الجديد عام 1937 : لا انفصال و لا اندماج، يكون قد وضع حدا لأسطورة الجزائر الفرنسية أو إمكانية دمج الجزائر في الكيان الفرنسي . و الشعار ، و حتى و لو تبين أنه يتراجع و لو نوع من التراجع عن راديكالية الحزب السابقة ، إلا أنه على مستوى التحليل العلمي و التاريخي ، يكون حزب الشعب قد دخل مرحلة مهمة من تاريخ الجزائر و تاريخ فرنسا على السواء. بمعنى أنهما صارا يدركان ككيانين مستقلين ، و يجب أن يعتبران كذلك كحل نهائي للمسألة الجزائرية و المسألة الاستعمارية .لأن الشعار الذي مثل المبدأ العام استند إلى قرن من التجربة التاريخية مع فرنسا ، التي لم تعمل ، بل لم تستطع أن تدمجه ، كما لم يكن من ناحية الجزائريين المسلمين أن يستقلوا أو ينفصلوا تماما عن الوجود الفرنسي ، و ليس فقط بسبب القوة الاستعمارية ، بل بسبب سلطة التخلف أيضا .كما أن هذا التوجه قرّبه أكثر إلى باقي التنظيمات الوطنية ، و صار حزب الشعب يتقدم إلى الانتخابات و يقدم مرشّحيه إلى المجالس المحلية ، و يعارك السلطة الاستعمارية على أرض الواقع.

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية و مقتضياتها الجديدة على مستوى العلاقات الدولية لكي تضع مشروع حزب الشعب و بقية التشكيلات السياسية و الاجتماعية في محك الشرعية الدولية.فمع نهاية الحرب و نشأة الأمم المتحدة تسارعت خطى الحركات الوطنية في العالم و منها الجزائر : أحداث ماي 1945، و ما أعقبه من محاولات التكتل الوطني و تأسيس لقوى اجتماعية و سياسية وفق السياق الجديد الذي يبحث عن الحرية و الديمقراطية و الاستقلال ، مثل حركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية عام 1946، التي عمدت إلى مُجَايَلَة نشاطها و مواقفها وفق ما تقتضيه الشرعية الدولية و توصيات الأمم المتحدة التي تَوَجَّه إليها مصالي الحاج بنداء عام 1948، ضمنه مجموعة من الحقائق و الاعتبارات التي تستحق بموجبها الجزائر دولتها في ظل الشرعية الدولية . فقد أظهر النداء إلى الرأي العام أن ما يجري في الجزائر هو استعمار بكل دلالاته و معانيه و من ثم فهو يقع تحت طائلة الأوضاع التي تنبذها الأمم المتحدة و تعالج في إطار تصفية الاستعمار سواء عبر العمل الدبلوماسي و السياسي أو عبر الكفاح و النضال المسلح ما دام الأمر يستند إلى شرعية تقر بها هيئة أممية.و النداء ، مثله مثل بقية الوثائق التي أصدرتها الحركة من أجل الحريات الديمقراطية عام 1951، مراجع إيديولوجية و فكرية تعطي تقيما لمراحل تاريخية من العلاقة بين فرنسا و الجزائر ، و تحدد هذه العلاقة من خلال مصطلحات الوطن ، الوطنية ، الشعب ، الدولة ، الحكم ، الاقتصاد ،السياسة الخارجية ، الشرعية الدولية ...أي جميع العناصر و الحقائق التي تحتاج إليها الدولة الجزائرية الحديثة.

الباب الثالث

الحركة الإصلاحية و استعادة مقوّمات الأمة

نتناول في هذا الباب، الحركة الإصلاحية الجزائرية كرافد وطني ساهم في توضيح ثم بلورة مَلاَمح و قَسَمَات الأمة، استندت عليها بقية التشكيلات الجزائرية الأخرى في دعم فكرة الدولة و مؤسساتها الحديثة.فقد عبّرت جمعية العلماء المسلمين عن الحاجة إلى إصلاح ديني انتابت قبلها جميع أقطار العالم العربي و الإسلامي في سياق الصراع السياسي و العسكري بين أوروبا و الدولة العثمانية. و في هذا السياق الرامي إلى حل إشكالية الإسلام و الغرب انخرطت الحركة الإصلاحية الدينية في الجزائر في صراع و مقاومة الوجود الفرنسي عبر أساليب التربية و التعليم و الدين ، أضفى على نشاطها الاجتماعي في نهاية التحليل الطابع السياسي بالمعنى الذي يشير إلى التّموّقع في المجال العام و صارت طرفا لا يمكن الافتئات عليه و يعامل ك"حزب العلماء". فقد حاولت جمعية العلماء استعادة مقومات الذات و إعادة توظيفها في سياق مؤسسات و أفكار حديثة و في ظل نظام استعماري لا يقوى على وجود أكثر من نظام في داخله. و من هنا، فان جمعية العلماء هي تنظيم منافي للوجود الفرنسي لا ينفك يستعيد سلطته من صراعه و مقاومته للسلطة الاستعمارية.

و في هذا الباب، سنبين بالتحليل، النصيب الوافر الذي قدّمته جمعية العلماء طوال وجودها و مدى أهميته في الوعي بحقيقة الدولة الجزائرية الحديثة من خلال الفصول التالية:

الفصل الأول: الحركات الإصلاحية في سياق الدولة الحديثة.

الفصل الثاني: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، كفعل سياسي عام.

الفصل الثالث: جمعية العلماء، و مسألة فصل الدين عن الدولة.

الفصل الرابع : المؤتمر الإسلامي و فكرة الإجماع الوطني

الفصل الأول

الحركة الإصلاحية في سياق الدولة الحديثة

الإصلاح أو البحث عن الدولة

ارتبط تاريخ الحركات الإصلاحية بالبحث عن أفضل الصيغ و السبل لإقامة النظام السياسي العادل، من وحي الإسلام كشريعة و عقيدة و نظام حياة. و لَعَل المدار الجديد الذي اجترحته هذه الحركات هو كيفية ترتيب نظام حياة الإنسان العربي المسلم الحديث باعتبار أن كل شيء تغيّر، و لم يعد الأمر كما كان في الزمن الماضي.و إذا كان الدين ،كشريعة و عقيدة ، موجود في كتب التراث، إلا أن نظام الحياة الحديث يحتاج ليس فقط إلى تدبير يستدعي إحالة النظر مرة أخرى في كتب التراث ، بل إلى كيفية التعامل مع المدنية الحديثة .و هكذا، فالحركات الإصلاحية، إن على مستوى الخطاب أو على مستوى التجربة تحتاج إلى تدبير في شأن الحياة الحديثة في كل تجلياتها و مظاهرها، و الاجتهاد في النص الديني و تأويله وفق مقتضيات و متطلبات الحداثة.و الاجتهاد كما، لاحظ المفكر المغربي علي أومليل هو " إعادة إلى النصوص / الأصل، أو قل هو إعادة إلى النصوص الأصلية من بين نصوص أخرى ممكنة، و لهذا حدث تعدد في المذاهب، أي تعدد الشروح. وما دام الاجتهاد، إعادة إلى نصوص/أصل، يتضح إذن المعنى الحقيقي لترابط " الإصلاح" و" الاجتهاد"، فالاثنان إعادة إلى أصل مفترض: "إسلام الأصل" أو "إسلام الفطرة"[1].

و تعقيبا على كلام الأستاذ علي أومليل، فإن الاجتهاد الذي قامت به الحركات الإصلاحية الدينية الحديثة على النص ليس تأويلا بالمعنى الفلسفي المتداول في الفكر الحديث و المعاصر، خاصة في الدراسات اللاهوتية المقارنة و التاريخية، لأن هذا النوع من التأويل يعترف بعدم إمكانية التطابق مع الأصل لوجود اعتبار الزمن الفاصل بين لحظة الاجتهاد(التعامل مع النص) و لحظة وجود النص ذاته (القرآن الكريم مثلا). و عليه، فالعودة إلى الأصل هي محاولة مستحيلة في حد ذاتها لأن سيرورة التاريخ و منطقه الرافض لإعادة الأحداث و الوقائع و الأفكار نفسها في حرفيتها و دلالاتها الأصلية. و على هذا الأساس ، تكون الحركات الإصلاحية في عمومها قد انطوت على جانبين، جانب يروم التخلص من الزوائد و الإضافات و البدع الفاسدة، و جانب آخر يريد أن يستن لنفسه سننا و عادات حميدة من أجل إعادة ترتيب العلاقة بين الإسلام و الحياة الإنسانية الحديثة في المجتمعات العربية . فالجانبان متلازمان لأنهما يواجهان طرفين مختلفين: الأول هو الطرقية و يجب تخطيها بالعودة إلى إسلام ما قبل المذاهب و الفرق و نظم الطرق الصوفية و قادة الزوايا، و جانب آخر هو

[1] - علي أومليل، الإصلاحية العربية و الدولة الوطنية، المركز الثقافي، بيروت/ الدار البيضاء، ط2 ، 2005، ص.16

الحياة الحديثة في كل تجلياتها المدنية و الإجتماعية و السياسية بقصد التكيّف معها و إضفاء روح الانسجام عليها و الانخراط الواعي في العمل السياسي.

إن الاجتهاد الذي مارسته الحركات الإصلاحية الدينية الحديثة، إن في المشرق العربي أو في المغرب العربي، هو البحث في ما لم يرد فيه نص، أي الحداثة التي تُعبِّر عن نظام الحياة العامة(المجال العام الذي يعبر عن سلطة الدولة و مؤسساتها) و التي قلّما نعثر على ما يقابلها في التاريخ العربي و لا في تراثه العلمي [1] . و كل ما في الأمر أن الاجتهاد في العصر الحديث اختُزل في التفكير في قضايا العصر و الحداثة في مظاهرها و تجلياتها الجديدة في حياة الإنسان العربي و المسلم، و يظهر بالتالي أن الإصلاح هو أشمل من مجرد تأويل نصوص بل الانخراط بها في الحياة الحديثة [2].

و في دراسة رائدة صدرت عام 1960، عالج الأستاذ علي مراد مسألة النزعة الإصلاحية و حاول تأصيلها في التاريخ الحقيقي لها، و كشف فيها، أن الدعوة إلى الإصلاح تأتي بشكل دوري، عند نهاية كل مائة سنة تقريبا، و أن هناك جملة من العوامل الداخلية ، من عقل، نفس،وجدان، أدب،حرب تدفع إلى إعادة إصلاح الوضع وفق مقولة " الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر"لأن جوهر مدلول الإصلاح أنه ضد الفساد[3].و هو بالتالي، يؤكد منذ البداية أن الحركة الإصلاحية لا تنطوي فقط على العوامل الخارجية(الغزو الخارجي،

---

[1] - يرى المفكر السياسي الفرنسي برتراند بادي، أن تاريخ الإسلام خلا من فكرة المجال السياسي / العام الذي يمنح الشعوب إمكانية استغلاله للمطالبة بتحسين الأوضاع و بلورة فكرة السلطة العمومية، انظر، Bertrand Badie, les deux Etats:pouvoir et société en terre d'Islam, Paris éd., Fayard, 1986

[2] - و من هنا حيوية هذا الموضوع بالنسبة إلى الجزائر، التي عانت من استعمار ضاغط، جعلها تساير فعلا النقاش حول الدولة الوطنية الحديثة. و قراءة في خطاب الحركة الإصلاحية سواء الديني أو السياسي، و الذي كان في مجمله ردا فعليا على السياسة الفرنسية في الجزائر و في فرنسا، يبيّن مدى مساهمته في بلورة فكر و نسق يخرجهم من= =التخلف من موقع استعادة و توظيف الأفكار الإسلامية لعصر النهضة العربية الحديثة، و التصدي في ذات الوقت للوجود الفرنسي ،و استيعاب دروسه و تجاربه السياسية أيضا ،أي المقاومة و الحوار. حول دور الإسلام الإصلاحي في التحرر و الانعتاق، و كيف استطاع أن يبلور إيديولوجيا ضدا على الاستعمار و التخلف الحضاري ، أي المفهوم التقدمي للإسلام ، أنظر Maxime Rodinson, Marxisme et Monde musulman ,le Seuil,Paris ,1972.

[3] أنظر في معنى الإصلاح في السابق و في العصر الراهن ، محمد عابد الجابري ، **في نقد الحاجة إلى الإصلاح** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2005.

الاستعمار و اللقاء مع الغرب) بل خميرة النزعة الإصلاحية متوفرة أصلا في الاستعداد المتواصل للنهوض و إعادة النظر في واقع حال الدين و العادات الاجتماعية[1].

و لا نماري إذا قلنا أن مقولة " تجديد الدين على رأس كل مائة سنة "، تتعلق بالدين لكن الدين الذي سبق وأن تجدد في قرون سابقة، بينما تجربة نهاية القرن التاسع عشر في العالم العربي اختلفت من حيث أنها دعوة إصلاحية شاملة[2] و ليست مذهبية كما يرى المستشرق الفرنسي هنري لاوست[3]، على ما شهدته الإصلاحات في القرون الخوالي.

فقد وُصِمَت أول حركة إصلاحية في العالم العربي بالنزعة الوهابية[4]، رغم أنها لم تدّع إطلاقا أي مذهبية. كما أن أنصار وأتباع محمد بن عبد الوهاب رفضوا إلصاق أي نزعة بدعوتهم، و عمدت و حرصت

---

[1] - يقول علي مرّاد:" إن أية محاولة لإختزال الحركات الإصلاحية في التوجهات التجديدية الصرفة، و في تفسيرها إنطلاقا من الحتمية السوسيولوجية –التاريخية، هي محاولة مبتسرة لأنها تغفل العناصر النفسية(...) و الأسباب غير العقلية من الحياة الروحية التي يمكن أن تكون لها آثارا على السلوك الجماعي في انبلاج الدعوات الكبرى الخارقة، و التي عادة ما تقود بشكل قوي الحركات الدينية، الأخلاقية و الفلسفية.و عليه، يجب إيلاء الأهمية البالغة للجوانب الذاتية في ظهور الحركات الإصلاحية.»أنظر، Ali Merad, origines et voies du réformisme en Islam, Annales de l'institut d'études orientales, XVIII-XIX, Alger ,1960-1961, p.376,377.

[2] يقول في هذا المعنى، الشيخ ابن باديس:" إن الإسلام عقد اجتماعي عام، فيه كل ما يحتاج إليه الإنسان في جميع نواحي حياته لسعادته و رقيه. و قد دلت تجارب الحياة، و كثير من علماء الأمم المتمدنة على أن لا نجاة للعالم مما هو فيه إلا بإصلاح عام على مبادئ الإسلام. فالمسلم الفقيه في الإسلام غني به عن كل مذهب من مذاهب الحياة، فليس للجمعية (جمعية العلماء)، إذا من نسبة إلا إلى الإسلام، و بالإسلام وحده تبقى سائرة في طريق سعادة الجزائر، و البلوغ بها، إن شاء الله، أرقى درجات الكمال."من الخطاب الذي ألقاه ابن باديس في الاجتماع العام لجمعية العلماء، بنادي الترقي، العاصمة، يوم 27 سبتمبر 1936، أنظر، الشهاب، نوفمبر 1936.

[3] Henry Laoust, le réformisme orthodoxe des "Salafiya"et les caractères généraux de son orientation actuelle, in revue des études islamiques, 1932, p.175.

[4] في تعقيبه على مقال وزير المعارف بالمغرب الأقصى، كتب الشيخ محمد السعيد الزاهري:" نعم، الأتراك هم الذين سمّوا حنابلة نجد باسم" الوهابية" و هم الذين نشروا عنهم التهم و الأكاذيب في العالم الإسلامي(...) و هم الذين ألفوا كتابا ضد الوهابية و نسبوه إلى الشيخ سلمان بن عبد الوهاب شقيق الإمام محمد بن عبد الوهاب" ، الصراط، ع/5، 16 أكتوبر 1933.

منذ البداية على العودة إلى ما كان عليه السلف الصالح في عصر النبي و صحابته، على أساس أنه أفضل القرون، كما ورد في الحديث النبوي.و لم يتعلق هذا الرفض من قبل أنصار الدعوة في الجزيرة العربية فحسب بل رفضته حتى الحركات الإصلاحية في باقي ديار الإسلام، مثل الحركة الإصلاحية الجزائرية، التي لم تتردد في الرد على من يربط دعوتها بالدعوة الوهابية[1]، و تفند زعمهم،على ما كانت تفعل الإدارة الاستعمارية و أغلب الكتاب و الصحافيين الفرنسيين[2].

الإصلاح العربي الحديث

اختلفت الحركة الإصلاحية العربية الحديثة عن الحركات الإصلاحية التي شهدها تاريخ الإسلام، بأنها لم تكن قاصرة على الدين فقط بل طالت حياة جديدة في كل تجلياتها و مظاهرها و أبعادها المختلفة. فالإصلاحية العربية الحديثة هي كذلك بالمعنى الذي يشير إلى أنها جايلت الحداثة الأوروبية وحاولت أن تقتفي أثرها، فضلا عن الموضوعات التي تطرقت إليها مثل الأدب ،السياسة و الاجتماع و الاقتصاد، من أجل بلورة خطاب متكامل و رصين يبلغ إلى قطاع واسع من الجماهير وفق الفكرة/الإشكالية التي اختزلت النهضة العربية الحديثة في : كيف يمكن التوفيق بين الإسلام و الحياة المدنية الحديثة. و كان الغائب الكبير في هذه المعادلة هو الدولة في معناها الحديث و إثارتها من الناحية النظرية، ومن ناحية إرساء أجهزتها التنفيذية.و عليه، فالإصلاح

---

[1] - كتب الشيخ ابن باديس:" ثم يرمي(النائب بن غراب) الجمعية بأنها تنشر المذهب الوهابي.أفتَعَد الدعوة إلى الكتاب و السّنة و ما كان عليه سلف الأمة و طرح البدع و الضلالات و اجتناب المرديات و المهلكات نشرا- -للوهابية،أم نشر العلم و التهذيب و حرية الضمير و إعمال العقل و استعمال الفكر و استخدام الجوارح نشر للوهابية؟ إذا ، فالعالم المتمدن كلّه وهّابي!فأئمة الإسلام كلهم وهّابيون ؟ ما ضرنا إذا دعونا إلى ما دعا إليه جميع أئمة الإسلام و قام عليه نظام التمدن في الأمم إن سمّانا الجاهلون المتعاملون بما يشاءون، فنحن إن شاء الله-فوق ما يظنون-، و الله وراء ما يكيد الظالمون." الصّراط، ع/3، 25سبتمبر1933.و المقال سلسلة من الردود على النائب ابن غراب: الصّراط، ع/1، 11سبتمبر، ع/2، 18 سبتمبر، ع/3، 25سبتمبر1933.و أنظر في تفنيد صلة الحركة الإصلاحية الجزائرية بالنزعة أو المذهب الوهابي : عبد الحميد بن باديس، من هم الوهابيون؟ وما هي حكوماتهم ؟ و ما هي غاياتهم السياسية؟ و ما هو مذهبهم؟، النجاح ع/180، 31 أكتوبر، ع/181، 7نوفمبر1924.أنظر أيضا، عبدّويون ثم وهابيون، ثم ماذا ؟ لا ندري و الله، السّنة،ع/3، 24أفريل1933.

[2] - ينفي الكتاب و الصحفيون الفرنسيون و معهم الدوائر الإدارية، أي إمكانية إصلاح اجتماعي، أخلاقي وثقافي للمسلمين الجزائريين من داخل تاريخهم الخاص، و جميع المحاولات الإصلاحية و التغييرية، في اعتقادهم، جاءت بتأثير من الخارج خاصة ما يجري في المشرق العربي.أنظر على سبيل المثال: Augustin Berque, les intellectuels algériens:la formation orientale(ulémas), revue africaine,1947,pp.123-151 et260-276.

هو دعوة إلى تجديد الذّات، فضلا عن البحث عن وسائل التجديد و على رأسها الدولة: المؤسسات و النظرية أي فقه الحديث عن السلطة و شروطها في مقتضى العصر الحديث. فقد كانت أول حركات الإصلاح العربية في العصر الحديث هي الحركة الوهابية التي إحتاجت إلى أسرة آل سعود(الدولة القبلية) من أجل نشر دعوتها في ربوع الجزيرة و خارجها.لا بل، لا نبالغ إطلاقا ، إنصافا لحركة التاريخ و نواميسه، أن نقول بأن الحركة الإصلاحية الإسلامية الحديثة لها مايقابلها و يوازيها في التجارب المتعاقبة ، ليس فقط في التاريخ العربي و الإسلامي[1] ، بل في التاريخ الأوروبي نفسه . فالإصلاح la grande Réforme[2] في القرن السادس عشر، بداية عصر النهضة، هو الذي وضع العلامة الفارقة بين عصرين، عصر القرون الوسطى و النهضة الحديثة.فقد كان من الطبيعي أن تبدأ النهضة الأوروبية من المجال الذي كان يعاني التحجّر و التزمت و النّزعة الظّلامية المتكلّسة و الملتزمة بحرفية النص المقدس، فجاء القس مارتن لوثر و أعلن مجموعة من الأطروحات، حدد بها النسق الجديد للعقيدة المسيحية المنفتحة على العالم (اللاّتكية) التي أعادت الحيوية للنص الديني الأول، و تّم على أثر ذلك تأسيس النزعة البروتستانتية التي تداعت مع سائر المجالات و الفضاءات مثل الاقتصاد(التجارة الدولية) و السياسية(نشوء الدول القومية) و الفلسفية(العلمانية/اللاتكية و النزعة النقدية)..وهكذا، أدى تحرير الدين إلى تحرير سائر المناحي و المضامير، و لم تشذ التجربة الإصلاحية الإسلامية الحديثة عن حقيقة التماس الدين من أجل إصلاح الوضع العام[3]. و ليس بعيدا عن هذا المعنى كتب الشيخ ابن

---

[1] أنظر الدراسة المهمة التي قدمتها مصالح أمن ولاية الجزائر، في شكل تقرير عن تاريخ و تطور الحركة الإصلاحية الجزائرية إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية عام 1954، مع إشارة إلى صلة الإصلاح الإسلامي و الإصلاح البروتستانتي على مستوى مطلب التغيير الديني.جاء في هذا التقرير:"يجب أن لا نعتقد بأن الحركة الإصلاحية الجزائرية ظاهرة جديدة في العالم الإسلامي، لا بل أملتها نزعة تستلهم توجهاتها من عمق الدين ذاته. و هي تندرج ضمن عقيدة " الجهاد"، أي الكفاح من أجل الإيمان و الحرب المقدسة. و قد أفرزت حركات جديدة منها، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، موضوع تقريرنا هذا". Les Oulémas Algérien réformistes, CAOM, 4I/174, 1955, p.1, 2,3.

[2] - تخلو المكتبة العربية من البحوث و الدراسات الجادة عن الإصلاح الديني و النهضة الأوروبية مطلع القرن السادس عشر. فلا نكاد نعثر على دراسات عن رواد الإصلاح الديني الكبير من أمثال مارتن لوثر، يوحنا كالفن، زوينغلي، و الانساني الكبير ارسموس. و غياب مثل هذه الدراسات، كان له الأثر السلبي في الإلمام بحقيقة "تاريخية" الحركة الإصلاحية الإسلامية الحديثة، أي إعتبار أن النهضة الإصلاحية تندرج في صلب التاريخ العالمي، و تتجاوب مع أحداثه في مستوياته الإنسانية و العامة. و نعتقد أن البحث العلمي التاريخي لا يزال يحتاج إلى الدراسات المقارنة بين الإصلاح الديني في الشرق و في الغرب في أفق تجاوز موانع الرؤية المشتركة للتاريخ.

[3] - يؤكد هذه الحقيقة، حقيقة التماس الإصلاح العام من الدين ، الشيخ محمد الأمين العمودي :" نحن، بلا ريب و لا خلاف أمة دينية قبل كل شيء، و ما سبب انحطاطنا و تقهقرنا إلا انحرافنا عن الدين الصحيح و مخالفتنا لتعاليمه الصحيحة و الإعراض عن قواعده الصحيحة". الإصلاح، ع/14، 25سبتمبر1930

باديس في تقرير رفعته عنه دوائر الأمن في مدينة الجزائر:" لماذا إذن، نشاط العلماء يؤذي الزوايا الطُّرقية؟ و لماذا الإدارة توالي و تدافع عن الطرقيين؟ إن الذين لديهم إلمام بتاريخ المسيحية و النهضة الأوربية، يدركون، مثل ما تدرك جمعية العلماء، أن صفحة جديدة من فصول العصر الوسيط تجري اليوم(1938) في الجزائر. فالطرقيون يمثلون الكنيسة و السلطة الكهنوتية التي دنست الأرواح و أفسدت العقول، بما تمارسه من خزعبلات و غيبيات. والإدارة الحالية تناصر و توالي أمراء الإقطاع الجدد الذين يستغلون الكنيسة لأغراضهم. بينما الجمعية الإصلاحية، هي أفضل من يجسد أفكار مصلحي عصر النهضة(...) و كما انتصر الإصلاح زمن النهضة الأوروبية، سوف ينتصر، لا محالة في الجزائر، و بئس المناوئين و المناهضين للحركة الإصلاحية الجزائرية."[1]

و ما أثاره الشيخ ابن باديس في هذه الفقرة، لم يكن بعيدا تماما عن إشكالية الدين و الدولة التي لازمت النهضة العربية الحديثة، استدعت بالتالي ضرورة البحث في الدين وفي الدولة أيضا.فقد تطلب الأمر، كما سبقت الإشارة، الاجتهاد في الدين الإسلامي و النظر في الحياة العامة من أجل الاهتداء إلى أفضل صيغ الحكم و التنظيم. و مهما كان أمر مسألة العلمانية أو اللائكية، وسواء وجد مسوّغ وجود ها أم لم يجد في تاريخ العالم العربي و الإسلامي، فان الأهم من ذلك كله أن النهضة و الوعي بالإصلاح هو الذي أثارها بصورة مباشرة في مثال على عبد الرازق (الإسلام و أصول الحكم[2])، أو بشكل غير مباشر في حالة جمال الدين الأفغاني(عداؤه المستحكم للبريطانيين و دعوته للشعوب الإسلامية إلى التخلص من الاستعمار) و الشيخ محمد عبده(علاقته بالسيد اللورد كرومر)، عندما قاما معا بالاشتغال على الدين و على السياسة و بلورا معا أيضا مجال السياسة و مجال الدين.

ما يجب التوكيد عليه في هذا الشأن، أن القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين مثّلاَ لحظة طارئة على الوضع العربي، لأن الحداثة لم تكن من معهود العرب و المسلمين، و بالتالي أجبرهم على توظيف كل الموروث من تراث و تقاليد في سبيل البحث عن الاستقلال التاريخي و السياسي، بما في ذلك إصلاح الدين نفسه. و إذا كانت العبرة بالنتائج، فأهم نتيجة تمخضت عن إشكالية الدين و الدولة في سؤال النهضة العربية هي بداية استقلال المفاهيم و تحديد المجالات و عدم تداخل الاختصاصات، و التعامل بمنطق الحداثة الذي يمنح

---

[1] جاء هذا الكلام للشيخ ابن باديس في سياق تعقيبه على رسالة الاحتجاج التي تقدمت بها الجمعية الفرنسية الإسلامية ضد الإدارة الفرنسية التي حاكت خيوط جريمة اغتيال الشيخ ابن دالي، و قيدت الجريمة بشخص الطيب العقبي.A.O.M.,4I 13

[2] علي عبد الرّازق ، الإسلام و أصول الحكم، موفم للنشر، الجزائر، 1988.

كل الأفكار و يعطيها قدر من الاكتفاء الذاتي لكي تمارس فعلها وأثرها في المجتمع، فلم يعد الدين وحده يصلح الأمة، بل إضافة إلى ذلك السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، القانون، الآداب، الفنون، العمارة و التعليم.

و الحقيقة، إذا كان الحديث يجري هنا عن الحركات الإصلاحية العربية بشكل عام، فانه من الناحية العلمية و البحثية التي تقصد التوضيح و فهم التاريخ، فان الأمر يحتاج إلى أن تدرس هذه الحركات في تَعَدُّديتها و خصوصيتها من أجل الوقوف على نوعية مساهمة كل حركة في الحياة السياسية و الإجتماعية و الفكرية الحديثة.فقد تنوعت الجغرافية العربية و تنوع التاريخ و تنوع على اثر ذلك التعاطي مع معطيات الحداثة. كانت لحظة القرن العشرين، لحظة التطلع إلى الاستقلال في جميع المجالات، و بالتالي انخرط الكُل بهذا القدر أو ذاك في الحياة العامة الحديثة، و كانت خصوصية الإصلاح الحديث، أنها لم تقتصر على المذهبية الدينية، أو إعادة إنتاج الخطاب الكلامي أو الفقهي، بل تناولت بوجه عام أفكارا كبرى و ردت في شكل مشاريع شاملة لمناحي الحياة، و استقطب أو استبطن الإصلاح اللحظة الحديثة بجميع توتراتها و نزاعاتها.و قد كان المشروع الكبير الذي يثوي جميع هذه الحقائق الحديثة هو الدولة التي تستدعي عند التفكير فيها ضرورة البحث عن المؤسسات الدستورية، القانونية، و الأجهزة الإدارية و الإجتماعية و الاقتصادية. وفي هذا الصدد يرى الباحث الجزائري، محمد حسين بن خيرة، أن الحركات الإصلاحية انطلقت منذ البداية حاملة تصورا عن الدولة في برامجها و مشاريعها، و من ثمة فمن العبث أن يطرح سؤال بناء الدولة بعيدا عن صلته برجال الإصلاح الذين أسسوها[1].فالدولة إذن هي الشرط اللازب sine qua non من أجل انجاز أي محاولة من محاولات النهوض الحديثة.فقد كان مشروع الدولة ماثلا في وعي النخبة الأولى[2] التي عمدت إلى إصلاح الوضع المادي و المعنوي و استعادة الذات السليبة بفعل عصور التخلف و التأخر و تحديات مرحلة المد الاستعماري و الإمبريالي الذي جايل الرأسمالية المتنامية .و يذكر الشيخ رفاعة رافع الطهطاوي، أن أول برنامج شامل وافق عليه محمد علي

---

[1] - Mohammed Hocine Benkhira, un mouvement de rénovation : l'Islah, revue Autrement, n°95, 1987, p.160.

[2] - من بواكير الأعمال الفكرية و الاجتماعية التي ظهرت القرن التاسع عشر، كتاب رفاعة رافع الطهطاوي، تخليص الإبريز في تلخيص باريز"، 3ج، موفم للنشر، الجزائر، 1991.و هو رسالة علمية تخرج بها صاحبها عام 1831.وكذلك مولفات لاحقة: مباهج الألباب المصرية في مناهج الآداب العصرية، 1869، و كتاب المرشد الأمين في تربية البنات و البنين1873 .و يمكن العودة أيضا إلى النصوص القانونية و السياسية و الفكرية التي ترجمها خاصة ترجمته لكتاب روح الشرائع روح الشرائع لمنتسكيو و هو مجموعة من النصوص و التحليلات قانونية و دستورية و سياسية لتاريخ الدولة الحديثة.فقد وجد الطهطاوي أن ميثاق/charte نابليون(الشرطة حسب ترجمة الطهطاوي) ما يتفق مع الشريعة الإسلامية .و لكتاب " التلخيص" عنوان أخر أكثر دلالة سياسية، كما ورد، في خطبة الكتاب " الديوان النفيس، بإيوان باريس".أنظر الأعمال الكاملة لمحمد عمارة،

ليكون روزنامة البعثة العلمية إلى باريس، و كان البرنامج من إعداد السيد جومير Jeanmaire، قد احتوى على النقاط التالية:-الدلالة على تقدم الحرف و الصنائع اللازمة لمصر من أوّلها إلى آخرها.- تجارة أهالي أوروبا و آسيا و أفريقية.. و مقابلة الأقيسة و المكاييل و الموازين المختلفة بإختلاف البلاد المستعملة فيها.- ذكر أمور الزراعة..أو ما تهتم به الدولة في مملكة مصر الطيبة التراب و الزراعة كثيرة الفروع المهمة، فمن ذلك علم توفير المصاريف الخلائية.- علم الطبيعة و علوم الرياضية، الكهرباء، الحرارة..الحوادث السماوية.-علم توفير المصاريف، سياسة الدولة، تنبّهات علم أحوال الممالك والدول، و على سبب ثروتها و غناء أهلها..و إدارة الملكية، و الأصول العامة المستعملة أساسا لسياسات الإفرنج و هي الحقوق العقلية و القانونية و الحقوق البشرية، أي الحقوق التي للدول بعضها على بعض.-سياسة الصحة العمومية و الخصوصية.-تعليمات مختلفة من مسائل أدبية و فلسفية و لغات و علوم، مثل الفصاحة، و الحديث عن المكاتب و المدارس..-أخبار التجارة و السفن البحرية، و إقامة العربات العامة، و تحسين الطرق و الترع و الخلجان و القناطر المعلقة.. التلغراف خراطات(خرائط) جغرافية.[1] و غني عن البيان أن هذه البنود التي وردت في البرنامج الإصلاحي الشامل لا تختلف عن مظاهر الحياة العمرانية و الدستورية و الاقتصادية الحديثة.

كانت الحداثة في تصيراتها الغربية عبارة عن تحرير المجالات و اكتشاف الجغرافية و محاولة توكيد حقائق التاريخ و انعكاساتها على الإنسان و المجتمع و الدولة. و هذا ما لم يتسن للعالم العربي أن يكتشفه لفقدان التجربة التاريخية التي مرت بها أوروبا. فقد استمر التخلف العربي قرابة الستة قرون، احتاجت في العصر الحديث إلى تجشّم عناء فكري كبير من أجل تخطي هذه" العطالة الحضارية الكبرى" في تاريخ الإسلام و العرب.و هكذا، صارت النهضة العربية الحديثة تستدعي ضرورة تأسيس الدولة كأفضل وسيلة لإختزال تاريخ التخلف و اللحاق بالركب الحضاري الحديث. و لعل بداية البدايات هي التخلص من الاستعمار الذي كان يعني إعاقة الشعوب العربية من الوصول إلى صيغة الدولة الحديثة كأفضل حل لمسألة التخلف و التأخر[2].

---

[1] - رفاعة رافع الطهطاوي، المرجع السابق، ص. 401-404 .

[2] - يفيد نفس التقرير السابق، CAOM, 4I/174، أن الحركة الإصلاحية استفادت من الوضع الجديد الذي خلّفته فرنسا في الجزائر طوال مئة سنة:"و هكذا، فان التقدم الذي أدخلته و حققته فرنسا بفضل السلام و الأمن في هذا القسم من ربوع أفريقيا الشمالية، ساهم في نسف البنى السياسية و الإقطاعية العتيقة. فلم يكن التطور السريع لطرق المواصلات و الاتصالات الفضل في شحن البضائع و تنقل الأشخاص فحسب، بل ساهم بقدر كبير في انتشار الأفكار و امتدادها الواسع، و ما رافقها من تداعيات على مستوى تزايد العمران و على صعيد النتائج الاجتماعية." ص.5.
أما عن صلة مطالب العلماء بسيرورة الاستقلال و البحث عن النظام الذي يكفل لهم تسيير شؤونهم العامة، يشدد تقرير آخر لمصالح الأمن الولائي عن ذلك بالفقرات التالية:" إن مطالب العلماء، لا تلبث أن تتشدد و تتطرف. فمن جملة مطالبهم

و يجب أن لا نغفل حقيقة سؤال التقدم الذي طرحته الحركة الإصلاحية الجزائرية و الحركات الإصلاحية السابقة و التالية لها، سؤال ينطوي في جانب آخر على ضرورة البحث عن سبب التخلف.و بالنسبة للإصلاحية الجزائرية، فلم تتردد في إعادة سبب التخلف إلى غياب التعليم و التربية العامة، و سعت منذ البداية إلى فتح المدارس و تأسيس النوادي و إلقاء المحاضرات العامة في المساجد و الجمعيات، و الاستماتة في مطالبة الحكومة العامة بتوفير التعليم للأهالي كحق عام . فشرط التعليم، شرط لا بد منه للتّحلي بالمواطنة و التّمتع بالحياة الحديثة[1].و هكذا ، فقد كانت الدولة ماثلة في ذهن المصلحين ،و هم يرومون الوصول إلى "وضعية المواطن ". فالدولة، و ليس غيرها يستطيع أن يحقق التعليم العام، القادر على توحيد الفهم بحقائق المجتمع الحديث[2].

الاستقلال المطلق للشأن الإسلامي عن الدولة، تعليم اللغة العربية و القضاء الإسلامي(...) إن راندهم، في ما يبدو، يستلهمونه من تصوّرهم للدولة الثيوقراطية التي لا زال يكتنفها الغموض.ص.4(...)فهذا التنظيم الذي كان في نشأته الأولى تنظيما دينيا، صار اليوم (1954) يلعب دورا مهما في الحياة السياسية.ص.6.(...) و عليه فان القادة العلماء يشترطون في الدولة التي يحلمون بها أن تكون لهم السيادة في ثلاث مجالات: شؤون العبادات، التعليم و العدالة / القضاء الإسلامي.ص.11.(...) فالعلماء لا يمثلون إطلاقا حزبا جماهيريا، بل يشكلون قيادة أركان بدون جيش."ص.14 Le commissaire principal, chef de la circonscription de police d'Etat de Maison Carré , 31 déc.1954. CAOM, 2I/44

[1] عمل النواب و الجمعيات ، في سبيل تعليم الإسلام و لغة الإسلام ، عبد الحميد بن باديس ، البصائر ،17 جوان 1938.تعطيل التعليم و التنكيل بالمعلمين ،ماذا يراد بالقرآن في هذه الديار، عبد الحميد بن باديس ، البصائر ،24 جوان 1938؛ في سبيل التعليم الإسلامي ، المسألة مسألة أمة كلها ..و لا مسألة جمعية العلماء وحدها ، عبد الحميد بن باديس ، البصائر ،1جولية 1938.

[2] حول أثر التعليم و اللغة العربية في بلورة الوعي بمؤسسة الدولة التي يعزى لها تنظيم التعليم العام، أنظر الدراسة المهمة التي قدمها شافاران، المسؤول الرئيس للبلدية المختلطة "فور ناسيونال، ضمن سلسلة البحوث الدورية عن تطور البلدان الإسلامية. Influence de l'Orient sur la presse de langue arabe en Algérie : tendances et programme des Oulémas. Exposé présenté par M.Chavarin, administrateur principal de la commune mixte de Fort-national, au cours de cycle d'études sur l'évolution des pays musulmans, (mai 1936). CAOM, 4I/12.

في هذه الدراسة الموجهة إلى إطارات الإدارة الفرنسية، و التي ترمي في الأصل إلى الحذر من النشاط التحريري الذي تضطلع به جمعية العلماء المسلمين، توكيد على حقيقة الإصلاح العام الذي طال ربوع العالم العربي و الإسلامي، و استطاع إن يوفر الأرضية الضرورية لمؤسسة الدولة المدنية الحديثة، رغم أنه لم يفصح عنها صراحة.فقد كان لتعليم اللغة العربية فرصة تاريخية لبناء الوعي بقيمة الدولة الوطنية، حيث شكلت قوام النظام الأساسي الذي سوف يشيد عليه كل عمل أو نشاط عام بمدلوله السياسي و القانوني.يستشهد الحاضر بفقرات من مثال الزعيم العربي عبد الرحمن عزام، تحت عنوان " العرب: شعب

و عليه، فمسألة التقدم و التأخر، كإشكالية طرحتها الإصلاحية العربية تنم في العمق عن الحاجة إلى الدولة سواء أكانت مستقلة أو إلتمستها من المستعمر[1] كما هو الوضع في الجزائر:فلم تتوان جمعية العلماء عن المطالبة بأسباب التقدم من الحكومة العامة، و على وجه الخصوص الحق في التعليم الذي لم يكن في السابق، حتى القرن التاسع عشر يحتاج إلى تدبير الدولة. فقد كان قائما في الكتاتيب، المساجد و الزوايا...و لكن مع تطور الدولة الحديثة التي قامت على إلزامية التعليم، صار هذا الأخير وسيلة لتوحيد الخطاب العام و الفهم المشترك للمواطنين، كما أنه وسيلة للترقية الإجتماعية و المهنية.

الحركة الإصلاحية الجزائرية و مقتضى الحداثة الفرنسية

ظهرت الحركة الإصلاحية الجزائرية، في سياق التطور العام الذي انتاب الرأسمالية و الدولة الحديثة، كما أن الحركة الإصلاحية عبّرت من ناحية أخرى عن التجاوب العام لما كان يجري في المشرق العربي من الدعوة إلى التقدم[2] و الإصلاح الديني ،و كانت فكرة التطور و التقدم من المضامين التي حملتها الحركات

المستقبل"، جاء فيه:" إن الوحدة العربية، حقيقة راهنة و واقع تاريخي و الذين يناضلون من أجلها و يدعون إليها هم أبعد الناس عن الوهم و أقربهم إلى العلم الحديث."و يمكن العودة أيضا، لإبراز القيمة الاعتبارية للغة العربية كلغة تداول و مقوّم للنهضة العربية العامة.Jean Lecyrf, revue africaine ,1931

[1] و في هذا المعنى، يرى الأستاذ علي أومليل، أن صلة المصلحين العرب بالدولة الوطنية، لم تنم عن تَمَثّل نظرية الدولة، بل كان وجودا ضاغطا عليهم:"إذا استعرضنا موقف المفكرين المسلمين، منذ أواخر القرن الثامن عشر، ووجدنا منهم دعاة متحمسين لإقتباس هذا التنظيم أو ذاك من تنظيمات الدولة الحديثة، فان موقفهم الفكري كان تحت تأثير ظرفية معيّنة، و هي وجود قوى أجنبية ضاغطة لفرض هذه التنظيمات نفسها لمصلحتها."، علي أومليل، المرجع السابق، ص82. و يضيف في موضع آخر(ص.83):" في عصر الإسلام الحديث، و إذا استثنينا هذه الحركات الإصلاحية الدينية التي ترعرعت خارج المناطق الحضرية، كالوهابية، المهدية و السنوسية، فان إقتباس تنظيمات الغرب، أو على الأقل ما عسى أن يكون مصدر قوّته المادية، صار دعوة مألوفة عند دعاة الإصلاح، سواء أقرّوا بالإقتباس أو برّروه بتبريرات مختلفة.وراء قوة الغرب تنظيم معيّن للدولة: أصبحت هذه حقيقة عند مفكري الإصلاح المسلمين.إن سر تفوق الغرب يرجع في نظرهم أساسا إلى نظام الدولة فيه.و بالمقابل، فان تخلف بلدانهم، و الشرق عموما، يعود إلى تخلف نظامه السياسي".علي أومليل، المرجع السابق.

[2] - أنظر، فهمي جدعان، أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، ط2، 1981. و حول صلة الفكر الإسلامي الحديث بالدولة، يمكن العودة إلى دراسته المتميزة:" نظريات الدولة في

الإصلاحية في العالمين العربي و الإسلامي ، و سعت منذ الوهلة الأولى إلى التخلص من معوّقاته و حوائله ، أي الاستعمار الأوروبي و الوجود العثماني . فبالنسبة للتطور الذي دعت إليه الحركات الوطنية و الإصلاحية في سياق الاستعمار يمكن أن نذكر على سبيل المثال أقطار المغرب العربي، تونس، الجزائر و المغرب الأقصى، حيث كان المصلحون فيها يدعون إلى اقتفاء أثر النموذج الفرنسي في التطور (فرنسا المتروبول)، و خطاب الأحرار فيها المعادي للإحتلال و الاستغلال الذي يعطل آليات التطور و الرقي بالمجتمعات الأهلية[1]. أما التطور الإصلاحي الرافض للوجود العثماني، يمكن إن نذكر إقليم الشام، سوريا الكبرى، حيث تلازم عند نخبتها الإصلاحية فكرة التقدم، القومية العربية و الانسلاخ عن الخلافة العثمانية[2].

و في جميع الأحوال، و رغم خصوصيات السياق التاريخي الذي ميّز بين الدعوة إلى التقدم في المشرق العربي و في المغرب العربي، إلا أن الهاجس الذي سكن دعوة التقدم و التطور هو البحث عن الإطار السياسي

الفكر العربي و الإسلامي المعاصر " في كتابه، الماضي في الحاضر، دراسات في تشكلات و مسالك التجربة الفكرية العربية، دار الساقي، بيروت 1997، ص.129-182

[1] حول الإسلام، الإصلاح و علاقتهما بالنظام السياسي الحديث، يمكن العودة إلى – Hassan-Sayad Suliman, les fondements idéologiques du pouvoir politique au Maghreb: essai d'explication et de théorie générale sur le rôle de l'Islam et du réformisme musulman dans l'idéologie politique maghrébine, 2vol., thèse sci.pol.Aix-MarseilleIII, 1976,767p.

- و حول نفس الموضوع في صلته بالجزائر ،أنظر، Chirane Abdelhamid, les formes et les forces créatrices de l'Islam contemporain en Algérie 1900-1954, 3 vol., thèse d'Etat lettres et sci.humaines, Paris ,1984

[2] كانت النهضة الإصلاحية في المشرق العربي شاملة لجميع مناحي الحياة، و تولاها إصلاحيون، كل في مجاله.فالدعوة إلى الإصلاح الديني، عكف عليها الشيخ محمد عبده، في مجموعة من مؤلفاته و مواقفه ، أنظر على سبيل المثال، رسالة التوحيد، الإسلام و المدنية، و أنظر خاصة زيارته إلى الجزائر عام 1903 و صداها لدى علماء و أعيان الجزائر في: Rachid Benchaneb, le séjour du sayh Abduh en Algérie (1903),Studia Islamica, LIII, 1981, Paris, p.121-135. بينما الدعوة إلى إصلاح حال السياسة و الخروج على الحكم العثماني، فقد تولاها الشيخ عبد الرحمن الكواكبي، في كتابيه المعروفين: طبائع الاستبداد، حيث عرف مظاهر الاستبداد و أنواعه و آثاره السلبية و دعا إلى التخلص منه، و أم القرى، حيث دعا فيه إلى الوحدة العربية كأفضل سبيل إلى التكامل بين الأقطار العربية.أما الدعوة الإصلاحية التي تناولت المسألة الإجتماعية، فيمكن أن ننوه بما قام به السيد قاسم أمين من أجل المرأة العربية المسلمة في كتابيه: تحرير المرأة، المرأة الجديدة. فضلا على العشرات من الشخصيات الإصلاحية و مؤلفاتهم، كلها تدلل في نهاية التحليل التاريخي أن الإصلاح هو ضد الفساد و لا يكف عن البحث عن آليات التحديد و التطور والنأي بنفسه عن الثورة و الفوضى و الطفرة.

الأنسب الذي يمكن من التعبير والإفصاح عن مقومات الذات الأساسية. و لا ننسى أبدا أن الحداثة بما تحمله من قيم و مثل و أفكار جديدة هي أيضا منهج و طريقة لكشف مقوّمات الذات الأصيلة التي تنتظر أفضل الفرص و المناسبات لكي تتشكل مع مقتضيات و إمكانات و فضاءات جديدة.أما الإصلاح المستخلص من التجربة التاريخية وكما انطوت عليه فلسفته منذ البداية ، هو إتّباع طريقة التدرج في معالجة الأوضاع الفاسدة و حل المشاكل القائمة. و بهذا المعنى، فالإصلاح لا يعيد النظر في كل ما هو قائم رغم شمولية رؤيته لحال الأمة. فهو يأبى الثورة و الطفرة لما يمكن أن تفضيان إلى حالة من الانفلات العام و عدم السيطرة على الأوضاع.و كل ما ظهر من أحداث ووقائع"ثورية" ليست بحال طفرات، بل هي تعبير في نهاية المطاف عن آخر مراحل الإصلاح و التغيير الذي يجب أن تنتهي إليه الأوضاع الفاسدة:" فتركيا الحاضرة، لم تطفر مثلا إلا لأنها قد تطورت في الباطن مدة طويلة، عرفت فيها أساليب الشرق من حكم مطلق و إذلال للمرأة و تواكل و عدم الإيمان بالعلوم الحديثة، أشياء قد مضى زمانها و حق عليها الموت، فظهرت لنا بهذا الانقلاب الأخير[1]، نتوهم منه أنه طفرة و الحقيقة أنه تطور"[2]

فقد رافق الدعوة الإصلاحية الجزائرية، في نشأتها الأولى البحث عن الاجتهاد في الدين، و التطلع إلى الانخراط في الحياة السياسية و الإجتماعية.و مثّل هذا التلازم بين الإصلاح الديني و الفعل السياسي خاصية جوهرية في "الإصلاحية الجزائرية"[3].فقد كتب الشيخ عبد الحميد بن باديس ما يفيد صراحة هذا الخط الثابت في فلسفة و منهج الحركة الإصلاحية:"رسمنا لأنفسنا خطة بيناها في جريدتنا المتحجّة (المنتقد)، كتبناها بإخلاص و صراحة مبينين ما نرمي إليه من الإصلاح و الرقي و التهذيب في كنف فرنسا" الديمقراطية"و بمساعدتها، تلك هي خطتنا التي لا نرى أفضل منها، و لا يمكننا أن نحيد قيد شبر عنها(...) عجبنا أن تعطل جريدة تنادي بمساعدة فرنسا الديمقراطية(...) هذه هي جريدتنا" الشهاب" اليوم التي سنخدم بها ما هو خير و نافع للأمة الجزائرية و حكومتها الفرنساوية. ورجاؤنا من الأمة الجزائرية أن تستمع القول و تتبع أحسنه من

---

[1] إشارة إلى إعلان كمال أتاتورك عن الجمهورية في تركيا و نهاية الخلافة العثمانية، و بالتالي نهاية الوصاية السياسية و الدينية على الأقاليم العربية.

[2] المنصور، الشهاب، ع1، 12نوفمبر 1925

[3] يمكن اشتقاق و صياغة كلمة " الإصلاحية " من مفهوم الإصلاح، كما نقول " الوطنية" من الوطن، و نعني بذلك النزعة الإصلاحية أو النزعة الوطنية. و تطلق كلمة "الإصلاحية" عن التيار الذي قاد حركة الإصلاح الديني في العالم العربي و الإسلامي، مطلع القرن العشرين إلى غاية الحرب العالمية الثانية. أنظر استخدام مصطلح" الإصلاحية"، في، علي أومليل، الإصلاحية العربية و الدولة الوطنية، المرجع السابق.

جميع الكاتبين، و رجاؤنا من حكومتنا الفرنساوية و رجالها الأحرار أن يتحققوا إخلاصنا كجزائريين، برهنوا في جميع المواقف على حسن نواياهم نحو الوطن الأم[1] و أننا لا نريد إلا أن نعيش مع جميع أبناء فرنسا في حرية و أخوة و مساواة[2]، متحابين متعاونين على ما فيه سعادة الجميع"[3].

في هذه الإفتتاحية من العدد الأول الذي وقّعته نخبة من كتّاب جريدة **الشهاب**[4]،و هي عماد الحركة الإصلاحية في منتصف العشرينيات من القرن العشرين، وردت جملة من **الكلمات و المعاني** التي تعبّر عن مرامي الإصلاح و ما ترومه في المجال السياسي، أي الحياة العامة. فقد أوضحت الفقرة أن ما تسعى إليه الحركة الإصلاحية هو التقدم و الرقي و تهذيب المجتمع في كنف فرنسا الديمقراطية مع الحيطة التامة التي تقتضي مراعاة

---

[1] - كلمة Mère- patrie، كما تتداولها الأقلام الفرنسية التي تعبر عن الوطن الأم، مرجع كل الفرنسيين.

[2] - الشعار المثلث للثورة الفرنسية :Liberté, Egalité, fraternité الذي كانت تؤمن به النخبة الإصلاحية، كما النخبة الوطنية.

[3] - الشهاب، عدد1، 12 نوفمبر 1925. أما ما جاء في جريدة المنتقد، التي أحال إليها الشيخ ابن باديس في العدد الأول، حاملا البيان الفكري و الإيديولوجي للحركة الإصلاحية بصورة عامة:" نحن قوم مسلمون جزائريون، في نطاق المستعمرات الجمهورية الفرنساوية.فلأننا مسلمون نعمل على المحافظة على تقاليد ديننا التي تدعو إلى كمال إنساني و تحرص على الأخوة و السلام بين البشر. و في المحافظة على التقاليد و المحافظة على أهم مقومات قوميتنا و أعظم أسباب سعادتنا و هنائنا لأننا نعلم أنه لا يقدر الناس أن يعيشوا بلا دين، و أن الدين له مكانة عظيمة لا يستهان بها، و أن الحكومة التي تتجاهل دين شعب تسيء في سياسته، و تجلب عليه و عليها الأضرار و الأتعاب، بل ربما حصلت لها هزاهز و فتن، كما أصاب حكومة هوريو في العهد القريب" النخبة (عبد الحميد بن باديس) المنتقد، 2 جويلية 1925

[4] - يرى الباحث الجزائري علي مراد أن بداية الإصلاحية في الجزائر إقترنت بتأسيس جريد الشهاب عام 1925 التي تحلّقت حولها كوكبة من الكتاب و العلماء توسّموا المنهج الإصلاحي لحركة التغيير و التهذيب و التقدم،" نشأت الحركة الإصلاحية ، بداية من دعوة الشيخ ابن باديس، ثم تحولت في ظرف عقد من الزمن إلى حزب ديني حقيقي يحمل طموحات اجتماعية و سياسية واضحة تماما و قام بإعداد برنامج عمل محكم و جهاز فعّال لنشر دعوته. و استطاع في نهاية المطاف أن يفرض نفسه على كل البلد ومنها الإدارة الفرنسية، كحركة حيوية ظافرة". أنظر، **Ali Merad, le réformisme musulman en Algérie 1925-1940, essai d'histoire religieuse et sociale, éd.Mouton&Co, Paris/LaHaye, 1967, p.9, 10.**

قوانين و ضوابط الدولة الفرنسية[1] .كما أن الفقرة تحرص على وصف الدولة التي تتعامل معها بأنهـا الدولـة الديمقراطية، أي أن الأمر يتطلب الوعي بحقيقة الديمقراطية، مبادئ الجمهورية، السياسة، المجال العام و حقوق الإنسان و الحريات، كلها بمثل المنسوب الأدنى الذي يجب عدم النزول دونه من أجل تحقيق المطالب السياسية و الإجتماعية.

إذا كانت النخبة الإصلاحية قد استأنست في نفسها القدرة على مباشرة الإصلاح في مدلولاته العامة، فإنها التمست في ذات الوقت المساعدة من فرنسا الديمقراطية(فرنسا المتروبول و أنصار الحريـة و العدالـة و المساواة بين المسلمين الجزائريين و الفرنسيين) لكي تشغل الحيز العام، و تنخرط في العمل الـسياسي، الـذي يفصح عن الذات الجزائرية في كل أبعادها و خصوصيتها[2]. فمضمار السياسة أو المجال العام لا يزال غريبـا و إلى حد كبير عن الأهالي و رجال الإصلاح المتأثرين بالثقافة التقليدية العربية و الإسلامية، مع الوعي بقيمـة و إمكانية الاستفادة من مظاهر العصر الحديث و منه الدولة المدنية.و لعلّ هذا ما يستخلص من نوعية المعاملة التي تلقاها المصلحون من قبل الإدارة الجزائرية (أجهزة الدولة الفرنسية في الجزائر)، عندما قامت بتعطيل جريـدة المنتقد، لسان حال نخبة الإصلاح الديني في الجزائر. فقد كانت أول اعتبارات المصادرة هي اللغة التي تنشر بها الجريدة المقالات، أي اللغة العربية، والتي تعد القاسم الجوهري المُعَبِّر عن الذات الجزائرية، و يسعى المصلحون إلى بلورتها كوسيلة إعلامية من أجل تعميم الوعي بقيمة اللغة في التخاطب العصري على سائر الجزائريين، بينما الإدارة الفرنسية اعتبرت لغة الجريدة وسيلة لإمكانية توسيع الهوة بين الفرنسيين و الأهالي نحو الانفصام التام[3].

---

[1] - و هذا ما تؤكده أيضا الرسالة المفتوحة التي تقدمت بها إدارة الشهاب إلى وزارة الداخلية تستغرب فيه توقيـف جريـدة " المنتقد":" نبدي لحضرتكم أسفنا على توقيف جريدتنا "المنتقد" التي كانت في نظرنا إلا خادمة للمصلحة العامة علـى المبـادئ الفرنساوية الحرة، و التي ما أسسناها إلا بنوايا حسنة و مقاصد سليمة لخدمة الأمة الجزائرية بمـساعدة فرنـسا الديمقراطيـة". الشهاب، عدد2

[2] بيننا و بين الإدارة ، نريد المعاونة و لا نريد المعرضة ، عبد الحميد بن باديس ، البصائر ، 27 ماي 1938

[3] أنظر أيضا محاصرة الإدارة الفرنسية للغة العربية في القرارات التي اتخذتها عام 1936، "ثلاثة قرارات أصدرها م. ميشال في أسبوع واحد "، الطيب العقبي ، البصائر ، 7 أوت 1936

لم تتوقف التجربة الإصلاحية عند حد معين أو إقتصرت على مجال خاص، بل امتدت إلى قطاع واسع في المجتمع و السياسة، كما أنها كانت في حراك دائم لا يتوقف، لأن الأصل فيها حركة تتغذى من الصراع و الحوار و التواصل مع المفاهيم و المعاني الجديدة، و التطلع المستمر إلى تحقيق المشاريع و البرامج و الأفكار التي تقتضيها الأمة[1].و يلخّص الشيخ ابن باديس تجربة عشر سنوات من النشاط الإصلاحي، و يركز خاصة على تَغيّر مفهوم الوطن" أعلن الشهاب من أول يوم- و المنتقد من قبله[2]- أن الوطن قبل كل شيء. وكانت هذه اللفظة يومئذ تجري على لسان أحد بمعناها الطبيعي الاجتماعي العام، لجهل أكثر الأمة بمعناها هذا و عدم الشعور به، و لخوف أقلها من التصريح به. أما اليوم (1938)، فقد شعرت الأمة بذاتها و عرفت هذه القطعة من الأرض التي خلقها الله منها ما منحها لها، و أنها هي ربّتها و صاحبة الحق الشرعي و الطبيعي فيها، سواء اعترف لها به أو جحده من جحد. و أصبحت كلمة " الوطن" إذا رنت في الآذان حركت أوتار القلوب، و هزت النفوس هزا"[3].

أولى الشيخ ابن باديس في هذه الفقرة قدراً كبيراً من الاعتبار للشعور النفسي بقيمة الوطن، لأنه يعبر عن حالة تربط الإنسان الجزائري بالأرض، و هي الصفة التي تقتضيها الحياة السياسية الحديثة، حتى و إن لم تكن الكلمات صريحة و دالة لغياب القاموس السياسي العربي لدى النخبة الأهلية. إلا أن الشعور بقيمة و اعتبار الوطن موجود و واضح في كلام الشيخ ابن باديس، الذي أكد أن تاريخ التجربة الإصلاحية يضيف

---

[1] فقد جاء الإصلاحيون في الجزائر في سياق محلي يتسم بالقوقعة وحالة الانكفاء التي عاشها الإسلام في ابرز مظاهره :نظم الطرق و الزوايا و الذي تبنته الإدارة الاستعمارية كإسلام جزائري Islam algérien رسمي، حشرته في جملة من المراسم و الشعائر و التقاليد الموسمية، بعيدا عن نبض الحياة العامة. و عليه فالحركة الإصلاحية، كما يرى في هذا الصدد الباحث الفرنسي جان كلود فاتان:" ارتبطت منذ البداية بالتحولات و التغيرات التي طرأت على المجتمع الإسلامي، الذي بقيت" عقيدته قوية". إلا أنها لم تكن تسعفه بالوسائل الضرورية، من أجل إعادة الاعتبار لنفسه حيال النظام الاستعماري، و من ثم، فان أي محاولة للانطواء على الذات، من شأنها أن تعرض العقيدة الإسلامية إلى الفقر و جمود. فقد كانت أزمة المجتمع الجزائري المتشبث بقيمه الدينية فقط تعبر عن حالة الاختناق".

Jean - Claude Vatin, L'Algérie politique, histoire et société, presses de la fondation française des sciences politiques, Paris, 1983. p.187.

[2] -كان الشعار الرسمي لجريدة المنتقد: الحق فوق كل أحد و الوطن قبل كل شيء.

[3] - الشهاب، ع، مارس 1938.

مزيد من المعاني و المفاهيم و القيم و الأفكار الجديدة، التي ترسخ حياة الإنسان الجزائري في الوطن .ففي غضون ثلاث عشرة سنة زاد رصيد التجربة الإصلاحية بمعاني الوطن و الأمة، رغم الحظر السياسي المفروض على الحركة الإصلاحية و الوطنية من التعاطي مع الشأن العام.

إن الوطن الجزائري، في التجربة الإصلاحية، ارتقى إلى المسألة الطبيعية و المعهود الاجتماعي و صار يلح على السلوك الحضاري المناسب من قبل أفراد الوطن/الأمة. فالحالة موجودة في وعي المصلحين[1]، كما لدى الفاعلين و القوى الأهلية الأخرى، لكن يبقى دائما الحائل الكبير إلى بلورة الفكرة و نقلها إلى الحيز العام مسألة تتعلق بالدولة الفرنسية التي تناقض نفسها عندما تنبري للأهالي و تحرمهم من المشاركة في إدارة و تسيير الشأن العام، و هي حقيقة لا يوارب فيها ابن باديس:"انه (الشهاب) يعمل لسعادة الأمة الجزائرية، بمساعدة فرنسا الديمقراطية. فصوّر بكلمته هذه الحقيقة الواقعة عارية من براقش الخيال و حجب التلبس و التضليل. فوَضَع الأمة الجزائرية بإزاء الأمة الفرنسية، إذ كل منهما لها ذاتيتها و مقوماتها و ميزاتها القلبية و العقلية و النفسية و التاريخية، التي يستحيل أن تندمج في أمة أخرى، و ضعها بإزائها على أنها تابعة لها مرتبطة بها محتاجة إلى مساعدتها"[2].

يتحدّث الشيخ ابن باديس باسم الأمة الجزائرية، رغم أنه لازال في بداية التأهب لكي يحتل الموقع المناسب في الحياة السياسية العامة، ترخص له الدفاع عن حقوق و حريات و مصالح أو تحقيق مقتضيات المشروع الإصلاحي في جوانبه الدينية و الإجتماعية.و الذي سوّغ له إبداء رأيه باسم الأمة هما مقوّما اللغة العربية و الدين الإسلامي ، حيث آل على نفسه أن يعمل على اصلاحهما كأفضل طريقة للتقدم في إطار الدولة الفرنسية الديمقراطية القائمة على مبادئ الجمهورية . فلم يعد ينقص الأهالي لكي يرتقوا إلى مصاف الجزائريين الحاملين لحقوق المواطنة ، خاصة بعد مشاركتهم في الدفاع عن الوطن الأم /فرنسا إلا ما أشار إليه ابن باديس في هذه الفقرة :"أنها (الأمة الجزائرية) ضحت لأجل مصلحة فرنسا المحضة كل عزيز ، و بذلت الأنفس و الأموال في سبيل الدفاع عن كيان هذه الدولة و استماتت في مواقف الذب عن شرف فرنسا بصورة ربما لا يوجد لها نظير حتى عند الفرنسيين أنفسهم، حتى أنها كانت منذ شاءت الأقدار أن ترتبط بهذه الدولة المحافظة على جانب الهدوء و السكينة و الإخلاص حتى اليوم، بل كانت لها العضد المتين الذي لا يعتريه فشل"[3]

---

[1] جمعية العلماء و الوطنية ، مبارك الميلي ، البصائر ،30 أفريل 1937

[2] - المرجع نفسه.

[3] - ابن باديس، الشهاب، ع/5، 10 ديسمبر1925. و نعتقد أن هذه الفقرة المقتبسة عن كلام الشيخ ابن باديس تحيل عن وعي كامل إلى السلطة الفرنسية و مؤسساتها القانونية و الإدارية لتحقيق المشروع الإصلاحي في الجزائر، أي أنه يؤكد حقيقة

الوجه الآخر الذي حدد مضمون الحركة الإصلاحية بصورة عامة و الجزائرية على وجه الخصوص، هو التصدي للمؤسسة الطُّرقية[1]، القائمة على التقليد و إعادة إنتاج نفس وتيرة الحياة الاجتماعية و الدينية الوافدة من عصور التخلف العربي، زمن أفول الحضارة الإسلامية. فالتوجه الذي سعت إليه جمعية العلماء هو البحث عن الإسلام الصحيح في خضم الصراع الذي خاضته ضد الطُّرقية التي تناصرها الإدارة الاستعمارية من أجل تكريس" الإسلام الجزائري". فالإسلام، كما ورد في المادة الأولى من دعوة جمعية العلماء و أصولها:" هو دين الله الذي وضعه لهداية عباده، وأرسل فيه جميع رسله، و كمّله على يد نبيه محمد الذي لا نبي من بعده"[2].ثم توضح المادة الثانية، الإسلام الصحيح:" هو دين البشرية التي تثق به".فواضح من هذه الفقرة، أن الشيخ ابن باديس واضع هذه الأصول، ضدا على الطُّرقية و رجال الدين الرسميين، يؤكد على المعنى الإنساني و العالمي للدين الإسلامي الذي يأبى الاحتكار، و ينفلت من قيد أي سلطة، سواء أكانت سياسية أو معنوية.

كيف السبيل إلى فهم الإسلام بشكل صحيح؟ هذا ما تحاول بقية النصوص أن تجيب عليه.جاء في المادة الثالثة:"القرآن هو كتاب الإسلام"، و في المادة الرابعة: " السّنة القولية و الفعلية الصحيحة تفسير و بيان للقرآن الكريم" و أضافت المادة الرابعة:"سلوك السلف الصالح، الصحابة و التابعين، أتباع التابعين تطبيق صحيح لهدى الإسلام، ثم أخيرا فهوم أئمة السلف الصالح أصدق الفهوم لحقائق الإسلام و نصوص الكتاب و السّنة".ما تريد أن تؤكده هذه المواد هو الحرص على استخلاص الصحيح من مصادر الشريعة الإسلامية، عند الفهم و عند

التلازم بين مؤسسات الجمهورية الفرنسية، الحداثة و ما تطمح إليه الحركة الإصلاحية في برامجها الدينية، الثقافية، الإجتماعية و السياسية. و هذا خلاف ما ذهب إليه الأستاذ علي أومليل من أن الإصلاح قام على منطلق إسلامي، لا يحيل إلى خارج الإسلام.و هذا ما يوضحه في هذه الفقرة" الإصلاح بهذا المعنى(=الذي يقوم على الاعتقاد بأن هناك خللا داخليا أصاب مجتمعا تغرب عن أصله، أي عن إسلامه)، ينطلق أساسا من وعي بخلل ذاتي حل بمجتمع إسلامي، فأوجب التصحيح بمنطلق إسلامي صرف. بتعبير آخر:ما دام الاعتقاد بأن الخلل الذي أصاب المجتمع الإسلامي هو خلل داخلي ناتج عن سقوطه في التحريف "التقليد"، فإن الإصلاح الذي سيقدم سوف يقوم هو أيضا على منطق إسلامي ذاتي،أي لا يحيل إلى ما هو خارج الإسلام، أي لا يقتبس من الغير شيئا يدمجه في مشروعه للإصلاح". علي أومليل، المرجع السابق، ص 17.

[1] حول مناهضة العلماء للطرقية و أعمالها ، يمكن العودة إلى سلسلة من مقالات الشيخ أبي يعلى الزواوي ، ضمن "الإصلاحيين" ، و خصومنا ، البصائر ، 24جانفي ،31 جانفي ، 7 فيفري 1936، كما يمكن إلى سلسلة مقالات الشيخ مبارك الميلي ، الشرك و مظاهره ، البصائر ، 31 جانفي ، 7فيفري ، 28 فيفري،13 مارس ، 20 مارس ،28 مارس ، 3 أفريل ،10 أفريل ،17 أفريل ،1 ماي ، 22 ماي ،5 جوان ، 6 نوفمبر ،13 نوفمبر ،27 نوفمبر 1936.

[2] دعوة جمعية العلماء و أصولها، الشهاب، جوان 1937

التشريع أيضا، و ثم تكون هذه المواد لأصول الحركة الإصلاحية هي الإطار المرجعي في مسألة الإسلام و الحياة الدينية و الاجتماعية الحديثة. و غني عن البيان، أن هذا التعريف ترمي من وراءه جمعية العلماء ليس قطع دابر المؤسسة الطُّرقية وقادة الزوايا فحسب، بل الحسم في مسألة المنهج و الرؤية التي بهما يتم معالجة قضايا المجتمع الجزائري. فقد كان السياق التي وضعت فيه نصوص الدعوة وأصولها هو إبداء عدد من الفاعلين السياسيين و الاجتماعيين و من التنظيمات و التشكيلات الأهلية و غيرها أرائهم حول بعض المسائل المتعلقة بالتجنس، الأمة الجزائرية، المسألة الوطنية، مسألة المواطنة والحفاظ على النظام الإسلامي في قضايا الأحوال الشخصية.

ثم تنتقل، بعد ذلك نصوص الدعوة للإشارة إلى مظاهر الطُّرقية و سبل محاربتها، لأنها من صلب الفعل الإصلاحي التي ندبت الجمعية نفسها القيام به: البدع، الاعتقاد الفاسد، الشرك. فقد حددت المادة السابعة البدعة على النحو التالي:"هي كل ما أحدث على أنه عبادة و قربة، و لم يثبت عن النبي صلّى الله عليه و سلم، وكل بدعة ضلالة".و تضيف المادة الثانية عشر:" التوحيد أساس الدين". أما الشرك و مظاهره فتحدده المادة الرابعة عشر هكذا:"اعتقاد تصرف أحد من الخلق مع الله في شيء ما شرك و ضلال، ومنه اعتقاد الغوث و الديوان(...) بناء القبب على القبور، وَقُد السّرج عليها و الذّبح عندها لأجلها و الاستغاثة بأهلها، ضلال من أعمال الجاهلية و مضاهاة لأعمال المشركين. فمن فعله جهلا يُعلم، و من أقره من ينسب إلى العلم فهو ضَال يُضل".ثم تنتهي المواد المتعلقة بالطّرقية بالمادة السادسة الواضحة الدلالة و الصريحة في فحواها و تنص:" الأوضاع الطُّرقية بدعة، لم يعرفها السلف الصالح، و مبناها كلها على الغلو في الشيخ و التحيز لأتباع الشيخ وخدمة دار الشيخ و أولاد الشيخ، إلى ما هنالك من استغلال و إذلال و إعانة لأهل الإذلال والاستغلال، و من تجميد للعقول و إقالة للهمم، و قتل للشعور و غير ذلك."

و تعد هذه الفقرة الأخيرة إفصاحا غير موارب و صريحا لموقف العلماء من المؤسسة الطُّرقية و وضعيتها في الجزائر[1]، حيث وضعتها نصوص الدعوة في مقابل الإسلام الصحيح. فإذا كانت دعوة العلماء ، دعوة سلفية ، كما جري تحديد ذلك في مطلع النصوص، فان من هذا الموقع بالذات يجب الاضطلاع بترقية الشعب نحو الإسلام الصحيح ، الذي يقتضي الانبراء للبدع والقائمين عليها ،لأن هذا يقتضي ذاك.ولأن

[1] في موضوع الخلاف و الاختلاف في المواقف و الوسائل بين العلماء و رجال الدين المحافظين و الطرقيين، خاصة البيان الذي أصدره الشيخ عمر إسماعيل الراعي الأول لتأسيس جمعية العلماء ، قبل أن يظهر خلافه مع العلماء على اثر الاجتماع العام الثاني لجمعية العلماء المسلمين ، أنظر ، عبد الرحمن إبراهيم بن العقون ، الكفاح القومي و السياسي ، ج1، 1920-1936، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984، ص. 234-240

المرحلة التي جاءت في سياقها نصوص الدعوة الإصلاحية مرحلة حاسمة، نهاية الثلاثينيات، فقد أعرب العلماء عن موقفه من المسألة الدينية، من الناحية التاريخية، و في الواقع الراهن و ما تتطلع إليه في المستقبل[1].

و هكذا، كما يتبين من الفقرات السابقة، أن الإصلاح، فلسفة شاملة، و مجردة، أي أنها تعلو على الأشخاص و لا ترتبط بمصيرهم ارتباطا عضويا، فلا تزول بزوالهم، ومن هنا مصداقية المشروع الإصلاحي.فالأصل فيه أنه دائما في طور التحقق و لا يكف عن الوضوح و الإفصاح عن معاني جديدة[2]، يخاطب أجيالا متلاحقة لتضيف إليه تجارب تاريخية جديدة.و لعل هذا ما يفسر لنا قدرة الإصلاح على التواصل مع الشخصيات التي تبنته جيلا عن جيل[3]. فقد سبقت الإشارة إلى أن أساس و ماهية الإصلاح هو الدين، الذي يوحي بالتطور نحو مظاهر و مجالات أخرى و منها السياسة. وهكذا، فالفكرة الإصلاحية سبقت تأسيس جمعية العلماء في الجزائر، لأن الفكرة هي التي قادت مجموعة من آنسوا في نفوسهم القدرة على تجاوز المؤسسة الطُّرقية و ذهنيتها القبلية و الجهوية و القائمة على الجمود ورتابة الحياة الدينية والاجتماعية. و قد أدى اتساع الحركة الإصلاحية إلى تطور أيضا في الفكر الإصلاحي، نجم عنه ظهور خلافات و اختلافات بسبب بعض المواقف الشخصية و السياسية، و هذا ما شهدته سنوات الثلاثينيات و الأربعينيات.فقد خرج الطيب العقبي،

---

[1] - إن السلفية كتيار ديني مناهض للطرقية، و دعوة لتجاوزها، مست كل البلدان العربية، و لم تكن قاصرة فقط على الجزائر، فالمغرب الأقصى، رغم نظام الحماية، تجاوب أيضا بنفس الطريقة مع السلفية المتأتية من الوهابية، و التي تطورت إلى سلفية جديدة، كما يشرح ذلك المفكر المغربي محمد عابد الجابري:" و من هنا لعبت الوهابية في مغرب (الأقصى) النصف الثاني من القرن الثامن عشر، و النصف الأول من القرن التاسع عشر دورا ايجابيا، مهّد السبيل للسلفية النهضوية المشرقية، سلفية الأفغاني و عبده، لتتردد لها أصداء ايجابية و قوية في المغرب و في أوساط الأنتليجانسيا المغربية التقليدية التي وظفتها لمحاربة الطرقية و الشعوذة في أفق إصلاحي تجديدي من جهة و تجنيد الرأي العام الشعبي ضد الاحتلال الأجنبي من جهة ثانية". محمد عابد الجابري، تطور الانتلجنسيا المغربية، الأصالة و التحديث في المغرب، في كتاب، الأنتليجنسيا في المغرب العربي، تحت إشراف عبد القادر جغلول، دار الحداثة بيروت، 1984، ص51.

[2] تعرض القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلى عدة تعديلات كلها طالت هدف و مضمون الفلسفة الإصلاحية.فقد جاء في المادة الرابعة من القانون التأسيسي لعام 1931:"القصد من هذه الجمعية هو محاربة الآفات الاجتماعية، كالخمر و الميسر و البطالة و الجهل و كل ما يحرمه صريح الشرع و ينكره العقل و تحجره القوانين الجاري بها العمل."

[3] مثال ذلك، شخصية ابن باديس، الذي اضطلع بدور رائد تماهت عنده الحركة الإصلاحية في الثلاثينيات من القرن العشرين، كما فرض ظلاله على الحياة الأهلية برمتها، و صارت جمعية العلماء تعرف باسمه. كل ذلك لم يوقف الحركة بعد وفاته، رغم أعاصير الحرب العالمية الثانية و تداعياتها السلبية على الجزائر، فقد واصلت جمعية العلماء مشوارها الإصلاحي بخطى حثيثة و محايثة لواقع المجتمع الجزائري ممثلة في شخصية محمد البشير الإبراهيمي.

أحد أعمدة الإصلاح، من جمعية العلماء، و بقي مصلحا حرا. كما خرج الشيخ محمد السعيد الزاهري من الجمعية و التحق بحزب الشعب الجزائري من فرط حساسيته إلى العمل السياسي، و انسحب الشيخ محمد العاصمي إمام ومفتي المذهب الحنفي في مدينة الجزائر، الذي أسس الجمعية الوداية لرجال الديانة الإسلامية، وهي جمعية ليست محسوبة على التيار الطّرقي و إن كانت تستمد العون و المشروعية من الإدارة الحاكمة، على أساس فهمها أن الدين مسألة تتعلق بالدولة الفرنسية.. إلى غير ذلك من الحالات التي سجلتها التجربة الإصلاحية التي انطوت على فضاء رحب لفهم الدين، و على إمكانية الخروج عن الدائرة الإصلاحية لكن دون المبدإ[1] ،لأن أصل دوائر الحركة الوطنية بصورة عامة دوائر مرنة و تحتمل التنقل بين الدوائر في سيرورة من التوجه نحو التكامل و التلازم كما جاء في مقدمة البحث و إشكاليته.

الخلافة و أصول الولاية

بداية، إن البحث التاريخي الموضوعي يستبعد أي صلة فكرية لجمعية العلماء أو أحد مثقفيها[2] مع المشروع الدولة الدينية أو أي نظام ثيوقراطي. فلم تتعلق منذ نشأتها بأي نموذج دولاني واضح سواء أكان إسلاميا أو غيره. بل اقتصرت دعوتها على التحاوب قدر الإمكان، مع الواقع و محاولة تجاوزه: من الناحية

---

[1] كانت الدائرة الإصلاحية دائما تتسع لمن يريد الالتحاق بها بعد الوضوح و الأثر الذي تتركه في حياة المسلمين.فقد ضمت في بداية التأسيس، قبل أن تشرع في عملها الإصلاحي، مجموعة من رجال الطرق، ومن في حكمهم، إلا أنه بعد السنة الثانية، و خاصة بعد الاجتماع العام سنة1935، تكرس المبدأ، و صارت تستقطب أطراف أخرى حتى من أهل الزوايا و الطرق، و لعل المثل البارز هو التحاق الشيخ عبد العزيز بن الهاشمي زعيم الطريقة القادرية في الجنوب، عام 1937، بجمعية العلماء و الأصداء البالغة الأثر التي تركه في الحياة الطّرقية و الإصلاحية على السواء. حول أثار انضمام الشيخ عبد العزيز بن الهاشمي إلى الحركة الإصلاحية ، أنظر ، "ماذا في سوف؟ بعد الاعتقال ، الضغط و الاضطهاد "، عبد الحميد بن باديس ، البصائر ، 6 ماي 1938؛ "حول كارثة سوف الأليمة ، ثم سكوت ".. عبد الحميد بن باديس ، البصائر ،7 جويلية ، 1936؛ "سوف قبل الإصلاح و بعده"، ع.بن باديس ، البصائر، 15 جويلية 1938؛" الشيخ عبد العزيز بن الهاشمي و الإصلاح" ، ع. بن باديس ، البصائر، 22 جويلية 1938.

[2] أنظر مثلا،أراء بعض المصلحين الجزائريين في مسألة سقوط الخلافة: مبارك بن محمد الميلي، المؤتمر الإسلامي للخلافة، الشهاب، 22 أفريل 1926.أبو يعلى الزواوي، الخلافة و الإمامة العظمى، الشهاب، 28ماي1926.وهذا الموقف هو الذي قرّبهم أكثر إلى الحداثة :" لم يكن العلماء رجال دين متزمتين ، كما يرد وصفهم في الصحف الاستعمارية ، و لم يحاولوا عبثا العودة القهقرى إلى العصر الوسيط ، بل أنهم حداثيون ، يستلهمون قيمهم الوطنية من التيار الكبير للنهضة العربية الإسلامية". H.Alleg, s /dir. la guerre d'Algérie : A la recherche d'une identité, t.1, éd. Temps actuel, Paris, 1982, p.183

السياسية بالتماس الحقوق و الحريات من السلطة الفرنسية، و من الناحية الاجتماعية بإعادة الاعتبار إلى قيم الدين الإسلامي ضدا على النظم الطرقية و ممارساتها. أما مسألة النظام الذي كانت تريده، فبقي متواريا خلف أولويات أخرى أرادت الجمعية أن تحققها وفق ما تستطيعه، وتتدرج إليه تباعا، مع تطور الأوضاع في التاريخ و الجغرافيا. و لعل المثل الوحيد تقريبا، الذي يمكن أن يطلعنا على نوعية التفكير الإصلاحي في مسألة نظام الحكم هو رأي الشيخ عبد الحميد بن باديس في مسألة الخلافة الإسلامية على أثر انهيار الإمبراطورية العثمانية. ففي مقاله الوارد تحت عنوان " أصول الولاية في الإسلام"، طرق ابن باديس الموضوع على النحو التالي:" إن الخلافة هي المنصب الإسلامي الأعلى الذي يقوم على تنفيذ الشّرع و حياطته بواسطة الشورى من أهل الحل و العقد من ذوي العلم و الخبرة و النظر، و بالقوة من الجنود و القواد و سائر وسائل الدفاع.لقد أمكن أن يتولى هذا المنصب شخص واحد صدر الإسلام و زمن بعد- على فرقة و اضطراب- ثم قضت الضرورة بتعدده في الشرق و الغرب، ثم انسلخ عن معناه الأصلي، و بقي رمزا ظاهريا تقديسيا ليس من أوضاع الإسلام في شيء.فيوم ألغى الأتراك الخلافة- ولسنا نبرر أعمالهم- لم يلغوا الخلافة الإسلامية بمعناها الإسلامي، و إنما ألغوا نظاما حكوميا خاصا بهم و أزالوا رمزا خياليا فتن به المسلمون لغير جدوى و حاربتهم من أجله الدول الغربية المتعصبة و المتخوّفة من شبح الإسلام."[1]

بمحمل ما قاله ابن باديس في مسألة الخلافة الإسلامية، أنها تجربة مشدودة إلى التاريخ، و أنها سابقة لا يمكن تكرارها على مستوى الأمم و الدول، خاصة بعد الانتشار الواسع لجغرافية الإسلام و تخطيه للقبيلة و العشيرة و القومية الواحدة و النموذج السياسي الواحد.فكل ما شهده تاريخ الإسلام من نظم سياسية لا يرقى إلى أن يوصف بالإسلامي[2] أو أنه النموذج الشرعي المعياري الذي يقاس عليه أو يحتذى به ، و إنما تندرج في

---

[1] أصول الولاية في الإسلام، عبد الحميد بن باديس، الشهاب، جانفي، 1938

[2] في دراسة قيمة ، قدمها المفكر الجزائري عبد الله شريط حول الدولة بين الأمير عبد القادر و الشيخ عبد الحميد بن باديس ، لم يستطع أن يحصر الموضوع عند مبحث الدولة ، بقدر ما حاول الحديث المستفيض عن مقومات الأمة و ما تقتضيه من النزعة الوطنية الحديثة ، كل ذلك ضدا عن الاستعمار و الغرب ، أي في سياق الصراع الإيديولوجي الذي كان قائما بين الفكر العربي و الغرب ، خاصة في أعقاب الثورة الإسلامية في إيران عام 1979. فقد انزاح المفكر الجزائري يبحث عن مواصفات الدولة الإسلامية عند الشيخ عبد الحميد بن باديس ، رغم التوجه الواضح لدي رائد الإصلاح الديني و الاجتماعي في الجزائر الذي يستبعد دولة الخلافة و ما في حكمها في العصر الحديث ، كما أوضحناه في هذا البحث. أنظر ، فصل : الحكم الإسلامي في دولة الأمير عبد القادر و في نظرية الشيخ بن باديس ، في عبد الله شريط ، مع الفكر السياسي الحديث و المجهود الإيديولوجي في الجزائري ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986،ص.97-120

"الملك". "إن خيال الخلافة لن يتحقق و أن المسلمين سينتهون يوما ما، إن شاء الله، إلى هذا الرأي."[1] أما شروط الولاية في الإسلام و مقتضياتها فيستخلصها من تجربة أبي بكر الصديق ، ويحددها ابن باديس على النحو التالي:

- 1لا أحد يقود أمر الأمة إلا برضاها.
- 2 أن يكون أكفؤ من في الأمة.
- 3 و هو ليس أفضل و لا خير منهم.
- 4 حق الأمة في الرقابة.
- 5 للوالي حق على الأمة في ، 6/ الاستشارة و النصيحة و الإرشاد.و في 7/المناقشة.
- 8 أن يقدّم الوالي خطته إلى الأمة.
- 9 الأمة تخضع للقانون، و الوالي ينفذ إرادتها.
- 10 مساواة الجميع أمام القانون.
- 11 صياغة حقوق الجميع بدون تمييز.
- 12 حفظ التوازن بين طبقات الأمة.
- 13 شعور الراعي و الرعية بالمسئولية المشتركة [2]. و في ضوء هذه الأصول كما صاغها و رتبها ابن باديس يمكن أن نهتدي إلى الأمور التالية:- أن الولاية، كما جاءت في تجربة الإمام أبي بكر الصديق، هي أول تجربة، و أول صورة نموذجية للولاية في الإسلام، و تعد سابقة تاريخية قصيرة (سنتين فقط) و هي بالتالي أقرب إلى التأسيس منها إلى النموذج التاريخي التام الذي يمكن أن يمتد إلى ما بعده و يقاس عليه.- و" أصول الولاية في الإسلام " هي إقرار للولاية، كما جاءت في العصر الأول للإسلام، و ليست كما يتمثلها الاجتهاد المعاصر، أو كما يشرّعها فقهاء و علماء الشريعة و القانون. و عليه، فان رأي الشيخ ابن باديس في مسألة الولاية هو رأي في تاريخ الولاية في الإسلام، على أثر الخلاف

---

[1] المرجع نفسه.وقد بقي الشيخ ابن باديس عند نفس موقفه من نظام الخلافة الإسلامية كما ظهرت في التجربة العثمانية، لا بل أبدى ميله إلى التوجه الذي سار عليه الزعيم مصطفى كمال أتاتورك الذي ألغى الخلافة و أسس النظام الجمهوري العلماني، أنظر، الخلافة و جماعة المسلمين، الشهاب، مارس 1938. و يرى في هذا الصدد المفكر العربي فهمي جدعان في ما يشبه الاستنتاج غير المطلق:" و قد نستطيع أن نضع موقف الشيخ عبد الحميد بن باديس من مسألة الخلافة في تيار على عبد الرازق (صاحب كتاب الإسلام و أصول الحكم)، لكن لا على وجه الإطلاق.قد يمكن أن نقول أنه يتابعه إلى منتصف الطريق، أما النصف الآخر من الطريق فلم يقدر لمؤسس جمعية العلماء، أن يسير فيها، إذ توفي عام 1940، و بلاده ما تزال تئن تحت وطأة الاستعمار الفرنسي."فهمي جدعان، الماضي في الحاضر، ص.134

[2] أصول الولاية في الإسلام، عبد الحميد بن باديس، الشهاب، حانفي 1938.

الحاد الذي دار بين دعاة الفصل أو الوصل بين الدين و الدولة. و لم يكن الشيخ يقدم نظرية الحكم في الإسلام أو ينظّر لمشروع دولة إسلامية.إن الأصول الثلاثة عشر لنظام الولاية، تلخص نظام الحكم الأول في الإسلام بعيد عن أي فكر ثيوقراطي، أو وراثي أو استبدادي (نموذج المستبد العادل عند الإمام محمد عبده)، بل كل الأصول تشير إلى أمر السلطة يعود إلى الأمة في المبدإ و النهاية.فالأمة هي صاحبة السيادة.أما إذا أراد ابن باديس أن يسقط خطبة الإمام أبي بكر و يُنزِلها على الواقع الراهن، فلم يجد إلا مفاهيم: الحق، القانون، الشعب، المسؤولية المشتركة، إرادة الأمة، و إن كانت لا تبتعد عن الأخلاقية الإسلامية بل تعمل بوحيها، أنظر مثلا الأصول: التاسع، العاشر، الحادي عشر، الثاني عشر و الثالث عشر[1].

[1] و هذا ما ينتهي إليه تقريبا فهمي جدعان في دراسته حول نظريات الدولة في الفكر العربي الإسلامي المعاصر، حيث يقول:"و مع ذلك، فان الممعن في الأصول الثلاثة عشر التي وضعها للنظام السياسي في الإسلام انطلاقا من خطبة أبي بكر الصديق المشهورة لمّا بويع بالخلافة، يتولّد لديه انطباع صريح في أن ابن باديس كان يرى أن الأمة هي مصدر كل سلطة و أنه لا يجوز أن تحكم الأمة إلا بالقانون الذي ترضاه لنفسها و تلزم ولايتها بتنفيذه، و أن المسؤولية مشتركة بين الدولة و المواطن في حدود القانون." فهمي جدعان، الماضي في الحاضر، ص.136

الفصل الثاني

جمعية العلماء كفعل سياسي عام

الاستعمار يستدعي السياسة

السياسة فعل تغييري، و في البحث التاريخي نسعى دائما إلى البحث عن العوامل و الأسباب التي أفضت إلى تغيير الأوضاع على هذا النحو أو ذاك، مستحضرين إمكانية الإلمام بجميع العناصر التي ساهمت في الحدث أو في الموقف أو الفكرة[1]. و في الأوضاع الشاذة و الاستثنائية، مثل ظاهرة الاستعمار، عادة ما يصبح كل شيء سياسة أو يُعبّر عنها. و من هنا قوة مدلول مفهوم السياسة الذي لا يَني يتطور مع تطور الأوضاع و الأزمان. و بهذا المعنى، تظهر الحركة الإصلاحية حركة تغييرية[2]،لا بل مبرر وجودها أصلا هو الحركة لمواصلة إصلاح الأوضاع و رفض التسليم بالأمر الواقع. و قريب من هذا المعنى كتب الأستاذ أبو القاسم سعد الله:"عندما دخلت جمعية العلماء ميدان العمل، فقد كان العمل السياسي أحد أركان نشاطها. تَمثّل ذلك في صراعها السري و العلني ضد الإدارة الإستعمارية فيما يتعلق بحق الجزائريين في التعليم عموما و باللغة العربية خصوصا، و في المطالبة بتخلّي الإدارة الاستعمارية عن الشؤون الإسلامية، ترك الإسلام لأهله، طبقا لإتفاق عام 1830، و لمبدأ فصل الدين عن الدولة الذي طبقته فرنسا على الأديان الأخرى غير الإسلام.كما تمثل في رفض السياسة الاستعمارية الداعية إلى التجنس، نقد الجزائريين الذين وقعوا أو كادوا يقعون في التجنس، و في الدعوة إلى استقلال القضاء الإسلامي الذي دجّنه القانون العام الفرنسي، و نحو ذلك من القضايا."[3]

و الحقيقة، إن الذي جعل هذه القضايا تأخذ الطابع السياسي، ليس فقط لأنها قضايا قابلة للفعل التحريضي و لامتلاك الوعي الذاتي، بل لأنها تتطلب أيضا نضالا لانتزاعها من السلطة الاستعمارية، أي أن

---

[1] - عادة ما تدرس و تبحث الحركة الإصلاحية الجزائرية، و تحدد خصائصها وقوفا عند نشأتها و على قانونها الأساسي، غافلين التراث الكامل الذي يمثل رصيد الحركة إلى غاية الاستقلال.فالإصلاح حركة متوالية و بالتالي يجب أن يبحث و يدرس كمسار لم يكف عن التغير و التحول. و بتعبير مختصر، إن الدينامية الدينية التي اعتمدتها جمعية العلماء لم تلبث أن تحولت إلى دينامية سياسية لأن الدين أصل مشترك بين جميع الجزائريين و يصبح قابلا للإصلاح العام و الشامل.

[2] - محمد زرمان ، الأسس النظرية لمنهج التغيير عند محمد البشير الإبراهيمي،رسالة دكتوراه، إشراف العربي دحو، جامعة الأمير عبد القدر، معهد الدعوة و أصول الدين،قسنطينة، 1995.

[3] - أبو القاسم سعد الله ، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، ج4، دار الغرب الإسلامي ، بيروت،1996،ص.145.

الفعل السياسي يبدأ عند لحظة الاصطدام مع القوة العمومية المجسدة للفعل السياسي بامتياز.فعندما تحظر السلطات الفرنسية صدور صحف باللغة العربية[1]، فان محاولة استعادة الحق في التعليم و في الصحافة يتطلب المسعى السياسي.كذلك مسألة فصل الدين و الدولة، فمن أجل أن ينفرد العلماء بالدين الإسلامي[2]، تسيّس القضية عندما تتطلب المحاولة السعي إلى انتزاعها من القوة العمومية، و الأمر نفسه بالنسبة إلى رفض التجنس للأهالي[3] فهو جواب سياسي على رفض الإدارة الفرنسية اعتماد حق المواطنة[4] لجميع سكان الجزائر.و هذه الحالة تعزى أصلا إلى ما تحدثه قرارات و لوائح الدولة الفرنسية من تغيير لأوضاع الجزائريين. فقرار منع جريدة

---

[1] - قرار وزير الداخلية الفرنسي ، السيد كامي شوطان الذي أوقف به جريدة الصراط لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. وجاء في هذا القرار :" إن جريدة الصراط الناطقة بالعربية و الصادرة في قسنطينة يمنع تداولها ، بيعها و توزيعها في الجزائر. و يمتد هذا المنع إلى كل جريدة تصدر بنفس اللغة و بنفس التوجه و تتخذ من الجزائر مقر إدارتها و هيئة تحريرها، حتى و لئن تغير صاحب الامتياز فيها و خرجت من مطبعة أخرى" باريس ، 1934/12/23.أنظر la Défense, n°1, 26 jan.1934

[2] - قرار عمالة الجزائر بمنع العلماء من التدريس في المساجد، انظر الشهاب مارس 1933. و من جملة ما جاء في هذا القرار:"إن هذه الحملة التي تقوم بها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ترمي إلى بث الأفكار الوهّابية في الأوساط الإسلامية.فهي بدعوى نشر المذهب السلفي الذي تستغله الزوايا و قادة الطرق في الجزائر، تحاول في واقع الأمر أن تصل إلى هدف سياسي و النيل من السيادة الفرنسية.(...) و من ثم ، فان هذه الوضعية تستدعي منا اليقظة التامة. فلا يمكن السماح تحت أي طائل استمرار هذه الدعاية، التي تضمر توجهات مغرضة تحت غطاء الثقافة الإسلامية و الإصلاحات الدينية.(...) و عليه، أطلب منكم أن تراقبوا عن كثب كل الاجتماعات و المحاضرات التي تنظمها جمعية العلماء." ثم يشير القرار إلى النشاط المؤذي الذي يقوم به أعضاء من الحزب الشيوعي الجزائري حول قانون الغابات ، و يطلب في الأخير من كافة الدوائر الإدارية و الأمنية موافاته بكل تحركات والحوادث التي يمكن أن تنجم عن هذا النشاط.أنظر النص الكامل لقرار الأمين العام لعمالة الجزائر في: André Nouschi, la naissance du nationalisme algérien ,1914-1962, le seuil,1962,p.69,70.

[3] حول بعض مواقف رجال الإصلاح من التجنس ، يمكن العودة إلى ، الطيب العقبي ، كلمتي الصريحة حول التجنس و المتجنسين، البصائر ،30 جويلية 1937؛فتوى جمعية العلماء في التجنس الكلي و الجزئي، عبد الحميد بن باديس ، البصائر 14 جانفي 1938؛التجنس و فتوى جمعية العلماء في شأنه ، مبارك الميلي ، البصائر ، 18 فيفري 1938.

[4] - يلخص محمد الأمين العمودي(أمين عام جمعية العلماء) مفارقات و تناقضات وضعية الأهالي جرّاء الآثار التي ترتبها القوانين و القرارات الإدارة الاستعمارية:" إننا نطالب بتطبيق صريح لمعاهدة 5 جويلية 1830 التي تؤمن لنا الحرية الدينية و تتضمن المحافظة على نظامنا الديني، كما نطالب بالقرار- المشيخي لعام 1865 الذي يعتبرنا فرنسيين، و الذي يجب أن يمنحنا الحقوق التي تقتضيها هذه الصفة."la Défense, n°20, 8juin 1934

"الصراط" أحدث واقعة جديدة في حياة الأهالي: غيَّر من مركزهم الوجودي، و حوَّلهم إلى أجانب في بلدهم الجزائر، لأن سلسلة القوانين و القرارات التي تصدرها أجهزتها التنفيذية تشكّل منظومة قانونية تحدد داخلها حالات و أوضاع و مراكز المخاطبين بهذه القوانين. و عليه فقرار وقف جريدة" الصراط"على أساس لغوي (اللغة العربية) ليشمل بعد ذلك كل الجرائد التي تصدر بنفس اللغة و بنفس التوجه، قد حوّل اللغة العربية لغة أجنبية بناء على قانون الصحافة لعام 1881، الذي أستند إليه وزير الداخلية في الديباجة التي تصدَّرت قرار المنع.

لم تكن الإدارة الاستعمارية تتصرف بناء على واجب احترام المواطنين و تقديم الخدمات مجردة عن ذوات الاشخاص، ترعى الصالح العام.فقد عانت جمعية العلماء كمؤسسة و أشخاص من عنت الإدارة [1] و ملاحقاتها، أفضت إلى اتخاذ جملة من الإجراءات ذات طابع سياسي، عبَّرت في نهاية المطاف عن الأبعاد و الجوانب السياسة في نشاط العلماء التربوي و التعليمي و التهذيبي بشكل عام. فقد كان السياق التاريخي الاستعماري منافيا لأية إمكانية التطور العادي للمجتمع الجزائري، الذي سبق و أن تعرض إلى خلخلة بنيوية طوال القرن التاسع عشر.فالسياق الاستعماري أضفى على مشروع الحركة الإصلاحية حمولة سياسية تصرّ على رفض واقع الأمر حتى و لو كان العلماء لا يحترفون السياسة بالمعنى الذي يشير إلى إمكانية اختيار البدائل التي توفرها الدولة. و يمكن أن نسوق الأمثلة التالية: محاربة الطرقية[2] ، الذي يمثل جوهر الإصلاح، تؤدي إلى

---

[1] حول موقف الإدارة الفرنسية من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و طبيعة الصراع بينهما، يمكن العودة إلى رسالة دكتوراه الأستاذ أحمد صاري، Ahmed Sari, l'Association des Uléma' Musulmans Algériens et l'Administration Française en Algérie de 1931 à 1956, thèse de doctorat, s .dir. Emile Temime, Université de Provence, centre d'Aix – Marseille, 1990.

[2] أنظر سلسلة المقالات التي كتبها الشيخ محمد الأمين العمودي، حول الطّرقية في بعدها وأثارها التاريخية و الاجتماعية، وخاصة آخر ما تطورت إليها، في علاقتها بالسياسة الاستعمارية. Lamine Lamoudi,le maraboutisme aux abois, la Défense n° 3, 9fév.1934, n° 4, 14 fév, n°5, 23 fév.1934. و عن المرحلة الأخيرة التي انتهت إليها المؤسسة الطرقية، بعد الحرب العالمية الأولى، يقول العمودي:"نعتقد أن الإدارة الجزائرية(= الفرنسية)، عندما أقدمت على تعزيز و حماية هيبة و مصداقية الطرقية(= المرابطيّة)، لم تتصرف من أجل الحرص على مصالحها الخاصة، بل كانت ترمي إلى الظهور بمظهر من يحترم بصدق الدين الإسلامي، وأن أفضل طريق إلى ذلك هو أن تغدق على رجال الطرق و زواياهم بالنعم و الخيرات الطائلة، و تحاول أن تظهرهم أيضا بأنهم الممثلون الوحيدون للدين الإسلامي." L.Lamoudi, La Défense, 23 fév.1934. و يمكن أن نجمل ما جاء في سلسلة مقالات محمد الأمين العمودي حول الطرقية، كما ظهرت في الجزائر قبل و بعد مجيء الاستعمار الفرنسي.تعاقبت صورتان: صورة الزعيم الديني، صاحب النفوذ و التأثير و المحاط بالخدم و الأتباع، و صورة الموظف الطّيع للسلطة العسكرية و الإدارية الفرنسية. ففي سعيه إلى المزيد من المصداقية و الهيبة و النفوذ، ما لبثت

خلخلة الوضع الاجتماعي القائم على الزّاوية ، القبيلة و العشيرة أي البنية التقليدية ، و هذا ما تريد أن تحافظ عليه الإدارة الاستعمارية عبر جملة من القوانين و التدابير التعزيرية و الزجرية أطلقت عليها "قانون الأهالي". كما أن المطالبة باللغة العربية في التعليم و الصحافة، سيفضى لا محالة إلى توسيع دائرة الوعي بحقيقة الوطن الجزائري في قَسَماته المخالفة للوجود الفرنسي.أما المطالبة برفع يد الإدارة الفرنسية عن الدين الإسلامي فيمنح فرصة للمصلحين لكي يوحّدوا خطابهم الديني الذي سيزيل الفروقات الإثنية والطائفية في الجزائر.

و هكذا، إذا كان المصلحون لا يمارسون السياسة بمعناها الاحترافي المؤسساتي[1] ، إلا أن قيمة نشاطهم برز في قدرته على الإفصاح عن ملامح الأمة الجزائرية في مقوماتها الأساسية. و الأمة هي حجر الزاوية التي تقوم عليها الدولة الحديثة التي تحددت بالأمة / الدولة، و من الصعوبة بمكان أن نستعجل الاستقلال السياسي و

صورة الطرقي، أن تحولت إلى النقيض على ما كانت عليه أصلا. وأدى تراكم الصلاحيات و الإمتيازات لديه، علاوة على ما ورثه عن العهد العثماني إلى حصول تنافر فاضح بين ما كان عليه الطرقي و زاويته زمن الوجود العثماني و وما صار عليه زمن الاحتلال الفرنسي، عبّرت عنه الصفة التي لازمت و رافقت الوجود الفرنسي في مخيّلة الجزائريين (الكافر، المسيحي، الرومي، الغربي، الأجنبي، المحتل...) و هكذا، فقد أدّى انسياق المؤسسة الطرقية إلى تدنيس المكانة الرّمزية للشيخ و الزاوية، حيث تدافعت خطى الطرقية نحو مكاسب جديدة، و لم تتفطن إلى التغيير الذي طرأ على صورتها، إلا بعد أن لاحظت تذمر و استنكار الرّعية لها.أنظر، نورالدين ثنيو، قضايا الحركة الإصلاحية عند رابح زناتي و محمد الأمين العمودي، رسالة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 1997، ص. 141، 142.

[1] - في مثال جمعية العلماء، فقد أعربت منذ تأسيسها أنها لا تتدخل في الشأن السياسي، ليس فقط حتى ترضى عليها الإدارة الاستعمارية، بل لأنها لا " تتقن" اختيار بدائل الممكن، و لا تحترف اللعبة السياسية التي يدعمها النشاط الاقتصادي، بل كانت تدرك جيدا أنها لم تصل بعد إلى هذا المستوى من النشاط.و بالعودة إلى كتابات و آراء الشيخ عبد الحميد بن باديس، نجده يقر و يعترف بغياب الجنسية السياسية أو المجال السياسي الذي لا بد وأن تملأه الدولة الفرنسية و تساعد الأهالي على الوصول إلى مستوى ممارسة فن الممكن، و سوف يصلونه لا محالة لأنه من سنة تطور الدولة الحديثة.و يمكن أن نستشهد بما قاله الشيخ ابن باديس صراحة. فقد جاء في رسالته إلى جناب الوالي العام:" إن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، قد صرحت في ظروف مختلفة، و لا زالت تصرح و تؤكد بأنها بريئة من كل صفة سياسية، و أن خطتها و غاياتها و أغراضها التي لم تحد و لن تحيد عنها، هي دينية، علمية، تهذيبية، لا غير. كما تؤكد لكم، من جديد، بأنها مستقلة عن كل الطوائف، و كل الأحزاب السياسية، و غيرها، سواء في ذلك الداخلية أو الخارجية. و هي جمعية جزائرية إسلامية، تعمل للأمة الجزائرية الإسلامية في دائرة الديانة الإسلامية و القوانين الفرانساوية ". رئيس الجمعية، عبد الحميد بن باديس، الصراط، ع11، 27 نوفمبر 1933.أنظر أيضا رد الشيخ ابن باديس على تصريح الوالي العام إلى جريدة le petit parisien، الذي اتهم فيه جمعية العلماء بالتورط في العمل السياسي و التعاطي مع أثارها الداخلية و الخارجية، في الصراط، 25 ديسمبر 1933

المطالبة بالدولة في غياب واضح لملامح و خصائص الأمة[1]. و لعّل هذا ما يمكن أن يستخلص من التجربة الكبيرة التي اضطلعت بها الحركة الإصلاحية في تاريخ الجزائر الحديث و التي يحددها الباحث هوّاري عدّي في الخصائص التالية:

- تعد الحركة الإصلاحية الجزائرية امتدادا للنهضة العربية في المشرق العربي التي وعت الفارق في التطور و المدنية بين الغرب و العرب
- من طبيعة النشاط الاجتماعي و الأخلاقي الديني أن يؤدي إلى نتائج سياسية لأنه قائم على مقومات أساسية مثل اللغة ، الدين في سياق الدولة الاستعمارية.
- لدى العلماء تصور شامل للدين، حيث السياسة تندرج في هذا التصور و لا تستقل بذاتها.
- سعى المصلحون، بعد تأسيسهم جمعية العلماء، إلى التحدّث و التكلم باسم الأمة الجزائرية، و تنصيب أنفسهم المدافعين الشرعيين عن مقومات الأمة، و هذا في حد ذاته ممارسة سياسية واضحة و تنفي بالتالي اعتبار العلماء خارج السياسة[2].

---

[1] - يقول في هذا الصدد الباحث الجزائري هوّاري عدّي:" صحيح أن العلماء لم يقطعوا إلا نصف الطريق، لأنهم رفضوا منذ البداية بديل القطيعة العنيف مع فرنسا، و رغم هذا الموقف، ظلّوا هم الفاعلين الحقيقيين للنزعة الوطنية في تعبيراتها الثقافية و الإيديولوجية"أنظر، Houari Addi, l'impasse du populisme;l'Algérie:collectivité politique et Etat en construction, ENAL, Alger, 1990, p.50

[2] - و يوضح الباحث قوة الفعل إصلاحي:" الوجه الآخر، من جملة وجوه أخرى، الذي عبّر عن حقيقة المصلحين، هو رغم تصريحاتهم المتكررة بأنهم يمثلون جمعية غير سياسية ألا أن لديهم مذهب سياسي ينطوي على إيديولوجيا منسجمة وواضحة إلتمستها الأحزاب الأخرى، لأنها كانت تمثل الأساس الأيديولوجي للنزعة الوطنية الجزائرية.فقد استند هذا المذهب إلى مفهومي الوطن(patrie)و على القومية(individualité nationale) عمّمها المصلحون من خلال الأناشيد الوطنية و تعليمهم في المدارس و التنظيمات الكشفية، و سرعان ما دخلت هذه المفاهيم في الخطاب الشعبي اليومي، أظهرت بعد ذلك قدرة هائلة في الدعاية و التجنيد، استفادت منها جميع الأحزاب السياسية"..Ibid.38. أنظر أيضا في هذا المعنى، Georges A. Taliadaros, la culture arabo-musulmane et la naissance du nationalisme algérien (1830-1962), , ENAL, Alger, 1983 , p.68.

و من الرسائل الجامعية التي تناولت إشكالية السياسي و الاجتماعي في تاريخ جمعية العلماء الجزائريين، و علاقتها ببقية الأحزاب الوطنية التي استفادت من أرضيتها الثقافية، أنظر: Mohamed El Korso, Politique et religion en Algérie, l'Islah:ses structures et ses hommes, le cas de l'association des Ulémas algériens en Oranie, 1931-1945;thèse d'Histoire, s.dir. de René Gallisot, Paris VII Jussieu, 1989,2vol.570p. ، أنظر أيضا، ملخص الدراسة التي وردت في:- Parcours l'Algérie les hommes et l'histoire, n°13, 14, 1990,p.216-220 ; Lettrés, intellectuels et militants en Algérie 1880-1950, collectif, o.p.u Alger, 1988, p.54-104.

في التقارير التي تعدها مصالح الحكومة العامة حول العلماء و نشاط الجمعية، لا تغفل إطلاقا صلتهم الوطيدة بعالم السياسة و النزعات السياسية و الإيديولوجية، إن في شمال أفريقيا أو المشرق العربي.فقد استوعبتهم السياسة في العمق، و أن نشاطهم الاجتماعي و الديني و التربوي، يرتب لا محالة أوضاعا سياسية.من ذلك هذا التقرير الذي قيدته مصلحة الإعلام و الدراسات في باريس، و الذي يرد عادة ضمن نشرة رسالة الجزائر[1]، حيث يحدد ملامح شيوخ الإصلاح في الجزائر على النحو التالي:الشيخ ابن باديس درس في الزيتونة، خالط قادة الحزب الدستوري التونسي، كما كانت له صلة مع حزب الوفد المصري، و عرف عنه أنه مناصر قوي لتيار وحدة شمال أفريقيا و الوحدة العربية. أما الشيخ الطيب العقبي، فقد نهل من معين الإسلام في الحجاز بمكة التي مكث طويلا.كان مقربا من الملك حسين، شارك معه في حبك المؤامرات، عرف بصلته بالسوفيات. و للشيخ الطيب العقبي أخ هو مصطفى، تناقلت العديد من الأخبار ضلوعه في الألاعيب السياسية في المشرق العربي. أما ثالثهم فهو الشيخ البشير الإبراهيمي، الذي درس و تعلّم وعلّم في المشرق (دمشق) مركز النزعة القومية و موطن الأمير شكيب أرسلان، داعية العروبة و وحدة الأمة العربية. ثم يعلق التقرير بأن رجال الإصلاح هم في نشاط محموم مع السياسة و السياسيين، و لا يمكنهم التخلص منها إلا بعد استعادة الوطن الجزائري من براثن الاستعمار[2].

نشأة و مدلول الإصلاح في الجزائر

في خضم الخلاف و الاختلاف و سوء التفاهم و عدم تقدير الأطراف لبعضها البعض، ظهرت الحاجة إلى ضرورة إنشاء منابر و تنظيمات لتوضيح و إزالة الفرقة وشرح التصورات و الآراء. فقد دعت النخبة الإصلاحية[3]، عام 1925 إلى تأسيس حزب ديني محض غايته تطهير الدين من الخرافات و الأوهام، بينما

---

[1] Lettre d'Algérie, supplément au bulletin quotidien n°234,235 du 18 oct.1937, Société d'études et d'informations économiques, Paris,p.3,4.CAOM.4I/12

[2] هناك مجموعة من البحوث و الدراسات سعت إلى توكيد النشاط السياسي لإضافة نشاط و مهام أخرى لجمعية العلماء دونما توضيح طبيعة الفعل السياسي لهذه الحركة ، أنظر على سبيل المثال ،نصر الجويلي ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بين الدين و السياسة، المجلة التاريخية المغاربية، تونس ،ع50/49،جوان 1988.

[3] - دعوة للعلماء المصلحين:" أيها السادة العلماء المصلحون المنتشرون بالقطر الجزائري، إن التعارف أساسي للتآلف، و الاتحاد شرط النجاح، فهلمّوا إلى التعارف و الاتحاد بتأسيس حزب ديني محض، غايته تطهير ما ألصقه به الجاهلون من الخرافات و

الغرض الأساسي هو تأسيس لبداية التجربة الإصلاحية التي تتفاعل مع حركية التاريخ و ديناميـة المجتمـع و الانصهار في بوتقة العصر الحديث .فقد جاء في العدد الأول من جريدة المنتقد، تحت عنوان خطتنا، مبادينـا و غايتنا و شعارنا، ما يعبر عن فلسفة الإصلاح، كما تبنتها النخبة الإسلامية، التي كانت تتوثـب إلى الفعـل التغييري.فعلاوة عن تحديدها لمبدئها السياسي، و مبدئها التهذيبي، حددت مبدأها الانتقادي على هذا النحو:" في الهيئة الاجتماعية أشخاص تقدموا للأمة و تولوا أو يريدون أن يتولوا قيادها و تدبير شـؤونها الاجتماعيـة سياسية أو اقتصادية أو علمية أو أدبية ، و لهم صفات خاصة بأشخاصهم و شؤونهم في أنفسهم وأعمـال في دائرتهم وحدهم، و صفات لها يباشرون و أعمال تتعلق بأحوال العموم. فأما صفاتهم الشخصية و أعمـالهم الخاصة فلا يجوز لنا أن نعرض لها بشيء، و أما صفاتهم وأعمالهم العمومية فهي التي نعرض لهـا و ننتقـدها، فننتقد الحكام و المدبرين و النواب و العلماء و المقادم، و كل من يتولى شأنا عاما، من أكبر كبير إلى أصـغر صغير من الفرنسيين و الوطنيين، و نناهض المفسدين و المستبدين من الناس أجمعين، و ننصر الضعيف و المظلمة بنشر شكواه و التنديد بظالمه كائنا من كان، لأننا ننظر من الناس إلى أعمالهم، لا إلى أقـدارهم، و إذا قمنـا بالواجب فلأشخاصهم منا كل احترام"[1].في هذه الفقرة ، تكشف النخبة الإصـلاحية المتطلعـة إلى خـوض التجربة الإصلاحية في الجزائر ، عام 1925، عن وعي بقيمة و أهمية النقد في الحياة العامة ، و أن مسألة التقويم و المساءلة و الرفض و حق الرد كلها من مجريات الأمور في العصر الراهن .

ونفس الاعتبار ساد النخبة الإصلاحية عندما سعت إلى تأسيس جمعيتها عام 1931.فقد عمـدت منـذ البداية إلى رسم الحدود بين السياسي و الاجتماعي،وآلت جمعية العلماء على نفسها إلى عـدم الانخـراط في العمل السياسي، و ألزمت نفسها كمؤسسة و كأشخاص الامتناع عن الخوض في الشأن السياسي، لأن الدولة الفرنسية لا تسمح بالنشاط السياسي إلا للمواطنين الفرنسيين وهي صفة لا تتوفر في العلمـاء.ففـي سـياق التحضير لتأسيس جمعية العلماء كتبت الشهاب:" و يجب أن نقول من الآن، أن الجمعية يجب أن لا تكون إلا جمعية هداية و إرشاد لترقية الشعب من وهدة الجهل و السقوط الأخلاقي، إلى أوج العلم و مكارم الأخلاق، في نطاق دينها الذهبي، و بهداية نبيها الأمي الذي بعث ليتمم مكارم الأخلاق عليه و علـى آلـه الـصلاة و السلام. و لا يجوز بحال أن يكون لها بالسياسة و بكل ما يتصل بالسياسة أدنى اتصال، بعيدة عن التفريـق و

الأوهام، و الرجوع به إلى أصلي الكتاب و السنة و ما كان عليه في عهد القرون الثلاثة. إننا نرغب من كل من يستحـسن هذا الاقتراح و يلمي هذه الدعوة من أهل العلم ثم من كل محب للإصلاح أن يكاتبنا إلى إدارة الجريدة، ببيان رأيه حتى إذا رأينا استحسانا و قبولا من عدد كاف شرعنا في التأسيس، و الله ولي التوفيق"، الشهاب، ع 3، 26نوفمبر1925

[1] المنتقد، 2 جويلية، 1925

أسباب التفريق، هذا نقوله و لا نشك أن إخواننا المهيئين و المدعوين كلهم على وفاق تام معنا فيه و أنهم سيجعلونه في طليعة القانون الأساسي الذي يقدم للحكومة، و إنما أردنا أن نقوله لكي يكون معلوما عند الجميع بالمكشوف"[1] . و لم تتردد لجنة صياغة القانون الأساسي[2] في توكيد الطبيعة الإجتماعية و الأخلاقية للجمعية،فقد نصت المادة الثالثة من القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين [3] على:" لا يسوغ لهذه الجمعية بأي حال من الأحوال أن تخوض أو تتدخل في المسائل السياسية"[4].

---

[1] - الشهاب، مارس 1931.

[2] - حول مداولات الاجتماع العام لتأسيس جمعية العلماء، أنظر تقارير الشيخ محمد البشير الإبراهيمي في الشهاب:ماي1931، و في النجاح:ع/1157، 22ماي1931، حيث ورد أن لجنة صياغة القانون الأساسي لجمعية العلماء تمت برئاسة الشيخين محمد الأمين العمودي و أبي يعلى الزّواوي باعتبارهما يلّمان باللغة العربية و اللغة الفرنسية، و تخرجا معا من المدارسة الفرنكو- إسلامية، ذات التكوين الشرعي و القانوني.

[3] - تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، بصورة رسمية، بعد الاجتماع العام الذي انعقد لهذا الغرض أيام:5،6،7 ماي 1931، بنادي الترقي، في مدينة الجزائر ، و قد حازت على رخصة الاعتماد من عمالة الجزائر(Préfecture)، في 22ماي 1931،و نشرت بالجريدة الرسمية في 31ماي1931 .أنظر،JORF, 31/05/1931, p.6056

[4] - القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، المطبعة الجزائرية الإسلامية، 1931.
- أنظر أيضا، Manuscrits et fascicules, n°8, slna, Direction des archives de la wilaya de Constantine. تعرض القانون الأساسي لجمعية العلماء لعدة تعديلات، اقتضتها الأوضاع الجديدة التي طرأت على الجزائر و التطور الذي لحق أعباء ومهام الحركة الإصلاحية في الجزائر.فقد جاء في المادة الخامسة الجديدة التي عدّلت بتاريخ 1937/12/15:" يحق لجمعية العلماء أن تفتح باسمها مقرّات و نوادي و مدارس في كل نواحي القطر الجزائري."أنظر القانون الكامل المعدل في، CAOM, 4I/12. و يمكن العودة أيضا إلى التقرير الضافي الذي غطى الاجتماع العام لجمعية العلماء أيام 24، 25، 26 سبتمبر 1937، الذي ظهر فيه النشاط المتزايد للجمعية و الذي صار يتطلب المزيد من المؤسسات التعليمية و التربوية،و عدّدها التقرير على النحو التالي :الحالة المالية، النشاط الدعوي و الدعائي- التعليم – النشاط العام- مسألة جريدة البصائر،- اقتراح بإنشاء كلية للشريعة الإسلامية في مدينة الجزائر . Préfecture départementale d'Alger, CIE, CAOM, 4I/12. أما أهم تعديل طرأ على القانون الأساسي، فقد صدر عام 1951، حيث وسع من مقاصد و أغراض الجمعية على النحو التالي:" الفصل الرابع/ القصد من هذه الجمعية هو نشر الدين الإسلامي على وجهه الصحيح، البعيد عن كل بدعة، و محاربة كل ما يحرمه صريح الشّرع، كالخمر و الميسر و الآفات الاجتماعية الأخرى، و محاربة الجهل و البطالة و الإسراف و كل منهي عنه بطبيعته من الدين و الأخلاق الفاضلة. و لتصل الجمعية إلى أهدافها النبيلة، تعمد إلى اتخاذ الوسائل التالية: -1/ إلقاء محاضرات تهذيبية للرجال و النساء.-2/إلقاء محاضرات دينية في المساجد للحنسين.-3/نشر الجرائد و المجلات.-4/تأسيس نواد لتثقيف الشبان بواسطة الدروس و المحاضرات.-5/تأسيس مدارس لأبناء المسلمين يتعلمون فيها لغتهم العربية التي هي لسان دينهم، و القراءة و الكتابة، أصول الدين و أصول التربية. و تكون هذه المدارس تحت إشراف الجمعية و

فالقوانين و اللوائح التي تحكم العلماء هي تلك المتعلقة بالأهالي، الذين لم يحصلوا بعد على الجنسية الفرنسية الشرط اللازب الذي يوفر إمكانية مزاولة النشاط السياسي بقصد تسيير الشأن العام، فلم يكن مركزهم الاجتماعي والسياسي يرشحهم لأداء أي نشاط عام له صلة بالسيادة، كما ورد صراحة في مرسوم 26 مارس 1919[1].

فشرط المواطنة لا مناص منه[2].

تحت مسؤوليتها.-6/نظام المدارس التابعة لجمعية العلماء، و نوع التعليم و الشهادات مبيّن في اللائحة الداخلية للجمعية، كما هو منصوص عليه في الفصل الثالث و العشرين من هذا القانون. **Préfecture d'Alger ,service d'information et de documentation musulmane,oct.1951,CAOM,4I/14** .و يمكن العودة إلى النص العربي ، كما نشره الأستاذ رابح تركي في " التعليم القومي و الشخصية الوطنية"، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1975،ص.398-405(ملحق 5).

[1] **Décret du 26 mars 1919, Jo, 30 mars 1919, code annoté, sup.Années 1916-1919, Alger,** - p.1927

هذا المرسوم يتعلق بوظائف السيادة التي لا يحصل عليها إلا الفرنسيون من أصول فرنسية، مثل: الحاكم العام للحكومة، مستشار الحكومة، نائب مستشار الحكومة، مدير الحكومة العامة، الوالي، الأمين العام للعمالة، متصرف العمالة الفرعي، مفتش، متصرف إداري، متصرف إداري في البلديات المختلطة، رئيس أول محكمة استئناف، المحامي العام، رئيس الغرفة، مستشار المحكمة، نائب عام لدى محكمة الاستئناف، مساعد نائب العام، رئيس محاكم الدرجة الأولى، نائب رئيس محاكم الدرجة الأولى، قاضي التحقيق، قاضي ملحق، وكيل الجمهورية، نائب وكيل الجمهورية، قاضي السلم، قاضي سلم ملحق، رئيس الأكاديمية، محافظ مفتش المياه و الغابات ،أمين الخزانة العامة،المسدد المالي لخزينة الجزائر ، مدير و مفتش الجمارك،مدير ومفتش الدومين الطوابع، مدير ومفتش الضرائب المختلفة،مدير و مفتش الضرائب المباشرة، مفتش القطاع ومفتش العمل، مدير البريد و التلغراف. وهذا المرسوم يتمم مرسوم 1919/02/04 المتعلق بطريقة منح الأهالي صفة المواطنة الفرنسية.

[2] - Décret 4/2/1919, **code de l'Algérie annotée, sup.années1916-1919, p.302** ، جاء في المادة الثانية من هذا المرسوم:يحصل الأهلي الجزائري على صفة مواطن فرنسي بناء على طلبه، إذا استوفى الشروط التالية:1- قد بلغ عمره 25سنة كاملة.2- أن يكون أعزبا أو متزوجا من واحدة فقط.3- لم يسجن، و لم يحكم عليه في جرائم أو جنح سالبة للحقوق السياسية، و لم يخضع لأية عقوبة تأديبية سواء أكانت بسبب مواقفه المناهضة للسيادة الفرنسية أو قيامه بنشاط سياسي أو ديني، أو تصرفات تمس بالأمن العام.4- الإقامة لمدة سنتين متتاليتين في نفس البلدية سواء أكانت في فرنسا أو الجزائر، أو ما يماثل الدائرة في المستعمرات الفرنسية أو في بلدان الحماية الفرنسية...ثم يواصل المرسوم سرد الشروط التي بالكاد تتوفر في الإنسان الجزائري الأهالي.

في سياق التحضير لإنشاء تنظيم ديني يستقطب نخبة العلماء المصلحين تضطلع بالنهضة الإصلاحية في الجزائر، كان النموذج الجاهز في ذهنها هو نموذج التنظيم الحزبي الفرنسي [1] الذي يعد الأداة المثلى للوصول إلى تحقيق المطالب السياسية و الإجتماعية.وهكذا تكون بداية الحركة الإصلاحية وهي تتأهب إلى الـــدخول إلى المجال العام قد حملت جملة من التصورات الملتبسة، مثل أن تجمع بين النشاط الديني في إطار حزب سياسي ..و ساد السؤال:ما السبيل إلى تأسيس حزب ديني؟ و تأخر تحقيق هذا التنظيم إلى أن تم تجاوز التناقض و تجـــاوز فكرة الجمع بين المتنافرين:الحزب السياسي و الغرض الديني الأخلاقي، الذي تأباه بطبيعـــة الحـــال قـــوانين الجمهورية الفرنسية اللائكية.

و الغالب، أن أول محاولة لإقتراح تنظيم إصلاحي جاءت من طرف الشيخ المولـــود بـــن الـــصديق الحافظي الذي عمد عام 1926 إلى فصل التنظيم الديني عن العمل السياسي. و يبدأ الشيخ بتعريف ما نـــوع الإصلاح الذي يجب أن تضطلع به هيئة العلماء:" نرى أن الإصلاح بمعنى الاستقامة و الوقوف عنـــد حـــدود الشارع و طرح النواة يجب أن يكون مبدؤه من المنتسبين للعلم، لأنهم أساس الدين و حماة الشرع (...) فمثل من يطالب العامة بالاستقامة قبل الخاصة كمثل من يبتغي استقامة الظل و العود أعوج"[2].أما كيف يتأسس هذا الحزب، و هنا بيت القصيد، يتقدم الشيخ الحافظي بالنقاط/الخطوات التالية :

- 1 ضرورة وجود هيئة إدارية ممثلة لجميع العناصر.
- 2 وجود قانون أساسي.
- 3نظام الزكاة كمصدر لتمويل نشاطات الحزب .
- 4 مدارس و مكاتب قرآنية .
- 5 فروع وشعب في المدن و القرى.
- 6 الكتب و المجلات و المحاضرات، و وسائل التبليغ.

---

[1] مثل ما دعت إليه صحيفة la Justice، عام 1935:" إن المخرج الوحيد يتمثل في إنشاء حزب سياسي كبير.فالحزب الذي ندعو إلى تأسيسه، يجب أن يسعى إلى التربية المدنية للشعب، و إلى تنمية شعوره بواجباته السياسية، و أن تهدف إلى حياة كريمة أفضل.و أن يقوم بإعداد برنامج اقتصادي ، اجتماعي و سياسي قادر على= =إحداث زخم بالشعور بمظاهر النهضة الحديثة للمجتمع الإسلامي الذي رانت عليه قرون من الأفكار الجامدة ، ممقتها الأخلاق و يستنكرها الإسلام. أما وسائل الدعاية التي يعتمدها الحزب ، فهي الصحافة و المحاضرات، الكتاب. بينما طراز النظام الحزبي الذي نريده هو أن يكون على شاكلة الأحزاب الكبرى، مثل الحزب الراديكالي الاشتراكي، حيث تكون قاعدته الأولى الشعبة،ثم اتحادية الناحية ثم أخيرا الاتحادية الوطنية".La Justice,

[2] - المولود بن الصديق الحافظي ، الشهاب، عدد9، 7جانفي 1926.

- 7 الابتعاد عن السياسة.
- 8 المساواة مع باقي الأحزاب الدينية غير الإسلامية.

هذا، و قد شرح الشيخ الحافظي النقطة السابعة على النحو التالي: "بُعد الحزب عن الاشتغال بالمسائل السياسية التي من شأنها أن تعود على الحزب بالضرر و الإبطال".ومصدر المفارقة ،كما هو واضح ، كيف لوجود حزب لا يشتغل بالسياسة !؟ و يواصل الشيخ الحافظي التعريف بنوع التنظيم الذي يدعو إليه . النقطة الثامنة:" أن يكون لهذا الحزب نفس الامتيازات التي تتمتع بها الأحزاب الأخرى الدينية غير الإسلامية من المسيحيين و الاسرائليين و الأرواح التي تعيش تحت سلطان الجمهورية الفرنسية."[1]و السؤال ،كما نرى مرّة أخرى، ،كيف يمكن لهذا "الحزب" أن يحصل على نفس الامتيازات و الحقوق ، و الهيئة التي شكلته، و الجماهير التي يتوجه إليها لا تتمتع بحق المواطنة التي يحرمها من أي تعاطي مع الشأن العام سواء أكان سياسيا أو احتماعيا .[2]

و هكذا ، فالإبتعاد عن السياسة تفرضه قوانين الجمهورية ، و ليس لأنه يخل بالنظام العام . فالسلطات العمومية الفرنسية ترفض أصلا تشكيل أحزاب قوامها الغرض الديني . إلا أن الإشكال يبقى قائما لدى علماء

---

[1] - المرجع نفسه.

[2] - و يمكن أن نسرد مثالا آخرا ، من جملة أمثلة أخرى، توضح بعض المفارقات و التناقضات التي اعتَرَت الأفكار و الآراء التي قدمتها النخبة على أساس أنها مشاريع و برامج ، منها هذا البرنامج الذي نشرته الشهاب،ع/16، فيفري 1926. و يقترح الأمور التالية:1- المسائل الإسلامية العمومية و في مقدمتها الخلافة التي تضم ثبات الكلمة المحمدية، و تأييدها بجميع الطرق الموصلة إلى بروزها في عالم الوجود لغاية دينية محضة، على رغم أنف البؤساء المارقين و الجبناء الهاربين.2- المسائل الإسلامية المركزية كمحاربة البدع و انتقاد العاكفين عليها، و مقاومة دعاة الباطل لبقاء الأمة في الخمود المؤدي إلى الوحشية و النهي عن التقليد و ما لا فائدة فيه و عن تتبع ما يحط بشرف الجزائر(...).3- المسائل الوطنية، و هي أعظم المسائل لأنها مدار المصلحة العامة التي كثر فيها القيل و القال و لم يف أحد حقها إلى الآن(ورأيي فيها) هو:- إلغاء القانون العسكري الإجباري على الأهالي و لا تكون الجندية بين الجزائريين إلا اختياريا.- إلغاء الإنتخاب و إبطاله على الأهالي .- إلغاء القوانين الاستثنائية قاطبة.- منع المسلمين من شرب المسكرات و معاقبة البائع و الشارب .- إجبار التعليم باللغتين و نشره بين جميع الطبقات و تعميمه بين الذكور و الإناث من أموال الأوقاف.- المساواة في الوظائف من غير حاجز.- حرية القول و الكتابة و الاجتماع على مبدإ الجمهورية و القانون أساسه " حقوق الإنسان".- حرية السفر و التنقل لأي قطر". لا شك أن هذا البرنامج يعكس وعيا بجميع متناقضات: الخلافة الإسلامية و الجمهورية الفرنسية، المساواة في الوظائف و التمييز في مصادر تمويل مؤسسات التعليم، الحقوق و الحريات العامة و رفض الخدمة العسكرية و الحق في الانتخاب.

الإصلاح حول كيفية النهوض بالإصلاح الشامل في غياب السياسة ، و لعل هذا ما يؤمن به الشيخ الحـافظي نفسه عندما كتب في موضع آخر:" انبعثت الفكرة الإصلاحية لحالة الوطن من الوجهة السياسية و الدينية من إخواننا الأدباء و الزعماء، و انقدحت رغائبهم في بعث الأمة من عدة أبواب إصلاحية ." [1]

و عليه ، فقد أدى هذا الخلط ، إلى تأجيل تأسيس الجمعية الإصلاحية إلى الثلاثينيات ، بعـد بدايـة الوعي بضرورة تخطي الجمع المفارق بين الدين و السياسة في مجتمع متخلف و في نظام استعماري . و لعـلّ اقتراح الشيخ محمد الأمين العمودي، المحلل السياسي و المثقف الإصلاحي بتأسيس جمعية دينية خاليـة مـن شوائب الأغراض وواضحة الخدمة و الأهداف ساعد على إمكانية تحقيقها على أرض الواقع عام 1931[2].فقد شَخَّص المسألة على الشكل التالي: "إن الأمة الجزائرية أمة دينية، و أن سبب تخلفها و تأخرها هو انحرافها عن الدين الصحيح، و لا أعْلَمُ ضررا أكثر و لا مصيبة أعظم على الإسلام و المسلمين من الفوضى في الدين و لا الطمع في إصلاح هذه الأمة و النهوض بها إلا بعد إن يعود الإسلام إسلاما واحدا، و إن تحسم مادة الفـروع التي فرعتها تلك الطوائف، ولا سبيل إلى إدراك هذه الغاية الجميلة إلا بتأسيس جمعية دينية ، تكون لهـا اليـد العليا و الكلمة الفاصلة في جميع المسائل التي لها بالدين و العقائد و الأحكام و غير ذلك (...) و أعظم نقطة،

---

[1] - الحافظي، الشهاب،عدد14،11فيفري 1926.

[2] - و يمكن إضافة أسماء إصلاحية أخرى ، جمعت بين الثقافة الفرنسية و العربية، سمح لها بتمثل قيم العالم الحديث و الرؤية الصحيحة لواقع حال المجتمع الجزائري في ظل القوانين و التشريعات الفرنسية، وكانت أفضل من تصدت لما كانت تنطوي عليه من تناقضات و مفارقات:الشيخ أبي يعلى الزواوي صاحب كتاب "الإسلام الصحيح"،وأول رئيس للجنة الدائمة لجمعية العلماء، بعد القطيعة التي حدثت بين الإصلاحيين و الطرقيين عقب الاجتماع الثاني عام 1932، أحمد توفيق المدني، الشاب المناضل في الحركة الوطنية التونسية الحديثة، محمد بن جورة ، المدعو "أبو الحق" الذي لازم الشيخ الطيب العقبي ، وكان يكتب باللغة الفرنسية في الصحافة الإصلاحية، مثل El Ikdam, la Voix du peuple,La Justice,La Défense,...الصادق دندن،مدير جريدة (L'Islam(191O-1914،فضلا عن شخصيات فرنسية ،توسمت الخط الإصلاحي كأفضل حل للمسألة الأهلية و للوجود الفرنسي في الجزائر، أمثال فكتور سبيلمان Victor Spielman ، جوغلاريت Juglaret، المعروف بمحمد الشريف صاحب مطابع همزة وصل trait d'union،و الكاتب الفرنسي هنري بيرنيHenri Bernier الذي دعا إلى تأسيس أول حزب إسلامي عام 1934.فقد كان لهؤلاء و غيرهم دورا بالغ الأهمية في تجاوز مسألة حق المواطنة و نظام الأحوال الشخصية الإسلامي،و توسيع صدى الحركة الإصلاحية في الجزائر و المتروبول إلى الدوائر الحكومية.

كما لا يغرب على بال كل مسلم، هي وضع حد بين الإسلام الصحيح و الدخيل في أصول الدين و قواعده."[1]

إن إقرار جمعية العلماء مطلع الثلاثينيات بعدم التدخل في المسائل السياسية يسبقه وعي واضح بمعنى السياسة التي صارت من المجالات التي يدركها الجميع و لكن لا يمارسها الجميع و منهم الأهالي سواء أكانوا علماء، مثقفين، متعلمين، تجار...و العلماء الذين جاؤوا إلى الاجتماع العام لجمعية العلماء عام 1931، كان يجدوهم الأمل في تأسيس مؤسسة ذات طابع تهذيبي ، ديني و أخلاقي تعتمد في منطلقاتها على اللغة العربية و الدين الإسلامي، و هما مقوّمان حرصت النخبة الإسلامية الاعتماد عليهما لأنهما يمثلان القاسم المشترك لجميع أبناء الوطن الجزائري . فالدين و اللغة العربية يتمتعان بالصّفة العمومية منذ البداية ،و أي نشاط أو اجتهاد يتعلق بهما لا يمكن إلا أن يحقق تداعيات و نتائج عامة و أصداء سياسية[2] . و لعل هذا ما تفطنت له الإدارة الفرنسية بعد اعتماد الجمعية، حيث رأت أن هذا النوع من النشاط الشعبي و الجماهيري ينطوي على بعد سياسي، لأنه يمس وعيا جَمْعيا يساهم في إيضاح أكثر قَسَمات و ملامح هوية المجتمع الجزائري.

و صارت الإدارة المدنية و العسكرية، في مختلف تقاريرها تنعت جمعية العلماء ب"حزب العلماء" parti des oulémas و تتربص بالشخصيات الإصلاحية و تتحرش ضدها، كما تتعقب نشاطاتها على مستوى

[1] - الإصلاح، ع/14، 25سبتمبر1930. و نعتقد أن مقال العمودي هذا، حول " الجمعية الدينية" يحمل جملة من القرائن تم على أن تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين جاء وفق تصوره ، خاصة وأنه كان عضوا في لجنة صياغة القانون الأساسي لجمعية العلماء: جمعية دينية(جمعية العلماء)، الهيئة الإدارية(المجلس الإداري)، علماء الدين و الوطن(الأعضاء العاملون)، القانون الأساسي للجمعية الدينية (القانون الأساسي لجمعية العلماء). أما في موضوع الإسلام الدخيل و الإسلام الصحيح ، فان جمعية العلماء ضمت في بدايتها ، السنة الأولى ، مجموعة من الشيوخ المحسوبين على التيار الطرقي ، لكن سرعان ما استعصى حوف الجمعية على قبول تيارين متناقضين.ثم خلا الجو كله للعلماء العاملين المصلحين كما حددتهم المادة 12 من القانون الأساسي لجمعية العلماء" الأعضاء العاملون هم الذين يصح أن يطلق عليهم لقب عالم بالقطر الجزائري بدون تفريق بين الذين تعلموا و نالوا الإجازات بالمدارس الرسمية الجزائرية والذين تعلموا بالمعاهد العلمية الإسلامية الأخرى". و تشكّل المجلس الإداري للجمعية إلا من الأعضاء العاملين (المادة8).

[2] في الإصلاح بمعناه الشامل و العام، يمكن العودة إلى أهم دراسة تاريخية ترصد أصول الإصلاح و لنشاط العلماء و تبين معناها ، قدمها الشيخ محمد البشير الإبراهيمي إلى المؤتمر الخامس، عام 1935، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين المنعقد بمقرها العام بنادي الترقي بالجزائر، دار الكتب، 1982، ص12-79.

الشخصي أو العام[1]، كما تفعل مع سائر الأحزاب و الشخصيات السياسية. فنشاط العلماء، كما جرى تحديده في هذه التقارير، نشاط ذو نزعة وطنية nationaliste يتخذ من الدين ماهيته و من اللغة العربية وسيلة تخاطب و تفاهم و إنتاج ثقافي و سياسي[2].و الحقيقة، أن رجال الإصلاح هم أول من يدرك الأبعاد العامة التي ينطوي عليه العمل الإصلاحي و قدرته على التغيير لاستعادة الوعي الوطني. فقد كان وعيهم محايثا لواقع و مصير المسلمين الجزائريين و ارتبطوا به ارتباط المثقفين الذين يعنيهم الشأن العام. و لعل هذا ما كتبه المناضل الإصلاحي علال الفاسي، عام1948، الذي خبر الفكرة الإصلاحية ومضمونها الاجتماعي و السياسي:"و إذا كانت هذه الجمعية ترمي بصفة رسمية إلى غاية غير سياسية، و هي تطهير العقيدة الإسلامية في الجزائر من الخرافات، و إحياء اللغة العربية في البلاد و تقوية الشعور بالشخصية العربية في الجزائر، فان هذه المبادئ نفسها تعبّر في أرض ترزح تحت الاستعمار الفرنسي، الذي يرمي رسميا للقضاء على الإسلام الصحيح و اللغة العربية و الشخصية القومية في مستعمرة الجزائر التي يجب أن تعد جزءا من الوطن الواحد، و أن يتمتع أبناؤها بما يتمتع به المواطن الفرنسي من الحقوق. إن هذه المبادئ نفسها تعتبر من صميم السياسة في نظر المستعمرين و رجالهم، و الدعوة إلى تحقيقها تدخل الجمعية، أحبت أم كرهت، في منازعات قوية و مشادّات صميمة مع الحكام الفرنسيين من جهة، و مع رجال الطرق الذين كانت السلطة الفرنسية لا تتأخر عن استغلالهم لصالحها من

---

[1] يمكن أن نذكر على سبيل المثال فقرات من التقرير التي كانت تقدّمها الإدارة العسكرية و المدنية الفرنسية ضد حركة العلماء ذات الصلة بالسياسة.جاء في le rapport mensuel sur le moral des populations indigènes, direction de Constantine, Etat majors, 2é bureau":- تقرير جويلية 1944. إجتمع العلماء يوم 7جويلية، رغم قرار الحظر الصادر عن الحاكم العام، و كان موضوع الاجتماع: العراقيل الإدارية، اقتراح تقديم كراس مطالب إلى الحكومة الفرنسية حول التعليم و الدين، و مواقف من لجنة الدفاع في القاهرة. و أعرب الشيخ خير الدين في حديث له مع شخصية فرنسية عن إعجابه بالاستعمار البريطاني و فضله على الاستعمار الفرنسي."

-تقرير أكتوبر1945، نشاط سري للعلماء لصالح النزعة الوطنية في الجزائر.

-تقرير جانفي 1946، اعتقال23شخصية من حزب العلماء، بسبب أحداث ماي الأخيرة، و سعى العلماء إلى ترجمة بيان الشيخ الإبراهيمي و توزيعه في لندن، نيو يورك، موسكو بقصد لفت نظر العالم لما يجري في الجزائر.

-تقرير أفريل1946 ، نشاط سياسي مكثف للعلماء، خاصة مع أحباب البيان و بشكل سري مع حزب الشعب، ثم فقرات من خطاب أحد العلماء ضد فرنسا.

[2] حول النشاط السياسي لجمعية العلماء ضمن نشاطها الاجتماعي و الديني و التربوي، يمكن العودة إلى الفصل الرابع من كتاب عمار هلال: Ammar Hellal, le mouvement réformiste algérien : les hommes et l'histoire(1871-1957), éd.O.P.U, Alger, 2002.

جهة أخرى(...)ولكن يمكننا القول بأن العقيدة الحقة التي يحملها الشيخ ابن باديس هي ضرورة استقلال الجزائر عن الحكم الفرنسي."[1]

جمعية العلماء في ظل قوانين الدولة الفرنسية

الحقيقة، أن الدولة الفرنسية، ممثلة في الحكومة العامة في الجزائر أو في الإدارة العليا في المترو بول هي كيان سياسي و قانوني و اجتماعي لا يكف عن التطور و التناقض أيضا، إذا لم تحسن إدارة و تسيير الشؤون العامة للمواطنين و الرعايا. فالدولة كإطار جديد على الأهالي المسلمين يمثل فرصة لتنمية و ازدهار لمطالبهم و للإفصاح عن هويتهم الضائعة، لا تلبث أن تنخرط في لعبة المجال السياسي إن بالتعاون أو التصادم أي بالمقاومة أو الحوار.

و هكذا، فالنخبة الإصلاحية التي آلت على نفسها منذ البداية الانخراط في نهضة المجتمع الجزائري، و السعي الدءوب إلى الرفع من مستواه المادي و المعنوي، كما ورد صراحة في جميع البيانات و المطالب التي رفعتها إلى السلطات العامة، كانت تعتقد أنها لم تخالف قوانين أو تخترق حدودا..لا بل إن الإصلاح كمفهوم انطوي منذ البداية أيضا على توكيد و احترام القواسم المشتركة للجزائريين، و لو في إطار الدولة الفرنسية[2]، لأن هذه الأخيرة، كما كتب الشيخ عبد الحميد بن باديس تعد من الجنسية السياسية ، التي لم يصل إليها الإنسان الأهلي الجزائري.. و حتما سيصل إليها عن طريق الحركة الإصلاحية.

---

[1] علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط.5، 1992، ص.17.

[2] - في مذكرة إلى وزير الداخلية وردت تحت عنوان نحن صرحاء، كتبت الشهاب معربة عن رأي النخبة الإصلاحية، التي تتأهب للعمل الإصلاحي، ع/52، 15 جويلية1926:- إننا ما أسسنا مشروعنا إلا على مبادئ فرنسا الديمقراطية التي برهنا كجميع الجزائريين على إخلاصنا لها و تعلقنا بها.- بأننا لما كنا نعتبر فرنسا دولتنا و نعتبر أنفسنا أبناءها، نرى أن من حقوقنا أن ننال منها ما يناله جميع أبناءها.- أننا نرى من واجبنا أن ندعو الأمة الجزائرية للقيام بواجبها نحو دولتها، كذلك نرى من واجبنا أن ننبه الدولة إلى حقوق و مصالح الجزائريين.- أننا إذا دافعنا أشخاصا أو أحزابا عن مصالحنا فان ذلك .. لا يجوز أن يفهم من ذلك أننا معارضون لفرنسا التي هي للجميع". و هذا ما دأبت عليه الحركة الإصلاحية ، و تمسكت به ، حيث أوضح الشيخ ابن باديس في بيان و نداء من الجمعية إلى الأمة الإسلامية ، مع النص الفرنسي ، جاء فيه :" و خلاصة ما نقوله للحكومة ، أن الجزائر يقطنها شعب عربي اللسان ، مسلم العقيدة ، مرتبط بفرنسا و يطلب من فرنسا لا من غيرها، احترام جميع ما يلزمه و يمكّنه به أن يبقى عربيا و مسلما، يتمتع بكافة الحقوق، و يؤدي سائر الواجبات التي يفرضها عليه القانون على قاعدة العدل و المساواة" Préfecture ,cabinet et police générale, sécurité générale, Alger, 11 av.1939,CAOM,2I/44

و هذه المميزات و المقومات، هي التي تتوفر للشعب الجزائري اليوم (1930)، و التي ترشحه بالتالي إلى نوع من المعاملة العادلة و السوية مع من يملك الجنسية السياسية، لأن هذه الأخيرة هي الإطار الشرعي الذي تجري في إطاره النشاطات و معاملات الأفراد و الجمعيات و المؤسسات. و يعرّف ابن باديس الجنسية السياسية:" الجنسية السياسية أن يكون لشعب ما لشعب آخر من حقوق مدنية و اجتماعية و سياسية، مثل ما كان عليه، مثل ما على الآخر من واجبات، اشتركا في القيام بها لظروف و مصالح ربطت بينهما."[1] ثم يوضح ابن باديس إن الجنسية السياسية هي الرابط الذي يجمع بين مجتمعين أو شعبين مختلفين في القومية على ما هو عليه الوضع في الجزائر. و أن عدم استغلال هذه العلاقة على نحو ايجابي و لصالح القوميات المتواجدة في الوطن سيفضي لا محالة إلى ظهور نزوع نحو الانفصال، و لعل هذه الفقرة توضح أكثر:" و تلقّته (مشروع بلوم /فيوليت) الأمة الجزائرية التي ترضى بالارتباط بفرنسا في حقوقها وواجباتها- و هي الجنسية السياسية- ما دامت محترمة في جنسيتها القومية، و هي تلك المقومات و المميزات بشرط لا بد منه: و هو أن يكون التساوي تاما في جميع تلك الحقوق دون تخصيص لحق دون حق، و تمييز لطبقة على طبقة"[2]. فالحرية و المساواة هما قوام استمرار العلاقة بين الجنسية القومية و الجنسية السياسية.

سياسة منافية للإستعمار

في كثير من الأحيان، كما سبقت الإشارة، كانت النخبة الإصلاحية تحاول الرد على خصومها من الذين يؤاخذونها على انخراطها في العمل السياسي بأن نشاطها في البدء و السياق و النهاية يرمي إلى النهضة الشاملة التي تطال جميع المجالات[3]. يقول في هذا الصدد الشيخ محمد الأمين العمودي:"و مهما قام أحدهم

---

[1] عبد الحميد بن باديس، الجنسية القومية و الجنسية السياسية، الشهاب، فيفري1937. و يعرف الجنسية القومية:" إن الجنسية القومية هي مجموع المقوّمات و المميّزات: اللغة التي يعرب بها و يتأدّب بآدابها(الشّعب) و العقيدة التي يبني حياته على أساسها و الذكريات التاريخية التي يعيش عليها و ينظر لمستقبله من خلالها، و الشعور المشترك بينه و بين من يشاركه في هذه المقومات و المميزات."

[2] المرجع نفسه.

[3] من الدراسات المهمة حول طبيعة و جمعية العلماء المناهض للسياسة الاستعمارية ، و أنها تضطلع بدور يرسم خطا موازيا للوجود الفرنسي و لا يعمل على التواصل معه ، مجموعة كتابات نشرها الباحث الإثنوغرافي ، جوزيف ديارمي Joseph Desparmet، أنظر في هذا الصدد : J.Desparmet, naissance d'une histoire nationale de l'Algérie, in Bulletin du comité de l'Afrique française, juil. p.387-392 ; l'histoire des arabes et les Oulémas algériens, in BCAF. .mai 1934,p.274-281 ; le nationalisme à l'école indigène en Tunisie et en Algérie, in BCAF, fév.1935,p.104-107 ; contribution à l'histoire contemporaine de l'Algérie

(العلماء) بعمل أو شارك في آخر يعود بالخير و النفع على الأمة التي هو من أفرادها و على الوطن الذي هو مسقط رأسه، و له فيه كغيره أقارب وأصدقاء و مصالح مادية و أدبية غلا أو رخص إلا و صرخ المغرضون: هذا تدخل في السياسة، هذا انتهاك لحرمة الدين.فنحن لم نعتقد قط و لا نبيح أبدا أن نعتقد هذا الاعتقاد الفاسد في علمائنا بل نعتقد عكسه، و نرى أن رجال الدين المسلمين ليس لهم الحق فقط كجميع مواطنيهم، بل من الواجب المحتم عليهم أن يخدموا الأمة بكل ما أوتوا من علم و قوة.و نرى أنهم جدرون إن لم نقل أجدر و أولى من غيرهم كائنا ما كان بالدفاع عن إخوانهم في الدين و يكشف الغطاء من مختلف الأمراض و المصائب المتسلطة عليهم و المطالبة بما يلزمهم من إصلاحات و المشاركة في أوسع نطاق ممكن و بأنجح الوسائل في الحركة الإصلاحية التي تهم شعبهم ."[1]

ورد في هذه الفقرة أن النفع العام لا يتناقض تماما مع خدمة الوطن، الشعب و الأمة، و إن خلط السياسة و المصلحة العامة هي قائمة في بعض الأذهان الفاسدة التي ران عليها التخلف(الطرقيين و رجال الدين الرسميين)، أو ممن غلبت عليهم نزعة الاحتكار و الاستئثار من غلاة المستوطنين و الإدارة الفرنسية.و العمودي يشير صراحة إلى مفاهيم و مقولات:الأمة، الوطن، المواطنين، الشعب[2]،و سياسة الإصلاحات التي تؤطر الحركة الإصلاحية في الجزائر و يجري تداولها في المجال العام وفق ما تسمح به السلطة الفرنسية.إن وسائل الإصلاح لدى جمعية العلماء هي نفس الوسائل التي توفرها الدولة المدنية الحديثة، و أن النخبة لديها القدرة على التعامل

(1911-1937),la politique des Oulémas algériens, in BCAF,1936,p.352 .. , p.423 .., p.423 ..,p.557.. ; les Oulémas algériens et la propagande italienne (1931-1938),in BCAF, mai 1938,p.210-214 ; Les réformistes et l'éducation nationale en arabe en Algérie, in Entretiens sur l'évolution des pays de civilisation arabe ,T. 3, l'Harmattan ,1939,p.174-182

[1] - Lamine Lamoudi,les oulémas et la politique, la Défense n°137,19 fév.1937- و المقال معرب و منشور في جريدة البصائر، عدد 53،مارس1937

[2] - في مقال سابق، يحدد الأمين العمودي خصوم جمعية العلماء على أنهم أذناب الإستعمار، سماسرة التبشير و كتلة الانتفاعيين التي تعمل بعض الدوائر في الإدارة على توحيدهم لمحاهة المشروع الإصلاحي.الشهاب، ع/12أوت1934. فقد مرت ثلاث سنوات على تأسيس جمعية العلماء، عندما كتب العمودي هذا المقال ليؤكد المهام الجسيمة التي تنتظر العلماء الذين صاروا يزاحمون أطرافا قوية في الحياة العامة. فللإنبراء لأذناب الاستعمار يحتاج إلى مقاومة سياسية، وللتصدي لسماسرة التبشير يتطلب الأمر توعية الأهالي بدين الإسلام، و تنويرها بقيمه و مثله و مبادئه السامية سدا لمرامي التبشير و التنصير و حركة الآباء البيض في معمورة الجزائر.ثم أخيرا، مقاومة الانتفاعيين و هم فئة من الانتهازيين و الوصوليين رائدهم تحقيق المصالح الرخيصة التي عادة ما تكون على حساب نشاط و أهداف الحركة الإصلاحية . و لعل في التصدّي لهذه الأطراف كلّها ما يكشف عن طبيعة المهام التي تنتظر العلماء في المجتمع و الدولة.

مع هذه الوسائل و تستأنس القدرة على إدارة الصالح العام.و هذا ما بينه الشيخ الأمين العمودي في صياغة محكمة وواضحة لطبيعة نشاط وأعمال جمعية العلماء:" و يتلخص نشاط العلماء في الأمور التالية: مواصلة التربية الدينية والاجتماعية للسكان في إطار تقاليدهم و معتقداتهم، الدعوة الحثيثة إلى التعليم باللغتين العربية و الفرنسية، إسداء فضائل الرفق و البر و الإحسان و الأخوة بين جميع السكان، دون تمييز في الدين و الجنس.محاربة الآفات الاجتماعية بمساعدة و تحت رعاية و سهر السلطات الفرنسية، و السعي إلى مكافحة، و بدون هوادة، الجهل، شرب الخمر و الدعارة ، و كل هذه الأمراض الفتّاكة التي ألحقت الأضرار البالغة في صفوف الأهالي، و تسببت في إهيار عدد كبير من العائلات الشريفة والأسر المسلمة العريقة".[1]

و نجد أيضا، أن طبيعة الدولة المدنية الحديثة التي تعتمد الديمقراطية آليـة للإصلاح و التطوير و التحديث، لا تكف بدورها عن الإفصاح عن التناقضات الاجتماعية والسياسية، بحيث تظهر مواقف و أطراف متباينة كما تختلف وجهات النظر و الرؤى في مختلف القضايا و المسائل.ففي مثال جمعية العلماء التي كانت تنظر إلى نفسها كمؤسسة ذات طابع أخلاقي و ديني، صارت بعد أن راكمت التجارب ينظر إليها الآخرون على أن نشاطها يهدد الوضع العام لا بل يهدد كيان فرنسا في الجزائر، و يثوي في طياته مشروع الاستقلال حتما. و في نظرة تاريخية لاحقة، تأخذ بمجمل تاريخ الحركة الإصلاحية، انتهى الكاتب و الباحث الفرنسي روني دوليست René Deliste، في دراسته حول أصول جبهة التحرير الوطني، نشرها في عدد خاص من مجلة nerf، إلى أن نشاط العلماء: " اكتسى بعدا تاريخيا معتبرا، في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية، فقد سمح هذا النشاط بتكوين الآلاف من الشباب الذين صاروا في ما بعد عماد الحركة الوطنية. و لعلنا، لا نجانب الصواب، إذا قلنا، أن الجزائر المستقلة كمجموعة وطنية، عربية و مسلمة، هي بمعنى من المعاني من إنجاز هؤلاء العلماء الذين كانوا يدرّسون و يلقّنون منذ قرابة الثلاثين سنة، أن الجزائر أمة، إسلامية و عربية. و كان هذا الشعار المثلث ينطوي برمته على" الثورة" الجزائرية، حيث الكفاح المسلح، ما هو، في المطاف الأخير، إلا النهاية القصوى لهذا البرنامج التعليمي."[2]

إن الفعل التغييري الذي لازم النشاط الإصلاحي، كما مارسه جمعية العلماء هو بطبيعته سياسي بالمعنى الذي يشير إلى أن السياسة هي ما يهم الجميع و أن ما يهم الجميع هو سياسة. و إذا كان قوام ما يمثل مبرر وجود جمعية العلماء هما الدين و اللغة العربية، معنى ذلك أن مدار نشاطهم يهم الشعب الجزائري برمّته. و

---

[1] L. Lamoudi, « La presse libre »,29 mars 1933

[2] Revue nerf, n°12 et 13, oct.1962.in J.C.Vatin, l'Algérie politique, p195, 196

أضحى هذا واضحا سنة 1936، خاصة في أعقاب المؤتمر الإسلامي الأول في 7 جوان و كرّاس المطالب الذي تمخض عنه[1]، و صارت دعوة جمعية العلماء تنعت بالعمل السياسي السافر بعد ما تمكنت من مزاحمة أطراف و فاعلين سياسيين في المجال العام.وهكذا، فإذا كان النشاط الاجتماعي و التهذيبي الأخلاقي و الديني و الثقافي أيضا واضحا منذ البداية عندما شرعت جمعية العلماء في مشروعها الإصلاحي، إلا أن الذي كان مضمرا و الذي يجب أن يجري البحث عنه من خلال الدراسة و التحليل، هو البعد السياسي الذي سوف يترتب على هذا النشاط، فمن تراكمه وتراكم التجربة التاريخية صار فعلا سياسيا قويا عاما يجبر السلطة الحاكمة إلى التعامل معه كطرف عام و إلا أدى الأمر إلى الانهيار. و هذا ما وقع فعلا ما بعد الحرب العالمية الثانية. أما عدم اشتغال العلماء بالسياسة فهو من قبل تحصيل حاصل، لأنه كما سبقت الإشارة، فلم يكن مركزهم الاجتماعي و القانوني يسمح لهم ذلك، علاوة على أنهم لم يبلوروا خطابا سياسيا واضحا و قابل للتداول العام و الاحتجاج به أمام السلطات العامة.فالسياسة في مثال العلماء هي من قبل " ما لا يريدونه".و في هذا السياق، سياق الثلاثينيات، و الكيفية التي ظهرت به جمعية العلماء و انتشرت بعد ذلك، أضفى عليها بعدا وطنيا، سرعان ما تماهت مقومات الأمة في نشاط و عمل و مشروع الحركة الإصلاحية. و في هذا المعنى، يقول الباحث فاتان Vatin:" فربما، كانت المرحلة التي ظهرت فيها الحركة الإصلاحية هي الحل الوطني.فقد اقتصرت النزعة المصالية على أوساط المهاجرين في فرنسا، و التي لم تكن بمقدورها أن تظهر كحل بديل. و الأمر نفسه بالنسبة لفدرالية المنتخبين، التي كانت تفتقر إلى دعم شعبي معتبر. فشخصية ابن باديس، زعيم الحركة الإصلاحية و نفوذه المعنوي و الفكري، رشّح جمعية العلماء لأن تكون الوسيط الحقيقي و بامتياز"[2].

هذا، و لعلّ الذي ساعد أكثر على انتشار نفوذ الإصلاح، و توسّع دائرته، كما سبقت الإشارة، هو اندراج الحركة منذ البداية في التاريخ الواقعي للمجتمع الجزائري و التجاوب الصحيح مع التيار الإصلاحي العام الذي طال العالم العربي و الإسلامي. و من زخم هذا الواقع استوحت الحركة برنامجها الذي صار مع الوقت " يضيف متانة و قوة على المقاومة لدى الجزائريين، و بالتالي إلى تقليص امكانات الامتصاص و الاستيعاب لدى السلطة الفرنسية "[3]. فالتجربة الإصلاحية، كما بدت في التاريخ الجزائري الحديث، عبّرت عن الصِّلة المتينة بين الوطني و الثقافي، فإذا كان نشاط العلماء في منشئه ومرماه ثقافي، فانه كان حراكا ثقافيا مضمرا و مدغما في البعد الوطني.[4]

---

[1] أنظر الفصل اللاحق، جمعية العلماء و تأسيس لفكرة الإجماع الوطني

[2] Vatin, op.cit. p.193

[3] Ibid., p.197, 198

[4] حول البعد الوطني للحركة الإصلاحية الجزائرية، كما يكشفه التحليل السوسيولوحي و الانتروبولوحي، أنظر Tayeb Chentouf, « remarques sur la naissance des partis politiques en Algérie » in l'Algérie politique,

يذكّر صاحب جريدة صوت الأهالي la voix indigène التي كانت تصدر باللغة الفرنسية، السلطات الفرنسية العامة بخطورة ما يضطلع به"العلماء" في الجزائر و أثره السلبي البالغ في المستقبل. فقد كتب رابح زناتي:" إن أخطر هذه العناصر(التيارات و الحركات التي تتناطح و تتنافس في ساحة العمل السياسي والاجتماعي في الجزائر)، هي بلا ريب النزعة الإصلاحية الجزائرية، المعروفة ب"نشاط العلماء"، و يمثل هذا النشاط بالفعل خطرا بالغا على السيادة الفرنسية، خاصة بعد أن استفاد العلماء من تراخي، طال أمده، للسلطات الفرنسية، أوصلنا إلى وضعية صارت اليوم تنذر بآثار وخيمة على المستقبل، و في هذا البحث[1]، نحاول أن نقدم دراسة مقتضبة و موضوعية للحركة الإصلاحية الجزائرية التي تقف دائما دون المشروع الفرنسي، و تُنصّب الأهالي المسلمين ضده ، و تسعى جاهدة إلى تحقيق الاستقلال العاجل للجزائر.فقد تبين أن لرجال الإصلاح مهارة فائقة في استغلال النعرة الدينية و الروح الإسلامية. و استطاعوا أن يحققوا أهدافا فاقت توقعاتهم. و يكفي أن يستمر هذا الوضع على هذا النحو من اللامبالاة، حتى نصل إلى النهاية المحتومة للجزائر الفرنسية".

1830-1954, opu., Alger, 2003, p.119-128. و في نفس المعنى ذهب المؤرخ الفرنسي روبير أجرون، فقد:" عملت حركة العلماء المصلحين في الجزائر، خاصة على مستوى المبدإ، على تطهير الإسلام الأهلي المحلي، و على إخراجه من العزلة التي وجد فيها، و إدراجه ضمن التيار الذي يمكن أن نطلق عليه "الإسلام الأمي". الأمر الذي استدعى هذه الحركة إلى تبني مواقف سياسية معاكسة تماما للنفوذ الفرنسي، و من ثمة محاربة نزعة الفرنسة. فقد كان أثر الحركة في نشأة و انتشار النزعة الوطنية أساسيا."Ch.R.Ageron, histoire de l'Algérie contemporaine, t2, p.323

[1] - Rabah Zenati, Comment périra l'Algérie française, éd.Attali,Constantine,1938, ، و الكتاب ، عبارة عن مجموعة من المقالات، سبق و أن نشرها ، باسم مستعار "حسان"، في جريدته la voix indigène، تحت عنوان "النزعة الإصلاحية الجزائرية"، أنظر : Le réformisme algérien,(Hassan),la Voix indigène,n°422,12 nov.1937,n°423 ,19 nov. N°424,26 nov.n° 425,3 déc.n°426,10 déc.n°427,20 déc.n°428,28 déc. 1937,n°429,7 janv.1938,n°430,14 janv.,n°431,26 janv.,n° 432,3 fév.n°433,11 fév.n°434,22 fév.1938. كما أن نفس الكتاب أعادت مصالح الأمن الفرنسية نشره، عام 1958 على شكل مطبوعة سرية على مصالحها الإدارية و العسكرية، محذّرة من النشاط الإصلاحي المناوئ للمشروع الاستعماري في الجزائر.

وكان زناتي يفكر و يكتب كمثقف حداثي يتطلع إلى المواطنة الفرنسية الكاملة، كأفضل سبيل إلى انتشال الأهالي من وهدة التخلف المادي و المعنوي، و هو بالتالي يعلق كل الأمل في الدولة الفرنسية كنظـــام استيعابي يدمج الأهالي المسلمين في البوتقة الفرنسية لأنها الأنسب إلى الرقي و التقدم و الحداثة.و عليه، فـــأي تقصير أو تلكؤ في هذا المجال سوف يستدعي أطرافا أخرى لملئه، و المصلحون[1]، كما يبدو ، هم من لهم القدرة حاليا على مزاحمة النظام في الجزائر و من هنا مصدر خطورتهم :" ظهر رجال الإصـــلاح المعـــرفين بإســـم "العلماء"مؤخرا فقط(1931)، و قد لا يحتاج نشاطهم إلى سنوات طويلة لكي يكسب قيمة معتبرة. فالنجاح الذي أحرزوه، منقطع النظير، و لا يمكن أن ينكره إلا جاحد أو أعمى، و لا يمكن النيل أيضا من نتائج عملهم الثوري الراهن و في المستقبل"[2]

و الحقيقة أن هذا التحذير أو الإنذار الموجه إلى السلطات العامة لا يأخذ بالأسباب الحقيقية لظـــاهرة الإصلاح الإسلامي في الجزائر، بقدر ما يريد أن يغيب الظّاهرة في حياة الدولة المدنية الحديثة، التي تعد الإطار الأنسب لإمكانية الإفصاح عن خصائص و ملامح و المقومات القومية للشعوب و المجتمعات. وعليه فان هذا التحذير يؤكد حقيقة أن تلكؤ السلطات الفرنسية عن القيام بواجبها السياسي و القانوني حيال الجزائريين هو الذي سيفضي إلى حالة من القطيعة بين الجزائريين و الفرنسيين. فقد فات رابح زناتي الذي ينظر إلى قـــضايا

---

[1] المصلحون الجزائريون هم من كانوا في المجلس الإداري لجمعية العلماء منذ البداية، أي الأعضاء العاملون كما وصفتهم المادة 12، من القانون الأساسي لجمعية العلماء، فالأعضاء العاملون، هم "الذين يصدق أن يطلق عليهم لقب عالم بالقطر الجزائري، بدون تفرقة بين الذين تعلموا، ونالوا الإجازات بالمدارس الرسمية الجزائرية، و الذين تعلموا بالمعاهد العلمية الإسلامية الأخرى" و جاء في المادة الثامنة"إطلاق صفة العالم على العضو العامل فقط."و ما يستشف من هذا التحديد للعالم هي الصفة العَمَلية التي يتحلى بها المصلح العضو في المجلس الإداري لجمعية العلماء، و من ثمة تميزه عن رجل الدين التقليدي الرسمي و قائد و مريد الطريقة و الزاوية.فالعلماء المصلحون هم مثقفون، يتفاعلون مع معطيات المجتمع و يتخذون منها مواقف وأراء و ينشرون على أثرها وعيا لتجاوزها و محاولة تخطيها.مثال ذلك، السياق الذي أحاط فكرة تأسيس جمعية العلماء، و يقول في ذلك المستشرق المعروف جوزيف= =ديبارمي:"يعزى سبب إنشاء جمعية العلماء إلى الشعور بالمهانة التي انتاب العلماء، عندما احتفلت فرنسا بمرور مئة سنة على احتلالها الجزائر(...)و إذا كانت تفعل ذلك اليوم، لكنها لن تفعل ذلك في القرن القادم" أنظر J.Desparmet, Contribution à l'histoire contemporaine de l'Algérie, la politique des oulémas algériens (1911-1937), Af.Fr., n° 7, juil.1937, p.352.

[2] - La voix indigène, n°422, 12 nov.1937. و ما يجدر ذكره في هذا الصدد،أن كتابات زناتي و موقفه من الحركة الإصلاحية ، بعد المؤتمر الإسلامي ، جوان 1936 ، تغيرت بشكل حدّي و راديكالي عن ما كان يكتبه مع بداية نشاط العلماء عام 1931 و ما بعده ، أنظر مثلا Aux Oulémas Musulmans la Voix indigène, n°101,28 mai 1931, n°104,4 juin 1931...

الأهالي من منظور "اندماجي" حداثي راسخ في الثقافة الفرنسية، و يتصور أن الدولة الفرنسية عبر مشاريعها السياسية و إجراءاتها القانونية و التنظيمية كفيلة بان تغيّر الأهالي إلى مواطنين بدون المرور ب"الخصوصية"[1]. إلا أنه، من ناحية أخرى، نجد تحذيرات رابح زناتي من نشاط العلماء لها ما يبررها لأنها فعلا منافية لواقع حال العصر الحديث الذي يحث الدولة كمنظومة سياسية و قانونية و إدارية إلى ضرورة توحيد نمط حياة المواطنين و السعي الجاد إلى تمكين الجميع من المساواة و العدالة و الحرية، حتى لا يظهر النشاط المختلف نشاطا شاذا لا يقبل الاستيعاب داخل النظام، و بالتالي صار ينظر إلى ما تقوم به حركة العلماء نشاطا مناوئا و مخالفا لطبيعة الوجود الفرنسي في الجزائر.

يضيف رابح زناتي، الذي انتبه فعلا إلى خطورة المشروع الإصلاحي على مستقبل فرنسا في الجزائر:" فقد كانت لهم (العلماء) مرامي سياسية،و إن أنكروا ذلك، و كانت لهم أهدافا مرسومة، ذهبت بهم حد التحالف مع الأحزاب السياسية المتطرفة بقصد الإساءة إلى السلطات الفرنسية و تحقيق مآرب خاصة. فقد رأيناهم، مثلا، يشاركون في المظاهرات مع الجماهير و في المسيرات، و يحترفون، على غرار المنظمات الحزبية اليسارية، تقنيات عقد الاجتماعات و إدارتها مثل رفع الأصابع لتقديم الاعتراضات و التدخل في إطار نقطة نظام، و إطلاق لقب (صديق) في ما بينهم. و أن علاقاتهم مع الأحزاب السياسية المتطرفة، خطاباتهم و مقالاتهم الصحافية، كلها تمس بصورة أو بأخرى المسائل السياسية، و تفصح عن رغبة واضحة للإنخراط في مشاكل الجماهير الجزائرية، بعد ما تمكنوا من جمع صفوفها و تنظيماتها، مما يقطع بالهام العلماء بأنهم يرتبون ثورة داخلية تحقق أغراضهم."[2]

إن علاقة الحركة الإصلاحية بالتشكيلات السياسية الأهلية و الفرنسية و خاصة منها اليسار الفرنسي تكاد تكون خطا ثابتا لأنها الجهة التي يمكن أن تساعد و تناصر الأهالي. فقد كانت النخبة الوطنية بداية من 1912، تبحث دائما عن الإطار الأمثل و المناسب الذي يمكنها من الإفصاح و التعبير عن مطالبها و تحسين شروطها المادية و المعنوية. لا بل، يمكن الجزم أن نشأة الحركة الوطنية الجزائرية كانت في كنف اليسار الفرنسي: المطالب الإجتماعية، النضال الاجتماعي و السياسي، الخطاب الثوري، الشيوعية الأممية، المسيرات، الإضرابات و المظاهرات، استخدمتها النخبة الوطنية الإصلاحية بداية من الأمير خالد إلى الشيخ عبد الحميد

---

[1] - كان رابح زناتي يتضايق من مسألة" الخصوصية"، و يعتبرها منافية تماما للمشروع الفرنسي و تقف على النقيض منه، لأن الخصوصية تحول دون اندماج الأهالي في المخلول الفرنسي. ومشروع الحركة الإصلاحية هو من هذا القبيل، أنظر La voix libre, n°1, 12 fév. 1947.

[2] La Voix indigène, 26 nov. 1937.

ابن باديس، مرورا بنجم شمال أفريقيا و حزب الشعب و ليس انتهاء بأحباب البيان.يواصل رابح زنـــاتي، وفي نفس السياق:" لقد أختار العلماء صف المعارضة، و قدموا يد المساعدة إلى كل من كان يحلم باستقلال وهمي. و أدت هذه الممارسات الجديدة للعلماء، ربما بدون وعي منهم، إلى نوع من السياسة النضالية. و لم تتـــأخر الأحداث لكي تكشف لنا عن مراميهم الحقيقية، و تفضح في عز النهار، نشاطهم الهدّام، رغم ما ينص عليـــه قانونهم الأساسي، الذي يعتبر جمعية العلماء جمعية ذات طابع تهذيبي أخلاقي و اجتماعي. فلو كانوا على علم بما يجري في الجزائر لتحفظوا عن مثل هذه التصرفات، لأن وعي الإنسان المسلم لا يفرق بين الزمني الدنيوي و الروحي الديني.فالدين يشمل مختلف المفاهيم التي لا انفصام لعراها. و العلماء، مثل السيد "جوردان"، يتعاطون السياسة و لا يدرون أنها سياسة"[1]. ثم ينتقل رابح زناتي إلى الحديث عن مؤتمر القدس الذي عقد عام 1931 و ربط بين مقرراته و ما صدر عن العلماء طوال الثلاثينيات، خاصة المؤتمر الإسلامي جوان 1936، و الـــدور الكبير الذي أضطلع به العلماء، على مستوي التحضير، ضبط اللوائح و طريقة تسيير المـــداولات و صـــياغة المطالب.

و واضح من كلام السيد رابح زناتي، أن نشاط العلماء يندرج ضمن المدى الطويل الذي يتفاعل مع التاريخ و ينصهر معه في سيرورة البحث عن الاستقلال الذاتي و بينية الدولة التي توطر حاجات و مطالـــب و تطلعات الشعب.و هذا الكلام ليس من وحي الرومانسية التي تتغنى بالوطنية، وتحتفي بالخطاب الشعوبي، بـــل حقيقة ، ينتهي إليها التحليل التاريخي الرصين، الذي يسترشد بالتاريخ اللاحق للأحداث و الوقائع. وما يؤكد ما توقعه رابح زناتي، هي الدراسة التي أعدها، عام 1958، جاك كاري الباحث العسكري، في شؤون الأهالي و الحركة الإصلاحية على وجه الخصوص، حيث نوّه بقوة الفعل العام الذي لازم نشاط العلماء منذ البداية، و المرحلة الحتمية التي آلت إليها الجزائر، بداية من عام 1954:الثورة، الاستقلال، و الدولة الوطنية[2]:" لم تكـــن جمعية العلماء غريبة عن ثورة نوفمبر.فقد مهّدت الأرضية المناسبة و وَسّعت من نطاقها، عملت على تكـــوين إطاراتها الضرورية.و منذ البداية، حتى وإن لم تكن طرفا عمليا في الثورة، إلا أنها أمدت أعضائها بكل الوسائل

[1] Ibid.

[2] لا شك، أن الوقوف على تاريخ الحركة الإصلاحية، من خلال قراءة تراثها، يدعونا إلى تقريب النزعة الإصلاحية بالفكرة الوطنية، و اعتبارهما مترادفتين، إلى حد أن" الفكرة الوطنية، كما يرى فاتان، تغلبت على النزعة الإصلاحية، و أن العديد من أنصارها ينسى في أغلب الأحيان المصطلح الديني لصالح المصطلح السياسي فقط. و هكذا، فان أشكال و طرق الانخراط في التنظيمات الأهلية، لم تكن دائما واضحة، بل يكتنفها الغموض و اللبس." Vatin, op.cit.p.194

و المراحل اللازمة من أجل الوصول إلى الاستقلال[1]: ـــ الاستيلاء على التعليم و أموال الأوقاف، مـــضاعفة الجهود قصد انتصار اللغة العربية، و الدين، إرسال البعثات الطلابية إلى المشرق العربي[2] . ـــ تربية الجمـــاهير على فكرة الاستقلال، و تدريبها على العمل التحرري. ـــ التحرر و تشكيل السيادة العربية."[3]

[1] " و سرعان ما تبين لجمعية العلماء أن استقلال الجزائر هو وحده، الذي يمكّن المسلمين من ممارسة دينهم بشكل حقيقي." Jacques Carret, l'association des oulémas réformistes d'Algérie, revue l'Afrique et l'Asie, n°43, 1958, P.35

[2] يذكر الباحث حاك كاري، أنه في عام 1954، كان في الجزائر:126 شعبة تابعة لجمعية العلماء، 34 ناديا، 70 دورا للعبادات و18 مؤسسة تعليمية، أي ما يناهز 411 بورة للدعاية الإصلاحية. و قد أوفدت في شهر رمضان، عام 1955، 233 إماما و داعية جابوا كل ربوع الوطن الجزائري.أما صحيفة البصائر فقد كانت تسحب 15000نسخة.«المرجع نفسه،ص.32.

[3] المرجع نفسه، ص.37، 38. أنظر أيضا في نفس موضوع قوة الفعل العام لنشاط جمعية العلماء، الكتاب الذي أشرف و ساهم فيه المؤرخ روبير ارون، حيث يؤكد على أن القيمة الكبرى للخاصية السياسية للعلماء، أنها كانت واحدة من الأصول التي هيئت لأسباب الحرب التحررية عام 1954. Robert Aron ..., les origines de la guerre d'Algérie, textes et documents contemporains, éd. Fayard, Paris, 1962, P.68-71.

الفصل الثالث

في مسألة فصل الدين عن الدولة

اللائكية في الجزائر..؟

تعد مسألة فصل الدين عن الدولة أهم ما تطورت إليه الدولة الفرنسية الحديثة مطلع القرن العشرين.فقد صدر قانون الفصل في 9ديسمبر[1] 1905، حاثا على ضرورة القطيعة مع المؤسسة الكنسية و إبعاد مجالها عن الدولة التي يجب أن تحتكر حصرا السلطة و السيادة و قوة الإكراه.و يستشف من نصوص هذا القانون أن مجال تطبيقه هو الإقليم الفرنسي المعروف بالمتروبول، أي أنه مبدئيا لا يعني الجزائر المستعمرة، إلا أن المادة 43 نصت صراحة على أنه سيصدر لاحقا مرسوم يحدد كيفيات تطبيق قانون الفصل في الجزائر و المستعمرات[2].

---

[1] صدر القانون في الجريدة الرسمية الفرنسية بتاريخ 11 ديسمبر 1905موسوم: Loi concernant la séparation des Eglises et de l'Etat، في عهد الرئيس الفرنسي إميل لوبي ، و قد وضع قانون الفصل ل9 ديسمبر 1905 حدا لنظام الكونكوردا لعام 1801 الذي قام على اثر الاتفاقية التي تمت بين الكنيسة و الحكومة الفرنسية، و أعتبرت فيه الديانة الكاثوليكية دين أغلبية الشعب الفرنسي، بينما أعتبر النص الجديد، أن الكاثوليكية دين مثل سائر الديانات الموجودة في فرنسا. و يعزى الفضل الكبير في التفكير و صياغة قانون الفصل إلى اليسار الفرنسي خاصة جهود أرستيد بريان Aristide Briand و جان جوريسJean Jaurès.و جاء في المادة الأولى: تضمن الجمهورية حرية الضمير ، و تكفل حرية ممارسة العبادات، و لا تقيدها إلا الضوابط الواردة لاحقا حفاظا على الصالح العام. المادة الثانية: لا تعترف الجمهورية بأي دين، و لا تقدم له أي راتب أو اعتماد مالي . و من ثم، فانه بداية من 1 جانفي الذي يلي المصادقة على هذا القانون، تلغى كل المصاريف المتعلقة بالعبادات من ميزانية الدولة و الولايات و البلديات. إلا أنه، يمكن أن تسجل بعض المصاريف في هذه الميزانية بالنسبة للخدمات المتعلقة بالصدقات و الإحسان، و التي ترمي إلى التكفل بحرية ممارسة العبادات في المؤسسات العامة، مثل الثانويات، الكوليجات، المدارس، مآوى رجال الدين، الملاذ و السجون. بينما تلغى المؤسسات العامة لشؤون العبادات إلا ما يندرج في أحكام الواردة في المادة الثالثة." أنظر النص كاملا مع الملاحق المعدلة له في كتاب، Jean-Marie Mayeur, la séparation des Eglises et de l'Etat, l'Atelier, Paris, 2005

[2] – جاء في المادة 45"سوف تصدر لوائح إدارية عامة تحدد الشروط التي بموجبها يطبق هذا القانون في الجزائر و في المتروبول".صدر المرسوم بتاريخ 27 سبتمبر 1907، تحت عنوان: المرسوم المتعلق بالتسيير الإداري العام و شروط تطبيق قوانين الفصل بين الكنائس و الدولة في الجزائر، والممارسة العامة للعبادات.

المعروف في هذا الصدد، أن قانون الفصل لعام 1905والتشريعات اللاحقة عليه تتحدث عن فصل الديانة المسيحية(الكاثوليكية و البروتستنتية) عن الدولة و انصرافها إلى تناول المسائل المدنية، السياسية و رسم حدود الكنيسة، التي تبقى ضمن المجال الخاص(العقيدة، الإيمان، الضمير، الروح..)، أو في إطار الكنيسة كمؤسسة إجتماعية أخلاقية دينية بعيدة عن السياسة. فقد كان قانون الفصل إجهازا على نفوذ و مصداقية الكنيسة، التي كانت تضاهي الدولة نفسها، الأمر الذي استدعى تحجيمها و تقييدها حتى لا تعيق من المد المدني و الوضعي و العقلاني للعالم الحديث الذي لا تقوم الدولة الحديثة فيه على الدين، بل على العقد الاجتماعي المدني الذي يستند إلى إرادة الأشخاص مجردين من صفاتهم و اعتباراتهم الدينية، الإثنية والعنصرية..بل إلى ذواتهم كمواطنين، ذوات مكتفية بذاتها في الدولة الفرنسية.

تتعلق المسألة العلمانية، بالدين و بالدولة، و هي بالتالي تندرج في ما كانت تهتم به جمعية العلماء و التيار الإصلاحي بصورة عامة.فقد كان المطلب الأساسي للمصلحين هو إصلاح الدين في ظل الدولة الفرنسية. و سبقت الإشارة إلى أنهم تفطنوا إلى أهمية النظام السياسي في ترقية مقوّمات الأمة و منه الدين الإسلامي.فالإصلاح الديني لم يكن مطلوبا فقط في مواجهة الإدارة الاستعمارية: حرية التعليم[1]، و إلقاء الدروس في المساجد[2]، و استقلال القضاء الشرعي، بتطبيق نظام الأحوال

[1] – و المقصود بحرية التعليم، أي التعليم العام الذي تديره الحكومة العامة في الجزائر لسائر أبناء الفرنسيين. يقول الشيخ ابن باديس في هذا الصدد:" نحب لأبنائنا أن يتعلموا اللغة الفرنسية، فهي لغة علمية، عالمية و لغة الأمة التي تربطنا بها روابط اجتماعية و بالحكومة التي تتصل شؤوننا و مصالحنا بها. نحب لأبنائنا هذا، دون أن نرضى بأن يمس شيء و لو قليلا من أمر عقيدتهم و صفتهم الدينية، لأن العقيدة و الصفة الدينية عندنا هي فوق كل شيء و قبل كل شيء و أعز من كل عزيز و أعظم من كل عظيم (...) و إذا كانت(المدارس) علمانية قدّمنا لها أبناءنا و نحن مطمئنون على عقيدتهم، و إن كانت دينية تركناها لأبناء دينها الذي تنتمي إليه (...) إن مدارس الحكومة العلمانية المحضة موجودة، فليؤمها المسلمون بأبنائهم دون غيرها من كل مدرسة لها صبغة دينية غير إسلامية، و ذلك يكونوا قد أوصلوا أبناءهم إلى اللغة الفرنسوية و ما يعلم بها دون أن يصيبوهم بشيء في دينهم و عقيدتهم."عبد الحميد بن باديس، الصراط، 25 أكتوبر 1933.

[2] الدروس التي كانت تعطى في المساجد من قبل العلماء، تشمل: التفسير للكتاب الحكيم و تجويده و على الحديث الشريف و على الفقه في المختصر و غيره، و على العقائد الدينية، و على الآداب و الأخلاق الإسلامية و على العربية بفنونها، من نحو و صرف و بيان و لغة و أدب و على الفنون العقلية كالمنطق و الحساب و غيرها " من بيان الشيخ ابن باديس الذي دعا فيه إلى بداية الدروس العلمية التي يلقيها السادة العلماء على طلبتهم، بداية من يوم السبت 21 أكتوبر 1933، الصراط، 9 أكتوبر 1933.و يمكن العودة إلى مطالب العلماء في مسألة التعليم و حقهم

الشخصية الإسلامي[1]، بل الإصلاح الديني كان مطلوبا أيضا في مواجهة الـنظم الطّرقيـة[1] الـتي " كلست" الحياة الإسلامية في جملة من التقاليد البالية و الشعائر المتواترة عـن عـصور الانحطـاط و

فيه حيال الإدارة العامة ، إلى مقررات المجلس الإداري للجمعية إلى الوالي العام، الصراط ، 27 نوفمبر 1933. و إلى اقتراح الشيخ ابن باديس في موضوع إنشاء كلية دينية، سجل مؤتمر جمعية العلماء، ص.106-107. الاستماتة في المطالبة بهذا الحق هو الذي أثّر في نهاية المطاف على عمومية و قانونية التعليم الحر و العام الذي طالبت به جمعية العلماء.

[1] كان العلماء دائما يلحون على استقلال القضاء الإسلامي عن الإدارة الفرنسية.أما أهم ما وصلت إليه هذه الدعوة و اكتست المدلول العمومي، الذي يروم الانتقاص من السيادة الفرنسية، فقد ورد في المذكرة / التقرير الذي قدمه مجلس إدارة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلى الحكومة الجزائرية(الحكومة العامة)، بعد اجتماعه المنعقد في 5 أوت 1944، في المسائل الدينية الثلاث: المساجد، التعليم، القضاء. و في الشأن الأخير جاء ما يلي:"القضاء بين المسلمين في أحوالهم الشخصية و المالية و الجنائية، جزء لا يتجزأ من دينهم، لأن الحكم بينهم فيها حكم من الله، و لأن أصول تلك الأحكام منصوصة في الكتاب و السُّنة، و كل ما فيهما فهو دين و لأنهم ما خضعوا لتلك الأحكام إلا بصفة كونهم مسلمين. و الدولة الفرنسية نفسها تعترف بهذه الحقيقة اعترافا صريحا. فقد كانت إلى العهد القريب تعارض مطالبة الجزائريين بحقوقهم السياسية لتمسكهم بالقانون الإسلامي في الأحوال الشخصية." و لاستعادة القضاء الإسلامي مكانته و دوره في حياة المسلمين الجزائريين، تقترح جمعية العلماء أصول الإصلاح التالية:" 1/ التعليم القضائي، أي دراسة أحكام التشريع الإسلامي في مصادره وأبوابه وفق نمط التعليم الحديث (جامع الزيتونة).2/إسناد وظائف قضائية للمتخرجين المسلمين.3/تشكيل مجلس قضائي أعلى من القضاة المسلمين يتولى اختيار القضاة و تسميتهم ومراقبتهم و النظر في سلوكهم و تحديد عقوبتهم، و تكون سلطة هذا المجلس مستقلة عن القضاء الفرنسي.4/محاكم للإستئناف، تستأنف إليها الأحكام الأولية و تكون سلطتها إسلامية محضة، لأن حكم القاضي المسلم لا ينقضه إلا قاضي مسلم."آثار الإبراهيمي، ج1، ص.339-330.أنظر أيضا إلى نفس الوثيقة ، كما أعدتها مصالح الإدارة الحكومية ، عمالة مدينة الجزائر ، تحت عنوان المشكلة الثقافية في الجزائر ، حيث تضمنت المذكرة التي بعثت بها الجمعية إلى الحكومة العامة ، مبادئ جمعية العلماء و أصولها ، مع تمهيد خاص يوضح المستوى الذي وصلت إليه جمعية العلماء، و الحقائق الجديدة التي فرضتها. فقد زادت الهوة، بسبب نشاط العلماء بين السكان المسلمين و بين الأوروبيين، و أن حزب العلماء طرف أساسي لا يمكن التغاضي عنه إذا أرادت السلطة أن تسعف الأوضاع بإصلاحات جادة و فعّالة. Association des Oulémas d'Algérie, le problème culturel en Algérie : les Mosquées, la langue arabe, la justice musulmane, CAOM, 4I/14. و لمعرفة أكثر موقف المصلحين من مسألة القضاء الإسلامي ، يمكن العودة إلى :كتاب مفتوح إلى قضاة الشرع الإسلامي بالعمالات الجزائرية الثلاث ، عبد الحميد بن باديس ،البصائر ،22 أفريل 1938 ،القضاء الإسلامي بالجزائر ، حمزة بوكوشة ، البصائر ،1أوت 1947،القضاء و حالته في الجزائر ، أبو يعلى الزواوي ، البصائر ، 1948.

التخلف، اختصرها التجربة الاستعمارية في ما عرف بـ"الإسلام الجزائري".فقد كرست التجربة الطّرقية مع النظام الاستعماري ذهنية أهلية أعاقت المجتمع المسلم عن التطور و الترقية نحو الأفضل وفق ما توفره الحياة الحديثة، تبين بعد سنوات من الإسلام الطّرقي أنه النفي التاريخي و الوجودي للحداثة كما ينشدها التيار الإصلاحي في تعبيراته الدينية أو السياسية.

و هكذا، فمسألة فصل الدين عن الدولة، عبّرت عن صلب الإشكالية التي انبرت لها الحركة الإصلاحية في البداية و في سياق أحداث الثلاثينيات و الأربعينيات إلى آخر مراحل العهد الفرنسي في الجزائر، و لعّل تداعياتها لازالت تلازم الحياة السياسية إلى الآن[2] . فمع بداية النصف الثاني من عشرينيات القرن العشرين، لاذ المصلحون الجزائريون بالدين و متطلباته، ثم لم يلبثوا أن أسسوا جمعية رسمت أهدافها على أساس من الدين و الأخلاق.وبعدما توفرت لهم تجربة الثلاثينيات، عمدوا أثناء الحرب العالمية الثانية و بعدها إلى بحث المسألة العلمانية في كل تعبيراتها و احتمالاتها على أساس أنها مسألة تختزل الوجود الحقيقي لفرنسا في الجزائر، أي أنها عبّرت عن المأزق التاريخي للإستعمار عندما أخفق في حل هذه الإشكالية في بلد غير فرنسا[3] .

---

[1] أنظر موقف جمعية العلماء من الطرقية، البشير الإبراهيمي، السجل، ص.29-40، ثم 61-63

[2] – في دراسته عن الإسلام في الجزائر الحديثة ، انتهى الباحث الفرنسي الأب هنري سانسون إلى وصف الوضع العام ، بأنه نوع من اللائيكية الإسلامية.أنظر ، Henri Sanson, Laïcité islamique en Algérie,collection « recherches sur les sociétés méditerraniennes »,Paris ,éditions du centre national de la recherche scientifique,1983

[3] – بمناسبة مرور مائة سنة على قانون الفصل و التجربة العلمانية في فرنسا، ظهرت مجموعة من الكتب، تعيد التفكير في المسألة و ترصد أهم الإنجازات الفكرية و السياسية التي لازمت الحياة الفرنسية المعاصرة، و نذكر على سبيل المثال لا الحصر الكتب التالية: Maurice Larkin,l'Eglise et l'Etat en France,1905:la crise de la séparation, Privat,Toulouse,2004; Jean Baubérot, Laïcité 1905-2005, entre passion et raison, le Seuil, Paris, 2004 ; Emile Poulat, notre laïcité publique, Berg international Editions, Paris, 2003.

و في جميع الأحوال، فقد انتهت هذه القراءات الجديدة إلى أن التجربة العلمانية في فرنسا تجربة راديكالية، تعاملت مع اللائكية على أنها تيار أصولي، و على أن مبدأ الفصل مبدأ قاطع لا يرحم، على خلاف بعض التجارب الأوروبية الأخرى التي إتّسمت بالمرونة و اللين، استطاعت الأحيال الجديدة و القوميات المختلفة أن تقطن و تستوطن في المدن و أقاليم الدول المستعمرة سابقا، و أن تتكيف مع الوضع، و تحصل على جملة من الامتيازات زادت من قيمة وضع المواطن statut du citoyen . و لعل أهم مظهر الذي يفصح عن مأزق اللائكية في فرنسا

تعاملت فرنسا مع الدين الإسلامي كمجموعة من الأعراف و التقاليد التي تنظم و تتحكم في حياة رتيبة للأهالي.فالإسلام في عرف العسكريين ثم السياسيين و الإداريين الفرنسيين مؤسسة دينيـــة تقليدية و نظام حياة مغلق يأبى التطور وفق النمط الحياتي الحديث، و احترامها لهذا الدين، كان على هذا الأساس، كما ورد في معاهدة جويلية 1830[1]، خاصة منها أمور العبـــادات، دور العبـــادات، الزكاة، الميراث و إجراءات الزواج و الطلاق و صيغ ثبوت الهبة، و شعائر و مراســـيم الجنـــازات و الدفن. لكن سرعان ما تبين خطر هذا الموقف الذي يفتقر إلى الدراية الحقيقية لواقع حال الإسلام و المسلمين، و جاءت الحركة الإصلاحية لتَتَوَلّى بنفسها التعبير عن الإسلام الصحيح.

و هكذا، فمَكْمَن المفارقة في التجربة التاريخية الفرنسية، هو أن الـــصراع الـــذي إحتـــدم في المتروبول بين المؤسسة الكنسية و الدولة إنتهى في نهاية المطاف إلى إقرار مبدإ الفصل لتستقل الكنيسة

حاليا هو تلكؤها في التعامل الإيجابي مع الديانة الإسلامية التي صارت تمثل ثاني ديانة بعد الكاثوليكية، و انتهت في المطاف الأخير إلى أزمة مستعصية لا تني تتفاقم مع الوقت لتعبر عن نفسها بالأخطاء السياسية، و العنف الاجتماعي.

[1] - جاء في متن هذه المعاهدة:" و ستبقى ممارسة الديانة المحمدية حرّة.و سوف لن يمس السكان، و لا تتعرض ديانتهم، أملاكهم ، تجارتهم و صناعتهم لأي أذي.و ستكون نساؤهم موضع احترامنا." convention entre le general en chef de l'armée française et son Altesse le dey d'Alger, 5juillet 1830, code de l'Algérie annotée, p.1.و في أول بيان توجهت به سلطات الاحتلال إلى السكان الجزائريين أكدت أيضا احترامها للدين الإسلامي:" إننا نضمن لكم أيضا و نعدكم وعدا حقيقيا، مؤكدا غير متغير و لا متأول، أن جوامعكم و مساجدكم لا تزال معهودة معمورة على ما هي عليه و أكثر، وأنه لا يتعرض لكم أحد في أمور دينكم و عبادتكم."أنظر،" نص البيان الفرنسي إلى الجزائريين" في كتاب سعد الله بالقاسم،آراء و أبحاث،ج1،دار الغرب ،بيروت،ص.280-271 .إلا أن على مستوى التطبيق ، كانت دائما توسع دائرة اختكم الفرنسية لتحكم منازعات تتعلق بالمسلم و الإسلام .فقد جاء في المادة الأولى من قرار الجنرال القائد،7ديسمبر1830، المتعلق بإدراج جميع أموال المؤسسات الموقوفة على مكة و المدينة وعلى المساجد أو مخصصة لأغراض خاصة إلى الدومين العام:"كل المنازل، الدكاكين ، المحلات، الحدائق،الأراضي و كل المؤسسات مهما كان نوعها و الموقوفة على مكة و المدينة أو على المساجد أو أنها تصرف في وجوه خاصة، كلها يلحق بإدارة الدومين التي ستتحصل على منافعها و تتولى الإشراف عليها و تحديد مستحقيها."أنظر Algérie annotée, p.2.أما القضاء الفرنسي ، فيعتبر أن معاهدة الاستسلام لا تتضمن الطابع السياسي فحسب، بل أنها ذات طابع قانوني، و بالتالي يفتح المجال للمحاكم إمكانية تفسيرها و تطبيقها أيضا.أنظر ، مجلة القضاء الجزائري،Jurisprudence algérienne, 1865, p.27

بوظيفة رعاية الدين المسيحي في المجتمع الفرنسي، و تستقل الدولة بشؤون المجتمع العامة أي المؤسسات السياسية و الدستورية و الإدارية المجردة عن الأشخاص و الأغراض الخاصة.فالدين صار مسألة تتعلق بالأشخاص و الحياة الخاصة و لا صلة للدولة به.بينما لم يكن الأمر كذلك في الجزائر التي انتهى فيها الصراع (الجهاد ضد المحتل طوال القرن التاسع عشر) إلى وضع يد الدولة على شؤون الدين الإسلامي، أعطى فرصة للنخبة لكي تواجه السلطة الاستعمارية و تضفي الشرعية على مطالبها في مسألة الدين و الدولة أيضا، و بالتالي مهدت لمرحلة الكفاح السياسي الذي ظهر مع نخبة الشباب ثم استأنفته جمعية العلماء في سياق تاريخي آخر[1].

المسألة الدينية في الجزائر

تواضعت الكتابات الفرنسية حول المسألة الدينية في الجزائر، على أن الإسلام دين يجمع أمور الدنيا و الآخرة، و لا يفصل ما بين الشأن العادي(الدنيوي) و الشأن الروحي(العبادات و الواجبات نحو الله). و يرتبون على هذا، عدم إمكانية تطبيق مبدأ الفصل بين الدين و الدولة، و كأن هذا المبدأ هو معطى أزلي إقتصر على تاريخ فرنسا فقط.و في هذا المعنى، كتب الأستاذ جيرارد بيسو دي جانسانس(Gérard Busson de Janssens)"إن المسلم لا يمكنه أن يفصل بين الروحي و الزمني، و لا الواجبات نحو الله عن الواجبات نحو بني البشر.فالشريعة الإسلامية تحكم المعاملات المدنية و الواجبات الدينية(شؤون العبادات).فهذا الوضع هو بلا ريب، واحد من الأسباب التي حالت دون إمكانية تطبيق قانون فصل بين الكنائس و الدولة الذي جرى المصادقة عليه في فرنسا عام 1905، ثم مدد مجال تطبيقه في الجزائر بواسطة مرسوم 27 سبتمبر1907، و بقي حبرا على ورق في ما يتعلق بالدين الإسلامي "[2].فالتصور الذي يقدمه الكاتب هو تصور ما قبل الدولة الحديثة الذي كانت تميز

---

[1] – إن عدم تطبيق مبدأ الفصل، هو الذي أفضى بجمعية العلماء إلى الحرص على تطبيق قانون 1905، و اعتماده كمطلب في كل اتصالاتها مع الإدارة العليا في باريس أو مع الحكومة العامة في الجزائر. و لعلّ هذا، كما كتبت آن، ما أضفى على مشروع و برنامج العلماء رؤية علمانية من السياسة و من الدولة حتى و لو كانت استعمارية. Anne Bozzo "Musulmans, Juifs et Chrétiens d'Algérie dans les années trente regards croisés, convergences au miroir de la relation coloniale" in A. Charfi, l'Islam dans l'histoire, Tunis, 1998., p.217

[2] – Gérard Busson de Janssen, la séparation du culte musulman et de l'Etat en Algérie, revue des études islamiques, éd. Librairie Paul Genthier, 1948, p.13

فيه الرؤية الدينية للأشياء و الإنسان و المجتمع. بينما الرؤية الحديثة تستوعب كل المجالات و الفضاءات و تعمل على إبداعها و خلقها بما في ذلك المؤسسات الدينية نفسها التي تندرج مع غيرها في مشروع و خطط التنمية و التطور، و هو المسار الذي يعبّر عنه بعلمنة العالم، أي تجريد العالم من الأساطير و الخرافات و المدهش و المقدس، و إتاحة المكان لما هو موجود فعلا، عقلاني وواقعي و قابل الشرح و التفسير بصورة علمية و موضوعية، فضلا على تحرير المجالات و ظهور التخصصات.[1] و الحقيقة، أن المسؤول عن إخفاق مسيرة العلمانية في المجتمع الجزائري هي الرؤية السلبية التي تمسكت بها الإدارة الاستعمارية و المتخصصون في شؤون الأهالي، و التي اختزلتم إلى كتلة بشرية تحكمهم أعراف وتقاليد دينية قارة أطلقت عليها الديانة المحمدية، تفتقر إلى الحيوية و الفعالية السياسية و لا تقوى على تسيير مرافق و مؤسسات المجتمع و الدولة[2] ، أي أنها تعاملت مع الإسلام كديانة توارثها الأهالي منذ العهود الأولى للإسلام في أنماط من السلوكات و العبادات لا تتغيّر[3].فقد كان بالإمكان أن يرتقي الدين في خضم حياة الدولة الحديثة، لو ترك الأمر إلى أهله الذين يتفاعلون

---

[1] – أنظر في معنى العلمنة أنها سيرورة تاريخية نحو التخلص من المدهش و المقدس، كتاب المفكر الفرنسي مارسيل غوشي. Marcel Gauchet, le désenchantement du monde, une histoire politique de la religion, éd.Gallimard, Paris, 1985

[2] – يضيف السيد جيرارد بيسو، في هذا المعنى" لقد سعى الحكام العامّون، في حدود ما تسمح به القوانين الفرنسية، إلى احترام التراث الإسلامي الذي يجهل تماما مبدأ فصل السلطات.فلم يكن النبي محمد مؤسسا لديانة جديدة فحسب ، بل منشئا لدولة ثيوقراطية، و جاء الخلفاء من بعده على رأس الجماعة الإسلامية ماسكين بزمام السلطة الروحية و السلطة الزمنية". المرجع السابق ص.14

[3] في دراسته لمشكلة استقلال الدين الإسلامي في الجزائر، يؤكد السيد جاك كاري، ضابط و خبير في قضايا الأهالي، العلاقة الوطيدة بين الديني و الدنيوي في الإسلام على هذا النحو:"انه من المفارقة الحديث عن استقلال الدين عن الدولة في الإسلام، لأن الزمني و الروحي متلازمان بشكل متين.فالقرآن، عبارة عن مدوّنة من القواعد التي تنظم حياة الأمة، إن على صعيد الديني، الأخلاقي، و خاصة السياسي. إن الدولة الثيوقراطية هي الصفة التي تناسب حاليا الإسلام، لأن الحاكم له اليد العليا على شؤون العبادات." Jacques Carret, le problème de l'indépendance du culte musulman en Algérie, p.43, CAOM, 4I/174. و النص مأخوذ عن مجلة Afrique et Asie,1er tri. 1957

مع القوانين و النظم و المؤسسات المدنية و السياسية على ما كانت تطالب بها التشكيلات السياسية الوطنية و الإصلاحية و منها جمعية العلماء[1].

كما أن وجه المفارقة الآخر الذي يتناقض مع طبيعة الدولة المدنية الحديثة، هو لماذا تمسكت السلطة الفرنسية بضرورة وضع يدها على الديانة الإسلامية خلافا لما فعلته مع الديانة المسيحية؟ ألا يعبر هذا عن تنكر خطير لواجبات و مهام الدولة الفرنسية نحو رعاياها في الأقاليم؟ فمرسوم 27 سبتمبر 1907، المراد تطبيقه في الجزائر كإمتداد لقانون الفصل لعام 1905 المعروف في المتروبول، لا يشير إلى ما يتعلق بالدين الإسلامي، فجميع المواد تتحدث عن المؤسسات الكنسية و الأعوان و الموظفين التابعين بالألقاب إلى المنظومة التراتبية للكنيسة و امتداداتها، كما تتحدث عن نظام الصلاة و الشعائر المتعلقة بها و الجمعيات التي تتولى السهر على تقديم البر و الإحسان في المؤسسات العامة مثل الكوليج، المدارس، الملاجئ، المستشفيات، السجون، و ليس هناك من ذكر للزوايا و المساجد و الكتاتيب، و دار الأيتام...و جاء في المادة 18 من المرسوم نفسه:"يجب أن ينحصر موضوع هذه الجمعيات على ممارسة العبادات، و أن لا يقل أعضاؤها على 7 أعضاء بالغين، مسجلين أو قاطنين في الدائرة الدينية.و أن يترأسها مدراء و متصرفون إداريون فرنسيون"[2].

---

[1] قدّم العمودي سلسلة من المقالات في جريدته " الدفاع " تحت عنوان المسألة الدينية، شرح فيها أن الدين الإسلامي كما يريده الاصلاحيون يندرج في صلب إشكالية الدولة المدنية الحديثة من حيث فكرة استقلال المسلمين بها و من حيث ترسيم مؤسساته في الواقع الاجتماعي.أنظر، L.Lamoudi, la question religieuse, la Défense, 14 mai ,28 mai, 18 juin 1937.

[2] يذهب بعض الفقهاء إلى توسيع مفهوم و مدلول "الفرنسي" بحيث لا يقصرونه على الفرنسي بالجنسية الأصلية، بل إلى الأهلي أيضا وفق ما ورد في القرار المشيخي، 14حولية 1865:"أن الأهلي فرنسي إلا أنه يبقى خاضعا لنظام الشريعة الإسلامية".و الحقيقة، أن هذا النوع من التوجه في قراءة القوانين لا يوجد ما يبرره أصلا في حالة مرسوم 27سبتمبر1907، لأنه يتحدث عن الديانة المسيحية. و من السذاجة أن نتصور مسلما يتولى الإشراف على مؤسسة كنسية، هذا من جهة، و من جهة أخرى، فان فحوى القرار المشيخي 1865/07/14 ينطوي على أن الصفة الفرنسية التي تمنح للمسلم الأهلي تسحبها منه عبارة:" إلا أنه يبقى خاضعا لنظام الأحوال الشخصية الإسلامي". إلا إذا تنكر هو لنظام الشريعة، عندها فقط يمكن النظر في أهليته و أمكانية استحقاقه للصفة الفرنسية، لأنه في ظل القوانين الفرنسية اللاحقة، اكتساب الجنسية لا يعني تحقق صفة المواطنة الفرنسية بالضرورة و بالتالي إمكانية ترأس مؤسسات دينية أو مدنية.

و إذا كان حقيقة، أن الإسلام، في عرف السلطة الفرنسية ينطوي على الدين و الدولة و أنها تحترم هذا الدين بعدم التدخل فيه، فإنها لم تتدخل في جانب الإصلاحات المتعلقة بشؤون الدولة نفسها، لأنها كانت تدرك، بناء على عدم انفصام عرى الدين و الدولة في إسلام الأهالي، أن أي تحسين لأوضاع الدين يفضي لا محالة إلى تطور الوضع الاجتماعي و السياسي، و أن أي إصلاحات في ما يتعلق في البرامج السياسية يؤدي أيضا إلى تطور في المسألة الدينية.فقد تلكأت الإدارة العليا في باريس و الحكومة العامة في الجزائر عن التجاوب مع مطالب الأهالي في الشق المتعلق بالدولة و نظام الحكم و إدارة الشأن العام: الحقوق السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية، كما رفعها بداية القرن العشرين بعض ممثلي الأهالي و مثقفيهم.و هكذا،فالقوانين التي تصدر في السياق الإستعماري تعبر عن أزمة الدولة المدنية الحديثة، ودخولها في تناقضات و مفارقات ، أكثر ما يراد بها حل متطلبات و حاجات الشعب المتجددة مع ما تنطوي عليه مؤسسات الدولة[1].فالإقرار بأن الإسلام يدغم الدين و الدولة في ذات الوقت، يراد به في ظل السلطة الاستعمارية، عدم تقديم الإصلاحات و البرامج لصالح الأهالي المسلمين. و من جانب آخر لا يمكن التقليل من شأن التحليل الذي يؤكد على وجود علاقة تأثر متبادل بين الحياة الدينية و مؤسسات الدولة ، سواء على مستوى الأشخاص الاعتبارية أو الأفراد . فبعض الجزائريين كان يفكر و يسعى إلى تقلد المناصب و الوظائف الإدارية، و محاولة التموقع في الحياة العامة و في ذات الوقت يبتعد نوعا ما عن الحياة الدينية التقليدية. فقد كانت الصلة وطيدة بين الحياة الإجتماعية بما تحمل من قيم الدين و طقوس و مشاعر و تقاليد و بين الحياة السياسية الجديدة التي تمتص الدين و تعمل على فتوره و تميّعه في الحياة العامة.

لم يكف العلماء عن مطالبة السلطات الفرنسية رفع يدها عن الدين الإسلامي، و اعتبروا أن أمور و شؤون العبادات و المعاملات الإسلامية شأنا يعود حصرا للمسلمين و خاصة العلماء منهم:الإفتاء، الاجتهاد، القضاء الشرعي ، إدارة المساجد[2]..و لهم في ذلك سندهم الشرعي، فضلا

---

[1] يرى، الباحث المؤرخ آجرون، في هذا الصدد أن " في الإسلام، يرتبط دائما السياسي بالديني بشكل عضوي. فالسعي إلى تطهير المذاهب و الشعائر و ترقية الثقافة العربية، لا تنفصل إطلاقا، لدى العلماء، عن الاختيار السياسي لفائدة القومية العربية و النزعة الوطنية الجزائرية". Ch.R.Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine, p.332

[2] حول مسألة الفصل و أن الإسلام شأن يعني المسلمين ، يمكن العودة إلى سلسلة من المقالات للشيخ الإبراهيمي ، التي مثلت خطا ثابتا تمسكت به جمعية العلماء إلى غاية عام 1954، فصل الدين عن الحكومة، محمد البشير الإبراهيمي ، البصائر ،22 نوفمبر 1948؛11 أفريل 1949 ؛18 و 25 جويلية ، 8 أوت 1949 ؛ 16 و 23 و-

على السند الذي يوفره قانون الفصل1905.فقد شكل هذا المطلب مع غيره من المطالب برنامجا إصلاحيا ساهمت به جمعية العلماء في محاولة إصلاح الوضع القائم على التناقض و المفارقة و زيادة الهوة بين الأهالي و المواطنين الفرنسيين، لأن مطالبة رفع يد الدولة الفرنسية عن شؤون العبادات الإسلامية، في رأي العلماء، يوفر إمكانية معالجة الإشكالية العامة التي كانت تطرح ليس في الجزائر فحسب بل في العالم العربي و الإسلامي:الإسلام و الحداثة، الدخيل و الأصيل، الإصلاح و الطّرقية..لأن المسألة العلمانية في الجزائر، لا يجري تطبيقها وفق وجهها القانوني و السياسي و الاجتماعي.ففي الشق المتعلق بالديانة المسيحية يترك للأفراد حرية الاعتقاد و للمؤسسة الكنسية أمر تنظيم مراسيم و إحياء الشعائر و الصلوات وتسخير المساعدات الاجتماعية، فضلا على تسيير النظام التراتبي الكهنوتي، على عكس ما تفعل مع الدين الإسلامي، حيث لا تتوانى الإدارة الاستعمارية عن التدخل و التضييق على الجماعة الإسلامية و الدعوة إلى "الإسلام الجزائري"[1]، الذي يشجع على وجه الخصوص النزعة الطّرقية المرابطية من قادة الزوايا و الأعيان المحافظين، إسلام يحرص على الوضع القائم، و لا يدخل إطلاقا في صراع مع الحكومة العامة و لا الإدارة المحلية.

إن احترام قانون الفصل، كما دعت إليه الحركة الإصلاحية، يحفّز على الاجتهاد من أجل تجاوز محنة التخلف الديني، و يمكّن من إرساء نهضة شاملة، بعيدا عن الاحتكار السياسي للدين.و اعتبر العلماء أن فصل الدين (الإسلامي) عن الدولة الفرنسية هو الأنسب لإسلام حديث يتخطى الفهم الوراثي (الإسلام الوراثي على حد تعبير الشيخ ابن باديس) إلى الإسلام الذاتي.و هكذا ، فان الطّرقية، تعد النفي التاريخي للإصلاحية، لأنها مدعمة سياسيا من جانب سلطة علمانية لا تحترم مبدأ الفصل.و لعل الشاهد على ذلك هو التقرير الذي تقدم به الشيخ ابن الموهوب، مفتي قسنطينة، عن حال الديانة الإسلامية، إلى لجنة الإصلاحات، جويلية1934، و قد نشرته مجلة الشهاب، في معرض

30جانفي 1950 ؛6 و 13 و 20 و27 فيفري 1950؛15 و 22 و29 جانفي 1951 ؛12 فيفري؛ 9 أفريل ؛7 و 21 و 28 ماي ؛4 و 11 جوان 1951.

[1] مع مطلع الخمسينيات، صار" الإسلام الجزائري "، منظومة متناقضة تماما مع الإسلام الذي كانت تدعو إليه جمعية العلماء و الذي عبّر عنه الشيخ العربي التبسي ب"الإسلام الصحيح"، و الظاهرتان لا تجتمعان إطلاقا في شخص واحد و لا أمة واحدة. فالإسلام الصحيح، عنده هو لله و للمؤمنين المخلصين، بينما " الإسلام الجزائري" هو للمستعمرين و زبانيته ويلخّص العربي التبسي المعادلة هكذا: الإسلام الصحيح لله و " الإسلام الجزائري " للقيصر. ، فصل الحكومة الجزائرية عن المساجد ، البصائر ،أنظر أيضا الترجمة الفرنسية لنفس المقال في الشاب المسلم Grave ingérence de l'Administration dans les affaires du culte musulman, le jeune musulman, 25 juil.1952.

الرد على" الإسلام الرسمي".جاء في المادة الأولى بعد عرض الحال:" لا يسوّغ للجمعية[1] أن تتعدّى إلى حقوق غير التي تمنحها إياها الحكومة، و لعلّ هذا النهي يجعلها بعيدة عن نقد كل شائن و يزداد أعضاؤها مكانة و احتراما."ما يحتاج إلى التذكير، هو أن القانون الأساسي للجمعية الدينية النموذجي، جاء في سياق الصراع الفكري والإداري بين الإصلاحية و رجال الدين الرسميين و الطّرقيين، على خلفية السؤال: من يتولى شؤون المسلمين؟ و في المادة الأولى السالفة الذكر، أن وظائف وأعمال الإمام في المسجد هي عبارة عن حقوق و واجبات تنشؤها الحكومة، و لا يجوز تحت أي طائل أن تتعدى الجمعية إلى غيرها، و أن الغرض من ذلك هو حفظ النظام و سد الطريق على المناوئين (من العلماء) من تمرير خطابهم الإصلاحي في الأماكن العامة التي يتردد عليها المسلمون الجزائريون.

لا يقتصر عرض حال الديانة الإسلامية، كما قدمه مفتي قسنطينة على الصياغة العامة المجردة من اللمسات القانونية والإجرائية، بل ضمّنه آيات من التقاريظ و المديح للسلطات العامة.فبعد جملة من الحظر و المنع، يواصل التقرير و يؤكد في المادة الثامنة:" لا يسوّغ لأي موظف ديني أن يرغب في نيابة سياسية، أو يتداخل في المسائل السياسية، أو يبذل جهدا ما، سواء بنفسه أو بواسطة غيره في المعارك الانتخابية أو يعمل لفوز أي مرشح و لو كان من ذويه، كما أنه ممنوع على كل رجل من الساسة و الشخصيات البارزة استعمال ماله من المكانة و السلطان ليجبر الموظف الديني على الانتصار بفكرته و آراءه، و من يخالف ذلك من أعضائها فللجمعية أن تجري عليه العقوبة التي استحقها".و منطوق هذه المادة، هو عدم التداخل بين السياسة و الدين، أي العمل على إبقاء الدين بمنأى عن السياسة حتى لا تخالطه شوائب المناسبة الانتخابية و ما يرافقه من اللّغط و الكذب و النفاق و ألاعيب و دجل السياسيين...التي من شأنها أن تضر بقدسية و مكانة رجل الدين و بروحية المسجد. و لن يتم الإبقاء على الفصل إلا بتحقيق مطلب الحكومة العامة، كما يرى الشيخ ابن الموهوب:عدم استعمال النفوذ السياسي والإداري للتأثير على رجال السلك الديني الإسلامي.و هذه حقيقة تعبر عن مبدأ العلمانية الذي يقضي بفصل المجال الديني عن السياسي..إلا أن المادة(الفصل)التاسعة أفصحت عن مضمون مناقض تماما لهذا المبدأ، حيث نصت" حفظا للنظام و اجتنابا لكل حادث من شأنه أن يمس بحرية الدين فإن أعضاء الجمعية الدينية، الأئمة بنوع عام و المفتين خاصة، لهم أن يتفقدوا سير الأمور

[1] – يتحدّث التقرير هنا، عن الجمعية/ النموذج الذي يناط بها تولّي شؤون العبادات للمسلمين في المساجد، و أن يفضل وجود جمعية واحدة على الأقل في كل مدينة جزائرية، و تدار بطبيعة الحال من قبل السلطات الإدارية الموجودة في دائرتها.

الدينية بالمساجد وأعمال المكلفين بذلك، فيستطعون إسناد ماهم من التصريف إلى من يعينهم رئيسهم. و عليه، فلا يسوّغ لغيرهم أن يعظ، أو أن يؤسس درسا، أو يلقي خطابا بأي وجه كان، اللهم إلا إذا بيده إذن خصوصي من طرف أولي الأمر، و عند الحاجة يجب على الحكومة أن تتلقى من المفتي رأيه بعد اطلاعه على موضوع الخطاب أو الدرس المأذون به..."

و هكذا، تقحم المادة التاسعة السلطات السياسية بشكل صريح من أجل مراقبة و الإشراف على رسالة المسجد و شؤون العبادات و الشعائر الإسلامية، مما ينم عن غياب تصور واضح للمسألة العلمانية في الجزائر لمّا يتعلق الأمر بالدين الإسلامي، دين جميع الأهالي[1] ، كما أنه من جهة النخبة الجزائرية الإصلاحية و الطّرقية لم تكن الإشكالية ناضجة بما فيه الكفاية ليمكن الخوض فيها على أساس من البرامج و النقاش الفكري و السياسي ليس في جوانبها الشرعية فقط و إنما أيضا من وجهها التاريخي و الفكر الوضعي الحديث.و لعّل الذي عطّل التفكير الجاد للعلماء في هذه المسألة هو سياسة الإقصاء و الإبعاد عن مواطن القرار و الاقتراح و الحديث في المنابر الرسمية و العامة، من أجل التكفل بالدين كمقوّم للمجتمع الجزائري.

[1] - و كان المقصود من كل هذه التّضيّقات هو صد المصلحين عن ارتياد المساجد، في سياق قرار الذي اتخذه السكرتير العام لعمالة الجزائر، نبّه فيه السلطات الفرنسية:نواب العمالات، الإداريين، شيوخ البلديات إلى الدعاية الوهّابية التي يروج لها "العلماء"، خاصة دروس و خطب الشيخ الطيب العقبي في مدينة الجزائر.و على أثر ذلك وقّع السيد ميشال، الأمين العام لعمالة الجزائر قرارين، الأول و يسحب بموجبه استغلال المساجد من قبل الجمعية الدينية لمدينة الجزائر، القرار الآخر، وحدد فيه أعضاء اللجنة الاستشارية للشؤون الإسلامية لناحية الجزائر، و عهدت رئاسة اللجنة إلى السيد ميشال نفسه(و لم يكن مسلما)، و كان من جملة الإجراءات التي اتخذها هو حظر ارتياد المساجد على غير رجال الدين الرسميين.وواضح أن هذا التصرف ينم عن خرق فاضح لمبدأ الفصل التي تقوم عليه الجمهورية الفرنسة.و قد اعترف وزير الداخلية الفرنسي السيد دي برو De preux، بهذا الخرق، في سياق تداعيات الحرب العالمية الثانية في محاولة أخرى لتصحيح الوضع في الجزائري:" لقد إرتكبنا خرقا بالغا، عندما وضعنا على رأس اللجنة الاستشارية حول شؤون العبادات الإسلامية، رجلا لم يكن مسلما.فقد كان هذا الإجراء خطأ أخلاقيا خطيرا"أنظر، circulaire du gouverneur général, du 3 août 1943, qui rétablit la liberté de parole dans les mosquées.

الأوقاف، و استعادة المال العام

الأوقاف في الجزائر، هي من الأموال العامة التي لا تخوّل لأحد أن يتصرف فيهـا لأغراضـه الخاصة، أو أن تسقط في ملكية أحد الأشخاص.فالوقف هو مال موضوع لفائدة الجميع(الأمـة)، لا يقبل الاستئثار الخاص. و من هنا انطوى الوقف على فكرة العمومية، من حيث أن عمـوم النـاس يستغلونه على أساس أنه منفعة جارية، و ضع على السبيل النفع العام. فالعمومية، تشير إلى أن الوقف لا يتبع أحد، و بالتالي ليس ملكية فردية خاصة، علاوة على أن العمومية تشير إلى أنه عام على جميع الناس، كما يتحدد الوقف بشيوع استخدامه عند الأهالي، و بديمومته من حيث عدم انقطاع وظيفته إلا بزواله.و في الوثيقة التي كتبتها حركة انتصار الحريات الديموقراطية، حول انتـهاكات الإسـلام، تحديد للفرق بين الأوقاف الإسلامية عن ممتلكات الكنيسة، التي كانت تمثل إلى مطلع القرن العشرين مؤسسة قوية، ذات نفوذ سياسي معتبر. ففي " الإسلام، لا توجد كنيسة، و لا تقبل أيّة وساطة بين الخالق و عبده.و هكذا، فلا توجد فيه مؤسسة تستطيع أن تراكم الأموال و الثروات، كما عهـدها النظام الفرنسي السابق l'ancien régime، و تشكل بالتالي تهديدا للدولة ."[1] كما أن الأوقـاف، كما تواصل الوثيقة:" لا يمكن أن يحوزها أو يمتلكها أي شخص، بل هي موزعة في شكل وحـدات من التراث، قائمة بذاتها، و تتمتع بالاستقلال طيلة وجود المؤسسة(عقارا أو خدمات)، و هي تخضع بالتالي للضرائب مثلها مثل سائر الأموال."[2]

و هكذا، فعندما عمدت السلطات العسكرية الفرنسية، في أول عهـدها بـالاحتلال، إلى مصادرة الأوقاف التي كانت محبوسة على المسلمين الجزائريين، تكون قد أقدمت على الإجهاز على أهم المؤسسات ذات الصلة بحياتهم و التي تمثل نمط عيشهم، و تحدد علاقاتهم في مجـال العبـادات و المعاملات، و فق ما تقتضيه الشريعة الإسلامية[3].و على اثر هذه المصادرات المتتالية، تكـون الإدارة

[1] Atteinte à l'Islam, MTLD, le problème algérien, p.9

[2] Ibid.

[3] "كانت الأوقاف، قبل مجيء الاستعمار(تمثل 10/5 الإقليم الجزائري)، محبوسة على أغراض خيرية، حتى تلك التي رصدت من أجل صيانة الطرقات، القناطر و الآبار. و أهم الأوقاف، تلك التي خصص للبقاع المقدسة: مكة و المدينة و المساجد(التي كانت تمثل ¾ أوقاف البلد و تضم ما يقارب 1400 عقارا في مدينة الجزائر و بواديها)، سبل الخيرات، زوايا المرابطية، المورسكيين، الشرفة، الانكشارية، و أخيرا الأوقاف المخصصة للطرق و المياه.فقد كان يدير جميع هذه الأموال وكلاء يعينهم الداي (بالنسبة لمدينة الجزائر)." ibid.p.10

الفرنسية قد ضمت أموالا إلى رصيدها العام، و أقحمتها إلى سلطتها، حيث صارت ترمز إلى الظلم و الجور، يتطلب من المسلمين كفاحا و نضالا من أجل استعادته و تحريرها من السلطة (الدولة الفرنسية).و في هذا السياق يمكن أن نشير إلى جملة من الإجراءات التي سلكتها الإدارة الاستعمارية لمصادرة الأموال العينية التابعة للديانة الإسلامية و ضمها إلى ما كان يعرف بالدومين العام(الدولة).جاء في المادة الأولى لقرار الجنرال القائد، تحويل عائدات المؤسسات الإسلامية من مكة و المدينة إلى الدومين:" إن جميع المنازل و الدكاكين و المحلات ، الحدائق ، الأراضي، و مقرات، و جميع المؤسسات الدينية الإسلامية مهما كانت طبيعتها، الموقوفة على مكة و المدينة أو المساجد أو أية ملحقات أخرى يؤول أمرها إلى الدومين و يتولى تسييرها و يقبض عائداتها، و يقيد تقاريرها حولها إلى كل من يحق له ذلك"[1]. و في نفس الموضوع، و تواصلا مع سياسة الإجهاز على الممتلكات و العائدات الإسلامية، صدر قرار وزير الحربية عام 1843، جاء في مادته الأولى:" إن جميع الموارد و المصاريف المتعلقة بالمؤسسات الدينية، تلحق بميزانية المستعمرة"، ثم تضيف المادة الثانية:" إن العقارات التابعة للمؤسسات الدينية، التي يسيرها الدومين بناء على القرارات السابقة، تستمر على هذا الشكل."[2]و بعد الإدارة العسكرية، واصلت إدارة الحكومة العامة سياسة الضم و الإلحاق، حيث جاء في قرار الحاكم العام، 4 جوان 1843، المادة الأولى:" إن عائدات المسجد الكبير بالعاصمة و العاملين به من عقارات موقوفة ، تحت أي عنوان كانت ، تلحق بدومين المستعمرة." و تكمل المادة الثانية، " جميع عائدات و نفقات المؤسسات الدينية الإسلامية، تؤول إلى ميزانية المستعمرة "[3] و في سنة 1848، صدر قرار الحاكم العام، المتضمن إلحاق جميع من بقي غير تابع للدومين العام من المؤسسات الإسلامية ، و جاء في المادة الأولى : " إن العقارات التابعة للمساجد ، و دور المرابطية ، الزوايا ، و كل المؤسسات الدينية ، التي لا زال يقوم عليها الوكلاء الشرعيون ، يلحق جميعها إلى الدومين ، و تخضع إلى نفس نمط التسيير الذي تحكمه اللوائح السارية"[4]

[1] Arrêté du général en chef du 7 déc.1830.Code de l'Algérie annotée, p2.

[2] Arrêté du ministre de la guerre ,23 Mars 1843. Code de l'Algérie annotée, p.48

[3] Arrêté du Gouverneur Général,4 juin 1843. Code de l'Algérie annotée, p.53

[4] Arrêté du Gouverneur Général du 3 oct.1848. Code de l'Algérie annotée, p.113

و حيال سياسة المصادرة و الإجهاز على أوقاف المسلمين، حرص المسلمون، من جهتهم على التعلق بأموال الأوقاف، و مثّل تمسكهم بها خطا ثابتا. فقد ناشد العلماء و الفقهاء و الأئمة السلطات الاستعمارية رفع أيديهم عن دور العبادات و المرافق التابعة لها، و عن كل ما له صلة بشؤون العبادات و المعاملات الإسلامية، خاصة بعد التنكر الذي أبدته الإدارة العسكرية و تبرّمها عن الوعد الـذي قطعته على نفسها من عدم المساس بالديانة الإسلامية و احترامها، كما توصي بـذلك الحـضارة و المدنية الفرنسية. و من مظاهر الامتعاض و الاستنكار و فقدان الثقة، الرسالة التي خاطب بها بـاي التّطري السلطات العسكرية الفرنسية: " لم أعد أثق في أقوالكم، لأنكم نكثتم العهد بـأن تحترمـوا أملاك المسلمين لكنكم، عندما تمكنتم و صرتم سادة مدينة الجزائر، سارعتم إلى النهب و الاغتصاب. فماذا بقي لنا من الثقة بكم ؟[1] .و من جهته ، صدر في حق المفتي الجزائري مصطفى الكبابطي، عام 1843، قرار التوقيف ثم النفي بسبب اعتراضه على ضبط سجل بأملاك الوقف و اعتراضـه علـى سياسة المصادرة [2].أما الأمير عبد القادر، قائد المقاومة العسكرية، فقد حرص على وجوب ترك الحرية الكاملة للمسلمين في ممارسة شعائرهم الدينية، عندما كان يفاوض السلطات العسكرية على الأقاليم التي صارت تحت السيطرة الفرنسية فقد جاء في معاهدة دميشال، 26 فيفري 1834" إن الـدين و الشعائر الإسلامية ستبقى مصانة و محترمة". وبعد ثلاث سنوات تقريبا، نصت معاهدة التافـة بـين الأمير و القائد العسكري الجنرال بيجو على:" أن العرب الذي يعيشون في الأراضي الخاضعة للحكم الفرنسي، يمارسون دينهم الإسلامي بحرية. و بمقدورهم أن يشيدوا المساجد و يقيمون شـعائرهم، تحت سلطة زعمائهم و قادتهم الدينيين".

إن حرمان المسلمين من أموال الوقف، لا يحرمهم فقط من منافعها و خيراتها، خاصة الفقراء منهم، بل يعطلهم أيضا من وظيفة الإشراف عليها و مراقبتها، أي حرمانهم من وظيفة تسيير شؤون المسلمين. "فقد كانت أموال الحبوس تدار من قبل وكلاء شرعيين، تحت رعاية و عناية الـشيخ أو الناظر.فهذا الأخير يتسلم مستحقات الكراء الذي يتحصل عليه الوكلاء، ثم يقوم بتخصيص الأموال

[1] Ch. A. Julien, histoire de l'Algérie contemporaine : conquête et début de la colonisation, Paris : puf, 1964,65.

[2]" قضية ثقافية بين الجزائر و فرنسا سنة 1843، موقف المفتي الكبابطي من الأوقاف و اللغة"، في سعد الله أبو القاسم، أراء و أبحاث في تاريخ الجزائر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ج2، 1986، ص11-48

على صيانة المساجد و رواتب المستخدمين. و في مقابل ذلك يتلقى الوكلاء و الناظر علاوات زهيدة [1].

فإجراء المصادرة في ظل نظام المؤسسات العامة التي تتمتع بالقوة و النفوذ و سلطة الاكراه، يحوّل كل مطالب الأهالي المسلمين، من خلال نشاط جمعية العلماء، إلى قلب المسألة المتعلقة بمبدإ فصل الدين عن الدولة، التي صارت تعني في الحالة الجزائرية: استعادة الأوقاف بمعناها السياسي و القانوني الذي يعبر أيضا على التنازل عن جزء كبير من السيادة. فمطلب استعادة الأموال التي كانت محبوسة على المسلمين ، يتطلب تحريرها من مجال الدولة مع ما تنطوي عليها (الأوقاف) من خاصية السيادة. و هكذا، بوعي أو بدون وعي، فان جمعية العلماء، و هي تطالب استرداد الأوقاف، عبر تطبيق مبدإ الفصل، تطالب في التحليل الأخير بنوع من السلطة و الاستقلال.

إن عملية استرداد المال العام المفقود (المسلوب و المصادر) عبر القوة العمومية زمن الدولة الحديثة، يتطلب استصدار قوانين و مراسم و لوائح تنفيذية أي إلى إجراءات و تقنيات المؤسسة العامة الحديثة. فالأوقاف، كمؤسسات ذات النفع العام، قبل الاحتلال تختلف اختلاف كبير عنه بعد الاحتلال، لأنه في الحالة الأخيرة، قد استوعبته السلطة العامة، و صار يعبّر أكثر عن السيادة ذات الصلة بالقوانين و التشريعات الوضعية[2].

---

[1] Ibid.

[2] من الآثار التي ترتبت على نشاط جمعية العلماء، زيادة الاعتمادات المالية التي خصصتها الحكومة إلى الشؤون الإسلامية. و يرصد الخبير في شؤون الأهالي الأرقام التالية:

السنة	الدين الإسلامي	ديانات أخرى
1921	431.357	734.666
1949	59391.000	51030.000
1953/1954	181408.000	157216.000
1954/1955	194518.000	158856.000
1955/1956	339627.000	160939.000
1956/1957	323118.000	176508.000

هذه بعض الأرقام التي توضح زيادة مطّردة لإعتمادت الديانة الإسلامية، بعد ما كانت سنة 1921 أقل من بقية الديانات الأخرى في الجزائر، صارت في مطلع الخمسينيات أكثر من سائر الديانات، و الزّيادات استمرت في الزيادة. و كفكرة يمكن أن نذكر كيف وزّعت اعتمادات سنة 1957/1956 على مقتضيات الشؤون الإسلامية:

جمعية العلماء و الخطاب السياسي الجديد

حرصت جمعية العلماء على أن تتقدم إلى السلطات بمطالب دينية صرفة مثل " حرية الدين الإسلامي بمعاهده و أوقافه، و حرية التعليم العربي الذي هو جزء منه، حرية القضاء الإسلامي الذي هو من صميم الدين"[1] و قد وردت هذه المذكرة التي رفعتها جمعية العلماء عام 1950 إلى المجلس الجزائري ، في سياق السجال الحاد الذي دار بين رجال جمعية العلماء و الجمعية الوداديـة لرجـال الديانة الإسلامية المحسوبة على الإسلام الجزائري أو الرسمي ، التي رفعت هي أيضا مذكرة عام 1948 حول ذات الموضوع، أي مسألة فصل الديانة الإسلامية عن الحكومة[2].فقد صار المجلـس الجزائـري المنتخب حديثا الجهة التي أوكلت إليها السلطة البت في مسألة الفصل، بناء على النظـام الأساسـي الجديد لوضع الجزائر الصادر في 30 سبتمبر 1947.فالنظام الأساسي الذي يحدد الوضع/statut من الناحية الدستورية، السياسية والإدارية، هو في رأي جمعية العلماء فرصة تاريخية قل نظيرها من أجـل إعادة تصحيح علاقة الجزائريين المسلمين بسلطة الحكم في موضوع تطبيق حقيقي لمبدإ الفصل الذي طالما سوّفت و ماطلت فيه السلطة العليا في باريس.فقد مرّ أكثر من أربعين سنة على صدور قـانون 1905، الذي يفصل بين الكنائس و الدولة، و الجزائر تترقب، كما ترى الجمعية، موعد تنفيذ هـذا

أجور الموظفين200.593.000ف.ف، إصلاحات و صيانة المباني76.525.000ف.ف الحج إلى البقاع المقدسة46.000.000ف.ف..J.Carret, op.cit

[1] مذكرة في قضية فصل الدين عن الحكومة، قدّمها مجلس إدارة الجمعية باسم الأمة الجزائرية المسلمة إلى المجلس الجزائري. الجزائر، ماي، 1950. توقيع: محمد البشير الإبراهيمي(رئيس الجمعية)، العربي بالقاسم التبسي(نائب رئيس الجمعية)، أبو بكر الأغواطي(الكاتب العام)، محمد خير الدين(أمين المال)، سعيد صالحي(المراقب العام).ص.4

[2] حول مسألة فصل الدين عن الدولة في سياق صدور النظام السياسي للجزائر ، أنظر ملخص البرامج الأطراف الدينية في الجزائر :- الجمعية الوداية لرجال الدين الإسلامي للقطر الجزائري .- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.- جمعية (جامع) الزوايا و الطرق الصوفية رئيسها العشعاشي حاج محمد.- الحركة الإصلاحية للطيب العقبي ، الذي قدم عريضته باسم المجلس التأسيسي لتحقيق فصل الدين عن الدولة، و وقع على التقرير كل من الطيب العقبي ، ابن حورة ، الشيخ العاصمي ، ابن جدو ، توفيق المدني ، العمودي ، عيسى بن بسكر .في :عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون ، الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر ،ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986،ص.

المبدإ المهم في حياة المسلمين و الذي سيمكنهم أخيرا من حرية التصرف و التحدّث باسم الأمة الإسلامية.و لعّل الحرص يظهر أكثر في صياغة المذكرة نفسها[1]، حيث لاذت الجمعية بعدم التدخل في الشأن السياسي، و ألزمت نفسها بالمجال الديني فحسب.و تواصل المذكرة:" عندما نتكلّم باسم الأمة في دائرة اختصاصنا الديني، بدافع الواجب الديني، و أما أنتم، فلأنكم نواب الأمة فواجب النيابة يقتضي أن تراعوا مصلحة الأمة قبل كل شيء"[2].و هكذا، ففي الوقت التي تعترف فيه جمعية العلماء أنها الجهة التي يجب أن يعهد لها أمر البث في المسألة الدينية، تعترف بأن نواب المجلس هم من يوكل إليهم أمر البث في قضايا السياسة، مما يعد خطوة متقدمة على مستوي الوعي بالعلمانية باعتبارها قائمة على نظرية فصل السلطات و المجالات و الاختصاصات.

فقد صار المفهوم واضحا لدى جمعية العلماء و تتمسك به حيال الجهات الرسمية، و تستطيع أن تتحدث به أمام خصومها و توضع النقاط على الحروف. و من ذلك هذا النقد الذي وجّهته إلى الحكومة الجزائرية(الحكومة العامة):"إن الحكومة تعد الإسلام مصلحة حكومية، و تعد الموظفين الدينيين كرجال البوليس، تسميهم و تحاسبهم و تعاقبهم، كما تفعل برجال البوليس، و هذا هو الشيء الذي لم يقع في قطر من أقطار العالم. و هذا هو الذي يغضب الأمة و يثير قلقها، و خصوصا حين ترى اليهودي مستقلا بديانته حرا فيها، و ترى المسيحي كذلك، و ترى نفسها معزولة عن دينها، و لا رأي لها فيه. و دينها هو أعز شيء عندها"[3].أما المظهر الآخر الذي ينم عن فهم متقدم للمسألة العلمانية، و قيمته الإجرائية على مستقبل الجزائر، هذه الفقرة الموالية:" إن العالم، اليوم، أصبح مرتبط الأجزاء، متشابه الأوضاع، و الواقع يشهد أن الدول و الأمم لا تُسيِّرها العوامل الدينية

[1] كما حرصت الجمعية على الجانب العملي، حيث دعت جميع الشُّعَب التابعة لها، أن تبادر إلى إرسال برقيات إلى المصالح الحكومية تبين موقف العلماء من تطبيق مبدأ فصل الديانة الإسلامية عن الدولة. و النموذج الذي صاغته الجمعية و وزّع على الجميع، تضمن النص التالي:" إن المسلمين المجتمعين يوم(...)، يطالبون بضرورة التطبيق الفوري لمبدإ فصل الديانة الإسلامية عن الدولة تطبيقا للمادة 56 من النظام الأساسي الجزائري.فالوضع المعنوي الراهن يأباه الإسلام، كما تأباه الديموقراطية.فما يطالب به الشعب صار أكثر إلحاحا، و أن التدابير و الإجراءات التي استهدفت الدين الإسلامي، خلافا للديانات الأخرى لا يمكنها أن تدوم، و لا يوجد ما يبرر تدخل الإدارة من الناحية القانونية، و لا ما يؤخر تحقيق هذا الفصل."

[2] المرجع نفسه، ص.5

[3] المرجع نفسه، ص.6

وحدها، و إنما هي تسير على قواعد الاجتماع و الاقتصاد و المصالح الزمنية. و لو تساوت العناصر المتساكنة في الجزائر في حرية الدين لزالت مشكلة نفسية من أعقد مشاكل الجزائر، و ما سببها إلا إنصاف دينين (الدين اليهودي والدين المسيحي)[1]، و ظلم ديني، و لو أنصفت الحكومة المسلمين في دينهم ، لما ضيّع مجلسكم وقته في هذه المشكلة، و لقويت معاني الخير في نفوس الجميع، وتقاربت قلوبهم، و تجاوروا مطمئنين على ما ينفعهم من شؤونهم الدنيوية"[2].

إن هذه الفقرة تكشف عن حقيقة العلمانية التي كرستها التجربة التاريخية الأوروبية، و هي أن العالم يتقدم عبر خلقه لمجالات جديدة و اختصاصات علمية، و إن الدين لم يعد وحده الذي يُسيِّر الدول و الأمم، بل هو عامل من جملة عوامل أخرى صارت تساهم في التغيير و التحول، من ذلك الاجتماع و الاقتصاد و" المصالح الزمنية"و هذا التعبير متداول في الخطاب العلماني صراحة.[3]فالعلماء ، كما هو واضح من المذكرة ، لم يستندوا في تبنيهم للنظام العلماني القائم، على فصل الدين عن الحكومة ، كما أن اعترافهم أيضا بوجود مجالات و فضاءات أخرى لها دورها في المجتمع، لم يبرروه على نصوص من التراث الإسلامي في مصادره المعروفة : القرآن الكريم السنة الصحيحة ...، بل تفاعلوا مع سير الأحداث و الوقائع و الأفكار و السياسة التي أفرزها الحرب العالمية الثانية. و عدم

[1] في موضوع المعاملة المتفاوتة للسلطة الاستعمارية مع الديانات المسيحية، اليهودية و الإسلامية، أنظر الدراسة الممتازة للباحثة أنا بوزو، Anna Bozzo,op.cit

[2] مذكرة في فصل الدين عن الحكومة، المرجع السابق، ص.7

[3] و ما يفيد أيضا بداية تبلور خطاب علماني لدى العلماء:" لا تحظى(معابد و شؤون رجال الإسلامي) بانفصال عن الحكومة كما قررته أصول الجمهورية، بل بقيت خاضعة لقرارات إدارية خاصة و نظام حكومي خالص." المرجع نفسه ص.12.و من ذلك أيضا نوعية القائمة التي قدمتها الجمعية كاقتراح للأسماء التي يتشكل منها المجلس الإسلامي، و ترى أنه يجب أن " يتضمن شخصيات من جميع الطبقات التي تتكون منها الأمة بقطع النظر عن مشاربهم، منهم العلماء و التجار و رؤساء الزوايا و أتباعهم و الفلاحون و العاملون و الأطباء و الأعيان و المثقفون، و تجمعهم صفة واحدة هي سبب اختيارنا لهم، و هي أنهم يشعرون بالمسئولية الدينية، و أنهم إذا اجتمعوا، يمثلون الأمة تمثيلا كاملا."من ملحق المذكرة، ص.21.

الرجوع إلى محاولة تأصيل مفهوم العلمانية في التراث الإسلامي هو قاسم مشترك بين المصلحين و بقية رموز الحركة الوطنية[1].

كثيرا ما كانت السلطة الفرنسية تعجز عن فهم مطالب العلماء في صياغتها الدينية، خاصة في الثلاثينيات، بينما في هذه المذكرة المُوَجّهة أصلا إلى نواب الأمة، فقد أحكمت صياغتها من وحي الفلسفة العلمانية التي تحرص على الوعي بقيمة الفصل و إسناد الاختصاص إلى أهله، ومنه الدين الإسلامي الذي يعزى في المنطق العلماني إلى علماء الإسلام و إلى المسلمين بصورة عامة.

سبقت الإشارة إلى أن حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت حاسمة بالنسبة للجزائريين كما الفرنسيين أيضا. فقد جاء دستور 1946، حاملا معه جملة من الأوضاع الجديدة، تمثلت خاصة في ما بعد بالنظام الأساسي للجزائر عام 1947، و تأسيس مجلس الجزائر(شكل من البرلمان المحلي) الذي عهد إليه البث في المسألة الدينية، ومن هنا أعيد النظر في المسألة برمتها و أستحدث جميع الأطراف الأهلية إلى الإدلاء بآرائها فيها.وهكذا، فغور صدور القرار الحكومي الذي يمنح المجلس الجزائري صلاحية النظر في مسألة فصل الديانة الإسلامية عن الدولة، تقدمت أيضا الجمعية الودادية لرجال الديانة الإسلامية بمذكرة إلى المجلس الجزائري تستعرض فيها وجهة نظرها في الموضوع مع مجموعة من المبررات و الحيثيات التي تراها تدعم بأنها الأجدر على التحدث عن الإسلام في الجزائر لأنها تمثل الإسلام الجزائري الرسمي.فقد توسمت الجمعية الودادية لرجال الديانة الإسلامية القدرة و الشرعية على الحسم في هذه المسألة، مذكّرة أن أمر الدين يتعلق بالمصالح العامة التي يجب أن تبقى مُنَاطة بالدولة التي ترعاه و تتولى الإشراف عليه و أن لا تتركه للتلاعب السياسي و تحرشات

[1] – إن غياب التصور الديني للدولة، أو التنظير للدولة الإسلامية، حقيقة لازمت الخطاب الإصلاحي منذ ظهوره، و يمكن أن تنتهي جميع الدراسات التي تتناول جمعية العلماء أو روادها و المناضلين في صفوفها، إلى التوجه الذي يرمي إلى فصل السياسي عن الديني و العكس أيضا. فبالنسبة لمطالب جمعية العلماء، كما توجهت بها إلى السلطات العامة، تؤكد دائما على مبدإ الفصل، أما بالنسبة لفكر الإصلاحيين، فان ابن باديس له من المقالات ما يؤكد ذلك، و الشيخ الإبراهيمي بعده سجل ما يكفي للتنويه بمدإ الفصل و إبعاد يد الحكومة عن مجال الإسلام، انظر الجزء الثاني من أثار الإبراهيمي، كذلك الشيخ محمد الأمين العمودي، الذي عالج جميع قضايا الأهالي المسلمين من وجه نظر تبعد الديني عن السياسي، أنظر سلسلة مقالاته حول المسألة الدينية، و عن موقف الشيخ الطيب العقبي، فيمكن العودة إلى دراسة السيد صادق سلاّم، **Sadek Sellam, le cheikh tayeb el Okbi au cercle du progrés, un précureur d'une laicité islamique ? revue Naqd,1er trim.1999**

المحسوبين على الدين الإسلامي و المناوئين له. و هذه بعض البنود التي قدمها المجلس على أساس أنها أفضل ما تقتضيه مسألة الدين و الدولة:

- إن تاريخ الديانة الإسلامية في هذه الديار يبين بوضوح أن التصرف كله فيها كان بأيدي رجال الدين (رجال الدين التي تعينهم الحكومة العامة)
- إثبات تلك النظامات(جمع نظام) القديمة أن الأمور الدينية، كانت أمورا إدارية لا انتخابية.
- بقاء سائر النظامات في العالم الإسلامي فيما يخص الديانة، إدارية أيضا.
- إن مهمة الجمعيات الدينية و الجديدة أيضا التي فتح لها المجال في السنتين الأخيرتين ليس من حقها، حسب القانون، إدارة الأمور الدينية كتعيين الموظفين و غير ذلك، و إنما لها تجهيز المساجد بما يتطلبه من فرش و توسيع و تزيين.
- إن استفتاء و انتخاب عشرة ملايين ليسوا كلهم في مستوى واحد من العلم و المعرفة، معناه القضاء على الدين و حرمته في حين أن له أهله العارفين بقيمته.
- إن برنامج الشيخ الطيب العقبي، لا فرق بينه و بين برنامج الشيخ الإبراهيمي في كونيهما مجرد نظرية، لأنهما لا ينفذا التنفيذ القانوني، و هو تشكيل المشروع و تعيين أعضائه بالانتخاب في جلسة عامة، و رفض رجال الدين المشاركة في برنامجيهما قبل إنجازه.
- إن تنشيط عملية الانتخاب و الاستفتاء مهمة تنصب على رأس المنشطين، و دسيسة منهم، لما فيهما من التهويل في دورة انتخابية.
- إن إبقاء الحكومة ذلك التسامح و تأليف اللجان، معناه إبقاء الباب مفتوحا لنا إلى الآن لعودة الأمور الدينية إلينا معشر الموظفين الدينيين، و هذا التوجيه موافق للمصلحة العامة و لغرض الشريعة الإسلامية، الذي هو سابق على تكوّن الهيئة الاجتماعية و السياسية، هو منشؤهما بين المسلمين، حيث يتزلون جميعا أمام الغرض الشرعي منزلة لجنة تنفيذية لا غير، و من المعروف أن المعارضة لا مكان لها في لجنة تنفيذية قط. أما الحال في الغرب، فعلى العكس، لأنه هناك تكونت الهيئة الاجتماعية أولا على أساس المصالح المشتركة بطرق الارتقاء غير شعوري.
- إفتكاك الأوقاف و إعادتها إلى النُّظار، و ضمها إلى رجال الدين الموظفين أيضا، و في عودة الأمور إلى أهلها يعود إليهم كاملا غير منقوص."

ثم تُذيّل المذكرة جميع هذه الاعتبارات التي تؤكد الحق الشرعي و القانوني لرجال الدين في تولي أمر الدين و معابده، بهذه الخلاصة :" إن هذه البراهين و غيرها كلها متناظرة على أن الأحدر

بالتصرف في الأمور الدينية، و في التعليم العربي القرآني هم أهلها رجال الدين الموظفون الذين هم الآن كتلة واحدة منضوون تحت لواء جمعيتهم، و معنى هذا إرجاع الأمور الدنية إلى أصولها."[1]

و من القلائل الذين كتبوا في المسألة الدينية، الشيخ محمد العاصمي الذي حاول أن يوصل موضوع العلمانية من الناحية الشرعية، و يعود بالأمر إلى زمن النبي محمد عليه الصلاة و السلام، و من جاء من بعده من الصحابة، كما عرض بعض الشواهد التي تفيد عدم الفصل في العصر العباسي و زمن الخلافة العثمانية. و الغالب في هذا التأصيل، أن الموضوع برمته، عند العاصمي و لدى الجمعية الوادادية، صار في حكم الثابت الذي لا يتغير، بمعنى أن المسائل الدينية يعين لها رجالها، و ليست لها أي علاقة بالانتخاب، الذي تأباه قدسية الدين نفسه. و في الفقرة الأخيرة لما ذهب إليه الشيخ العاصمي فيها ما يوضح موقف الإسلام الرسمي:" أما مطالبنا المشروعة المعقولة فليس فيها تطوّح إلى وراء المسائل الدينية و متعلقاتها.أين شكلها المتواضع المحدود بالتخصص ، من شكل مطالب الإبراهيمي[2] الشاملة حتى للقضاء، و هي تهدف إلى الاستحواذ على الإدارة الدينية و العلمية و العدلية، و نحن لا نأبى هذا أيضا، لولا أن التخصص يقضي بالقيام بالناحية التي تعنينا فحسب ، و ندع غيرها من النواحي على اختلافها للمتخصصين فيها، و لا أننا نرضى بعدم فصل الدين عن أية جهة سياسية، و إن كان فصله واقعا في الحقيقة من قبل. و أما المجالس السياسية و نحوها مما يتعلق بدنيا الناس فتطور نظامها العصري الانتخابي ناشئ عن عقلية جديدة، هي بنت التجربة. و المسائل الدينية مقررة و مفروغ منها، و هي أرفع من تتصرف فيها التجربة التي قد تنقضها بالغد نفس الأسباب التي صححتها بالأمس."[3] و هكذا، تعتقد الزعة الطُرقية و رجال الدين الحكومي ، أن الدين لا تجري عليه التجربة و لا يخضع لعوامل الزمن ، و أن هذه الحقيقة معروفة ، و تجرى مجرى

---

[1] أنظر ، مذكرة الجمعية الوادادية لرجال الديانة الإسلامية بالقطر الجزائري. فيها المطلب الوحيد الذي أجمع عليه و قدمه في 31 مارس سنة1948، مجلس إدارتها باسم الأمة المسلمة المتدينة الجزائرية، إلى المجلس الجزائري، ثم مقدمة في ملاحظات كموعظة و ذكرى. Éd. Imprimeries la typo-litho. Et Jules carbonal réunies, Alger.

[2] التقرير الحكومي[للشيخ محمد] العاصمي ، محمد البشير الإبراهيمي ، البصائر ، 29 نوفمبر 1949

[3] أنظر مقال الشيخ محمد العاصمي المفتي الحنفي في الجزائر، ملحق مذكرة الجمعية الوادادية لرجال الديانة الإسلامية بالقطر الجزائري، ص38.

الحياة العادية، و لا يمكن بحال إن يطالها أثر التحول و التغيير.و هذا خلاف ما ذهبت إليه جمعية العلماء، التي رأت منذ بداية عهدها بالعمل الإصلاحي أن الإصلاح يرمي إلى إصلاح الدين و السياسة و الاجتماع[1].

و من مطالعة و قراءة مطالب الجمعية الوداية لرجال الديانة الإسلامية، في مسألة الفصل، يمكن أن نجمل بعض المفارقات و التناقضات التي لازمت هذه النزعة التي تروم الحرص على مكانة الإفتاء و الاستقلال بالدين الإسلامي لنفسها، باعتبارها الجهة التي أوكلت لها الإدارة الحاكمة تسيير شؤون العبادات و المساجد:

- إن التعيين و ليس الانتخاب هو الذي ساد زمن النبي، و الذين جاءوا من بعده فيه افتئات على الحقيقة، لأن الجهة التي قامت بالتعيين و بتنظيم شأن الحياة الدينية، قامت بذلك بالأصالة عن نفسها و ليس نيابة أو بتكليف من جهة أخرى، بمعنى أن ممثل الإسلام هو الذي قام بالتعيين. و لم يكن الأمر كذلك بالنسبة للعهد الفرنسي في الجزائر، حيث الحكم ليس له علاقة بالإسلام، و لم يدّع ذلك.
- الخلافة العثمانية، و هي خلافة إسلامية قامت على نظام حكم تركي يشرف على الحياة الدينية، في جوانبها الشعائرية، و كذلك الحياة القضائية و السياسية.و هي صورة مخالفة تماما للحكم الفرنسي في الجزائر.
- إن تقنية الانتخاب هي من الآليات المستحدثة في الحياة المدنية و السياسية الحديثة من أجل أن تواكب تعقد الحياة العامة، و تعد أفضل الوسائل من أجل تخطي الخلاف و حسمه، ومن ثم الاطمئنان إلى الحق و الحقيقة، عندما يكون الرأي مشفوعا بالأغلبية، و يجرى ذلك في المسائل السياسية كما في المسائل الدينية، لأن الحداثة، كما عرفتها و عرّفتها الحركة الإصلاحية تطال كل شيء، و لأن السياسة في مدلولها الشامل تنطوي على تجديد و إصلاح الوضع الديني أيضا. فقد كانت مظاهر التخلف التي وقف عندها المصلحون هي التي نبهتهم

[1] محمد البشير الإبراهيمي، الإصلاح الديني لا يتم إلا بالإصلاح الاجتماعي، البصائر، عدد 37، 2 أكتوبر 1936. أنظر أيضا، الإبراهيمي، فلسفة الإصلاح، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، المطبعة الإسلامية الجزائرية، قسنطينة، 1935، ص.5ـ72.و في هذا البحث الضافي يذكر الشيخ الإبراهيمي أن الدين كعقيدة أيضا تغير طوال التاريخ الإسلامي، و ما العقيدة الطُّرقية التي انتشرت في العالم العربي و الإسلامي في العقود و القرون الأخيرة إلا آخر مظاهر التحريف الذي طال العقيدة الدينية، و هذا خلاف ما ذهب إليه الشيخ محمد العاصمي من أن الدين لا تطرأ عليه عوادي الزمن، و أمزجة الساسة و رجال الدين أنفسهم.

إلى تخلف الدين الإسلامي في حياة المجتمع و الناس:الإسلام الوراثي / الطرقي.بينما مسألة التخلف و كيفية التقدم لم تكن تطرح على رجال الدين المعيّنين[1]، لصلتها بالسياسة.

- الرؤية الستاتيكية الراكدة هي التي حرمت رجال الدين من الالتفات إلى أن حياة السلف كانت مع بداية الوحي حياة دينية أيضا، سيطرت تعاليم الدين على جميع مناحي الحياة، و كان من الصعب فصل مجالات الحياة البشرية لأن التشريع ينزل تباعا،و بالتالي مسألة الفصل لا يمكن أن تطرح أصلا . بينما العصر الحديث حمل معه فضاءات ومجالات و قضايا جديدة لم يعهدها تاريخ الإسلام، ومنها العلمانية التي تقتضي العودة إلى أكثر من مرجع و مصدر للتشريع و للحكم و التدبير السياسي و الاجتماعي...تماشيا مع التوجه الإنساني نحو مزيد من الاستقلال و الاكتفاء الذاتي. و كانت أقرب الحركات الدينية التي تجاوبت مع هذا التوجه، الحركات الإصلاحية في العالم العربي و منها جمعية العلماء في الجزائر، التي سارعت منذ البداية إلى التماس الدين من أجل التغيير الشامل.
- على خلاف ما ذهبت إليه الحركة الإصلاحية، عمدت ودادية رجال الدين الإسلامي إلى احتزال المسألة الدينية في تعيين الإدارة السياسية و التنفيذية لهيئة علماء الدين و الاستقلال بها ضدا على غيرهم.بينما حرص الاصلاحيون، تماشيا مع القانون الفصل الفرنسي ذاته إلى ضرورة التفرقة بين المجال الديني و المجال السياسي، و أن لا يترك أمر الدين الإسلامي إلى الحكومة.

و في التحليل الأخير، نجد أن موقف ورأي "العلماء" من مسألة الفصل، يتماشى ويتجاوب مع منطق الحداثة الساعي إلى بناء الدولة الحديثة.فقد واصلت منذ نشأتها إلى نقد نوعية المعاملة التي تعامل بها الإدارة الاستعمارية الأهالي في مسألة الدين الإسلامي و في غيره أيضا، أي أن الدين جزء من كل شامل. كما أن عملية إدراج الأحداث السياسية، كما ترى الباحثة أنا بوزو، في السجل الديني، كما

[1] استهل الشيخ محمد العاصمي حديثه عن المسألة الدينية في معرض الرّد على الشيخ الإبراهيمي بما يلي:" إن المسألة الدينية الإسلامية اليوم من أبسط المسائل، بل ليست حتى بمشكل محلي، لأن حلها مفروغ منه منذ عهد الرسول صلى الله عليه و سلم، بما أنزل عليه من الذكر، و بما تبع ذلك من السنة الشريفة، و على آثارها سار الأسلاف و الأخلاف إلى اليوم و إلى ما بعد اليوم.(...)و نكرر أن حل المسألة الدينية واقع من تلقاء نفسه، و في غنى عن هذا الصخب، و لا تستوجب من الجميع شعبا و حكومة هذه الحركات المستفزة و الصّيحات المفزعة."مذكرة الجمعية الودادية، ص.15.

فعل العلماء، عززت في نهاية المطاف الهوية الإسلامية.[1] و لعل الخلاصة التي يمكن أن ننتهي إليها في مسألة الإسلام بين الدين و الدولة في تجربة العلماء مع الدولة الفرنسية، أن المسلمين حرموا من التواجد السياسي في المجال العام، الأمر الذي دفعهم، بوعي أو بدون وعي إلى التماس الإسلام ذاته للتعبير عن السياسة، و هي حالة لم تدركها السلطات الإدارية جيدا. فقد طلبت جمعية العلماء، الإسلام من السلطة الفرنسية، من أجل ملء الهوية الوطنية، و اعتماد الخطاب الديني كأرضية أيديولوجية من أجل المقاومة السياسية و الثقافية. ففي الوقت الذي أوصدت أبواب العمل السياسي على المسلمين الجزائريين، لم يبق على الإسلام في الجزائر إلا استثمار هذا الحرمان و تعبئة الخطاب الإسلامي بمضامين سياسية و ثقافية و اجتماعية، أي الإسلام المقاوم.

و هكذا، فقد عبّرت الحركة الإصلاحية الجزائرية عن تجربة خاصة متميزة بسبب الوجود الاستعماري الاستيطاني. فقد حالت ظاهرة الاستعمار دون أن تترك الإسلام كدين أن يتحّول إلى مؤسسة عامة تعبّر عن مجموعة من القيم و الأنماط و السلوكيات و الأفكار الحديثة، التي تساعد على التحرر من الدين التقليدي و النمطي الصّرف إلى دين منفتح على الحياة، و قادر على استقبال ضمن سيرورة التاريخ الحديث و المعاصر مصادر جديدة من الوعي و التفكير و من تجارب الحياة. بكلام وجيز، إن الاستعمار هو الذي فصم العلاقة بين الدين و السياسة، عندما كانت السياسة تعني المجال العام. و على اثر ذلك تحول الإسلام إلى منظومة كلية شاملة تنطوي على التصور الديني، الاجتماعي، السياسي و الثقافي، وفات على النظام الاستعماري إمكانية فك و تحليل ظاهرة الدين الإسلامي و الدولة الفرنسية.

[1] Anna Bozzo, Islam et citoyenneté en Algérie sous la III république (l'exemple des lois de 1901 et 1905, in : le choc colonial et l'Islam, les politiques religieuses des puissances coloniales en terres d'Islam, s/dir.Jean-pierre Luizard, .la Découverte, Paris, p.200

الفصل الرابع

المؤتمر الإسلامي.. تأسيس الإجماع الوطني

دعوة الشيخ ابن باديس و تداعياتها.

تحت عنوان "مطالبنا "، قدَّم الشيخ ابن باديس تصوُّره لتنظيم سياسي يستوعب كافة أطراف الحركة الوطنية الجزائرية، و لا يلغيها كتشكيلات و قوى سياسية و اجتماعية مستقلة، و يقوم المؤتمر بوضع أرضية مشتركة، تمثل الحد الأدنى الذي يلتزم به الجميع و لا يتزلون دونه. و خلص ابن باديس إلى الرأي التالي، ضمنه الموقف الراجح في مسألة المؤتمر الذي دعا إليه:" إن تحديد الوضع السياسي للإنسان الجزائري مسألة حيوية، يجب أن تحظى بالنقاش الواسع لكي يتم البث فيها بشكل نهائي، ليس من قِبل شخص واحد، مهما كانت قيمته و سلطته، و لا من قِبل تنظيم معين مهما كانت هيبته و نفوذه على الجماهير، و لكن، يجب أن يساهم فيها الجميع، ممثلين و قادة رأي: رجال السياسة، العلماء، منتخبون، قضاة مسلمون، أساتذة و معلمون.. فالكل مؤهل لكي يبدى رأيه في هذه المسألة العظيمة[1]. يجب أن يعقد المؤتمر في القريب العاجل، سواء في العاصمة، أو في مكان آخر، تناقش فيه مختلف القضايا ثم يختتم بعد ذلك بالتوافق على صيغة يُحَدد فيها و إلى الأبد الموقف السياسي الذي يعبر عن ستة ملايين مسلم لا يزال مصيرهم معلقا إلى حد الآن. فهم مرة يعتبرون فرنسيين بلا حقوق التي تقتضيها الصفة الفرنسية، ومرة أخرى يعاملون كأجانب في بلدهم الجزائر."[2]

واضح من هذه الفقرة، أن الشيخ ابن باديس يريد أن يتحدث بضمير جمعي، يعلو على التشكيلات و الشخصيات لكي يلتقط خطابا جديدا يدعوه إلى بحث المسألة الأهلية في إطار مؤتمر

---

[1] - وقريب من هذا المعنى، الذي لا يحتكر حقيقة الإصلاح العام و الشامل على فئة أو طرف دون آخر، بل يحاول أن يدعو الجميع إلى الاضطلاع بهذه المهمة، ذهب العمودي:" الحركة الإصلاحية في مدلولها العام، و في كل قطر و في كل زمن تديرها النخبة المتنورة من الأمة، و لا يمكن أن تقوم بها الأمة قاطبة. فلا يغرب على البال ، إن النخبة المتنورة في القطر الجزائري تشمل على الشباب المتخرج من المدارس الفرنسية الذين أخذوا بحظ وافر من العلوم العصرية، لكنهم لا يلمون إلا بطرف زهيد من الثقافة الإسلامية ، كما أن النخبة تشمل أيضا الشباب الذي تعلم العلوم العربية و تربى على قيم التربية الإسلامية و تخلقوا بها مع مراعاته لواجبات و مقتضيات العصر."ثم يضيف في نفس الموقع:" فإن كان في وسع أحد أن يوفق بين فكر باديس و الزناتي و بين مذهب العقبي و أيت قاسي، و بين الزاهري و ساطور، فلا يستحيل عليّ أنا أن أكون كفيلا بمستقبل زاهر." محمد الأمين العمودي، الحركة الإصلاحية: سيرها، نتيجتها، مستقبلها، الإصلاح، ع/4، 3 أكتوبر 1929.

[2] La Défense, 3 janv.1936

يضم كل فعاليات المجتمع الإسلامي، من أجل تحديد الوضع / statut، الذي يحدد المركز الاجتماعي و السياسي و القانوني للإنسان الأهلي، في ظل النظام الاستعماري. إن الحديث عن الأمة الجزائرية يستحث الجميع و ليس طرفا بعينه، ثم أن المشاركة في المؤتمر تؤسس لحظة الإجماع consensus التي سوف تعبر عن توافق شرعي بين الشعب الجزائري و ممثليه الذين يعبرون عنه.

أما أهم ما جاء في المقال/ الدعوة، توكيد الشيخ ابن باديس على مسألة التعليم العربي، القائم على المجهود الذاتي و خفض التعويل على السلطة الفرنسية، بعد ما زاد الوعي في صفوف النخبة بقيمة الوطن و المواطن، و مفاهيم الحرية و الحقوق...ففي هذه الدعوة، حدد ابن باديس مطالب الجزائريين على النحو التالي:1- الحرية التامة في التعليم الديني، و إلقاء الدروس، في كافة مساجد الجزائر.2- حرية المسلمين في تشكيل الهيئات الإسلامية، بعيدا عن أي تدخل للإدارة، مع مراعاة مبادئ الجمهورية و قوانينها السارية.3- الحرية المطلقة في تعليم اللغة العربية في المدارس الحرة، و تطبيق نظام التعليم العام في مدارسنا و مؤسساتنا، على غرار ما هو موجود في المتروبول.ثم ينتهي ابن باديس إلى أهم نقطة في قضية التعليم العربي : تكوين جامعة إسلامية ، كما هو سائد في بعض البلدان العربية في المشرق و المغرب.فالتعليم العالي هو الكفيل بمنح الأهالي الاستحقاق والاختصاص لمزاولة المسؤوليات و المناصب المحترمة في المجتمع و الدولة.

حرص الشيخ ابن باديس على التعليم و دوره في نهضة الأهالي و ربطه بالاستقلال و الحرية، المتأتي من الوعي الذي لازم ضرورة ربط حياة الأهالي الاجتماعية بالسياسية، أو أن النضج السياسي الذي وصلت إليه جمعية العلماء من خلال تجربتها الأخلاقية، التربوية و الإجتماعية، فضلا عن الدينية و السياسية صار يقتضي ضرورة تحديد الوضع العام بمساهمة الجميع.كما أن في دعوة الشيخ ابن باديس، ما يحمل على الوعي بقيمة ما هو ديني و تربوي اجتماعي و سياسي الذي يستدعي إشراف الدولة و عنايتها حتى تضفي الشرعية و تعطي الانسجام لنشاط الهيئات الإسلامية.و من الذين تنبهوا إلى قيمة التعليم العربي و ربطه بالتوجه العام لجمعية العلماء السيد رابح زناتي ، صاحب جريدة "صوت الأهالي"،و المعلم السابق في مدارس التعليم العام الفرنسية. فقد تابع نشاط العلماء عن كثب و قرأه على أنه يمثل خطرا على الوجود الفرنسي في حد ذاته. كانت قراءة زناتي لمسألة العليم قراءة وجودية و سياسية، لا تقتصر على التعليم كمجال خاص بالأهالي فقط، بل له أبعاد و تأثير على الحياة الجزائرية العامة. و عن موضوع التعليم كما طرحه الشيخ ابن باديس، كتب زناتي معقبا: "إن أكبر أخطاء "العلماء" في تقديري، هو سعيهم إلى إقامة تعليم عربي صرف، في الإقليم الفرنسي، مما ينم عن قلة تبصر و حذر من جانبهم، خاصة و إنهم قد ألغوا تماما تعليم اللغة الفرنسية من مؤسساتهم

التعليمية. فإذا كانت المدارس القرآنية" الكُتّاب"ليس لها تأثير يذكر على النفوذ الفرنسي، فإن مدارس العلماء التي تقدم التعليم باللغة العربية، ستصقل العقول و تهيأ الذّهنيات، و قد يتطور الأمر إلى وجود تيارات خاصة في الجزائر. فكيف سيكون عليه الوضع، في المستقبل، بين المسلمين المتكوّنين في المدارس الفرنسية و آخرين تخرجوا من مدارس العلماء."[1] .لا مراء أن هذا المأخذ الذي أبداه رابح زناتي، يمثل حقيقة ما تخشاه الإدارة الاستعمارية من نشاط " العلماء " حتى ولو تعلق بالتعليم العربي، لأن إنشاء مؤسسات التعليم العربي يمثل أفضل و أنجع طريقة لاستعادة الوعي بقيمة الوطن، التاريخ و الهوية، و بالتالي زيادة الشعور بالاستقلال.

و بعد ما يؤكد ابن باديس على التعليم العربي في أطواره المختلفة و تهيئة إطاراته، ينتقل إلى المسألة الأساسية: إشكالية المواطنة و حق الاحتفاظ بنظام الشريعة الإسلامية:" إن ممارسة الحقوق السياسية، لا تتناقى البتة مع المحافظة و الإبقاء على النظام الإسلامي للأحوال الشخصية. فالسود، مثلا في السنغال هم مواطنون و مسلمون أيضا، و كذلك أهالي الهند الصينية، بينما نحن لسنا لا هذا و لا ذاك..هل لأننا لسنا سودا!؟"[2]. و بهذه الصيغة التهكمية عبّر ابن باديس عن المفارقة التي استعصت عن الحل في الجزائر. لماذا تصرّ الإدارة الفرنسية على وجود تعارض بين الإسلام و المواطنة. و لمواجهة هذا الأمر، تطلب من الجميع ضرورة الانخراط السياسي، و بحث المسألة برمتها في إطار مؤتمر عام يعبّر عن الجماهير المسلمة و إن عَقَدَته نخبتُها فقط.و يقول ابن باديس في هذا المجال:"هناك حديث غامض حول الحقوق السياسية للأهالي، يجري في إطار جملة من المشاريع القانونية، و منها مشروعين يرميان إلى تحديد التمثيل النيابي للمسلمين في البرلمان الفرنسي: المشروع الأول و يمنح حق الانتخاب إلى النخبة فقط، و مصدر خطورة هذا المشروع أنه يؤدي إلى إبعاد النخبة عن الجمهور الذي جاءت منه و استندت عليه، بدلا من تمتين الصلة بين الناخبين و النخبة. أما المشروع الثاني، فيحاول أن يكرس مبدأ التمثيل الخاص، الذي سيفضي في كافة الأحوال إلى نتائج وخيمة. فالمشروعان لا يقدّمان إلا حلولا جزئية لمشكلة جادة و معقدّة، تحتاج إلى حسم نهائي لفائدة الحاكم و المحكوم"[3].

[1] La Voix indigène ,17 janv. 1936

[2] La Défense ,3 janv.1936

[3] Ibid.

بناء على هذا الطرح، لا يمكن أن نستبعد شخصية الشيخ ابن باديس في أنها قد فرضت ظلالها على إمكانية عقد المؤتمر[1]، و أن البحث عن الاجماع كان دائما أصل الحركة الإصلاحية الواعية بحقيقة العمل السياسي و جدواه من أجل تحسين وضعية الإنسان الأهلي المادية و المعنوية[2].فقد دعت الصحيفة الإصلاحية العدالة la Justice ، إلى تأسيس حزب سياسي إسلامي[3]، في شهر مارس 1935،ووضعت نصوصه، وفتحت صفحاتها لمختلف الآراء و الأفكار من أجل توسيع نطاق الوعي به لدى الرأي العام الإسلامي. و من جهتها دعت صحيفة الدفاع la Défense ، لسان حال الحركة الإصلاحية التي كانت تصدر باللغة الفرنسية، في شهر جويلية 1935، إلى تأسيس حزب سياسي إسلامي، و مهدت له بهذه الدعوة:"نعلم أصدقاءنا في الداخل، أن النسخة الأولى من نصوص النظام الأساسي و برنامج الحزب الإسلامي، ستعرض بحر هذا الصيف للدراسة الجادة. و أن الصحيفة على اتصال دائم مع الشخصيات التي أخذت المبادرة للشروع في صياغة العمل و عرضه على الشُعب التي سوف تؤسس لهذا الغرض."[4] و بداية من شهر سبتمبر شرعت في نشر الآراء في

---

[1] أنظر تداعيات دعوة الشيخ ابن باديس و التجارب الذي حظيت به لدى الأوساط الأهلية و الفرنسية، حيث تابعت صحيفة الدفاع في نشر أراء النخبة المتعلمة في مطالب ابن باديس من عقد المؤتمر: Henri Bernier, la Défense, 10 janv.1936 ; L.Tahrat, l'union par le parti, la Défense, 17 janv.1936 ...

[2] نظر كتاب المفكر المصري محمود قاسم، حول شخصية ابن باديس الإصلاحية ، حيث تماهت حياته مع مصير الأمة الجزائرية ، ومن هنا سر قوة الفكر الإصلاحي و متانته مع تعاقب مراحل الحركة الوطنية. محمود قاسم ،الإمام عبد الحميد بن باديس الزعيم الروحي لحرب التحرير الجزائرية ، دار المعارف ، القاهرة، 1968.

[3] La justice, mars, 1935

و حتى قبل هذا التاريخ دعا السيد محمد بن حورة(أبو الحق)، إلى تأسيس حزب مستقل يتولّى حل المسألة الأهلية" إن الحزب الذي ندعو إلى تأسيسه ، لا بد و أن يسعى إلى تربية الشعب مدنيا و تنمية شعوره بواجباته السياسية، بعيدا عن كل وصاية. رائده الوحيد هو الوصول إلى وضع أفضل، ملتمسا العقلانية و سداد التفكير في قضاياه، و أن يكون هدفه، تجديد ذهنية الجماهير و توعيتها في حقها في حياة كريمة. و ينصرف نشاط الحزب إلى إعداد خطة اقتصادية و اجتماعية و سياسية قادرة على إثارة الحيوية و الحماس الذي لا مناص منه، من أجل بعث مجتمع جديد عانى طيلة قرون من التسلط الإيديولوجي الذي ينبذه الإسلام و الأخلاق ". Aboulhak, la Défense, 3 av.1934

[4] La Défense ,19 juil. 1935

صفحة " الركن الحر" حول إنشاء كتلة إسلامية حرة و مستقلة عن الأحزاب السياسية الفرنسية[1].و ليس بعيدا عن هذا الخط، الاجتماع العام الذي عقدته جمعية العلماء، في سبتمبر 1935، و سجلت وقائعه في كتاب: سجل الاجتماع العام لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين[2].وتمثلت قيمة الاجتماع في العرض الفكري الجاد و التنظير لمسار الحركة الإصلاحية في علاقتها بوضعية الأهالي المسلمين، بعد سنوات من النشاط، وتحديد ما ينبغي أن تضطلع به في المستقبل، أي نوع من استشراف التاريخ اللاحق، و التطلع إلى رص الصف و الكلمة، خاصة ما ورد في المقدمة التاريخية و الفكرية للشيخ البشير الإبراهيمي[3]. و القول أن أصل المؤتمر يعود دائما إلى مبادرة و عمل الحركة الإصلاحية، لا ينال من مصداقية و جهد الأطراف الأخرى[4]، بل يمكن تفسيره أيضا تاريخيا. فنحن شمال أفريقيا كان لا يزال تحت الحظر بعد أن جرى حله عام 1935، و نفي مصالي الحاج إلى جنيف، و لأن السلطة الاستعمارية كانت دائما تتوجس من نشاطه داخل الجزائر.كما أن فيدرالية المنتخبين لم تكن تجرؤ على الدعوة الصريحة إلى مؤتمر يحضره الجميع بدون استثناء لأنها كانت دائما تبدي الحذر من العمل الجماهيري و الشعبوي، و تخشى معاتبة الإدارة لها. وهكذا، يبقى الطرف الأهلي الذي بإمكانه أن يقوم بهذا الدور هو الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي تعززه سنوات النشاط على رأس جمعية العلماء.و لعل هذا ما حدا بصحيفة الكفاح الاجتماعي la lutte sociale، لسان حال الحزب الشيوعي الجزائري، أن تكتب عن صاحب فكرة المؤتمر: "لقد كان الشيخ ابن باديس ملهما وعبقريا عندما توخى الدعوة إلى ضرورة تحديد النظام السياسي للمسلم الجزائري، أي عرض البرنامج

---

[1] La Défense, 25 oct, 1, 8,15 nov.1935

[2] سجل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، تقديم الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، المطبعة الجزائرية الإسلامية ، قسنطينة، 1935.

[3] يعلق الباحث على مراد على هذا الاجتماع العام / المؤتمر، و أثره على القيمة الجديدة التي اكتسبها العلماء، بعد ذلك:"فقد قاد هذا الوعي الجديد جمعية العلماء لكي تصبح الناطق الحصري عن الجماهير المسلمة، و من ثم المالكة لزمام الشرعية الوطنية." أنظر A.Merad, le réformisme musulman, p.182

[4] ومن الباحثين و المؤرخين الذين أولوا الاعتبار الأول لفدرالية المنتخبين المسلمين في التفكير في المؤتمر و التحضير له و صياغة مطالبه: Ch.A.Julien, l'Afrique du nord en marche, p.p.113-117, R.Letourneau, l'évolution politique de l'Afrique du nord musulman, p.p.329-333, A.Nouschi, la naissance du nationalisme algérien, p.p.189-190

الإسلامي للمطالب الذي يتوافق عليه جميع ممثلي الحركات الأهلية في الجزائر.. يحيا المؤتمر الإسلامي الجزائري."[1]

حول الأمة الجزائرية..بين فرحات عباس و ابن باديس.

في سياق التحضير للمؤتمر الإسلامي الأول، و بسببه أيضا برزت الحاجة إلى الحديث عبر النقاش و الجدل في الحالة الجزائرية، خاصة منها مقوّمات وجودها كأمة و مجتمع و شعب، و قدرتها على الانتظام داخل مؤسسات الدولة. و كان مقال فرحات عباس " أنا فرنسا" أهم المقالات التي استفزت و استحثت أيضا بعض الأطراف الأهلية و الفرنسية للتجواب معه أو بنقده. و كان مقال الشيخ ابن باديس " دعوة صريحة "[2]أهم هذه الردود. فقد تبين من خلال القراءة الفاحصة لما أبداه كل من الزعيمين، أن هناك قدر كبير من التفاوت الدلالي و الفكري بين الشيخ ابن باديس و السيد فرحات عباس، في موضوع الأمة وجودا أو عدم وجود، و مرد الإختلاف، اللغة التي يستعملها كل واحد كوسيلة تفكير و إطار مرجعي تتحدد به معاني و مفاهيم الكلمات. فالشيخ ابن باديس يتحدث عن أمة جزائرية موجودة حتى ولو بعدم وجود نخبة تتحدث عنها و باسمها، فالأمة أمر واقع غير متوقف على وجود من يشير إلى وجودها، لا بل حتى و لو أنكرتها فرنسا نفسها، لأن الإنكار عادة ما يرد في الخطاب الإيديولوجي المُزيّف للحقائق و تتحكم فيه نزعة استعمارية. فواقع الحال، كما يرى الشيخ ابن باديس، أن الأمة الجزائرية موجودة، و لو ضدا على فرنسا.فقد تعاملت السلطة العسكرية و المدنية مع السكان الجزائريين كأهالي (السكان الأصليين) و مسلمين (نظام الشريعة الإسلامية المتعلقة بالعبادات و المعاملات) لهم تقاليد ضاربة في القدم، لهم تاريخهم الخاص، الذي لا يتقاطع إطلاقا مع التاريخ الفرنسي، ولهذا السبب أخضعتهم إلى ترسانة من اللوائح و المراسم أطلقت عليها "مدونة الأهالي" تمييزا لهم عن سائر السكان الفرنسيين و الأجانب.فالتمييز، ساعد أكثر على الشعور بمقومات الأمة و حصّنها داخل هوية لا تنفك أن تتقوى مع الوقت.

---

[1] La lutte sociale, 15-29 fév.1936

[2] كلمة صريحة، عبد الحميد بن باديس، **الشهاب**، أفريل 1936، أنظر أيضا، "حول كلمتنا الصريحة"، **الشهاب**، جوان 1936.هناك ترجمة إلى الفرنسية للمقال الأول بقلم الكاتب الفرنسي روني جامس، **Déclaration nette**, trad. Par René Jammes, revue l'Afrique et l'Asie, n°57, 1962

إن الأمة في المرجعية العربية، كما سبقت الإشارة، تتسع للمفهوم المعنوي: الدين و اللغة، و المفهوم المادي: الوطن و التراث التاريخي العالمي منه savant و الشعبي، و العيش المشترك، حتى ولو افتقرت هذه الأمة إلى المقوّم السياسي، أي سلطة سياسية تشرّع و تمثّل كل الشّعب.فالأمة، في تصور الشيخ ابن باديس، و هو يرد على فرحات عباس، موجودة بفعل التاريخ و ليس السياسة، فهي موجودة في الحاضر و لا تلبث أن يتقوى عودها في المستقبل بفضل السياسة الفرنسية سواء أرضيت بذلك، أم لم ترض.و على خلاف ذلك ذهب فرحات عباس، الذي ارتكن إلى المرجعية الفرنسية لكي يتحدث عن عدم وجود أمة جزائرية، لأن الوطن السياسي الحاضر لم يكن موجودا قبل الاحتلال الفرنسي، الذي رسم الحدود الجزائرية بفضل حضوره طوال قرن من الزمن، و تمت على اثر ذلك معالم سياسية جديدة سمحت لفرنسا أن تصبح إمبراطورية مترامية الأطراف إلى ماوراء البحار، تضم الجزائر مع مستعمرات أخرى. يقول فرحات عباس:" لو أنني اكتشفت فعلا الأمة الجزائرية nation algérienne لصرت وطنيا nationaliste. فلن أضحي بعمري في سبيل الوطن الجزائري patrie algérienne، لأنني لم أكتشفه(...) فلم نعد نخفل بالأوهام و الأساطير التي تُخبّئنا رهن مستقبلنا بفرنسا(...) و بدون تحرير و انعتاق الأهالي فلن تقوم للجزائر الفرنسية قيامة."[1]

لا تخلو هذه العبارات، إذا وضعت في سياقها التاريخي و اللغوي، من غياب معناها في الجزائر كجغرافية و تاريخ، خاصة عندما يعلق وجود الجزائر الفرنسية بشرط الإنعتاق و الحرية، و هي حوافز تستند إلى التراث و التاريخ و المزاج النفسي و المعنوي، فضلا على رأي النخبة المفكرة في المجتمع و الدولة.فكل حوافز و دوافع التحرر و الانعتاق تُستَحث و تُستَنفر ضدا على الاستعمار و ممارساته للخروج من التخلف و الاستغلال . و هكذا، فالسؤال الذي يفرض نفسه و لا يستطيع السيد فرحات عباس الإجابة عنه، إلا في الأربعينيات و بعدها، هو من أين للأهالي أن يخرجوا من أسر الاحتلال و القهر الاجتماعي و الاقتصادي في غياب مقوّمات الأمة التي تؤطر هذه الدعوة، و لعل الشيخ ابن باديس هو الذي استطاع أن يجيب على هذا السؤال كما تقدم.

إن فكرة الأمة في تصور فرحات عباس تتماهى مع وجود وطن محدد الإقليم و المعالم، و وجود سكان يعرفونه و يتعرفون على أنفسهم في إطار الدولة نفسها.لكن غياب تصوّر واحد عن فكرة الدولة و الإقليم لدى الأهالي المسلمين قبل الاحتلال لا يلغي فكرة الأمة و لا فكرة المجتمع أو حتى الدولة نفسها، لأن المسألة متعلقة بتطور مؤسسات الدولة التي استفادت من الحداثة الأوروبية، و

[1] L'Entente franco-musulmane, 27 fév.1936

من هذه الناحية عملت فرنسا، و لو من حيث لم تُرِد إلى ربط الأهالي المسلمين بتصور واحد عن فكرة الإقليم الجزائري برسم حدوده، و توفير فرصة التقاء الجميع في مؤسسات الدولة المدنية و العسكرية الحديثة أيضا: مشاركة الجزائريين في الحروب الفرنسية، خاصة الحرب العالمية الأولى... و مشاركة بعض الجزائريين في المجالس العامة و الهيئات التمثيلية الأخرى.و هكذا، فالأمة، و ليس الدولة هي التي تقوم على الاعتبارات المعنوية، الروحية و التاريخية، قد تعززها الاعتبارات و العوامل المادية و السياسية، كما فعلت فرنسا في الجزائر، حيث رسمت الحدود و وضعت المعالم تبعا لتوسعها و انتشارها في ربوع الجزائر، زاد على أثر ذلك وعي النخبة بقيمة الدولة و النظام السياسي من أجل الخروج من ربقة الاحتلال.

ما يجب التنويه به ، أن الفقرات الأولى من مقال فرحات عباس، دفاع صريح عن اللغة العربية و الدين الإسلامي، التي أرادت صحيفة الزمن « le Temps » الفرنسية النيل منهما برسم الدعوة إلى عدم استحقاق الجزائريين حق المواطنة.يذكر فرحات عباس أن اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم، و أساس الإيمان عند المسلم، كما نوّه بالدور الكبير الذي اضطلعت به جمعية العلماء الجزائريين في تربية و تعليم النشء الجزائري، قل نظيره في العالم العربي و الإسلامي، لا بل إن الدولة الفرنسية عجزت أن تضمن ل 800000طفلا جزائريا التعليم و تركتهم تحت غائلة الجهل و الأمية. و من جانب آخر، إنصافا لروح مقال السيد فرحات عباس، أنه أراد أن يثبت أن الإنسان الجزائري قادر على الانخراط في الحياة الحديثة بكل ما تزخر به من مدنية و قيم حضارية و مؤسسات سياسية و قضائية و عسكرية.. و تحت هذه الرغبة، لم يتفطن إلى أنه أغمط حق الجزائري في أمّته و في دولته أيضا.فنَفْي وجود أمة جزائرية، يفضي لا محالة إلى تبرير الاستعمار في نهاية التحليل، لأنه يريد أن يقتصر على الآثار التي يريدها المستعمر، ولا يلتفت إلى الآثار الجانبية التي يحدثها في الحياة الأهلية، التي لا تبقى حتما بعيدة عن سيرورة الحراك القانوني و الاجتماعي السياسي، إن بالإيجاب أو بالسلب. و عليه، فان فكرة الأمة الجزائرية، فكرة واقعة و موجودة كما رأى الشيخ ابن باديس، و حقيقة لا يمكن الافتئات عليها، لأنها مستمدة و محددة ضدا على الوجود الفرنسي ذاته الذي تَنكَّبَ عن التجاوب الايجابي مع فلسفة و معنى الدولة المدنية الحديثة و التوجه الطبيعي لتعميم الحداثة السياسية

و صفوة ما يمكن أن يقال في مسألة الأمة و مقوماتها، و إمكانية قيام المسلم الجزائري بالتجاوب مع الحياة الجديدة التي فرضتها فرنسا في الجزائر، أنه رغم التباعد الفكري بين فرحات عباس و ابن باديس، فإنهما يلتقيان عند مدلول الإصلاح الذي تطغى عليه السياسة عند فرحات عباس و يطغى عليه الدين و اللغة عند ابن باديس. فالنزعة الإصلاحية لا تلغي ما هو قائم و لا تدعو إلى

التمرد و الثورة بقدر ما كانت تبحث عن ما يساعد عند الآخر ضرورة تحسين الوضع، و تخطي التخلف و تجاوزه.و هما، معا، و إن تباعدا على مستوى تناول قضايا و مسائل المجتمع الجزائري في صلته بالدولة الفرنسية، إلا أنهما، في سياق الثلاثينيات من القرن العشرين، يعبّران عن حقائق جزئية، و عن معطيات تتكامل مع تشكيلات و أحزاب و جمعيات أخرى، كما أشار ذلك الشيخ ابن باديس نفسه، في دعوته إلى المؤتمر، جانفي 1936.و عليه، فان الاختلاف يعبر، حقيقة ، عن بداية الوعي بقيمة الديمقراطية كأسلوب لإدارة الاختلاف و الخلاف. و هذا لا مشاحة فيه ، لأن الحداثة السياسية بكل ما كانت تزخر به الدولة الفرنسية، تركت أثرها في حياة الجزائريين. و من هذا الخلاف و الجدل بلورت النخبة الجزائرية مواقفها، و استطاعت أن تحقق فكرة الإجماع الوطني، يوم 7 جوان 1936، وما بعده.

قراءة سياسية في ميثاق مطالب الشعب الجزائري

جاءت " مطالب الشعب الجزائري"[1] في صيغتها العامة، التي تستند على أصول ما ينبغي أن يعامل به الشعب الجزائري: العدالة و المساواة. و من ثم، فكافة المطالب تحيل إلى المجال السياسي العام، الذي يزيل أشكال التفرقة و الحالات الاستثنائية. و على رأس المطالب التي تقدمت بها اللجنة التنفيذية[2] باسم المؤتمر: "إلغاء كل القوانين الاستثنائية؛ إلحاق الجزائر مباشرة بفرنسا، و وقف العمل

---

[1] أنظر النص العربي الكامل للمطالب في الشهاب جويلية 1936، و البصائر30 جويلية 1936، أما النص الفرنسي، فيمكن الرجوع إلى ; El Ouma, juil. Août 1936 ; La Défense 26 juin 1936 l'Entente,11 juin 1936. و حول تغطية جمعية العلماء لوقائع المؤتمر وتداعياته السياسية ، يمكن العودة إلى محمد البشير الإبراهيمي ، المؤتمر الإسلامي الجزائري، البصائر ،12 و 19 جوان 1936؛ محمد البشير الإبراهيمي ،من آثار المؤتمر الإسلامي : لا يبني مستقبل الأمة إلا الأمة، البصائر، 3 جويلية 1936؛تشكيل الوفد الجزائري و رحلته الميمونة إلى باريس و مشهد تشجيعه الرائع، البصائر 24 جويلية 1936؛ وفد المؤتمر الإسلامي الجزائري يوم أم العواصم باريس ، و بلاغ وفد المؤتمر الإسلامي الجزائري الأول إلى رجال الصحافة، البصائر ،31جويلية 1936؛ مطالب الأمة الجزائرية التي قررها المؤتمر و جاء الوفد إلى باريس لمطالبة الحكومة الفرنساوية بتنجيزها و الحصول عليها، الطيب العقبي ، البصائر ،31 جويلية 1936 ؛ اجتماع لم يسبق له نظير ، قلم التحرير ، البصائر ،7 أوت 1936.

[2] المعروف أن المؤتمر الإسلامي الأول عقد يومي 7 و8 جوان 1936، و تشكل على أثره المجلس المؤقت الذي عهد إليه المؤتمر تعيين أعضاء اللجنة التنفيذية(لجنة 66) التي تولت صياغة " ميثاق مطالب الشعب الجزائري " و قدمته

بنظام المندوبيات المالية، و البلديات المختلطة و الحكومة العامة".و معنى ذلك، توحيد نمط المؤسسات الجزائرية بين الفرنسيين و الجزائريين، سواء أكانت تشريعية، تنفيذية، و قضائية و العمل بمبدإ سريان قوانين الجمهورية من حيث المكان، التي تعتبر الجزائر امتدادا لفرنسا، لأن حالة الكيل بمكيالين، أعاقت التطور العام للمجتمع الجزائري.

و ما يجدر ذكره، أن مطلب إلحاق الجزائر رأسا بفرنسا، مثّل دائما مطلبا سعت إليه فدرالية المنتخبين[1]، لأنها كانت ترى أن أصل المحنة الجزائرية هو الأثر السلبي للأحكام الاستثنائية الواردة في "مدونة الأهالي" ، و التي من فرط تطبيقها الطويل على المسلمين صارت ترتب أوضاعا شاذة تزيد في الهوة بين الأهالي و الأوروبيين، بعد ما استفحل دور المعمّرين كإقطاعيين جدد في الجزائر، استولوا على المؤسسات الإدارية و الاقتصادية، و صارت الحكومة العامة تعبر عن مصالحهم و تراعي امتيازاتهم و نفوذهم.في دراسة رائدة للمؤتمر الإسلامي الأول للباحث المؤرخ كلود كولو، جاء فيها أن مطلب " إلحاق الجزائر رأسا بفرنسا..." مثل أيضا و في جانب معين مطلب نجم شمال أفريقيا، رغم اعتراضه على نتائج المؤتمر لاحقا.فقد كان هذا الحزب محظورا طوال الإعداد للمؤتمر و أيام انعقاده، قبل أن يفرج عن زعيمه مصالي الحاج بعد وصول الجبهة الشعبية إلى سدّة الحكم ماي/جوان 1936.و من خلال قراءته لبرامج النجم و تصريحات مصالي الحاج يخلص كلود كولو أنها لا تبتعد كثيرا عن مطلب الأساسي من مطالب ميثاق الشعب الجزائري. فقد طالب النجم في برامجه فيفري 1929، سبتمبر 1935، جوان 1936، إلى إلغاء المندوبيات المالية و إحلال مكانها برلمان جزائري ينتخب عبر الاقتراع العام. و في برامج النجم، ماي 1933، و جوان 1936، طالب بإلغاء نظام البلديات المختلطة، و الأقاليم الجنوبية، و تعويضها ببلديات منتخبة عبر الاقتراع العام[2].

ووافقت عليه في اجتماعها أيام 5، 6، 7 جويلية 1936، و بعد عشرة أيام، سافر وفد المؤتمر إلى باريس لعرضه على السيد ليون بلوم رئيس الحكومة الجديد.

[1] جاء في برنامج مطالب المسلمين الجزائريين، كما تقدمت به فدرالية المنتخبين، ممثلة في شخصية شبشكين إلى السيد وزير الداخلية ريني،Régnier ، مع مطلع شهر جانفي 1935:" بمطالب الأهالي المسلمين بالتمثيل في البرلمان؛ إلحاق الجزائر رأسا بالمترو بول، و بتمثيل واسع في الهيئات المحلية المنتخبة في الجزائر." أنظر البرنامج الكامل في، La Justice, 1 janv.1935,

[2] Claude Collo, le congrès musulman algérien (1936–1938, revue algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques, n°4, déc. 1974, p.100

وللتوضيح يمكن القول أن إلغاء نظام العمل بالهيئتين المنتخبتين (البلديات المختلطة، و ذات الصلاحيات التامة)، علاوة على وقف العمل بنظام الحكومة العامة، يصب رأسا في ربط الجزائر بفرنسا، رغم غياب تحديد نوع هذا النظام السياسي الذي يبقي على العلاقة العامة مع فرنسا.إلا أن هذا التوافق بين مجمل مطالب النجم العامة و بين ما يوحي به ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي، يتبدد في الواقع مع مطلب دعوة الاستقلال التام للجزائر، التي حرص النجم دائما أن يكررها قبل جوان 1936 [1] ، مما يحيل مطالب النجم إلى الخطاب الشعبوي الغامض. بينما مفهوم ربط الجزائر ككيان تابع مباشرة إلى فرنسا المتروبول، كما توصي بذلك القوانين الفرنسية، كان واضحا عند بقية القوى السياسية و الاجتماعية الجزائرية. فقد كان يرمي هذا الربط إلى تجاوز ثنائية التعامل مع سكان الجزائر بأكثر من مكيال و تمديد القوانين الفرنسية إلى الإقليم الجزائري، كما تقتضي بذلك مؤسسات الدولة الحديثة: إدراج الجميع في مجال المواطنة و مخاطبته بتشريع واحد ليرتب أثاره الايجابية على الجميع أيضا.

أما المطلب الثالث المتعلق بالقضاء الإسلامي كخاصية للمسلمين، فورد على النحو التالي:" الاحتفاظ بنظام الأحوال الشخصية الإسلامي؛ إعادة تنظيم القضاء الإسلامي، بصورة عقلانية تتماشي مع روح الشريعة الإسلامية(تقنين الشريعة)". فقد اختزل هذا المطلب كل الإشكالية التي أطرت و هيمنت على فكر النخبة الوطنية، في كل تشكيلاتها و تياراتها، منذ عقود من الزمن، و المتعلقة بحق المواطنة مع الاحتفاظ بنظام الإسلامي في الجوانب ذات الصلة بالأحوال الشخصية.بينما الجديد في هذا الميثاق هو ضرورة تدوين أو تقنين الشريعة الإسلامية، أي انفتاح السلطة التشريعية على الأحوال الشخصية للأهالي الجزائريين، و من ثم تحظى بأثرها القانوني العام، و يكسب صاحبها صفة الفاعل و المواطن. و بتعبير آخر، يجب أن تمر المسائل الأهلية عبر البرلمان و الهيئات المحلية المنتخبة، في صورة مشاريع قوانين لكي تحوز على حجية التنفيذ و ترتب أثرَها القانوني و السياسي. و الحقيقة، أن اللجنة التنفيذية للمؤتمر قد فكرت مليا في الموضوع، خاصة عندما تجنبت الإبقاء على التناقض السابق بين القوانين الجمهورية التي تخاطب المواطنين الفرنسيين و قانون الأهالي الذي يخاطب المسلمين. و الاحتفاظ بنظام الأحوال الشخصية لا يعني الإبقاء على القضاء الإسلامي خارج منظومة الدولة، بل إدراجها في صلب القوانين المدنية في خصوصيتها التي يتسع لها النظام الجمهوري، فضلا على إن الشريعة الإسلامية لا تتعارض مع المدنية الحديثة و آليات التشريع فيها.

[1] أنظر فكرة الاستقلال كما تعامل معها نجم شمال أفريقيا، في الفصل الأول من الباب الثاني من هذا البحث.

و في هذا السياق جاءت الفقرة الثانية من نفس المطلب، ملحة على "فصل الدين (الكنائس)عن الدولة و تطبيق جميع القوانين المتعلقة بهذا المبدإ"[1]. و تفصيلها ما جاء في لائحة جمعية العلماء التي تقدمت يوم 6 جوان 1936:" تسلّم المساجد للمسلمين مع تعيين مقدار من ميزانية الجزائر لها يتناسب مع أوقافها. و تتولى أمرها جمعيات دينية مؤسسة على القوانين المتعلقة بفصل الدين عن الحكومة. تؤسس كلية لتعليم الدين و لسانه العربي لتخريج موظفي المساجد أئمة و مؤذنين و قيمين و غيرهم.ينظم القضاء بوضع مجلة أحكام شرعية على يد هيئة إسلامية، يكون انتخابها تحت إشراف الجمعيات الدينية، و إدخال إصلاحات على المدارس التي يتخرج منها القضاة، و منها تدريس تلك المجلة و التحقق بالعلوم الشرعية الإسلامية، و طبع التعليم بطابعها لتكوين الرجال، يكونون من أصدق الممثلين لها."[2]

ويواصل كراس المطالب تفصيل مسألة فصل الدين عن الدولة:" إعادة كل مؤسسات و دور العبادات فورا إلى الجماعة الإسلامية لكي تتصرف فيها و تضع الهيئة الدينية المكلفة بذلك؛ الاعتناء بهذه البنايات و صيانتها من ميزانية أموال الوقف." ثم تنتهي سلسلة المطالب العامة، التي اعتبرها المؤتمر أصول يجب أن يستعيدها المجتمع الإسلامي ليحدد بها كيانه، بمسألة اللغة العربية:" إزالة كل الأحكام الاستثنائية التي تتعلق باللغة العربية، الرامية إلى اعتبارها لغة أجنبية؛ حرية تعليم اللغة العربية وحرية التعبير للصحافة العربية."و هكذا، وردت المطالب الثلاثة لتشير إلى الكيان الجزائري ذاته، برسم تحديده و السعي إلى استقلاله الذاتي وأن يعامل كامتداد المتروبول على قدم المساواة و بنفس الحرص على الحرية و العدالة.و لعل القيمة الجوهرية التي يبرزها التحليل التاريخي للمطالب العامة ، أنها تريد أن تؤكد على بنية الدولة و النظام اللائق بالمجتمع الجزائري الآيل إلى التنظيم و التعاطي مع الشأن العام، و ليس فقط التنديد بالاستعمار و الاستغلال كما دأبت عليه النزعة الوطنية الراديكالية التي عادة ما يميع خطابها كل الحقائق الأساسية.

أما باقي المطالب فقد جاءت على هذا الترتيب: المطالب الاجتماعية؛ التعليم الإجباري لكل الأطفال من الجنسين؛ الإعداد الفوري لبرنامج بناء المدارس؛ توحيد التعليمين الأوروبي و الأهلي؛

[1] أنظر فصل، الثالث، من الباب الثالث: في مسألة فصل الدين عن الدولة، من هذا البحث.

[2] أنظر الشهاب، حويلية 1936

تنمية خدمات العناية الصحية، (المستشفيات، التمريض، إعادة النظر في نظام زيارات المرضات)؛ إنشاء صناديق البطالة.المطالب الاقتصادية: لكل عمل أجر مساوي له، و لكل جهد ما يوازيه على سلّم الاستحقاق؛ توزيع عادل للمساعدات التي تقدّمها ميزانية الجزائر على الفلاحة، الزراعة، الصناعة، القطاع الحرفي، و كل حسب حاجته و بدون تمييز؛ إنشاء التعاونيات الزراعية و مراكز التربية للفلاحين؛ وقف مصادرة الأراضي؛ إعادة توزيع منصف للأراضي غير المستغلة على صغار الفلاحين و العمال الزراعيين. و تختم المطالب الاقتصادية بإلغاء قانون الغابات.[1] و في النهاية، تأتي المطالب السياسية ملحة على: العفو العام لكل المعتقلين السياسيين؛ العمل بنظام الهيئة الانتخابية الواحدة (مشتركة بين الجميع)؛ الحق في الترشح لكل الناخبين؛ الاقتراع العلني؛ التمثيل في البرلمان[2].

تلك هي المطالب التي وردت في ميثاق المؤتمر الإسلامي الأول، و هي بلا شك تفصح عن معنى مكثف لخلفية النضال السياسي الذي خاضه المناضلون الجزائريون لأكثر من عقد من الزمن، إذا لم نقل منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى. فكراس المطالب، من الناحية التاريخية هو صيغة متطورة لما بدأه حزب الجزائر الفتاة، عبر امتداداته في تنظيم فدرالية المنتخبين المسلمين أو في تعبيراته الجزئية في بقية التنظيمات و التيارات: نجم شمال أفريقيا و جمعية العلماء، الحزب الشيوعي الجزائري.

حديث عن دولة جزائرية

كانت للأمين العمودي فرصة توضيح مفهوم الدولة الجزائرية، كما تنشدها الحركة الإصلاحية بشكل عام، خلال التحضير للمؤتمر و في أعقابه أيضا. فقد جرى نقاش و سجال بينه و بين الزعيم مصالي الحاج الذي تحفّظ كما هو معروف على نقطتين: إلحاق الجزائر بفرنسا و تمثيل الأهالي في هيئة برلمانية في باريس. كتب الأمين العمودي موضحا فكرة الإلحاق مفندا في ذات الوقت

---

[1] الغالب أن المطالب الاقتصادية كما جاءت في ميثاق المؤتمر، تعود إلى لوائح و مطالب و بيانات الشيوعيين الجزائريين، و خاصة المسألة الفلاحية التي تبرز صور و مظاهر الاستغلال الرأسمالي الحليف الطبيعي للإستعمار.

[2] عادة ما ترد هذه المطالب السياسية في تقارير و بيانات فدرالية المنتخبين و هي تمثل موقف و نصيب الفيدرالية في المؤتمر.

موقف مصالي الحاج[1] ، الذي اعتبره الأمين العمودي موقفا يقف مع الراديكاليين من غلاة الاستعمار و إن لأسباب أخرى . شرح العمودي كلمة ربط rattachement، مستندا إلى روح مطالب " الشعب الجزائري و ما يستطيع فعله :" كلمة ربط الجزائر بفرنسا، لها مدلول إداري لا تتعداه إلى أي معنى آخر.فهي ترادف تماما، إلغاء قانون الأهالي. فالفرق بين كلمة ربط وكلمة ضم annexion واضح و بيّن.فالضم عبارة عن إجراء أو تصرف تقوم بموجبه أمة قوية بضم إليها بقوة السلاح شعبا ضعيفا. فالبلد الذي ضم عنوة إلى الأمة القوية، لا يمكنه أن ينفلت من ربقة الاستعمار إلا بقوة السلاح"[2] . و غني عن البيان، أن الخط الإصلاحي لم يتبن المنهج الثوري، و كان يبتعد قدر الإمكان عن الراديكالية من أجل تحقيق أهدافه، ليس فقط بسبب قوة النظام الاستعماري، بل أيضا لعدم نضج إرادة الأهالي على إدارة الشأن العام و الوعي بقيمة الدولة الحديثة، فهي سيرورة آية إلى التشكل، و لم تكن إطلاقا معطى متوفرا يمكن الحصول عليه فقط بالمطالب السياسية...و هكذا، فلا زال الأمر يحتاج إلى إبداء الاعتدال و أخذ بعين الاعتبار المؤسسات الفرنسية[3].

و الواقع، كما يرى العمودي، أنه ليس هناك ما يسوّغ الدعوة إلى مواقف متطرفة، كما يفعل مصالي[4]، الذي يعارك طواحين الهواء، و يصارع بلا سلاح حقيقي. فالخطاب الشعبوي و الحماسي

---

[1] Messali Hadj, ce que nous pensons de la charte revendicative présentée par la délégation algérienne, El Ouma, juil. / août 1936.

El Ouma 26 août 1936 و أنظر أيضا خطاب مصالي الحاج في الملعب البلدي إبان عودة وفد المؤتمر من باريس.

[2] La Défense ,16 juil.1937

[3] L. Lamoudi, La Défense, 30 juil.1937

[4] بل يذهب العمودي إلى أن مواقف مصالي الحاج ترد إلى نفس ما يطالب به المؤتمر الإسلامي حتى و لو تنكر لها زعيم النزعة الوطنية. يقول العمودي: "إننا لا نفهم ما يثير حفيظة مصالي الحاج من كلمة واحدة تلخص ما كان يدعو إليه. فلم يكف منذ بداية حركته عن المطالبة بإلغاء مصلحة شؤون الأهالي، و إلغاء العمل بقانون الانديجينا." ibid. . و المعروف أن مصالي الحاج قدم مخطط المطالب الفورية من أجل شمال أفريقيا إلى السلطات الفرنسية، فيفري 1936، و لم يتضمن مطلب الاستقلال.و اقتصر على جملة من المطالب العامة، الاجتماعية، الاقتصادية، و إصلاحات مختلفة. و قبل هذا التاريخ عندما أراد أن ينشأ " الاتحاد الوطني لمسلمي شمال أفريقيا، فيفري 1935، خلت نصوصه أيضا من أية إشارة إلى الاستقلال.أما عندما نقل نشاطه إلى الجزائر في أعقاب المؤتمر الإسلامي و أسس حزبه الجديد " حزب الشعب الجزائري "، فلم ترد فيه ما يفيد الدعوة إلى الاستقلال. Note sur

ينتهي في لحظة الإعراب عنه ليترك المجال إلى الخطاب المفهوم و القابل للتنفيذ. إن كلمة ربط كما جاءت في كراس الميثاق، " تعني الإلغاء الكلي للقوانين الاستثنائية و نظام الحكومة العامة، و سلطة المكاتب العربية و قانون الانديجينا، و مرسوم رينيه Régnier، و تطبيق القوانين الاجتماعية لصالح الشعب الجزائري"[1].و بتعبير آخر، فما ترومه الحركة الإصلاحية هو إلغاء كل ما يفرق بين الأهالي و القوانين الفرنسيين، و الاستناد إلى المراجع القانونية و السياسية و نظم الدولة الفرنسية ذاتها، حتى يتمكن المسلمون من الوصول إلى مراكز اجتماعية و قانونية تُيَسّر انضمامهم إلى المدنية في شكلها الحديث: المواطن في الدولة التي يجب أن تترفع عن إصدار القوانين و اللوائح الاستثنائية. وعليه، فان ميثاق الشعب الجزائري، لا يعيد النظر بمفهوم الدولة برمته، و هو ينتقد النزعة الاستعمارية فيه، بقدر ما يطالب بتعميم خيرات و مزايا و ايجابيات الدولة الحديثة كما يتطلع إليها المواطن الحديث و المعاصر.

و صفوة ما ينتهي إليه العمودي من سجاله مع مصالي الحاج أن موقف هذا الأخير هو موقف راديكالي يمكن استيعابه في ظل الفضاء السياسي التي توفره مؤسسات الدولة، و يعبر عن موقف من جملة مواقف أخرى، و لا يمكن أن يحتكر الحقيقة السياسية لوحده، لأن الشرط اللازب لأي تحرير و انعتاق و استقلال هو تأسيس الإجماع الوطني. و في هذا الصدد قال العمودي:" كان دائما عندي، طوال تجربتي النضالية، حلم واحد، و طموح واحد: تحقيق الوحدة بين المناضلين الحقيقيين الذين يكافحون ضد النزعة الاستعمارية، و ضد أنانية الغربان الوحشية، ضد قانون الأنديجينا البغيض، و من أجل ترقية شعبنا الطيب التعيس، و تحقيق كرامته و إقامة في هذا البلد نظام المساواة التامة"[2]

مع وصول ليون بلوم Léon Blum إلى الحكم في باريس، حمل معه لدى الأوساط الأهلية فكرة نظام حكم ذاتي في الجزائر.فقد كتب الأمين العمودي ، في سياق تداعيات حكم اليسار مقالا تحت عنوان " دولة جزائرية "، جاء فيه: " يتطلع هذا الأخير (ليون بلوم)، في الوقت الراهن، إلى جعل الجزائر دولة ذات حكم ذاتي، أشبه شيء بالدومينيون، يكون على رأسه السيد ألبير سارو،

---

l'Etoile nord-Africaine, CIE, Gouvernement Général,(in) M.Kaddache, histoire du nationalisme algérien ,p.926-930

[1] Ibid.

[2] La Défense, 30 juil.1937

المهندس الرئيسي لهذا النوع من الحكم، و أحد أنصاره الإصلاحيين"[1]. ثم لم يلبث العمودي أن نوّه بالسياسة الجديدة التي تحاول أن ترسم أفاقا جديدة في الجزائر، و وضّح على أثر ذلك، موقف المصلحين منها:" أن نجعل من الجزائر دومنيون، أو مستعمرة أو مجرد مقاطعة فرنسية، كل ذلك سيّان، إن ما نطلبه و نحرص عليه دائما وما يحملنا على الدفاع عنه إلى آخر رمق فينا، هو إقامة نظام المساواة المطلقة، الذي يضمن إعطاء المسلمين الذين يقومون بنفس الأعباء و الواجبات التي يقوم بها غيرهم، الحقوق الكاملة و الحريات التي يتمتع بها الفرنسيون، و اليهود، بل و حتى الأجانب الذين حصلوا على الجنسية الفرنسية إلى عهد قريب[2]". هذا من ناحية الحقوق و الواجبات، و كذا الحريات التي يجب أن يتساوى فيها كل سكان معمورة الجزائر، و لا يهم بعد ذلك نوع نظام الحكم أو الدولة التي تكون عليها الجزائر. أما الجانب الآخر الذي تصر عليه الحركة الإصلاحية، فيوضحه العمودي على النحو التالي:" إن ما نطالب به، و الذي يمثل مبرر كفاحنا الدائم هو الإبقاء على نظام الإسلامي لأحوالنا الشخصية، و الذي لا نحيد عنه إطلاقا، و الحرية التامة لتعليم اللغة العربية و حرية ممارسة الدين الإسلامي، مع تمتعنا العادي بحقوقنا السياسية التي حرمنا منها إلى حد الآن، رغم ما بذلناه من أرواح في ساحات المعارك الكبرى"[3].

إن مقال الشيخ العمودي الذي ورد في صيغة سؤال، أو أن الدولة الجزائرية وضعت موضع السؤال، يؤكد حقيقة، أن الأوضاع في الجزائر نهاية عام 1936، تتطور إلى مستوى البحث عن صيغة نظام حكم يستوعب قضايا الجزائريين، كما ورد في الفقرات السابقة، لأن "مطالب الشعب الجزائري"، انطوت على بنية ترد في نهاية الأمر إلى ضرورة وجود صيغة حكم أو إطار دولاني، يستدعيه تطور وعي النخبة و يستحثه إلى فرض تمثيل واسع للأهالي الجزائريين، و يمنح لهم نصيب وافر لكي يحظى النظام بالشرعية. ثم ينهي الشيخ العمودي مقاله بهذه العبارة:" إن الكلمات لا ترعبنا، فقط الحقائق الواقعية هي التي يجب نأخذها بعين الاعتبار".[4]

---

[1] -La Défense, 18 déc.1936

[2] Ibid.

[3] Ibid.

[4] Ibid.

لم يكن الإخفاق الذي مُنِيَ به المؤتمر الإسلامي يعزى إلى المؤتمر في حد ذاته، و ليس بسبب غياب التجربة الطويلة للأهالي مع التعاطي مع المؤتمرات، بقدر ما كان الإخفاق يعود بالأساس إلى غياب الطرف الفرنسي نفسه الذي ساعد في البداية على قيامه.فقد لاذت الحكومة الجديدة بالصمت و السكوت على السياسة الأهلية، في سياق دولي خطير مثل المد النازي و الفاشي و الحرب الأهلية الاسبانية، في أعقاب وصول الجبهة الشعبية إلى سدة الحكم، و الاعتداء الايطالي على الحبشة، فضلا على تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية[1] ، التي طالت فرنسا مع وصول اليسار إلى الحكم. و كل هذا أدى إلى إرباك العلاقة بين الحركة الوطنية و النظام الفرنسي في المتروبول كما مع الحكومة العامة في الجزائر.إلا أن المؤتمر الإسلامي أسس للحظة البحث عن الوحدة الوطنية و الاجماع و لو ضدا على فرنسا. و مع ذلك، هناك جملة من النتائج لا يمكن إنكارها، و لو على مستوى تحريك الفعل السياسي لصالح الأهالي[2]، فقد سارعت الحكومة إلى طرح مشروع بلوم ــ فيوليت الرامي إلى تمكين آلاف من الأهالي من الجنسية الفرنسية بعد ما وصلوا إلى استيفاء شروط و مواصفات ينص عليها المشروع.

إن الظرف الذي ساعد المؤتمر على عقد جلساته، و بالتالي حضور ذلك الحشد الضخم من المسلمين، و الأثر البالغ الذي أحدثه هو صعود اليسار إلى السلطة في فرنسا، في ما عرف بالجبهة الشعبية، لكن سرعان ما انهارت الحكومة، بعد أقل من سنتين، تحت وقع الإضرابات و حدَّة التوتُّرات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية، كانت لها أثرها السلبي على الحياة الجزائرية خاصة تأجيل مرة أخرى تحقيق مطالب الأهالي.

---

[1] أنظر وقع الأزمة الاقتصادية و مظاهرها في فرنسا، في سياق مجيء الجبهة الشعبية إلى الحكم، و لعل أبرز هذه المظاهر أن عدد الجزائريين الذين ذهبوا إلى فرنسا انتقل من 13915 عام 1935 إلى 27200 عام 1936 و إلى 45762 عام 1937، Ch.R.Ageron, « L'Algérie algérienne » de Napoléon III à de Gaulle, éd.Sindbad, Paris 1980..., p.158-160

[2] و هذا ما أوجزته لائحة الحزب الاشتراكي الفرنسي:"فقد تمثلت القيمة السياسية للمؤتمر الإسلامي في مساهمة جميع الأطراف في أول تجربة وطنية مكنتهم من تحرير عقولهم، و الإلمام بأبجديات العمل السياسي من أجل أن يتمكن السكان المسلمون من إدارة الشأن العام كمواطنين و ليس كرعايا". Ibid, 128.

و مهما قيل عن فشل المؤتمر الإسلامي الأول، فان الحقيقة يجب البحث عنها في الأثر الذي أحدثه المؤتمر في وعي النخبة الأهلية و في المسيرة التاريخية للحركة الوطنية بشكل عام.فالتحليل التاريخي لا يقف عند لحظة انعقاد المؤتمر و النتائج الفورية التي تمخضت عنه، بقدر ما يحاول أن يبحث أيضا في المواقف و الآراء التي شكلت وعيا جديدا كانت تتطلبه المرحلة الجديدة، و مدى قدرة هذا الوعي على التجاوب و التعاطي مع ما بعد المؤتمر. فالمؤتمرون و التشكيلات التي جاءت بعده، استماتوا في روح المؤتمر و في الاجماع الذي حققوه، و تجاوبوا و تفاعلوا مع ما كان يمكن أن يرتبه المؤتمر في المستقبل القريب و المتوسط، و خاصة صورة التحالف الثلاثي لأحباب البيان عام 1943.فالقراءة الفاحصة للمطالب و اللوائح و الآراء التي صدرت عن المؤتمر تؤكد حقيقة التمسك الجاد بفكرة الاجماع في وجه الإدارة الفرنسية التي عاتبتها اللجنة التنفيذية للمؤتمر على هذا النحو: " تسجل اللجنة التنفيذية للمؤتمر بكل مرارة و أسف تلكؤ و تأخر الحكومة في التجاوب الايجابي مع طموحات و أمال الشعب الجزائري كما طالب بها المؤتمر. و يحذر المؤتمر من عواقب سياسة المماطلة في سياق صعود الحملة المسعورة للنازية و الفاشية"[1].وهكذا، يمكن أن نُقيِّد الملاحظات التالية كخلاصة لتجربة المؤتمر في مسيرة الحركة الوطنية نحو قيام الدولة الوطنية الحديثة:

- استوعب المؤتمر جميع التيارات و الشخصيات الفاعلة في الحياة الجزائرية العامة، التي ساهمت في توسيع نطاقه على معمورة الجزائر و في المتروبول.فقد تعرّفت الأطراف التي حضرت المؤتمر على بعضها البعض، و ساهمت في اللحظة ذاتها على صياغة فلسفته و المطالب التي تمخضت عنه.فلأول مرة، حاولت القوى الأهلية أن تمتحن قدرتها على الإقناع و التعرف على محدودية الأهداف التي رسمتها في برامجها و ما تدعو إليه في خطابها، و نجم عنه، في نهاية المطاف، أن كل تشكيلة سياسية لا تعدو كونها جزءا من الحقيقة الأهلية و ليست كلها[2].

---

[1] Oran républicain, 22/12/1937

[2] وهذا ما عبّرت عنه لائحة اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي على الشكل التالي:"إن أعضاء اللجنة التنفيذية و المؤتمر الإسلامي يذكران: ـــ أن المؤتمر مفتوح لكل المسلمين الجزائريين بلا استثناء، الذين يوافقون على ميثاقه و نصوصه التنظيمية.ـــ أن الانخراط في المؤتمر يعني تخلي المنخرط على جزء من أرائه و برنامجه ـــ لكن لا يعني إطلاقا، عدم المشاركة في التنظيمات السياسية الأخرى، مهما كانت."L'Echo d'Alger, 31/08/1937، و في نفس المعنى، أنظر أيضا مقال صحيفة الدفاع تحت عنوان "رص الصفوف" La Défense,

فالقوى الأهلية، بداية من جمعية العلماء إلى فيدرالية المنتخبين، مرورا بالشيوعيين الجزائريين و تنظيم مصالي الحاج و لو من خارج المؤتمر[1]..كلّهم ساهموا، و لو نوع من المساهمة في صياغة كراس المطالب في نسخته الأولى التي عبّرت عن صدق لحظة تجاوب الطموح السياسي مع اللحظة التاريخية، أي توافق إرادة البشر مع إرادة التاريخ، و هذا ما نقصده من فكرة تأسيس الاجماع الوطني و ليس الوحدة في معناها العام أو التي ترد عادة في الخطابات الشعبوية الحالمة. و في هذا الصدد، يرى الباحث و المؤرخ الفرنسي، آجرون:" أنه من الخطإ اعتبار أن الحملة التي قادتها صحيفتا الوفاق و الدفاع و الاجتماعات المختلفة التي عقدت من أجل تعيين مندوبي المؤتمر، يمكن أن تعد مظهرا من مظاهر الوحدة..لا بل بالعكس تماما، فالتحضير لهذا المؤتمر اندرج في سياق الخلافات و السّجالات العميقة بين من يعتبرون أنفسهم فرنسيين حتى يحصلوا على الحقوق السياسية، و بين منافسيهم من ذوي النزعة الوطنية."[2] و الحقيقة، و من خلال استشفاف الآراء و المواقف والاطلاع على الأجواء التي فرضت ظلالها بداية من سنة 1936، نستطيع التأكد، بالتحليل التاريخي، أن اللحظة التي عاشها الجميع هي لحظة الوحدة التي دفعت الجميع إلى تأسيس الاجماع يوم 7 جوان 1936، أي خلافا ما ذهب إليه آجرون، الذي أعتبر أن الخلاف و ليست الوحدة هو الذي كان رائد جميع القوى الأهلية في سعيها إلى عقد المؤتمر و تعيين مندوبيه.فجميع الصحف، التقت على كلمة واحدة، وهي أن الشعب صانع الوحدة. بينما الامتحان الحقيقي الذي تعرضت له النخبة الوطنية هو، كما سبق و قال الشيخ ابن باديس، من له الحق التحدث باسم الأمة و باسم الشعب. فقد كان هذا هو الرهان الذي استحث كل الأطراف الأهلية وفعاليات المجتمع الإسلامي من أجل دراسته في غمرة الشعور بالوحدة.

- إن الخلاف بين الوطنيين و الاندماجيين، خلاف سابق على المؤتمر، و قد كان أيضا ماثلا في أذهان من حَضَّروا و حضَروا إلى المؤتمر، و لعل الشاهد على ذلك الخلاف النظري بين الشيخ ابن باديس و فرحات عباس له دلالته القوية في هذا المقام، فلم يزعزع فكرة الوحدة

[1] Presse libre, 31/08/1937 أنظر لائحة تنديد المؤتمر الإسلامي باعتقال السيد مصالي الحاج،

[2] Ch. R. Ageron, « l'Algérie algérienne » , p.146

و الدعوة إلى المؤتمر. فالعلماء و المنتخبون هم أبرز منشطي المؤتمر[1].كما أنه من ناحية التحليل التاريخي، كما نعرض لها في إشكالية هذا البحث، أن الخلافات و الاختلافات و الصراعات كلها دارت بين قوى الحركة الوطنية، و كانت تعبر عن جوانب جزئية من فكرة الوحدة، و كيف يجب أن تتم و تتحقق، و ليست تعبيرا عن حالة تشرذم و ضياع[2].و هكذا، فلم يكن من المؤتمر أن يدوم لأن الأصل فيه أن لا يكون حزبا بل هيئة تتجاوز الأحزاب و لا تلغيها، لا بل النجاح الرائع الذي رافق أحواء ما بعد المؤتمر هو الذي أغرى البعض إلى التقدم باقتراح:تحويل المؤتمر إلى حزب وطني..[3]

- تعلُّق المؤتمر الإسلامي بحكومة الجبهة الشعبية[4]، في سابقة غير معهودة ، وفرت للقوى الأهلية أن تبدى موقفها من الحياة السياسية الفرنسية في معناها الصحيح الذي يشير إلى أنها

---

[1] و عاد الفضل أيضا إلى التشكيلتين، الفدرالية و العلماء، إلى الإعلان، في يوم 16 ماي1936 عن " نداء إلى المسلمين الجزائريين" من أجل تشكيل اللجان التي تحضّر للمؤتمر، الذي سوف يعقد بحر شهر جوان، في مدينة الجزائر، و يضطلع بتحديد البرنامج الكامل للإصلاحات.

[2] في هذا المعنى كتبت صحيفة الأمة، لسان حال نجم شمال أفريقيا:"و في هذا المؤتمر، بدأ الشعب، الذي طالما تعرض للتفتت و الانقسام، يستعيد وعيه بالوحدة."El Ouma, juin-juill.1936

[3] الحقيقة، أن المؤتمر كما سبقت الإشارة، جاء في سياق احتمال فوز التجمع الشعبي الفرنسي في الانتخابات أفريل /ماي1936، و هو التجمع الذي سيطرت عليه فكرة مناهضة المد الفاشي، استفادت منه القوى الوطنية الأهلية في تعزيز هذه الجبهة لمقاومة الجبهة الكولونيالية، بإقامة تحالف بين المؤتمر الإسلامي و الجبهة الشعبية. ألا أن الجبهة لم تقو على ضربات اليمين الاستعماري، و فشلت الحكومة، الأمر الذي أدى إلى انهيار المؤتمر الإسلامي.إن ما بعد المؤتمر و محاولات إقامة اللجان و الشعب عبر التراب الجزائري و في فرنسا، يندرج في مسعى تعزيز التحالف بين المؤتمر الإسلامي و الجبهة الشعبية، أي أن الهدف طرق تكتيكي أكثر ما استراتيجي و أيديولوجي.

[4] حكومة الجبهة الشعبية، جاءت على اثر برنامج مشترك بين الأحزاب و التنظيمات النقابية الفرنسية، فيما عرف بالتجمع الشعبي، و أهم أطرافه الحزب الاشتراكي و الحزب الراديكالي، اللذين عادة، ما تُرد المسألة الأهلية في برنامجيهما و لوائح الجمعيات التي يعقدانها. و هذا ما جعل القوى الوطنية تتعلق باليسار الفرنسي، لأنه يمنح لها فرصة استعادة الحديث عن المسألة الأهلية و بحث سبل تطبيق المشاريع التي تمت بينهما طوال العقد الأخير، خاصة مشروع فيوليت 3جويليه 1931، الذي سيمكن النخبة المسلمة من الجنسية الفرنسية مع احتفاظها بنظام الأحوال الشخصية الإسلامي.

صارت طرفا أصيلا و قويا يعبّر عن كافة الأمة ، الأمر الذي يعد اجتراحا لديناميكية جديدة من المتوقع أن تزداد فاعلية في المستقبل القريب[1]. فقد جاء في لائحة المساندة التي قدمها المؤتمر الأول ما يلي:"يعرب المؤتمر الإسلامي عن غبطته للمؤتمر الاشتراكي الذي عقد مؤخرا في باريس و الذي تضمن برنامجه مطالب المسلمين الجزائريين، و يجدد ثقته في حكومة الجبهة الشعبية و في البرلمان من أجل تحقيق هذه المطالب في القريب العاجل"[2] . وحرص المؤتمر على الاستماتة بالجبهة الشعبية حتى بعد سنة كاملة.فجاء في توصية المؤتمر الثاني، جويلية1937: "الإبقاء على ثقة المؤتمر بتجمع الجبهة الشعبية، كما يرخص المؤتمر لتنظيماته المسئولة الشروع في الاتصال بالجبهة الشعبية، من أجل بلورة نشاط مشترك لصالح المسلمين الجزائريين، و يدعو لجان المؤتمر إلى إجراء علاقات مع الجبهة الشعبية، من أجل تمتين أواصر التضامن بين الحركتين"[3] . أما درجة الوعي الذي وصلت إليه النخبة المناضلة و يكشف تعلقها المصيري بنتائج المؤتمر، فقد ورد في توصيات المؤتمر أيضا:" يطلب المؤتمر من الشعب الجزائري البقاء على حالة الحذر و اليقظة، و يطلب من جميع المنتخبين المسلمين على جميع الأصعدة و دراجاتهم، الشروع في تقديم استقالتهم، في حالة عدم المصادقة على مشروع فيوليت[4].كما

---

[1] الخاصية الجديدة التي اتسمت بها الحياة السياسية الأهلية هي نبرة الحسم و عدم انتظار و رفض سياسة التسويف، فقد أجمعت جميع التقارير التي رفعتها لجان و شعب المؤتمر على الشروع الفوري في تحقيق كراس مطالب الشعب الجزائري، من ذلك بيان شعبة المؤتمر في تلمسان:" إن المؤتمر الذي يقف وراءه شعب كامل، يطلب من حكومة الجمهورية، البث بصورة قطعية في مصير ست ملايين من المسلمين الجزائريين، و ما إذا كان تنظر إليهم: كشعب يستحق الحياة، أو على خلاف ذلك تُعدُّهم شعبا تعرض للغزو بالقوة، و لا يملك إلا أن يصمت إزاء الفقر و الخيبة الكبرى التي يعاني منها.» Oran républicain 8/11/1937. و في نفس المعنى، انظر بيان شعبة قسنطينة في، La Dépêche de Constantine, 2/08/1937

[2] La Lutte sociale, 15-30 juin 1936.

[3] AOM, 4I/21

[4] و بعد ما تأكد عدم تجاوب الإدارة لمطالب المؤتمر، عمدت اللجنة التنفيذية إلى سلاح الإضراب، و هو صيغة غير معهودة في حياة الأهلية العامة. ومما جاء في بيان الإضراب ما يلي: تدعو اللجنة التنفيذية للمؤتمر، السكان المسلمين إلى التمسك بحالة الهدوء و الكرامة و احترام الشرعية.فقد تبنت اللجنة و بالإجماع مبدأ استقالة كل المنتخبين(في الجماعات، المجالس البلدية، المجالس العامة و المندوبيات المالية)، و عليه تقرر ما يالي: ـــ الاستقالة الجماعية و الفورية للمنتخبين المسلمين.ـــ التمسك بمبدإ عدم تعاون المنتخبين المسلمين في صفوف هيئات و مجالس المداولات، بداية من 29 أوت 1937.أنظر النص الكامل للاستقالة في L'Echo d'Alger,31/08/1937

يعلق المؤتمر ثقته بالحكومة الجمهورية، و بالجبهة الشعبية و بكل الشعب الفرنسي من أجل تفادي قطيعة خطيرة بين السلطات العامة و الجماهير المسلمة[1].

- من أبرز صور الاستماتة بضرورة الحسم الفوري بتنفيذ مطالب الشعب الجزائري، الرسالة التي بعثها المؤتمر إلى السيد شوطان Chautemps الذي عُيِّن لِتَوِّه رئيسا جديدا للوزراء، وخاصة بعد ما صرح أنه سيرسل لجنة دراسة و تحقيق في وضعية الجزائريين. وجاء فيها:"لا نريد أي لجنة تحقيق. الأفعال، و الأفعال فقط. إن الوضع في الجزائر مزري على كافة الأصعدة السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية.فقد سبق للمؤتمر أن وضع ميثاقا محكما و مدروسا من كافة جوانبه.و نحن نرفض أي صور الغموض ومحاولة إقران الدراسة بالإنجاز. كما أدينا واجبنا إزاء حكومة الجبهة الشعبية، و عليها هي الآن أن تتولى تقديم مشروع فيوليت للمصادقة، و أن تسارع إلى إلغاء مرسوم رونييه Régnier وقانون الأهالي و جميع القوانين الاستثنائية، و أن توقف العمل بنظام أقاليم الجنوب، و أن تسعى إلى حل المشاكل الاقتصادية (مسألة الأجور، الفلاحة، السكن..)، و بكلمة واحدة، نريد الانضمام النهائي إلى فرنسا".[2]

- الأثر الطيب الذي تركته مشاركة العلماء.فقد لعب خطابهم المعتدل، القاعدة التي التقت عندها كافة الأطراف، تمحورت حوله المواقف و الآراء و مكنته، إلى حد كبير، من تجاوز عقدة اللقاء مع الأطراف المتخاصمة من حيث التوجه السياسي والإيديولوجي. و بسبب ذلك، تحول المؤتمر:" إلى حصن منيع، وقف خلفه الجزائريون حيال رغبة فرنسا تجريد الأهالي من عروبتهم و إسلامهم"[3].و لعلّ هذا ما جعل الدوائر الحكومية ترصد و تتربّص بنشاط جمعية العلماء كما أشارت اللجنة التنفيذية للمؤتمر في اجتماعها ليوم 19 ديسمبر 1937،

[1] Ibid

[2] Oran républicain, 08/08/1937

[3] AOM. 41/21

حيث نددت بهذه التحرشات[1].و قيمة الدور و المكانة التي حظيت بها الحركة الإصلاحية جراء هذا المؤتمر هو الذي جعل أعضاء اللجنة التنفيذية ينتخبون الشيخ عبد الحميد بن باديس [2]، الذي لم يكن حاضرا رئيسا للمؤتمر في أعقاب استقالة المكتب السابق و الأزمة التي

[1] حول قيمة وأثر الحركة الإصلاحية في الجزائر، يمكن الرجوع إلى الخريطة التي نشرتها مصالح الإدارة الفرنسية تحت عنوان " مناطق نفوذ العلماء" و التي استخلص منها الباحث الجزائري الراحل عبد الرحيم طالب ذياب هذا الجدول:

نوع الهيكل	عمالة وهران	عمالة الجزائر	عمالة القسنطينة
الشُعب	13	21	48 (منها 10 في القبائل الصغرى و12 في جنوب الأوراس).
نواة في طور الهيكلة	6		5 (منها 1 ق ص و 1 ج أ)
نوادي أو جمعيات إصلاحية	7		37 (منها 7 ق ص و 14 ج أ)
نوادي و جمعيات تابعة حزبيا للعلماء	6		32 (منها 5 ق ص و 9 ج أ)
المجموع	32		122(منها 23 ق ص و 36 ج أ)

Aderrahim Taleb-Bendiab, le congrès musulman (1936) et les zones d'influences des Oulémas à travers une carte inédite, revue Archives nationales, Alger, n°6,1977. ، كما يمكن العودة إلى البحث الجامعي الذي قدمه حول المؤتمر الإسلامي، A.Taleb-Bendiab, le congrès musulman algérien, mémoire de D.E.S de sciences politiques, Alger ,1973.

[2] هناك رأي لروبير آجرون، مفاده أن دعوة الشيخ ابن باديس، كما وردت صراحة في جريدة الدفاع في 3جانفي 1936، قصد بها الالتفاف على مسعى ابن جلول إلى إنشاء حزب موالي للنزعة الاندماجية و التفرنس.أنظر، Ch.R.Ageron, « l'Algérie algérienne », p.145, 146 و الحقيقة ، أن القراءة الخالية من أي غرض أو من أي إسقاط تاريخي ، لا تشيء البتة، إلى مثل هذا الاحتمال.فالدعوة في منطوقها و سياقها تريد أن تتجاوز الظرف العصيب ، وتستفيد من فرصة تاريخية : إمكانية وصول اليسار الفرنسي إلى سدة الحكم، فضلا على قناعة صادقة لدى الشيخ ابن باديس من مسألة " تجمع إسلامي"، التي لا يمكن أن يبث فيها تنظيم واحد أو شخص واحد ، حتى و لو كان ابن باديس نفسه، فما بالك بتنظيم مثل فدرالية المنتخبين ، أو السيد ابن جلول، التي لا يلتقي لا مع الشيوعيين و لا مع العلماء . فالقيمة الإجرائية لدعوة ابن باديس تكمن في أنها دعوة مجردة و منزهة عن الإعتبارات الشخصية و الحزبية وبثما يبث فيها الجميع. ثم ، و ما يبطل رأي آجرون، أن رئاسة ابن جلول للمؤتمر الأول تمت بتزكية العلماء الذين كان حضورهم قويا. لا بل نذهب إلى أبعد من ذلك،أن شخصيات مثل ابن باديس و الشيخ الطيب العقبي لا يضايقها إطلاقا العمل مع الأطراف الأخرى، حتى و إن كانت تدعو إلى الوحدة بين الفرنسيين و المسلمين ، و قد تأسس هذا التجمع بالفعل ، شهر أوت ، تحت عنوان " التجمع الفرنسي الإسلامي

انجرت عنها، بينما عادت نيابة رئاسة المكتب إلى السيد محمد الأمين العمودي(مصلح)و السيد طالب، بينما تولى الأمانة العامة المحامي قاضي، و الأمينين المساعدين:عمار أوزيغان(شيوعي)، عبد الله، وأسندت الأمانة المالية للسيد عمارة و محمد خير الدين(مصلح)نائب له، وللدعاية و الوثائق إلى السيد بوشامة.و انتخاب الشيخ ابن باديس غيابيا، ينم على وجود افتراض لدى الجميع على سعّة صدر الشيخ ابن باديس، و أنه الملاذ، في أوقات الصعبة و أنه المرجع الذي يعوّل عليه في الأزمات التي كانت تتعرض لها الحركة الوطنية.

- أخيرا، و لعله أولا، إن أهم ما أسفر عنه المؤتمر، تعلق القوى السياسية و الاجتماعية بمطالبه، حتى بعد المؤتمر الإسلامي الثاني جويلية1937، الذي شهد حالة التصدع في صفوفه.كما أن الخلاف الذي دب بين أطرافه، خاصة مع فيدرالية المنتخبين لناحية قسنطينة(ابن جلول)[1]، لم ينل من فكرة الاجماع التي كانت تعني البحث المتواصل عن الوحدة[2] كأساس جديد لمرحلة جديدة وصل إليها الأهالي[3].هذا جانب، و من ناحية أخرى فقد أدرك المناضلون في الحركة

الجزائري " شاركت فيه جمعية العلماء المسلمين ممثلة من قبل الشيخ ابن باديس ، فيما اختير الشيخ الطيب العقبي رئيسا له.أنظر التغطية الكاملة لمعاليات هذا التجمع الكبير ، L'Entente ,4,25 aout,1er sept , 1938

[1] L'Entente, 4, 25, août et 1 sept.1938

[2] في رسالة استقالته من المؤتمر، لم يتوان الدكتور بشير رئيس المؤتمر في التوكيد على الوحدة و متطلباتها:"إن موضوع الساعة، هو وحدة الجميع. و أعتقد أنه من الإجرام، في السياق الراهن، أن تترك التشكيلات الإسلامية تتخاصم فيما بينها، مهما كانت طبيعة برامجها و توجهاتها." أنظر النص الكامل للاستقالة في La Dépêche algérienne, 29/10/1937و قد وقّع بيان الاستقالة كل طاقم اللجنة التنفيذية التي جاء في أعقاب المؤتمر الأول:الدكتور بشير، بن الحاج، بوكردنة، مقاسي، محمد بن حورة، كسول، بن شنب.

[3] يشير تقرير مصالح الأمن لولاية الجزائر، إلى خطورة الدور الذي أحدثه المؤتمر سواء في انسجامه أو في حالة تفرقه و تشرذم أعضائه. فاستقالة أعضاء المكتب السابق و كلهم من فيدرالية المنتخبين المسلمين، أفضى إلى" بقاء العلماء و الشيوعيين على رأس المؤتمر، و هذا ما نتخوف منه أكثر، ومن نشاطهم الوطني الثوري الذي يرمي إلى الاستقلال."AOM, 4I/21.و هذا اللقاء بين العلماء و الشيوعيين في صفوف المؤتمر هو الذي يعزز العلاقة بينهما، وصارت تتهم الحركة الإصلاحية بعد ذلك بقيامها بتحالف غير طبيعي بين الإسلام و الإلحاد.من الجملة التحليلات التي ترى أن المؤتمر رتب أرضية نوعية جديدة للنشاط لوطني الثوري المناهض للإستعمار، أنظر مقال، La presse libre, 3/08/1937

الوطنية قيمة الديمقراطية[1] التي كانت تعني في ذلك السياق عدم إمكانية انفراد شخص أو حزب أو أي طرف ، مهما كانت صفته، كما جاء في كلمة ابن باديس(جانفي 1936) بمصير الشعب الجزائري أو البث بمفرده بالمسائل التي تتعلق بالأهالي.و إذا كان ما انتهى إليه المؤتمر ينم فعلا عن قلة التجربة العملية، لكنه من ناحية أخرى، حقق مكسبا عظيما على مستوى الإدراك و الوعي بقيمة الاجماع الوطني الذي يعني توافق الجميع على حد أدنى لا يمكن النزول دونه في سبيل القيام بأي نشاط يهم حياة المسلمين الجزائريين في علاقتهم بالوجود الفرنسي. كما أن الاجماع المراد تحقيقه يعني في ذات الوقت الرغبة في العمل مع الآخرين مسلمين و فرنسيين.

و هكذا، و على درب تحقيق شرط إمكان الدولة، استطاع المؤتمرون يوم 7جوان 1936 أن ينجزوا لبنة جديدة في صرح النظام السياسي اللائق بهم، و هو الإجماع الذي لا يمكن أن تستغني عنه الدولة المدنية الحديثة تحت أي طائل أو حائل. فالتحليل التاريخي في النهاية و مهما كانت نتائج المؤتمر، لا بد أن يقف مليا عند تشكل الإجماع و عند لحظة ميلاد الديمقراطية، حيث راح الجميع يلتمسها لحزبه أو تياره، مثل تنظيم شباب المؤتمر الإسلامي، محمد الأمين العمودي1938، حزب الوحدة الشعبية من أجل حقوق الإنسان و المواطن لفرحات عباس1938، حزب الشعب الجزائري لمصالي الحاج1937، الذي دعا أيضا إلى تشكيل " التجمع الإسلامي الكبير"[2]، و موافقة حزب الشعب و الحزب الشيوعي الجزائري على صيغة "التجمع الفرنكو ــ إسلامي" التي دعت إليها فيدرالية المنتخبين المسلمين، فضلا عن تداعي أصداء المؤتمر لدى الإدارة الفرنسية المتحاملة على المسلمين ، الواقعة تحت إمرة الكولون الفاشيين و يدعوها إلى ضرورة التخلص منهم في أقرب

---

[1] جاء في توصية مطالب المؤتمر الثاني و في الفقرة المتعلقة بالعدالة: "اعتبارا، أن في النظام الديمقراطي، لا يمكن أن يسوغ لوجود كيل بمكيالين ما بين سكان بلد واحد، و اعتبارا أن العدالة في الجزائر توزع في أغلب الأحيان، بنوع من إللا مبالاة، فانه يجب احترام العدالة و مؤسساتها في مبادئها كما في إدارتها." المرجع نفسه. إن فكرة الكيل بمكيالين هي التي أشرنا إليها في الفصل التمهيدي و عنينا بها أن سيرورة الدولة المدنية الحديثة التي يتطلع إليها الجميع لا تقبل منطق التعامل بقانونين مختلفين، لأن أصل الدولة هو السعي إلى توحيد الخطاب الوطني والمعاملة بنظام واحد.

[2] El Ouma, 11 mars 1938.

وقت.[1]فقد شعر الجميع بفراغ سياسي يجب ملؤه بكل السبل و الوسائل و إمكانيات الوعي و الإرادة.و هكذا، كما كتب الباحث المؤرخ كلود كولو:" إن هذه الاقتراحات و المطالب، تعبر من جانب القوى السياسية المسلمة عن الوعي بضرورة العمل المشترك ، من أجل الحصول من فرنسا على الإصلاحات الحقيقية."[2]

[1] من جملة ما وصل إلى الإدارة الفرنسية، مداخلة الشيخ ابن باديس، التي قدمها في اجتماع اللجنة التنفيذية يوم 29 أوت 1937، وجاء فيها:"على فرنسا أن تختار:ـــ هل نحن فرنسيون، نتمتع بكامل حقوقنا، وأنها تحترم مبدأ فصل الدين عن الدولة. و في هذه الحالة، يكون لنا الحق في التمثيل في البرلمان.ـــ أو أن فرنسا ترفض ذلك، عندها يتحتم علينا أن نعمل على إقامة دولة عربية في الجزائر، مع ما سنلاقيه من مواجهات و تحديات، تقتضي منا التضحية حد الشهادة. و إذا لم نضطلع نحن بهذه الحركة، سيتولاها، لا محالة الجيل الذي سيلينا". A.O.M,4I/21

[2] Claude Collot, le congrès musulman algérien (1936–1938), revue, RASJEP, op. p.74

خلاصة الباب الثالث

الحركة الإصلاحية الجزائرية، حركة حيوية عامة، تجاوبت مع ما تطوّرت إليه الأحداث و تفاعلت مع سياقات التاريخ الحديث و المعاصرة.فقد رافقت التحولات الإصلاحية و الوطنية في العالم العربي و الإسلامي، و رددت أصداء الأحداث في العالم من خلال مواجهتها للاستعمار الفرنسي.فالإصلاحية الجزائرية، تيار وطني حاول منذ نشأته استعادة الدين الإسلامي و اللغة العربية من السلطة الفرنسية من أجل أن يرسي مقومات الأمة الجزائرية الحديثة التي تتماشى و فكرة الدولة المدنية.فأساس هذه الأخيرة، هي الأمة التي تتمتع بقسمات و خصائص واضحة و متفق عليها. و هكذا، فقد كانت السياسة حاضرة بهذا المعنى الذي يشير إلى فك السلطة من السلطة، و إعادة تأسيسها على اعتبارات جديدة، كما أن السياسة أيضا كانت حاضرة لدى العلماء عندما انخرطوا في النشاط العام المشترك و حاز على الصفة العمومية(Public) الذي تخطى منطق الزاوية و العشيرة و الجهة.

انطوى مشروع جمعية العلماء على البعد الوطني الواضح، مهيأ وفق متطلبات المجتمع الجزائري في صلته بالدولة الفرنسية و العالم العربي و الإسلامي، و استطاعت إن تدخل به المجال العام ضدا على الإدارة الفرنسية، التي كانت تحرص دائما على إبعاد رجال الإصلاح من امتيازات الدولة الحديثة، و إبقاء الأهالي في قوالب قَبَلِيّة و عشائرية و دين طرقي، يرسفون في تقاليد جامدة لا تقوى على التطور و لا تتفاعل مع الواقع الجديد في كل تعبيراته و مظاهره. أخيرا، و ليس آخرا، فقد تمثل الدور الكبير الذي اضطلعت به جمعية العلماء أو حزب العلماء، كما استقرت على تسميته الإدارة الفرنسية في المواقف التي اتخذها من سير التطورات السياسية الفرنسية و الدولية، خاصة:- انخراطهم في المؤتمر الإسلامي الأول عام 1936، و انضمامهم إلى كتلة اليسار الكبير، و المعروفة بالجبهة الشعبية، فضلا على تأييدهم لمشروع فيوليت.- تأييدهم، في زخم أحداث الحرب العالمية الثانية، لبيان فرحات عباس" أحباب البيان و الحرية" عام 1943.- مساندتهم و تأييدهم عام 1951 للجبهة الجزائرية من أجل الدفاع و احترام الحريات.- محاولة جمعية العلماء، عام 1952، إنشاء في باريس " لجنة الوحدة و العمل لشمال أفريقيا".- تأييد العلماء لمساعي بعض الأطراف الأهلية إلى مشروع الاجتماع العام للمؤتمر الوطني الجزائري.- تزايد النشاط الإسلامي رافقه تطور متلاحق بالوعي بملامح الأمة و خصائصها، و من ثم تقلص النفوذ الفرنسي. و كانت الفكرة التي أضمرها تجربة العلماء هي نضج و وضوح فكرة "الاستقلال".

وفّرت إشكالية فصل الدين عن الدولة لجمعية العلماء إمكانية أخرى من أجل بلورة الوعي إلى مزيد من وضوح النظام السياسي الذي تريده للسكان المسلمين.فقد كان مبدأ الفصل الذي أرادت السلطة الاستعمارية التنكر له في الجزائر، فرصة وضعت الحركة الإصلاحية في قلب الحداثة، و عمل العلماء من خلال نشاطهم و مواقفهم و خاصة المطالب التي تقدموا بها إلى السلطة الفرنسية إلى محاولة استعادة الدين إلى صالح المسلمين، و اعتبروه شأنا يخصهم. فالإدارة لم تحسن التعامل بالدين الإسلامي، و كان عبئا عليها أكثر ما كان مجالا يمكن أن تستثمر فيه لسَوّس و تسيير الأهالي المسلمين. و عليه، فان إشكالية فصل الدين عن الدولة ساعدت العلماء على كتابة تاريخهم الخاص كحركة إصلاحية سعت إلى فك صلة الدين الإسلامي بالدولة الفرنسية، و داومت عليه إلى غاية اندلاع الحرب التحررية الكبرى عام 1954.

كانت المسألة الدينية التي تعرضت إليها كافة التشكيلات السياسية و الاجتماعية في الجزائر تستدعي بالضرورة الحديث عن الدين و السياسة، وكانت جمعية العلماء ابرز التشكيلات التي خاضت في هذا الموضوع و وفرت له الأرضية التي تساعد على توضيحه و تزيل الغموض عنه و تحدد مطلب الفصل كحق من حقوق الأمة التي على فرنسا كما قال ابن باديس. و من استعراض تاريخ الحركة الإصلاحية في الجزائر في صلتها بالوجود الفرنسي يتبن مدى التداخل العضوي بين السياسي و الديني في التجربة الجزائرية، خلافا لما هو عليه الوضع في فرنسا.فمبدأ الفصل وفق قانون ديسمبر 1905، كرس بصورة نهاية مجال الدين و مجال الدولة، صارت على اثر ذلك الجمهورية الفرنسية دولة لائكية، تعتمد من حيث المبدأ على الفصل ما بين الدين(الكنائس كسلطة روحية و معنوية) و الدولة كمجال سياسي و عمومي لا يحتاج إلى صلاحيات و امتيازات السلطة الكنسية. بينما الأمر اختلف في الحالة الجزائرية، حيث عمدت السلطة الاستعمارية إلى الاستحواذ على الدين الإسلامي لتعزيز سلطتها و نفوذها السياسي و المعنوي، وزادت بالتالي صلاحيات و امتيازات الحكومة العامة في الجزائر، و أصبح الأمر، أن كل تنازل عن الدين الإسلامي و شؤونه لصالح الأهالي هو انتقاص من السلطة أو جزء منها.

كانت الثلاثينيات، فترة مهمة و ذات دلالة قوية في حياة الأهالي و في الحياة الفرنسية أيضا، خاصة على مستوى التأثير المتبادل بينهما، تمثل في وصول الجبهة الشعبية الفرنسية إلى الحكم، و انعقاد المؤتمر الإسلامي، في نفس العام 1936. فقد عبّر المؤتمر الإسلامي عن توق إرادة جماعية، لدى النخبة الوطنية إلى بسط أرضية عمل و صياغة مطالب الأمة الجزائرية تقدّم إلى السلطات العليا في باريس، من أجل حل المسألة الأهلية، و الرّفع من تمثيل الأهالي المسلمين في الهيئات المنتخبة و تحديد

وضع الجزائر. و بعد يومين من النقاش و المداولات الجادة، أثمر المؤتمر كراس لميثاق مطالب الشعب الجزائري، التي جاءت معبرة عن كل التشكيلات الوطنية القائمة في ساحة العمل السياسي. فطلب إلحاق الجزائر رأسا بفرنسا هو مطلب فيدرالية المنتخبين المسلمين باعتبارهم موظفين في مؤسسات الدولة الفرنسية، و لديهم إلمام كاف باللغة الفرنسية يسعفهم لإدارة الشأن العام وفق ما تقتضيه الدولة المدنية الحديثة. بينما المطالب الاقتصادية و بعض المسائل الاجتماعية فعبّرت أكثر عن اهتمامات الشيوعيين الجزائريين، و هي نفس مواقف نجم الشمال الأفريقي، الذي لم يحضر إلى المؤتمر، و اختلف مع المؤتمرين، على مستوى الخطاب، في نقطتين: مسألة التمثيل، و مسألة الإلحاق. أما مسألة التعليم و الدين الإسلامي، و القضاء، فجاءت معبّرة عن مطالب العلماء التقليدية، و التزموا بها إلى أن صارت تنطوي على أبعاد سياسية واضحة.

و هكذا، و جريا مع الخط العام الذي أسس لفكرة الإجماع، نجد أن المؤتمر مثّل لحظة استعادت فيها القوى المسلمة جميع المطالب التي كان يطالب كل تنظيم، و يعيد صياغتها بشكل تركيبي synthèse في كرّاس مطالب يلتزم به الجميع و يحتج به أمام السلطات العليا في باريس. و كانت هذه الخطوة لبنة جديدة على مستوى الوعي و النضال اليومي من أجل نظام سياسي أفضل، كما كشفت، و هذا هو الدرس السياسي البليغ، أن حقيقة الوحدة أو الإجماع، يجب أن يتطلع و يرنو إليه كل طرف، و لا يستطيع مهما حاول أن يصنعها لوحده ، بل هي حصيلة إلتقاء إرادات تنشد الخلاص في الوحدة. و هذا ما حصل، رغم مجيء بعض الظروف العالمية و الفرنسية نغّصت على مساعي النخبة الجزائرية و نضالها، لكنها في كافة الأحوال راحت تبحث عن سبل تحقيق الوحدة الوطنية، كحقيقة لا يمكن أن تضيع.

الباب الرابع

البيان و الاتحاد الديمقراطي.. نشأة الجمهورية الجزائرية

في هذا الباب نعرض التيار الإصلاحي ممثلا في فكر فرحات عباس و أحباب البيان و الحرية ثم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، كما تبلور في سياق الحرب العالمية الثانية و ما بعدها.فالتجربة السياسية لهذا التيار لم تظهر بالقدر الذي يفصح عن مكانتها الحقيقية في إطار الحركة الوطنية الجزائرية و التاريخ الحديث بصورة عامة.فقد كان دائما التاريخ السياسي لأحباب البيان و الحرية و رجالاته تاريخا إضافيا إلى الحركة الوطنية و لم يستمد بعد أصالته في المشهد التاريخي العام للجزائر الحديثة .في هذا الباب ، نكشف عن أهمية هذا التيار في صلته بالدولة الحديثة و مؤسساتها باعتباره امتدادا أمينا و تاريخيا لنهضة الشبان الجزائريين قبل الحرب الكبرى و بعدها ، كما يتواصل مع فدرالية المنتخبين المسلمين ، أي الموظفين المسلمين في هيئات الدولة الفرنسية في الجزائر .

كان للخطاب السياسي الذي بلوره البيان الجزائري الصيت الواسع في الأوساط الجزائرية و الفرنسية، و تعاملت معه كافة التشكيلات السياسية و الاجتماعية التي تقاسمت الساحة الجزائرية العامة.فقد جاء البيان في سياق فترة حرجة و عصيبة من تاريخ فرنسا عقب الهزيمة التي منيت بها من قبل النظام النازي ثم عملية الإنزال الأمريكي الكبير في المتوسط ، و مضاعفات و تداعيات ذلك على الحالة الجزائرية التي تصدى لها البيان الجزائري بالتحليل و رسم ما يمكن أن يساعد على الخروج من هذه المعضلة التاريخية .و من هنا تكمن قيمة البيان الجزائري ، خلفياته و تداعياته في أنه كان في مستوى الحدث ليس بالنسبة للشعب الجزائري بل أيضا للدولة الفرنسية التي ضيعت فرصة إنقاذ قدّمتها جهة جزائرية .

في هذا الباب ، ندرس و نعالج الخطاب السياسي عند فرحات عباس و التنظيمات السياسية التي ناضل في صفوفها و البيانات و المواقف التي صدرت عنها ، في علاقتها بالإدارة الفرنسية و في صلتها بالتشكيلات الجزائرية ، ليظهر عند التحليل أن تيار الإصلاح السياسي أقدر على التجاوب مع جميع الفاعلين السياسيين من الجزائريين والفرنسيين.و نبسط البحث في الفصول التالية:

- **الفصل الأول:الفكر السياسي عند فرحات عباس**
- **الفصل الثاني:بيان الشعب الجزائري**
- **الفصل الثالث :النخبة الوطنية أمام لجنة الإصلاحات**
- **الفصل الرابع: البيان و الحرية و تأسيس فكرة الجمهورية**

الفصل الأول

الفكر السياسي عند فرحات عباس

الدولة الجزائرية بعمقها الحضاري

دشّن فرحات عباس حياته[1] الفكرية بسلسلة من المقالات السياسية و التاريخية في جريدة " التّقدم "، التي كان يصدرها زميله الدكتور بلقاسم بن التهامي، باللغة الفرنسية. و قد كتبها بإسم مستعار " الشاب الجزائري"، تواصلا مع حركة الشبان التي اجترحت النشاط و التفكير السياسي بداية من العقد الثاني من القرن العشرين، و عبّرت بصورة واضحة عن قلق النخبة الجزائرية و توترها نحو نظام سياسي اجتماعي لائق بالأهالي المسلمين. ف"الشاب الجزائري"[2] ، اسم ينطوي على دلالة الإنسان الجزائري المتطلع إلى حياة جديدة، التي تعني آخر وجه من وجوه رفض الاستعمار و تجاوزه أيضا. كان فرحات عباس طالبا في جامعة الجزائر قسم الصيدلة، عندما شرع في كتابة أرائه السياسية عن الحالة الجزائرية، في سياق العقد الثالث الذي جاء عقب الحرب الكونية الأولى، بما احتوته من مضاعفات و ما رسمته من افاق في كل العالم. و من خلال قراءة متبصرة لما جاء في هذه المقالات، نكتشف أن الشاب الجزائري سوف يكون له شأنا في حياة الأمة الجزائرية و مع السلطة الفرنسية. فالمقالات تنم فعلا على تبلور فكر و رأي و تصور متسق وواضح عن الوضع في الجزائر، عن الإسلام و حضارته، عن الاستعمار و مخلّفاته و قيمة الحرية و دروس التاريخ في التفكير الحديث

---

[1] حول حياة فرحات عباس ، أنظر حميد عبد القادر ، فرحات عباس رجل الجمهورية ، دار المعرفة ن الجزائر ، 2007.أما أهم كتاب عن حياة فرحات عباس و فكره السياسي فهو الصادر باللغة الفرنسية ، Benjamin Stora et Zakia Daoud, Ferhat Abbas une autre Algérie,Casbah/ Editions, Alger ,1995

[2] " الشاب الجزائري"، كناية على الإنسان الجزائري الذي يتطلع إلى الحياة المعاصرة، التي صار يدركها من خلال وجود موسسات الدولة الفرنسية في باريس و في الجزائر.و أكثر استخداما لهذا النعت، الإدارة الفرنسية و الصحافة الاستعمارية. و هذا صحيح إلى حد ما، لأن نفس الأطراف، قلّما تنوه بالقيمة الاعتبارية و الرمزية التي يوليها الشاب الجزائري لحضارة الإسلام، و الاستقلال الذاتي الذي يفصح عن كيان الأمة الجزائرية.فقد صار تقليديا أن ينعت المتعلم الجزائري المتخرج من المدارس الفرنسية، الذي شق لنفسه خطا سياسيا يكافح من أجله بالشاب الجزائري .أنظر في هذا الخصوص حياة كاملة لشاب جزائري، كما كتبها رابح زناتي، صاحب جريدة " صوت الأهالي، في روايته المشتركة مع ابنه أكلي "بونوار، شاب جزائري ". Rabah & Akli Zénati, Bounouar, jeune algérien

تضع المقالات، في مجملها، الأرضية الفكرية لدحض المزاعم الاستعمارية بالاستناد إلى تاريخ الشعوب و المفاهيم و المقولات الحديثة و الأمل الكبير في تحقيق نهضة في الجزائر. و من هذه الناحية، لا نكاد نعثر على مناضل بدأ حياته السياسية بمقاومة الاستعمار عبر المقالة و الفكر و واصل صراعه إلى حد تصور نوعية النظام السياسي اللائق بالجزائريين مثل ما فعل فرحات عباس. كما أن الوقوف على كتابات فرحات عباس في هذه الفترة ، العشرينيات ، تساعد على اكتشاف الموقف المعتدل و النبرة النسبية في معالجة القضايا العامة، فضلا على وجود دبلوماسية متحضّرة في التعامل مع السلطات و الهيئات المعبرة عن الدولة ، أو مع الأطراف الجزائرية الأخرى، و لعل هذا ما تجسد في تنظيم فيدرالية المنتخبين المسلمين[1]، التي كانت تضم المندوبين الماليين و المستشارين العامين و رؤساء الجماعات، و هي أهم تنظيم سياسي مهني خبر العمل السياسي من داخل مؤسسات الدولة الفرنسية.

يطرح فرحات عباس في هذه المقالات فكرة أساسية، مثلت المحور الذي انتظمت عنده بقية القضايا التي وردت في "الشاب الجزائري": التبشير بوضع جديد ينقل المسلمين الجزائريين من نظام المستعمرة إلى نظام الإقليم[2] ، الذي يتوفر على حكم ذاتي يساعد على بلورة خصائص الجزائريين ، دونما تفكيك لصلتهم بالجمهورية الفرنسية ، لأنها قائمة في نوع التعليم الذي تقدّمه إلى بعض الأهالي ، و حتى و لو كان ضئيلا قياسا لعدد الجزائريين مع عدد الفرنسيين و الأجانب.ففي عام 1926، عندما كان الشاب فرحات عباس في الجامعة، لم يتجاوز عدد الطلبة المسلمين 50، من أصل 2000طالب.و الرقم في ذاته ينطوي على دلالة مفزعة و جريمة حضارية كبرى. و بالرغم من ذلك، لا يتنكر الشاب الجزائري لفضل التعليم الفرنسي، خاصة منه العالي، لأنه فتح مدارك الإنسان المسلم على قيمة التعليم و التربية و على الوعي بأهمية التاريخ و الحاضر و التطلع إلى ما هو أفضل، " و

[1] حول علاقة فرحات عباس بتنظيم الفيدرالية، أنظر الدراسة /التقرير الذي أعده المكتب الثاني، مصالح الحكومة العامة: Notes sur les partis et Groupements Musulmans Algériens (politiques et religieux), III- Fédérations d'Elus Musulmans, Imprimerie Fontana, 1941.

[2] يعترف فرحات عباس، لاحقا أن أطروحته حول " من المستعمرة إلى الإقليم / المقاطعة "كانت في كافة الأحوال أملا جميلا من أجل تحرير الإنسان. و اليوم (1981)، تبين لي أنني كنت أسبح في أوهام. لم تكن رؤى المستقبل مع زخمها متماشية مع الواقع.فقد كانت طبيعة النظام الاستعماري السيطرة و الاستغلال، و من هذه الناحية فقد كانت الطبقة الحاكمة في باريس متفقة تماما مع الحكام في الجزائر". , **Ferhat Abbas, l'autopsie d'une guerre** Garnier, 1981, p.65

يمكننا القول، أن التعليم الذي تم في ضوء التاريخ و الفكر الفرنسي هو أفضل، إذا لم نقل هو الرابط الوحيد بيننا و بين فرنسا الكبرى، و أن أفضل شعار فعّال ساد في جميع العصور هو " الفكر و التراث"، و هو أيضا ما لدينا إذا ما أريد للجزائر أن ترتقي و تتطور"[1].

و من التاريخ، يستهل الشاب الجزائري صراعه الفكري مع غلاة الاستعمار من الكُتّاب و أصحاب الصحف و صانعي الرأي العام. و يرى أن الشعوب، مثل الشعب الجزائري، التي شهدت حضارات سابقة، لا ينضب تراثها بسهولة، بل يستمر كمعين لها في الأوقات الحالكة و الصعبة، و أنه لا يمكن طمس تراث مجتمع لأنه قائم في حياة أفراده، حاضرهم و ماضيهم. و في الأوقات الحادة و المدلهمة تنكفئ النخبة من الأعيان، المثقفين، رجال الدين، المناضلين...على ذاتها من أجل استخلاص وسائل و إمكانيات المقاومة سواء أكانت مادية أو معنوية، أو البحث عن أفضل الأطر الإصلاحية التي تتجاوب مع حقائق الأمة الآيلة إلى الانبعاث من جديد. و في مثال الجزائر، كما يرى فرحات عباس، هناك ما يشبه الوضع زمن الثورة الفرنسية الكبرى، و أن التجربة التاريخية قد تفرز نفس المصير. ففي معرض رده على الكاتب الفرنسي لويس برتران Louis Bertrand ، المحسوب على الحزب الاستعماري، يقول الشاب الجزائري، أن البرجوازية الفرنسية التي ثارت على الوضع القديم l'Ancien Régime، خرجت من الفئات الفقيرة و المستضعفة، و تجرأت على حوض ثورة اجتماعية لأنها لم تكن تملك ما تحرص عليه.و لعلّ البرجوازية اليوم ممثلة في الرأسمالية المرابية تصنع لحَدَها في الجزائر، مكررة نفس تجربة الثورة الفرنسية، " ما يميز الاستعمار، أنه قوة بلا فكر، و جسد بلا روح".

و في نفس المقالة، يتصدى فرحات عباس لدعاة " أفريقيا اللاتينية "و أنصارها من المعمرين في الجزائر و فرنسا، و يقول أن ماضي الجزائر في امتداده العربي و الإسلامي ينطوي على مخزون ثقافي، علمي و تقاليد، كان أفضل إنجاز حضاري ساهمت به في العصر الوسيط. و يتوقف عند العصر الروماني في الجزائر، حيث اقتصرت مظاهر الحضارة على بعض المدن، و الفئة الحاكمة و المرفّهة التي مرت على حكم منطقة الشمال الأفريقي.و لم يكن هذا النظام قائما على سياسة استيعاب بقية الأفراد من الأهالي الأفريقيين، في إطار سياسي و اجتماعي ، بل كل شيء كان يَصُب في روما الأوروبية ، إلى أن جاءت رسالة الإسلام إلى ربوع جنوب المتوسط ، اضطلع بها رجال لم يكن يحدوهم ما حدا الرومان ، بل استوطنوا البلاد كأحد أفرادها . و عن هذا الدور العظيم للإسلام

[1] Ferhat Abbas, De la colonie vers la province, le jeune algérien, chap. l'intellectuel musulman en Algérie, éd. La Jeune Parque, 1931, p.75

الوسيط، يستشهد فرحات عباس بالمؤرخ و المستشرق الفرنسي لوثروب ستودار Lothrop Stoddard، صاحب كتاب " العالم الجديد للإسلام":" فمن جانبهم، كان العرب يعرفون كيف يجمّعون و يوحدون سيطرهم، فلم يكونوا برابرة متعطشين للدماء و لم يكن همهم الوحيد اللهث وراء الغنائم و النهب و التدمير. لا بل العكس تماما، فالعرب جنس وُهِب شمائل مكتسبة، يقدرون و يحبّون التعليم، يحترمون الحضارات القديمة. و فور وصولهم إلى شمال أفريقيا امتزجوا و انصهروا بأهاليهم، رائدهم الإيمان بالعقيدة الواحدة التي استوعبت المنهزمين و المنتصرين في بوتقة واحدة، تولدت عنها حضارة جديدة، حضارة الغرب الإسلامي، التي أعادت بعث الثقافات القديمة: الإغريقية، الرومانية و الفارسية، بفضل جدّية العرب و عبقرية و روح الإسلام"[1].

إن اختيار هذه الفقرة من كتاب لوثروب سطودار، ينم عن موقف و رأي فرحات عباس من الحضارة العربية و الإسلامية، التي لا تلغي الآخر، بقدر ما تروم استيعابه في نفس القيم و المبادئ و نظام الحقوق و الواجبات، و أن الحضارة التي تقوم فيها هي حضارة الأهالي أنفسهم..فقد لازم فرحات عباس، كما لازم كل شاب جزائري السؤال التالي، متى يزول النظام الاستعماري عن وجه الحضارة الأوروبية، حتى تظهر بجلاء معانيها و دلالاتها الإنسانية، و من ثم يقبل أبناء الجزائر على قراءة و دراسة تاريخ فرنسا و التواصل معه في الجزائر، كما يتواصلون مع دينهم و لغتهم و تاريخهم الإسلامي. و هذا ما يوضحه فرحات عباس في الفقرة التالية:" كانت المدن الإسلامية مراكزا كبرى للمساواة الاجتماعية، بمثابة البوتقة التي انصهرت فيها كافة الفئات المجتمع من أجانب و أهالي، خاصة ذلك العمل الجبار الذي قام به شيوخ المدارس.فقد ترسّخت قاعدة سلوك في حضارة الإسلام، أن البلد المفتوح يُرَسَّم فيه التعليم كأولى الأوليات، و الذي يجب أن يبرر وجود الفاتحين أنفسهم . فالتعليم الذي يقرر في هذه البلدان هو تعليم عام، بمعنى أنه يصل إلى كافة الشعب بدون تمييز بين الطبقات. و المعلم يفتح " محله" ليلتف حوله الطلبة في حلقة علمية، و إذا ما انتهوا من عنده، صاروا إلى بلد آخر، و هكذا دواليك، بحيث يترددون على كل جامعات الإمبراطورية: قرطبة، فاس، تلمسان، تونس، القاهرة، دمشق، المدينة المنورة. و عليه، فان هؤلاء الطلبة الذين تواصلوا مع لغتهم العربية الجميلة، هم الذين صاروا خميرة للروح الإسلامية و موطنها الفكري، و أصبح لأول مرّة الإنسان البربري يشعر بوجود حياة وطنية، وأنه يستطيع أن يتمثل حياته داخل الإسلام، و أنه ليس غريبا عنه، بل له نصيبه في تراث الإسلام الفكري و الأخلاقي"[2].

[1] Ibid., chap. les « races supérieurs », colonisation et islamisation, p.83

[2] Ibid., p.85

الإسلام قيمة حضارية في الدولة الحديثة

إن السر في حضارة الإسلام، هو اتساعها إلى جميع فئات المجتمع، و من هنا وجه الصعوبة في انمحاءها، لأنها لم تكن أثارها قاصرة على الحكام و العساكر الذين مروا على البلدان و المدن التي فتحوها. كما أن السّر الآخر في انتشار الإسلام عبر الفاتحين، أنه لم يأبه بالجغرافيا مهما كانت الظروف الطبيعية خصبة أم قاحلة، سهلية أم جبلية، لأن الأصل في الرسالة هو الإنسان ذاته في عقيدته الجديدة. و هكذا، فبالنسبة لسكان القبائل من البربر، لم يحرمهم الفاتحون من شريعتهم العرفية، بقدر ما أضافوا لهم قواعد سلوك تستند إلى عقيدة الإسلام. فقد كانت الفكرة أقوى من الزمن، بل أُدْغِمت في عادات الشعوب و تقاليدها و طريقة تفكيرها و نمط حياتها. و يستشهد فرحات عباس بالمؤرخ الفرنسي الآخر غوتيه صاحب كتاب القرون المظلمة في تاريخ المغرب، لكي يؤكد هذه الحقيقة الإسلامية:" و اليوم، و بعد أثني عشرة قرنا، لا زلنا مأخوذين بنتائج و أثار الفتح العربي. فقد تعرّب المغرب بشكل واسع و أخذ الطابع الإسلامي. و هذه، واحدة من النتائج الرائعة التي قل نظيرها في تاريخ الفتوحات و الغزوات في العالم "[1].

إن علاقة الشعب الجزائري بالإسلام عقيدة و معاملات، ليست علاقة عارضة أو طارئة. فرغم التراجع الحضاري و الثقافي، التي امتد إلى قرون، وما تلاها من الاحتلال الفرنسي، لا زالت بنية المجتمع الجزائري تتوفر على لحمة التماسك التي تتحيّن الفرصة لكي تستأنف دورة حضارية و سياسية جديدة. فالقاعدة الركينة التي تمثل الحضارة، في رأي فرحات عباس هي ما تنطوي عليه سريرة و" قلب الإنسان"، و هذا ما " تفتقر إليه أوروبا المسيحية التي تعاني بشكل مضني من أنانية الاقتصاديات الوطنية المغالية، و عبثا تحاول أن تبحث عن توازنها أو عن صيغة للسلام و الوئام"[2].

الجهل بالإسلام أو الحقد عليه لا يلغي إطلاقا أثاره الحضارية و لا إمكانية استئناف مرحلة أخرى بالنسبة للشعوب و المجتمعات التي اعتنقته. تلك حقيقة استخلصها فرحات عباس من داخل الفكر الفرنسي ذاته، حيث استعرض و قلّب صفحات من كتب التاريخ سواء التي أنصفت الحضارة

[1] Ibid., p.87

[2] Ibid., chap. La colonisation et les haines religieuses contre l'Islam, p.89

العربية و الإسلامية، مثل كتاب حضارة العرب لغوستاف لوبون Gustave Le Bon، أو التي ناوأهم، مثل كتاب " الإسلام و سيكولوجية المسلم" للكاتب و الصحفي أندري سيرفيه[1] André Servier، فضلا على التجربة العملية التي عايشها فرحات عباس معاصرا لأحداث و حوادث في الجزائر و في فرنسا، و التي أمدته بمعايير و اعتبارات التقييم للإسلام و للاستعمار، و التي أوقفته على مدى جهل الاستعمار بحقيقة الإسلام الحضارية و الاجتماعية، و قدرة المسلمين على التعايش مع الآخرين و تحليهم بقيم الرأفة و التسامح و العيش معا. و ما كتبه فرحات عباس في فصول " الشاب الجزائري"، ليس خطابا أخلاقيا، و لا عريضة مناهضة للاستعمار و فرنسا، ولا حتى هو دفاع عن الإسلام و العرب، بل حقيقة تاريخية فرضت نفسها على وعي كل من اكتشف حضارة الإسلام و تراثه، من خلال قراءته قراءة منصفة و في صلب التاريخ.

إن حضارة الإسلام المتوارثة عن عصوره الزاهية، تمثل سر بقائه اليوم في سلوك الناس و تفكيرهم، و بالتالي يمكن أن يوفر اعتبارا مهما من أجل تجاوز الوضع الراهن إلى ما هو أرقى و أحسن. فإذا كان بإمكان الاستعمار أن يهدّم مسجدا، فلا يمكنه أن ينال من العبادة ذاتها لصلة المسلم بخالقه، و إذا كان بوسعه أيضا أن يطيح بنظام الخلافة (الخلافة العثمانية)، فان عامل الوحدة الروحية و المعنوية بين كافة أقطار و شعوب الإسلام لا تنمحي أبدا، و لا زالت تعاند لكي تظهر من جديد و لو في صيغة سياسية أخرى[2] . و هكذا، فالإيمان في جانبه الحضاري غير قابل للخوض فيه و النيل منه، فهو حق راسخ، و ملازم للفرد مهما كانت ديانته، لا بل الإيمان يرتب قيمة أخلاقية كبرى لمن يحسن التصرف و التعامل مع الآخرين. و في هذا المعنى يقول فرحات عباس " لم يَدُر في خلدي أن أؤاخذ الأوروبيين في عقيدتهم، فلكل دينه. لكن، في الوقت الذي نرى الآلاف من المسيحيين يحجون إلى اللورد Lourdes[3]، نجد من يعاتب المسلمين على إيمانهم ؟"[1] .إن هذه الذهنية، هي التي

[1] و خاصة كتابه الأول الذي اعتمدنا عليه في الباب الأول حول الشبان الجزائريين، أنظر André Servier, le péril de l'avenir : le nationalisme musulman en Egypte, en Tunisie, en Algérie, Boet, Constantine, 1913.

[2] في هذا الصدد يقول مفرحات عباس، " إذ قلبي يحمل مسجدا من فلاذ". "إن الخلافة يمكن أن تنهار، لكن الإسلام دائما باقي "."هذا هو الإيمان الذي استطاع أن يقاوم و ينتصر على جميع المآسي و المحن. و تكمن قوته في أخلاقه و عقيدته." ibid., p.95

[3] و هو مكان قرب مدينة باريس، يحج إليه الكاثوليك لاعتقادهم أن السيدة العذراء ظهرت فيه عام 1858

يعتقد فرحات عباس أنها لا تساعد على العيش في إطار الدولة المدنية التي تأبى التعصب و تتسع إلى التسامح و العيش معا، و هي قيم ليست متأتية من الإسلام فقط[2]، بل رافقت فكر الثورة الفرنسية، و قوانين الجمهورية، خاصة قانون الفصل لعام 1905، الذي وضع حدا للصراع المرير بين الدولة و الكنيسة، و بالتالي تغيرت الرؤية إلى ظاهرة الدين، إلا في ما يتعلق بالدين الإسلامي، فلم يتغير موقف فرنسا منه[3]، و اختزلته في مظاهر التعصب، و التخلف، وأنه معادي للحداثة في تعبيراتها السياسية و الاقتصادية و الفكرية.

---

[1] Le jeune algérien. p.103

[2] في نفس الوقت تقريبا ، كتب الشيخ عبد الحميد بن باديس سلسلة من المقالات يرد فيها على السيد روبيل أشيل Robert Achillالذي كتب مقالا في جريدة la Dépêche de Constantine,27 nov.1925، يرمي فيها العقلية الإسلامية ، و هو عنوان المقال ، بالتطرف و قلة التسامح و العدوانية ، بداية من النصوص القرآنية إلى تاريخ الإسلام في عهده الأول و ما بعده. أنظر ، الشهاب ،الأعداد :17 ديسمبر، 24 ديسمبر ، 31 ديسمبر 1925 و7جانفي،14 جانفي،21جانفي،1مارس 1926. و في المقال الأخير يختم ابن باديس مقاله بهذه الفقرة :" نحن اليوم في حاجة إلى الكتابات التي تقرب بين العنصرين المتساكنين في الجزائر اللذين تتوقف سعادتهما على تحابهما و تعاونهما. و لا شك أن مقال المسيو آشيل صوّر المسلمين بصورة تبغض فيهم العامة من جيرانهم الفرنسيين. لذا ، رأيت من الواجب أن أبطله و أزيّفه حتى لا يغتر به أحد ، و لما قمت بهذا الواجب بقي علي أن أنبه إخواني الجزائريين إلى أن أفكار هذا الرجل ليست إلا أفكار فئة قليلة من أمثاله، لا كلمة لها في= =سياسة أمته غير راضين على قوله و لا مصدقين له فيه. فلنسر كعادتنا التي يفرضها علينا ديننا مع جيراننا نحو : التعاون و التراحم و الإحسان".

[3] في هذا الصدد ، أي فرنسا و الإسلام ، يرى فرحات عباس ، أنه بإمكان فرنسا أن تكون قوة إسلامية في العالم لو أحسنت التعامل مع سكان المستعمرات و أن تكمل فقط ما ينقص هذه المستعمرات ، و من ثم يزيد رصيد الإمبراطورية في السياسة الدولية و تتنوع جغرافيتها لصالحها و صالح شعوب المستعمرات .فالوجود الفرنسي حدد الإقليم الجزائري وفق ما تقتضيه الحالة السياسية الحديثة و بالتالي يمكن للأهالي أن يصيروا مواطنين بناءً على الحدود السياسية للجزائر المسلمة تساعدهم هذه الوضعية الجديدة إلى ترقية الذات و ازدهار الشخصية و تعديل مركزهم القانوني و السياسي و الاجتماعي مع حرصهم الأساسي على الإسلام و مقومات الذات الأخرى، لأن القوة و العظمة و الوزن الدولي صارت تصنعه الكيانات الحرة و المستقلة وفق الصيغ الدستورية و السياسية و نظام التحالف و الاتحاد الحديثة . و يقول:"ليس هناك في الحقيقة من يستطيع أن يثنينا على أن نبذل حياتنا في سبيل تحقيق وفاق شريف بين الإسلام و فرنسا، بين وطننا الروحي و وطننا الفكري.قد يسارع البعض إلى اعتبار هذا نوعا من الخيال والحلم ، و نسارع بدورنا إلى القول أن كل الأفكار الكبرى و العظيمة ظهرت في أحواء من الحلم ثم مع الوقت و المثابرة أصبحت أكثر ثراء و خصوبة ".le jeune algérien , p.155

حديث فرحات عباس عن الحضارة الإسلامية كمعطى تاريخي و دين حيوي، هو حديث عن وجود إمكانية كبرى من أجل انخراط المسلمين الجزائريين في إطار جديد من النظام السياسي، لأن الهوية شرط محفّز على وجود الدولة الراعية لمصالح الشعب. من هذه الناحية، فان حضارة الإسلامية رسّخت منظومة من القيم و المفاهيم و المبادئ و الأفكار، كما استفادت من رواسب و بقايا الحضارات السابقة عليها. والقرآن الكريم حافل بحياة الأنبياء و الرسل و الأقوام و الأمم التي سبقت الإسلام و نبيه، مما يعني عند التحليل التاريخي انفتاح أفق الإسلام إلى ما أوسع من نطاق العرب إلى جميع البشر، فضلا على تاريخية رسالة الإسلام من حيث خضوعها لسنن التقدم و التأخر[1].هذا هو التاريخ، أما الحقيقة الراهنة، كما يرى فرحات عباس، أن المسلمين يرومون التخلص من ربقة الاستعمار في منعطف خطير تمر به الإنسانية، لأن ثقافة الاستعمار هي التي تغذي الحقد و الضغينة و تأسس للتعصب و عدم التسامح، و هي التي تقزّم ثقافات الشعوب و الأمم الأهلية، و تحاول أن ترسب فيها الدونية و عقدة العجز أمام الآخر الأوروبي.

إن حياة المسلمين في الجزائر و في سائر البلدان الأخرى هي مع الإسلام الحضاري الجديد و التطلع إلى دورة تاريخية جديدة في صلتها بالفكر و الحضارة الأوروبية الحديثة، هذا ما يراه فرحات عباس، و ارتقى عنده إلى حد الرؤيا التي لا تخطئ التوقع و التقدير، و يقول في هذه الفقرة الدالة و الواضحة:"إن الإسلام الراسخ، صار يتحرك، و يريد أن ينهض إلى الحياة من جديد، رغم التكالب المسيحي عليه.فالإسلام يبصر بشيء من الدهشة لقوته الهائلة و لا يدرك بعد مصدرها.فالتأهب إلى التقدم ينطوي على لحظة توتر و تردد، و ببطء يتذكر ما كانت عليه الحياة السابقة من ركود و جمود. إلا أن رجالا بعثوا اليوم من جديد، و صراعا بين المحافظين و المجددين يجري اليوم في العالم العربي و الإسلامي، كما حدث في أوروبا بالأمس.كم سيدوم هذا الصراع، و من سينتصر في النهاية ؟ ذلك هو السؤال المطروح في الوقت الراهن. و من جهتنا، و بعيدا عن كل نبوءة، يمكننا الإعراب أن هذا الإسلام الذي ينعت ب"التعصب" و" الرجعي"، و أنه " يأبى التقدم"، سوف يدرك في مائة سنة القادمة و يستوعب كل العلوم و الاكتشافات الحديثة، مع احتفاظه بمبادئ القرآن الكريم و

[1] في هذا المعنى كتب فرحات عباس " تعرضت حضارة الإسلام لما طرأ على سائر الحضارات.فقد استفاد الإسلام من الثقافات التي سبقته، و تأثر بها سلبا و إيجابا، و من ذلك نظام الخلافة الذي حكم البلاد الإسلامية لمدة قرون ثم انهار بعد ما= = تحوّل إلى ملك و طغيان شرقي، مما يعني في نهاية المطاف أن نهضة و سقوط الحضارات، قانون عالمي سَرَى على الجميع ".Ibid.p.106

معانيه الأخلاقية السامية. سوف يأتي ذلك اليوم، و نأسف لأننا لا نحضره، الذي تتمكن فيه الدول الإسلامية من تولي زمام أمورها، و تقدم للإنسانية نصيبها من الفكر و العمل"[1].

و هكذا، و خلافا ما تصر عليه النزعة الاستعمارية، فان الإسلام لا يتعارض، كما يؤكد فرحات عباس، مع الثقافة العلمية و العقلية[2] ، و أن هذه الأخيرة لا تغيّر روح الشعوب و خصائصها الذاتية ، بقدر ما تضيف عناصر جديدة ، خاصة في ما يتعلق بالإسلام ، آخر الديانات السماوية ،الذي بدأ يستعيد حيويته ، و يفهم أفضل في ظل أطر و مرجعيات حديثة ، مهما تكن اللغة المتداولة و الوعاء الذي يحتضنه. فالدين الإسلامي، ليس لازمة عربية، بقدر ما هو دين للإنسانية جمعاء، تستطيع أن تتعامل معه و لو نوع من التعامل. و لعّل هذا ما لم ينتبه إليه الاستعمار، و راح يحكم على الشعوب و المجتمعات عبر خانات و قراءات و أحكام قيمية لا تعطي فرصة إطلاقا لقيمة الدين في حياة الشعوب، كما نبه إلى ذلك فرحات عباس لاحقا في الجلسات الأولى لحزب الاتحاد الديمقراطي 1946:" الخطأ الفادح الذي ارتكبه الاستعمار في الجزائر هو محاولته امتصاص هذا البلد و ضمه و دمجه و تجريده مما هو أصيل و طبيعي فيه و إدارته وفق حاجة المتروبول له. غير أن الجزائر لا يمكنها أن تندمج قهرا لأنها قائمة على شخصية بملامح خاصة وواضحة إلى حد تعْصِمُهَا من الذوبان و الحرص الدائم على البقاء كما هي عليه. و الويل فقط للمترو بول الذي لا يريد أن يفهم"[3].

الإسلام، في مجمل كتابات فرحات عباس، هو جملة من القيم الحضارية، و أن الحضارة هي " القدرة على فهم الواجب الاجتماعي"[4]. فلم يعد هناك مكانا للجهل و الأمية و التعصب و التطرف،

[1] Ibid., p.108

[2] " إن روح الكتاب الفرنسيين، جاءت لكي تضيف فهما علميا إلى التراث العقلاني الذي ورثناه عن آبائنا و تقاليدنا. و مع كل ذلك، أو بالرغم من ذلك فقد بقي الإسلام هو إيماننا النقي، و عقيدتنا التي مدنا بمعنى الحياة و تعبر عن وطننا الروحي." Ibid., p.109

[3] Congrès de l'UDMA, 1946,15

[4] في موضع آخر يفصل فرحات عباس الحضارة و يعرفها على النحو الذي يليق بالإنسان الجزائري في هذا العصر:" ليست الحضارة، و هذا ما نكرره دائما، ترتيب عقد زواج، أو فسخ الطلاق.الحضارة هي الانتظام في عمل، و الدفاع عن المجتمع ضد الآفات التي تعيقه عن التقدم، ضد الكحول و البغاء، مكافحة الجوع و الأمراض. الحضارة هي العمل المنتظم وفق لوائح و ضوابط و قوانين التي ترمي إلى توفير الثروة للجميع. و إنها أيضا احترام حقوق كل

أو الترديد الأجوف للصلاة و سيطرة المواسم الدينية على الإيقاع الجديد للحياة المدنية الحديثة، لأن كل هذه المظاهر عبّرت عن فترات التراجع و التخلف، و حلت محلها روح التوثب إلى النشاط و العلم و امتلاك ناصية التقنيات الجديدة." آه لو عاد النبي محمد عليه الصلاة و السلام، فماذا عساه أن يقول: أيها الشعب، ماذا بقي لكم من تعاليم الله ؟ماذا فعلتم بشريعته التي توصي بالعمل و الجهد و الاجتهاد، أساس ازدهار الشعوب؟ و أين صارت مبادئ المساواة و المحبة التي تصدّع لها جبل عرفة؟(...) و من هم هؤلاء المعتكفين في صوامعهم، في الوقت الذي يعاني الإسلام من سوء المعاملة و ضعف الثقافة و فتور الوئام بين أبنائه"[1].

ما يجدر التنويه به، في حديث فرحات عباس عن الإسلام في التاريخ و الحضارة، ليس من باب فلسفة التاريخ و ليس كمبحث من مباحث الفقه الإسلامي، بل يقدم رؤية طبيعية للأشياء كما جرت و ليس كما يريد لها أن تكون ضدا على النزعة الاستعمارية الواقعة تحت هاجس الإنكار و التنكر للحضارات الأخرى.فقد استفاد فرحات عباس من قوة التحليل و متانة النقد الفرنسي، لكي يعود على الاستعمار بآثاره السلبية و ضعفه أمام إرادة الشعوب المتحفّزة إلى الحرية و العدالة و الاستقلال. فالإسلام في الفكر السياسي لفرحات عباس، حائل كبير أمام استمرار الوجود الاستعماري في الجزائر، و مكّن النخبة الوطنية بإمكانية قائمة في وجود الشعب الجزائري، و يستطيع الدفاع عن الحرية على أساسها، لأنها بلغت مرتبة اليقين السياسي الذي يصعب التخلي عنها، و باتت حقيقة ملازمة للوعي. و في هذا المعنى كتب "الشاب الجزائري" إن الطريقة التي يحكم بها المستعمر ليست فقط جائرة، بل و مستحيلة أيضا.جائرة لأن الجزائر أرض الإسلام التي يحدها من الشرق و من الغرب الإيمان الإسلامي. و مستحيلة لأن نظام العبودية التي فرض على الشعوب الحرة، سوف ينهار، عاجلا أو آجلا في لحظات الفوضى و الاضطرابات"[2]. و اليقين السياسي ، عبر عنه فرحات عباس بالثورة الاجتماعية التي تمور في وجدان المجتمع الجزائري،و سوف ترتب ،لا محالة أثارها على المدى

واحد من أفراد المجتمع بصورة شرعية.أن تكون متحضرا معناه أن تعرف واجباتك و حقوقك، و أن تتعلم الصنائع اليدوية و الفكرية.و هكذا ؛ فيجب أن لا يغيب عن المستعمرة الفرنسية التي تحكم البلد طوال قرن كامل أن تدرك بأن الحضارة هي تحقيق هذا الكل، ثم تأتي بعد ذلك الأعراف و الشرائع للتكيف معها تلقائيا مع مرور الوقت".Ibid., 149,150

[1] Ibid., p.113, 114

[2] Ibid., p.147

الطويل.فالثورة تجري ببطء بسبب الاستعمار الجاثم على صدر الجزائر. فالأحداث التي تشهدها ألمانيا و انجلترا وفرنسا.. تتم بسرعة وتعاصر بشكل فوري الوعي بمتطلبات التطور و التحرر الاجتماعي و السياسي. لكن في الجزائر أيضا، تيار و مسار التاريخ واصل إلى نهايته:الاستقلال أو الانهيار. و فرحات عباس من هذه الناحية، لا يتنبأ بقدر ما يجايل وجدان الشعب في صلته بالوجود الفرنسي وما يجري في العالم، الذي مكنه من حدس تاريخي و رؤية صادقة.

فرحات عباس، الجزائر و مصيرها

" الجزائر و مصيرها"[1] وثيقة سياسية ، صاغها فرحات عباس كأرضية و إطار مرجعي للحزب السياسي الجديد" الوحدة الشعبية الجزائرية" [2]عام 1938.فطالما كان فرحات عباس يتطلع إلى تأسيس حزب سياسي [3]نواته الصلبة من أعضاء فيدرالية المنتخبين المسلمين في المقاطعات الجزائرية الثلاثة ، و يتسع ليظم كل المؤمنين بالتواجد الفرنسي الجزائري في المستعمرة الجزائرية في إطار الإتحاد

[1] F.Abbas, l'Algérie et son destin ; pourquoi nous créons l'union populaire algérienne. Pour la conquête des droits de l'homme et du citoyen, éd. Fréminville, Alger, 1938.

[2] لم يحظ حزب " الوحدة الشعبية الجزائرية" بالأهمية التي تقتضيها دراسة و بحث تاريخ الحركة الوطنية في الجزائر ، رغم القيمة التاريخية للسياق الذي ظهر فيه ، ثلاثينيات القرن العشرين التي تعد المرحلة التي تأسست فيها فعلا القوى السياسية المسلمة و وضعت العلامة الفارقة بين مرحلة و مرحلة أخرى أكثر حدية و سعيا إلى استخلاص الحق من السلطة الاستعمارية . فالحزب الذي سعى إلى تأسيسه فرحات عباس يتواصل و لو بنوعية مختلفة مع تنظيم فيدرالية المنتخبين المسلمين. حول حزب " الوحدة الشعبية الجزائرية"، أنظر الدراسة المهمة للباحث كلود كولو، Claude Collo, l'Union Populaire algérienne(1937-1938),R.A.J.E.P., déc.1972, P.967-1004. ، أما عن الغرض و الدافع إلى تأسيس هذا الحزب، أنظر، مقالات فرحات عباس في "الوفاق" 1937 l'Entente 16 , 23 déc.

[3] أعرب فرحات عباس في العديد من المرات عن رأيه في المرور إلى تأسيس حزب سياسي، بعد إعادة هيكلة تنظيم فدرالية المنتخبين المسلمين.كان ذلك في جانفي 1934، أنظر La Voix indigène,25 janv. 1934، و قد وقع المقال باسمه المستعار " الشاب الجزائري".أنظر أيضا اقتراح آخر لفرحات عباس عن ضرورة وجود حزب سياسي خاص بالفدرالية ، Nous devons avoir notre propre parti politique, l'Entente ,12 aout 1937

الفرنسي[1]. إن " الوحدة الشعبية الجزائرية "[2]، كما أراده فرحات عباس ، هو تنظيم سياسي واضح الملامح و الأغراض، يسعى إلى تمثيل المسلمين في الهيئات و المجالس المنتخبة ، بعد ارتياد المجال العام و الاستفادة من امتيازاته السياسية و العامة ، خاصة و أن الأعضاء يمتلكون إلى حد كبير ثقافة الدولة و الوعي بقيمة المؤسسات حد يرشحهم إلى الخوض في السياسة و متطلباتها.و خلاصة ما تنتهي ، و تبتدئ بها الوثيقة أيضا ، أن مصير الجزائر لا زال معلقا على فرنسا : الدولة و القانون ، في إطار اتحادي ، باعتبارها الضامن لقدرة الدولة الجزائرية على الاستمرار و التواصل، و تحترم إرادة الشعب في اختيار من يمثلونه . كما أن فلسفة الحزب الجديد هو شعار الثورة الفرنسية ذاته: " من أجل ارتياد

---

[1] ظهرت هذه التنظيمات الثلاثة تقريبا في زمن واحد ، في سياق الاحتفالات المئوية الكبرى ، عام 1930، ففيدرالية مدينة الجزائر تأسست في 11 سبتمبر 1927، وفيدرالية وهران تأسست يوم 11 ماي 1930 ، و فيدرالية قسنطينة تأسست في 9 جوان 1930.و الغالب فيها أنها تأسست على منوال فيدرالية شيوخ البلديات التي تضم الفرنسيين فقط .فقد حاولت النخبة الجزائرية من المتعلمين التعليم الفرنسي أن يكون تنظيمها هيئة للدفاع عن مصالحها المهنية و ترقية الإنسان الجزائري المسلم. فأعضاء فدرالية المنتخبين المسلمين، استمرار أمين للشبان الجزائريين، الذين كانوا ينظرون إلى أنفسهم كوجهاء الحواضر و المدن الجزائرية. و من هذه الناحية، فقد كان هذا التنظيم يمثل إلى حد بعيد التنظيم القانوني الذي يعادي و يختلف مع الإدارة الاستعمارية، لأنه يدرك خطاها من الداخل و يعمل على نقده و محاولة تخطيه عبر تقديم المطالب الأكثر عدلا و إنصافا للسكان في الجزائر.و من جملة المظاهر السياسية التي تؤكد ثقلهم السياسي ، تعاونهم مع الأممية الاشتراكية في الفرع الفرنسي- SFIO،التي أوصلت العديد منهم إلى تولي البلديات المهمة في الجزائر في بلدية قسنطينة و سطيف ، التي ينشط بها كبار المنتخبين مثل فرحات عباس و محمد الصالح بن جلول(أنظر تنويها بالرجل في la Voix indigène ,30 mars 1933)، ساطور ...كما أن المنتخبين عمدوا في جويلية 1937 إلى تقديم استقالتهم الجماعية ، وكانوا حوالي 3600 فيدرالي ، احتجاجا على عدم تطبيق ما ورد في ميثاق الشعب الجزائري ، و مشروع فيوليت.أما وزنهم النعوي ، فقد أظهروه في أفريل عام 1935، ضد قيام القوات الايطالية بغزو ألبانيا ، البلد المسلم ، حيث بلغ عدد المحتجين ما بين 150000 و 200000 متظاهرا...و فيدرالية المنتخبين المسلمين ، تظهر عند التحليل العلمي أنها تتواصل مع حركة و تيار الشبان الجزائريين، خاصة الأمير خالد الذي استلهمت منه التنظيمات اللاحقة برامجها السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية. حول علاقة الفدرالية ببرامج و فكر الأمير خالد، أنظر، O.Dépont, l'Algérie du centenaire, p.183, 184.أنظر أيضا، l'Afrique Française, 1927, p.463, 464.أما حول تاريخ الفدرالية ، بنيتها و انجازاتها ، فيمن العودة إلى كتاب/ رسالة دكتوراه مصطفى حداد ، ظهور الجزائر الحديثة. Mostapha Haddad, l'émergence de l'Algérie moderne, OPU, Alger,2000

[2] أنظر أرضية الحزب الجديد في مقال لفرحات عباس، « Notre Parti « l'Union Populaire algérienne ,L'Entente, 28 juil.1938

حقوق الإنسان و المواطن".أما الشعار الذي اتخذه الحزب و تَصَدَّر الوثيقة فهو: "من الشعب و إلى الشعب".

يعود فرحات عباس في هذه الوثيقة إلى تمثل فلسفة الثورة الفرنسية [1] ليكتب عن الوضع الجزائري ، و يضع بالتالي الفرق أو المفارقة بين البلدين بسبب الظاهرة الاستعمارية و النظام الامبريالي الذي لازم الوجود الفرنسي في الجزائر لأكثر من قرن.فقد قامت الثورة الفرنسية لعام 1789، كما يرى فرحات عباس على فكر إنساني عالمي قابل للتطبيق في مناطق أخرى من معمورة العالم ، خاصة في الجزائر التي تخضع لنظام الحكم الفرنسي .و يستشهد في هذا الصدد بمقولة المناضل و النقابي الفرنسي الكبير جان جوريس : "لا يمكن لزهور الحضارة الفرنسية أن تنفتح في وهاد من البؤس و العبودية".فقد واتت فرصة تاريخية لكي تنهض الجزائر كشعب و مجتمع و دولة حديثة إلا أن الإمبريالية حالت دون ذلك، حيث عمدت إلى تكريس تصنيف عنصري للبشرية ، و جعلت الإنسان الأوروبي أفضل الخلق و يأتي الباقون في أدنى سلم البشرية، و أمْتَحت لهذا الغرض العنصري مفهوم الإنسان الأوروبي Homo Europeanus تمييزا له عن الأجناس الأخرى، و سرعان ما انقلب السحر على الساحر ، و خاضت فرنسا نفسها حروبا أوربية طاحنة طوال النصف الأول من القرن العشرين ، عندما وجدت دولة أوروبية أخرى هي ألمانيا التي تمادت أكثر في الإشادة بتفاوة الدم الآري ضدا على بقية الشعوب الأوروبية.

إن الإمبريالية، بطبيعتها ترمي إلى إخفاء الحقائق لتمرر مصالحها المالية و التجارية ، و لعل أكثر ما تزيفه هو وقوفها في وجه مزايا و ايجابيات الحداثة في المجتمعات المتخلفة و محاصرة سكانها بأوصاف مثل الأهالي ، السكان الأصليين ، البدائيين ...و هذا ما كان يدركه جيدا مؤسسو " الوحدة الشعبية الجزائرية"، فهم مثقفون ، ومناضلون و موظفون في الإدارة الجزائرية ، و يقفون على أرضية فكرية و سياسية صلبة تمدهم بالمعاني السليمة للأشياء و الكلمات.فقد أمتلكهم الوعي ، في أعقاب إخفاق المؤتمر الإسلامي عام 1936 ، و تنكأ السلطة الفرنسية الجديدة عن التجاوب مع مطالب الحركة الوطنية بضرورة تأسيس تنظيم سياسي يجابه الحزب الاستعماري المتمركز في السلطة ، و القابض على نفوذها الاقتصادي .

[1] جاء في المادة الأولى من النظام الأساسي لحزب الوحدة الشعبية الجزائرية:" يقوم الحزب على المبدأين التاليين:1 كل الناس يولدون و يستمرون أحرارا و متساوين في الحقوق.2 كل شعب حر في تقرير مصيره". و جاء في المادة الثالثة ، التي تؤكد تمثل فلسفة الثورة الفرنسية:" إن عنوان الحزب هو الوحدة الشعبية الجزائرية من أجل ارتياد حقوق الإنسان و المواطن".p.33.

إن الأوضاع الاجتماعية صارت تخلقها مؤسسات الدولة فهي التي تساعد أو تحول دون ترقيتها . و الشعوب، كما يرى فرحات عباس، تزدهر أو تضمحل وفق المؤسسات التي تحكمها.فالمؤسسات هي فكرة حديثة و تمثل قوام الدولة في التعبير عن مصالح الشعب و تلبيتها أيضا.و فكرة المؤسسة التي امن بها فرحات عباس ربطها بإرادة الشعب التي تخلق المواطن الملازم للدولة الحديثة. و يقول في هذا الصدد:" لا تنته مهمة حزبنا إلا بعد يصبح القانون يعبر عن الإرادة العامة، عن جميع الجزائريين الذين ساهموا في صناعته (القانون)، و عندما يصبح كل الجزائريين يخضعون إلى نفس الواجبات من دون تمييز سوى اعتبارات المزايا و المواهب"[1]. و في نفس الوثيقة يؤكد فرحات عباس تصوره للنظام السياسي اللائق بالجزائريين باعتبارهم مسلمين .الإيمان خاصية عالمية لدى جميع الحضارات و المجتمعات ، يجب أن لا يطمس الدين لا من القانون و لا من قبل سياسات النخب الحاكمة ، مثل ما أفرزته التجارب الأخيرة في المشرق العربي و الإسلامي ، فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى.فقد كان أبرز ما رتبته هذه الحرب هو التباعد الفظيع بين المؤسسات الحديثة في كل تعبيراتها القانونية و السياسية و الاقتصادية..و بين أنظمة الحكم الديني الثيوقراطي ، اعتبره فرحات عباس درسا لنوعية الحكم الذي يجب أن يحكم الشعوب العربية و الإسلامية ، خاصة بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية و حل محلها النظام الجمهوري اللائيكي. فالدرس الذي استخلصه "الشاب الجزائري" هو الاحتراز من الأنظمة القائمة على الدين أو الأشخاص و العائلات التي تتنافى في الأصل و الفصل مع فلسفة الدولة المدنية الحديثة و مبادئها.و بناء عليه ، فان " الجزائريين المسلمين الذين يمتلكون زمام أنفسهم يرفضون بكل ما أوتوا من قوة الغزو الاستعماري العنيف ، لكنهم يقبلون عن طواعية أن يعيشوا أحرارا في نطاق الاتحاد الفرنسي ، متعلقين به.ساعدان متآزران في روح من الأخوة فوق بحيرة المتوسط . ما أروع هذا الرمز العامر بالأمل و المستقبل الغني"[2].

و هكذا، فان مصير الجزائر يتحدد بالعلاقة مع فرنسا[3] و ليس ضدها في المطلق، لأن الوضع الأهلي لا يزال دون استحقاق المواطنة الكاملة الفورية و دون إمكانية التسيير الحصري للشأن العام في

[1] Ibid. P.25, 26

[2] Ibid. P.27

[3] هذا ما أوضحه فرحات عباس في القسم الثالث من نصوص برنامج الوحدة الشعبية لجزائرية:" ربط الجزائر بفرنسا مع الاحتفاظ بحاكم المقاطعة المسئول أي الحاكم العام و إلغاء الحكومة العامة. القيام بإصلاح جذري حيث

الجزائر. فالوحدة الشعبية الجزائرية هي وحدة فرنسية جزائرية من أجل مستعمرة الجزائر في إطار الاتحاد الفرنسي، الذي لا يلغي الفروقات و الخصائص بقدر ما يحترمها و يعمل على بلورتها، خلافا للأنظمة الطاغية القائمة على الفرد المستبد، و التي تحاول تذويب الفوارق و القسمات و تختزل المجموعات في الحاكم[1].

قراءة سياسية في "وصيتي السياسية"[2]

في بداية وصيته السياسية، يصدع فرحات عباس بالحقيقة الأساسية في الجزائر، و هي أن مفتاح نجاح و إخفاق أي سياسة حكومية: تحرير الفلاح. فالمسألة الفلاحة، ليست جديدة، لكنها يجب أن تأخذ الاعتبار الحقيقي و الجاد في برامج الحكومة العامة[3]. فالمسألة الفلاحية، كما يعيد

تلغى المندوبيات المالية و المجلس الأعلى".ص.31 . و في المادة الثانية من النظام الأساسي للحزب، جاء ما يلي " يتابع الحزب تطور و تحرر الجزائر كمقاطعة فرنسية."ص.32

[1] كان فرحات عباس على وعي تام بأن سياسة الانصهار أو الاندماج لا تخدم إطلاقا لا الشعب الجزائري و لا الدولة الفرنسية في نهاية المطاف، و أن الاستعمار ، منذ أن وطأت أقدامه الوطن الجزائري و هو يعمل على التمييز و التفرقة العنصرية و الاجتماعية و السياسية كأفضل سبيل للحكم و السيادة. و التاريخ هو الذي أبطل سياسة الاندماج. و يوضح وجهة نظره في هذا الموضوع:" إن سياسة ربط الجزائر بفرنسا لا تعني بالضرورة سياسة الاندماج المتطرفة. فالأمر لا يتعلق بصنع بالجملة أنصافا من الفرنسيين، في بلد عربي و بربري.و يعد هذا ضربا من الوهم و اللامعقول. فالجزائر كمقاطعة فرنسية، تحافظ على كيانها الخاص، لغتها و تقاليدها الحميدة، و لا تبخل في تقديم ساعدها و ذكائها إلى الأمة المشتركة".ص.27

[2] حول ظروف العثور على هذه الوثيقة الهامة، التي كتبها فرحات عباس في السجن، في أعقاب الاعتقالات التي طالت المناضلين الجزائريين فور أحداث ماي 1945، أنظر، شارل روبير آخرون Ch.R.Ageron , un manuscrit inédit de F.Abbas, La revue française d'histoire d'outre- mer ,1994 كما نشر الجنرال ماسو فقرات من الوصية في كتابه معركة الجزائر الحقيقية Massu , la vrai bataille d'Alger, éd. Plon, Paris, 1972 .بينما نعتمد في هذا البحث على نفس المقالة التي أعاد نشرها روبير آخرون في كتابه ، نشأة الجزائر الجزائرية ، تحت عنوان " مخطوط غير منشور لفرحات عباس" Ch.R.Ageron, un manuscrit inédit de Ferhat Abbas, (in) Genèse de l'Algérie Algérienne,p.448-466.

[3] أولى فرحات عباس اعتبارا كبيرا للمسألة الفلاحية منذ أن صار فاعلا سياسيا في الحياة الجزائرية و سبق له أن تقدم بمجموعة مطالب في موضوع الزراعة و الفلاحة ، خاصة عندما أسس حزبه عام 1938 " الوحدة الشعبية

طرحها فرحات عباس تختزل الإنسان و الأرض و مصيريهما في الجزائر:" تُرَد جميع المشاكل في الجزائر إلى التحرير: أي تحرير خمسة أو ستة ملايين من الفلاحين و المزارعين و الخمّاسة من هذه العبودية المقيتة التي تعود إلى العصر الروماني.فهذه الجماهير البشرية ، لم يسبق لها أبدا أن تعلمت القراءة أو الكتابة ، و إلى اليوم لا زالت أمية ، تجهل اللغة العربية و الفرنسية ."

ينتقل بعد ذلك، صاحب الوصية إلى الوقوف على مفارقات و تناقضات الوضع في الجزائر، بعد طول تطبيق لإصلاحات لم تستوعب الفلاح الجزائري ضمن المنظومة الاقتصادية و الإنتاجية للبلد. فالتشخيص الذي يقدمه فرحات عباس خطير بعدة معاني، خاصة عندما يوضع في سياق التقدم التي حصلت عليه الإنسانية في العالم، في حين بقي الفلاح الجزائري الذي يعيش في كنف الدولة الفرنسية، فقيرا و متخلفا.فأصل المفارقة، هو وجود عصرين في لحظة زمنية واحدة. ففي الوقت الذي نشاهد فيه الطائرة، السيّارة و الجرّار الآلي، فضلا عن الطرقات التي تختزل المسافات بين المناطق، و وسائل الاتصال السلكي و غير السلكي، و كل ذلك ينم عن دخول الإنسان المعاصر عصر جديد. في مقابل ذلك، بل و في قلب ذلك، لأنه يحدث هذا في الجزائر، نجد الملايين من الفلاحين يتضوّرون

الجزائرية". و كان يقيس الأمر على التطور السريع الذي رافق وجود المعمرين الفرنسيين في الجزائر الذين استفادوا من قوانين و إجراءات و سياسات الدولة الحديثة التي تيسر خدمة الأرض و الاستثمار فيها إلى حد تغيير الإنسان و المجتمع. جاء في القسم الأول من البرنامج الاقتصادي ل"للوحدة الشعبية الجزائرية":1 الفلاحة، إعادة تشكيل الملكيات الصغيرة عبر إنشاء الفلاحة الفردية أو الجماعية، غير قابلة للتصرف inaliénable.تمديد سريان قانون 12 جويلية 1909 على الجزائر من أجل تكوين المال العائلي.و لهذا الغرض، فانه يجب الإسراع إلى منح السكنات إلى الفلاحين خاصة منهم قدماء المحاربين، و ذوي الأراضي الشاسعة. العمل على توفير الاستقرار للفلاح في أرضه والوقف الفوري لجيوش البروتارية الزراعية التي سوف تسبب إذا استفحلت في مشاكل الأمن و البطالة. نزع الملكيات عن الشركات الزراعية الكبرى (الشركة الجزائرية ، شركة جنيف ، الشركة العامة الجزائرية ، شركة الهبرة و المقطع Habra et Macta).2 فرنسة كل الملكيات في الجزائر. منح سندات التمليك للأراضي الملك. معاينة و إحصاء أراضي العرش.إعادة التحقيق في تصرفات بيع الأراضي العرض المتنازع عليها.3 وقف سياسة الاستيلاء على الملكيات لصالح المعمرين الفرنسيين.4 إنشاء المصرف الزراعي ، كأفضل حل ضد الربا التي دمرت أصحاب الملكيات الصغيرة. تحويل الشركات الأهلية للادخار و الاحتياط إلى شركات مصرفية.5 التأمين الإجباري ضد الكوارث الزراعية.6 تعديل قانون حول ديوان القمح، بحيث يؤخذ بعين الاعتبار النظام الاقتصادي للإنسان الأهلي.7 أجر قاعدي حيوي يحدد بمرسوم.8 إنشاء تعاونيات فلاحية و مراكز تأهيل الفلاح.9 إلغاء التشريع المتعلق بالغابات، و وقف العمل بنظام المسؤولية الجماعية و الأشغال في الغابات.إعادة تشكيل و تنظيم سكان الجبال مع الأراضي الغابية عبر منح المعنيين الفوائد الحقيقية التي تترتب عن حماية الأشجار.10 وقف العمل بنظام بيع الديون الزراعية الموحلة". F.Abbas, pourquoi nous créons l'U.P.A, p.28, 29.

جوعا، تحت وطأة الفقر و الاستغلال البشع، كما نجدهم تائهون في المدن و الأرياف، أو على حد وصف صاحب الوصية:" في الساحات العامة، و في الحدائق، و عند محطات سكك الحديد و الحافلات و في مقرات الإدارة، نرى الفلاح الجزائري بائسا، يتحرك على حياء و خجل، وضيعا، حقيرا، أشبه ببقعة سوداء في وسط من الحضارة الزاهية"[1].

ثم لا يلبث أن يتساءل فرحات عباس عن "الفلاح الجزائري"، هل ينطوي فعلا على نقيصة مطلقة، و يأبى بطبعه التقدم و المدنية، و من ثم لا يقبل على المعاشرة و مجاورة الآخرين ضمن التواجد المشترك. و من هذه الناحية، يولي فرحات عباس المسألة القدر الكبير من الأهمية، لأنها تتعلق بالملايين من السكان الجزائريين وبالتالي مصير الجزائر .فالمسألة الفلاحية اكتشاف جديد لموضوع قديم.فقد استفاق وعي بعض النخبة من الجزائريين لتكتشف أن هناك كتلة بشرية تَندُّ عن التقدم و التطور، و كأنها ترفض مجايلة العصر، لا بل بقيت مهملة و مبعدة و على هامش مؤسسات الدولة، وكأن الأمر طبيعي جدا. فالوعي الجديد يكشف أو يكتشف المفارقة التي آلت إليها حياة الفلاحين في الجزائر: كيف يمكن أن نواصل التقدم والرقي المدني، في الوقت الذي لا يزال الفلاح الجزائري يعيش في العصر البدائي مع الأرض. و هذا التناقض يوضحه صاحب الوصية على النحو التالي:" إن مستقبل الجزائر يعتمد على مصير هذا الإنسان (الفلاح) في سعادته كما في تعاسته. ليس هناك مشكلة النخبة، لأنها يمكن حلّها بسهولة ! لكن توجد مشكلة جمهور بقي أميا، بائسا و لا يعرف كيف يحل مشكلته إلا في ثورات حاقدة على الوضع و العنف"[2] .

[1] Testament politique in genèse de l'Algérie algérienne, p.454

[2] Ibid., p.454

إن قيمة و أهمية المسألة الفلاحية[1] في المستعمرة الجزائرية، تبدو في هذا التباعد المطلق بين الأحداث الكبرى التي تحدث في العالم، و خاصة منها الحرب العالمية الأولى و الثانية، و التي لا تكف عن تحرير الناس و المجتمعات و الأمم، بينما يبقى الحال على ما هو عليه في الجزائر، حيث يراوح الفلاح مكانه بمنأى عن تداعيات الأفكار و التقنيات الجديدة. كان حلم فرحات عباس أن يرى الفلاح الجزائري فلاحا على صلة ودراية بالأرض، تصله الأخبار عن علم الفلاحة و التنمية، و ينخرط في التنظيمات و الهيئات النقابية التي تسعفه في تحقيق مطالبه و تحسين أدوات الزراعة وتربية الماشية و الإنتاج. فعصب الحياة الاقتصادية، و بالتالي مستقبل الجزائر، هو في الفلاحة و الفلاح، يقول فرحات عباس في وصيته:" منذ البداية، و منذ خطواتي الأولى في السياسة، كانت مسألة تحرير عالم الفلاحة و انعتاقه، قد فرضت نفسها علي .فقد كان طموحي دائما، و قبل أن أموت، أن أرى الفلاح، بعد الكد و الجد، يذهب لينام في سرير لائق بغطاء نظيف ، بعد أن أخذ و جبته و قرأ جريدته"[2].

رأي علماني في الدين و الدولة

أساس النظام الذي دعا إليه فرحات عباس قائم على مبدأ فصل الدين عن الدولة، بالمعنى الذي يشير إلى وجود مجالين قائمين بذواتيهما، لا يفتئت مجال على آخر، و يحتفظ كل منهما بمبرر وجوده في حياة المجتمع، الأمة و الشعب.فقد سبقت الإشارة إلى أن فرحات عباس أولى قدرا كبيرا للدين الإسلامي في حياة الجزائر و الجزائريين، و أنه حميرة و لحمة السكان في حال قيامهم باستعادة مبادرة الفعل السياسي و إدارة الشأن العام، و في ذات الوقت، لا يغيب عن وعيه أيضا ضرورة فصل الدين عن الدولة كأساس للنظام الجمهوري. و عليه فالعلمانية، كما تصورها و عبر عنها و

---

[1] يخصص فرحات عباس كل صفحات وصيته السياسية للمسألة الفلاحية، أو حالة الفلاحين الجزائرية في مشاريع و مآلات السياسة الإصلاحية الفرنسية، و يختزلها في المعادلة التالية: إما نجاح السياسة الفلاحية أو الدمار النهائي لفرنسا في الجزائر.فالوصية السياسية، كما يستشف منها تنطوي على روح تشاؤمية، و تبدو كأنها تغريدة البجعة الأخيرة. و هي بهذا المعنى، تروم أن تشير إلى أنها آخر الفرص المتاحة، و أن صاحبها لا يقوى على مغامرات أخرى لم يهيأ لها، سوف يترك المجال إلى من هم أقدر منه على التواصل مع أساليب أخرى غير النزعة الإصلاحية كما مثلها من خلال حزبه الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري. و هذا ما يقوله فرحات عباس في مستهل وصيته:" لقد تعبت من السياسة، فمنذ خمسة و عشرين سنة و أنا أكافح من كل قلبي ضد القوى التي تستغلنا.و قد انتاب قلبي العياء. يجب التوقف لترك المكان إلى رجال جدد، إلى الأجيال الصاعدة"Ibid., p.453

[2] Ibid., p.455

استخلصها من تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر و من بعض تجارب العالم الأخرى خاصة التجربة التركية[1]، عام 1924، ليست ضد الدين، كما هو متداول لدى الرأي العام، بل يحرص على وجود الدين كملازم لوجود النظام السياسي ذاته، لأن هذا الأخير يعبّر بدوره عن خصائص الأمة.فالجمهورية، ليست إطارا خاويا، بل نظاما قادرا على تسيير خصائص و مجالات و مؤسسات الأمة. فهذا الرأي الذي انتهى إليه فرحات عباس هو الذي فات على السلطة الفرنسية استدراكه لحل إشكالية النظام السياسي اللائق بالجزائريين المسلمين، بدل توظيف مبدأ الفصل في غير معناه في الجزائر، حيث عمدت إلى مصادرة مقدّرات الأمة من دين و لغة و تاريخ.

و تماشيا مع فكره العلماني، يرى فرحات عباس أن المدنية الحديثة وفّرت جملة من الإمكانيات من أجل التواصل الإنساني، خاصة وجود الوحدات الإقليمية التي يعيش داخلها الناس على مختلف دياناتهم و لغاتهم و قومياتهم.فالأقاليم السياسية الجديدة، في تعبيراتها الحديثة و خاصة كما يحددها القانون الدولي، وكما توحي به الشرعية الدولية تستوعب داخلها أفرادا سياسيين بالضرورة، أي مواطنين، يمارسون بحرية حقوقهم السياسية و الاجتماعية، بعيدا عن الاعتبارات الدينية و القبلية و العشارية أو الجهوية المنافية لروح العصر و نظمه الحديثة[2]. و هكذا، فالمبدأ الذي يجب أن يترسّخ كقاعدة سلوك، هو أن الإيمان مسألة شخصية، و أن الجمهورية و الدفاع عنها بآليات الديموقراطية هي للجميع. و وفق هذا المعنى الذي يأخذ به فرحات عباس، فان الدين له قيمة بذاته، لا يمكن أن تطمس، لا من قبل بشر و لا حكومات، يساعد الدولة على وجودها مثل العلم، النظام السياسي، و

---

[1] كل الزعماء الجزائريين أشادوا بالتجربة التركية في القضاء على الخلافة العثمانية، تأسيس مصطفى أتاتورك لنظام الدولة الجمهوري، أنظر على سبيل المثال، مقالة العمراني في جريدة الوفاق لعام 1938، حيث ينوه بفلسفة أتاتورك السياسية، و يعد النظام الجديد الذي أقامه، نموذج ما ينبغي أن يصل إليه العالم العربي و الإسلامي.فالتجربة التركية جماع واضح لقوانين الدولة الأوروبية الحديثة و حال الإسلام في تركيا، فضلا على مكانة أتاتورك على الصعيد الدولي: معاهدة سيفر (أوت 1920)، و معاهدة لوزان(أوت 1923) . El Amrani, L'Entente, 1 déc.1938، أنظر أيضا مقالة فرحات عباس ، و التمهيد الذي يفرده لخطاب الرئيس التركي الجديد عصمت اينونو، و يشيد فيه بخصال الراحل مصطفى كمال، مشيّد المدنية الجديدة في العالم الإسلامي . F.Abbas, l'Entente, 15 déc.1938

[2] في هذا السياق، سياق ما بعد الحرب العالمية الثانية، قال عباس فرحات في تصريح علني أمام الجمعية التأسيسية، في 23 أوت 1946:"إن الوطن الجزائري الذي لم أكتشفه عام 1936 لدى الجماهير الجزائرية، و جدته اليوم."، أنظر Ch.R.Ageron, Ferhat Abbas et l'évolution politique de l'Algérie Musulmane, pendant la seconde guerre mondiale, in genèse de l'Algérie algérienne, p.259.

الجمال، و التمدن التي تهيأ الإنسان لأن يكون مواطنا تخاطبه قوانين الدولة بصفة صاحب حقوق و مكلف بواجبات. إن الدولة، كما يرى إليها فرحات عباس هي هذا الكل الذي يجب أن يتوفر للإنسان بالقدر الذي يسمح له مواكبة استحقاقات العصر الحديث من علم و تربية و مدنية[1].

و في وصيته السياسية، التي كتبها فرحات عباس، بعد أحداث ماي 1945، عاد بشيء من الوضوح و التفصيل لإشكالية الدين و الدولة و النظام الجمهوري، و كيف يجري التعامل معها في سياق مجتمع يتطلّع إلى دولة مدنية حديثة. فالدين، عند فرحات عباس لا يوحي بأي صيغة من صيغ أنظمة الحكم السياسية، و أن زمن الخلافة الإسلامية ولّى دونما عودة، و الأنظمة الحديثة قائمة على احترام الدين الذي يعبّر عن مقومات الأمة، و لا يتعدى ذلك إلى حد فرض النظام السياسي و الاجتماعي، لأن الاعتبارات الدينية والقبلية و العشارية و إقطاعية، عبودية ، لم تعد من هذا العصر، بل اعتبارات عفا عليها الزمن. و جاء في الوصية: "أن الدين مسألة تتعلق بالضمير و حرية الإرادة و الاختيار.و يجب إن لا يضطهد الدين، و يدرس بحرية. و هنا تتوقف صلاحيات الدين و امتيازاته، فلا يدخل في أية منازعات اجتماعية، و لا في تشكيل الحكومات، و أن قضايا الدولة من مهام الدولة فقط"[2].

واضح تماما، أن فكر فرحات عباس، يقيم الفصل و لا ينكر لأي أحد منهما و لا يحّمل الدين مهمة البحث عن النظام السياسي، بقدر ما يدعو إلى النأي بالدين عن دواليب السلطة السياسية، وأن لا يُقْحَم في معارك و نزاعات مرهقة قد تنال من مصداقيته و اعتباراته السامية، و حميميته الشخصية. فالدين كمحدد لسلطة الدولة، لم يعد قائما، بل تجاوزه الزمن و التاريخ، و حلّ محلّه النظام السياسي، القائم على إرادة الشعب، و الديموقراطية، و لم تعد السلالة و لا العائلة مصدر السلطة...بل المؤسسات التي ينشئها الشعب عبر دولته الحديثة. و هكذا، فالدين، كما يتصوّره فرحات عباس يجاري أكثر معنى الكنيسة، أو المؤسسة الدينية ذات النظام التراتبي، التي يجب أن تفصل عن الدولة [3]. أما الدولة، كما يرى دائما فرحات عباس، فقيمتها من قيمة ما يحظى به العلم

[1] Ibid., P.464

[2] Ibid., p.461

[3] في العديد من المطالب و البرامج الإصلاحية التي تقدمت بها الحركة الوطنية ، فيدرالية المنتخبين المسلمين و الشيوعيون، يأتي مطلب الفصل على هذا النحو: فصل الكنيسة عن الدولة كما نص عليه قانون 1905 الفرنسي،

و المعرفة التي تؤسس الحضارات و المدنيات. فالحضارات السابقة و منها الحضارة العربية الإسلامية، بنيت على فضائل العلم و الأخلاق و عادة العيش مع الآخرين.فلم يكن الدين العامل الوحيد على نشأة الحضارة و الثقافة، بل العلم، و الصناعة و الفن و الأدب...التي يجب أن لا يستهان بها في إرساء دعائم مؤسسات الدولة في العصر الراهن. و عليه، فعلى الإنسان أن يرتقي في سلم المدنية و الوعي السياسي و القدرة على معاشرة الآخرين، من ليسوا على ملّته و دينه أو جنسه، حتى يستأهل وضع المواطنة التي تختزل الجميع في بوتقة واحدة هي الدولة /الأمة[1].

إن ربط نظام الحكم / الدولة الجزائرية بالعلم و التربية و المدنية، هو توجه عام لدى " الشبان الجزائريين " منذ مطلع القرن العشرين. و لعّل هذا التلازم عندهم، هو الذي جعل مطالبهم و سلوكهم السياسي لا يتسم بالحدة، و الشدة، التي عادة ما تختزل كل شيء في السياسة في مدلولها السياسوي و الشعبوي. فالتلازم بين نظام الحكم و ثقافة الدولة و أخلاقياتها سمة عرفت بها فيدرالية المنتخبين المسلمين، الذين كانوا يمثلون الأهالي في مجالس منتخبة، تبعدهم عن كل توجه راديكالي، أو نزعة وطنية مغالية.فخطابهم السياسي خطاب محافظ بالمعنى الذي يشير إلى أن الدولة جملة من المؤسسات بما في ذلك مؤسسة المواطن الذي يظهر إمكانية العيش في كنفها.كما أن التلازم بين

من دون أن يمتد الأمر إلى بحث المسألة الدينية بما هي حالة إسلامية و ليست مسيحية كما ينص عليه قانون الفصل، لأن أدبيات و لوائح الإدارة الفرنسية تقيم هذا الفرق، لكن، من دون أن تستطيع حل المسألة بل سيّرها كأزمة، و لم تستطع أن تعالجها كمسألة سياسية و قانونية تتعلق بالدولة و مؤسساتها. و مثال ذلك المقال الذي كتبه فرحات عباس ينعي فيه الزعيم التركي مصطفى كمال أتاتورك، تحت عنوان وفاة أكبر زعيم مسلم في الأزمنة المعاصرة:" الدولة اللائكية، و فصل الخاسم للكنيسة عن الدولة، و تحرير المرأة: تلك كانت أعظم المبادئ التي قدمها الزعيم الراحل. و المسلمون مدعوون إلى تطبيقها إذا هم فعلا أرادوا تفادي الاهيار المتلاحق" F. Abbas, l'Entente, 17 nov.1938.

[1] ظهور الدولة بوجود الإنسان المواطن، موقف فكري و سياسي ثابت عند فرحات عباس.و هذا ما يؤكده لاحقا في كتابه " تشريح حرب ". يقول:" إن المؤسسات، مثل الدولة، الأمة، المجتمع و القوانين لا تستنسخ من عند الغير، كما أنها لا ترتحل. فهي تصدر من أحشاء الشعب، كما يولد الطفل من رحم أمه.فالثقافة، الأرض و طبيعة الإنسان هي التي تصوغ و تحدد مؤسسات البلد(...) و سوف يحل المواطن المسلم محل الجزائري المستعمَر عندما يتسلح معنويا و مدنيا، كما ينبغي الحال، من أجل أن يسيّر بصورة ديموقراطية الشؤون العامة، و يقاوم أشكال الظلم و التعسف، مهما كانت". F.Abbas, Autopsie d'une guerre, éd. Granier Frères, Paris, 1980, p.21, 22

السياسة و الثقافة لا انفصام له، بل الواحد يستدعي الآخر وفق وحدة جدلية تتبادلان التأثير و التفاعل.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثاني

بيان الشعب الجزائري

البيان .. عصر جزائري جديد

مَثّل بيان الشعب الجزائري[1]، مرحلة مهمة في حياة الحركة الوطنية، و الشعب الجزائري.فقد صَدَر ووُجّه إلى السلطات الفرنسية التي كانت تمر بلحظات عصيبة بسبب الحرب العالمية الثانية و مضاعفاتها العنيفة. فلأول مرة تصدر وثيقة واضحة و متضمنة بيان يبيّن مسيرة الشعب الجزائري نحو نظام عادل و لائق به.و من هذه الناحية اعتُبر البيان وثيقة إيديولوجية /سياسية فريدة في حوليات التاريخ الجزائري الحديث في ظل الاحتلال، و في رفضه أيضا. تحاكم الوثيقة، منذ البداية، الاستعمار و تجعل منه النظام الذي كبل الشعب الجزائري و عطله عن ارتياد الحياة المدنية الحديثة:" إن الشعب الجزائري الذي وضع أمام هذه المسؤولية، في رغبته في العمل من أجل السلام و الحرية، يرفع اليوم صوته من أجل التنديد بالنظام الاستعماري الذي سلط عليه، و يذكر باحتجاجاته السابقة، كما يطالب بحقه في الحياة"[2].

الاستعمار: صار الاستثناء الذي يجب أن يزول في ظل المعطيات العالمية التي فرضتها الحرب الكونية الجديدة على كل الأصعدة، خاصة احتلال القوّات النازية لقلب العاصمة باريس، مدينة الأنوار[3]، "فهذه الحرب التي هزّت كل القارات و أدمت فرنسا مشعل الحضارة و الثقافة طالت

---

[1] الجزائر أمام النزاع الاستعماري، بيان الشعب الجزائري. مذكرة مقدمة إلى الحاكم العام في 31 مارس 1943، من طرف السادة: فرحات عباس، ابن جلول، ابن لكحل، الدكتور تامزالي، صياح عبد القادر، زرّوق محي الدين .
L'Algérie devant le conflit colonial, Manifeste du peuple algérien, Mémoire remis le 31 mars à M. le Gouverneur Général par F.Abbas, Bendjelloul, Benkhellef, Dr Tamzali, Saiah Abdelkader et Zarrouk Mohiédine, Archives départementales, Préfecture de Constantine, Algérie,[1943].
أما وثيقة البيان، كما تمت صياغتها لأول مرة يوم 10 فيفري، فيمكن الرجوع إليها في La guerre d'Algérie par les documents, TI, 31-38

[2] Ibid., p.4

[3] كان لاحتلال القوات النازية لمدينة باريس، الوَقْع البالغ في حياة الشعوب المحتلة، كما أن تحريرها التي ساهمت فيه هذه الشعوب تحريرا للأفكار و الآراء و المواقف المطالبة بالمعاني الجديدة للحرية و العدالة و المساواة، ليس فقط في الجزائر و مستعمرات ما وراء البحار، بل أيضا في فرنسا ذاتها التي مال فريق منها، خاصة المثقفين و المناضلين

اليوم الجزائر. و إذا كانت هذه الحرب، كما صرّح الرئيس الأمريكي هي حرب تحرير الشعوب و الأفراد بلا تميز في الدين و الجنس، فان المسلمين الجزائريين سيشاركون بكل ما أوتوا من قوة و تضحية في هذا الكفاح التحرري "[1]. فالشعب الجزائري، كما يسرد البيان لم يتوقف للحظة عن دفع الظلم و الحيف، بداية من 1830، و قابل كل التشريعات الاستثنائية، التي مثلت الوجه الاستعماري الحقيقي، بالمقاومة المسلحة طوال القرن التاسع عشر ثم، بعد ذلك، بالمقاومة و العناد السياسي و الاستماتة في مطالبة الإصلاحات التي ترمي إلى إزالة كل النظام الاستثنائي في الجزائر. و عليه، فان البيان يقيم علاقة و مقابلة عضوية بين محاكمة الاستعمار و مسيرة حق الشعب في الاستقلال و الحرية و البحث عن النظام السياسي اللائق به كما تقرره الشرعية الدولية الجديدة. و لعّل هذا ما جعل البيان، على حد تحليل المؤرخ روني غاليسو، يفصح عن " مرحلة حاسمة في الوعي السياسي للحركة الوطنية الجزائرية، و يعطي (البيان) التصوّر الأخير، أي الثورة في نهاية المطاف"[2]، و بتعبير فرحات عباس نفسه :" فقد أصبح ممكنا أن نخلخل النظام الاستعماري بصورة ثورية ، بأقل مواجهة ممكنة"[3]

جاء " البيان"، في سياق تاريخي مهم ليس بسبب ظروف الحرب العالمية فحسب، التي شكلت " قوى التحالف الديموقراطي" الآيلة إلى مزيد من الإفصاح عن مفاهيم الحرية، الاستقلال و تقرير المصير، و لكن أيضا بسبب السياق " الوطني"، و حياة الجزائريين أنفسهم الذين واتتهم الفرصة و حفّزهم إلى ايلاء " المسألة الوطنية" القدر الضروري من الاهتمام و البحث الجاد عن النظام السياسي اللائق بهم[4]. و في هذا المنظور، كانت وثيقة البيان الوثيقة المؤسّسة لشرعية مطالب الشعب

السياسيين و الاجتماعيين إلى مؤازرة المقاومة التحررية في المستعمرات و التنديد في ذات الوقت بالسياسة الاستعمارية و مخلفاتها على الحياة المعاصرة.

[1] أنظر نص الرسالة كاملة التي بعث بها ممثلو المسلمين الجزائريين إلى السلطات الفرنسية، قبل صدور البيان في كتاب، P.E.Sarrasin, la crise algérienne, Cerf, Paris p.174

[2] René Gallisso, Pour une Histoire totale de la guerre de libération algérienne, (in) Maghreb, Algérie : classes et nation, Arcantère Editions, Paris, p.92

[3] Avertissement au lecteur, rapport au Maréchal Pétain, av.1941, (in) le jeune algérien, p.170

[4] غداة وصول قوات الحلفاء إلى شواطيء الجزائر، قام فرحات عباس بنشاط دءوب مع أطراف فرنسية ووطنية، فضلا مع السيد روبير مورفي، الممثل الأمريكي، الذي نسق معه و بحث معه الوضع في الجزائر و ما ستكون عليه

وفق مقتضياتها المعاصرة للحرب، لأنها استخلصت تجربة الحركة الوطنية السابقة و قدّمت المسعى الأهم لاستقطاب القوى الأهلية نحو الحرية و الانعتاق[1].و لعل الذي يوضح أكثر علاقة المشاركة في مجهود الحرب بضرورة إعداد وضع قانوني و سياسي جديد، هذه الفقرة من رسالة ممثلي الأهالي إلى السلطات الفرنسية:" و ما يجدر ذكره في هذا المقام، أن السّكان الذين نمثلهم، محرومون من الحقوق و الحريات الأساسية، التي يتمتع بها سكان آخرون في هذا البلد، رغم التضحيات الجسام التي بذلوها، و رغم الوعود الصريحة التي قطعت لهم في عدّة مناسبات. و هكذا، فان ممثلي المسلمين يطالبون، قبل شروع الجماهير المسلمة في أي مجهود حربي، بالدعوة إلى مؤتمر يجمع كل المنتخبين و الممثلين من جميع فصائل التنظيمات الإسلامية. و يعزى لهذا المؤتمر إعداد نظام سياسي اقتصادي و اجتماعي للمسلمين الجزائريين. و نعتقد أن وضعا جديدا قائما على العدالة الاجتماعية كفيل وحده بمنح مسلمي هذا البلد الوعي الكامل بواجباتهم الراهنة"[2].

بعد نهاية الحرب.هذا ما أكده السيد عمار نارون في كتابه حول فرحات عباس. حول الظروف التي ساعدت فرحات و جماعة البيان على إمكانية صياغة البيان، أنظر .La Guerre d'Algérie par les documents p.28 أما عن قيمة و أهمية البيان كحدث سياسي تاريخي خلال الحرب العالمية الثانية و ما بعدها، فيمكن العودة إلى الدراسة المهمة التي وردت في كتاب شارل أندري جوليان في كتابه شمال أفريقيا تسير ، Ch.-A. Julien, l'Afrique du nord en marche : nationalisme musulmans et souveraineté française, Cérès Editions, Tunis, 2001, TII, 405-450

[1] في وثيقة البيان، يبدو فرحات عباس، المحرر الرئيس لها، عند موعد جديد مع الجزائر و مع فرنسا أيضا. فالنسبة له، أن الحرب العالمية و مشاركة الجزائريين فيها سوف تمكنهم من ارتياد المجال و الحصول على حق المواطنة، على غرار ما حدث في عام 1870، بعد الحرب أيضا ضد ألمانيا، حيث سارعت في أعقاب فقدانها لمنطقتي الألزاس و اللورين إلى إصدار مرسوم كريميه، و بموجبه صار اليهود مواطنين فرنسيين، مخاطبهم قوانين الدولة الفرنسية بناء على هذا الوضع الجديد.هذا من ناحية، و من جانب آخر، فالبيان يشرع في مرحلة جديدة تتوخى المطالب الإصلاحية، كما سوف نرى، في إطار مشروع الدولة الجزائرية ذات الحكم الذاتي، و بالتالي يقطع مع سياسة الإصلاحات في إطار الجمهورية الفرنسية.و من المهم الإشارة إلى أن آخر وثيقة صدرت عن فرحات عباس تضمنت مطالب الأهالي في إطار الجمهورية الفرنسية، و أخذت بعين الاعتبار المصالح الفرنسية، هي الوثيقة التي بعث بها إلى المارشال بيتان رئيس الدولة الفرنسية في 10 أفريل 1941، مع خطة إصلاحية مفصلة تناولت المسائل التالية: المشكلة الأخلاقية (الاستعمار)، المشكلة الزراعية، المشاكل الاجتماعية، مشكلة الإطارات، مشكلة اليد العاملة، مشكلة الأشغال الكبرى، المسائل العسكرية، المشكلة الثقافية، المشكلة الإدارية.أنظر، F.Abbas, le jeune algérien (1930) suivi de rapport au Maréchal Pétain (avril 1941), éd. Garnier Frères, Paris, p.173-208

[2] C.Collo, J.R.Henry, op.cit.p154.

إن التحليل الذي يأخذ بمجمل ما كتبه فرحات عباس و الموقّعين على البيان[1]، يلمس النبرة الجادة في عدم العودة إلى الوراء و لا مهادنة الحكومة العامة في تسويفاتها، و استمرارها في ممارسة سياسة الإصلاحات التي لا تدرج الجزائريين في وعاء الدولة و مؤسساتها كمواطنين ضمن المركز القانوني والسياسي الاجتماعي اللائق بهم.فالوثيقة من هذه الناحية، تكشف بصورة جلية الوعي الكبير بحقيقة الوطن والأمة، و نظام الحكم. فالعلاقة صارت طردية بين تلكؤ السلطات في إسعاف الجزائريين بالإصلاحات الضرورية و في حينها، و بين يقظة الوعي بحقائق الكيان الجزائري في أبعاده الأنتروبولوجية و السياسية و الرؤية المستقبلية[2].فقد صارت مكوّنات و مقومات الأمة الجزائرية محصنة بوعي/ ضمير جماعي، وطني يأبى سياسة السيطرة و الاستغلال، التي ساعدت على تفاقم الفجوة بين الفرنسيين و الجزائريين، و أبعدت من ثم، إمكانية التصالح بينهما، في ما عملت من ناحية أخرى، و هذه من النتائج التي لم يقصدها الاستعمار، على تحالف و تَوَحُّد بين عناصر النخبة الوطنية.

إن الأسلوب الذي كُتب به البيان و نوعية التحليل الذي قدّمه، يعبر عن مقاومة أخرى على مستوى الوعي و الفكر و رسوخ المفاهيم التي لا تنهزم أو تتراجع أمام الفكر الإمبريالي و الاستعماري و تزييف الحقائق. فقد كرّس البيان مرحلة جديدة لخوض صراع بين طرف يريد أن يجلي الحقائق و يعرضها واضحة أمام الرأي المحلي و الدولي، و بين طرف يعتمد أسلوب القمع و العنف" و عدم الاعتراف بالحقيقة الوطنية الجزائرية"، كما ورد صراحة في البيان. ومن أجل أن يدعم شواهده على أن الشعوب و البلدان صارت تتطلع إلى الحرية و الاستقلال، و هو ما يجري في العالم العربي الإسلامي. قدم البيان التجربة التركية و ما قام به مصطفى كمال أتاتورك في عشرينيات القرن العشرين و صداها على مسيرة الحركة الوطنية الجزائرية. و جاء في هذا الصدد:" في عام 1922، توقف المجتمع الجزائري عند درس كبير، تمثل في الثورة التركية، و الإنجاز الرائع الذي حققه مصطفى كمال.ففي النزاع الداخلي الذي انتاب المسلمين بين متمسك بالماضي و الداعي إلى التقدم و إلى الأمام، جاءت التجربة الخالدة لأتاتورك عاملا حاسما.فقد فتحت تركيا الجديدة أفاقا، و كان لها تأثيرا

---

[1] وقّعت على وثيقة البيان التي قدمت في 30 مارس 1943 ثلاثون شخصية كلهم مندوبين و مستشارين في المقاطعات الثلاث، أنظر أسماءهم في آخر وثيقة البيان.

[2] حول قيمة و أهمية التطلع إلى المستقبل و بحث مصير السكان الجزائريين، جاء في البيان:" و اليوم، فان ممثلي الجزائر، يلبون رغبة كافة السكان في طرح مسألة المصير كواجب ملح".Ibid., 155.

كبيرا و هائلا على مستقبل الجزائر المسلمة، و على الشرق الأوسط برمته، خاصة مصر و العراق، اللّذين صارا اليوم (1943)حليفين لبريطانيا العظمى"[1].

تُقدم هذه الفقرة من البيان قراءة واعية بمسيرة الحرية و الاستقلال، و البحث المتواصل عن النظام اللائق بالمجتمع الجزائري في صراعه مع الاستعمار. فعلاوة على العامل الداخلي، هناك أيضا العامل الخارجي الذي تتغذي منه الحركة الوطنية، مثل التجربة الكمالية في تركيا ما بعد الإمبراطورية العثمانية ... فبإمكان الجزائر أن تحقق نفس الشئ على اعتبار أنها كانت إقليما تابعا للدولة العثمانية طوال قرون من التاريخ، فضلا على تجربة الوجود الفرنسي و تجربة مؤسساتها السياسية و القانونية و الاقتصادية. فقد تعلّقت كل التشكيلات الجزائرية، بداية من الشبان، إلى الاتحاد الديموقراطي مرورا بنجم شمال أفريقيا، جمعية العلماء... بالثورة المدنية التركية و ما أنجزه الزعيم مصطفى كمال، الذي صار مثلا يحتذي به، و تُقَدّم ثورته على سبيل الإمكان السياسي، و على سبيل التواصل معها[2]. فقد كانت الحافز الكبير للنخبة الجزائرية لأنها تمت في قلب العالم الإسلامي، و في سياق ما بعد عصر الإمبراطوريات التي كانت مسئولة عن ظهور الاستعمار في العصر الحديث، و خاصة أنها رسمت معالم جديدة لما بعد الحرب الكونية الأولى، التي أشّرت فعلا على أن كيانات الدول/ الأمم هي الوحدات السياسية الجديدة التي يتعامل معها المجتمع الدولي الآيل إلى التّشكل.و عليه، فان الهيار الإمبراطورية العثمانية ، و بداية الدولة التركية الحديثة يطرد بشكل نهائي من المحيال السياسي للنخة أي امكانية للعودة إلى حضن الخلافة العثمانية، و يحثها (النخبة) أكثر على البحث عن صيغة الدولة الوطنية الحديثة. و ليس هذا و حسب، بل إزالة نظام الخلافة، و إقرار بدلا منه نظام جمهوري علماني هو تتويج لنضال حركة تركيا الفتاة التي تفاعلت مع روح الثورة الفرنسية و مبادئها الخالدة و تبنى مناضلوها نمط الحياة السياسية و الثقافية الحديثة في قلب العاصمة الفرنسية مطلع القرن العشرين.

---

[1] Ibid.p. 161

[2] كان فرحات عباس معجبا بشخصية و أعمال الزعيم التركي مصطفى كمال إلى حد أنه تبناه كاسم مستعار(كمال بن سراج) في كتابات السياسية الأولى، علاوة على أنه كان يقدمه كنموذج لتحرير الشعوب من الضيم و الجبروت الاستعماري.جاء في وصيته السياسية:"ليس لدينا شخصية من شخصية بطرس العظيم لنغيّر من عاداتنا و تقاليدنا هكذا بضربة لازب، كما أنه ليس لدينا شخصية مثل شخصية أتاتورك صاحب الأعمال الخالدة و المثل الذي يجب أن تقتفي به الشعوب الإسلامية. و ليس لدينا إلا الإرادة و الوحدة، و نستطيع أن نحقق بهما ما نصبو إليه إذا عملنا بأناة و منهج"F.Abbas, mon testament politique, op.cit., p.465

الاندماج بين الاستحالة و الممكن..؟

من جملة القضايا التي حاولت أن تحسم فيها وثيقة البيان، مسألة الاندماج السياسي و الثقافي، كما كانت تطرح في التخطيط الفرنسي.فقد سارعت الوثيقة إلى اعتبار أن الاندماج السياسي طرح خاطئ، لا بل وهم طارد الحكم الفرنسي حينا من الدهر، تبين في نهاية المطاف أنه مجرد سراب و أسطورة، يستحيل تطبيقه لأنه يتناقض مع حقائق المجتمع الجزائري و مع المؤسسات الفرنسية في الجزائر[1]. فإذا كان بامكان الفرد الجزائري أن يستوعب الثقافة الفرنسية[2]، التي تمكنه من الوعي بالحداثة في كل تجلياتها كأفضل سبيل إلى تحقيق المواطنة، و بالتالي توفر الشرط اللازم للدولة الحديثة، إلا أن الانصهار التام في البوتقة الفرنسية تأباه السياسة الاستعمارية، و يتنافى مع طبيعة الأمور، لأن الشخصيات المندرجة في التاريخ و التي استندت إلى المدى الطويل يصعب إذابتها، بل بالعكس تماما، و هذا ما حدث في الحالة الجزائرية مع الاستعمار الفرنسي، إذ تبلورت ملامح الإنسان الجزائري أكثر و توضّحت قسمات المجتمع و تبلورت الشخصية القاعدية للأمة الجزائرية، ضدا على مشاريع الفرنسية في الجزائر. إن امتلاك ناصية الثقافة الفرنسية، كما أكد بيان الشعب الجزائري، يمنح القوة للاضطلاع بالنشاط العام الايجابي و النافع للبلد برمته:" إن ممثلي المسلمين، لا يتطلعون إطلاقا إلى التنكر للثقافة الفرنسية و الغربية التي احتضنوها، و التي تمثل أغلى ما بقي لديهم. لا بل العكس، عندما يغرفون من الثروات الروحية و المعنوية لفرنسا المتروبول و من تقاليد حرية الشعب الفرنسي، يجدون فعلا القوة و ما يسوغ نشاطهم الراهن"[3].

---

[1] في وثيقة البيان، كما يرى الباحث المؤرخ روبير آجرون، " تنديد بالسياسة الاندماجية التي وظفت كآلة حرب في خدمة المستعمر، و السعي إلى المطالبة بالجنسية و بالمواطنة الجزائرية، كل ذلك كان يمثل فعلا ثوريا." J.R.Ageron ,F.Abbas et l'évolution politique de l'Algérie musulmane pendant la deuxième guerre mondiale, revue d'histoire maghrébine, n°4,juil.1975 , p.

[2] رغم الحيف و سياسة اللامسارة التي انتهجتها الإدارة الفرنسية ضد الأهالي، فقد استطاع هؤلاء الارتقاء على سلّم التعليم و التكوين. و البيان يعطي الأرقام التالية:" حوالي ألف من العمال المتخصصين، 41 طبيبا، 22 صيدليا، 9 جرّاح أسنان، 3 مهندسين، 70 محاميا، 10 أستاذ تعليم متوسط، 500 معلما".Ibid., p.160.

[3] Ibid., p.155

كرّس الاستعمار حالة الطلاق و الفراق بين المجتمع الجزائري و الوجود الفرنسي في الجزائر:" إن هذا الاستعمار لا يمكن أن يكون له مفهوم آخر غير وجود مجتمعين مختلفين واحد غريب عن الآخر".و من هنا استحالة السياسة الاندماجية التي رصدها الإدارة الاستعمارية في الظاهر للجزائر. و بقي الوضع عبارة " عن كتلة من الأوروبيين، و كتلة من المسلمين، تتباين الواحدة عن الأخرى، بدون روح جماعية مشتركة"[1].و غياب الروح الجماعية بين الكتلتين هو التعبير عن السياسة الاستعمارية المنافية لفكرة الاندماج أصلا.فقد كان فرحات عباس، و هو أفضل من خبر الفكرة، و عبّر عنها في أكثر من مناسبة قد انتهى به المطاف إلى عدم ربط الكيان الجزائري بالمشروع الفرنسي القائم على سياسة الدمج و الاستيعاب، لأنها لا تقدم أية جدوى، لا بل لا تقيم للتقدم أصلا أي قيمة اعتبارية و حقيقية[2]. و هكذا، كما يقول فرحات عباس: فقد ولّى ذلك الزمن الذي لا يمكن فيه للجزائري المسلم أن يطالب بشيء آخر غير أن يكون جزائريا و مسلما فقط.

و الحقيقة، أن وثيقة البيان كتبت في الأصل و الغرض من أجل تجاوز الروح الحزبية، و حاولت أن ترسي أرضية لجميع المناضلين الجزائريين في مختلف توجّهاتهم و تشكيلاتهم السياسية، علاوة على إلفات نظر العالم إلى ما يجري في الجزائر في صلته بالاستعمار الفرنسي بقصد انتزاع الشرعية الدولية.ولعلها فرصة قوية جدا من أجل تقريب الوضع الجزائري لما يناسب حقائق التاريخ و الجغرافيا الجديدة . و الحقيقة التاريخية الجديدة، هي في رأي فرحات عباس و أنصاره في فيدرالية المنتخبين الذين وقّع بعضهم على وثيقة البيان، هي أن المسلم المعاصر يستطيع أن يتداول مفردات و مصطلحات الفكر السياسي الحديث و التحلي بقيم العصر دونما تناقض مع الإسلام الحضاري.فقد عمدت فرنسا منذ بداية الاحتلال إلى تطويق الأهالي في ترسانة من المراسيم واللوائح خاصة بدعوى أنهم مسلمين و يخضعون إلى نظام الشريعة الإسلامية.فقد كان الإسلام، كما أراده النظام الاستعماري هو الإطار المحدد الجزائريين المسلمين. و عليه، فان الإصرار على امتلاك ناصية الثقافة الفرنسية، هو

[1] Ibid., p.163

[2] في وثيقة أخرى لفرحات عباس، النظام الاستعماري نفيٌ للعدالة و الحضارة، التي صدرت عام 1949، يوضح صاحبها مسألة الاندماج على النحو التالي:" مفارقة فرنسا في الجزائر هي أن تراب و ما تحت تراب الجزائر ملحق و مدمج في فرنسا بينما السكان.. لا." ص.10. و حول الاستعمار " إن النظام الاستعماري قد ولّى، و أن عصرنا الراهن يقتضي أن كل مجموعة بشرية يجب أن تتولى ديمقراطيا تسيير شؤونها و تحتل رأس السلطة فيها".ص.12 ." العمل بسياسة قائمة على احترام الشخصية الجزائرية بمشاركة فرنسا الديمقراطية و مناهضة للإستعمار".ص.29. " لا يمكننا الانتصار على الاستعمار الأوروبي إلا باستخدام سلاح أوروبا". ص. 15. أنظر ، **F.Abbas, le régime colonial est la négation de la justice et de la civilisation, éd. Libération, Alger, 1949**

الكفيل برفع تحدّي التحلف و مشاركة الأمم و الدول الحديثة قضاياها المعاصرة. فقد كان الإسلام، كما تصورته و مارسته السلطة الاستعمارية عنوان على وجود الأهلي، أما اليوم -- أربعينيات القرن العشرين -- فان الثقافة السياسية كفيلة بأن تقدم رؤية جديدة للإسلام في ظل المدنية الحديثة، و تكون عنوانا على وجود المواطن الجزائري. أما الحقيقة الجغرافية، التي طالما رددها و دافع عنها فرحات عباس و الشبان الجزائريون قبله، فهي أن شمال أفريقيا تقع في مقابل أوروبا المتوسطية، وهذا الموقع هو أيضا عنوان على حضارة مشتركة، و جاء الاستعمار ليشوه حقائق الجغرافيا و التاريخ، أو كما عبّرت عنها الوثيقة على النحو التالي:" نحن في شمال أفريقيا عند بوابة أوروبا. و العالم المتحضر يشاهد و يتفرج على هذا الوضع المفارق و الشاذ عن عصره: استعمار يمارس سطوته على جنس أبيض مثله، له حضارة راقية، جايلت لعدة قرون كافة الأجناس التي عاشت على ضفاف المتوسط، و لطالما أبدى رغبته في التقدّم".

حقائق التاريخ و الجغرافيا في الجزائر تتناقض في الأساس مع مطمح الاستعمار الذي حاول دائما أن يفصل الشمال الأفريقي عن مجاله الحيوي البحر المتوسط، بعزل مدنه الساحلية عن العالم الأوروبي، و ترسيم علوم الإنسان و المجتمع خاصة بالمجتمعات المتوحشة و المُتَخلِّفة و الواقعة خارج المركز، و مناهضة أيضا لفكر الأنوار و الثورة الفرنسية، كما ورد في المدخل التمهيدي لهذا البحث. و هكذا، فالسياسة الاندماجية قائمة فقط في البرامج و المشاريع الإصلاحية، و لا يمكنها أن تتحقق على أرض الواقع. و هذا ما يوضّحه البيان:" فقد بين رجالات الدولة و القانون، أن فرنسا، الأمة المسيحية و اللاتينية، لا تقبل في حظيرتها و عائلتها الإنسان الجزائري المسلم، إلا إذا تنكر لدينه، مخافة أن تتمزق عرى الوحدة الوطنية".فالاندماج، كما كان يرد في السجال السياسي سواء بين الأطراف الجزائرية أو ضد السلطة الفرنسية، لا يمكن أن يتحقق، ليس فقط بسبب رفض الأهالي ذلك لتمسكهم بنظام الأحوال الشخصية، بل لأن الأمة الفرنسية لا تقوى أصلا على مثل هذا الاستيعاب. فالبوتقة الفرنسية هشة إلى حد قابليتها للإنكسار إذا ما هي تمادت فعلا في تطبيق إصلاحات جادة تعامل الجميع على قدم المساواة. و هذا ما حدا بفرحات عباس، في ما بعد، إلى بلورة فكرة " النظام الفدرالي"، كأفضل صيغة لحل المسألة الجزائرية.

فقد تمسك فرحات عباس، كما جاء في البيان بنظام الدولة و مؤسساتها، و لم يفكر إطلاقا في وضع الجزائريين خارج إطار الدولة، حتى و لو كانت فرنسية[1]. بينما السلطة الاستعمارية خاطبت الأهالي و هم خارج إطار الدولة و مؤسساتها، و لم تعمل على استيعابهم في منظومة سياسية و اجتماعية و اقتصادية من أجل ترشيحهم إلى إدارة الشأن العام. و من جهة أخرى، لم يعط البيان للإسلام إمكانية حل مسألة الوضع الجزائري العام statut général de l'Algérie. فالإشكالية التي لازمت النخبة، خاصة فدرالية المنتخبين المسلمين هي: حق المواطنة، مع الاحتفاظ بنظام الأحوال الشخصية. و كان الشق المتعلق بالمواطنة هو استيعاب الثقافة الفرنسية، و ليس الاندماجي السياسي و الثقافي، الذي كان يرد في ذلك الوقت على سبيل المعايرة و القدح في الآخر.

إن السيطرة و الهيمنة، و الاستئثار بثروات الشعب الجزائري، من قبل المعمرين، يعد في رأي البيان ارتكاسة على منطق و روح الثورة الفرنسية و شعارها المثلث: الحرية، الإخاء و المساواة. و يشرح البيان، أن تجربة فرنسا في الجزائر حددت ما هو الاستعمار. و الأرقام و المعطيات تفصح عن حقائق مفزعة، كما سوف يأتي، أهمها حقيقة تطور الدولة الفرنسية على حساب السكان المحليين، و عند هذه النقطة تبدأ محاكمة الاستعمار كظاهرة تاريخية، لا بد أن يستدعى كامل التاريخ لمواجهته، كما عبّرت وثيقة البيان أن المقاومة الوطنية هي تعبير عن الرفض المتواصل للاحتلال، و بالتالي تفكيك بنية الحداثة القائمة على فلسفة حقوق الإنسان و المواطن و قابليتها للتعميم في كل بلاد العالم و

---

[1] تمسك فرحات عباس و أنصاره بمؤسسات الدولة بعيدا عن فكرة الاندماج هو موقف ثابت أعرب عنه في كل المؤسسات التي حاول أن يدعو إليها أو في مواقفه و كتاباته إلى السلطات العليا في البلد الجزائري أو في فرنسا . ففي الوثيقة التي كتبها تحت عنوان " لماذا أنشأنا "الوحدة الشعبية من أجل ارتياد حقوق الإنسان و المواطن " وضوح غير موارب عن تعلقه بمؤسسات الدولة بداية من العنوان إلى آخر فقرة من المنشور الذي ضم 42 صفحة . و من الفقرات المتعلقة بموضوع الاندماج، جاء في الوثيقة:"إننا نريد فعلا أن نُبْقي صلتنا مع الديمقراطية الفرنسية (...) إن سياسة الضم و الإلحاق لا تعني بالضرورة المغالاة في سياسة الاندماج. و لا تعني سياسة صناعة سلسة متتالية من أنصاف الفرنسيين في بلد العرب و البربر، و هذا لعمري عين العبث و الخرافة.فالجزائر، كمقاطعة فرنسية، تبقى محافظة على ملامحها الخاصة من لغة، عادات و تقاليد طيبة، و في ذات الوقت لا تتوانى في تقديم سواعد أبنائها و عقولهم إلى أمة الجميع ".ص.26،27. أنظر ، F.Abbas, pourquoi nous avons créé l'union populaire algérienne pour la conquête des droits de l'homme et du citoyen, imp. Fréminville, Alger ,1938. أنظر أيضا، تفصيل في نفس الموضوع في l'Entente,23 juin ,28 juil. 1938

تخليص الحداثة من الزائدة الفاسدة، الاستعمار، الذي يعد خيانة كبرى لعصر الأنوار[1] .و الحقيقة، أن البيان يعبر عن وجه نظر المنتخبين المسلمين بصورة عامة و المتعلقة بضرورة فصم عرى التلازم بين حداثة الجمهورية و حقوق الإنسان المتمخضة عن ثورة 1789[2]، و بين الاستعمار كوجه منافي للحداثة في تعبيراتها المختلفة. و هكذا، فالمقاومة الوطنية، كما تَحَدَّث عنها البيان تعبر عن محاولة إعادة تاريخ فرنسا الحديث إلى نصابه، بإقصاء الاستعمار من مساعي التقدم، التنمية، الحرية و الاستقلال. و لعل أهم فقرة تعرضت إلى استفادة النخبة الجزائرية من التعليم العام و فلسفة الحق و مبادئ نظام الحكم، هذه الفقرة، التي جاء فيها:" فان هذه الجزائر المسلمة فكّرت فعلا بالفرار من وسطها البدائي و اللواذ بالمفاهيم الاجتماعية الحديثة. ففي عام 1892، شرعت الدولة الفرنسية، وفية لمهمتها التربوية، في إنشاء التعليم العام لصالح الأهالي، و نهالوا منه، و شكلوا في ما بعد نخبة مثقفة من المزارعين، الحرفيين و من العمال(...) فقد تبنت هذه النخبة الأفكار الغربية و تقنياتها و مناهجها في العمل. و استوعبت ثقافتها و تعليمها" [3] .

إسلام، عرب وبربر

توقف الباحث و المؤرخ الفرنسي روني غاليسو، عند نقطة الإسلام و المسلمين في تحديد الأمة الجزائرية، و رأى أن وثيقة البيان استخدمت بدلا من ذلك "العرب " و البربر، للتعبير عن الجزائريين، محاولة من فرحات عباس الافتئات عن البعد الإسلامي، الذي لم يعد يعبر في رأي غاليسو عن الهوية الجزائرية، لأن الإسلام كمجتمع و تقاليد و نظم جرى تفكيكه خلال حقبة القرن التاسع عشر مع امتداد الاحتلال الفرنسي في الجزائر. فالبيان بالتالي يروم أن يواجه سياسة النفي الفرنسية، بمحاولة توكيد على البعد العربي و البربري في المسألة الجزائرية، لأن الاستناد إلى الإسلام كمحدد

[1] كان فرحات عباس يستشهد بمقولات و أفكار عصر الأنوار و الثورة الفرنسية، و يعتبر الاستعمار الوجه القبيح الذي يعتم الرؤية السليمة إلى الحضارة الحديثة و قيم و مبادىء الحكم الجمهوري. و هو غدر و خيانة فلسفة الأنوار. يمكن العودة إلى الفصل التمهيدي من هذا البحث، و إلى كتاب المفكر الفرنسي جان-كلود غيبيو، خيانة الأنوار الذي يظهر فيه عدم وفاء الإنسان المعاصر لقيم الأنوار. JEAN-CLAUDE GUILLEBAUD, LA TRAHISON DES LUMIERES, SEUIL, PARIS, 1995

[2] Manifeste, Collo & Henry, p.159

[3] Ibid.p.160

للشخصية القومية الجزائرية يعبر عن كيان تقليدي لم يعد يتماشى و الحياة السياسية المعاصرة في تحديد الدول و الوحدات السياسية.فقد كان الاستعمار يؤثر دائما، أن يحشر المجتمع الجزائر في جملة من الأوصاف التقليدية و يبعده عن المؤثرات و الاعتبارات الحديثة لتوكيد قسمات و ملامح الهوية. و رأي غاليسو، في الغالب يعبر عن الرؤية اليسارية" التقدمية " في تحليل المجتمعات المتَخلّفة، و خاصة منها تلك التي خضعت للإحتلال، حيث شرط التقدم و التحرر و القضاء على موروث التخلف و التقاليد البالية، و إعادة بناء مقومات الدولة و الأمة على اعتبارات الأمة /الدولة. و يُجْمل تحليله للمسألة على النحو التالي:"و في جميع الأحوال، لا يوجد أساس إسلامي للأمة الجزائرية، بل فقط أثر لصدمة مع الاستعمار.فالجزائر المسلمة الغابرة، جرى تفكيكها عبر العمل " الثوري" للإستعمار، الذي تسبب أيضا في بروز و انبثاق أمة جزائرية جديدة، أعطي لها غطاء إسلامي"[1].

الفقرة الأخيرة، كما تبدو لنا، تنطوي على حكم قيمي، إيديولوجي، يحرص قبليا، على إضفاء الوصف العلماني لفكر عباس فرحات المنافي لإسلام يتماشى مع مؤسسات الدولة الحديثة.فالقراءة المجملة لكل البيان، لا ترمي إطلاقا إلى ما ذهب إليه روني غاليسو، بل ظهر فرحات عباس من خلال هذا البيان أنه يعيد تأسيس فعلا مقومات الأمة على أفضل قاسم مشترك و هو الإسلام، بعد أن جرى التغاضي عنه طوال قرن من زمن الاحتلال.فقد جاء في مطلع البيان:" يعرب ممثلو الأهالي بإخلاص، أمام الله، عن وفائهم للتطلعات العميقة للشعب الجزائري المسلم.و إن هذا البيان تعبير عن شهادة صدق الإيمان ".أما في معرض تذكيره للرأي العالمي و السلطة الفرنسية عن بطولات المقاومة الوطنية، فالأمة التي ابتلت بالاستعمار البلاء الحسن، و لم تستسلم، باعتراف المارشال بيجو. فقد قاد هذه المقاومة "عشائر استبسلت في الدفاع عن الأرض و عن الحرية و بوجه خاص الدفاع عن هذا الإسلام الغالي على قلوبهم، و الذي يمثل تصورهم السياسي، الاجتماعي و الديني[2] ". و هكذا، و خلافا لما كان يراه الباحث الفرنسي، فان مجمل تاريخ المقاومة الجزائرية طوال القرن التاسع عشر استمدت مبادئها و قيمها و أفكارها من منظومة الإسلام، و ساعدت الجزائريين على تحديد شخصيتهم القاعدية عبر الإسلام المقاوم ضدا على الوجود الفرنسي، أفضى في نهاية المطاف إلى وجود كيانين مستقلين، ليس بينهما روح مشتركة، كما جاء في البيان نفسه.

[1] Gallisso, op.cit., p.94

[2] Manifeste du peuple algérien, Collo & Henry, p.159

إن لحظة صدور البيان، لحظة كثفت معاني جديدة للمجتمع و الدولة و خاصة الوعي بضرورة تصفية الاستعمار حتى تتضح ملامح الدولة و الأمة وفق ما تقتضيه الحالة الدولية في سياق الحرب العالمية الثانية.فمن جانب النخبة الوطنية، فقد صارت تدغم الإسلام في مقوّماتها للأمة، المجتمع و الدولة، و لا تتنكر لبقية العناصر[1]، لأن اللحظة هي لحظة البحث عن الوحدة و الإجماع، و أفضل من يوفر ذلك هو الإسلام، التي تتنكر له السلطة الاستعمارية، و تشدد على المسألة البربرية التي تثير الشقاق أكثر ما تساعد على الوحدة و الوضوح. و هكذا، و من وجهة نظر أصحاب البيان، فالبربرية و العربية، خاض فيهما الاستعمار و طرحهما بصورة سلبية، تثير الخلاف و التشكيك و الغموض، و كانت الحركة الوطنية على وعي تام بضرورة تلافي ذلك إلى حينه. و هذا جانب من المسألة، أما الجانب الآخر، فان المجتمع الجزائري المسلم، يختلف و يتميّز عن الجنس الآخر من الأقدام السوداء و الأجانب الذين صاروا جزائريين، و أصبح أيضا يطلق على الحكومة العامة الإدارة الجزائرية، لا بل صارت هناك نزعة يطلق عليها بدعاة الجزأرة Algérianistes، تسعى إلى امتلاك الصفة الجزائرية ضدا على فرنسيي المتروبول، و بالتالي أحقيتهم في التصرف في المستعمرة الجزائرية قبل غيرهم، و لو من المسلمين عربا كانوا أم بربرا.و إلى هذا المعنى يشير البيان :" إن وصول الأوروبيين إلى الجزائر و الإقامة بها ، مثّل الخط الرئيسي للتاريخ الجزائري منذ الاحتلال الفرنسي. فالجزائريون، أي العرب و البربر، صاروا أقل شأنا، و تدحرجت مكانتهم لدى السلطات العامة.فرغم كثرتهم العددية و حقوقهم التي لا تتقادم، فإنهم أجبروا على التراجع أمام وقع و ثقل الهزيمة[2]".

إن الإنسان الجزائري، في رأي البيان، عضو مسلم في مجتمعه الجزائر. و لا يمكن أن يعامل كأجنبي لأنه في الجزائر، و تلك هي المفارقة و التناقض الخطير الذي يجب أن يرفع، و الذي يجب توضيحه إلى العالم، حتى يفهم حقيقة الوضع في الجزائر في صلته بالاستعمار الفرنسي.جاء في هذا الصدد:" قد يبدو نظام الخضوع أمرا عاديا في فرنسا، بالنسبة لشخص قادم من بلد بعيد و يريد أن يقيم فيها و يعمل. أما شعب مثل شعب الجزائر الذي تعرض للإحتلال بالقوة، فهو شعب موحَّد، في إطار من التقاليد و اللغة و الدين و الحضارة التي جعلت منه أمة قائمة على العنصر الجزائري. فقد دلّت تجارب طويلة على أن سياسة تجنيس المسلمين الجزائريين التي انتهجتها السلطة الفرنسية، من أجل منحهم صفة المواطنة الفرنسية، كثيرا ما كانت تؤدى بالمساس بعقائدهم الدينية و تقاليدهم

[1] و يصوغ البيان هذا المعنى في الفقرة التالية:" و هكذا، وحدت لاحقا، جزائران، تعيش الواحدة في مقابل الأخرى: مستعمرة فرنسية كلها من الأوروبيين، و جزائر مسلمة من العرب و البربر."Manifeste, p.156

[2] Ibid.,p. 156

الأسرية المحترمة، والتي يجب أن تحترم أيضا.هذا من ناحية، فضلا على أن التجنيس لم يكن مرغوبا فيه حتى من طرف المعمر ذاته، و يراه يمس بامتيازاته. و هكذا، فقد منيت سياسة التجنيس بالإخفاق الذريع و النهائي"[1].و واضح أن زمن التعويل على سياسة الربط و الاندماج و التجنيس ولت دونما رجعة لأن قرنا كاملا من التجارب شهدت على فساد هذه السياسية من الناحية الجزائرية كما من الناحية الفرنسية، و آن الأوان للبحث عن الإمكانات الذاتية و المقومات التي تفصح عن الكيان المستقل و الجنس القائم على الخصوصية كأفضل تعريف للأمة و الدولة.

و في سياق صدور البيان و تداعياته ، خاصة تشكيل لجنة الإصلاحات نهاية عام 1943من قبل اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني ، ظهر أيضا توجه لدى السلطة الفرنسية يدعو إلى ترقية الإسلام و تعاليمه في مسألة التوافق بين الديمقراطية و تعاليم الدين كما صارت تنظر إليه الحركة الوطنية من خلال وثيقة البيان . جاء في تدخل السيد Lleu ممثل السلطة الفرنسية في جلسات لجنة الإصلاحات بين النخبة الجزائرية وأعضاء من الحكومة العامة :" إن التقاليد الديمقراطية لا تقوم فقط على مبدإ الاقتراع العام ، بل على احترام القيم الأخلاقية أيضا.ففي النظام الإسلامي توجد تصورات تتعارض مع هذا التطلع الديمقراطي ،خاصة في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين و النصيب الأوفر الذي يحظى به الذكر. و عليه ، فعلى اللجنة الإصلاحية ، أن تسارع إلى البحث عن السبل و الوسائل الملائمة من أجل تحقيق تطور حقيقي في مجال نظام الأحوال الشخصية ، الذي يساعد على المدى القريب من الوصل إلى حالة اندماج لفائدة الجميع "[2]. ما يريد أن يقوله السيد ممثل الحكومة العامة في لجنة الإصلاحات حول الديمقراطية و مقتضياتها في الدولة الحديثة ، هو ما يسعى إليه رموز الحركة الوطنية ، و خاصة فرحات عباس ، محرر البيان الجزائري .فالرأي عنده أن تأخر السلطة الفرنسية في إقرار مبدأ المواطنة و من ثم استيعاب الشعب الجزائري من منظومة الدولة هو الذي حرمهم أيضا من أمكانية النظر في المؤسسات الإسلامية و غياب الرأي و الاجتهاد المعاصر في قضايا العصر في كل أبعادها الدينية ، الأخلاقية ، السياسية ، الاقتصادية ، الحضارية الكبرى.

فكثيرا ما كانت تتكرر هذه الملاحظة : ضرورة تطوير الشريعة الإسلامية عبر الاجتهاد الفقهي ، بقصد الوصول إلى حالة التلاؤم بين القوانين الوضعية و الشريعة . في الفقرة الأخيرة من تدخل السيد ممثل الحكمة العامة إشارة إلى أن الديمقراطية لا تعني الانتخابات و الاقتراع العام بقدر ما تعني احترام

[1] ibid.p.166,167

[2] La commission ,op. cit. ,p.116

الأخلاق و القيم و روح المساواة، العدالة بين الجنسين أيضا. و يضيف أصحاب هذا الرأي توكيدا لما يزعمون أن بعض الدول في المشرق العربي استطاعت فعلا أن توائم بين القوانين الوطنية : النظام الإداري ، المالي ، المدني ، الدستوري و نظام الأحوال الشخصية الإسلامي و التقاليد و الأعراف و العادات و الأخلاق ... لكن دونما إشارة إلى أن سبب غياب هذه المعادلة في الجزائر هو غياب الدولة عن السكان و من ثم غياب المواطنين الجزائريين .إن مسايرة الشريعة الإسلامية في مجال الأحوال الشخصية لدواعي العصر و مقتضياته تتعلق بوجود نظام حكم مناسب يسمح بإدراج الأحكام في السيرورة التاريخية و إمكانية عرضها على الاجتهاد النسبي و الرأي الموضوعي الملازم لتطور الأوضاع و النوازل الجديدة.ففي الحالة الاستعمارية ، النظام القائم لا يسمح بهذا التطّور رغم الجهد الكبير الذي حاولت أن تبذله الحركة الإصلاحية بالرغم من عوائق الإدارة الاستعمارية نفسها.

و هكذا ، و على خلاف مصر ، تركيا ، إيران التي تتوفر على إطار من الحكم السياسي المستقل قائم على علاقة عضوية بين الراعي و الرعية ، بين السلطة و الشعب ، فان في الجزائر مثل هذه المؤسسات غائبة تماما ، و تعطلت من ثم إمكانية الاجتهاد في الشريعة ... بل أصبحت ملاذا يحتمي خلفها المقاومون للإستعمار و يحاولون تطويعها لصد و رفض القهر و الاستغلال و الاحتلال.

و حتى يمنح صائغو البيان المصداقية التي يرومها الرأي العام الدولي، يشفعونه بالأرقام و المعطيات التالية، كأفضل سبيل لإظهار البون الشاسع بين الحقيقة الفرنسية و الحقيقة الجزائرية، و غياب الروح المشتركة بينهما، و استمرار ذلك مع تطور الأوضاع و تقدم التاريخ.فلإحكام سيطرة المعمّرين، شُقّت و هُيّئت 30000 كلم من الطرق، و 5000كلم خط سكك حديد، فضلا على تشييد العديد من السدود و التّرع من أجل سقي الأراضي.و قد جرى زراعة الكروم، و أثمرت صناعة الخمور وصلت إلى مستويات رائعة و قدرت المساحة المغروسة ب230000هكتار، و المنتوج السنوي ب13 مليون هكتوليتر. و لمزيد من التوضيح حول التراجع و حالة القطيعة بين المتساكنين في الجزائر، يشير البيان إلى الأرقام التي تمخضت عن الإحصاء العام الذي جرى عام 1930، الذي يظهر، أنه لم يعد يوجد في الجزائر سوى 26153 مستعمرة أوروبية. و في مقابل ذلك، و كما تشير إحصائيات عام 1930، فان عدد الفلاحين الجزائريين المسلمين الذين يعيشون على أراضي فلاحية بلغ 1336770، و لا يملك الواحد فيهم إلا معدل هكتارين فقط. أما من جانب الرواتب، فالجزائري البسيط يتقاضى ما بين 1 فرنك و 1.5فرنك في اليوم، نظير 12 إلى 14 ساعة عمل ما بين سنوات 1870-1914،

و من 4 إلى 8 فرنكات ما بين سنوات 1914-1935، و ما بين 8 إلى 12 فرنك إلى سنة 1941 [1]".

في سبيل تجاوز الأزمة الاستعمارية

يسجل البيان، أنه لم يعد هناك إمكانية لإصلاح ما تم الإخفاق فيه، و لا يمكن التعويل على عقلية الإصلاحات السياسية[2] التي سادت في القرن التاسع عشر"لأن جميع المشاريع بكل ما انطوت عليها من وعود لم تتحقق، ويمكننا الجزم اليوم بأنها لن تحقق"[3] . فقد صارت المستعمرة الجزائرية مجموعة من المصالح، تديرها الحكومة العامة التي مُنحت نوعا من الاستقلال الذاتي، و أمدت كبار المعمرين ليس بالأراضي و المشاريع الاقتصادية الكبرى فحسب ، بل بقوة الفعل السياسي الذي يسمح لهم بإعداد البرامج و المشاريع و تسيير ميزانية المستعمرة[4]. فقد كانت مدينة الجزائر عاصمة المستعمرة الفرنسية، كما ورد صراحة في البيان، و هي اليوم 1942، مقر قيادة فرنسا الحرة التي

[1] Ibid., p.157, 158

[2] ويتعلق الأمر بمجموعة من المشاريع الإصلاحية، كما يذكرها البيان: الاقتراح الذي تقدم به السيدان ميشلان Michelin وغوتيه Gautierو الرامي إلى منح المواطنة إلى المسلمين الجزائريين.- مشروع مارتينوMartineau، عام 1890، القاضي بمنح حق المواطنة لبعض الجزائريين المسلمين.- تصريح جوريس ، Jaurès بتحرير الإنسان المسلم و منحه صفة المواطنة.- البرنامج الذي أعده كليمانصوClemenceau و ليغ Leygues عام 1915 حول المواطنة لصالح المسلمين الجزائريين.- مشروع روزي Rozet، المتضمن منح حق المواطنة لفائدة المسلمين الجزائريين.. ثم، و ليس أخيرا مشروع فيوليت Viollette عام 1937 الذي أيّده البرلمان، و تنكّرت له المستعمرة الجزائرية، بعد ما تصدّى له شيوخ البلديات عبر الاستقالة الجماعية، أدت إلى إسقاطه، و جرت معها سقوط حكومة التجمع الوطني.

[3] Ibid., p.162

[4] كان لتخصيص ميزانية خاصة للجزائر بطلب مُلح من المعمرين في الجزائر، دوره البالغ أيضا في بلورة فكرة الدولة الجزائرية Etat algérien، التي كانت تعني مع مطلع القرن العشرين سلطة المعمرين في الجزائر. فبداية من عام 1900، تاريخ المصادقة على الاستقلال المالي L'autonomie financière، بدأ المعمرون في البحث عن سبل الاستقلال، و تشكيل كيان الدولة الجزائرية التي تعبّر عن مصالح و امتيازات و صلاحيات المعمرين، لكن، وهذا و ما يجب التنويه به و عدم استقاطه من التحليل العلمي التاريخي، فقد انبثقت فكرة الدولة أيضا لدى النخبة الوطنية الجزائرية المتحفّزة إلى العمل السياسي الحديث في صراعها مع مصالح المعمرين و سلطة المتروبول.

تواجه النظام النازي، و تحاول أن تدحره بمشاركة الآلاف من المسلمين. وعليه فان الجزائريين ينتظرون الحرية و الانعتاق بنفس شغف و تطلع الفرنسيين، و لعل أول ما يجب أن يبادر به الجميع، هو إزالة النظام الاستعماري من وجه العلاقة الجديدة بين فرنسا و الجزائر، السعي إلى رسم أفق سياسي قائم على الحريات العامة و الاستقلال، بحيث تظهر الجزائر كوحدة إقليمية و سياسية في العالم، في سياق المرحلة النوعية الحادة التي يمر بها العالم بسبب الحرب العالمية الثانية، و التي وعد خلالها الزعيم الأمريكي روزفلت، أن الحرية و الاستقلال و العدالة يجب أن تطال جميع شعوب العالم التي تحلم بها. و من وحي هذا الحدث المدهم على الصعيد الدولي، عمدت وثيقة البيان إلى تسجيل مجموعة من المطالب/ الحلول، و التي تراها أفضل طريق إلى تسوية المسألة الجزائرية.وفي البداية يتحدث البيان باسم الشعب الجزائري و يركز على هذه الصفة، أي نسبة السكان إلى اسم البلد كما تفعل جميع البلدان في العالم، و ليس باسم الدين، أو اسم قوميات أو اثنيات...ثانيا، يلفت البيان إلى ضرورة تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، سواء أكانت صغيرة أم كبيرة(مبدأ روزفلت الذي يتواصل مع مبدأ ولسن في الحرب العالمية الأولى). و المبدأ يكفل لجميع الشعوب المعاملة العادلة بعيدا عن كل إجحاف و جور.ثالثا، كما ترصد الوثيقة، صياغة دستور جزائري، الذي يؤسس للدولة الجزائرية و يضع لها القانون الأساسي، و فق الاعتبارات التالية:

1- الحرية و المساواة المطلقة لكل سكان الجزائر بدون تمييز لا في الدين ولا العنصر.
2- إزالة الملكية الإقطاعية عبر مشروع زراعي كبير. و الحق في الرفاهية و الهناء لقطاع عمّال الزراعة لأهميته و حيويته في إزالة النظام الاستعماري.
3- الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية، على نفس القدر من المساواة مع اللغة الفرنسية (اللغة العربية بعد تاريخي، اجتماعي و ثقافي للشعب الجزائري، يستند إليها في الإفصاح عن شخصيته القاعدية و من ثم انتزاع الاعتراف الدولي به[1]).
4- حرية الصحافة و الحق في الجمعيات.
5- التعليم المجاني و الإجباري لكافة الأطفال من الجنسين.
6- حرية العبادة لكل السكان و تطبيق مبدأ فصل الكنيسة عن الدولة على جميع الديانات.

[1] رغم أن كل الذين صاغوا ووقّعوا على بيان الشعب الجزائري من المتعلمين في المدارس الفرنسية، و يكتبون و يفكرون أيضا باللغة الفرنسية، إلا أن واقع الحال، أجبرهم على التزام الواقعية، التي تعيدهم إلى الوعي بحقيقة الجزائر التاريخية، و تاريخ الجزائر في ظل الاستعمار الذي حرمها من بعدها العربي و الإسلامي، حاول أن يفوّت عليها فرصة الالتقاء بالمدينة و السياسة و الدولة.و هكذا، كما يظهر من موقف النخبة التي أصدرت البيان، فان اللغة الفرنسية، لم تكن في حالتهم تعبر عن حالة= =استلاب و اغتراب، أو دعوة إلى الاندماج السلبي، بقدر ما هي وسيلة تواصل و تفكير ضدا على الوضع الاستعماري و تخليص الشعب منه.

رابعا، أن يساهم المسلمون الجزائريون، بشكل فوري في حكومة بلدهم، كما حدث في مستعمرات المملكة المتحدة، و كما فعل الجنرال كاتروCatroux في سورية، و المارشال بيتان مع الألمان في تونس.وحدها حكومة من هذا القبيل، تسمح للشعب الجزائري المشاركة في إدارة الشأن العام، في ظل الكفاح المشترك في الحرب الجارية ضد النظام النازي.خامسا، الإفراج عن جميع المتهمين و المعتقلين السياسيين، مهما كانت توجهاتهم و انتماءاتهم[1].

لا ريب أن هذه المطالب مستوحاة ليس فقط من البرامج و المشاريع التي سبق لممثلي الأهالي أن تقدموا بها إلى السلطات العمومية، إن في الجزائر أو في باريس، بل أخذت بعين الاعتبار أيضا، ما كان يجري في العالم من حركات التحرر، و محاولات التخلص من الأنظمة القمعية و التسلطية بسبب ظاهرة الاستعمار. فقد وجه البيان في نسخته الأولى إلى قوّات الحلفاء، و العالم برمته يشهد حالة من التململ و التّغير طالت جميع المستويات ، أفرزت نوعية جديدة في العلاقات الدبلوماسية و السياسية بين الدول و الأمم، خاصة على صعيد انهيار الإمبراطوريات، و إحلال محلها وحدات سياسية يخاطبها القانون الدولي العام كدول حديثة. كما أن خطاب الحركات الوطنية كان يتداول مسألة المشاركة في مجهود الحرب على الأنظمة الفاشية إلى جانب الدول الكبرى نظير الحصول على الحقوق، الحريات و الاستقلال، فضلا على الإفراج عن المعتقلين السياسية، و توسيع دائرة الإصلاحات في البلدان المستعمرة على جميع الأصعدة: السياسية، الاجتماعية و الاقتصادية التي تمكن الأفراد من ارتياد المجال العام، من أجل إرساء قواعد نظام الدولة /الأمة[2].

---

[1] Ibid., p.164

[2] مثّلَ التّمَسّك بروح العصر الجديد الناجم عن الحرب و المبادئ التي بدأت تحكم العلاقات الدولية خطًا سياسيًا ثابتًا التزمت به حركة فرحات عباس و كذلك مصالي الحاج ، و صارت مسألة الشرعية الدولية مرجعا تحتج به كافة الحركات= =الوطنية في العالم .فقد جاء في البيان/ التقرير الذي قدمه فرحات عباس في المؤتمر الأول للإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي عقد في مدينة سطيف ، أيام 25،26،27 سبتمبر 1948: " يُطَمْئن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري منظمة الأمم المتحدة عن تعلقه بمبدإ تعاون جميع شعوب العالم ، كبيرها و صغيرها من أجل عالم أفضل، و يطلب منها(هيئة الأمم) وفقا لميثاق سان فرانسيسكو ، إزالة النظام الاستعماري في كل العالم، الشرط الضروري لقدوم عصر الهناء و الحرية. و يطلب منها أيضا العمل على احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها ، و وقف الحرب في اندونيسيا و في فلسطين و فيتنام، و صيانة وحدة التراب لهذه البلدان ضد الاعتداءات الإمبريالية و الصهيونية. و يرفع الاتحاد الديمقراطي عقيرته ضد مشاريع عودة المستعمرات الايطالية السابقة إلى معتدين و مغتصبين جدد و يطالب بتحريرها بالكامل " أنظر ص.30، **Résolution de politique générale adoptée par le congrès (in),Regards sur le présent et l'avenir de l'Algérie .Notre combat**

تجاوب أصحاب البيان مع الوضع الدولي و خاصة تداعياته السياسية و القانونية(الشرعية الدولية المؤسسة للدول)، بحكم تجربتهم في التسيير الإداري و المالي و تمثيل الأهالي المسلمين في هيئات معينة و منتخبة.و قد كان لهذا التفاعل و حيويته الايجابية مع الخارج، هو الذي دفع السلطات العسكرية الفرنسية أصحاب البيان إلى ضرورة إعادة صياغته على أساس مطالب داخلية، تتعلق بالشأن الفرنسي و ليس لسلطات الحلفاء صلة بما يجري في الجزائر، دفع فعلا فرحات عباس و رفاقه إلى إعادة إصدار وثيقة أخرى من البيان موجه إلى السلطة الفرنسية فقط، يوم 11 جوان 1943، أقل حِدَّة من الوثيقة الأولى، كما جاء في المطالب أعلاه.

و توكيدا لما سبق تنتهي الوثيقة الإضافية للبيان إلى توضيح نوع المؤسسة التي تضطلع بحكم الجزائريين:" و يكفي في هذا الصدد، أن نبحث عن حل مشكلة انعتاق الجزائر في دستور يوفر لكافة السكان نفس الحقوق و الحريات، بدون تمييز لا في الجنس و لا في الدين. و هذا ما يعبّر عن روح الديموقراطية الحقيقية"[1]. و المقصود بالدستور، هو مؤسسة تتمتع بحكم ذاتي في الجزائر، يكون بمثابة القانون الأساسي للجزائريين في وطنهم، بعد ما فشلت السلطة الفرنسية في استيعاب المسلمين كمواطنين ضمن الفضاء السياسي التي حاولت أن توفره طوال قرن من الاحتلال. فقد استعصى حل مشكلة التحرر و الاستقلال و نظام الحكم اللائق بالإنسان الجزائري إن في فرنسا أو في الجزائر، فالشعور بأنه أجنبي يطارده في البلدين. و حتى، و لئن كان البيان لا يعيد النظر، و لا يضع موضع السؤال الجمهورية الفرنسية كمرجعية عليا، أى أنه يري إمكانية قيام نظام سياسي بحكم ذاتي يسوس الجزائريين من وحي القيم و المبادئ الديموقراطية الحديثة، أو كما يذكر البيان، " فان الشعب الجزائري يريد اليوم أن يحقق، عبر تكوين دولة جزائرية ديموقراطية و ليبرالية، نهضته، و حقه في الحياة، في أمنه و مجده "[2].

أخيرا، و بعد ما قدّم عرض حال وافي لمسوغات الحق في الحياة الحديثة، يخلص البيان إلى الفقرة الأخيرة التالية:" من أجل وضع حد لكل ما يروج الآن، فان المندوبين الماليين عربا و بربرا،

---

pour une démocratie véritable en Algérie. Rapport présenté par Ferhat Abbas, secrétaire général de l'U.D.M.A, éd. Libération, Alger, [1948]

[1] Ibid., p.167

[2] Ibid., p.167

يطلبون من ناحية، بحرمة الإقليم الجزائري و وحدته، و من ناحية أخرى الاعتراف بالحكم الذاتي السياسي للجزائر[1]، باعتبارها أمة ذات سيادة، مع احتفاظ فرنسا بحق النظر، و المساعدة العسكرية

[1] تشير الوثيقة في نفس الموضع، إلى أن مشروع الدولة الجزائرية المرتقبة، يوجل تشكيلها إلى ما بعد أن تضع الحرب أوزارها، و يستشار الشعب في إطار من الانتخابات الحرة.ثم يوضح البيان البرنامج الذي ينطوي على المطالب التالية(قابلة للتطبيق ، ما بعد الحرب):

- **أولا ، المشاركة الفورية و الفعلية لممثلي السكان المسلمين في الحكومة و الإدارة الجزائرية** ، عبر :
- 1 تحويل الحكومة العامة إلى حكومة جزائرية . تتشكل من وزارات موزعة بدورها بين مستحقيها من الفرنسيين و المسلمين. و تتحوّل المديريات الحالية إلى مديريات الوزارات، و رئيس الحكومة يصبح الحاكم العام بلقب سفير، محافظ سامي لفرنسا بالجزائر.
- 2 تمثيل متساوي بين الفرنسيين و المسلمين في كافة المجالس المنتخبة، و هيئات المداولات (المجلس الأعلى للحكومة، المندوبيات المالية، المجالس العامة، المجالس البلدية، الغرف التجارية و الزراعية و هيئات التحكيم و في كل الدواوين و المكاتب، المجالس، اللجان، و النقابات). (...)
- 3 الإدارة المستقلة للدواوير في البلديات المختلطة وفقا لقانون البلدية لعام 1884. يتحول نظام الجماعة إلى مجلس بلدية و رئيسه إلى رئيس الدّوار.
- 4 ارتياد المسلمين إلى كافة وظائف السيادة، ضمن نفس ظروف التوظيف و المعاملة و نظام المعاشات المطبق على الفرنسيين. الاعتراف بمبدإ التوزيع العادل لكل الوظائف بين الفرنسيين و المسلمين.
- 5 إلغاء جميع القوانين و الإجراءات الاستثنائية ، و تطبيق نظام الحق العام في إطار من التشريعات الجزائرية.
- **ثانيا: المساواة أمام ضريبة الدم :**
- 1 إلغاء نظام تجنيد الأهالي و الخدمة العسكرية " المحدد بالصفة الأهلية". توحيد طريقة الاخراط و التجنيد، المساواة في الراتب و التسبيقات و العلاوات نظام المعاشات، المنح، و إمكانية تقلّد كل الرتب.
- 2 تسليم عَلَم الجزائر إلى الجيش الجزائري.فالألوان الجزائرية مع الألوان الفرنسية تساعد على رفع معنويات الجيش.
- **ثالثا، الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية:**
- 1 إنشاء الديوان الفلاحي الأهلي .
- 2 إنشاء وزارة العمل من أجل تطبيق القوانين الاجتماعية على الفئة الشّغلية في قطاعات الزراعة و التجارة و الصناعة.
- 3 إلغاء نظام التعليم الخاص بالأهالي.توفير الوسائل الناجعة من أجل تمدرس مليون طفل أهلي غير مسجل في مدارس التعليم بسبب نقص المقاعد. حرية تعليم اللغة العربية
- 4 إنجاز السكنات و توفير الماء الصالح للشرب، و طرق المواصلات والاتصالات، مستشفيات، و ربط الأرياف بشبكة كهربائية.
- 5 إلغاء قانون الملاحة ل2 أفريل 1899، الذي كرس احتكار السفن و البواخر(pavillon).

التي تقتضيها سياسة التحالف في حالة نشوب نزاعات و حروب"[1] . وواضح أن البيان لا يتحدّث عن الاستقلال الكامل، و يبقي نوعا من العلاقة مع فرنسا كدولة مرجعية، تساعد الجزائريين في الإشراف على تكوين الدولة التي تحكمهم وفق الحياة السياسية الحديثة.

على هذا النحو جاء الحل الذي تصوّره فرحات عباس و صائغو بيان الشعب الجزائري: دولة تتمتع بالحكم الذاتي و تستمر في علاقتها بالدولة الفرنسية من حيث حق النظر و السياسة الخارجية و الدفاع، فضلا على النمط الفرنسي في التسيير و الإدارة و أسلوب العمل. و الإقرار بهذا الوضع يكشف في حقيقة الأمر، أن النخبة الوطنية تعترف بعدم قدرة المجتمع الجزائري في لحظته التاريخية التي يجتازها عن الاضطلاع بكامل السيادة و الاستقلال. فإدارة دفة الحكم لازالت بعيدة عن الأهالي بسبب الاستعمار الذي كان العائق الكبير في سبيل ترقيتهم و تربيتهم على أسلوب التسيير و إدارة الشأن العام، و من ثم حرمهم من بلورة الحس المدني و العمومي كمواطنين في دولة ذات مؤسسات جمهورية.و هكذا ، ففي الوقت الذي يُظهر البيان حرصا شديدا على ضرورة التخلص من الاستعمار ودخوله منعطفا خطيرا على الأمتين الفرنسية و الجزائرية ، فانه (البيان)يبدي أيضا موقفا محافظا و معتدلا على مستوى نظام الحكم الذي يريده ، بل يترك عملية اكتمال السيادة إلى سيرورة التاريخ و خاصة آلية الديمقراطية .

و هكذا ، يمكن أن نقرأ فقرات البيان من جانب آخر ، أي الجانب الذي كشف فيه حدود ما يمكن أن تطالب به النخبة بناء على إمكانيات الأهالي ، و أن مواقف أطراف الحركة الوطنية تختلف و تتباين وفق درجة تقديرها لما يوجد عليه المجتمع الجزائري المسلم . فما يلاحظ أن التشكيلات الوطنية ليست كلها على رأي واحد في مسألة تقدير قدرة الأهالي في تسيير الشأن العام و مؤسساته كما توصي و تقضي به الدولة المدنية الحديثة.فإعطاء حق النظر للدولة الفرنسية يفسر عدم المغامرة

- 6 إلغاء النظام الاقتصادي الموجّه، و العودة إلى النظام القائم على الحرية.
- 7 إلغاء قانون حول التنسيق بين السكة و الطريق.
- 8 حرية ممارسة العبادة الإسلامية.
- 9حرية الصحافة بالعربية و الفرنسية.
- 10 الترخيص بإنشاء ثلاث صحف في كل من الجزائر، وهران و قسنطينة، تعبر عن رأي المسلمين الجزائريين..Ibid., p.168, 169

[1] Ibid., p.168

بمنح الاستقلال التام و الكامل للجزائر. و بتعبير آخر ، توضّح المسألة ، أن النخبة من خلال البيان ترفض بشكل قاطع لا يهادن الاستعمار، و تقبل نوع من القبول أيضا، الجوانب الحقوقية و الإدارية و الدستورية و الثقافة الفرنسية الملازمة لتسييرها[1].

[1] كان الحزب الاستعماري يتخوف من الموقف الأهلي المعتدل و المعقول و الذي يسعى عبر سنة التدرج و آلية الديمقراطية إلى تغيير و أصلاح الأشياء في الجزائر، لأنه كان يقدر أن مثل هذا الموقف ينطوي على الصدق و إمكانية تحقيقه في الواقع.فالاعتدال في رأي المعمرين و من يساندهم في الحكم هو عين الصواب، و من ثم يمثل الخطر الحقيقي على مستقبل الجزائر الفرنسية. أنظر في هذا المجال منشور الذي صاغه الحزب الاستعماري محذرا من عواقب تداعيات و مضاعفات "البيان " و أنصاره . **Alerte aux Français. L'Algérie et les « Amis du Manifeste »**, imprimerie Heintz Frères, Oran ,1946

الفصل الثالث

النخبة الوطنية أمام لجنة الإصلاحات

تصريح صيّاح و عبّاس

تقدم عبد القادر صيّاح و فرحات عباس بتصريح ضمّناه إصلاحات يجب أن ترافق المقررات التي تعتزم " اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني"[1]، اتخاذها فور نهاية الحرب و لصالح الأهالي المسلمين في الجزائر.فقد سارعت الأطراف الجزائرية كلها بالمبادرة إلى تقديم مطالبها في ظروف مواتية و محفّزة، لم تعهدها من قبل. و كانت فدرالية المنتخبين المسلمين، من خلال روادها المعروفين، صياح، بن جلول، فرحات عباس، تامزالي...هي التنظيم الذي تجاوب أكثر مع" اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني"، التي كانت تحتاج إلى دعم الأهالي لها في مجهود الحرب الدائرة رحاها في كل أوروبا و سائر العالم. و هكذا، انتهز فرحات عباس و جماعته في حركة أحباب البيان، قبل أن يؤسس الحزب المعروف بنفس الاسم: الاتحاد الديمقراطي لأحباب البيان، مناسبة تشكيل لجنة التحرير بقيادة الجنرال ديغول، من أجل مواصلة ما بدأه مع بيان الشعب الجزائري، حيث وجد طرفا أكثر استعدادا للحديث عن ما يريده الشعب الجزائري من خلال نخبه.

---

[1] جاء قرار اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، بتاريخ 11 ديسمبر 1943، متضمنا البنود التالية:

- 1 تتوجه سياسة فرنسا حيال الفرنسيين المسلمين في الجزائر إلى ترقية أوضاعهم السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية، بشكل متدرج إلى أن تصل إلى نفس مستوى الفرنسيين غير المسلمين.و انطلاقا من هذا المبدأ، ترى اللجنة ضرورة:

أ- الإسراع بمنح النخب الإسلامية حق المواطنة الفرنسية من دون التخلي عن نظام الأحوال الشخصية الإسلامي.

ب-رفع تمثيل المسلمين في الهيئات و مجالس المداولات الجزائرية، و توسيع نطاق الحق في الاقتراع العام للمسلمين.

ج- ترقية عدد أكبر من المسلمين في المناصب الإدارية.

د- إعداد برنامج كامل من أجل الترقية الاجتماعية، و التقدم الاقتصادي لفائدة جميع السكان الفرنسيين المسلمين، و بموازاة ذلك، يجرى تقييم، ثم البحث عن المصادر المالية الضرورية لتغطية تحقيق هذا البرنامج و تحديد آجال تطبيقه.

- 2 يتولى محافظ الدولة المكلّف بشؤون المسلمين الحاكم العام في الجزائر تقديم كافة الاقتراحات اللازمة من أجل تحقيق القرارات المنصوص عليها أعلاه. Commission, p.5

كانت "اللجنة الفرنسية التحرير الوطني " حركة مقاومة النظام النازي، في وضع يسمح لها بادراك ما ترومه حركة المقاومة الجزائرية، فضلا على ما يريده كبار الموظفين في السلطة و الحكومة العامة، أي أن اللحظة هي لحظة تاريخية للإصغاء إلى الجميع[1]. و في تصريح صياح و فرحات أمام" لجنة الإصلاحات المكلفة بإعداد برنامج الإصلاحات السياسية، الاجتماعية و الاقتصادية لفائدة المسلمين الفرنسيين في الجزائر"[2]، ما يفيد استثمار هذه اللحظة، إن على مستوى الفكرة و أسلوب

[1] حرصت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني على إضفاء المصداقية على أعضاء لجنة الإصلاحات و مستشاريها ، و لهذا الغرض عينت 6 أشخاص من المسلمين الجزائريين و هم : شيخ العرب سي بوعزيز بن قانة ؛ الدكتور ابن جلول ، عضو المجلس الاستشاري الموقت ، المستشار العام و مندوب مالي ؛ الدكتور تامزالي رئيس اللجنة القبائلية للمندوبين الماليين ؛ السيد فُضيل مندوب مالي ؛ الشيخ الطيب العقبي ؛ السيد قاضي عبد القادر، رئيس جمعية الفلاحين . إضافة إلى 6 ممثلين فرنسيين : 3 من المتروبول و 3 من الجزائر .و قد دارت الجلسات تحت إشراف أمين عام الحكومة العامة نيابة عن الحاكم العام الجنرال كاترو الموجود في مهمة بلبنان ، و سوف تكون له مداخلات و تعقيبات لاحقا . و مما جاء في مداخلة الأمين العام راسما حدود ما يمكن أن يطمح إليه الجميع :" إن المسلمين كانوا دائما أوفياء إلى فرنسا ، حتى أولائك الذين أعلنوا عن إيجاد مواطنة محلية أو تابعة للإمبراطورية ، فان كل ذلك يفهم و يدرج داخل الجنسية الفرنسية ". و حتى و هو يدير الجلسات و ينظمها ، يسعى دائما إلى التأليف بين الأراء في اتجاه توكيد المواطنة الفرنسية و جنسيتها . من جملة تدخلاته هذا التصريح :" إن الشيخ بن قانة يؤيد وجه نظر السيد فُضَيل حول موضوع الشخصية ، فمن شأنها أن تخلق استياءً لدى الرأي العام .فالمسلمون كلهم مجموعون على رغبة واحد: أن يكونوا فرنسيين ، و أن يندمجوا في مفهوم المواطنة الفرنسية . و أن الشخصيات التي سوف نستمع إليها لا يمكنها إلا أن تؤكد هذا الرأي المجمع عليه ". La commission, op.cit., p.17

[2] تشكلت هذه اللجنة بناء على القرار الصادر في 14 ديسمبر 1943، من أجل إعداد برنامج يتكفل بترقية الفرنسيين المسلمين من الناحية السياسية، الاجتماعية و الاقتصادية. وقد تضمن البرنامج على وجه الخصوص:

- الحصول على حق المواطنة الفرنسية للنخب المسلمة دونما تخلّي عن نظام الأحوال الشخصية الإسلامي.
- زيادة تمثيل المسلمين في مجالس المداولات الجزائرية و توسيع حقهم في الاقتراع العام.
- ترقية أكبر عدد ممكن إلى المناصب الإدارية.
- النشر الواسع للتعليم العام و المهني في صفوف السكان المسلمين في المدن و الأرياف.
- إعادة تنظيم فعّال لقطاع النظافة و المساعدات الصحية وسط المسلمين.
- مساعدة عدد أكبر من العائلات المسلمة في الإقامة على أراضي شاغرة أو يمكن إصلاحها بواسطة تجهيزات مناسبة.
- إنشاء مصانع جديدة قادرة على امتصاص عدد أكبر من العمال المسلمين.
- توسيع الصناعة الحرفية على المسلمين في المدن و الأرياف.
- تطوير العمل بنظام القروض و المساعدات الفلاحية لصالح المزارعين المسلمين.

تحقيقها أو من حيث إمكانياتها الشرعية التي لا تراعي فقط مصالح الجزائريين، بل الوجود الفرنسي في الجزائري و تخليصه من " المأزق الاستعماري".

جاء في هذا التصريح، أن الجزائر تعيش منعطفا حاسما و خطيرا على صعيد الوجود الفرنسي في الجزائر و في حياة الأهالي المسلمين أيضا.فقد ولّى إلى الأبد زمن التّرْقيعات و الوعود، و حل محلهما زمن الجدية و الفعل الفوري لأن جميع ما تقدمت به الإدارة الاستعمارية لم يجد نفعا، بل زاد من حدة التوتر و من تدهور حياة الأمة و المجتمع و الشعب.إن الاستعمار منظومة ديكتاتورية، لا يرجى منه أي شيء، و مثلثه مثل النظام النازي الذي أضرم نار الحرب في كل أوروبا، و صار العالم بأسره يعاني ويلاتها. و حتى يعيش الفرنسيون إلى جانب الشعب الجزائري، و يُسَخَّر هذا الأخير من أجل الدفاع عن القضية الفرنسية، يجب تعميم شرط الحرية على الجميع، و لا تستأثر بها الدول الغربية وحدها، و"أن الديمقراطية، يجب أن لا تظفر بها أوروبا وحدها، بل يجب أن تعم كل المعمورة و لصالح شعوب العالم".ثم يعيد التصريح توكيد الحقيقة السياسية التي شيدت عليها أوروبا نظرية الحكم :"

1- يولد الناس و يبقون أحرارا و متساوون في الحقوق.

2- لكل شعب الحرية في تقرير مصيره"[1]. و واضح تماما أن المبدأين ليسا جديدين في خطاب المقاومة السياسية للاستعمار و أنظمة الحكم الطاغية.فَهُمَا متأتيان من إعلان الثورة الفرنسية، و النقاط الأربعة عشر للرئيس ولسن، و الثورة البلشفية 1917... و إذ تؤكد عليهما الحركات الوطنية في كل بقاع العالم، فدليل على وصول الوعي الإنساني إلى مرحلة التحرر و الاستقلال.

ما يلاحظ عن التصريح، أنه لا يخرج في مدلوله العام عن بيان الشعب الجزائري31 مارس 1943 ، غير أنه ينطوي على رؤية واضحة لا تقبل الدحض و لا التسويف، لأنه يراعي تحقيق مصالح الشعبين الجزائري المسلم و الفرنسي، بعيدا عن الغوغائية، الشوفينية و النزعة الشعوبية. و مثال النظام الذي يقدمه هو:" الحكم الذاتي السياسي الذي يجب أن يحل محل الأنظمة الإستعمارية القديمة التي اتسمت بالعنف و اللإنسانية، و هو الذي يجب أن يمثل القاعدة التي يستند عليها من أجل أي تغيير

- تطوير الوضع السكني في المدن و الأرياف.
- تعميم تطبيق القوانين الاجتماعية على العمال الجزائريين و التي يستفيد منها العمال الأوروبيون في الجزائر.
- تنظيم ظروف العمل و نظام أجور العمال الزراعيين المسلمين. Commission, p.6

[1] Ibid., p.57

إصلاحي إن في فرنسا أو في الجزائر، و منه أيضا يتحدد ميلاد النظام الجديد"[1].ثم يواصل التصريح، دائما على طريق الوضوح و إمكانية التحقيق، تحديد مقتضيات الحكم الذاتي على النحو التالي:

1- يجب أن يُحَدّد(نظام الحكم الذاتي)، العلاقات الفرنسية الجزائرية على صعيد منطقي و عقلاني: أي يجب أن تكون هذه العلاقات من شعب إلى شعب.

2- الاحتفاظ بحق النظر للمتروبول على تطور الأوضاع في الجزائر.

3- و أن يوضع نظام الحكم الذاتي حدا لكل الغموض و المخاتلة التي يتعمّدها النظام الكولونيالي من أجل الإبقاء على سيطرته.

4- يحدد نظام الحكم الذاتي مطالب الشعب بالحريات المحلية و الاعتراف بالجنسية الجزائرية، و من ثم يجنب فرنسا من غزو مواطني المستعمرات لها .

5- يُوْضَع حدا لكل مصادر الخلاف و النزاع بين ممارسة المواطنة في الجزائر، و احترام التقاليد و الديانة الإسلامية. و تعمل على تجنب أية مغامرة مثل تلك التي يعيشوها اليهود الجزائريون، بعد إلغاء مرسوم كريميه[2].

6- إن نظام الحكم الذاتي، قائم على الاحتفاظ و إضفاء الديمقراطية على المجالس الجزائرية و تحويل الحكومة العامة إلى حكومة جزائرية ، و يحترم مبدأ اللامركزية ، الذي يعلق عليه مصير الجزائر و البلدان الأخرى.

7- يترك نظام الحكم الذاتي إمكانية تشكيل فيدرالية دول شمال أفريقيا مع تونس و المغرب، تحت إشراف و رعاية فرنسا.

8- يمنح نظام الحكم الذاتي كامل الحرية في الانضمام إلى هذه الفدرالية، بعد استشارته عبر استفتاء عام[1].

---

[1] Ibid., p.57

[2] المقصود بالمغامرة ، أن نظام فيشي الموالي للنظام الفاشي سحب حق المواطنة من اليهود كتصرف إجرامي في حقهم ، بعد ما اعترفت لهم السلطة الفرنسية عام 1870 بحق الجنسية الفرنسية و المواطنة عبر مرسوم كريميه المعروف .في تلك السنة كان عدد اليهود الأهالي حوالي 200000 فقط. أما المسلمون عام 1944 فعددهم 7 ملايين ، و هو رقم كبير وخطير لو أقدمت السلطة الفرنسية الجديدة على منح كل المسلمين الحق في المواطنة الفرنسية ، و من ثم بعكس المأزق الخطير الذي آل إليه الإستعمار الذي تمادى في تصلّفه و عناده عندما تجنب إسعاف الأوضاع الأهلية في المستعمرة ، و صارت الأزمة تطل بوجهيها الاثنتين ، وجه يتعلق بأزمة الأهالي المسلمين الذين حرموا من إمكانات الدولة الحديثة ، و وجه يتعلق بغُرّاب الاستعمار و الرأسمالية الاحتكارية المرابية في الجزائر حيث صار وجودهم موضع سؤال ونظر بسبب وضوح فكرة المؤسسة العامة و ضرورة المسلمين لها و غياب أي استعداد من قبل الإدارة الاستعمارية للتجاوب مع هذا الواقع الجديد.

ما يسجل عن هذا التصريح، أنه اقتصر فقط على الحل السياسي[2] للوضع الجزائري لدقة الوضع و لأن السياسة هي الأصل الذي يساعد أكثر على حل بقية المسائل، الزراعية و الاجتماعية و العمالية...فكل ما ورد في التصريح يمكن اختزاله في تبيان نوع النظام السياسي الذي يليق بالجزائريين في ذلك الوقت، في سياق ظروف دولية و جهوية مشحونة بتوترات و مضاعفات الحرب على المستعمرات مثل مشاركة الجزائريين المسلمين في جبهات القتال، تحول مدينة الجزائر إلى قيادة أركان اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، حيث عزّزت القناعة لدي النخبة الوطنية من ضرورة التلازم بين مصلحة المسلمين و المصلحة الفرنسية، في ما يتعلق بمستقبل الجزائر.فقد أبقى التصريح حق النظر لفرنسا على الجزائر كآلية من آليات الحكم الفدرالي، و كتعبير من ناحية أخرى على الحكم الذاتي، لأن المجتمع الذي يقوم فيه هو مجتمع مكوّن من مواطنين جزائريين كاملي الحقوق السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية .و هكذا، فالخطوة الجريئة التي يخطوها التصريح في طريق بناء الدولة الجزائرية هي خطوة اقتراح مبدأ المواطنة الجزائرية، التي تعزز صلة الجزائريين المسلمين بمؤسساتهم، وكذلك تحمي الفرنسيين من "سلطة العدد"، التي تفضي إلى اقتحام أكثر للمسلمين للمجال العام و في الاقتصاد الفرنسي حتى في المتروبول.

سارعت، اللجنة الإصلاحية إلى الاعتراض عن مضمون التصريح، و عقب عليه السيد الأمين العام بقوله:" يريد السيد عباس، مواطنة جزائرية، دولة جزائرية، حكومة جزائرية و علمًا جزائريًا، لأنه يعتقد أن غير هذا الحل، يمكن أن يفضي إلى مزيد من الانقطاع بين المواطنين و غير المواطنين، و إلى غزو" مواطني المستعمرات"، غير المؤهلين إلى تسيير الأملاك الفرنسية العامة"[3]. وهكذا، فاعتراض السيد الأمين العام، و رئيس اللجنة في غياب الحاكم العام الجنرال كاترو Catroux، الذي يقوم بزيارة إلى بلاد الشام، هو اعتراض على ما سيترتب على نظام الحكم الذاتي الذي يسعى إليه فرحات عباس و أنصار أحباب البيان: دولة جزائرية، حكومة جزائرية، علم

---

[1] Ibid., p.57, 58

[2] الحقيقة، أن جميع المقترحات التي تقدم بها ممثلو الأهالي ركزت على ما هو سياسي، و قد تواضعوا على ايلاء العنصر السياسي الأهمية القصوى و وضعه على سلّم الأولويات قبل غيره من عناصر البرنامج، خاصة و أن المدة الموكلة لفريق العمل لتقييد التقرير النهائي هو شهر فقط، أي إلى غاية 31 جانفي 1944.

[3] Ibid., p.59

جزائري، مواطن جزائري أي مجموعة من الحقائق الجزائرية التي لم تعهدها الحكومة العامة، و تعمل على تلافيها.بينما التصريح يحاول أن يقترح الدولة التي يريدها من آخر ما توصل إليه الوعي السياسي، خاصة بعد الإخفاق الكبير لمشروع بلوم/فيوليت، عام 1937، الذي اعترض عليه شيوخ البلديات، و كبار المعمرين و حزبهم العتيد في الجزائر و المتروبول. فالتصريح يتحدث بخطاب عدم العودة إلى الوراء و تخطي كل ما هو قديم، و البحث فقط عن الوسائل و الطرق الثورية التي تمكن الجزائريين المسلمين من استعادة القدرة على إدارة الشأن العام كمواطنين على قدم المساواة مع الآخرين. و هذا ما تلخصه الفقرة الأخيرة من التصريح:" نأمل من اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني[1] أن لا تتردد في قطع علاقتها بالماضي المتهرئ، و السعي إلى الانخراط الحاسم على طريق الإصلاحات الثورية الكبرى و اعتمادها لهذه المقترحات التي قدمناها و رائدنا في ذلك خدمة الجزائر، فرنسا و الإنسانية "[2].

أراء و مواقف حول المواطنة

حظيت النقطة الأولى المتعلقة بالحل السياسي، بالنصيب الأوفر من تدخلات النخبة المسلمة، و كذلك بعض الشخصيات السياسية و القانونية الفرنسية.فالحل السياسي كما جاء في تصريح ديغول: تمكين النخبة المسلمة من حق المواطنة[3] مع الاحتفاظ بالنظام الإسلامي (الشريعة الإسلامية) في مجال

---

[1] حول قيمة و أهمية قرارات اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، نورد بعض ما جاء في افتتاحية السيد غونو، الأمين العام للحكومة و الذي ترأس جلسات اللجنة الإصلاحية مع الأطراف التي دعيت إلى تقديم مقترحاتها و برامجها الإصلاحية:" إن قرارات لجنة التحرير، أخذت بحراها إلى حديث الناس، و هي تنشر، في الوقت الراهن، ليس فقط في أوساط المسلمين في الجزائر، حيث أيقظتهم على أمل كبير، يجب أن لا يخيّب، بل يهتم بها العالم الإسلامي و في كل العالم، و حتى الأمم المتحدة، كلهم تعرفوا على الوجه الحقيقي لفرنسا." ibid., p.10

[2] Ibid., p.58

[3] في منطوق قرار لجنة الإصلاحات الذي وقّعه الجنرال ديغول ، أن حق المواطنة يعني نفس المعنى الذي تعرفه قوانين الجمهورية ، أي ذلك الحق الذي يسمح ب: بواجب الخدمة العسكرية ، القضاء المدني ، الوصول إلى مناصب الشغل و الوظائف الإدارية و التعليم العام ، إمكانية التقاضي أمام المحاكم الجنائية ، العضوية في المجالس المحلية في الجزائر و فرنسا و في الخارج أيضا ...فالفرد الذي يستحق المواطنة هو فرنسي بامتياز و يورث إلى أبنائه بصورة تلقائية . و كل الجدل و النقاش الذي دار بين النخبة الوطنية بمختلف أطيافها و بين أعضاء اللجنة الإصلاحية هو كيف يتم استحقاق هذه المواطنة و ما يترتب عليها. و قد تبين أن الموضوع برمته لاحق ، و ليس سابق لأوانه ، أي أنه لأول مرة يعالج معالجة حقيقية مع طرف يروم أن يتخذ بعض الإجراءات تخفف من الوضع الأهالي .

الأحوال الشخصية. و قد أجمعت على هذا الاقتراح جل الأطراف الجزائرية تقريبا، من ذلك الطرف الطُرُقي بكل شخصياته و زواياه. و من الذين ترددوا على لجنة الإصلاحات حول هذه المسألة السياسية ، الشيخ ابن طكُّوك الذي أعرب أمامها بأن " ما ورد في تصريح الجنرال ديغول ينم عن ثقة كبيرة حيال السكان الأهالي، الذين سجلوا بارتياح كبير بأن الحقوق السياسية التي تمنح لهم تحترم مبادئ الإسلام، ولأنها لا تمس نظام الأحوال الشخصية "[1]. واضح أن فهم الشيخ ابن طكُّوك ينطوي على سذاجة، و يفتقر إلى الدراية القانونية و السياسية، و كل ما في الأمر أنه قدم رأيا مُبَسَّطا و عاما لموضوع خطير في حياة الأمة، الدولة و الشعب.فقد اعتقد أن الحق الجديد الذي تعتزم السلطة الفرنسية تقديمه هو حق عام يتقاسمه الأهالي كما الفرنسيون أيضا، بمعنى يسري على جميع السكان في الجزائر. و عندما طلب منه تقديم المعايير التي على أساسها يمنح حق المواطنة للمسلمين الجزائريين، فضّل ترك الأمر إلى من هم أقدر منه على بحث المسألة، مما يوحي عند التحليل النهائي لرأي بن طكُّوك، كما قيد في تقرير الجلسات، أنه مجرد انطباع، لا يعوّل عليه في حل المسألة السياسية في الجزائر.فقد استفاد الشيخ بن طكُّوك من الجنسية الفرنسية كمنحة ، و لم يثبت جدارته و استحقاقه لها كما تمليها شروط الدولة الفرنسية ، أقلها الإلمام باللغة الفرنسية .و إلى نفس الرأي ذهب الشيخ صالحي أمقران، من أعيان المَرَابْطية في القبائل، الذي فضّل إتّباع طريقة التَّدَرج في تقديم الجنسية و حق المواطنة، حتى نتفادى النتائج السلبية الفورية التطبيق، خاصة رؤية الجزائريين المسلمين ك"القطيع "و هم يؤدون واجب الانتخاب بدون وعي سياسي يؤازره. كما اقترح الشيخ أمقران، إلغاء الأعراف " القانونية" السائدة في بلاد القبائل بنظام الشريعة الإسلامية.

و تمثل حالة ابن طكُّوك، الحالة التي تحدث عنها الزعيم الشيوعي، عمار أوزيقان، عندما أشار أمام اللجنة الإصلاحية، أن اللغة الفرنسية، يجب أن لا تكون عائقا في سبيل حيازة حق المواطنة، أي أن هذا الأخير يستطيع أن يحصل عليه من كان يعرف العربية وعلومها و يحمل شهادة فيها، تمكنه من الوعي بقضاياه الاجتماعية و السياسية. و بتعبير صريح، أن المسألة الجزائرية لا تدرك فقط باللغة الفرنسية، بل باللغة العربية أيضا لأنها تعني الملايين من السكان في الجزائر. و من خلال النقاش الذي دار في جلسات اللجنة، تبين أن الموضوع ليس منح المواطنة إلى جميع الأهالي، بقدر ما أن الموضوع المحدد، كما أشار إلى ذلك الخبير القانوني، هوريو، هو بحث مَن هم الذين تتوفر فيها شروط الاستحقاق، من النخبة الجزائرية. بمعنى أن المسألة المطروحة بدلالتها التقنية، القانونية، أكثر من أي

[1] Ibid., p.21

اعتبارات أخرى. و السؤال الذي يطرح دائما، عندما يتشعب النقاش، هو مَن مِن الجزائريين يستأهل حق المواطنة ؟

إن الشخص الذي يحظى بحق المواطنة، يصبح عضوا كاملا في الدولة، التي ترتب عليه واجبات أيضا.و هل الاقتصار فقط على الثقافة العربية يساعد فعلا على احتلال العضوية التامة في الدولة الفرنسية ؟. سؤال إشكالي، يصعب الإجابة عليه إجابة حضارية و إدارية في غياب الثقافة الفرنسية. فقد دلّت التجربة السابقة على أن العديد من شيوخ القبائل و قادة الزوايا و الطرق و القيّاد تحصّلوا على الجنسية الفرنسية، و بقيت لهم كعناوين شكلية و تشريفات رمزية، من دون ترقية تذكر على السلم المهني و السياسي في مناصب الدولة، و لم ترتب الجنسية أية حقوق جديدة، بل بقي الحاجز النفسي و الاجتماعي و السياسي قائما، فيما تَعَقّد الوضع القانوني بسبب الوضع/ statut الجديد. فالجنسية التي منحت لهم كانت مرسومة الحدود، و لم تكن تعني إطلاقا نفس المعنى لدى المواطن الفرنسي ذي الأصول الأوروبية أو في المتروبول. أما المعّول عليه في هذه الفئة من الشيوخ، فهم أولادهم[1] الذين حظيوا بامتيازات التعليم و التكوين باللغة الفرنسية، قد تسعفهم في الحصول على مناصب شغل و المطالبة بالجنسية الفرنسية، إذا هم أرادوا ذلك (لأن حق الجنسية و المواطنة لا يورث). و هكذا ، فمسألة حق المواطنة لا تعني فقط الأهالي و ليست شأنهم حصرا ، بقدر ما تعني أيضا الدولة الفرنسية كنظام جمهوري ، يجب أن لا يقصّر في تعميم الحقوق و الحريات على الجميع من أجل أن يعطى أكثر مصداقية لنظام الحكم و مبادئ الجمهورية ، و من هذه الناحية فان الدولة كإطار قانوني و سياسي جديد هي التي يمكنها إيجاد الحل لإعادة الانسجام و المعقولية و الشرعية خاصة إلى نظامها العام.

[1] في هذا المعنى قال شيخ العرب ابن قانة، أن لديه 9 أولاد في العائلة، كلهم ترددوا على الثانوية، و بعضهم وصل إلى درجة مهندس، ومنهم من يزاول تعليمه في الكلية، و آخرون انشئوا شركة تجارية ".Ibid., p.26, 27. و نفس الرأي ذهب إليه السيد لازيراي Lazeray الذي دعا إلى توسيع دائرة المستفيدين من حق المواطنة إلى فروع الشيوخ و القادة الدينيين لأن أبناءهم تمرسوا على الثقافة الفرنسية في التعليم و المهنة و الصناعة و التجارة.لا بل أن الممثل الشيوعي لازيراي ، ذهب إلى أبعد من ذلك ، و أشار إلى إمكانية الاستغناء عن شرط معرفة اللغة الفرنسية ، قياسا على حالة السنغال، و المؤسسات الفرنسية في الهند، حيث يورث المواطنون الأهالي الفرنسيون إلى الأبناء حق المواطنة .Ibid., p.29

أمام لجنة الإصلاحات ، تقدم أيضا الشيخ الباش أغا بن شنُّوف أحد كبار أعيان مدينة قسنطينة ،و عرض وجهة نظره في مسألة حق المواطنة و علّق منحها على سكان البلديات ذات الصلاحيات التامة les communes de pleine exercice ، التي تُعَدّ في رأيه إطارا مناسبا لترقية المسلمين و من ثم استحقاق وضع المواطن . فالعبرة بالنسبة إليه هو مجاورة الأوروبيين و الاحتكاك بهم للوقوف على أهم سبل و طرق تدبير الشأن العام و العيش وفق نمط الحياة المعاصرة . سارع الجميع إلى الاعتراض على هذا الرأي ، من الطرف الفرنسي ، كما من الطرف الجزائري و منهم السيد محمد الصالح بن جلول الذي قال أن التفرقة بين البلديات المختلطة و ذات الصلاحيات الكاملة ليست في الواقع إلا تفرقة اصطناعية ، لأن مسألة استحقاق المواطنة تتعلق بكافة السكان حيث ما وجد المحارب القديم و المهندس و الموظف و المتعلم سواء في البلديات المختلطة ، أو ذات الصلاحيات الكاملة ، أو في إقليم الجنوب[1] .فلو كانت العبرة في استحقاق المواطنة هي مجاورة و الاحتكاك بالأوروبيين ، لكان الأولى بها المهاجرون الجزائريون في فرنسا .

الحقيقة ، ما يفهم من تدخل الشيخ ابن شنوف و أمثاله من الأعيان و رجال الطرق و شيوخ الزوايا ، و من تدخل السيد بن جلول و أمثاله في فدرالية المنتخبين المسلمين هو الفرق بين الذهنيات أي بين تلك التي تمرست على قيم و مبادئ و أسلوب الحياة المعاصرة خاصة منها قيم الدولة و ثقافتها و بين ذهنية لم تدرك بعد مرحلة العيش في مؤسسات الجمهورية و لا تعنيها مسألة الحكم إلا بالقدر الذي يؤمن لها المركز و الجاه و العيش. ففي موقف ابن جلول خبرة و دراية و إيمان بالمساواة و العدل في من تشابهت مراكزهم واستوفوا شروط المواطنة بصرف النظر عن أصولهم أو أماكن إقامتهم، إن في الجزائر أو فرنسا .و لعل هذا ما يمليه مقتضى العيش في كنف الدولة أكثر من أي اعتبارات أخرى مثل الجاه و الحظوة،و المركز العائلي و المكانة في العشيرة و القبيلة و الزوايا التي يجب أن تزول مع الوقت ، و مع تعميم الثقافة السياسية الحديثة .

من الشخصيات الإصلاحية التي تقدمت برأيها في المسألة السياسية، و باعتبارها أيضا ممثلة عن السكان المزابيين ، أي الإصلاح الإباضي ، الشيخ إبراهيم بيُّوض، و قد استهل مداخلته :" بصفتي مسلم جزائري ، أرحب بكل حق يمنح إلى المسلمين الجزائريين في إطار الدين الإسلامي الذي لا يمس. و أنا عندما أخص بالذكر الإطار المقدس للدين الإسلامي، أقصد بهذه الجملة، أن الأمر يتعلق بأحكام الشريعة الإسلامية التي نص عليها القرآن الكريم و السنة النبوية المحددة لنظام الأحوال

[1] La commission, op. cit. p.37

الشخصية الإسلامي" [1]. و يضيف الشيخ بيُّوض ، أنه يحترم المبدأ الذي ينص على " أن المساواة في الأعباء يقابله المساواة في الحقوق". و باعتباره ممثلا عن منطقة الميزاب ذات المذهب الإباضي ، فقد صرّح بأن المزابيين يتوفرون على قانون/نظام عضوي خاص بهم، الذي أفرزته المعاهدة التي وقعها ممثلو الميزاب (14 مندوب ميزابي) مع المارشال روندو Randon، في 29 أفريل 1853، و قرار الحاكم العام تيرمان Tirman، المؤرخ في 21 ديسمبر 1882. و الواقع ، أن تصريح الشيخ بيُّوض المتضمن المسألة السياسية ، لم يخرج عن خطاب سكان الميزاب، و أعاد الشيخ تذكيرهم بها أمام اللجنة الإصلاحية في 3 جانفي 1944، و أختزلها على الشكل التالي:

-إلغاء نظام الخدمة العسكرية الإجبارية.

- صيانة الحريات الفردية في الإطار الديني و الإداري.

- حرية التجمع، حرية الرأي و تعليم اللغة العربية.

- توسيع نطاق تعليم اللغة الفرنسية.

- إعادة تنظيم قطاع الصحة و النظافة.

- غلق دور الدعارة و البغاء ، منع القمار و الميسر و شرب الخمور.

-رسم طرق مواصلات جديدة و حفر آبار جديدة أيضا.

واضح من مطالب الشيخ بيُّوض أنها اقتصرت على ما هو اجتماعي و تربوي لا غير ، فلم يشر إلى المسألة السياسية من حيث أنها الإشكالية التي يجب أن تناقش و تطرح في أبعادها الحقيقية و في سياقها الراهن كما فعلت الأطراف الأخرى.فالإقتصار على الجانب الاجتماعي و التربوي ، يعكس حقيقة الوضع الميزابي الذي قلما يحفل بما هو سياسي، ليس فقط لأنه محكوم باتفاقية أفريل 1853، بل لأنه مجتمع مغلق يروم الانكفاء على الذات، و لا يعبأ إلا بالشريعة الإسلامية نظاما عاما له.

أما المتدخل الثاني لمنطقة المزاب ، فهو الشيخ أغا سليمان ، الذي مثل المنطقة بإجماع[2] سكانها (تليت أمام اللجنة الإصلاحية برقية تأييد سكان مزاب، 7 مدن ، لتمثيلهم من قبل أغا سليمان).وقد

---

[1] Ibid.,p.64

[2] اعترض الشيخ الطيب العقبي على فكرة الإجماع ، التي رآها لا تناسب لا المقام الديني و لا السياسي . كيف لشخص يحظى بكل هذا التأييد؟ و قال" لا يحق للشعب أن يعين شخصا واحدا ليمثله، و ليس للشيخ أغا سليمان الحق في أن يمثل وحده الشعب."

جاء في عريضته ما يلي:"نحن، ممثلو 7 مدن ميزابية، من أعيان و أعضاء الجماعة، الذين اجتمعوا لدراسة المسألة التي دعت إليها جنتكم الإصلاحية (...) نعرب لكم ، و بالإجماع أننا نضع ثقتنا في الشيخ أغا سليمان أمام جنتكم الموقرة ، في سبيل الحرية ، المساواة و الحرية(...) إن ميزاب، بلد لا يرغب إلا في شيء واحد هو خدمة الوطن /الأم فرنسا،و لا يرمي إلا إلى هدف واحد هو صيانة و محافظة مقوّمات هويته بناء على معاهدة 1853. و عليه، فان رغبة الميزابيين و هدفهم مرهون بفرنسا ، طوال ما هي تولي عنايتها لهؤلاء المستضعفين من سكان الصحراء". ما يستشف من العريضة ، أن أهالي المدن الميزابية ارتكنوا إلى أنهم تحت الحماية الفرنسية ، و لا تعنيهم السياسة، فقد لاذوا بالمذهب الإباضي كنظام اجتماعي و ديني في منطقة عسكرية فرنسية .

تدخل الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، ممثلا عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، و قدّم مذكرة طويلة، ضمنها الخطوط الأساسية و المواقف الواضحة للحركة الإصلاحية من مسألة المواطنة و النظام الإسلامي. و بشكل عام ، اقتصرت الإصلاحات التي طالب بها الشيخ الإبراهيمي على الجوانب التالية :

- إصلاح القضاء الإسلامي .
- المساجد، الأوقاف و الموظفين التابعين لها.
- التعليم العربي الشامل.[1]

أما المطالب السياسية ، و هي تعبر عن موقف جديد إلى حد ما لجمعية العلماء من مسألة الموطنة، فجاء على النحو التالي:

- إنشاء مواطنة جزائرية ، يستفيد منها كل العناصر المختلفة من السكان ، دونما تمييز عنصري أو ديني ،و المعاملة بنفس الواجبات و بنفس الحقوق.
- تغيير كل الأنظمة الاستعمارية القائمة بنظام حكومي" حكومة جزائرية"، تكون مسئولة إمام البرلمان الجزائري.
- السماح لكافة الجزائريين الارتقاء إلي جميع الوظائف العامة على أساس من المهنية دونما اعتبارات أخرى.
- اعتبار اللغة العربية كلغة رسمية ، مثلها مثل اللغة الفرنسية.
- حرية ممارسة العبادات، و حرية تصرف كل طائفة بمؤسساتها الدينية.
- أن يخضع نظام الأحوال الشخصية الإسلامي إلى القضاء الإسلامي وحده[1]

[1] أنظر تفصيل ذلك في الباب الثاني ، الفصل الثاني من هذا البحث حول الحركة الإصلاحية

لا شك أن حركة العلماء تتقدم خطوة أخرى نحو المعالجة السياسية للمسألة الجزائرية، و تتقدم أكثر إلى موقف فرحات عباس و " البيان الجزائري"، في مفهوم " المواطنة الجزائرية " و" الحكومة الجزائرية" و" البرلمان الجزائري".و كل هذه المؤسسات هي آليات و إمكانات سياسية من أجل ترقية الإنسان الجزائري الذي استوفى شخصيته القاعدية من إسلام و عربية [2].

من جملة الذين تقدموا إلى لجنة الإصلاحات بآراء و مواقف مهمة حول وضع الإنسان الجزائري المرشح إلى حيازة حق المواطنة، السيد كسّوس، باسم الفدراليات الاشتراكية الثلاث في الجزائر.و قد حرص على أن يكون تقريره مشفوعا بحيثيات من يستحق المواطنة. و السيد كسّوس يميل إلى عدم تمكين المسلمين من حق المواطنة جملة، لأن هذه الأخيرة تقتضي جملة من المستحقات و لا تمنح كهبة.و معايير استحقاق المواطنة، كما يعرضها السيد كسّوس تتمثل في:

- المعيار الفكري، و المقصود به أن المرشح إلى المواطنة يكون حائزا على شهادة علمية بداية من التعليم الابتدائي إلى الشهادة الجامعية بالنسبة لمن سلك التعليم العام في المؤسسات الفرنسية، و شهادات تعليم عالي بالنسبة للمتخرجين من التعليم العربي، إن في الجزائر أو في الخارج مثل الزيتونة، الأزهر...و الحقيقة أن الإشارة إلى شهادات التعليم العربي يمثل خطوة مهمة في خطاب المطالب الأهلية، لأنه في الغالب، أن معايير الاستحقاق، كانت تقتصر على التعليم الفرنسي ، أي أنها عادة ما تعني فقط شروط الثقافة الفرنسية و مدنيتها، و لا يلتفت إطلاقا إلى الثقافة العربية و الإسلامية ، و ما إذا تندرج ضمن شروط استحقاق حق المواطنة.
- معيار ضريبة الدم، و يعني الجزائريين الذي انخرطوا في الجيش الفرنسي كملتزمين، و تقلدوا رتبا في المؤسسة العسكرية، و دافعوا عن الألوان الفرنسية في المعارك و الحروب التي شاركت فيها فرنسا.

---

[1] Commission, p.72, 73

[2] حول علاقة المسلم الجزائري بنوعية النظام السياسي الجديد، يرى الشيخ الإبراهيمي في مستهل مداخلته ، نظام المواطنة لا ينشأ الإنسان الجزائري ، و لا يرقيه إلى مواف المواطنة ، بقدر ما أن هذه الأخيرة عنصر إضافي لشخصية محترمة و قائمة و تتوفر على كل مقوّماتها. " يريد الأهالي أن يبقوا عربا ومسلمين، و حصولهم على المواطنة لا يعني رقيهم و تشريف لهم لأن صفتهم الإسلامية هي أكبر شرف لهم"

- معيار الفلاحة، خاصة الأشخاص من ذوي الأصول الفلاحية، و الذين أعربوا عن رغبتهم في العودة إلى عالم الفلاحة و الزراعة على أساس نظام جديد من المواطنة سواء أكانوا مدنيين أو عسكريين، فهم الأولى لاستثمار في الأرض.
- المعيار الإداري، و يتعلق الأمر بالموظفين و أعوان الدولة من المتقاعدين و الذين زاولوا نشاطا إداريا في البلديات و المرافق العامة.
- المعيار النقابي، و يشمل العمّال الذين مثّلوا الطبقة الشّغيلة في المؤسسات و الهيئات النقابية مدة 5 سنوات و أكثر، و برهنوا فعلا عن حس مدني و مسئولية عامة.
- المعيار الحرفي، و يتعلق بكل شخص يحمل بطاقة المهنة الحرفية، و أثبت جدارته في مزاولة صناعة حرفية.
- معيار المصاهرة، أي كل جزائري مسلم تزوج من فرنسية يحق له أن يحمل الجنسية الفرنسية، و من ثم الحصول على حق المواطنة الذي يمكنه من التمتع بالحريات العامة، مع إمكانية نقل هذا الحق إلى أولاده. و تعد هذه الطريقة من أنجع الطرق للوصول إلى مركز مواطن فرنسي صحيح، لأنه يوفر المساواة المطلقة في الحقوق، و يقوم على وجود هيئة انتخابية واحدة، توحد الجميع في البوتقة الفرنسية. هذا، في ما يتعلق بالشروط و المعايير التي يجب أن تتوفر في النخبة التي تود أن تندرج في نظام المواطنة، بينما باقي الأهالي فان لهم في بداية، الحق في انتخاب ممثليهم في المجالس و الهيئات الاستشارية العامة و المالية، و يمكن رفع عدد ممثلي المسلمين إلى النصف، بدل الثلث كما هو ساري[1].

ثم يضيف السيد كسّوس الإصلاحات العملية التي تساعد على ترقية المسلم في إطار الدولة الفرنسية:

[1] عدم توريث حق المواطنة إلى الفروع تُمثّل في الوضع الاستعماري آلية من آليات الإقصاء، و تذهب بعيدا بالنظام الجمهوري، و من ثم عدم وصول المسلمين الجزائريين إلى العيش في إطار الدولة الحديثة.فالأب الذي حصل على الجنسية و حق المواطنة لأنه قدم خدمات استحق عليها مزايا المواطن الفرنسي، لماذا يحرم من هذه الامتيازات أبناءه مع أنه هو (الأب) الضامن الوثيق لاستمرار التربية المدنية و السياسية إلى أبنائه.و غياب التواصل و الاستمرار في الحق و القوانين و الامتيازات لا يؤدي إلى تراكم الأصل و الثابت و لا تتراكم التجارب، السيرورة الوحيدة لإرساء نظام جمهوري و وجود مواطنين حقيقيين تابعين له.و هذا، ما يبقي وضع الجزائريين في حالة دائمة تقتضي منهم دائما التقدم بالتماس من السلطات العمومية بقائمة الاستحقاقات و الشروط التي يجب أن يستوفيها الفرد الذي يريد أن يحصل على صفة مواطن.

- ضرورة وصول جميع المسلمين بصفتهم مواطنين إلى كافة الوظائف العامة و فق قاعدة المساواة في المعاملة مع الفرنسيين من أصول أوروبية.
- المساواة في التعويضات، و العلاوات، الأجور و المنح... و أخيرا، يشير تقرير السيد كسّوس إلى دعم حرية الصحافة، حرية الاجتماع و تكوين الجمعيات، حرية ممارسة الشعائر الدينية، و تطبيق مبدأ الفصل بين الدين و الدولة، من حيث تعيين الأئمة، إعداد المسابقات، شروط الإفتاء، و اعتلاء المنابر في المساجد.

لا يخرج هذا البرنامج عن الخطاب المعروف لفدرالية المنتخبين المسلمين، و الشيوعيين أيضا، و هو خطاب يتسم بالنزعة الإصلاحية، التي تراعي و تحرص على عدم فك الارتباط مع الدولة الأم، و لا يحاول أن يصل إلى آخر ما يمكن أن يصل إليه تداعي الأفكار في المسألة الجزائرية. و عليه، فالاكتفاء بطرح إصلاحات جزئية، واحدة خاصة بالنخبة و الأخرى خاصة بالعامة من الجزائريين[1]، كما تفعل عادة السلطة الاستعمارية، كشف عن تناقض يصعب تجاوزه. فالذين يتقدمون إلى تمثيل الأهالي المسلمين، بعد حصولهم على حق المواطنة يتصرفون على أساس أن الجهة التي انتخبتهم هم المسلمون، و هذا مساس خطير بماهية المواطنة، فهذه الأخيرة تعدم التفرقة بين السكان، و تحرص أول ما تحرص على تجريد الإنسان و مخاطبته كمواطن عام.ذلك هو المأزق الذي يصير إليه مشروع السيد كسّوس إذا هو طبق فعلا.

إن حق الجزائريين المسلمين في ارتياد المواطنة حق أصلي، لأنه صادر عن سلطة تشريعية واحدة تمثل إرادة الجماعة السياسية قاطبة، و هذا هو المعمول به في النظام الجمهوري الفرنسي لما يتعلق الأمر بمخاطبة المواطنين الفرنسيين، أما التحفظ الذي أورده السيد كسّوس، و من معه من حاملي الجنسية الفرنسية فهو تحفظ لا يخدم الأصل العام و يبقي الجزائريين في حالة دائمة من المطالبة بهذا الحق، و لعّل هذا ما كان سائدا منذ عقود من الزمن مع الذين تحصلوا على الجنسية الفرنسية[2]. لكن حواجز

---

[1] و بهذا المعنى، فان تقرير السيد كسّوس يشبه مشروع فيوليت الذي طرح في الثلاثينيات من أجل أن يمكن حوالي 21000 شخصا مسلما من المواطنة الفرنسية، فيما برنامج السيد كسّوس يمدد العدد، حسب اللجنة الفرعية للإصلاحات، إلى حوالي 70000 مسلما.La commission, p.165

[2] يقول في هذا الصدد، السيد واكلي، و هو أيضا من المتدخلين أمام لجنة الإصلاحات، **كحاصل على الجنسية و** المواطنة الفرنسية، و مدير مدرسة متقاعد:" إن الالتماس الذي رفع إلى السلطات العمومية، من قبل المسلمين الذين حصلوا على حق المواطنة فُرَادى، و تخلوا بسبب ذلك عن نظام الأحوال الشخصية الإسلامي، يطالبون بضرورة

نفسية و اجتماعية و فكرية، حالت دون التمكن الفعلي من امتيازات الدولة عندما تعني المؤسسات و المرافق العامة.هذا على صعيد المبدأ العام الذي يجب أن يحكم منطق الدولة الحديثة. لكن نفس المبدأ، كما يرى بعض الفقهاء و رجال السياسية الفرنسية، لا يستبعد وجود تنوع من حيث الوضعيات و المراكز الاجتماعية، بسبب تعدد الديانات، الأصول، اللغات، و الاختلاف الجنسي بين المرأة و الرجل مثلا الذي يستأثر بامتيازات كثيرة و من حقوق و حريات. لكن الدولة، و هذا هو الأصل فيها، هي التي تعمل على توحيد المراكز الاجتماعية وفق الأوصاف القانونية التي تحددها بشكل واضح، و التقريب بين الذّهنيات، و تعميم الخطاب الرسمي الواحد عندما تخاطب المواطنين، مهما كان تفاوتهم السياسي و الاجتماعي، ودرجتهم في سلّم التعليم و المهنة. و في هذا المعنى، قال السيد بيغيلي Périllierوالي قسنطينة، و أحد المتدخلين أمام لجنة الإصلاحات:" يمكن، من الناحية القانونية، أن يكون لأشخاص من بلد واحد أوضاعا و أنظمة مختلفة. فقد عرف القانون العرفي الفرنسي هذا التنوع بين سكان نفس البلد. صحيح أن الوحدة السياسية الفرنسية، في ذلك الوقت، لم تكن متينة، كما هي عليه اليوم، لكن الوحدة السياسية، بدورها تتطور و تنمو، و تساهم في دعم الوحدة القانونية "[1].

أطروحة الدومنيون و نقدها

كان للحزب الشيوعي الجزائري بدوره تدخلا مُهِمًا أمام اللجنة الإصلاحية ، و قدم أمينه العام وجهة نظر حظيت بالنقاش و التعقيب، يمكن تلخيصها في الفقرة الأخيرة التي ختم بها مداخلته:" إن الجزائر مدعوة ، في يوم ما ، إلى نظام الدومنيون . و من الآن ، يجب على الأوروبيين و المسلمين أن يشاركوا في إعداد برنامج مشترك، يستند إلى حياة أفضل."إن صيغة الدومنيون ، كما سبقت الإشارة طرحت من قبل جميع التشكيلات الوطنية من دون تحديد سياسي و قانوني لها، سواء من قبل جمعية العلماء في أعقاب المؤتمر الإسلامي 1936، أم من طرف فيدرالية المنتخبين و خاصة البيان الجزائري، بداية الأربعينيات. بداية ، أن نظام الدومنيون، كما طرحته الحركة الوطنية بشكل عام ،

العودة إلى وضعهم الاجتماعي السابق.فقد دلت التجربة، في نهاية المطاف، أن الاندماج التام في نظام المواطنة قد أخفق تماما، و أن يعمد بدلا من ذلك، أن يحوز الإنسان على حق المواطنة دونما تخلي أو تفريط في نظام الشريعة الإسلامي (...) و الحقيقة أن 99 في المئة من علاقات المصاهرة و العقود تجري مع إخوانهم المسلمين، مما أفضى إلى مشاكل حادة لا قبل لهم على ردها أو حلها، خاصة في عقود الزواج و الطلاق و الميراث..."ibid., p.39

[1] Ibid., p.147

يعبر قبل كل شيء عن عدم استعداد الجزائريين في الاستقلال التام المعبّر عن كامل السيادة، بسبب غياب الإمكانات الكفيلة خاصة منها البشرية و ثقافة الدولة ، و ما يتطلبه الحكم من ترتيبات دستورية ، و علاقات دولية ، فضلا عن مؤسسات إدارية تسير وفق لوائح الأنظمة الحديثة . و بتعبير آخر ، أن نظام الدومنيون، الذي يُبْقِي حق الإشراف و النظر لفرنسا على الجزائر ، هو اعتراف بعدم توفر شروط الدولة المدنية الحديثة، لا بل أن عمار أوزيغان ، و هو يعبر عن موقف الحزب الشيوعي الجزائري يستبعد تماما وجود دولة جزائرية بملامح عربية إسلامية. و لعل هذا هو المأزق الذي آلت إليه التجربة الشيوعية في الجزائر، حيث استمرت ملازمة و مرافقة للنمط السوفيتي ، و تجاوبها التلقائي مع تطور الحزب الشيوعي الفرنسي.

إن الخطاب الذي يردده الشيوعيون الجزائريون هو خطاب بمفردات فرنسية و قضاياه الفرنسية أيضا خاصة المسألة العمالية و مواجهة الاستعمار في شكله الإمبريالي الذي يستدعي اتحاد كل الطبقات الشّغيلة في العالم من أجل إرساء نظام اجتماعي و سياسي أكثر عدلا و إنصافا و بوجه إنساني ، و عادة ما يكون لصالح الاشتراكيين و الشيوعيين في الدول الأوروبية و خاصة في الاتحاد السوفيتي.و هكذا ، و وفق هذا التصور الشيوعي ، فان الدولة الفرنسية هي التي سوف تستوعب المواطن المسلم الجديد في الجزائر ، بعد ما يقدم كل متطلبات و مستحقات المواطنة، كما ورد ذلك في حديث عمار أوزيغان:" إن الحزب الشيوعي الجزائري يؤيد أن تمنح الحقوق السياسية إلى مجموع المسلمين في الجزائر، الذين بمقدورهم تمييز السبيل الذي يؤدي إلى تحرير فرنسا.نعم لتحرير فرنسا". فقد جاءت فرصة دخول فرنسا الحرب ، و من ثم استغلال الحدث من أجل إعادة التّموقع السياسي في الخارطة العامة ، و الحزب الشيوعي الجزائري اختار من هذه الناحية مؤازرة فرنسا في مجابهة النظام النازي، لأنه يعتقد أن انهيار فرنسا في الحرب يفضي لا محالة إلى ضياع فرصة الاستفادة من الحقوق و الحريات العامة التي تمنحها الدولة الحديثة . و لعّل هذا أيضا كان موقف الجزائريين المتمرسين على الثقافة الفرنسية و التي لم تسعفهم في الخروج عن نمط المدنية الأوروبية إذا هم نجحوا في الحصول على صفة المواطن.

في حديث عمار أوزيغان أمام اللجنة الإصلاحية ، لم يقدم ما يشير إلى الاعتبارات المحلية الجزائرية كإمكانية لاستحقاق المواطنة الفرنسية ، بل كل شيء كان منصرفا إلى الدولة الفرنسية ، رغم أن الأمر يتعلق بالجزائر . و هذا أيضا مأخذ آخر يتورط فيه الحزب الشيوعي الجزائري ، الذي لم يأخذ بالتجربة الروسية ، رغم اقتفائه لأثرها ، حيث عمد البلاشفة إلى إقرار مبدأ تقرير المصير للشعوب السوفيتية ، و تعميم صفة المواطنة على الجميع . فلماذا يختلف الوضع إذن في الجزائر؟ سؤال

لم يستطع الحزب الشيوعي الجزائري أن يجيب عليه إلا بمزيد من المفارقات و التناقضات التي أبعدته عن محايلة الواقع الجزائري الجديد في لحظات دقيقة و حادة، و بقي غير مقتنعا بمقومات الأمة في تكوين النظام السياسي اللائق بالجزائريين المسلمين[1] .و هذا ما يوضحه زعيم الحزب نفسه في واحدة من جلسات اللجنة ، عندما عقّب على السيد ابن جلول ، في مسألة الأمة الجزائرية:" في تصوّر الحزب الشيوعي الجزائري و الحزب الشيوعي الفرنسي ، أن الجزائر أمة في طور التشكل، و شعبها ينحدر من أصول مختلفة أوروبية ،عربية ، بربرية ، انصهروا إلى حد تشكيل جنس جديد لم يبلغ سن النضج بعد"[2]. و ليس بعيدا عن هذا لموقف ما ذهب إليه موريس طوريز صاحب هذه الأطروحة بالذات التي عرضها في الثلاثينيات حتى يتفادى إمكانية ارتقاء الجزائريين إلى مواطنين تخاطبهم قوانين لدولة الحديثة ، لأن الفكر السياسي كان يركز على علاقة مستوى السكان و تمكينهم من النظام و القوانين المدنية الحديثة. فأطروحة "الأمة من طور التكوين و التشكل"، يراد بها فقط من الجانب الفرنسي تأجيل مسألة الاستقلال و المواطنة و التحرر التام للجزائريين على أساس غياب الأمة القائمة. إلا أنه من جانب الشيوعيين الجزائريين ، فان حق المواطنة في صلتها بمقومات الأمة صارت إلى حد ما محسومة بعد النقاش الكبير الذي دار في الأوساط الأهلية طوال الثلاثينيات خاصة بين الشيخ ابن باديس و فرحات عباس، في سياق المؤتمر الإسلامي الأول، 1936.و بالرغم من ذلك استمر الحزب الشيوعي الجزائري يعاند السياسة و التاريخ و يواصل تنكره لحقائق المجتمع الجزائري من لغة و دين و حياة مشتركة في الحياة اليومية ، فضلا على ماضي مشترك من التاريخ بما في ذلك الوجود الفرنسي نفسه ، الذي عمل من دون أن يقصد على تمتين عرى المسلمين ضدا عنه.و خلاف ما ذهبت إليه بقية التشكيلات الجزائرية التي تنتظر فقط من السلطة الفرنسية العليا إعطاء الإطار القانوني و الدستوري و السياسي للأمة الجزائرية ، بقي الحزب الشيوعي الجزائري يراوح مكانه ليعبر أكثر عن ولوجه أزمة وجودية حادة ، لم يعرف كيف يتخلص منها ، رغم ظهور الأفكار الكبرى

---

[1] في رده على الشيخ الطيب العقبي ، الذي واجهه بسؤال ما إذا كان الحزب الشيوعي الجزائري يفصل بين اللغة العربية و الدين الإسلامي :" يولي الحزب قيمة و اعتبار إلى اللغة العربية ، و يجب أن تأخذ مكانتها الحقيقية و على الحكومة أن تبذل المزيد من المدارس لتعليمها. نعم الحزب يفرق بين اللغة و الدين ، لكنه يحترمهما معا". Ibid., p.174

[2] Ibid P 173

التحررية في العالم الذي يعاني القهر و الاستعمار ، و تفاعل الشعوب المستضعفة معها في ما عرف بحركات التحرر[1].

هناك مأخذ آخر رافق الحزب الشيوعي الجزائري هو التناقض الذي انطوى عليه مقترحه لنظام الدومنيون Dominion، الذي يوفر في الأصل استقلالا ذاتيا يسمح باستثمار إمكانات و مقومات الأمة و خصوصياتها ، بل كان يرى أن مسألة الخصوصيات ، آيلة إلى زوال مع مرور الوقت.

جميع الذي تدخلوا أمام لجنة الإصلاحات نهاية عام 1943 و بداية عام1944، عبّروا عن المسألة الجزائرية في سياق ما تحتمله الظروف في ذلك الوقت ، و الغالب أن الرأي كان ينصرف إلى نوع من العلاقة مع فرنسا مع التفاوت في التعبير عن الاستقلال الذاتي أو الاندماج في الكيان الفرنسي . بينما لم تفصح السلطة الرسمية عن رأيها بالكامل إلا بعد أن تضع الحرب أوزارها ، و هذا ما يفهم من تدخل الحاكم العام نفسه الجنرال كاترو Catroux :"باعتبار أن الجزائر أرض فرنسية، فعلى المسلمين أن يندرجوا في المجموعة الفرنسية، لأن الخيار السياسي الوحيد المتوفر اليوم هو اعتبار الجزائر تتشكل من ثلاث نواحي إدارية فرنسية (مناطق) ، تدار في الإطار السياسي لفرنسا. و يبقى على الحكومة الفرنسية ، أن تدرس ، في ما بعد ، ما إذا كان بالإمكان تعديل نظام الجزائر أو الإمبراطورية"[2]. في هذه الفقرة ، يعترف الحاكم العام أن الجزائر أرض فرنسية دون سكانها الذين لم يرتقوا إلى مصاف المواطنين و لا يستأهلون قيمة الأرض نفسها ، بل يتعيّن دائما على السلطة أن تسعى إلى الرقي بالأهالي إلى وضع سياسي و قانوني يتماهون معه في الدولة الحديثة ، و هذا ما كان ينتظره الجزائريون طوال قرن من الاحتلال ، و هذا ما أخفقت فيه السلطة الاستعمار طوال نفس القرن. و التطور و الرقي الذي يجب أن يحصل عليه المسلمون الجزائريون ، يجب أن يتم في إطار السياسة الفرنسية، و لصالح فرنسا و إمبراطوريتها . و هذا ما يرمي إليه الموقف الرسمي الفرنسي بالنسبة للمسألة الجزائرية هو تطبيق سياسة لتوكيد الحقيقة الفرنسية و ليس الحقيقة الجزائرية .

---

[1] في هذا السياق ، سياق الحرب ،و حركات التحرر، و الأفكار الجديدة في العلاقات الدولية التي أفرزتها الحداثة السياسية و التنظيمات المعروفة بالدول /الأمم، أدرك بعض الجزائريين أن الوقت يستدعي فعلا إلى ضرورة تغيير المرجعيات الكلاسيكية ، و السعي ،كما رأى السيد فّضيل" إلى تطوير رؤية مذهبية تتماشى مع الأحداث السريعة التي يعيش عليها العالم اليوم ، و من ثم بلورة مفهوم حديث للمصلحة العامة. إن دولة فرنسا كبرى يجب أن تتسع إلى كل أبنائها فرنسيين و مسلمين و تعاملهم على قدم المساواة".

[2] Commission, p.9

و من جملة اعتراضات السلطة الحاكمة على مقترحات ممثلي السكان المسلمين ، اعتراض السيد كاترو على نظرية الدومنيون التي تقدم بها السيد فرحات عباس و غيره .فالسيد الحاكم العام يرى أن مقترح السيد فرحات لا يسمح به الوضع في الجزائر التي لم تصل بعد إلى المستوى الذي وصلت إليه بعض الدول التابعة لمنظومة الكومنولث ، مثل كندا التي بلغت مرتبة متقدمة في المجال الاقتصادي ، المالي و التجاري فضلا على السياسي ، مكنها من أن تحوز على الاستقلال من بريطانيا العظمى ، و تعاملها على أساس دولة ذات سيادة مع الاحتفاظ بحالة الود و التعاون الدفاعي و الاقتصادي. و الأمر يختلف تماما في الحالة الجزائرية ، التي تعاني قصورا سياسيا و اقتصاديا ، و في الغالب ما زالت فرنسا هي القائمة بالأعمال فيها ، و أن وضع الجزائر لا يؤهلها إطلاقا إلى أن تستقل بذاتها و لو نوع من الاستقلال[1].وهكذا ، فعلاقة الجزائر بفرنسا أو فرنسا بالجزائر هي قدر يستدعي التعامل الايجابي بينهما بحيث لا يبطل أي إمكانية البحث عن الحل في إطار الأمة الفرنسية و دولتها[2].

[1] إن نظرية الدومنيون ، كما طرحها فرحات عباس ، و كما رفضتها السلطة الحاكمة ، صارت مدعاة للجدل و القراءة السياسية المتعددة ، و كل واحد يحاول أن يقدم ما يشفع به رأيه . ومن هؤلاء السيد محمد الصالح بن جلول ، زميل فرحات عباس في نفس الثقافة و الحزب، الذي أوضح أن فكرة و نظرية الدومنيون لا تنطوي على دعوة انفصالية أو استقلال سياسي كامل ، لأن حق النظر مكفول للسلطة العليا في باريس الذي يبقي السياسة الخارجية و الدفاع في يد الدولة الفرنسية ، و أن ممارسة حق النظر في شؤون و قضايا الجزائر، يصبح ايجابيا إذا استطاعت باريس أن تتخلص من النزعة الاستعمارية للقوة الأوليغارشية في الجزائر و فرنسا ،التي تعد العائق الكبير لأية محاولة تخطي الوضع الأهلي نحو المواطن الفرنسي أو الجزائري أو الإمبراطوري...و في كل الأحوال ، أن نظام الدومنيون هو الصيغة المتوفرة و التي حرى تطبيقها في أماكن أخرى من العالم ، التي تساعد على الإفصاح عن الملامح و الخصائص الجزائرية، الشرط القاعدي لأية صلة سياسية بين فرنسا و الجزائر.و من ناحية أخرى ، كان ابن جلول أيضا يحرص على عدم خلخلة النظام القائم للهيئة الانتخابية ، بحيث لا يؤدي أي تعديل فيها إلى التعريط في المصالح الفرنسية أو إغراق الأقلية الأوروبية في الكتلة المسلمة ذات الأغلبية البشرية. و لتفادي هذا الاحتمال، قدم الحل التالي: عدد المقاعد في الهيئات الانتخابية، للمسلمين نفس العدد مع الأوروبيين في البلديات المختلطة الذي يكون فيها المسلمون ضعف عدد الأوربيين.ثم يؤكد السيد ابن جلول أن التمثيل هو الذي يمثل حقيقة المسألة السياسية في الجزائر ، و ليس الإشكالية العامة حق المواطنة مع الاحتفاظ أم لا بنظام الإسلامي الأحوال الشخصية .

[2] من جملة الحلول التي تقدمت بها لجنة الإصلاحات ما جاء في تعقيب أحد أعضائها على صيغة الدومنيون :" من الأفضل تبني الحل الذي يمنح المواطنة لكافة السكان الأهالي ، في مقابل ذلك ينشأ نظام انتخابي خاص. و لعل هنا عبقرية فرنسا ، عبقرية إقليمية مكنتها من جعل الجزائر أرضا فرنسية."La commission , op. cit. p.114

و في نفس الصدد ، اعتبر كاترو أن فكرة الدومنيون تنطوي على اعتبارات رمزية ، روحية و دينية و لا تتعلق بجوهر السيادة ؛ لأن الدول المنضوية تحت صيغة الدومنيون هي دول أصلا مستقلة ، على خلاف الوضع في الجزائر التي يحتاج سكانها المسلمون أن يرتقوا على سلم التربية السياسية و المدنية و قيم الحداثة الشرط اللازم للمواطنة و الدولة . و واضح من خلال تدخل السيد الحاكم العام أن هذا التصور لا زال يعلق أمله على المشاريع الحكومية السابقة ، مثل مشروع فيوليت عام 1931، و مشروع بلوم–فيوليت عام 1937 وقبلهما مشروع ألبير روزي... و كلها مشاريع ترمي إلى تمكين فئة من الجزائريين المسلمين من المواطنة مع الاحتفاظ بنظام الأحوال الشخصية الإسلامي.لكن الوضع تغير بشكل نوعي ، و صار ما بين الثلاثينيات و الأربعينيات على حد تعبير فرحات عباس قرونا من الزمن بسبب سياق الحرب العالمية الثانية و مضاعفاتها على العلاقات الدولية و القانون الدولي العام بشكل خاص.

حقيقة ، فقد تغيرت الأوضاع السياسية و النفسية و انتاب الوعي الجزائري حالة من التوق الحثيث إلى الاستقلال أو الحكم الذاتي أو أية صيغة يستطيع عبرها الجزائريون أن يفصحوا عن مقوماتهم الذاتية من عربية و إسلام ، خاصة أمام أزمة الوجود الاستعماري الذي صار يمثل عبءً على النظام الفرنسي إذا ما هو أراد تسخير مجموعة من الإصلاحات لفائدة المسلمين . فقد زاد نفوذ الحزب الاستعماري وصار قوة سياسية و اقتصادية ، اعتبر على أساسها سلطة أوليغاركية. المعروف أن المعادلة التي تحكم الوجود الفرنسي الجزائري هي أن محاولة تقليم أظافر الكولون يعني تلطيف حياة المسلمين العامة.و بتعبير آخر ، أن الأمر لم يعد يقتصر فقط على بحث المسألة الأهلية و إيجاد الحل لها ، بقدر ما صارت المسالة هي كيف يمكن للسلطة الفرنسية الجديدة التعامل مع القوة الكولونيالية في الجزائر.

ما بعد الإصلاحات ..أو زمن اليقين السياسي

مَثّلت لحظة لقاء الشخصيات الجزائرية الثلاث ، التي وقّعت على وثيقة أحباب البيان و الحرية :فرحات عباس ، البشير الإبراهيمي و مصالي الحاج، لحظة تاريخية مكثفة بالمعنى الذي طالما ناضلت من أجله الحركة الوطنية الجزائرية : إدراك معنى الوطن و الدولة بضرورة مساهمة الآخر أيضا فيهما ، أي أن الأطراف الأخرى يمكن أن تساهم في تحديد معنى و دلالة الوطن و الدولة المستقلة .فقد جاء تأسيس حركة أحباب البيان و الحرية ليعبر عن مسعى جديد توسمته الحركة في العمل الجماعي عبر البحث عن جميع الوسائل و الطرق و المناهج من أجل هدف واحد بلغ درجة اليقين

السياسي و لا يقبل التراجع تحت أي طائل .كما أن حركة البيان و الحرية ممثلة في الأحزاب الثلاثة تجاوبت مع الأمر الصادر عن اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني 7 مارس 1944، بالرفض و تصدت له كجبهة سياسية عريضة استقطبت القوى المسلمة ، طوال سنة كاملة أسفرت عنها الأحداث الدامية ماي 1945.

و للوقوف على الأحداث و تطوراتها خلال هذه السنة، نستعرض بعض فقرات من التقرير[1] المهم الذي قيده الأمين العام للحكومة في الجزائر السيد غازان Gazagne .تابع التقرير الأحداث و المظاهرات التي رافقت و تلت صدور أمر 7 مارس 1944، حول المواطنة الفرنسية، و سجّل بعض ما كان يجري في الشوارع سواء في المدن أو الأرياف، و خاصة الشعارات التي كانت تكتب على الجدران، مثل: مواطنون فرنسيون لا، مواطنون جزائريون نعم. و يعقب صاحب التقرير ، بأن هذا الشعار يكشف حقيقة عن نزعة وطنية متصاعدة في صفوف الحركة الوطنية ، التي لم تعد تقتصر على النظري و الخطاب ، بل أخذت مسار النشاط العملي ، التعبوي التحريضي، عبّر في التحليل النهائي عن ارتكاسة عن مشروع "اللجنة الإصلاحية "، و التراجع عن الأمر الصادر في 7 مارس 1944عن اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني . فقد وصلت درجة الوعي إلى حد عدم التراجع أو الرجوع عن الخط الوطني الساعي إلى التحرر و الاستقلال، و لم يعد يتعلق الأمر فقط بالمدن و الحواضر ، بل طال الأرياف والبوادي التي استُدْرجت بدورها إلى النشاط التحريضي ، و إلى التمرد على الوضع الفرنسي القائم.ووصول هذا الخطاب الحاد إلى هذه الفئة من المجتمع ينذر بعواقب و توقعات و احتمالات يصعب التحكم فيها، لأن التيار يتدفق دائما نحو المزيد من التمرد و الثورة و الخروج عن " النظام". و لأن وصول بعض مروجي الايديولوجيا الوطنية إلى الفلاحين و المزارعين و سكان المناطق السهبية من

[1] التقرير الرسمي الصادر عن الأمين العام ، على قدر كبير من الأهمية ، ليس فقط من حيث المعلومات التي يتضمنها ، و هي كثيرة فعلا ، بل لأنه يرصد خلفيات أحداث ماي 1945، يستفيد منه البحث العلمي ، عند التحليل و الشرح للوعي الجديد الذي صارت إليه النخبة الوطنية في علاقتها بما يجري في الداخل و ما يحدث في العالم . فالقراءة المتمعنة لهذا التقرير ، تفيد بظهور آفاق جديدة لدى الحركة الوطنية الجزائرية ، في مختلف تعبيراتها و تشكيلاتها ، مع نزوع قوي للخروج من الوضع الاستعماري .فالتقرير يرسم فعلا خطا تصاعديا للنشاط الواسع الذي قامت به القوى المسلمة الثلاث: حزب الشعب، جمعية العلماء، حركة البيان لفرحات عباس، و الإيقاع السريع للأحداث لحد تجاوزت المتوقع، بل فلتت حتى من التحكم فيها. و أخيرا، و ليس آخرا، تفضي القراءة السياسية و الفكرية للتقرير إلى أن هناك نشاطا أهليا يتم على مستوى "الوعي الجمعي"، و "الضمير الوطني".أنظر نص التقرير كاملا، في : J.Jurquet, la révolution nationale algérienne et le parti communiste français, T.2, p.161-175,

مربيي المواشي يوسع دائرة السكان المحتجين و المتذمرين من السياسة الفرنسية[1] و يضيف شعبية كبيرة لزعماء الحركة الوطنية المطالبين بالاستقلال. فيما يصعب على السلطات الفرنسية صد هذه الدعاية لدى فئة الفلاحين لأنها تجهل تماما عقليتها ولأنها الفئة الأكثر استغلالا طوال العهد الفرنسي ، و حرمت من أن تدرج ضمن بنية الإنتاج و التصدير و قنوات التجارة في الجزائر، و هي بالتالي الأقرب إلى الثورة على رأي فرانز فانون.

أفصحت هذه النشاطات المتوالية عن بروز روح عربية واضحة، ترنو إلى التحرر الوطني، لمسها معدو التقرير في العديد من مناطق القطر. ففي مدينة خنشلة ، و بتاريخ 15 جوان 1944، قدم السيد فرحات عباس كلمة أمام 600 من الحضور ، جاء فيها :" أن الوقت الراهن خطير جدا. و ليست هناك قوة تثنينا عن مطالبنا ، حتى و لو تجشمنا في سبيل تحقيقها السجن و الموت. و إذا كنا ، اليوم نسارع إلى الإعراب عن شكرنا للجنرال ديغول وما قدمه ، فإننا نقول أيضا أنه غير كافي لأن ما نريده ليس الحكومة الجزائرية. نعم نستطيع جميعا أن نرفض حقوق المواطنة ، كما عرضتها " اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني" ، فإننا نستطيع الضغط على الفرنسيين و الوقوف لهم الند للند من أجل إقناعهم بحجتنا و منطقنا"[2]. ثم يسرد التقرير مجموعة من الشعارات و اللافتات التي علقت على الجدران من طرف النشطين الوطنيين ،ففي مدينة سطيف كتبت الشعارات من نوع ، " الثورة من أجل الحرية و الاستقلال"، " لا مكان إلا للعَلَم الجزائري". و في برج بوعريريج ، "ليس هناك قوة تستطيع أن تحول الجزائري إلى فرنسي" ..." أرض الجزائر، أرض الشهداء الغالية بتضحيات الأبطال، و بدموع الأمهات"..."يا أيها الجزائريون ضحوا بأغلى ما لديكم في سبيل الوطن. إن هذه الأرض هي أرضكم، منذ القدم، و قد انتزعوها منّا ظلما و عدوانا". و أما في مدينة تلمسان فقد تجمع حوالي 450 من الكشافة الجزائرية و رددوا نشيد الحرية و الاستقلال.كما تقدم أحد أنصار حزب الشعب بهذه الكلمات الملتهبة بالوطنية و الشعور المناهض لفرنسا:" يحدونا إيمان متدفق كالنار الملتهبة في الهشيم لا تني تتسع و تستفحل. أنصار جدد ينخرطون في صفوفنا و يعززوننا، رغم كل التصرفات

---

[1] يقدم التقرير إحصاءات و أرقاما يصور بها الوضع الاقتصادي المزري الذي سبق أحداث ماي 1945، مثل ندرة المواد الغذائية ، انخفاض فادح في قطاع المواشي ، ضعف آليات الإنتاج و التصدير ، فضلا عن الأزمة المالية الحادة ، و تدهور الصناعة الفرنسية بسبب الحرب العالمية الثانية . و إذا كان التقرير يشير إلى تدهور الوضع الاقتصادي ، إلا أنه لا يرتب عليه كل شيء ، بل يترك هامشا معتبرا للوضع السياسي لتفسير أحداث ماي .

[2] Ibid.,p.165.

الوقحة للحكومة الجديدة... فقد سقط القناع عن آخر فصول الاستعمار. و هناك مسرحية جديدة ، سوف يؤديها ممثلون جدد من المسلمين الوطنيين الذين تخامرهم نشوة الحرية و العدالة"[1].

إن هذا النشاط السياسي و الإيديولوجي المحموم، كما يرى التقرير، يعزى إلى أحزاب ثلاثة: أحباب البيان، حزب الشعب الجزائري و جمعية العلماء، أي جميع التيارات المتواجدة في الساحة العامة.وقد سعت بوعي و بدون وعي إلى تكامل مجهوداتها نحو استغلال و استثمار إمكانات و مقومات المجتمع من أجل الدفع به إلى مزيد من التمايز و الانفصال. ففي مثال جمعية العلماء ، يلاحظ أنها تقوم بنشاط دءوب في مجال الدين و الثقافة : فتح مؤسسات تعليمية وتربوية، بناء المساجد ، جمع التبرعات، تنظيم الكشافة الإسلامية ، تعليم اللغة العربية و الحث عليها، زيارات إلى مراكز التدريب .. و كل ذلك في أفق توضيح ملامح المجتمع الجزائري و الوعي بها كحقائق مستقلة عن فرنسا[2]. و كل هذا يعبر عن الجوانب العملية التي أرادت جمعية العلماء أن تحققها بناء على مطالبها المعروفة، و البرنامج الذي قدمته إلى السلطات العمومية ، حول تمثيل المجموعة المسلمة في الجزائر، و التسيير الحصري على شؤون الدين الإسلامي و تعليم اللغة العربية و القضاء الإسلامي.

و الظاهر، كما يفصّل التقرير، أن العمل الوطني ، أخذ فعلا طابعا إجرائيا ، صار يحقق آثاره الفعلية في الميدان لصالح التحرر و الاستقلال:" فالنشاط- الذي يقوم به الوطنيون- تضبطه طريقة عمل و منهج منظم و فعال، يستبعد كل محاولات التشرذم و الفرقة في صفوفه. و اليوم يلتقي رواد وزعماء الحركة يقفون فوق أرض واحدة و يواجهون خصما واحدا، و يتحكمون في الشعب، و يسيطرون عليه عبر وسائل مختلفة: الدعاية الخفية ، الكتابة على الجدران ، توزيع المنشورات، تمرير البيانات عبر المعاطف، تبادل الجرائد الحرة و السرية، اجتماعات تتم بعيدا عن الأنظار، محاضرات و خطب، تبادل أطراف الحديث السياسي و الوطني بمناسبة الحفلات، الخروج في حملات الدعاية ، الاكتتاب...جميعها ساهم في زرع أجواء مناوئة للوجود الفرنسي"[3].

---

[1] Ibid.,p.169

[2] Ibid.,P.167.

[3] Ibid., p.169.

الحقيقة، أن التقرير وجد مادة ثرية بالأحداث و الوقائع التي تدل فعلا على بداية الغليان في صفوف الأهالي، و استطاع صائغه أن يرصدها وفق خط تصاعدي لحالة السخط العام الذي أنتاب الوجدان الجزائري ، و أن النخبة الوطنية صارت لا يهدأ لها حال إلا بانتزاع الحرية و الاستقلال. فقد جاءت فقرات التقرير مبينة حصيلة ما حصل قبل بداية الأحداث الأليمة لشهر ماي 1945، لتؤكد حقيقة التأثير الكبير لتداعيات الحرب العالمية على الجزائر المجتمع و الدولة و الشعب ، و أن الأوضاع مرشحة إلى احتمالات خطيرة ،خاصة من خلال العناوين و الشعارات التي جاءت في المنشورات و كتبت على جدران الشوارع و طرقها ، من ذلك هذا المنشور الذي نُسب إلى العلماء و سُرّب إلى سكان تلمسان:" أيها المسلمون ، استيقظوا ، و تصدّوا كرجل واحد للإستعمار . تسقط العبودية ، تحيا الجزائر حرة". و من تصريحات أحد المناضلين في مدينة قسنطينة :" يجب أن ننتقل إلى العمل لأن الوقت صار مناسبا"، ص.170.و" الجزائر وطني ، و التضحية من أجل حريتك واجب مقدس ، أفديك بدمي ، و أهبك حياتي"ص. 171.كما يشير التقرير إلى عثور مصالح الأمن على منشور / وثيقة ، حمل عنوان " مشكلة اتحاد الدول العربية"، الذي يدعو إلى الاستقلال ، و الوثيقة موجهة إلى واشنطن من أجل إسماع صوت بلدان شمال أفريقيا ص.171.

و بقي أن نشير ، في سياق البحث عن تبلور فكرة الدولة ، أن الوضع الجديد تم التعامل معه بعفوية و تلقائية ، و تجاوبت معه جميع الشرائح الاجتماعية ، في ما الأحزاب الوطنية تفاعلت معه و كأنه العامل الذي طالما انتظرته لكي تفصح عن مكنوناتها السياسية و تعبر عن وجدان و عقل الإنسان الأهالي الآيل إلى استخلاص كامل حقوقه ، لا بل دفعت النخبة إلى مزيد من رص الصف و تعزيز الموقف و الرؤية النافذة و المنهج العملي، خاصة تنظيم فرحات عباس " أحباب البيان و الحرية"، الذي عقد ندوة إعلامية أيام 2،3،4 ماي 1945، و أتفق الحاضرون على أن" البيان " : "هو الخط الراسخ للنشاط الوطني القائم على المبادئ التالية :

- 1 الاعتراف بالجنسية الجزائرية.
- 2 إعداد دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية.
- 3 إرساء قواعد بناء جزائر الغد ، على أساس:- إحلال البرلمان الجزائري محل المجالس الجزائرية القائمة.- الاعتراف بالألوان الجزائرية"[1].

[1] Ibid. ،و يعقب التقرير على نوعية التفكير السياسي الذي صار إليه حزب فرحات عباس ، بمناسبة مرور الذكرى الثانية لميلاد البيان الجزائري:" و هكذا، يفصح الحزب عن إرادته في رفض أية وصاية ، أو تدخل من فرنسا. و قد وزع الحزب منشورا حث الجميع على ضرورة قراءته و تمريره ليقرأه آخرون. و جاء فيه أن الشعب يجب أن يعبر عن إيمانه بالثورة و عظمته، و النهوض من أجل ارتياد حريته عبر التجمعات الشعبية (...) و أن

ما يمكن أن ننتهي إليه حول بيان الشعب الجزائري ، و تداعياته إلى أحداث ماي 1945، و في سياق الحرب العالمية الثانية التي كانت حاضرة بقوة في وعي رجال الحركة الوطنية ، هو أن شروط الدولة الحديثة لا زالت أقوى مما يتوفر عليه رصيد الجزائريين من الأهالي المسلمين ، و هذا ما عكسته تصورات و أراء النخبة الوطنية و هي تعرضها أمام لجنة الإصلاحات الفرنسية.فالإنسان الجزائري لا يستطيع أن ينسلخ عن مقوماته التي يعرف بها و يتماهي في إطارها، يُدْرَك بها و يَدْرِك غيره بها مثل الإسلام و العربية و تقاليده المحلية و تنوع جغرافيته أيضا . كما أن شروط، مقتضيات و متطلبات الدولة الحديثة و مؤسساتها لا زالت بعيدة عن قدرة الجزائريين في التكفل بها بشكل حصري. و بتعبير واضح و صريح ، فمع اليقين السياسي بقيمة و أهمية الدولة في وعي النخبة الوطنية ، لازالت السلطة الفرنسية تتلكأ في تقديم الإصلاحات الضرورية من أجل تخطي المأزق الاستعماري، حيث صار بالإمكان أن تحقق الحركة الوطنية الجزائرية انتصارات كبيرة عليه، لعل أهمها على الإطلاق مثول مفهوم الدولة /الأمة في الوعي الوطني الجزائري الذي صار يتطلّع إلى انجازه على مستوى الواقع و الفعل.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الخطاب الذي يتردد كثيرا عن فرحات عباس:" الاستعداد إلى حد التضحية العظمى من أجل الحصول على استقلال الجزائر".

الفصل الرابع

الاتحاد الديمقراطي لأحباب البيان الجزائري .. مشروع الجمهورية الجزائرية

تأسيس أحباب البيان و الحرية

شهدت الساحة الجزائرية ، بسبب زخم الأحداث الحرب عند نهايتها ، تطورات و تحولات في السياسة الفرنسية التي لم تكن بعيدة عن نضال النخبة الوطنية و إصرارها المستميت في المطالبة بتطبيق بيان الشعب الجزائري الذي صدر في فيفري من العام 1943. فبعد مرور سنة عن هذا البيان، عمدت السلطة العسكرية الجديدة في باريس إلى إصدار الأمر 7 مارس 1944، المتعلق بنظام المواطن الفرنسي المسلم، الذي لم يَرُق لفرحات عباس و جماعته و قدّروا أنه يبتعد كثيرا عن حقيقة ما يريدونه، و يخل حتى بالحد الأدنى من مطالبهم[1].و كان جوابهم، أن لاذوا إلى تأسيس تجمع وطني لتأكيد وثيقة " بيان الشعب الجزائري"، كنوع من التكتل الأهلي لمواجهة التحدي الفرنسي.

جاء في المادة الأولى من القانون الأساسي لجمعية "أحباب البيان و الحرية":" يرمي هذا التجمع إلى التعريف و الدفاع أمام الرأي العام الجزائري و الفرنسي بـ" بيان الشعب الجزائري "، 10 فيفري 1943. و المطالبة بحرية الرأي و التعبير لكافة الجزائريين". أما المادة الثانية فراحت تشرح و توضّح السياق و الفلسفة التي تؤطر ذهنية النخبة في تعاملها مع الوضع الجزائري و الدولي الراهن، حيث يُذكّر التجمع بفكرة الحرية كوعي جديد ، يتغذى من معطيان العالم و كفاح شعوبه من أجل الاستقلال و الإنعتاق و هدم نظم العبودية و الاستغلال والاستعمار بكل أصنافه.فلم تعد مسألة الاستقلال و الحرية مطروحة على صعيد الوجود الفرنسي في الجزائر فحسب ، بل ،و هذا ما تؤكد عليه المادة الثانية، صارت موضوعا في العلاقات الدولية و القانون الدولي العام . و في هذا السياق، استغلت الجمعية الجديدة المناسبة و استثمرتها لصالحها معبرة عن فهمها لقيمة و أهمية الحرية و الاستقلال، فضلا على إظهار ذلك إلى كل دول العالم. و في المادة الثانية ، ورد :"يحارب هذا التجمع

---

[1] هذا ما صرّحت به اللائحة الصادرة في أعقاب المؤتمر الأول لأحباب البيان و الحرية ، 22 ماي 1944:" وفي المجال السياسي ، يرى المؤتمر ، و بكل موضوعية و صدق ، أن السياسة الاندماجية التي وردت في الأمر 7 مارس 1944، منافية تماما لتطلعات السكان المسلمين . و مع تقديرنا لما تقدم به الجنرال ديغول .. إلا أن ذلك لا يشكل حلاً للمشكلة الجزائرية" , Henry &Collo, le mouvement national algérien par les textes, p.188

، عبر الكلمة و الكتابة(بالصوت و القلم) الاستعمار ، العنف، العدوان الامبريالي على أفريقيا و آسيا و استخدام القوة ضد الشعوب الضعيفة.و يهدف هذا التجمع إلى المساهمة في ميلاد و بناء عالم جديد ، من خلال احترام الشخصية البشرية في سائر أنحاء العالم ، و العمل على تيسير و تعجيل "قدوم إنسانية جديدة حيث تصير كل شعوب العالم على اختلاف أعراقهم حرة و متّحدة بشكل ودي في عالم يحدوه السلام"[1].

ثم يعيد القانون الأساسي لجمعية أحباب البيان و الحرية التوكيد على الحقائق السابقة و يحاول أن يسقطها على الوضع في الجزائر،حيث وردت المادة الثالثة على هذا النحو:" تتحدد المهمة الراهنة للتجمع، في الدفاع عن البيان الذي يعد التعبير عن فكر حر و صادق، نشر الأفكار الجديدة و الشجب النهائي للحاجز الاستعماري ، و عقيدته العنصرية و نظامه التعسفي". و القراءة التاريخية و الفكرية للمواد السابقة تفصح بقوة عن خطاب سياسي و إيديولوجي يلتحم بعناد مع مستجدات المرحلة التاريخية التي أصبح عليها العالم و معطياته التي تشكلت مع وشوك الحرب الكونية عن وضع أوزارها.فقد جاءت هذه الوثيقة عبارة عن خطاب فكري أكثر مما هي صياغة قانونية و تنظيمية للتجمع الجديد، الذي يروم أن يستوعب التشكيلات الجزائرية ضمن قوة جديدة ، تستطيع أن تتجاوب مع التحديات الفرنسية و ما يفرزه الصراع الدولي. و من جملة ما يوحي به" هذا النص الإنساني"، أن زمن النضال الفردي أو القاصر على التنظيم الواحد قد ولّى، و أن الوقت صار أكثر يستدعي استجماع قوة الفكر و الجهد السياسي و التعبوي و كافة الوسائل و الطرق من جميع الأطراف النضال الوطني و لو على وقع الخلافات و السجالات، سواء أكانت داخلية(ضمن التشكيلة السياسية الواحدة)،أو على صعيد الأطراف التي تتلمس الطريق إلى جمع قوتها في الإطار الواحد.و

---

[1] تُبين هذه الفقرة مدى تجاوب أصحاب البيان مع المواثيق الدولية خاصة ميثاق الأطلسي الذي يحضّر لما بعد الحرب و يرسم معالم العالم الجديد ، وخاصة النضال العظيم الذي خاضته شعوب و مجتمعات و أمم العالم بأسره ومنه الشعوب الأوروبية التي عانت ويلات الحروب و المعارك، أتت على البشر و اليابس ، منشآت و عالم النبات و الحيوان و لم تفلت من أضرارها الأجواء أيضا. فقد كانت هذه التجربة الإنسانية الكبرى قمينة بأن تفرض حقيقة جديدة و راسخة تعاملت معها النخبة الوطنية: الحرية كمفهوم مقابل مقاومة و محاربة الاستعمار كمفهوم أيضا. في ظل هذه الأجواء تأهبت حركة أحباب البيان و الحرية للاحتفال باليوم المشهود وقف القتال و الهدنة الكبرى ، و خروج القوى الديمقراطية المنتصرة على النظام النازي البغيض. و في هذا الصدد ، أصدر المكتب المركزي للجمعية، يوم 2 أفريل، البيان التالي ، هذه أهم فقرة فيه:" و مثل سائر السكان الجزائريين ، يتأهب المسلمون إلى الانضمام إلى الاحتفالات بيوم الهدنة الكبير ، في جو من الهدوء و الفرحة العارمة. فمشاركتهم في معارك الحرية، يمنحهم حقوق غير قابلة للتقادم، و تضعهم كأصحاب حق شرعي في اليوم العظيم، كل ذلك في إطار من الشرعية الديمقراطية، بعدين عن كل تصرفات مشينة".Collo & Henry, textes, p.204

تواصلا مع نفس روح الخطاب المفعم بالحرية و الاستقلال و المساواة ، جاء في المادة الرابعة:" يلتمس التجمع مجموعة وسائل عمل: إسعاف ضحايا القوانين الاستثنائية و القمع الاستعماري، استغلال المناسبات من أجل إقناع و خلق تيار مناصر ل"البيان"، و جعل فكرة "الأمة الجزائرية" مقبولة من قبل الجميع، و مؤيدة لقيام جمهورية في الجزائر، ذات حكم ذاتي ، ضمن نظام فيدرالي مع جمهورية فرنسية متجددة، مناهضة للإستعمار و معادية للإمبريالية، القيام بإلقاء المحاضرات و الحديث في جميع الأوساط خاصة منه الوسط الفرنسي ، الكشف عن تصرفات و مناورات القوى الرجعية و الإقطاعية من المسلمين و الفرنسيين ، و كل من لهم صلة باستمرار و بقاء النظام الاستعماري ، نسف جميع الشعارات و اللافتات التي فرضها علينا الاستعمار باسم السياسة العنصرية و الطبقية و الامتيازات مثل (أهالي ، رعايا فرنسيين، سكان أصليين ، فرنسيين مسلمين ، مغلوبين ...)، محاربة امتيازات القيادات الحاكمة، و الدعوة إلى المساواة بين الناس و الحق في الحياة الكريمة و في حياة وطنية للشعب الجزائري و التذكير بحضارته الماضية و المساهمة في إثراء الفكر الإنساني .

- إبراز كافة التضحيات التي فرضت على فرنسا و الشعوب الأوروبية من أجل استعادتها للحرية و مسألة الديمقراطية.
- الكفاح ، بشتى الوسائل و الأشكال من أجل تخطي عقدة النقص ، التي حاول الغزو العسكري 1830 فرضها على الجزائريين ، و كرستها الإدارة الاستعمارية بعد ذلك في تعاملها مع الأهالي .
- توفير نوع من الشعور بالمساواة بين السكان الجزائريين ، مسلمين ، يهود و مسيحيين، يدفع إلى الوجود المشترك و يخلق الرغبة في"التضامن الجزائري "، هذه الرغبة التي تعد ، كما قال المفكر ارنست رينان Renan " العنصر المؤسس للأمة"[1] .

و هكذا ، فالخطاب الوطني كما يتخلل هذه الأرضية السياسية يعبر عن صراع فكري إيديولوجي متقدم، و يناط بالشعوب المستضعفة أن تستميت فيه من أجل حل مشكلة الإنسان الحديث في علاقته بالدولة الوطنية كما ترتسم معالمها في النظام الدولي المعاصر . إن وجود الأمة

---

[1] تلك هي أهم المواد التي اشتمل عليها القانون التأسيسي لجمعية أحباب و الحرية، التي عقدت جلستها في مدينة سطيف في 14 مارس 1944. أما المادة التنظيمية الوحيدة التي وردت فيه ، فتحدثت أن التجمع الجديد يدار من قبل لجان محلية مرتبطة بلجان ولائية و باللجنة المركزية التي مقرها مدينة الجزائر. أنظر، UDMA, Du manifeste à la république, fév.1948, p.61, 62

الجزائرية، كما يفصح عن ذلك القانون الأساسي، صارت في حكم المعهود و الموجود بالضرورة. ففلسفة حقوق الإنسان و مبادئ الجمهورية و النظام الديمقراطي هي من المفاهيم و الأفكار التي أدركتها النخبة و لم تعد تستطع التنازل عنها أو ترجع دونها، لأنها صارت من المسلمات التي زاد اليقين بها.

و لعلّ الذي يكشف فعلا عن الوجه الإنساني للخطاب الوطني هو دعوته إلى التعايش المشترك بين السكان الجزائريين من مسلمين، يهود و مسيحيين، على خلفية الإرادة و الوعي بقيمة الاختلاف في بناء الأمم و الدول و الشعوب و الثقافات[1].ففي فكر فرحات عباس الذي صاغ هذا النص، يوجد تواصل و تطور في مسار بناء فكرة الدولة الجزائرية، حيث يذكرها و يخصّها ب"جمهورية ذات حكم ذاتي"، في إطار فيدرالي مع الجمهورية الفرنسية. و هي نفس الفكرة تقريبا التي وردت في بيان الشعب الجزائري لعام 1943، الذي أرجأ الحديث عن نوعية النظام الجزائري اللائق بالمسلمين إلى ما بعد أن تضع الحرب أوزارها و يستعيد العالم تاريخه مع السلام و الحياة الكريمة.فالطابع الإنساني في فكر فرحات عباس حقيقة ملازم لفكره و يفكر بواسطته، و به أيضا يتوجه إلى السلطات العامة، فهو من هذه الناحية رجل الجمهورية بامتياز، لأنه تعلق بها كفكرة و مشروع قابل للتحقيق في الجزائر[2].

---

[1] و هذا ما يؤكده تنظيم " البيان و الحرية " في اللائحة التي تمخضت عن أول مؤتمر ولائي ، الذي عقد بقسنطينة ، 22 ماي 1944، و جاء فيه:"إن المؤتمر ، الذي يضم عناصر متشبعة بمبادئ الجمهورية لعام 1789، يشكر جميع الفرنسيين الجديرين بهذا الاسم ، على مؤازرتهم و دعمهم للمسلمين في أوقات العسيرة".لا بل ، أن حزب البيان يرنو إلى تحقيق الديمقراطية الجمهورية التي تدرج الشعب الجزائري المسلم في منظومتها و يعتبره مؤهلا لكي يساهم في إدارة الشأن العام و دفة الحكم.

[2] تعيد جمعية أحباب البيان و الحرية التذكير بالمطالب العملية التي تنتظر التنفيذ، و هي: ـ إحلال برلمان جزائري منتخب محل الجمعية الجزائرية. ـ إحلال الحكومة الجزائرية محل الحكومة العامة. ـ الاعتراف بالألوان الوطنية.و يذكر البعض، ومنهم جاك سيمون، أن هذه المطالب الإجرائية هي نوع من انتصار النزعة المصالية على التوجه العام لحركة أحباب البيان و الحرية في تعبيرها المحافظ و المهادن لفرنسا(فرحات عباس و جماعة فيدرالية المنتخبين المسلمين)، و هذا في حقيقة الأمر افتئات على التطور العام للحركة الوطنية التي لا تني تتجذر و تميل إلى الراديكالية ، لأن نفس المطالب وردت في البيان الصادر في 10 فيفري 1943، خاصة منه الوثيقة الإضافية الذي اقترحها ممثلو المسلمين ، فيدرالية المنتخبين و غيرهم، بطلب من السلطات الفرنسية ، بتاريخ 25 جوان 1943. هذا ما تضمنه صراحة المقرر الصادر عن جمعية أحباب البيان في 2 أفريل 5 194 . أنظر نص المقرر في ، Collo & Henry ,textes, P.204

1946 ملامح الدولة الجزائرية

لم تختلف سنة 1946 عن سنة 1936 ، لا في القيمة التاريخية و لا بزخم الأحداث التي شهدها كل سنة ، إلا أن ما بعد الحرب العالمية الثانية، أشّر على ضرورة خوض النشاط السياسي بمعناه الاحترافي و المؤسساتي ، الذي يفضي بأصحابه إلى الوصول إلى التمثيل النيابي و ارتياد المجال العام ، كما صارت تلح عليه فكرة الدولة لدي النخبة الوطنية. فقد كانت سنة 1936 سنة المؤتمر الإسلامي الأول ثم تداعياته في تأسيس حزب الشعب الجزائري أفريل 1937 ، و الوحدة الشعبية الجزائرية 1938... لكن بعد عشر سنوات كاملة ، يعود النشاط السياسي ليدب ثانية في أوصال المناضلين الجزائريين ، في سياق مختلف تماما من حيث الإطار المفاهيمي و المرجعي الذي صار يحتكم إليه الناشطون السياسيون الجزائريون و الفرنسيون أيضا مع زيادة حدة و توتر الأزمة الاستعمارية.

جاءت سنة 1946 بمجموعة من القوانين المصيرية في حياة فرنسا و الجزائر على السواء. فقد عمدت السلطة الفرنسية الجديدة إلى إصدار قانون العفو[1]، 9 مارس 1946، وفق المشروع الذي اقترحه الشيوعيون و طال الإفراج عن مجموعة من الجزائريين الذين سيقوا إلى السجون و المعتقلات بسبب أحداث الشرق الجزائري، ماي 1945 التي وضعت العلامة الفارقة بين جيل و جيل و بين وضع و وضع آخر، أهم ملامحه التّوق إلى ما هو فعلي و اعتماد سياسة إجرائية بما تنطوي عليه من احتمالات العنف و الانفلات. و الصورة المفارقة التي قدمتها الأحداث هي الانتصار الكبير للحرية على الأنظمة الفاشية و النازية التي أرادت أن تشارك فيه الأحزاب السياسية و الاجتماعية الجزائرية على وقع ما يجري في العالم و على واقع الوعي السياسي الذي بلغه المناضل الجزائري . لكن هذا التوق إلى الانتصار تحول بسبب العنف الاستعماري إلى كارثة إنسانية خلفت صورة مفارقة للحظة

---

[1] قانون العفو هو الإجراء التي تم بموجبه الإفراج عن 11% من المعتقلين الجزائريين بسبب الأحداث التي شهدها القطاع القسنطيني ، في شهر ماي 1945، و التي مست بالخصوص قياديين و مناضلين جزائريين . حول هذه الأحداث و موقعها التاريخي من حيث المد الوطني و الوعي المتزايد بقيمة الحرية و الاستقلال ، أنظر الدراسة المهمة التي قدمها الأستاذ الباحث جان لويس بلانش: Jean – louis Planche ,Sétif 1945,histoire d'un massacre annoncé, Fayard, Paris,2006و يفسر من جهته المناضل الجزائري أحمد يوسفي هذه الأحداث بأنها مؤامرة حبكتها السلطة الاستعمارية لتصفية الجزائريين الذي عادوا من جبهات القتال الفرنسية بعد الحرب العالمية ، تحسبا لانخراطهم في المجال السياسي و الحركة الوطنية ، أنظر في هذا المجال: M'hmed Yousfi ,Le complot :Algérie 1950-1954, ENAL, Alger,1986

الانتصار الكبير ، كانت له دلالات قوية في ما لحق الأوضاع في الجزائر بعد ذلك: ترسيم خط الثورة المسلحة[1].

في ظل هذه الأجواء الجديدة [2]، راحت النخبة إلى تأسيس تنظيمات سياسية و اجتماعية جديدة ، لم تقطع مع أفكارها و هياكلها السابقة إلا من حيث الاستفادة من معطيات و تداعيات الحرب الكونية الثانية و ما رتبته من فلسفة الشرعية الدولية[3] . فقد أسس فرحات عباس ، في شهر

[1] تواضعت مجموعة من الكتابات التاريخية على اعتبار أحداث ماي 1945 هي الفصل الأول من الثورة التحريرية الكبرى التي بدأ فصلها الثاني في الفاتح من نوفمبر 1954.

[2] من جملة النصوص المهمة التي صدرت في سنه 1946، و أضافت حالة من الانفراج في الفضاء السياسي في الجزائر، دستور الجمهورية الفرنسية الجديد، حيث أعلن في ديباجته ما يفيد الانفتاح على الحياة العامة و الإنسان في الجزائر و في المستعمرات الأخرى. جاء في ديباجة الدستور:" تشكل فرنسا مع بلدان ما وراء البحر اتحادا قائما على المساواة في الحقوق و الواجبات و بلا تمييز لا في العرق و لا في الدين (...) يتكون الاتحاد الفرنسي من الأمم و الشعوب التي تسخر بصورة مشتركة و تنسق جهودها و مواردها من أجل تنمية حضاراتها و الشعور بالهناء و ضمان أمنها (...)و باعتبار فرنسا وفية لمهماتها التقليدية، فإنها تتطلع إلى توجيه و قيادة الشعوب التي تندرج تحت رعايتها إلى حرية التكفل بإدارة شؤونها و تسيير بصورة ديمقراطية شؤونها الخاصة، بمنأى عن أي نظام استعماري القائم على التعسف. كما تسعى فرنسا إلى التكفل للجميع بحق ارتياد الوظائف العامة، و الممارسة الفردية و الجماعية للحريات المصرح بها في هذا الدستور".

[3] نورد في ما يلي " رسالة الانتصار " التي كتبها فرحات عباس في يوم الانتصار العظيم 8 ماي 1945، و هي تعبر عن خلاصة موقف النخبة الوطنية من الحرب و نتائجها على الشعوب المتطلعة إلى الحرية و الاستقلال:" إن تجمع " أصحاب البيان و الحرية" الذي يضم كافة المسلمين على اختلاف آرائهم ، و هو الممثل الأمين للجماهير المسلمة، ينخرط و يشارك ، في هذا اليوم المشهود لانتصار الديمقراطية، في الفرحة العارمة للقوات الحلفاء و الشعوب الحرة.و اعتبارا لوعيه التام بمشاركته في الانتصار العظيم بدم و جهد أبنائه، فان الشعب الجزائري يطمئن الشعب الفرنسي و حكومة الجمهورية و حكام الأمم المتحدة بتضامنه الراسخ في مسيرتهم نحو ارتياد الحريات الإنسانية.إن "أحباب البيان و الحرية"، و باسم أعضائه ، على اختلاف توجهاتهم : مثقفين ، علماء، مصاليين ، طرقيين، اشتراكيين و شيوعيين، يعربون بمناسبة هذا الانتصار المشترك ، عن أملهم في تحقيق الوفاق بين جميع التنظيمات الديمقراطية ، من أجل الانتصار الحقيقي على بقايا العنصرية و رواسبها. كما يعبّرون أخيرا ، عن إرادتهم في المساهمة ، و بالاتفاق التام مع الشعب الفرنسي و إلى جانب فرنسا الجديدة و الأمم الديمقراطية العظيمة في المجهود الضروري من أجل تحقيق الانتصار النهائي للحرية على جميع العوائق و من ثم إعطاء الأسس الراسخة للأمن و السلام. تحيا الجزائر ! تحيا فرنسا !تحيا الأمم المتحدة !" , Naegelen, Mission en Algérie ,Paris , Flammarion ,1962, p.15

أفريل 1946، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[1](U.D.M.A) الذي استلهم خطه السياسي و الإيديولوجي من بيان الشعب الجزائري، مع توكيد تكتيك سياسي يفضي إلى التمثيل النيابي، تمثل خاصة في اعتماد دبلوماسية التَّرَنح بين الاعتدال في الحملات الانتخابية العامة و نبرة المقاومة السياسية و الإيديولوجية في الخطاب الموجه إلى الأهالي عبر الصحف [2]و البيانات الصادرة عن الحزب و في اللقاءات العامة .فقد كانت الحالة الذهنية و الوضع العام يوحي بوشك وصول الإنسان الأهلي على إدارة و تسير الشأن العام في ظل وجود مؤسسات الدولة ، و لم يعد يفصله عن ذلك إلا وجود القوانين التي تنص على ذلك صراحة[3] . فقد مرت سنة كاملة على الأحداث الدامية، و لا تزال ماثلة في وعي النخبة التي ركنت إلى الاعتدال و روح المصالحة و المهادنة ، و صارت تلتمس سبيل العمل السياسي القائم على الاتزان و ثقافة الدولة و روح المؤسسة ، و الابتعاد عن كل المغامرات المحفوفة

[1] أنظر التقرير الوافي من ثلاثة عشر صفحة، الذي أعدته مصالح الحكومة لعامة في الجزائر، تحت عنوان الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. و هو من التقارير الدورية التي تعدها نفس المصالح كل عام تقريبا، حيث تتعرض إلى التنظيم السياسي، أصوله تاريخه، أعضائه، صلته بالخارج، علاقته بالتنظيمات السياسية الأخرى، فضلا على درجة قربه و بعده عن النزعة الاستقلالية و الوطنية.[CAOM, 4i, l'UDMA, 1951, .أنظر أيضا حول الاتحاد الديمقراطي رسالة الدكتوراه للباحثة مليكة رحال: Malika Rahal, l'union démocratique du Manifeste algérien (1946-1956) .Histoire d'un parti politique. L'autre nationalisme algérien, dir. Benjamin Stora, thèse de doctorat, Institut d'Histoire du temps présent ,2007.

[2] عرف تيار الإصلاح السياسي بالقدرة على التعبير عن الرأي في المجال العام، و على صناعة الرأي العام، خاصة لدى المتعلمين باللغة الفرنسية، و له تجربة طويلة إلى حد ما مع إصدار الصحف، و الكتابة فيها أيضا. كانت جريدة "المساواة" l'Egalité ، هي لسان حال حركة فرحات عباس ، ثم في فيفري 1948 ، أصدرت جريدة " الجمهورية الجزائرية" la République Algérienne كعنوان دال على التوجه الختمي نحو الاستقلال الوطني ، لأن " الوطن" هو الملحق العربي ل"الجمهورية "، بداية من شهر أفريل 1948 إلى غاية 15 سبتمبر 1949.

[3] حول الأسس الإيديولوجية التي يقوم عليها الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، كما وردت في وثيقة لاحقة " النظام الاستعماري نفي للعدالة والحضارة ، هي: العمل الشعبي.- ضرورة الاعتماد على القوى الديمقراطية في فرنسا.- وحدة شمال أفريقيا .- منظمة الأمم المتحدة. ص.15. و عن مرحلة وجود الأمم المتحدة و ما يتعين القيام به تقول الوثيقة:" يوجد في الوقت الراهن علاقة بينية بين الشعوب و اعتماد متبادل يحدو أملها.فالاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري هو جماعة وطنية، لكنها جماعة لا تتوقف حدودها إلا عند حدود الديمقراطية العالمية (...) و لهذا ، فإننا نظل متعلقين بميثاق الأطلنطي ، و سان فرانسيسكو ، و الأمم المتحدة على بعض وجود النقص فيها و الغموض الذي يعترى بعض فقراتها".ص.19، أنظر ، F.Abbas, le régime colonial, op. cit.

بعدم التوقع و خاصة منها الاحتمالات السلبية. فقد أدرك كل فريق وطني أنه لا يخوض اللعبة السياسية لوحده بقدر ما يوجد أيضا فاعلون آخرون يقاسمونه نفس الهم الاجتماعي العام في الجزائر . و من جهته كان تنظيم فرحات عباس يحرص على الحكمة و حسن التدبير و أن لا ينخرط في أي سياسات أو مشاريع غير محمودة العواقب. و لعل هذا الخطاب الجديد/ القديم لتيار فرحات عباس و جماعة المنتخبين المسلمين هو الذي مكنهم من حصد 11 مقعدا من أصل 13 في أول انتخابات يخوضها الحزب.

الخطاب الجديد /القديم لتيار فرحات عباس و جماعته، هو دائما العودة إلى الوضع العادي و الطبيعي ، والابتعاد قدر الإمكان عن التعقيد و التطرف . فخطابه ، الذي أصبح أكثر مصداقية و فعالية مع بداية التفكير الجدي بوضع مؤسسات الدولة الجزائرية، لأنه يتجاوب مع لغة القانون و المؤسسة و المسؤولية العامة، ومن ثمة الحرص على تواجد فوري و تلقائي لمصالح الشعبين الفرنسي و الجزائري المسلم في أي مشروع يتقدم به إلى السلطات العامة إن في المتروبول أو في الجزائر.و هذا ما يفصح عنه فرحات عباس في منشور كتبه بعد سنة من أحداث ماي 1945: "إذا كانت الفكرة التي سيطرت على حياتي السياسية تعني عندي شيئا ، فهي الدعوة إلى تحقيق التعاون الفرنسي الإسلامي وموالاة الثقافة و التقنيات الحديثة التي تشكل اسمنتها الضروري.فقد صَنَعْتُ من هذه المبادئ ركائز كبيرة ، ستساعد جماهيرنا الفلاحية و العمالية على الخروج من وهدة عصور وسطى لا زالت تراوح فيها، فرضت عليها من قبل نظام تعسفي و رجعي"[1].

كان فرحات عباس يدرك جيدا من خلال خبرته للحياة العامة في الجزائر كما في فرنسا ، أن الانفتاح على السياسة الفرنسية في معناها النبيل يساعد كثيرا وصول الجزائريين المسلمين إلى رتب و مناصب و مسؤوليات ، و أن قانون العدد في صالح الجزائريين . و عليه ،فان المهادنة و التعقل و سياسة النفس الطويل هي أفضل سبيل إلى الحرية و الاستقلال ، و لا بديل عنها إلا الثورة و الفوضى ، كما جرى مع أحداث ماي 1945، التي فرضت ظلالها على فكر النخبة و فرحات عباس على وجه الخصوص[2]. فقد صارت السياسة سجال حقيقي بين المستعمَر و المستعمِر ، سوف ينتهي في

---

[1] F.Abbas, Face au crime colonial et la forfaiture de l'administration. Appel à la jeunesse algérienne française et musulmane ,1er mai 1946, Collo & Henry, textes p.219

[2] هذا ما يؤمن به فعلا فرحات عباس، الذي كثير ما استشهد بالمفكر الفرنسي المعروف ارنست رينان Ernest Renan ، في تعريفه للأمة و صلتها بالحضارة و التاريخ. ففي البيان الذي كتبه و وجّهه إلى الشباب الجزائري و الفرنسي، يستشهد من المفكر الفرنسي بهذه الفقرة:" إن الكون لا يعرف اليأس، و يظل يعيد الأعمال المجهضة بدون انقطاع، و في كل إخفاق يمتلك حيوية جديدة، ملؤها الأفكار المتحفّزة إلى المستقبل"(p.221). ثم يضيف فرحات

نهاية المطاف إلى انتصار المستعمَر ، لأن تطور الأفكار الكبرى مثل الحرية ، الديمقراطية ، الجمهورية ، حقوق الإنسان و المواطن أصبحت حوافز الإنسانية الحديثة ، تستطيع أن تحققها إذا ما هي انخرطت في جدليات التاريخ .

إن لعبة الديمقراطية التي يمارسها المواطن الحديث في دولته الأوروبية، لم تعد عصية على الإنسان الجزائري الذي تمرس بدوره على الحياة السياسية الفرنسية. و هكذا ، بحكم قانون أو مبدأ الكثرة العددية ، فيمكنه أن يدخل اللعبة : الانتخابات من حيث التصويت و الترشح ، تأسيس الأحزاب السياسية ، المشاركة في الحياة العامة في الجمعيات و إدارة الشأن العام ...، و أن هذا بالضبط ما يمثل نقطة الضعف السلطة الفرنسية ، خاصة بعد التردي الفادح الذي مني به الاستعمار في الحرب العالمية الثانية. و لعل أول الشواهد على مصداقية الرأي السياسي عند فرحات عباس هو الانتصار الهائل الذي حققه حزبه في أول تشريعات في الجزائر ما بعد الحرب[1] ، على خلفية قانون الانتخابات الذي جاء في أعقاب أمر 7 مارس 1944.

و هكذا ، فان الحياة السياسية الجديدة سوف تعرف ما يسمى بسياسة شد الحبل أو السجال بين الطرفين الجزائري و الفرنسي وفق قواعد اللعبة الانتخابية التي تضيف دائما القوة و الاعتبار لصالح المسلمين بناء على قانون العدد الذي لا ينفك يتضاعف مع الانخراط المتزايد للجزائريين في التنظيمات السياسية و الاجتماعية و المؤسسات العامة.فالانفتاح على الحياة العامة يساعد كثيرا تنظيم فرحات عباس و أعضاء فدرالية المنتخبين المسلمين على العمل وفق تصوراتهم و أرائهم السياسية و الاجتماعية، و يدركون أيضا آليات و طرق الاستفادة من الحملات الانتخابية و إجراءات العمل الدعائي و تقنيات التحليل و استخلاص النتائج. كما أن سياسة شد الحبل بين الطرفين تفضي أيضا بالسلطة الفرنسية إلى إدخال إصلاحات جديدة كلما شعرت بتهديد صناديق الاقتراع، فضلا

عباس في نفس البيان ما يفيد تعاطيه الخيوي مع مخلفات أحواء الحرب و تداعياتها على السياسة في الجزائر :" و يتعلق الأمر بتحرير الجزائر من النير الاستعماري مهما كان شكل الهيمنة ، فلا بد من احترام مبدأ القوميات .نريد أن نبني مستقبل الجزائر المشترك على قواعد حقيقية و تاريخية و إدراجها بشكل متين في الديمقراطية التي تجتاح العالم". (P.222)..." ستنبعث الجزائر الجديدة بفضل تضافر جهود الديمقراطيين الفرنسيين و المسلمين. و هكذا، فان أكبر ضامن لهذا الهدف هو المسيرة الظافرة للجمهورية الاجتماعية في فرنسا و في العالم بأسره."(p.223) ، أنظر النص الكامل للبيان الذي وجهه فرحات عباس إلى الشباب الفرنسي و المسلم ، في Collo & Henry, Textes, p.219-223

[1] و يتعلق الأمر بالانتخابات التي جرت لانتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية الثانية في 2 جوان 1946. و قد دعا إلى مقاطعاتها حزب الشعب المحظور، بينما تدحرج عدد الناخبين من 791000 إلى 645000 قياسا على الانتخابات السابقة.

على أن وصول عدد متزايد من النواب و الممثلين الجزائريين يؤدي إلى تحسين الأوضاع العامة في البلد من خلال تقديم المشاريع و التصويت عليها.و بالعكس ، فكلما انصرفت السلطة عن تقديم الإصلاحات التي تتطلبها و تقتضيها المرحلة ضمن مسيرة تطور الفكر السياسي الحديث ، كلما انصرف العمل الوطني نحو اليسار و الثورة ، و لو على مضض ، لأن فكر فرحات عباس قائم فعلا على الاعتدال و التعقّل و مسايرة الوضع العام وفق سنّة التطور الإصلاحي الذي يأبى خرق المراحل. و الشاهد هو البرنامج الذي دخل به حزبه انتخابات 2 جوان 1946.

لم يكن فرحات عباس يدرك فقط حاجة الجزائريين إلى دولة ذات مؤسسات حديثة يفصحون بها عن حقوقهم وحرياتهم وواجباتهم نحوها ، بل كان يدرك ، في ذات اللحظة نوعية السياسة الفرنسية و طريقة تعاملها و مصيرها المحتوم في الجزائر. و عليه فخطابه ينظر دائما و ينظّر إلى الجهتين الجزائرية و الفرنسية، و العديد من فقرات خطابه توضح رأيه في قضايا الجزائر كما تتعامل معها السياسة الفرنسية، و يقول في هذا الصدد: "فقد فَهم ممثلو فرنسا تماما هَمَّنا في التوفيق بين جميع المصالح، و محاولة إبعاد و إقصاء عن الحياة الجزائرية النزاع القديم بين القانون المدني و الشريعة الإسلامية، عبر ترقية بلدنا إلى دولة جزائرية لينعم كل من الجزائريين و الفرنسيين بحق الوجود السياسي، دونما مساس بحق النظر لفرنسا على الجزائر.فقد سبق للسلطات الفرنسية أن قبلت بمبدأ الاستقلال الذاتي ، و منحت لها وعود في هذا المجال من أجل التحديد الفوري لإجراءات التنفيذ"[1].

و واضح تماما من هذه الفقرة جدلية الفعل و رد الفعل و تجاوب فكر فرحات عباس الحايث للسلطة الفرنسية (اللجنة الوطنية للتحرير الفرنسي و مؤسساتها الجديدة). فقد كانت لحظة ما بعد الحرب، خاصة 1946، حافلة بالأجواء التي خلفها بيان الشعب الجزائري لعام 1943.و في نفس المنشور، الذي وزع في أول ماي 1946، طرح فرحات عباس المسألة الجزائرية على النحو التالي :" لا اندماج ، و لا سادة جدد، و لا نزعة انفصالية .شعب شاب ، يريد أن يستوعب التربية الديمقراطية و الاجتماعية ، كما يروم أن يحقق عدّته الصناعية و العلمية، و يواصل تجديده الفكري و المعنوي، في إطار صلته بأمة ليبرالية عظيمة . مجتمع شاب حديث العهد بالديمقراطية يسير على هدى من أمة ديمقراطية فرنسية عظيمة أيضا. تلك هي الصورة و التعبير الواضحين عن حركتنا التحديدية الجزائرية . فلا النزعة الجمهورية المنافقة ممثلة في الطبقات المالكة، و لا الأوهام التي روجت في الماضي المنقرض ، كلها لن تفلح في وقف نشاطنا الرشيد ومسيرتنا إلى الأمام" [2].

[1] Tract du 1er mai 1946, in Collo & Henry, p.220

[2] Ibid., p.222

ويواصل فرحات عباس توضيح رؤيته للدولة الجزائرية ، و يطرحها هذه المرة من جانب الجزائريين وتراثهم، و يقول :" من الجانب الإسلامي ، يجب استبعاد المفهوم الثيوقراطي الذي ساد العصر الوسيط. فقد ولّى عصر التبشير القسري للدين، و لم نعد نحتاج إلى دعاة من هذا القبيل، بل إلى مواطنين يَحْدُوهم الواجب الاجتماعي و حسّهم بمهمتهم الإنسانية."إن النزعة الوطنية الإسلامية "لم تعد تتجاوب مع هذا العصر. ليس من الضروري أن يكون سكان الأرض الواحدة من ديانة واحدة . الجزائري المسيحي أو الإسرائيلي هو أخ للجزائري المسلم الذي لا يحاول أن يخرجه من الأمة التي ينتسب إليها ، كما أن على الآخر أن لا يحاول النيل من المسلم و اختزاله في نظام من العبودية . وما نريده حقيقة هو أن نتفاهم و نتعلم معا و نتعاون في الوصول إلى المفاهيم التي تحكم المجتمعات الحديثة، لكي لا نندثر، و يزول أثرنا "[1].

و في مقال لاحق لهذا المنشور ، كتبه فرحات عباس تحت عنوان " المنتخبون المسلمون الجدد يطالبون بإنشاء دولة جزائرية ، في جريدة الكفاح الفرنسية ، le Combat،في 26 جوان 1946، "، أي بعد الانتخابات التي جرت في 2جوان ، و ما أفرزته من انتصار للإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، صار الطريق واضحا إلى اعتماد آليات الحكم و المؤسسات من أجل تحقيق المشاريع الإصلاحية لفائدة الجزائريين ، و الارتقاء بهم إلى مصاف المواطنين المسلمين، خاصة بعد استعادة الشخصية الجزائرية بفضل البيان الجزائري ، حيث ثابرت النخبة من ذلك الوقت 1943، على الاعتزاز بنفسها و توسمت القدرة على الانخراط في المجال العام ، و أنها صارت تستحق المعاملة اللائقة في إطار المركز الاجتماعي و القانوني الذي تفرضه مؤسسات الدولة الحديثة.فقد آن الأوان يقول فرحات عباس ، لكي يحل العقد الاجتماعي محل "الحق في الاستعمار" و بالتالي وضع الحد النهائي للهيمنة و السيطرة.

يتوقف فرحات عباس في نفس المقال المهم ، عند مسألة الشخصية الجزائرية و علاقتها بالدولة ، و كيف أن النظام السياسي الحديث يستدعي بالضرورة توفر الشخصية الوطنية التي صارت تبحث عن إطارها السياسي و القانوني السليم . بمعنى آخر أن مطلب الدولة هو لمن يستحقها فعلا و يعرف كيف يداوم على تسييرها و الوعي بها كآخر منظومة حديثة تؤطر الأفراد و الجماعات و المؤسسات . و بتعبير فرحات عباس، فان " هذا التطور (أي تطور المؤسسات)، يتطلب تجديد معنوي و فكري حقيقي، يجب أن يحترم تقاليدنا التاريخية (...)فاللغة العربية هي لغة حضارية راقية، و أن الدين الإسلامي ديانة روحية لا تضاهيها بقية الديانات". و عليه، فان النظام الفدرالي أو الاتحادي هو أفضل

[1] Ibid., p.223

نظام سياسي يمكن يلتقي عنده الفرنسيون و الجزائريون المسلمون، لأنه ممكن تحقيقه لما يقدمه من صيغة تحترم تقاليد الشعبين و المرونة السياسية والدستورية التي يتطلبها، بعيدا عن كل غلو و تشدد في الوطنيات و النّزَعات الطائفية.فإذا كان العصر الراهن لم يعد يطق الأنظمة الثيوقراطية ، ذات الأساس الديني، و أن الجزائر لا تحتمل أي نظام عشائري ، سلالي أو قبلي بسبب الوجود الفرنسي الذي فكك هياكل و بُنىَ تقليدية لم تعد تتجاوب لوحدها مع الأنظمة الراهنة.فالنخبة الوطنية امتلكت ناصية اللغة السياسية الحديثة المتطلعة إلى بناء الدولة الحديثة، " تواصل إنشاء دولة جزائرية ذات حقوق مدنية متساوية لدى الجميع على اختلاف أصولهم و دياناتهم[1]".

أهم هيئة في النظام الفيدرالي، كما يرى فرحات عباس، هيئة البرلمان. الدولة الجزائرية تقوم على أساس وجود برلمان جزائري، يُنتخب أعضاؤه عبر الاقتراع العام ضمن هيئة انتخابية مزدوجة، أي تتم على مستويين أو درجتين ، يراعى فيها في بداية الأمر بعض الاعتبارات المتعلقة بالمصالح الفرنسيين في الجزائر قبل أن يصيروا جزائريين بالكامل عندما تسري القوانين الجديدة و يتبلور الشعور القومي الواحد لكل سكان الجزائر، و بعد أن تدرج إصلاحات حقيقية و تحقق آثارها ، ينتهي العمل بالهيئة البرلمانية المزدوجة و يبدأ العمل بالهيئة التشريعية الواحدة.و هكذا ، فمشروع بناء الدولة الجزائرية ، يستدعي مرحلة مؤقتة ، قبل أن ينصهر الكل في البوتقة الفدرالية القادرة على إدارة و تسيير الاختلاف القومي لسكان الإقليم الواحد أو عدّة أقاليم :" إن مشاركة الجميع أو نظام الشراكة نجد تعبيره في المنظومة الفدرالية التي تسمح لكل واحد من الشعوب المنضوية في إطار مجموعة فرنسية ليبرالية واسعة ،بالنمو و الازدهار بدون عائق"[2].

و البرلمان على هذا النحو، هو الذي يشّرع للقضايا المحلية ، و تتولّى تقديم مشاريع القوانين إليه الحكومة الجزائرية المشكلة من جزائريين و فرنسيين أيضا ، فضلا على وجود برلمان فيدرالي في باريس الذي يرعى المصالح الكبرى للدولة الفرنسية في ما وراء البحار ، خاصة التّشريع للمصالح الدفاعية و العلاقات الخارجية بين الدولة الفرنسية الأم و باقي مستعمراتها السابقة[3] (أي في حالة قيام

---

[1] Ibid., p.224

[2] Ibid., p.224

[3] فكرة برلمان استعماري (Parlement colonial)، أي هيئة تشريعية تتولى تمثيل الأهالي المستعْمَرين في العاصمة باريس، طرحت منذ مطلع القرن العشرين و استمرت طوال النصف الأول من القرن العشرين في التبلور و الاختمار.. لكن في كل مرة تختزلها السلطة في حجم هيئة استشارية دون قوة التشريع الذي ترتب الأثر القانوني و السياسي و تُعَدّل من المركز الاجتماعي للمؤسسات و الأشخاص الطبيعية. فقد سادت "فكرة البرلمان الاستعماري"

الدول المحلية في هذه المستعمرات بما في ذلك الجزائر).ثم يسارع فرحات عباس إلى توضيح فكرة البرلمان الفيدرالي ، حتى لا يلتبس الغموض النظام السياسي الذي يقترحه. فالبرلمان، الذي مقره باريس يعبر و يمثل سكان المستعمرات على اختلاف أقاليمهم و قومياتهم بما في ذلك الفرنسيين فيها، بحكم انتمائهم إلى مستعمرات ما وراء البحر. و واضح أن هذه الصيغة الدستورية تُبقي صلة قوية بين فرنسا العظمى و أقاليمها خارج المتروبول ، كما تُبقي أيضا الغرفة التشريعية الفرنسية التي تُعَبّر عن سيادة الدولة الفرنسية و مصالح المواطنين الفرنسيين في المتروبول أيضا، أي الإبقاء على الجمعية الوطنية ، الهيئة التشريعية الأولى في فرنسا. و من ناحية أخرى فان البرلمان الفدرالي، كما سبقت الإشارة لا يلغي البرلمانات المحلية أو الوطنية الخاصة بكل إقليم من الأقاليم التابعة للدولة الفرنسية في صيغة الاتحاد الجديد.

و الحقيقة ، كما يمكن أن نخلص من كلام فرحات عباس ، في تحديده لطبيعة الدولة الجزائرية، أنها صيغة سياسية ضمن المجال الفرنسي العام ، يوحي به النظام الفدرالي ، و أن التمثيل في الهيئات المحلية يحفّز أكثر على الانخراط في التمثيل الفيدرالي (باريس)،ليظهر في نهاية المطاف أن البرلمانات المختلفة، المحلي ، الوطني و الفدرالي هي تعبير عن نظام سياسي تراتبي ، يمنح السّلّم الاجتماعي لكي يرتقي فيه الفرد الجزائري أو غيره من أفراد الأقاليم الأخرى و يظهر فيها جدارته و استحقاقه المواطنة بمدلولها الكامل ، و يصبح بالتالي البرلمان الفدرالي درجة من درجات استحقاق الهوية الفرنسية، التي تحمي الدولة الفرنسية من الخطر الخارجي، أي" أن واحدة من صلاحيات الأساسية لهذا البرلمان الفدرالي هي السهر على الأمن الخارجي للمجموعة.لكن في انتظار تحقيق ذلك ينصرف في الوقت الراهن اهتمامنا إلى أمن الجزائر"[1].و قبل ما نعرض دستور الجمهورية الجزائرية التي تقدم به حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، ننوه في الهامش إلى مشروع الدولة الجزائرية كما تصورها الحزب الشيوعي الجزائري[2] في نفس السياق الذي بادر فيه الاتحاد إلى عرض مشروعه الدستوري على السلطات الفرنسية

دون أن تصل إلى حيز التنفيذ، كان آخرها دستور 1946، الذي لم يحظ بالقبول ، و لعّل الفكرة ترد إلى مجرد دعوة إلى اتحاد يجري التوافق عليه لاحقا بشكل حر ، بقصد إنشاء مجالس محلية فقط التي ستتولى انتخاب أعضاء مجلس الاتحاد ، تعطى له صلاحيات استشارية لا غير.

[1] Ibid., p.225

[2] كان الحزب الشيوعي الجزائري أو في الجزائر، على أساس أنه لم ينفصل مطلقا عن الحزب الشيوعي الفرنسي، و من ثم بقي يعرض للمسألة الجزائرية في إطار و حدود ما يسمح به تصور الحزب الشيوعي الفرنسي و أتباعه في الجزائر. و لئن تجرأ و أبدى مشروعه السياسي ، الذي يبتعد كثيرا عن مشروع الاتحاد الديمقراطي ، معنى ذلك أن

الدولة في مشروع دستور الاتحاد الديمقراطي

في سياق البحث عن أفضل صيغة لنظام سياسي جزائري ، تقدم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري [1]، من خلال ممثليه المستشارين السياسيين[2] في البرلمان ، بمشروع " الدستور الجزائري"، بتاريخ 1 مارس 1947. و قد جاء هذا الاقتراح، كما سبقت الإشارة في إطار الأجواء الانفراج

الأمور لم تعد كما كانت سائدة ، بل استجدت أوضاع تتطلب برامج تنطوي على الاستقلال و الاعتماد على الذات .و هذه بعض الملامح و الجوانب التي تضمنها "مشروع الدولة الجزائرية كما حددها الحزب في ندائه الموجه إلى الشعب الجزائري. فقد ورد النداء تحت عنوان "نداء من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري(مدينة الجزائر، 21 جويلية 1946).من أجل الحرية ، الأرض و الخبز. الجبهة الوطنية الديمقراطية الجزائرية:" – أن تقوم جمعية و حكومة جزائرية لتسيّر كافة الشؤون الجزائرية، الأمر الذي يتطلب بطبيعة الحال، إلغاء الحكومة العامة و إدارتها الاستعمارية المنقرضة. - تتعاون الحكومة والجمعية مع ممثلي الجمهورية الفرنسية في المسائل التي تهم العلاقات الخارجية و القضايا العسكرية،و أن القوات المسلحة المرابطة في الجزائر يجب أن تشكل من الجزائريين المسلمين.– تقوم الجمعية (البرلمان) بانتخاب أعضاء الحكومة، و مسئولين أمامها. و تتشكل الحكومة، في مرحلة انتقالية، من نصف أعضائها من المسلمين و النصف الآخر من الجزائريين ذوي الأصول الأوروبية. كما يجب أن ترافق هذه التدابير: وقف العمل بنظام الجماعة، و البلديات ذات الصلاحيات التامة، إلغاء التنظيم الإداري الاستعماري القائم حاليا، مثل البلديات المختلطة، نظام أقاليم الجنوب، نظام القيادة (القيّاد) باعتباره أداة استعمار.– جمهورية ديمقراطية جزائرية لها دستورها ، و برلمانها و حكومتها . و يحكم هذه الجمهورية اتحاد فيدرالي، الذي تقره الشعوب ، ضمن الاتحاد الفرنسي". و في الأخير يفرد فقرة يدعو فيها الحزب الشيوعي الجزائري كافة الأطراف الفاعلة في السياسة الأهلية الجزائرية إلى الانضواء تحت " الجبهة الوطنية الديمقراطية الجزائرية Front national démocratique algérien، و في ملحق مستقل يقدم مشروع الدستور الجزائري. Ibid., p.229

[1] تأسس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في شهر أفريل 1946 على أرضية البيان الصادر في عام 1943، و لكن ليس على أساس تجمع يتسع لكل الآراء و التيارات بل على أساس حزب سياسي بقواعده وإيديولوجيته الخاصة.

[2] المستشارون هم: سعدان ، محدادي ، بن خليل ، مصطفاي.

الجديد في السياسة الفرنسية بشكل عام، خاصة دستور 1946، و فكرة الاتحاد الفرنسي[1]، فضلا على ما ورد فيه من الاهتمام القانوني و السياسي بمقاطعات الاستعمار في الخارج.

و تواصلا مع التحليل التاريخي و العلمي لفكرة الدولة، كما تبلور في وعي النخبة الجزائرية، فان اقتراح مشروع دستور يعد آخر تعبير عن الوعي بمؤسسات الدولة عندما تعني المؤسسات القانونية و الدستورية، الإدارية و السياسية و الاجتماعية و الحريات العامة وحقوق وواجبات المواطنين. فالدستور هو القانون الأساسي الذي يضبط العلاقات بين السلطات و يحدد الصلاحيات و يرسم حدود الهيئات و يبين إجراءات التطبيق و التنفيذ ، خاصة على مستوى القضاء. و هكذا ، فان الوصول إلى اقتراح مشروع دستور هو في حد ذاته إدراك حقيقي لمسألة الدولة وفق آخر معطياتها في العالم. و بالنسبة للإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، يعد المشروع ثمرة لحركة سياسية خبرت السياسية الإدارية و الاستعمارية للوجود الفرنسي في الجزائر ، من خلال تاريخ سياسي طويل بدأ منذ عهد الشبان الجزائريين ما قبل الحرب العالمية الأولى مرورا بفدراليات المنتخبين المسلمين الجزائريين في المقاطعات الثلاث ، اتحاد الشعبي الجزائري 1938، إلى البيان الجزائري و أخيرا الاتحاد الديمقراطي ، و كل هذه التجربة المتواصلة تؤكد الحقائق السابقة و تؤشر على متطلبات المرحلة القادمة[2].فالنظام الأساسي الجزائري statut de l'Algérie ، صار مقتضى لا يمكن التغاضي عنه أو الالتفات على و جوده ، و إلا أفضت الأمور إلى الفوضى و الانهيار. فما هي ملامح الدولة الجزائرية كما يطرحها مشروع دستور الجمهورية الجزائرية.

قبل أن يعرض إلى المواد الذي تضمنها مشروع دستوره الجديد، يمهد حزب الاتحاد بسرد مجموعة من الحيثيات التي سوّغت الوصول إلى صياغة دستور جزائري توضح النظام الذي يحكم الجزائريين في الداخل و في علاقتهم بالدولة الفرنسية:

- أولا ، إن الحرب الكونية الأخيرة دمرت الأنظمة الدكتاتورية من نازية و فاشية و استبدادية عسكرية ...و غيرت المفاهيم السياسية إلى ضرورة نبد الطغيان ، الاستعمار و التعسف ، و استعادة

---

[1] حول نظام الاتحاد الفرنسي ، أنظر الفصل الثاني من كتاب محمد حسنين الاستعمار الفرنسي ، المرجع السابق 150-107

[2] المقصود بأن الفكر السياسي لدى الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري يؤكد الحقائق السابقة، أي يقف على أرضية سبق و أن أوضحها في بيانات و لوائح و مقالات ، خاصة بيان الشعب الجزائري 1943، الذي يعد وثيقة مرجعية على قدر كبير من الأهمية في المسار العام لتجربة الاتحاد الديمقراطي، يستند إليها مشروع دستور الجمهورية الجزائرية. و عليه ، فان مثل هذه الوثيقة تؤشر بعد صدورها إلى ضرورة الانتقال إلى التفصيل و إلى ما هو إجرائي و إلى الصياغة التقنية، القانونية و كيفيات التطبيق .

معاني جديدة للحرية و الكرامة و الاستقلال(الوعي الوطني للحركات الوطنية). و في هذا المعنى جاء خطاب الجنرال ديغول في برازافيل :"إن الحروب ، دائما ، تستعجل التطور. فلم يكن لهذه الحرب (العالمية الثانية) من رهان سواء وضعية الإنسان و نشاط قواه النفسية التي تفتقت عن كل شيء. فكل شعب و كل فرد صار بإمكانه أن يرفع رأسه شامخا و يتطلع إلى الغد و يسأل عن مصيره".

- ثانيا، أن الفوضى العارمة التي رافقت الحرب العالمية لا بد و أن يأتي بعدها نظام كفيل باستعادة القيم الضائعة و السعي إلى بلورة قيم جديدة تتناسب و الكرامة الإنسانية. فالإنسان، كما حدده الفكر الحديث ينطوي على قيمة اعتبارية في حد ذاته مهما كان وضعه في العالم و مهما كانت أصوله.هذه الحقيقة ارتقت إلى درجة اليقين الذي لا يقبل الطعن أو إعادة النظر. و مع هذا اليقين، يجب أن تزول كل أشكال الاستعمار، خاصة بعد ما شاهدته الدول الاستعمارية نفسها. و هكذا ، كما جاء في حيثيات " مشروع الدستور الجزائري"، فانه يجب على فرنسا أن تندرج في أفق الحرية و التحرير الذي يسود العالم ، و تأهبت له حركات التحرير الوطنية ، في كل الأصقاع ، و أن لا تتأخر إلى إسعاف الأوضاع في الجزائر و في بقية مستعمراتها في ما وراء البحار ، بمجموعة من الإصلاحات الحقيقية التي تحدد النظم الاجتماعية و السياسية و القانونية للشعوب المستضعفة التي رُزِأت بالاستعمار لقرون من الزمن. و لعل أول هذه الإصلاحات هو إنشاء برلمان وطني يَعْمَد مباشرة إلى تقييد مشاريع القوانين من وحي المصالح المحلية لشعوبها برسم ترقية الإنسان ، امرأة و رجل ، كأفضل طريق يعزز الدولة المدنية الحديثة كما يحددها القانون العام le droit public.

- ثالثا ، إرساء مؤسسات الدولة و تحديد إطارها الدستوري و طبيعة علاقاتها ببقية العالم ، أضحى من الأمور التي يقتضيها المجتمع الدولي ، في عصر ما بعد الحرب. فالشرعية الدولية حقيقة لا يماري فيها أحد، لأنها تنظر إلى أوضاع الأقليات في علاقتها بنظم الحكم . وهذا ما سيحرج فرنسا لأن تاريخها في الجزائر أفرز المفارقات و التناقضات إلى حد بروز وجوه و مظاهر مخالفة للشرعية الدولية ، حيث الأقلية الأوروبية تستأثر لوحدها بجميع خيرات البلد عبر القوانين و التشريعات ، أي أدوات الدولة ذاتها. فقد أصبحت الدولة كإطار سياسي و قانوني تساهم بفاعلية في بلورة الأفكار و تلبية المصالح و التطور العام للمجتمع. و هذا ، ما حدا بالاتحاد الديمقراطي إلى الاستماتة في المطالبة في الحق في التسيير العام و تعميمه على سائر الأهالي المسلمين ، كشرط لازب لاستحقاقهم الموطنة الفعلية . فقد كانت تصدر التشريعات الفرنسية إلى صنفين من الناس ، أهالي مسلمين وفرنسيين مواطنين أفضت في نهاية المطاف إلى بروز تيار أوروبي في الجزائر أطلق على نفسه " نزعة الجزأرة /Algérianisme" على أساس من المصالح التجارية و المالية الضيقة ترمي إلى الانفراد و الاستقلال بمستعمرة الجزائر : المرسوم العضوي لعام 1898، قانون 1900...فقد كان مذهب هذه النزعة :" إن السياسة الفعلية الوحيدة في الجزائر هي للتفوق الفرنسي".

– رابعا، الحل الفيدرالي كأفضل صيغة دستورية/ سياسية لحل المسألة الجزائرية، لأنها تمخضت عن تجربة تاريخية طويلة من الصراع العسكري و السياسي بشقيه المصرَّح به و المكْتُوم (المقاومة السلبية). كما أن سياسية الاندماج ، باءت بالفشل بسبب ثنائية التشريعات و سياسة الاستثناء التي انجرت عنها حيث وصل الاستعمار إلى حد التناقض مع نفسه ، كانت الحرب العالمية الثانية أعظم تجلياته .و من هنا ، كما يرى الاتحاد الديمقراطي ، فان صيغة الاتحاد أو النظام الفيدرالي[1] هو النظام اللائق في الجزائر ، لأنه يراعي ليس المصالح المسلمين فحسب ، بل المصالح و السياسة الفرنسية أيضا.فالنظام الفيدرالي الذي ينطوي على أكثر من كيان سياسي، هو الضامن ل"حق النظر للسلطة المركزية في باريس على ما يجري في الجزائر"، و من ثم تحقيق التواصل التاريخي و السياسي بين الجزائر و فرنسا. فقد عانت الجزائر من غياب طويل لنظام حكم يسوس السكان و يرعى شؤونهم، و يساهموا بدورهم في صناعة و صياغة القرارات التي تهمهم كتعبير عن شخصيتهم القاعدية، معيار شرعية الحكم و سلامته. و بدلا من هذا، فرض الاستعمار وجوده عبر تغييب الأهالي المسلمين في حقهم في إدارة الشأن العام. و في هذا الشأن صرّح الجنرال ديغول :" إن مستقبل مستعمرات فرنسا هو في النظام الفيدرالي ".

بداية، جاء مشروع " دستور الجمهورية الجزائرية "، في إطار المادة 75 من الدستور الفرنسي الجديد للجمهورية الفرنسية (27 أكتوبر 1946). و من جانب آخر ، إندرج مشروع الدستور، الذي اقترح صيغة التعاون/ المشاركة مع فرنسا une République algérienne associée à la France، ضمن المدى الطويل الذي يستمر في ترتيب المؤسسات الضرورية للدولة الجزائرية ، بمعنى لا يحدد كل شيء في لحظة إعلان عن مشروع الدستور، بقدر ما يترك هامشا كبيرا من أجل التعاون و التنسيق مع الدولة الأم إلى أن تستكمل الدولة كافة مرافقها و مصالحها الإدارية ،

---

[1] هناك توجه عام أيضا لدى الأوربيين العاديين في الجزائر يفضلون النظام الفيدرالي كأفضل صيغة للحكم. فقد نشرت صحيفة l'Echo d'Alger سيرا للأراء حول نوعية نظام الحكم الذي يليق بالجزائريين ، مسلمين و أوروبيين في الجزائر ، و كان الجواب الغالب هو النظام الفيدرالي .لا بل هناك أيضا قناعة لدى بعض الأحرار من الفرنسيين في توسم الحل الفيدرالي كأفضل صيغة للتعايش بين المسلمين و الفرنسيين . و من هؤلاء الأستاذ كيرتون Curton ، الذي كتب في مجلة la Renaissance:" كل مسعى نحو اتحاد فرنسي ، يجب أن يراعي آخر العناصر جدية ، أي ظهور النزعات الوطنية لدى الشعوب الفرنسية التي تعيش في ما وراء البحر.فالنزعة موجودة ، و إن بدرجات مختلفة في ما بينها ، و لا يمكن أن نماري فيها كثيرا، فالوطنيات الناشئة تتعارض في المطلق مع فكرة الاستعمار السائدة بقوة لدى بعض فرنسيي المتروبول. و نفس التوجهات الوطنية تتماشى مع الحل الفيدرالي للشعوب المتحدة في إطار مجموعة أخوية و متساوية. و هكذا، فان حياة الاتحاد الفرنسي ستحكمها جمعية فيدرالية تشكلها جميع شعوب الاتحاد، بينما، حياة كل إقليم تخضع للبرلمانات المحلية". Collo & Henry, Textes, p.252

القانونية ، و الاجتماعية ... التي تساهم في تنمية الشعور لدى كافة سكان الجزائر بالانتماء إلى الكيان الدستوري الجديد: الجمهورية الجزائرية. كما أن أساس الجمهورية الجديدة هو الشعب على اختلاف مشاربه و أصوله و دياناته ، و هو التنوع الذي يضفي إلى حد بعيد الشرعية على المؤسسات ذاتها عندما يشارك الشعب / المواطنون في صناعة و صياغة القرارات ، و في حق وحرية الانتخاب بالإدلاء بالصوت و الترشح إلى الهيئات التمثيلية. و هكذا، فالمشروع الذي تقدم به حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري يستوعب جميع السكان مهما كانت عناصرهم، و يوفر مصلحة الفرنسيين عبر مشاركة المسلمين في إدارة الشأن العام، و يوفر مصلحة المسلمين، من خلال الإدارة التقنية الإدارية ،والقانونية و السياسية للفرنسيين . فالتكامل مطلوب للجميع. تلك هي خصوصية الوضع الجزائري ، الذي قدم بشأنه تيار الإصلاح السياسي مشروعه .

ورد في المادة الأولى النص التالي :" تعترف الجمهورية الفرنسية بالاستقلال الذاتي التام للجزائر. و تعترف في ذات الوقت بالجمهورية الجزائرية ، الحكومة الجزائرية و الألوان الجزائرية". وواضحة تماما نبرة الإصرار على الحكم الذاتي autonomie، من خلال حكومة جزائرية و ألوان جزائرية تعبر عن الجمهورية الجزائرية. فهذه الأخيرة كيان مستقل إلى جانب كيان الجمهورية الفرنسية. و إلتماس الاتحاد الديمقراطي الاعتراف بالجمهورية الجزائرية من قبل فرنسا هو إلتماس للحل الإصلاحي الذي يقر و يعترف بحق النظر لفرنسا على الجزائر ، و يبقي الصلة بينهما. و هكذا، فان المادة الأولى، التي جاءت في قسم الأحكام الأساسية تضع فعلا الاعتراف الفرنسي بالدولة الجزائرية ضمن المسائل الأساسية التي يجب عدم الافتئات عليها. أما طبيعة حق النظر الفرنسي، فتوضحه المادة الثانية، التي تنص على:" إن الجمهورية الجزائرية عضو في الاتحاد الفرنسي كدولة مشاركة. و تشترك مع الجمهورية الفرنسية في العلاقات الخارجية و الدفاع الوطني، التي يحددها الاتحاد، بموجب ذلك تكون الجزائر عضوا مشاركا". فالحكم الذاتي ، في القانون الفرنسي و الأوروبي بصورة عامة لا يعني الاستقلال التام، الذي يتم بموجبه و على أساسه الاعتراف بالسيادة الكاملة للدولة ، بل جزء من صلاحيات الدولة الجديدة تؤول إلى الاتحاد و إلى الجمهورية الفرنسية أيضا ، لكن فعل الإرادة أي التنازل الطوعي عن بعض الصلاحيات ، بسبب القصور الذاتي ، أو الرغبة في التواصل مع الكيان الأم ، هو الذي يلغي الطابع الاستعماري عن العلاقة بين الجزائر و فرنسا في صيغة النظام الفيدرالي الذي يقترحه الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.و عليه ، فان التماس الاعتراف هو الذي يحدد و يؤسس شرعية الكيان السياسي الجديد . و بعبارة أوضح أن صيغة الاعتراف هو تعبير عن توافق الإرادتين وفق ما تريده السلطتان. ثم تنتقل المادة الثالثة، و دائما ضمن الأحكام الأساسية، إلى الإفصاح عن طبيعة و شرعية السيادة الدائمة للجمهورية الجزائرية:" تمتلك

الجمهورية الجزائرية، عبر كامل إقليمها، السيادة التامة و الكاملة في كل القضايا الداخلية، بما في ذلك الأمن".

فالدولة في مدلولها الحديث تنطوي على السيادة / السلطة، و تقتضي بدورها وجود إقليم تمارس عليه سيادتها. و الحديث واضح في هذه المادة، أن الإقليم الذي تشير إليه هو الذي رسمه الوجود الفرنسي في الجزائر خلال فترة الاحتلال. أما علاقة هذه السيادة بالسكان، فيتحدد، كما جاء في المادة الرابعة، بوجود الشرعية التي تعبر عن وجود ممثلين شرعيين عن هؤلاء السكان الذي يخوّل لهم الدستور ممارسة الحكم نيابة عنهم:" تكمن هذه السيادة الكاملة في الأمة الجزائرية. ويمارسها نواب الأمة، الذين انتخبوا عبر الاقتراع العام و هم الذين يشكلون البرلمان الجزائري".

في القسم الثاني من مشروع دستور الجمهورية الجزائرية، محاولة لتحديد من هم السكان الجزائريون. فتحت عنوان " الحقوق المدنية و الحريات الفردية"، جاء في المادة الخامسة:" إن جميع سكان الجزائر، على اختلاف أصولهم و دياناتهم، و باستثناء الرعايا الأجانب، هم مواطنون جزائريون، متساوون في الحقوق و الواجبات". بينما المادة الموالية (السادسة)، فأوضحت أكثر فكرة التعاون و نوعية نظام الشراكة بين فرنسا و الجزائر ، من خلال تداول كافة السكان نفس الحقوق و الواجبات على أسس من المعاملة بالمثل: فالمواطن الفرنسي القادم من فرنسا يتمتع بهذه الصفة و يستفيد من نفس حقوق المواطن الجزائري في الجزائر، و في مقابل ذلك يستفيد المواطن الجزائري في فرنسا من نفس حقوق المواطن الفرنسي[1].و في المجمل فان فكرة الحقوق هي نفسها، أو إلى هذا يريد أن يصل مشروع الدستور ، بين الفرنسيين و الجزائريين ، و لعل ، هذا ما توضحه أكثر المادة

[1] نعتقد أن صياغة المادة الخامسة ورد فيها خطأ أو احتمال معنى آخر. فنص المادة جاء هكذا :"كل فرنسي من سكان المتروبول يتمتع في الجزائر بصفة المواطن الفرنسي، و من ثم، فانه يستطيع إن يمتلك في الإقليم الجزائري نفس حقوق المواطن الجزائري بما في ذلك الحق في الانتخاب و ارتياد الوظائف العامة. و في المقابل، كل مواطن جزائري يتمتع في فرنسا بصفة[المواطن الفرنسي]، ومن ثم يمتلك في الإقليم الفرنسي نفس حقوق المواطن الفرنسي، بما في ذلك الحق في الانتخاب و ارتياد الوظائف العامة". فالمفروض إن ما بين المعقوفين يكون المواطن الجزائري و ليس المواطن الفرنسي ، حتى يستقيم معنى المعاملة بالمثل : فالمواطن الفرنسي الذي يأتي إلى الجزائر سيبقى مواطنا فرنسيا لكنه يستفيد من نفس حقوق المواطن الجزائري إذا ما هو أراد إن يمتلك حقوقا معينة أو يرتقي في مناصب و وظائف عامة . و كذلك الأمر للمواطن الجزائري الذي يذهب إلى فرنسا يبقى على صفته كمواطن جزائري ، و بإمكانه أن يحصل و يتمتع بحقوق المواطن الفرنسي إذا ما أراد أن يستقر للعمل في فرنسا.أما الاحتمال الآخر لمعنى النص المتعلق بالمواطن الجزائري الذي يتمتع بصفة المواطن الفرنسي في فرنسا كما جاء حرفيا في المادة الخامسة ، فهو أن الجزائري يتمتع في الأصل بجنسيتين في ذات الوقت فرنسية و جزائرية ، و أنه في الجزائر مواطن جزائري ، لما يذهب للعمل في فرنسا فهو مواطن فرنسي ، و هذا ما يتناقض مع الأصل العام الذي من أجله جاء مشروع الدستور الجمهورية الجزائرية ، أي توكيد حقيقة الجزائر كأمة و دولة ، إقليم و شعب .

السابعة :" إن إعلان عن الحقوق ، الواردة في ديباجة دستور الجمهورية الفرنسية هي القاعدة الأساسية للجمهورية الجزائرية . و جميع المواطنين الجزائريين يستفيدون من كل الحريات و الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية كما حددها نفس الدستور المذكور".و نسارع هنا إلى نقد هذا التوجه نحو الصياغة العامة و محاولة مجاراة دستور الجمهورية الفرنسية مخافة أن يفضي إلى نسف فكرة الاستقلال من أساسها،لأن الطابع الجمهوري يتحدد بالقيمة القانونية التي يضفيها الدستور على نوعية المواطن. ففكرة الحق ، الواجب ، الحرية لا تختلف إطلاقا ما بين المواطن الفرنسي و المواطن الجزائري ، لكن الاختلاف يكمن في مستوى التطور و التقدم الذي بلغه كل واحد منهما ، فالإنسان الفرنسي بفضل ما تمتع به من مزايا و إمكانات الدولة الفرنسية الحديثة ، سواء في المتروبول أو مستعمرة الجزائر يستطيع أن يتجاوب أكثر مع القوانين التشريعية و ما ترتبه من أثار من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية ، فضلا على التعاطي التلقائي مع قيم الحياة المدنية و الحضارية و السياسية .

و تواصلا مع تحديد هوية الكيان الجزائري، فالمادة الثامنة ، تبين الطابع اللائكي(العلماني) للنظام الجمهوري في الجزائر:" تقف الجمهورية الجزائرية على الحياد حيال كافة الديانات ، و تضمن لجميع السكان حرية العبادة لجميع الموطنين و تحترم نظامهم الخاص بالأحوال الشخصية". إن كلمة " الحياد " الواردة في متن هذه المادة هي التي تكرس مبدأ الفصل بين الدولة و الدين و لو نوع من الفصل لأن منطوق المادة يوضح أيضا الاحترام ، كما أن الممارسة تقتضي في الغالب أن لا يتم مبدأ الفصل على الإطلاق . و هكذا ، فالأساس العلماني للجمهورية الجزائرية لا يعادي الدين ، بل يعامل كل الديانات (الإسلام ، المسيحية و اليهودية) على قدم المساواة ، و لو نوعا من المساواة أيضا لأن الإسلام هو دين الأغلبية المطلقة في الجزائر و سيسم الحياة العامة بميسمه ، لكن يبقى المبدأ هو المبدأ الذي يقدم إمكانية الاحتجاج أمام الهيئات القضائية في حالة اختراق الحقوق الدينية . فما يكفل المعاملة الكريمة لهذه الديانات هو" الحياد الايجابي" الذي تبديه السلطة حيال السكان و المؤسسات الدينية هو الإبقاء على المسألة الدينية في نطاق الضمير و الحياة الخاصة . و المعروف إن مبدأ الفصل بين الدين و الدولة و تطبيق قانون 1905، هو أهم المطالب التي تواترت عليها الحركة الوطنية برمتها ، و أنصار البيان الجزائري على وجه الخصوص الذين نظّروا لها و صارت من سلوكهم العام / مثل فرحات عباس ، محمد الصالح بن جلول ، الدكتور سعدان ، بن خليل ، و بن حبيلس...[1] و من جانب أخر ، إن مبدأ الفصل يقوم ، في فهم الاتحاد الديمقراطي ، كما سبق شرحه ، على عدم الاعتماد على الاعتبارات الدينية من أجل استحقاق المناصب و الوظائف العامة ، لأن الدين هو قيمة روحية و اعتبارية تتعلق بالشأن الخاص ، و أن الانتماء الديني لا يضيف إلا قيمة أخلاقية للمتدين .

[1] انظر بعض مقالات هؤلاء في جرائد تيار فرحات عباس.

على خلاف المواطن في الجمهورية سواء أكان جزائريا أو فرنسيا، فانه يتحدد وفق اعتبارات القانون الوضعي في جوانبه السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية...

وعليه ، فان الدستور الجزائري لا يكتفي بذاته ، و إنما يستمر في الإحالة إلى روح و فلسفة النظام الجمهوري الفرنسي ، حالما يستقر الوضع الجزائري على ملامح و خصائص التي يجب أن توضحها المرحلة الانتقالية ،كما تصورها واضعو المشروع. و في هذا الصدد تذكر المادة اللاحقة التاسعة:" اللغتان الرسميتان للجمهورية الجزائرية هما اللغتان العربية و الفرنسية، و أن التعليم العام إجباري باللغتين في كافة المراحل و المستويات، و تعمل الجمهورية الجزائرية على إيصاله إلى كل الجزائريين من الجنسين. إن مؤسسات التعليم العام الموجودة حاليا لا تخضع لأي إلغاء أو توقيف. و الحكومة الفرنسية تحتفظ بإمكانية زيادة عدد هذه المدارس، على أن تتحمل ميزانية المتروبول أعباء المدارس الجديدة". و المادة، كما هو واضح، تردف التعليم العام، كمجال مكمل لمفهوم الدولة العلمانية لأنه القطاع الذي يظهر فيه بجلاء حيادية السلطة في خدماتها حيال المواطنين. فقد كان التعليم هو الحقل الذي عبّر إلى حد بعيد عن مفهوم العلمانية، عندما عمدت الجمهورية الفرنسية إلى إقرار التعليم العام و جعله إجباريا على كافة أفراد المجتمع ، على اعتبار أن المدرسة بصورة عامة هي المؤسسة التي تتماهى عندها الروح الطائفية وتصهر الجميع مهما كانت أجناسهم و دياناتهم في الوعاء الجمهوري و المؤسسة العامة. مما يعني في نهاية التحليل ، أن واضعي مشروع الجمهورية الجزائرية كانت تحدوهم نفس روح و معاني الفكر السياسي الحديث ، تؤطر هم مفاهيم الحكم الديمقراطي و مبادئ الجمهورية التي سادت منذ عصر التنوير.. و علّ الشاهد الواضح على ذلك هو كتابة نص الدستور باللغة الفرنسية.

أما اعتبار اللغة العربية لغة رسمية ، مثلها مثل اللغة الفرنسية ، فهو توكيد سياسي على سيادة الدولة الجزائرية التي تبرر ضرورة الاستقلال عن المتروبول. فاللغة العربية، كما يجري تداولها في ذلك الوقت لم تكن تعبّر عن فكر سياسي متطوّر، و لم تكن لغة الإدارة،و لم تدرجها السلطة الاستعمارية كمرجع في حالة تأويل القوانين و تفسيرها عند تنازعها. بل، لقد تم إدراج اللغة العربية من باب التطلّع إلى إعادة الاعتبار لها كمقوّم أساسي لبناء الدولة الجزائرية و إضفاء المشروعية عليها[1].

في القسم الثالث، يحدد مشروع الدستور المراد تطبيقه في الحال ، السلطات العامة للدولة الجزائرية. و يبدأ بالسلطة التشريعية التي تمثل البرلمان الجزائري و يعين أعضاؤه بالانتخاب السري العام

[1] انظر الدراسة المتميزة التي قام بها حزب الاتحاد الديمقراطي حول اللغة العربية و قدرتها الحضارية و المدنية لأن تكون لغة تداول اجتماعي وثقافي تعبر عن هوية المجتمع الجزائري الحديث، la République Algérienne, texte intégral du projet déposé par l'UDMA, à l'Assemblée Algérienne, sur l'organisation de l'enseignement de la langue arabe en Algérie,

المباشر لمدة خمس سنوات على غرار البرلمان الفرنسي تماما، فضلا على أن النظام الانتخابي يبقى مستندا إلى نفس القانون العضوي الفرنسي للانتخابات، إلى حين صدور التشريع الجزائري. و القصد من الإحالة إلى القانون العضوي الفرنسي ، هو إعطاء ضمانة أكثر لمصالح الفرنسيين في الجزائر ، في ذات الحال الذي تدرج فيها مصالح الجزائريين عبر القنوات الرسمية ، كتعبير عن السيادة، و بالتالي منح فرصة لصهر تجربة وجود الفرنسيين و المسلمين معا. لكن يبقى البرلمان الجزائري هو الجهة الوحيدة المخول لها التشريع ، بشكل حصري في الجزائر للجزائريين مسلمين و فرنسيين ، كما أوضحت ذلك المادة الرابعة عشر. ثم تواصل بقية المواد في عرض الحصانة البرلمانية. أما السلطة التنفيذية ، كما نصت عليها المادة السابعة عشر ، تمارسها الحكومة الجزائرية . و تتشكل من رئيس الجمهورية، رئيس الدولة من مجلس الوزراء الذي يتولّى تطبيق و تنفيذ قوانين و قرارات البرلمان الجزائري. و يختم هذا القسم حديثه عن السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية بالإشارة إلى أن رئيس الجمهورية يتم انتخابه عن طريق البرلمان الذي يجب أن تسفر نتائج الانتخابات على أغلبية مطلقة من أصوات البرلمانيين ، و إلا ، فان الأغلبية البسيطة ، في الاقتراع الثاني كافية لحصول الرئاسة ، و يغلّب صوت المترشّح إلى الرئاسة في حالة تعادل الأصوات بين المؤيدين و المعارضين في الدورة الثالثة. و هكذا ، تتحدد الطبيعة البرلمانية للنظام الجمهوري ، من حيث أنه يعلق سلطة الرئيس بموافقة أو رضا النواب في البرلمان ، الذين بإمكانهم سحب الثقة من السلطة التنفيذية.

و في القسم الرابع من نظام توزيع السلطات، يحدد مشروع الدستور السلطة القضائية بمجموعة من المواد الانتقالية ، على اعتبار أنه من الصعب تعريف و ضبط الهيئات و الهياكل التي تتولى إصدار الأحكام في المجال المدني و المجال الإسلامي ، فَعَهَد إلى المجلس الأعلى الذي يترأسه رئيس الجمهورية ريثما تعيّن التشكيلة كاملة من قبل البرلمان الجزائري. و من جملة الإجراءات الانتقالية التي أشارت إليها المادة الثالثة و العشرون، في موضوع التشريع القضائي ، أن جميع التشريعات السارية في المتروبول ، بما في ذلك قانون الانتخابات قابلة للتطبيق في الجزائر، ما عدا الجوانب المتعلقة بنظام الأحوال الشخصية الإسلامي، و تسيير الأوقاف ، التي يجب أن تعزى إلى سلطة القضاة الشرعيين (les cadis) . بينما المادة الرابعة و العشرون تنص على " أن القضاء أو العدالة الإسلامية ، لها الاختصاص الحصري في موضوع الأحوال الشخصية للمسلمين ، و سوف تعتمد على مدوّنة خاصة تصدر لاحقا. و أن المدونة الإسلامية سوف تعد بناء على مبادئ الشريعة الإسلامية وفقا للمذاهب الأربعة. و تطبق في كامل الإقليم الجزائري". أما بقية الطوائف من السكان، يهود و مسيحيين، فان القانون المدني، يفصل في قضاياهم، أو إذا أحد الأطراف من غير المسلمين أراد أن يخضع للمحاكم الإسلامية، كما أقرت المادة الخامسة و العشرون.

و المادة الخامسة و العشرون ، كما هو واضح ، ترمي إلى تأسيس نظاميين من القضاء واحد مدني و آخر إسلامي خاص بالأحوال الشخصية و الأوقاف ، و هو ما يتناقض إلى حد ما مع النظام الجمهوري، الذي يتعامل مع جميع المواطنين على أساس الانتماء الواحد، بعيدا عن الاعتبارات القومية أو الطائفية ، فصفة المواطنة تمنح على أساس مدني الذي لا يلغي الأصول و الأجناس و الانتماءات الدينية ، لكنها تعامل معاملة قانونية واحدة خاصة على مستوى المحاكم لأنها تعبر على فكرة العمومية ، أي مؤسسات عامة . و من هنا يثور السؤال حول طبيعة المادة الخامسة و العشرين عندما تفرد محاكم خاصة بوضعية الأحوال الشخصية و الأوقاف ، و لا تدرجها ضمن القانون المدني بشكل عام، كما كان يطالب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في بياناته السابقة ، عندما كان يشير إلى ضرورة تدوين الشريعة الإسلامية ، أي تمريرها على الهيئة التشريعية لكي تصدر في صورة قانون تطبقه المحاكم المدنية ، لأن العكس يفضي إلى هز المبدأ العلماني للجمهورية الجزائرية. و في الأخير ، يفرد القسم الرابع من مشروع الدستور للجماعات المحلية التي تحددها المواد 26،27،28،29. و تذكرها على النحو التالي : البلديات و شُعَبها (sections) ،الدواوير villages ،المقاطعات أو العملات (départements)، و جميع هذه الهياكل الإدارية لإقليم الجمهورية الجزائرية سوف يصدر في شأنها قانون لاحق يحدد تشكيلاتها ، صلاحياتها و دورها في التنمية المحلية و الوطنية و تقريب الإدارة من المواطن .

خلاصة الباب الرابع

عندما نشبت الحرب العالمية عام 1939، انخرط فرحات عباس في الجيش الفرنسي كتعبير منه أن الخدمة و الواجب العسكري يقابله الحق السياسي و الاجتماعي، خاصة في مستعمرة الجزائر التي تعاني من غموض الوضع الأساسي statut. و كرجل سياسي عمد إلى الاتصال بكافة الأطراف التي لها النفوذ سواء أكانت فرنسية(تقرير إلى المارشال بيتان1941) أو إلى القوى الحلفاء (البيان الجزائري الأول فيفري1943)، فضلا على التنسيق مع أطراف جزائرية أخرى في سبيل دعم الوحدة الوطنية و تأسيس تجمع البيان و الحرية1944، و المشاركة في التنديد بمجازر أحداث ماي 1945 بسبب المظاهرات التي أعقبت مشاركة الأهالي في التعبير العام عن يوم الانتصار العظيم في العالم. فقد تبلورت هذه التحركات و التصرفات نحو الوعي بأهمية الشرعية التي فرضتها الحرب العالمية ، سعى من جهته فرحات عباس إلى التماسها و استيعابها كحجة في وجه الإدارة الفرنسية، يدعم بها رصيده من أجل توفير كافة دعائم الدولة الجزائرية التي ترنو إلى احتلال موقعا لائقا في خارطة العالم الجديد لما بعد الحرب .فبعد مشاركة شعوب العالم المحتل و المستضعف في الحرب فإنها ، كما يرى فرحات عباس ، تنظر إلى مصيرها وفق ميثاق الأطلنطي و ميثاق سان فرانسيسكو و ميثاق الأمم المتحدة .

كان النظام الفيدرالي هو الحل للمسألة الجزائرية عند فرحات عباس و عناصر النخبة من تيار الإصلاح السياسي. فالنظام الفيدرالي وفق ما استقرت عليه الأوضاع في الجزائر طوال الاحتلال الفرنسي ، هو أفضل صيغة تقيم علاقة محترمة بين الجزائر و فرنسا، بين شعبين ، تحفظ للكيانين استقلاليهما و سيادتيهما و يحفظ بالتالي لفرنسا " حق النظر" على الجزائر الآيلة إلى التطور و الرقي مع وجود مؤسسات الدولة الحديثة، التي تبدأ في التعبير عن التجربة الجزائرية و تاريخها و ليس تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر كما هو الوضع منذ أكثر من قرن من الاحتلال.و هكذا ، فان الصيغة الفيدرالية هي الخطوة الأولى المؤسسة لنوعية حكم جديد بين فرنسا و الجزائر لأنها توفر للدولة الفرنسية إمكانية تجاوز و تخطي وجهها الاستعماري و وجهتها المنافية لروح العصر ، كما يعطي النظام الفيدرالي إمكانية للجزائريين على تنظيم شؤونهم العامة بأنفسهم.

إن النظام الفيدرالي كما يقترحه تيار الإصلاح السياسي لا ينساق وراء مطالب ذات سقف عال لا تقوى عليه لا الدولة الفرنسية و لا النظام الجزائري الجديد. فالحد الأدنى من مطالب هذا التيار هو الاعتراف بالحريات المحلية و بالجنسية الجزائرية كمبرر قانوني يمارس به الشعب الجزائري تراثه الإسلامي و تاريخه الخاص.ثم ما يسفر عنه نظام الحكم الفيدرالي :تأسيس الفعل الديمقراطي بمعية دولة عظمى ترسّخت لديها التجربة الديمقراطية، يحتج بها الطرفان و يحتكمان إليها خاصة من حيث تحوّل

الحكومة العامة إلى حكومة جزائرية ، كما أنه يساعد بقية البلدان المجاورة إلى الانضمام إليه ما دام يحفظ للكيانات الاستقلال القانوني و السياسي و الاجتماعي.

تميزت تجربة الإصلاح السياسي الجزائري، بداية من فيدرالية المنتخبين المسلمين 1930 إلى الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري 1950 بالمقاومة الداخلية التي لا تبتعد أيضا عن الحوار مع السلطة الفرنسية. فهي تجربة داخلية مع مؤسسات الدولة الفرنسية بمعنى أنها استوعبت فكرة " العام"، الشرط اللازب لمؤسسة الدولة ذاتها ، و بالتالي اعتبرت تجربة الإصلاح السياسي ، كما لاحظنا في هذا الباب، تجربة في صميم العمل السياسي الاحترافي، على خلاف تجربة الإصلاح الديني التي أولت عنايتها لمقوّمات الأمة ، الشرط الأساسي الآخر للدولة الحديثة.

إلى غاية 1950 ، تماهت تجربة فرحات عباس السياسية مع البيان الجزائري ثم الاتحاد و فكرة الجمهورية ، و من ثم فإننا يمكن أن نعثر على لحظة الانتقال من فكرة "العام" le public إلى فكرة " الجمهورية "la République. فقد تبلورت فكرة "العام" التي بدأت مع حركة الشبان الجزائريين قبل و بعد الحرب الأولى و خاصة من خلال نضال و خطاب الأمير خالد إلى فكرة" الجمهورية "التي تجسد النظام الجزائري الجديد لما بعد الحرب العالمية الثانية ، و ارتباط تطور " العام " و "الجمهورية" بالأوضاع الدولية أضفى شرعية على الكفاح السياسي والمقاومة المسلحة في ما بعد . فقد ظهر فرحات عباس في هذه المرحلة رجل الجمهورية بامتياز ، و كانت الجماهير تهتف دائما : يحيا فرحات عباس ، يحيا البيان الجزائري ، تحيا الجمهورية الجزائرية.و هكذا، فان الجمهورية الجزائرية صارت وعيا لدى مناضلي الاتحاد الديمقراطي لا ينتابها الغموض و غير قابلة للتراجع لأنها ثمرة نضال شرعي مع الداخل و الخارج من حيث تقاطع التجربة السياسية لفرحات عباس مع مصادر أخرى مثل جمعية العلماء و حركة انتصار الحريات الديمقراطية و الخطاب الاستقلالي لحركات الشعوب المكافحة للإستعمار في العالم .

خلاصة و آفاق البحث

سعينا في هذا البحث إلى مَحْوَرة خطاب الحركة الوطنية الجزائرية حول إشكالية محددة و واضحة: مشروع/فكرة الدولة الجزائرية.فقد تناثرت جميع عناصر الدولة و الأمة في خطاب المطالب حيال الدولة الفرنسية، و جرى التفكير فيها من جميع الأطراف السياسية الوطنية.و تَمَفْصل البحث حول تطور الدولة، عبر الوعي بها من قبل كافة التشكيلات السياسية الأهلية، وهي تحاول أن تبحث عن مركز قانوني و سياسي اجتماعي جديد مستحضرة الإطار المرجعي للدولة المدنية الحديثة التي أفصح عنها التطور التاريخي الحديث و التاريخ المضاد للإستعمار و الإمبريالية. لم تكن فكرة الدولة الجزائرية جاهزة، بقدر ما حاولنا أن نستخلصها من خلال تشكّلها عبر مسار عقود من زمن الحركة الوطنية.

تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ، هو تاريخ مكثف لسياسة المقاومة التي تمت على صعيد نقد الخطاب الكولونيالي .فقد خاض رواد المقاومة الجزائرية صراعا فكريا و سياسيا مع الإدارة الفرنسية و حزب المعمّرين من أجل كسر الصرح الإيديولوجي الذي شيّده الاستعمار في الجزائر، حيث اكتفى في الغالب برفع الشعارات العامة و التصريحات الرسمية في مناسبات لا تتجاوز لحظة التصريح بها ، و الإحالة إلى مشاريع مستقبلية لم تحصل. وقد مكنتنا العودة إلى كتابات و مواقف و أراء زعماء الأحزاب و منابرهم الصحفية من الوقوف على خطاب مناهض للخطاب الكولونيالي لا يبي يتشكل و يتحدد مع مرور تاريخ الوجود الفرنسي في الجزائري ، و يحاول أن يحاصره و إجباره على البوح عن تناقضاته و مفارقاته. فالتاريخ السياسي للحركة الوطنية هو تاريخ متابعة السياسة الفرنسية و فشلها في الجزائر.

ظهرت الحركة الوطنية الجزائرية في سياق عام و ناضلت في جو سياسي معادي لها ، لم تستطع التكيف معه ، بل رفضته باستمرار من أجل الوصول إلى نظام لائق بالجزائريين المسلمين ، يتمكنون من التماهي معه، ضمن إطار دولاني يحدد الهويات عبر القانون و السياسة و الاجتماع. و من هذه الناحية، عمدت النخبة الوطنية بكل فصائلها السياسية و الاجتماعية إلى نقد الخطاب الكولونيالي من داخل الرؤية المحلية (مقومات الذات الجزائرية)، و من واقع حال التاريخ الفرنسي نفسه(شعار الثورة الفرنسية ، مبادئ الجمهورية و فلسفة حقوق الإنسان و المواطن).و قد أثبت هذا النقد متانة المطالب و البرامج التي تقدمت بها الحركة الوطنية ، و تابعتها مشفوعة بالاعتبارات الشرعية ، إلى آخر مراحل

الاستعمار نفسه، دلل في نهاية المطاف، على أن خطاب المقاومة ، هو خطاب ينتمي إلى عصر الحداثة و يريد أن يفتك ما يبرر وجوده من المستعمر :الدولة الوطنية الحديثة ، التي تستند إلى إيديولوجية وطنية قائمة على الدين و اللغة و متطلبات الحداثة السياسية.و هكذا، فالقراءة التي يمدنا بها نقد الخطاب الاستعماري هو نوع من "التفكيك" للوجود الفرنسي في الجزائر و الأنظمة التي أقامها ، و البحث في ذات الوقت عن بديل سياسي و اجتماعي و ثقافي من رحم التجربة الحديثة في كل تعبيراتها و مستوياتها.

فقد تعرفنا بالبحث و التحليل على تراث الحركة الوطنية في مختلف تعبيراته و تطوراته، و تطلب منا إعادة قراءة و تقييم وفق المحاور و الفصول التي اقتضتها إشكالية الدولة الجزائرية و مقوّماتها الذاتية في صلتها بالوجود الفرنسي. و من أجل ذلك، عمدنا إلى حفر تاريخي في الحقبة الممتدة من 1912-1954 للوقوف على التواصل و الانقطاع في مسيرة الحركة الوطنية في مدلولها الواسع، بغية الوصول إلى مدى تاريخية مطالب الحركة بعد فحص الأصيل و العرضي و المستحيل في برامجها و فكر نخبتها.أما الأفق الذي يفتحه البحث في هذا المجال، مجال دراسة تاريخ الجزائر، خلال الحقبة الاستعمارية، فهو محاولة تجاوز الرؤية التي تقارب موضوع الحركة الوطنية كتيارات و نزعات و تشكيلات تكاد تكون مستقلة و ليس لها توجه عام يضبطها. فقد كانت الرؤية التجزئية مسئولة على تشرذم الوضع العام الجزائري لما بعد الاستقلال سواء على مستوى فهم تاريخ الحركة الوطنية، أو على مستوى تطبيق نظام الدولة الجزائرية الحديثة كثمرة معقولة لنضال سابق تم على مستوى الوعي و الحركة و البنية الاجتماعية، ساهم فيها الجميع.

و هكذا إذن ، تعاملنا مع الحركة الوطنية الجزائرية من خلال تراثها الذي تركه مناضلوها خلال حقبة ما بين 1912 إلى 1954، و وقفنا جيدا على الخلافات السياسية بين رموز الحركة و الإدارة الاستعمارية ، علاوة الخلافات و التيارات التي قطعت الحركة في داخلها . فقد كان هناك التيار الوطني الراديكالي الشّعبوي ، و التيار الفيدرالي الإصلاحي السياسي ، و الحركة الإصلاحية الإسلامية والتيار الماركسي و الاشتراكي الذي يؤكد على القسمات الحديثة في تعبيراتها اليسارية ... لكن الجميع انتظم في التعلق بالوطن الجزائري من دون أن يصل إلى صياغة بديل إيديولوجي سياسي كامل يستوعب الجميع و يقبل به الجميع أيضا .فالغالب أن الوطنية كانت عند مستوى الثقافة الشعبية ودون الثقافة العليا أو العَالِمَة.و لعل هذا ما يفسر لنا الخلاف المصيري الذي نشب داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية عندما اعترفت لاحقا أنها لم تتفطن إلى ضرورة بناء مرجعية إيديولوجية متجددة تتسع إلى الجميع و يصنعها أيضا الجميع حتى تحظى بالقيمة العمومية و تخرج من

دائرة الغوغائية إلى الخطاب الوطني الحقيقي: تعريف الوطن وفق مقتضيات العصر الجديد . و بدلا من ذلك استخدمت اللغة الفرنسية لمناهضة الاستعمار و غابت اللغة السياسية التي يجب أن تخاطب بها الجماهير . أما الحركة الإصلاحية الدينية ، فقد تحدثت عن نفسها بلغة عربية كلاسيكية ، و لم تمتد إلى التعبير عن عمق الأرياف ، و الصحارى و الضواحي ناهيك عن عدم قدرتها ، على بلورة لغة تداول للسياسة و الاقتصاد و الايديولوجيا إلا في حدود الإرهاصات الأولى.

من المقتضيات التي لازمت الدولة /الأمة و استدعتها فكرة الديمقراطية ، التي تعني من جملة ما تعني تسيير المواقف و إدارة النسب المحصّل عليها في الانتخابات و التعبير عنها في البرامج و المشاريع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، أي الإقرار بعدم اطلاقية الموقف و الرأي و الفكر و المشروع. مهما أوتي أحدهم العقل الرّاجح و الرأي السديد إلا انه في نهاية المطاف يعبّر عن رأيه أو رأي الجماعة التي ينتسب إليها. و عليه ، فان الديمقراطية كآلية ، و مفهوم إجرائي احتكمت إليها الحركة الوطنية في صراعها مع السلطة الاستعمارية من أجل استعادة السلطة في كل تجلياتها و مظاهرها ، عبّرت من جانب آخر عن تنوع المواقف و الآراء في صلب الحركة الوطنية، الأمر الذي أضفى عليها ، كما يستخلصه البحث العلمي ، طابع التّعدّدي و ليس الخطاب الواحد، أو سلطة الفرد أو الاستعمار ، و أن الاختلاف هو الخاصية التي لازمت سعي الحركة الوطنية إلى وضع نظام حكم جمهوري في الجزائر.

إن إشكالية الدولة: عناصرها و مقوّماتها، احتاجت منّا في هذا البحث التاريخي إلى استحضار الأطراف التي كانت تخاطب الاستعمار الفرنسي و مؤسساته في الجزائر و تتعامل معه نوع من التعامل، لمعاينة القدر الذي ساهمت به النخبة الوطنية في بلورة مفهوم الدولة الحديثة و مكوّناتها.فقد تطلعت النخبة الوطنية إلى البحث عن" **الكيان الجزائري المستقل**"، ضدا على النظام الفرنسي، أو بالتعاون معه، أو في إطاره. و بناء على هذه الاختيارات تحددت القوى السياسية و نصيبها من مضمون الاستقلال أو المشاركة أو الالتحاق، مع كل ما يتخلل هذه المواقف من تفاوت و تطور في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية.و لعل الأفق الجديد الذي فتحته هذه الدراسة و حاولت أن تجيب على بعض أجزائه، هو هل كانت فكرة الدولة الجزائرية ناجمة أكثر عن إخفاق المشروع الجمهوري الفرنسي، الذي لم يستطع أن يوسع نظامه و قواعده خارج المتروبول، و إقليمه القاري؟ بمعنى أن فشل المشروع الذي أرادت أن تحققه فرنسا في مستعمراتها، هو الذي مكّن النخبة الوطنية من التحرك أكثر في تيار الاستقلال و الإصلاح و استغلال الهوامش الضائعة في سياسة الدولة الفرنسية ؟وجزء كبير من الإجابة عن هذا التساؤل الإشكالي وجدناه في تعقبنا لأهم الأطروحات و الأفكار و القضايا

و المواقف التي لازمت المثقف ، المناضل السياسي ، الفاعل الاجتماعي ، و الموظف الإداري ،و الأحزاب ، كما الجمعيات و الحياة اليومية للأفراد الجزائريين ، كلها عبّرت عن توجه الحياة الوطنية نحو مزيد من الوعي بقيَم و مُثُل الحرية و معاني الاستقلال و التحرير. و قد وقفنا فعلا ، عبر التحليل التاريخي ، على وجود خط إيديولوجي صاعد ، استمد مادة مقاومته من معطيات الداخل و السياق الدولي، عبّر في نهاية المطاف عن شرعية فعل المقاومة ، و أضافها إلى قاموس القانون الدولي و تصرفات المجتمع الدولي من أجل إنهاء العمل بالنظام الاستعماري في ظل وجود وحدات سياسية جديدة هي الدول/الأمم.

فالدولة في هذا البحث، ليست مطلوبة لذاتها، من حيث التعريف، الخصائص و الوظائف التي تقوم بها كوحدة سياسية جديدة.. لا بل ما قصده البحث في المنطلق و الغاية هو محاولة العثور على مكونات الدولة و مقتضياتها في سياق الصراع/ الحوار بين طرفين يتبادلان النفي و التوكيد على مستوى التاريخ و الفكر الإنساني المتقدم. و من هنا، فإشكالية البحث تتعلق بموضوع غير واضح بشكل كافي، بل يتعيّن إبرازه و إجلائه مع كل خطوة نخطوها في البحث، عندما نعرض إلى نصيب كل تنظيم من تنظيمات الحركة الوطنية و نوعية مساهمته على طريق تكوين الدولة الجزائرية الحديثة.

سايرنا في هذا البحث الخطاب السياسي الوطني في صراعه الجدلي مع الوجود الفرنسي على مستوى القوانين و التشريعات و كذا المفاهيم التي أرادت أن تفرضها السلطة الاستعمارية، تيار نزعة الجزأرة Algérianisme ، من خلال تحديد و تعريف حصري لمفهوم" الجزائر"l'Algérie ككيان سياسي تابع لها ، فيما سعت الحركة الوطنية ، و هذا هو مبرر وجودها أصلا، إلى نفي المعاني و الدلالات الاستعمارية و قاموسه القانوني و السياسي المنافي لحقائق المجتمع الجزائري و عمدت إلى رفع تناقضات و مفارقات السياسة الفرنسية في الجزائر في عملية ملء مفهوم "الجزائر" بمحددات الحضارة و التاريخ و مقومات المجتمع و الأفكار الكبرى الحديثة ، استطاعت أن تؤسس الوعي بالجغرافية الجزائرية كإقليم(وطن) من أقاليم المغرب العربي / شمال أفريقيا في بعده العربي – البربري و الإسلامي وأقلية أجنبية. ففي هذا المضمار، مضمار تحديد مفهوم "الجزائر" انتهى الصراع إلى جانب المضمون الذي حددته الحركة الوطنية الذي ورد في سلسلة المشاريع الدستورية و الأفكار لما بعد الحرب العالمية الثانية. كما أن التجربة التاريخية للحركة الوطنية ضد الاستعمار دللت في نهاية التحليل أن الاستعمار ليس منظومة من الإجراءات القمعية فحسب ، و هذا ما هو مشهور عنه ، لكن الاستعمار في العمق هو كاتم لتطلعات الشعب نحو الحرية و الاستقلال و مثبط لوعيها بمؤسسات الدولة المدنية الحديثة التي كانت مضمرة في مشاريعه و سياساته ، و حاولت الحركة الوطنية الإفصاح عنها بقوة الوعي

السياسي ثم بقوة السلاح.و التعريف الذي يمكن أن ننتهي إليه في هذا الصدد هو إن الاستعمار منظومة قائمة على نفي معالم الحداثة السياسية عندما تعني الدولة الحديثة.و أن الحركة الوطنية هي سيرورة التنفيس عن الاحتقان السياسي و الاجتماعي التاريخي و النفسي المتراكمة عن سنوات الحرمان و المتكدسة في مخزون وعي و لاوعي المجتمع الجزائري طيلة الوجود الفرنسي ،و التحرر الذي حققته الحركة الوطنية بمختلف أطيافها هو تحرر الكبت النفسي و المعنوي قبل التحرر السياسي و الاستقلال.

و لا يغرب في النهاية عن أفق هذا البحث ، أننا حولنا قدر ما توفر لدينا من أرشيف و وثائق أن نترجم خطاب الحركة الوطنية الجزائرية إلى العربية من أجل دراسته و معالجته ضمن الفضاء العربي الإسلامي لتاريخ الجزائر لما بعد الاستقلال الوطني و من ثم وَصْل هذا التاريخ مع العالم العربي .فقد نفد خطاب الحركة الوطنية الجزائرية الذي قاومت به الاستعمار باللغة ذاتها ، و لم يعد ما يبرر الاحتجاج بالنصوص الفرنسية في لحظة تاريخية مفارقة لعصر الاستعمار و تاريخ مقاومته .فالأجيال الجديدة من الباحثين و خاصة الشباب المتعلم يريد أن يفهم التاريخ في فضاءه الجديد و التعريف بنصوص الحركة وفق اهتمامات الجيل الراهن و لحظته التاريخية و من ثم الابتعاد عن إعادة إنتاج نفس التاريخ في مواجهة حقائق مغايرة له.و هكذا، كما حاولنا ذلك في هذا البحث، أن نفكر في موضوع الدولة و مؤسساتها من داخل الثقافة العربية التي لا تناهض بالضرورة ثقافة التاريخ الفرنسي في الجزائر، لأننا لم نعد طرفا في صراع الأمس الاستعماري.

في الباب الأول من هذا البحث حول الشبان الجزائريين ، نظرنا إليهم كجيل مؤسس للوعي السياسي الجزائري الجديد باعتبارهم كانوا يَحْملُون و يَحْلَمُون بمشروع دولة جزائرية حديثة ، خلافا لما كان سائدا لدى "جيل" المقاومة الجزائرية المسلحة خلال القرن التاسع عشر و لدى الشيوخ و قادة الطرق و ممثلي "الإسلام الرسمي"، حيث سادت فكرة النظام القبلي و العشائري .فالنخبة الوطنية الأولى امتلكت وعيا سياسيا يتطلع دائما إلى التغيير الذي حاول أن يقطع مع التخلف بتجديد الرؤية إلى الإسلام و التمكن من آليات التحول و التبدل كما توفرها مؤسسات الدولة الحديثة و اللغة الفرنسية . و اليوم و نحن نقف على آخر تاريخ الجزائر المعاصر ، فإننا ننظر من خلال البحث التاريخي على الأقل، إلى أن ذاكرة الجزائر السياسية تبدأ مع الشبان الجزائريين ، و أن هذه الذاكرة بالذات تحفل بالعديد من الصّور و المعاني التي لم تستخلص بالكامل ، بل بقيت تستحث الباحث للعودة إلى هذا الجيل بالذات الذي همّشه الفعل السياسي لما بعد استقلال الجزائر عام 1962.

إن إعادة قراءة الشبان في السياق التاريخي الذي ظهروا فيه و بعيدا عن الأفكار المسبقة التي لازمت البحث التاريخي بعد استقلال الجزائر ، يساعد على التخلص من الشحنة الإيديولوجية و الخطاب الشعبوي و لغة الخشب التي سيطرت لمدة زمنية طالت إلى حد أضرت كثيرا بالبحث العلمي و ضيعت أيضا فرصة استعادة ذاكرة الأمة في كل جوانبها و أبعادها و محتوياتها الحديثة.ومن جملة الأفاق التي ترسمها قراءة و بحث موضوع الشبان في سياق تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية الحديثة هي التخلص من المعنى المستهجن لمفردة الإندماج و النزعة الاندماجية التي لازمها اللبس و الدلالة الذاتية التي ترفض الرؤية الموضوعية إلى الأمور . فالشبان الجزائريون الذي تخرجوا من المدارس الفرنسية العامة ، و ارتادوا ساحة العمل الاجتماعي و السياسي في حدود ما تسمح به وضعيتهم القانونية و الاجتماعية كانوا على وعي بمفهوم الدولة و صيغ وجودها و كذلك فكرة الأمة و إمكانية حضورها ضمن أنظمة سياسية و دستورية وفّرها الفكر السياسي الحديث ، مثل الاتحاد الفرنسي ، النظام الفدرالي ، الكونفيدرالي ، الدومنيون ... التي لا تسقط إطلاقا وجود المجتمع ذي الخصائص المختلفة عن الكيان الفرنسي مثلا.فالاندماج ، كما روجت له النزعة الشعبوية ، هو أصلا مرفوض من قبل الاستعمار و الدولة الفرنسية ذاتها، خاصة عندما عمدت إلى تكريس سياسة التشريع إلى صنفين من الناس : القوانين الاستثنائية حيال الجزائريين المسلمين و قوانين الجمهورية الفرنسية حيال المواطنين الفرنسيين في الجزائر.

الحقيقة ، أن دعاة المواطنة الفرنسية ثم المواطنة الجزائرية من تيار الشبان بعد بيان فرحات عباس 1943، كانوا يشعرون، إذا لم نقل يعون جدا أنهم مسلمون لا يفتقر رصيدهم الحضاري و السياسي لمقومات الدولة المدنية الحديثة، و من ثم يجب المطالبة بنفس الحقوق و الواجبات التي توفرها الدولة الفرنسية إلى المواطنين الفرنسيين .و هكذا ، فالشعور بالاستلاب و التخلف أمام حقائق و معطيات العالم الحديث دفع النخبة الجزائرية الأولى و التي جاءت بعدها إلى تبني مقومات الدولة الحديثة و مؤسساتها التي كانت غائبة تماما عن الثقافة الجزائرية التقليدية طوال قرون من الزمن.و اليوم ، نستطيع أن نستنتج ضمن أفق البحث العلمي ، أن النزعة الإندماجية التي تعني التخلي عن الذات و الانصهار في الآخر لم تكن متداولة ، و أن الشبان و تاريخهم اللاحق أيضا لا يشير إلى هذا المعنى ، كما سبق و أن أوضحنا في الفصل المتعلق بالأمير خالد .. رجل دولة. علاوة على حرص النخبة الوطنية الأولى على "الذات الحضارية "، كانوا يدركون أيضا أن هذه الذات غير مكتملة في سياق الانجازات العلمية و السياسية في العصر الحديث و المعاصر . لا بل، و حتى تكتمل حياة الإنسان الجزائري، يجب أن تكتمل مقوماته بضرورة طلب المدنية الأوروبية ضمن شروطها الحديثة و منها حق المواطنة.أما النزعة الاندماجية التي روجت لها الأطراف الجزائرية نفسها في سياق التنابذ بالألقاب و الأسماء و الشعارات،

و في غمار السجال الإيديولوجي و السياسي فلا يوجد معادل موضوعي لها في أرض الواقع.

انطوى نشاط مصالي الحاج بداية من تنظيم جمعية نجم شمال أفريقيا ، حزب الشعب إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية بالنزعة الوطنية التي توكأت على شعور بالانتماء إلى الوطن الجزائري ليس من وحي مقوماته الذاتية فحسب ، بل أيضا من خلال توضيح حقيقة الاستعمار الفرنسي كمصادر لهذه المقومات و لتطلعات الجماهير نحو استعادة مبررات الحياة السياسية الحديثة ، أي القدرة على امتلاك آليات ومفاهيم الدولة المدنية الحديثة. فالنزعة الوطنية كخاصية بارزة في تجربة حزب الشعب إلى غاية 1954 نزعة تمت على صعيدين صعيد يرمي إلى استعادة الذات في سياق الحياة السياسية الحديثة و صعيد آخر لازم الصعيد الأول و كان يرمي إلى إبراز الآخر الفرنسي كعدو للتمايز عند و لو نوع من التمايز و الاختلاف حتى تستقيم صورة الإنسان الجزائري في الوعي الجمعي العام.

كان للحرب العالمية الثانية و تداعياتها على الصعيد الدولي تأثيرها الكبير على العلاقة بين الدول المستعمِرَة و الشعوب التي تتطلع إلى الاستقلال و التحرر. و قد تجاوب حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية مع المبادئ و القيم الجديدة، التي بدأت ترسيها هيئة الأمم المتحدة. و كانت لها انعكاساتها القوية على الوعي السياسي للنخبة الوطنية، التي عمدت إلى تقديم الدليل على أن الوجود الفرنسي في الجزائر هو استعمار كما تقرره مواثيق الأمم المتحدة . كما راحت أيضا إلى إثبات علاقة الشعب الجزائري بالوطن ووجود مقوِّمَات الذات التي تستدعيها الدولة الحديثة كإطار سياسي و قانوني، لإضفاء الشرعية عليها.فقد أصدرت حركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية مجموعة من الوثائق الإيديولوجية و السياسية عام 1951 لتعلن فعلا عن بداية مرحلة تصفية الإستعمار التي صارت تتلقاها الدولة الفرنسية على مستوى مؤسساتها إن في المتروبول أو في المستعمرات.

لم تكن جمعية العلماء ، كما حاولنا أن نرسم ملامحها و مساهمتها في تكوين الدولة الحديثة، مؤسسة أو حركة فوق الأحزاب فقط بل في الأساس مؤسسة تجاوزت و تخطت النظم الطرقية و روابط الزوايا التي كانت قائمة على الآصرة الجهوية و العشائرية و القبلية .فقد ظهرت الجمعية كحركة إصلاحية في سياق تاريخي له دلالته على صعيد العالم العربي و الإسلامي ، أي الثلاثينيات من القرن العشرين ، و من ثم فقد اختطت لنفسها طريقا وطنيا يسعى منذ البداية إلى مخاطبة الجميع و إضفاء الصفة العمومية على خطابها الديني و الاجتماعي و السياسي ، كما سبق أن عرفناه في الباب

الثالث من هذا البحث ، خاصة عندما أصرت على ضرورة استعادة الدين الإسلامي و اللغة العربية من السيادة الفرنسية و تدعيم هما مقومات الوجود الجزائري ككيان مستقل عن الوجود الفرنسي .فعلى خلاف نظم الزوايا و الطرق و شيوخها ، فان الحركة الإصلاحية و رجالاتها وجدوا أنفسهم هم أولى و أحرى من يستطيع أن يتحدّث عن الإسلام في الجزائر بالعودة إلى الأصل السلفي الذي سبق ظهور الفرق و المدارس و الطرق و المذاهب في سياق تاريخي جديد هو الدولة ذات النظام المركزي الذي يروم التقرب بخطابه إلى الجميع و ليس إلى طائفة أو جهة معية . و هكذا ، فان جمعية العلماء ، كما بدت لنا في هذا البحث مشروع وطني قام على دعوة دينية في الأصل و سياسية من حيث الفعل التاريخي و الحضاري العام في سياق استعماري حاد استحث أكثر المعنى السياسي حتى في قضايا الدين و الاجتماع.

الدعوة إلى فصل الدين عن الدولة، صريحة في خطاب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.فقد تفطنت إلى القوة الإجرائية التي ينطوي عليها مفهوم العلمانية على حياة و مصير الشعب الجزائري و الوجود الفرنسي أيضا، خاصة على مستوى تجاوب المفهوم مع تطلعات العالم المعاصر. فجميع نصوص الجمعية، بيانات، مذكرات و مقالات بعض الشخصيات البارزة، مثل الشيخ ابن باديس و الأمين العمودي و البشير الإبراهيمي توضح موقفهم من اللائكية و تبنيها كأفضل إجراء يمكن أن يلتمس لحل المسألة الأهلية و بالتالي نظام الحكم في الجزائر. و لكن، و هنا وجه المفارقة، أن القراءات و البحوث التي قُدِّمت عن الحركة الإصلاحية بصورة عامة و على وجه الخصوص جمعية العلماء، أبعدتهم عن الموقف اللائكي، لا بل جعلتهم مشروعا لمحاربة العلمانية في الجزائر !؟. و اليوم، يمكن طرح سؤال حقيقي، هو لماذا عجز البحث العلمي التاريخي بعد الاستقلال عن إعادة التفكير في حقيقة ما اضطلعت به جمعية العلماء في ضوء القراءة المنصفة و الموضوعية التي لا تفتئت على تراث العلماء و تضعه في الأبعاد التي صنعته و منها موقفها العلماني من مسألة الدين و الدولة.

لا ريب أن المؤتمر الإسلامي حظي باهتمام الباحثين و المؤرخين و اعتبروه أحد المحطات المهمة و الرئيسة في مسار الحركة الوطنية الجزائرية، كما مثّل لحظة قوية من أجل استعادة و امتلاك الوعي بحقيقة الوطن الجزائري، و الفعل السياسي الايجابي الذي يترك أثره على المدى المتوسط و البعيد، بمعنى أنه يرتب لما بعده.و لعّل أهم بند أثار الجدل و النقاش هو مطلب ربط الجزائر مباشرة بالمتروبول و اعتبار الجزائريين جهة تخاطبها القوانين الفرنسية ، أي العودة إلى ما قبل الاستقلال المالي لعام 1900 .فبعد هذا التاريخ استأثر المعمرون بالجزائر ، و صارت بفعل تراكم الاستغلال و الاستعمار تعبر عن مصالحهم الاقتصادية و إرادتهم السياسية من خلال الحكومة العامة. في ذات الوقت ابتعد الجزائريون

عن موضوع التشريعات الفرنسية، ومن ثم حرموا من امتيازاتها وآثارها السياسية و الإدارية و الاقتصادية ضمن إطار الدولة المدنية الحديثة.

و قد غلب الطابع الإصلاحي و الاعتدالي على ميثاق مطالب الشعب الجزائري، و عبّر عن أفضل صيغة يمكن أن تقدمه النخبة الوطنية في سياق الثلاثينيات، التي هبت فيه من أجل تحقيق الإجماع الوطني الركن الركين لأية محاولة تأسيس النظام السياسي اللائق بالجزائريين. و كانت تقنية الوصول إلى ذلك هو اعتماد إجراء التنازل المتبادل عن بعض المواقف و السياسات، و تبني أخلاقية النبرة المعتدلة و الابتعاد قدر المستطاع عن اللهجة الثورية و الخطاب الحاد الذي غالبا ما يشذ عن المجال السياسي المتداول. و لعّل أثر سياسة الاعتدال ظهر خاصة في موقف مصالي الحاج عندما أسس حزب الشعب الجزائري و مال إلى عدم النص على الاستقلال، و الإعراب عن بداية دخول العمل السياسي من باب السياسة المتاحة. حملت الحركة الإصلاحية مشروعا تضمن محاولة إستعادة مقومات الأمة الجزائرية من النظام الاستعماري.فقد كان الإسلام و اللغة العربية أهم ما برر نشاط المصلحين الجزائريين، واستطاعوا أن يعَرِّفُوا بالدين الإسلامي بالمعنى الذي يشير إلى تجاوز الإسلام الطّرقي/الوراثي (الإسلام الجزائري)كما تريده السلطة، كما عملت على استعادة اللغة العربية إلى المجتمع المسلم كأفضل سبيل إلى تحقيق المقومات الذاتية فضلا على تعلم اللغة الفرنسية شرط الحداثة.و عليه، فقد انطوى المشروع الإصلاحي على المعنى السياسي لصلته بالدين و اللغة بالمجتمع الجزائري برمته، أي أن النشاط الإصلاحي تحلى في ماهيته بالبعد العمومي الذي يضعه بالتالي في صلب الرهان السياسي، لا بل تعاملت الإدارة الفرنسية مع جمعية العلماء كقوة سياسية أو "حزب العلماء".و هكذا، فقد أثارت الحركة الإصلاحية مسألة الدولة، عندما عمدت إلى الإفصاح عن الأمة الشرط اللازب لقيام الدولة المدنية الحديثة. و يمكن تقديم، على سبيل المثال لا الحصر، الشواهد التاريخية التالية:تصريح الشيخ ابن باديس من أن الجزائر ليست فرنسا، و لا يمكنها أن تكون كذلك.تصور ابن باديس لمبادئ الحكم في الإسلام.بيانه حول الجنسية القومية و الجنسية السياسية.آراء النخبة الإصلاحية التي وردت في الصحف الصادرة باللغة الفرنسية، la Défense, la Voix du peuple, la Justice ، اتسمت كلها بالنبرة السياسية الواضحة، و كانت أفضل من عالج المسألة الأهلية في ظل التشريعات الفرنسية.أخيرا، و ليس آخرا، المطالبة بفصل الدين الإسلامي عن الدولة/الحكومة، الذي كان مدار صراع مرير، طال كل الأطراف الأهلية، خاصة فترة الأربعينيات و الخمسينيات.

يعتبر بيان الشعب الجزائري الذي صدر عام 1943 الميثاق السياسي، الذي جاء تتويجا لنضال الشبان، فدرالية المنتخبين، حزب الشعب و الحركة الإصلاحية، و ترتيبا لما بعده. و استطاع البيان أن

يعبر عن لحظة حرجة و دقيقة من تاريخ فرنسا والجزائر و العالم. فهو من هذه الناحية ميثاق إنقاذ للوضع في الجزائر بشكل عام.فقد كان لانضمام رموز الحركة الوطنية إلى البيان، فرصة قلما وفرها وثيقة أخرى للعمل و التنسيق الوطني جهة الجزائريين و "بيان افتراح" مهم، جهة الإدارة الاستعمارية من أجل الخروج من محنتها التاريخية. و من هذه الناحية ، أي ناحية التاريخ و السياسة ، ظهر فرحات عباس كرجل جمهورية بامتياز ، كما عرضنا له في الباب الأخير من هذا البحث، لأنه التزم منذ البداية الموقف المعتدل و المتعقل و المحافظ ، أي الموقف الذي يقدر و يقيس الغايات بوسائل و إمكانات تحقيقها ، فهو يعارض السياسة الاستعمارية في ذات الوقت الذي يعرض سبل تخطي الوضع الجزائري المتخلف.

و اليوم يجد الباحث و المحلل مادة مهمة في التاريخ السياسي الجزائري الحديث كما جاءت بأقلام تيار الإصلاح السياسي، يستطيع ها البرهنة على وجود وعي متواصل حول أفكار الدولة و الشعب و المواطن و الحق و الحرية و الاستقلال ، وما يكشف هذا الوعي هو الوضوح في التعبير عن هذه الأفكار و الأسلوب البيِّن و الراسخ الذي ينم عن الاقتناع ها إلى حد اليقين .فمن السهل جدّا أن نقف على مدى قناعة فرحات عباس بأسس الجمهورية في الحكم سواء في الإطار الفرنسي أو خارجه، بمعنى أن النظام الجمهوري هو القدر المحتوم لمستقبل الجزائر. و لعل هذا الفكر السياسي الذي تطور داخل الحركة الوطنية هو الذي حدا به إلى تولي أول رئاسة حكومة مؤقتة عام 1958.

ومهما كان من أمر ، فيجب أن نخلص إلى عدم إسقاط الفترة الاستعمارية من التاريخ الخاص للجزائر لأنه من أخصب التجارب السياسية من حيث الوعي بقيمة و أهمية الدولة الأمة في تجلياتها الحديثة.فالبحث في الفترة الاستعمار عن مؤسسات الدولة الحديثة من حيث النظرة و الممارسة يضفي الشرعية على كيف تكونت و تشكلت ملامح و خصائص الدولة الحديثة و تُبرِّر الحق بالمطالبة ها ، الأمر الذي يعطي إمكانية التواصل التاريخي مع مؤسسات الجزائر الحديثة و المعاصرة .و من هنا ، يجب أن ندرس هذه الفترة ، كما حاولنا أن نعمل في هذا البحث كحقبة استثنائية أو بين قوسين ، بل نحتاج دائما إلى رفع هذين القوسين كأفضل سبيل للمعرفة التاريخية و الوقوف على معقوليتها.

إن العهد الاستعماري ليس تاريخا لاغيا من ذاكرة و وعي المجتمع الجزائر، بقدر ما هو استمرار" عادي"، لأنه مكنه من الوعي بأهم شروط النهضة الحديثة ممثلة في قيم الحداثة السياسية و مؤسساتها الدستورية و القانونية و المدنية.و هكذا ، و من خلال دراستنا لإشكالية تكوين الدولة الجديدة ، لم نكن نلغي الحقبة الاستعمارية ، بقدر ما حاولنا التعاطي معها كقدر موجود لا فكاك منه إذا ما أردنا أن نتكفل بتاريخنا الخاص الذي يعد العهد الاستعماري جزءا منه و ليس استثناء ،كما درجت عليه مؤسسات البحث العلمي إلى الآن، أو في ما ندر .

تاريخيا ، لا يمكن أن يجاري أولائك الذين جعلوا الدولة الجزائرية تبدأ في عام 1962، وأنها فقط ثمرة الحرب التحررية الكبرى 1954-1962، لأن البحث العلمي و خاصة منه التاريخي يحرص على ضرورة البحث عن أصول و جذور أو ما يعرف اليوم في العلوم الإنسانية ، بالحفريات التي تؤصل الحدث و الموقف و الفكر ، فما بالك بوجود دولة كاملة .فلا شيء يبدأ من العدم .و لعلنا ، خسرنا كثيرا جراء إبعاد تراث سياسي كامل ، خاصة منه المكتوب باللغة الفرنسية ، عندما تنكرنا له بعد الاستقلال و فصلناه عن الخطاب العام الذي أسس الوعي بمؤسسات الدولة و حتمية وجودها كإطار تسيير و إدارة الشأن العام و محدد للمركز القانوني للسكان الجزائريين برسم تحويلهم إلى مواطنين تعرف الدولة بهم و يعرفون هم أيضا بها.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملاحق

- ملحق (1)، التدابير التي يطالب بها المسلمون في الجزائر مقابل التجنيد العسكري.
- ملحق (2)، إلى الرئيس ولسن، 2جانفي 1919، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية .
- ملحق (3)، تصريح المكتب السياسي لحزب الشعب الجزائري، أفريل 1937.
- ملحق(4)، مطالبنا أو دعوة الشيخ ابن باديس إلى المؤتمر الإسلامي، عام 1936.
- ملحق(5)، قرار السياسة العامة التي صوّت عليه المجلس الوطني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، 7 ستمبر 1947.
- ملحق(6)، مشروع دستور جزائري، قدّمه باسم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، السادة:سعدان، مهداوي، مصطفاوي، بن خليل، يوم 21 مارس 1947.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق (1)، التدابير التي يطالب بها المسلمون الفرنسيون في الجزائر مقابل التجنيد العسكري[1]

إن الظروف التي صدر فيها مرسوم 3فيفري 1912، المتعلق بالتجنيد العسكري الأهالي الجزائريين، أثارت ردودا واسعة في الجزائر، و قد تستمر إذا لم يوضع لها حدا بتهدئة الخواطر.وإزاء هذه الأوضاع، فكرت مجموعة من الأعيان الممثلين عن الغالبية العظمى من الأهالي في الذهاب إلى حكومة المتروبول لعرض تطلعات و أماني المسلمين وشرح أن هذا العبء الجديد "الخدمة العسكرية"، الذي جاء ليضاف إلى الأعباء الأخرى، يجب أن يقابله شرط تحسين مصير الأهالي.

إن هؤلاء الممثلين للأهالي على قناعة تامة ـــ و هذا ما سبق و أن قدموه في عرائض و تقارير في المقاطعات الثلاث ـــ بأن على أبناء فرنسا أن يتجاوبوا مع المسلمين و يصرحوا بأن الأهالي على أتم الاستعداد للقيام بجميع المهام و الواجبات الوطنية حيال الدولة الأم.و عليه فإنهم يحرصون على:

- أ / تقليص مدة الخدمة العسكرية إلى سنتين على غرار بقية الفرنسيين.
- ب/ أن يتم استدعاءهم إلى الخدمة عند بلوغهم سن واحد و عشرين كاملة بدل ثماني عشر سنة، لأن بنيتهم البدنية عند هذه السن غير مكتملة
- ج/ إلغاء العمل بنظام العلاوة، لأن العائلات يشرّفها أن ترى أبنائها يلتحقون بالجيش الفرنسي بدون مقايضة مالية.

و في مقابل ذلك يطالب ممثلو الأهالي:

- أ/ إلغاء نظام التعسف
- ب/ تمثيل حقيقي و تام في المجالس الجزائرية و في المتروبول.
- ج/ التوزيع المنصف لموارد الميزانية على كافة العناصر السكانية في الجزائر.

النظام التعسفي

يخضع الأهالي الجزائريون، في مجال قمع الجرائم و الجنح و المخالفات إلى جملة من القوانين الاستثنائية تبتعد كثيرا عن نظام الحق العام.فقد أنشأ قانون الإنديجينا مجموعة من المخالفات الخاصة التي ينظر فيها أمام القضاء العادي، و يبت فيها أعوان الإدارة، تشكل خرقا واضحا لمبدإ فصل السلطات.كما أنها من ناحية أخرى، تخضع الأهالي للقضاء المعروف بمحاكم قمع الجرائم التي لا تضمن أية حصانة لسير الدعوى.و ما يلاحظ على هذه القوانين و المحاكم الاستثنائية أنها لا تعود إلى بداية الاحتلال و إنما إلى عهد قريب 1881و1903.و علاوة على ذلك توجد عقوبة خاصة لا تطبق إلا على الأهالي: الإيداع الإداري الذي لا يستند إلى أي نص كما أن تطبيقه لا يخضع إلى أي

[1] Cf. Cherif Benhabilès, l'Algérie vu par un indigène, Imp. Fontana, Paris, 1914, p.

صيغة إجرائية.و بموجب ذلك، يمكن فعلا لقرار صادر عن الحاكم العام أن يبعد شخصا حتى و لو كان من الأعيان عن عائلته و شؤون عمله دون أن يترك له إمكانية الدفاع عن نفسه، أو أن يشرح موقفه، ليرسل بعد ذلك إلى المعتقل أو مؤسسة عقابية بعيدة عن مسكنه ومقر عمله و يطبق عليه نظام الإقامة الجبرية.

إن أهالي الجزائر يطالبون بتعديل كامل و شامل لهذا الوضع.

تمثيل الأهالي

توجد في الجزائر هيئات لتمثيل الأهالي.ففي المجالس البلدية ، يمكن لهم أن يحصلوا علي ربع المقاعد و لا يزيد عدد ممثليهم عن ستة أعضاء و في المجالس الاستشارية فعدد ممثلي الأهالي ستة وهو رقم ثابت لا يتغير.أما في المندوبيات المالية التي تضم 69عضوا، فالأهالي لا يتوفرون إلا على 21مقعدا:15 مندوبا ممثلين عن العرب و القبائل، بينما يقوم الحاكم العام بتعيين الستة الآخرين في المناطق العسكرية. و في المجلس الأعلى، الذي يضم 59عضوامنتخبا أو معينا، فهناك 7أعضاء من الأهالي منهم 4 ينتمون إلى المندوبيات المالية التي تنتخبهم، و 3 أعضاء يعينهم الحاكم العام في المناطق العسكرية.

و هكذا، كما نرى، فليس للأهالي في جميع المجالس المحلية أي تمثيل فعلي يذكر، و هم بالتالي لا يؤثرون على مجرى الانتخابات، و لا يشاركون في انتخاب رئيس البلدية و أعوانه، و ليس لهم أي دور في توجيه إدارة البلدية. أما طريقة تعيينهم، فتصدر عن هيئة ضيقة جدا بحيث لا توفر لهم أي ضمانة للإستقلال.و تتضمن الهيئة الانتخابية:

1/ بالنسبة للمجالس البلدية: الموظفون، المتقاعدون، ملاك العقارات، المزارعون، حاملي صليب اللفيف الشرفي، أو النيشان التكريمي.و يقصى من هذا الميدان:التجار، و حرفيو المشاغل و الأشخاص الذين يشتغلون في الوظائف الحرة:القاضي، الطبيب، و كبار المفاوضين، جميعهم ليسوا منتخبين.

2/ بالنسبة للمجالس، فالهيئة تتضمن:مستشار بلدي كأهلي و أعوان الأهلي، و بما أن هؤلاء جميعهم موظفون تابعين للوالي و يشكلون الأغلبية في جميع الدوائر الجزائرية، فإن مرشح الإدارة وحده يحظى بالفوز.و لعل هذا ما يفسر بأن المستشارين العامين و المندوبين الماليين من الأهالي، تسع أعشارهم عبارة عن موظفين، و بالتالي تحت رهن الإدارة بشكل مطلق، أي أنهم يمثلون الإدارة التي عينتهم.

تلك هي تركيبة الهيئات الممثلة للأهالي. و السكان المسلمون يطالبون :

1/ توسيع نطاق الهيئة الانتخابية من أجل ضمان أكثر للفعالية و نزاهة التصويت.

2/ أن يرفع عدد ممثلي الأهالي في المجالس الجزائرية إلى خمس عددهم الحقيقي.

3/ أن يتم تشكيل الهيئات الانتخابية بنفس الطريقة عند كل عملية انتخابية. في حالة ما اقتضى الأمر اللجوء إلى التصويت درجة ثانية من أجل تعيين مستشارين عامين و مندوبين ماليين، فإن حق التصويت يعود حصرا إلى المجالس البلدية المنتخبة عدا مساعدي أهالي.

4/ أن يكون للمجالس البلدية الأهلية نصيبها في حق انتخاب رؤساء البلديات و مساعديهم.

5/ عدم الجمع بين وظيفة المستشار و صفة القايد و يعلن ذلك صراحة طوال العهدة.

6/ حق الأهالي في العضوية في البرلمان الفرنسي، أو أن ينشأ في باريس مجلس لأهالي الجزائر الذين ينتخبون ممثليهم فيه.

7/ يحق لهؤلاء الأهالي الذين استوفوا شرط الخدمة العسكرية، سواء عن طريق الاستدعاء "التجنيد الاحتياطي"أو عن طريق الانخراط الإرادي طلب صفة المواطن الفرنسي بمجرد تصريح بسيط لا يتطلب كل التعقيدات الشكلية السائدة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق (2)، إلى الرئيس ولسن، 2جانفي 1919 . السيد ولسن ،رئيس الولايات المتحدة الأمريكية – قصر كيغينال Quirinal، روما

سيدي الرئيس ،

نود، بداية، أن نعرب لكم عن مشاعر الشعب الجزائري التونسي، وأن نبعث لكم بخالص تحياتنا، و بسعدنا أن نعرض عليكم مطالبنا.

في خضم حالة انفلات الأطماع المختلفة للإمبريالية، وقفتم لترفعوا صوتكم عاليا لصالح الشعوب المحرومة و حقها في الحياة الحرة.فلم تألُ جهدا من أجل سلام الشعوب عن طريق تسوية جميع القضايا على أساس من الرضا و ليس العنف.

فعلى غرار الشعوب التي ترزح تحت الاحتلال الأجنبي ، فإننا نضع ثقتنا في مسعاكم الحميد، و نأمل في أن صوتكم الذي عرف حقيقة اقتراع الشعوب ، سوف يلقى الأذن الصاغية و أن مؤتمر السلام سيعمل على جعل الحق هو القانون السائد في العالم.فقد صرّحتم أن الشعب الأمريكي يقف إلى جانب كافة الشعوب في مناصرة الحق. و الشعب الجزائري التونسي يطالب فقط باحترام هذا الحق المهضوم.و يمكن أن نطلعكم على وضعيته تحت الاحتلال الفرنسي على النحو التالي: ففي الوقت الذي يضطلع فيه الشعب العربي التونسي بجميع الواجبات، بما في ذلك ضريبة الدم، يجد نفسه محروما من جميع الحقوق و خاضعا لنظام التعسف و الحيف و الرعب.و هذا ما نشرته حرفيا جريدة " le temps"و تحدث عنه رجال الدولة و البرلمانيون الفرنسيون و استغلوا ذلك لإدانة النظام الذي فرض على شعب مهزوم ، لا من يدافع عنه،قامت به حفنة من البيروقراطيين و المعمرين الذين يستأثرون بجميع الحقوق المدنية و السياسية و يتمتعون وحدهم بممثلين في البرلمان الفرنسي.و الحقيقة أن غالبية الشعب الفرنسي يجهل هذه الوضعية ،ولو كان يدري ذلك لسارع إلى التنديد و الاستنكار.

قامت الحكومة منذ سنة تقريبا بنشر مجموعة من المشاريع ترمي إلى إصلاح الوضع في الجزائر ، وقد لا يفوتها أن تشير إليها في مؤتمر السلام، إلا أنها في حقيقة الأمر إصلاحات هشة ، لا تتجاوب مع تطلعات و أماني الجزائريين. فهي لا تصلح أي شيء، بل تبقي السكان الأهالي تحت نفس نظام القمع و العنف.أما تونس فلم يطرأ عليها أي تغيير. فلا زال التونسيون تحت رحمة النظام المطلق لحفنة من الموظفين. و تونس رغم أن شعبها صغير،إلا أنه كان دائما يعرف كيف يدير شؤون بلده و يتمتع بالاستقلال التام، إلى أن جاء نظام الحماية ليقوده بالقوة العمياء و ضربه بحالة من العجز.

هل في هذه الأوضاع ما يشجع على إقامة سلام نهائي؟ لا يمكن إرساء دعائم سلام دائم، كما سبق لكم وأن صرحتم، في غياب جو من العدل و الحرية و الحق.و هذا ما لا يسود، للأسف، في بلدنا.إن السلام الذي لا يضع حدا للظلم لا يمكن أن يكون عادلا و لا دائما.فالشعب الجزائري التونسي قدم دمه غاليا من أجل فرنسا.و

رغم كل ذلك لا يزال محروما من أبسط حقوقه المشروعة وخاضعا لأقلية من المعمرين.هذا، و يطالب مواطنونا بالحق في إرسال مفوضين شرعيين إلى مؤتمر السلام من أجل الدفاع عن قضيتهم و الحصول على نظام جديد يمكنهم من ممارسة حقوقهم كاملة.

لعله من المفارقة، أن الشعوب التي لم تشارك في الحرب تحظى بالتمثيل في مؤتمر السلام، بينما يحرم من المشاركة فيه الشعب الجزائري التونسي الذي بعث بأبنائه منذ بداية الحرب ليكافح في فرنسا و يلقى حتفه فيها.فالمشاركة في المؤتمر حق لا يغمط ، و لا يمكن للحكومة الفرنسية أن تعترض عليه ما دام السيد كليمانصو نفسه صرّح أن الشعوب التي تشعر بالإجحاف يجب أن يرفع أمرها إلى مؤتمر السلام، و يجب أن تمثل جميع الشعوب الصغيرة منها و الكبيرة.

سيدي الرئيس ، إن الشعب الجزائري التونسي يعلق آماله عليكم من أجل استعادة حقه في تقرير مصيره.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق (3) _ تصريح المكتب السياسي لحزب الشعب الجزائري: أفريل 1937[1]

من هو حزب الشعب الجزائري ، ما هو برنامجه و ما هو نشاطه ؟

في الاجتماع الأخير الذي عقده "أصدقاء الأمة "،في 11 مارس 1937، بناحية نانتير Nanterre، باريس ، تم تأسيس حزب الشعب الجزائري. و قد كان لهذا الحدث صيته الواسع في صفوف الجزائريين في فرنسا الذي تحدثوا عنه طويلا في جو من الفرحة و السعادة، سرعان ما امتد إلى الضفة الأخرى من المتوسط.. إلى الجزائر، حيث تلقف أصداءه الشعب خاصة منه فئة الشباب.

لحزب الشعب الجزائري، في الوقت الراهن، مهمة الكفاح من أجل تحسين وضعية الجزائريين المسلمين المادية منها و المعنوية..وسوف يناضل لتحقيق مطالبه كلها ، و لا يتوانى إطلاقا في الدفاع عن مصالح الجميع ، و يبذل ما في وسعه من أجل تنوير الرأي العام بالمشكلة الجزائرية و تقديم الحل العادل لها وفق تاريخه و تقاليده و رؤيته إلى المستقبل.

يدعو حزب الشعب الجزائري كل السكان و بلا تمييز إلى الانضمام و الانخراط في برنامجه، و يتوسم في من لهم القدرة على القيام بتربية و توعية الجماهير بما يتماشى مع أهداف و نشاط الحزب. فالجميع يحظى بحماية الحزب دونما تفرقة بين أبناء الشعب الجزائري، حتى يتمكنون من التمتع بنفس الحقوق و نفس الواجبات و الحريات.

لا اندماج، لا انفصال و لكن تحرر.

يرفض حزب الشعب الجزائري كل سياسة اندماجية لأنها تتعارض مع تقاليد الشعب وماضيه ، كما أنها تتنافى مع معاهدة 5 جويلية 1830، التي تؤكد بشكل مطلق على احترام التقاليد الإسلامية ، حرية التجارة و الحق في الملكية ... السياسة الاندماجية مجرد وهم كبير و لا تعني في الواقع إلا تطبيق سياسة الإبادة لفائدة المستَعْمِر.فالجزائر التي يقطنها 6 ملايين مسلما يتحدثون لغة واحدة و يدينون بدين واحد و يَشُدُّهُم ماضي مشترك ، لا يمكنهم الاندماج و الانمحاء ، بل يمكنهم التعاون و التحالف.

إن السياسة الاندماجية لا تناسب الجزائر لا من الناحية القانونية و لا التاريخية و لا السياسية، و لا تمثل حلا، بل عبارة عن سياسية تثير الفوضى و سوء الفهم و عدم الثقة. و عليه، فقد أعلنا في مطلع هذا البيان: لا اندماج، لا انفصال، بل تحرر.هناك من يتلاعب باستخفاف بكلمة "الانفصاليون". فالشعوب لا تعيش منكفئة على نفسها . بل و هي تتمتع بحريتها الداخلية ، فإن قوة الأشياء و المصالح تدفعها إلى البحث عن الوحدة أو التحالف مع الغير بقصد ضمان أمنها المشترك، و من ثم تبادل إنتاجها الاقتصادي.

و برفضه سياسة الاندماج، سوف يعمل حزب الشعب الجزائري من أجل التحرر الكامل للجزائر، دون أن يعني الانفصال عن فرنسا. فإنعتاق الجزائر مرهون بأبنائها و بمساعدة الشعب الفرنسي أيضا. و بتعاونهما معا سيتحقق الهناء و السعادة و الأمن للبلدين. و هكذا ، فعندما تحصل الجزائر على حرياتها الديمقراطية سوف تصل بفضل نشاطها إلى التمتع بحكم إداري ، سياسي و اقتصادي داخلي و عندئذ يمكنها أن تطلب الانخراط الطوعي إلى نظام الأمن الجماعي الفرنسي في المتوسط.

[1] El Ouma, 10 avril 1937.

إن الجزائر الحرة صديقة و حليفة لفرنسا و حريصة على المصالح المشتركة بين البلدين لأمنهما الذي يتطلب التعاون و الإخلاص. و ما يريده حقيقة حزب الشعب الجزائري هو النظام السياسي القائم بين سورية و فرنسا، بين مصر و انجلترا و بين العراق و انجلترا.و هكذا ، نقول بوضوح أنه لا توجد أية دعوة إلى الاندماج أو إلى الانفصال في برنامج حزب الشعب الجزائري ، و أن التحرر الكامل هو هدفنا أو لنقل هو مثلنا الأعلى.و يكفي أن نلقي نظرة حريفة على الوضع الراهن لكي نحدد المستحيل و الضروري في مطالبنا و من ثم نرتب أولويات العمل من أجل تحقيقها.

حزب الشعب الجزائري ليس حزب الحالمين أو أدعياء الطالع. سوف يقدم كراس بمطالبه الفورية التي يسعى إلى تحقيقها في القريب العاجل. و باعتباره حزب العمل و الميدان قبل كل شيء فسوف يقوم بالدفاع المستميت عن الحد الأدنى من هذه المطالب و على ما هو أكثر أهمية.

لن يكون نشاط حزب الشعب الجزائري صراعا عرقيا و لا طبقيا، بل يعمل برفقة كل الطوائف التي تعيش في الجزائر بلا تمييز، و يطلب منهم شرطا واحدا: المشاركة الفعالة في إدارة و تسيير الشأن الاقتصادي، السياسي و الاجتماعي للجزائر.

يريد حزبنا الحرية لكل الجزائريين بلا تمييز من حيث أصولهم، ديانتهم، كما ينبذ الحرية لطرف واحد أو في اتجاه واحد أو لزمرة واحدة. فالديمقراطية للجميع فلبحرسها الجميع، و أن حزب الشعب الجزائري تصير الكل على اختلاف وظائفهم الاجتماعية: صغار التجار، الحرفيين، العمال و صغار الفلاحين، الطلبة، و أصحاب المهن الحرة، و سوف يكون الناطق باسمهم في كل الظروف.و سيولي عناية فعلية للمناطق العسكرية في الجنوب، ويحاول أن يدرس إمكانية تحديد مطالب فورية مستعجلة، كمشكلة الماء، و نقص الموارد المالية بالنسبة للمناطق المنكوبة بسبب الفساد الإداري بقصد الخروج من هذا الوضع المزري.

يولي حزب الشعب الجزائري حل اهتماماته إلى القضايا الاقتصادية ، السياسية ، الإجتماعية و إلى التعليم ، الدين و، الشغل و القوانين الاجتماعية و العمّالية . كما يقرر في برنامجه حماية الطفولة، الصحة و النظافة، المساعدات العامة ، و لا تفوته مسألة الجزائريين الذين يعيشون في فرنسا: طلبة ، عمال ، تجار و أصحاب مهن حرة ، حيث يعمد إلى تأطيرهم في اتحادات و في مراكز صناعية . أما بشأن المسألة النقابية، و هي مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للحزب فسوف يقوم بتقديم المحاضرات و تنظيم دروس تربوية من أجل تهيئتهم و توعيتهم. و من جهته، سوف يحظى الشباب بتنظيم خاص ضمن بنية الحزب تسمح له بدراسة و معالجة كل القضايا التي تتعلق به، حياته و مصيره و بمصير الجزائر. و عليه ، فان تأسيس حزب الشعب الجزائري يأتي في أوانه من اجل وضع حد لكل السجالات التي احتدمت بين عناصر الزمرة السياسية التي أرادت أن تفرض خطابها الغامض على البلد . و يدعو حزب الشعب الجزائري إلى سبيل توحيد الصفوف و التآخي في ما بين عناصره و الكفاح معا من أجل الصالح العام و نهضة الجزائر.و لا نعتقد أن الجزائري الحقيقي، الغيور على وطنه يرضى لنفسه البقاء بعيدا عن هذا النداء.

لقد قام حزب الشعب الجزائري برسم الطريق و وضع خطة عمل، و يبقى على الشعب تحقيق مطالبه. إن النشاط المنظم ،الذي يتحلى بروح الكفاح و التضحية ، وحده يمكننا من إنقاذ وطننا من البؤس و الاستغلال والظلامية حيثما وجدت .

تحيا الوحدة ! يحيا حزب الشعب الجزائري ! تحيا الحرية للجميع !.

المكتب السياسي لحزب الشعب الجزائري

ملحق رقم (4) ، مطالبنا أو دعوة الشيخ ابن باديس إلى المؤتمر الإسلامي عام 1936

نص الترجمة الكامل، الوارد تحت عنوان " مطالبنا" في الجريدة الإصلاحية la Défense [1] و الذي توجه به الشيخ ابن باديس إلى ممثلي الأمة الجزائرية من أجل عقد مؤتمر يضم جميع الفعاليات السياسية و الاجتماعية الجزائرية عام 1936 ، و صاغ النص باللغة الفرنسية السيد محمد الأمين العمودي مدير الجريدة و الأمين العام السابق لجمعية العلماء .

"- الحرية التامة في التعليم الديني و في إلقاء الدروس في كافة المساجد ، تحت الرقابة الوحيدة و المسؤولية الحصرية للهيئات الإسلامية.

- حرية المسلمين في تشكيل الهيئات الإسلامية، بعيدا عن أي تدخل ، و في إطار مبادئ و قوانين الجمهورية السارية.

- الحرية المطلقة في تعليم اللغة العربية في المدارس الحرة ، و تطبيق نظام المؤسسات التعليمية السارية في المتروبول على مدارسنا ومؤسساتنا الحرة. و بناء على رغبة زملائي "العلماء" ، و بعض المثقفين المسلمين الذين قابلتهم و تحدثت معهم ، سوف أسعى إلى المطالبة بتكوين معلمين و أساتذة أحرار يقومون على هذه المدارس التي تعاني من نقص فادح من الإطارات المربين و الأئمة. و عليه سأحرص على المطالبة بإنشاء جامعة إسلامية في مدينة الجزائر أو إحدى المدن الكبرى ، على غرار ما عند إخواننا و جيراننا في المشرق و في تونس و المغرب، بحيث لا تكرر نفس المقررات التي تدرسها المدارس الفرنسية- الإسلامية ، المعروفة ب"les Médersas"، ذات التعليم المهني ، الذي يرمي إلى إعداد و تكوين الشباب إلى وظائف القضاء الإسلامي في مختلف المصالح الإدارية العامة في الجزائر و في الإمبراطورية الفرنسية.

أما برنامج التعليم الذي أقترحه ، فهو أكثر مرونة و أقل لائكية على ما هو متداول في مدارس التعليم العام .فالجزائر اليوم ، لا تتوفر على مؤسسة تعليم عالي رغم وجود 6 ملايين مسلما محافظين على تراثهم الأخلاقي و على إتمامهم و لغتهم و تقاليدهم الدينية . و في الغالب ما يضطرون إلى السفر إلى الخارج، تونس و غيرها الإتمام تعليمهم العالي.فقد شهدت الجزائر ، قبل الاحتلال الفرنسي ، مثل هذه المؤسسات التعليمية التي أدعو إليها ، لكنها مالبثت أن توارت شيئا فشيئا بسبب التهاون و غياب العناية بها ، و البعض منها صار يعاني اليوم الضياع أمام لا مبالاة الجميع. أعتقد أن انشاء جامعة إسلامية ، مسألة مهمة في الوقت الحالي ،ويمكن تحقيقها إذا توفرت النوايا الصادقة من قبل السلطات الإدارية العليا من أجل أن يظهر المشروع في الواقع. و الجامعة الإسلامية المنشودة لا تحتاج إلا إلى اعتمادات مالية تُقتطع من أموال الأوقاف التي ضُمَّت للأسف الشديد إلى الدومين العام (قرار الجنرال القائد8 سبتمبر 1830، و قرار الجنرال القائد 8 ديسمبر 1830). و قد أثار القراران في حينها حالة من التذمّر العام لدى

[1] La Défense ,n°88 , 3 janv.1936

المسلمين ، و لم تهدأ إلا بعد الوعد الذي قطعته السلطة العسكرية على نفسها بأن تتولى العناية بهذه البنايات العامة و مؤسسات التعليم الديني.

و في ما يتعلق بالجانب السياسي و الديني ، أعتقد أن المسألة على جانب كبير من الأهمية.فإذا أولت الإدارة عنايتها لهذا المطلب و سعت إلى الحفاظ على سمعتها داخل البلدان الإسلامية و خارجها ، فإنها لا تتردد لحظة واحدة من أجل أن تحققه، فأنا أعلق أهمية قصوى على المسألة الدينية لأنني رجل دين ، و رئيس لجمعية دينية تهتم بالتربية الاجتماعية و الأخلاقية للمسلمين في إطار من مبادئ الدين فقط.

و باختصار ، أقول اليوم ما لم يقله أحد من قبل : أفضل العودة إلى العهد الذي كانت فيه مساجدنا و مدارسنا القرآنية ومعاهدنا و مؤسستنا تتمتع بحرية لا قيد عليها، و لا تخضع لأي رقابة ، و يشرف عليها مؤمنون يستفيدون منها .أقول هذا الكلام حتى و لو رميت بالرجعية.هذا في مجال الدين ، و لا يعني ذلك أنني أتعاضى عن المسألة السياسية.فباعتباري إنسانا أهليا فإنه كل ما يمس الأهالي الجزائريين يمسني بالدرجة الأولى. و المجلة التي أشرف عليها و تصدر شهريا تفرد حيزا للقضايا و الأوضاع السياسية. و قد صدّرتها بهذا الشعار الذي تبنيته من العدد الأول : "العدالة ، الأنصاف ، الأخوة ، تستدعي منح كل الحقوق إلى من يقوم بجميع الواجبات".ومهما كان هذا الشعار واضحا و عادلا فإنني لا أراه يحل مشكلة هي من أعقد المشكلات المطروحة على الحكام. أؤيد المساواة بين الأجناس التي تعيش في الجزائر ، و أتمنى لإخواني المسلمين أن لا يبقوا محرومين من الحقوق المدنية المعترف بها لأقرانهم من الديانات الأخرى. و سوف أظل متمسكا بمسألة النظام الإسلامي للأحوال الشخصية . لا بل ، أدعو أيضا إلى تعزيزه و تعديل النظام القانوني الذي يحرم قضاتنا من مجموعة من الصلاحيات القضائية التي تستدعي بدورها إصلاحا خاصة في ما يتعلق بمعايير اختيار المحاكم الإسلامية ، مع ما تقتضيه الضمانات الأخلاقية و المهنية.

إن ممارسة الحقوق السياسية، لا تتنافى البتة مع المحافظة و البقاء على النظام الإسلامي للأحوال الشخصية.فالسود مثلا في السينيغال و أهالي الهند الصينية ،هم مواطنون و مسلمون أيضا ، بينما نحن لسنا لا هذا و لا ذاك ، هل لأننا لسنا سودا ؟

يجري حديث غير واضح عن الحقوق السياسية للأهالي، في إطار جملة من المشاريع القانونية. و منها مشروعين يرميان إلى تحديد التمثيل النيابي للمسلمين في البرلمان الفرنسي.فالمشروع الأول يمنح حق الانتخاب إلى النخبة فقط ، و يعد في رأيي مثلبا خطيرا ، لأنه يؤدي إلى إبعاد هذه النخبة عن الجمهور الذي جاءت منه و استندت عليه ، بدلا من توثيق الصلة بين الناخبين و النخبة . أما العيب في المشروع الثاني، فيتمثل في محاولته لتكريس مبدأ التمثيل الخاص الذي سيفضي في كل الأحوال إلى نتائج وخيمة.فالمشروعان لا يقدمان في حقيقة الأمر إلا حلولا جزئية لمشكلة حادة ، تحتاج إلى البث فيها بشكل حاسم و نهائي لفائدة الحاكمين و المحكومين على السواء وفقا لمبادئ الشعار الذي رفعته :" الإنصاف ، العدالة ، الأخوة". إن اقتراح نظام آخر لا يقع على كاهلي وحدي، لأن المسألة عظيمة و ثقيلة.فتحديد نظام سياسي للمسلمين الجزائريين مسألة حيوية و حسّاسة ، يجب أن لا تناط بشخص واحد مهما كانت قيمته و سلطته ، و لا تستند إلى هيئة واحدة مهما كانت سمعتها و نفوذها على الجمهور، و إنما يعهد الأمر كلّه إلى جميع الأطراف الممثلة للمسلمين وقادة الرأي ، رجال السياسة ، " العلماء"، المنتخبين ، رجال القضاء الإسلامي، أساتذة و معلمين ...

هؤلاء كلهم مؤهلون إلى إبداء رأيهم في هذه النقطة المهمة. و من ثم ، فلا غنى عن الدعوة العاجلة إلى مؤتمر يعقد في العاصمة أو في غيرها من المدن ، و يفتح فيه النقاش واسعا و يتوج في النهاية بالإجماع على صيغة سياسية ، تحدد مصير ستة ملايين من المسلمين و تخرجهم من المأزق الذي يعيشون فيه: فهم مرّة فرنسيون ، لكنهم لا يتمتعون بالحقوق الملازمة لهذه الصفة ، و مرّة أخرى يعاملون كأجانب في وطنهم الجزائر.

أعاهد إخواني ، أنني لن أدخر أية مبادرة ترمي إلى معالجة الوضع الذي نحن عليه. ، أعِد ممثلي فرنسا في هذا البلد بأنني سأعمل على المصالحة و التعايش، و ألتزم بهذه الروح كلما طرقنا قضايانا الأهلية. فقليل من الإرادة الصّادقة ، و تبادل التنازلات بين هذا الطرف و ذاك سنصل ، بحول الله إلى ما نرجوه. و من أجل أن يعود الأمل و الأمن للعقول و القلوب، فلنسعى جميعا إلى ما هو مطلوب في هذه المرحلة من أجل تفادي في المستقبل "المحنة الجزائرية".

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق(5)، قرار السياسة العامة التي صوّت عليها المجلس الوطني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، 7 سبتمبر 1947[1]

إن المجلس الوطني لحركة الحريات الديمقراطية ، المنعقد في 7 سبتمبر1947، بمدينة الجزائر، يعلن أن النظام الامبريالي الفرنسي قد اغتصب حقوق سيادة الأمة الجزائرية ، على اثر اعتداء سافر.

ينوه و يعرب عن كامل إعجابه باستمرار و بقاء الأمة الجزائرية بعد أن أزال المستعمر الدولة الجزائرية و منيت سياسته الاندماجية و الإدارة المباشرة للسلطة بالفشل الذّريع.

يذَكّرُ و باعتزاز مشروع، أن الوطن الجزائري لا يزال يعبّر بكافة الوسائل عن وجوده بثقة و ثبات منذ الاحتلال عام 1830، و عن إرادته في ارتياد حياة وطنية حرّة و كريمة.

يشْجبُ بشدة الأطروحة الإمبريالية التي تنكر إلى حد الاحتقار ، قوانين التطوّر التاريخي لوجود الأمة الجزائرية.

يعرّبُ بقوة عن أن الأمة الجزائرية حقيقة لا يماري فيها أحد، حُفِرت في قلب كل إنسان جزائري. و أن المفهوم المثالي للأمة قد أسقط كل الو لاءات الكاذبة و مؤامرات التشرذم التي تقوم بها الدعاية الإمبريالية .

يصرّحُ: ما دام الشعب الجزائري لا يتمتع بالسيادة و لا يمارس السلطة، فان جميع مصالحه المشروعة و حقوقه الثابتة التي لا تقبل التّقادم أو التّنازل سوف يدوسُها المستَعمر و يرهنها بمصيره.

يوضّح أن أهداف حركة انتصار الحريات الديمقراطية هي:

- الإطاحة التامة بالهيمنة الإمبريالية و إعادة السيادة إلى الشعب الجزائري.
- بناء دولة وطنية بكافة صلاحيات السيادة (ممارسة السلطة التنفيذية، التشريعية، القضائية).
- التطبيق الفعلي لمبادئ الديمقراطية وفق المعاني التالية : الكلمة للشعب . مجلس تأسيسي جزائري ذو سيادة، مُنْتخَب عبْر الاقتراع العام المباشر من قبل هيئة انتخابية واحدة بلا تمييز لا في الأصل و لا في الدين.

يوضّح أيضا أن وسائل عمله هي:

- الكفاح السياسي بجميع أشكاله.
- تنظيم و تعبئة الجماهير.
- العمل الدعائي الدءوب الذي يرمي إلى الإفصاح عن الحقوق المقدسة للأمة الجزائرية ، و يندد بجرائم السياسة الإمبريالية و الداعمين لها.

يعتبر أن المشكلة الجزائرية هي كل شيء مشكلة سيادة. فالمسألة تتعلق بمعرفة من هو السيد في هذا البلد ! هل هو الشعب الجزائري أم الإمبريالية، ذات القدرة المطلقة بما تملك من أجهزة القمع السياسي، الاقتصادي و الاجتماعي. و على هذا النحو يجب أن تطرح المشكلة الجزائرية، و أن معالجة القضية على غير هذا الوجه هو خطأ خطير العواقب، و إيقاع الجماهير في الخديعة، لا بل التآمر الصريح مع الإمبريالية الفرنسية.

[1] El Maghreb el Arabi, 12 sept. 1947

إن الجزائر لا تعرف الحرية و الهناء إلا بعد أن تحل مشكلة السيادة، و يعود إلى الشعب الجزائري الواعي و المعبأ خلف حركته الوطنية، أمر البت فيها.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق (6) ، مشروع دستور جزائري ، قدّمه باسم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري السادة: سعدان ، مهداوي، مصطفاي، بن خليل،يوم 21 مارس 1947[1]

الفصل الأول: أحكام أساسية

المادة1.- تعترف الجمهورية الفرنسية بالاستقلال الذاتي التام للجزائر. و تعترف، في ذات الوقت، بالجمهورية الجزائرية، بالحكومة العامة و بالألوان الوطنية.

المادة 2.- الجمهورية الجزائرية عضو مشارك في الاتحاد الفرنسي. تدار علاقتها الخارجية و دفاعها الوطني بالاشتراك مع الجمهورية الفرنسية، وفق صلاحيات الاتحاد، عندما يدخل حيز التنفيذ، و تنضم إليه كطرف مشارك.

المادة 3.- تملك الجمهورية الجزائرية، على طول امتداد إقليمها، السيادة التامة و الكاملة، في كل القضايا الداخلية بما في ذلك المتعلقة بالشرطة.

المادة 4.- تكمن هذه السيادة الكاملة في الأمة الجزائرية. و تمارسها عن طريق نواب الأمة الذين يتم انتخابهم عبر الاقتراع العام و يشكّلون البرلمان الجزائري.

الفصل الثاني: الحقوق المدنية و الحرّيات الفردية

المادة 5.- كل السّكان الجزائريين، بلا تمييز لا في الأصل و لا في الدين، مواطنون جزائريون، ما عدا الرعايا الأجانب، و هم بالتالي متساوون في الحقوق و الواجبات.

المادة 6.- يتمتع كل مواطن فرنسي متروبولي ، في الجزائر بصفة مواطن فرنسي. و يمتلك بالتالي، فوق الإقليم الجزائري نفس حقوق المواطن الجزائري، بما في ذلك حق الاقتراع وارتياد الوظائف العامة.و في المقابل، يتمتع كل مواطن جزائري، في فرنسا بصفة مواطن فرنسي، و يمتلك بالتالي فوق الإقليم الفرنسي نفس حقوق المواطن الفرنسي، بما في ذلك حق الاقتراع و ارتياد الوظائف العامة. يمكن تعميم هذه الأحكام المزدوجة على سائر أعضاء الاتحاد الفرنسي بعد الموافقة عليها.

المادة 7.- يمثل إعلان الحقوق الوارد في ديباجة دستور الجمهورية الفرنسية ، القاعدة الأساسية للجمهورية الجزائرية. يستفيد الجزائريون من كافة الحريات و الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية كما حددها الدستور المذكور.

المادة 8.- تبدي الجمهورية الجزائرية حيادها حيال جميع الديانات. تضمن حرية العبادة لجميع السكان، تحترم نظام الأحوال الشخصية لكل المواطنين.

المادة 9.- اللغة العربية و اللغة الفرنسية هما لغتا الجمهورية الجزائرية. تعليم اللغتين إجباري في كافة الأطوار. تعمل الجمهورية الجزائرية على تيسيرهما إلى كافة الجزائريين من الجنسين. إن مؤسسات التعليم العام، الموجودة اليوم في الجزائر، لا يمكن أن تكون محل إلغاء. و يمكن للحكومة الفرنسية ، إذا عنّ لها ذلك أن توسع عدد هذه المدارس، على أن تتحمل تكاليفها ميزانية المتروبول.

الفصل الثالث: تنظيم السلطات العامة

المادة 10.- تعزى السلطة التشريعية حصرا إلى البرلمان الجزائري. سيحدد قانون عضوي لاحق تشكيلة البرلمان الجزائري وطريقة تسييره.

المادة 11.- يُنتخب أعضاء البرلمان عبر اقتراع عام متساوي، مباشر و سرّي من طرف المواطنين الجزائريين.(...)

[1] Egalité, 9 mai 1947

المادة 12.- يُعرّف قانون لاحق النظام الانتخابي، و يحدد دوائر انتخاب النواب.يضمن هذا القانون ، الذي يصدره البرلمان الفرنسي لمدة 5سنوات ، التمثيل المنصف للأوروبيين و المسلمين ، برَسْم توحيد كافة المصالح داخل المجموعة الجزائرية.

المادة13.- يخضع النظام القضائي للانتخابات إلى نفس النظام المعمول به في فرنسا. و في ما يتعلق بتشكيلة البرلمان و طريقة عمل البرلمان الجزائري و قانون الانتخابات تستبعد أي محاولة للتعديل لمدة 5سنوات كاملة بداية من المصادقة على هذا الدستور.

المادة 14.- للبرلمان الجزائري وحده حق التشريع للجزائر في إطار المادة الثالثة من الدستور الحالي.لا يمكن أن يفوّض هذا الحق كاملا أو جزئيا إلى أي طرف كان. يبادر كل نائب إلى إعداد القوانين مع الوزراء.

المادة 15.- يصوّت البرلمان الجزائري على ميزانية الجزائر و يراقب تطبيقها.يسهر على وجوه صرف الاعتمادات و على القروض التي يمكن أن تمنحها الجمهورية الفرنسية لفائدة التجهيزات الاقتصادية ، الاجتماعية و المدرسية في الجزائر. و للنواب أن يضطلعوا بعمليات الإنفاق و الصرف.

المادة 16.- لا يخضع النواب لأية متابعة أو تقصّي بسبب إدلائهم بالتصويت أو إعرابهم عن أرائهم أثناء قيامهم بأعمالهم. كما لا يمكن أن يكونوا محل متابعة أو أن يوقفوا، إلا حالات التلبس و بترخيص من المجلس الذي هم أعضاء فيه.

المادة 17.- السلطة التنفيذية للجمهورية الجزائرية تمارسها الحكومة الجزائرية. تتشكل الحكومة الجزائرية من رئيس الجمهورية الجزائرية، رئيس الدولة و من مجلس وزراء مكلف بتنفيذ القوانين و قرارات أخرى للبرلمان الجزائري.

المادة 18.- يُنتخب رئيس الجمهورية الجزائرية لمدة 6سنوات من قبل النواب و المستشارين العامين لمجموع الإقليم و يجتمعون في إطار مؤتمر جزائري الذي يدعو إليه رئيس البرلمان الجزائري و يتم تحت إشرافه.تُجرى الانتخابات عبر الاقتراع السّري و بالأغلبية المطلقة لأعضاء المؤتمر. و في حالة توفر الأغلبية المطلقة في الدورة الثانية، يعد التصويت قائما في الدورة الثالثة بالأغلبية النسبية. و في حالة تساوي الأصوات المعبّر عنها يُغلّب صوت رئيس البرلمان.

المادة 19.- عند وفاة رئيس الجمهورية قبل أن تنتهي عهدته، يُنتخب رئيس جديد في غضون 15 يوما الموالية لوفاته، في نفس إطار المادة السابقة. يتولى رئيس البرلمان إدارة المرحلة الانتقالية.

المادة 20.- رئيس الجمهورية يمثّل الجمهورية الجزائرية.يتولّى رئاسة مجلس الوزراء. يصادق على القوانين، في غضون 10 أيام الموالية للتصويت على البرلمان الجزائري عليها.له صلاحية التّعيين في جميع الوظائف، كما يملك حق العفو. شرعية و صلاحية تصرفات الرئيس مرهونة بتوقيع إضافي لعضوين على الأقل من مجلس وزراء الجمهورية الجزائرية.

المادة 21.- يُنتخب رئيس مجلس الوزراء للجمهورية الجزائرية بواسطة البرلمان الجزائري و باقتراح من رئيس الجمهورية الجزائرية.و يتولى اختيار الوزراء الذين يسألون معه أمام البرلمان الجزائري. يؤدي التصويت عبر الاقتراع العام على لائحة إلى حجب الثقة من قبل البرلمان بأغلبية أعضاء المجلس إلى استقالة جماعية لمجلس الوزراء.

الفصل الرابع: السلطات القضائية

المادة 22.- يتولّى المجلس الأعلى للقضاء باستقلالية القضاء ، و يترأسه رئيس الجمهورية. يضم هذا المجلس قسمين: القضاء المدني و القضاء الإسلامي . يحدد البرلمان لاحقا تشكيلة المجلس و صلاحياته.

المادة 23.- كل التشريعات ، بما في ذلك قانون الانتخابات، السارية اليوم في المتروبول ، قابلة للتطبيق في الجزائر، ما عدا تلك المتعلقة بنظام الأحوال الشخصية و إدارة الأوقاف التي تعزى إلى القضاء الشرعي.

المادة 24.- نظام الأحوال الشخصية من اختصاص القضاء الإسلامي، يمارسه بناء على مدونة قانونية. سيعد هذا القانون وفق مبادئ "الشريعة"، كما حددها فقهاء المدارس الأربع. يطبق هذا القانون على سائر الإقليم الجزائري.

المادة 25.- في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية و تسيير الأوقاف تخضع للمحاكم المدنية إذا كان أحد الأطراف غير مسلم، إلا إذا توافق المتنازعون إلى اللجوء إلى المحاكم الإسلامية.

الفصل الخامس: المجموعات المحلية

المادة 26.- المجموعات المحلية هي البلديات و فروعها، الدواوير أو القرى و المقاطعات. تدار و تسير هذه المجموعات من طرف مجالس منتخبة عبر اقتراع مباشر، متساوي و سرّي، تبعا لمعايير يحددها قانون انتخابي يصوّت عليه البرلمان الفرنسي الحالي، كما جاء في منطوق المادة 12 من هذا القانون. يتولّى رئيس البلدية أو الفرع أو رئيس المجلس العام تنفيذ قرارات هذه المجالس المنتخبة.

المادة 27.- يتولّى البرلمان الجزائري لاحقا تحديد إطار و مجال المجموعات المحلية و نظام سيرها ، كما يتولّى أيضا تحديد الاختصاصات الإقليمية لمندوبي السلطة التنفيذية.

المادة 28.- يضطلع الوُلاة الذين ينتخبهم مجلس وزراء الجمهورية الجزائرية ،بنشاط موظفي الدولة ، بمسؤولية المصالح العامة للجمهورية الجزائرية و بالرقابة الإدارية للمجموعات المحلية.

المادة 29.- سيحدد قانون لاحق الشروط التي يتم فيها تسيير المصالح المحلية و الإدارة المركزية بشكل يقرّب المواطنين من الإدارة.

المادة 30.- تحترم الحكومة الجزائرية الملكيات العقارية، سواء أكانت للفرنسيين أو للمسلمين. لا يمكن اللجوء إلى التجريد و المصادرة، إلا بغرض المنفعة العامة و بما يسمح به القانون و بتعويض عادل.

إن الإصلاح الزراعي و السياسة الفلاحية التي سيعد بشأنها البرلمان الجزائري مخططا يندرج في إطار المنفعة العامة.

المادة 31.- كل القوانين التي يصوّت عليها البرلمان الجزائري تطبق بلا تمييز على السُّكان المسلمين و الأوروبيين في الجزائر، إلا تلك المتعلقة بنظام الأحوال الشخصية.

المادة 32.- يتحوّل بنك الجزائر إلى بنك الدولة الجزائرية. يدار من قبل مجلس يتكوّن من 12 عضوا على الأقل، تعينه الحكومة الجزائرية.

المادة 33.- يضم مجلس إدارة بنك الدولة الجزائرية علاوة على ذلك ، عضوين إداريين يعيّنهما التنظيم التنفيذي للإتحاد الفرنسي.

المادة 34.- يمكن للجمهورية الجزائرية أن تُشكّل فيدرالية الشمال الأفريقي مع دولة المغرب و دولة تونس في إطار الاتحاد الفرنسي.

المادة 35.-تُمثّل الجمهورية الفرنسية من قبَل وزير مندوب عام. تُمثّل الجمهورية الجزائرية لدى الجمهورية الفرنسي من قبل وزير مندوب عام.

المادة 36.- يُقدّم الوزير المندوب العام للجمهورية الفرنسية أوراق اعتماده إلى رئيس الجمهورية الجزائرية. و هو في مقام سفير. مهمته "التوجيه"و "النصح". يحضر، على سبيل الاستشارة، أعمال و مداولات مجلس وزراء الجمهورية الجزائرية و المجلس الأعلى للقضاء، يقدم رأيه في مشاريع و مقترحات قوانين التي تعرض أمام البرلمان الجزائري.

المادة 37.- يسهر الوزير المندوب العام للجمهورية الفرنسية على وجه الخصوص على الأمن الخارجي للإقليم الجزائري، و يتخذ لهذا الغرض التدابير الضرورية بتنسيق و موافقة رئيس الجمهورية الجزائرية.

المادة 38.- تُمَثّل الجمهورية الجزائرية لدى المجلس الأعلى و جمعية (البرلمان)الاتحاد الفرنسي من قبل منتخبين يعينهم البرلمان الجزائري من بين أعضائه وفق أحكام المادتين 65، 66 من دستور الجمهورية الفرنسية.

طريقة مشاركة الجمهورية الجزائرية في العلاقات الخارجية و الدفاع الوطني، ضمن الاتحاد الفرنسي يحددها قانون يصدره البرلمان الفرنسي الحالي، بناءً على المادتين 61، 62 من دستور الجمهورية الفرنسية.

المادة 39.- إن الدستور الحالي، الذي سيصوّت عليه البرلمان الفرنسي و يزكّيه الشعب الجزائري عبر الاستفتاء، يمكن أن يعدّل عبر قرار من البرلمان الجزائري يحوز على ثلثي الأعضاء، ثم يعرض هذا التعديل على استفتاء المواطنين الجزائريين و تصادق عليه جمعية الاتحاد الفرنسي.

المادة 40.- في حالة تبنّي التعديل عبر الاستفتاء و مصادقة جمعية الاتحاد الفرنسي ، يدخل حيز التنفيذ و يتخذ لهذا الغرض قانون يصدره الرئيس التنفيذي للإتحاد الفرنسي، خلال 10 أيام الموالية لتصويت جمعية الاتحاد.

المادة 41.- كل الحالات التي لم يعرض لها هذا الدستور، يقوم البرلمان الجزائري بتداركها و ضبطها بالاعتماد على نصوص دستور الجمهورية الفرنسية.

Source, « l'Egalité », n°76,9 mai 1947

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

Archives / أرشيف

Conscription militaire des indigènes ; Jeunes algériens – AOM

3 H 12 – Instruction pour le recrutement des militaires indigènes de carrière, XIXe corps d'Armée, Etat-Major, 1er bureau, n° 1/R/I/I, Imp. L. Deltrieux, Alger, janv.1928.- Engagement et rengagements provisoires des indigènes Nord-Africains, Ministère de la guerre, bureau de l'organisation et de la mobilisation de l'armée, le président du conseil, ministre de la guerre, Paris, juil.1925.- Rapport au président de la République française : réorganisation du corps des marins indigènes de l'Algérie, Paris , déc. 1925.

3 H 52 – Rapport de mission, 32p. Lettre de M.Messimy, rapporteur du budget de la guerre au ministre, 1907, 7p.

3 H 59 – Comparaison entre le recrutement par voie d'engagement et le recrutement par voie d'appel, service militaire des indigènes algériens, 18p. [1907].- Note sur l'établissement du service obligatoire pour les indigènes Algériens.- Rapport/Etude sur le service militaire des indigènes, 38p.

3 H 63 – Note sur le recrutement dans les territoires du sud [1913].- Note au sujet de la pétition adressée le 27 mai au Gouvernement et au Parlement sous les signatures de M.M L'Admiral, Bouderba, Hadj Moussa, docteur Bentami, publication insérée dans l'Echo d'Alger et l'Islam du 2 juin 1912.- Appel du contingent algérien, Ministère de la guerre, section d'Afrique, Paris, juil. 1912.- Note du cabinet du Gouverneur Général de l'Algérie, juil.1912.

9 H 14 – Copie d'une pétition adressée au Ministre de l'intérieur par les Elus de passage à Paris, à l'occasion de l'inauguration de la mosquée, pou lui soumettre les revendications des indigènes algériens ; la copie d'un manifeste adressé au peuple français par quelqu'un de ces même Elus indigènes, le Gouvernement Général de l'Algérie, direction de sureté nationale, Alger sept. 1926.- Note pour M. le directeur des affaires indigènes à propos de la fondation d'une société mutuelle des peuple musulmans de l'Afrique du Nord, Gouvernement Général de l'Algérie, direction de la sécurité générale, Alger, fev.1926.- Message de l'Emir Abdelkarim à la nation algérienne et tunisienne(texte arabe)

9 H 16 – Rapport de M. le commissaire central de Constantine, réunion du cercle « franco-Algérien »/intervention deMM. Morsly, Mokhtar Hadj Moussa...,Alger, mars 1914.- Rapport sur la situation politique indigène, commissaire central d'Alger, Alger, nov.1914.- Rapport sur la situation politique indigène, commissaire central d'Alger, Alger, janv.1914.

P.P.A / MTLD – AOM

4 I 174 – Rapport sur l'activité subversive du PPA/LTMD (l'O.S), le préfet d'Alger, Alger, mai 1950, 23p.

Association des oulémas réformistes – AOM

2 I 44 – rapport sur l'association des « Ulémas » parti réformateur, sûreté départementale d'Alger, n°737, 3 fév. 1933.- A.S. tract imprimé en langue arabe, rapport, sureté départementale d'Alger, 9 mars, 1933.- lettre ouverte à M. le préfet d'Alger.- La provocation anti-musulmane donc anti-française, circulaire, préfecture d'Alger, affaires indigène et police générale, n° 3407, 16 av.1933. Rapport sur l'association des oulémas, Sureté départementale d'Alger, 3 oct. 1936.Rapport sur l'assemblée générale de l'association des oulémas, Sûreté départementale d'Alger, 30 sept. 1936 . Rapport sur Ferhat Benderradji et Lamine Lamoudi (Jeunesse du congrès musulman, Police spéciale départementale, n°10454, 10 nov.1939.Rapport sur la nouvelle composition du conseil d'administration de l'association des oulémas, préfecture d'Alger, oct. 1938.Tract : manifeste et appel de l'association des oulémas à la nation musulmane algérienne (en arabe), signé A. Benbadis.

4 I 12 – les Oulémas algériens réformistes (étude), Préfecture de Constantine, centre d'informations et d'études, mars 1937, 17p.- Article sur les Oulémas (Ezzohra Tunisie),1 juin 1037).- Appel de Benbadis au président du congrès musulman algérien et au comité exécutif.- l'entrevue Taalibi-Benbadis et ses répercutions sur la situation en Algérie.- Minutes de notes d'ensembles (compte rendu de la presse des Oulémas),1937.Rapport sur la réunion des Oulémas réformateurs, Sureté départementale d'Alger, n°6560, 26 sept. 1937.- Détail sur la fête de la renaissance algérienne actuelle, ou le congrès général annuel de l'Association des Oulémas algérien.- Lettre d'Algérie, n° 1124, Supplément au bulletin quotidien, oct. 1937.Une semaine de réveil et de vie (extrait du journal el Ouma du 12 oct.1937).- Statut de l'Association(modification), 15 déc.1937.Appel au peuple algérien et ses Elus(en arabe et en français),A. Benbadis, 27 aout 19 37.- Influence de l'Orient sur le presse de langue arabe en Algérie ,

tendances et programme des Oulémas,11p., Exposé présenté par M. Charavin, Administrateur principal de la commune mixte de Fort-National, au cours de cycle d'études sur l'évolution des pays musulmans, mai 1936.

4 I 13– Rapport sur l'Association des Oulémas, Préfecture d'Alger, affaires indigènes et police générale, le 9 oct. 1937.- Le cercle de l'éducation, service des affaires indigènes nord africaines, 5 juil.1937.- Lettre de l'association des oulémas à M. le général Weygand, Gouverneur Général de l'Algérie, bureau de la présidence, Constantine, sept.1941.

4 I 14– Séparation du culte et de l'Etat- Mémoire des Oulémas réformistes, le Gouverneur Général de l'Algérie, SNLA, juin 1950.- Note de renseignements, Activité des Oulémas réformistes d'Alger, déc.1958.

4 I 21– Rapports et comptes rendus de presses sur les activités du congrès musulman, sureté départementale d'Alger, 1937.

4 I 174– A/S association des oulémas réformistes, le commissaire principal, commissaire central chef de la circonscription de police d'Etat de Maison Carré, n°99/s, 31 déc.1954.Rapport/Etude : les Oulémas algériens réformiste, 30p.– Renseignement, les nouveaux statuts de l'Association des Oulémas, Préfecture d'Alger, service d'information et de documentation musulmane, Alger, aout 1946.- Renseignement, 9eme congrès des Oulémas , préfecture d'Alger, SIDM, juil.1946.- Statuts de l'association des Oulémas réformistes, Cabinet du Gouverneur Général, SLNA, fév. 1953.- Synthèse des renseignements généraux, l'Association des Oulémas d'Algérie, Gouvernement Général d'Algérie, Direction de la Sûreté nationale en Algérie, Direction des renseignements Généraux, oct.1955.

UDMA – AOM

4 I 174 – Rapport / étude sur l'Union Démocratique du Manifeste Algérien.[1952]

Archives de la Wilaya de Constantine

Notes et rapports et bulletins – Rapports mensuels sur le moral des populations, division de Constantine, Etat-Major, 2eme bureau, sept.1942- déc.1946, réf. V.I a /I-14.- Bulletin de renseignements des questions musulmanes, Etat-Major de l'armée, janv.1936-mai 1939, réf. V.Ib/1, 2,3.- Notes et rapports du C.I.E, cabinet de Constantine,1940-1944, réf. V.2,3,5,6.- Dossiers de surveillance des forces, 1944-1945, réf. V.3/86,88,89,122.- Rapports mensuels sur

l'état d'esprit des populations , commissariat centrale de Constantine, 1943-1947, réf. V.4c /1-9.- Rapports mensuels de la police de Constantine(P.R.G), 1943-1947, réf. V.4d / 1-12.- Bulletins mensuels d'informations concernant la politique des indigènes dans le département de d'Alger,1937-1941, réf. V.5a /vol. 48/ 6, 7. - Bulletins mensuels d'informations concernant la politique indigène dans le département d'Oran 1937-1941, réf. V.5a /vol.49/8.- Documents confisqués lors des émeutes de mai 1945, réf. Publications des archives de la Wilaya de Constantine, n°3,1981, 5 boites :a- Association des Oulémas ; b-Amis du manifeste , section de Guelma, ; c- Amis du Manifeste ;d- divers, e- F.Abbas.

Documents / وثائق

بن إبراهيم عمر عيسى، بيان حقيقة، عن التجنيد الإجباري و ما ينتج عنه بوادي ميزاب، المطبعة العربية، الجزائر، 1350هج.

سجل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، المطبعة الجزائرية الإسلامية، قسنطينة، 1935.

القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، المطبعة الجزائرية الإسلامية، 1931.

مذكرة في قضية فصل الدين عن الحكومة، 1950

مذكرة الجمعية الوادادية لرجال الديانة الإسلامية بالقطر الجزائري،

ABBAS Ferhat, l'Algérie et son destin. Pourquoi nous créons l'union populaire algérienne pour la conquête des droits de l'homme et du citoyen, éd. Fréminville, Alger, 1938.

ABBAS Ferhat, BENDJELLOUL, BENKHELLAF, TAMZALI, SAIAH Abdelkader, ZERROUK Mohiédine, l'Algérie devant le conflit colonial, manifeste du peuple algérien. Mémoire remis le 31 mars à M. le Gouverneur général, imp. Officielle, Alger, 1946.

ABBAS Ferhat, regards sur le présent et l'avenir de l'Algérie, notre combat pour une démocratie véritable en Algérie. Rapport présenté par le secrétaire général de l'UDMA, éd. Libération, Alger, 1949.

ABBAS Ferhat, le régime colonial est la négation de la justice et de la civilisation, d. Libération, Alger, 1949.

ABELLAH Hadj (Boukabouya), l'Islam dans l'armée française (la guerre 1914,1915), Constantinople, 1915.

Alerte aux français de l'Algérie et les amis du Manifeste, Imp. Heintz Frères, Oran, 1946.

Association des Oulémas d'Algérie, le problème culturel en Algérie : les Mosquées, la langue arabe, la justice musulmane, Alger, 1944.

BOUKABOUYA (Lieutenant indigène), l'Islam dans l'armée française (second fascicule), Librairie Lausanne, 1917.

BOUMEZRACQ Mokrani, OUNNOUGHI, KATRANDJI Abderrahmane, l'Islam dans l'armée française, Alger, s.d.

CADI Cherif, Leçon d'arabe parlé à l'usage des officiers de l'armée d'Afrique, Imprimerie Picard, Tunis, 1912.

GOUVERNEMENT Général de l'Algérie, l'Exode de Tlemcen en 1911, Imprimerie René Barrillier, 1914.

GOUVERNEMENT Général de l'Algérie, 2ème Bureau, Notes sur les partis et groupements musulmans algériens (politiques et religieux), III- Fédération des Elus Musulmans, Imp. Fontana, 1941. Sociales et économiques en faveur des Musulmans français d'Algérie, 2t. imp. Officielle, Alger,

GOUVERNEMENT Général de l'Algérie, commission chargée d'établir un programme de réformes politiques, sociales et économiques en faveur des musulmans français d'Algérie, Imprimerie officielle, Alger, 1944.

MTLD, Le problème algérien, commission centrale d'information et de documentation, Alger, 1951 :

- Considérations générales, 31p.
- Le mouvement national algérien ,46p.
- Atteinte à l'Islam, 31 p.
- L'exploitation économique, 48p.
- Politique obscurantiste, 45p.
- Atteinte aux droits de l'homme : 1- violation de la liberté de vote, 30p. 2- violation de la liberté d'expression, 21p. 3- violation des libertés individuelles, 63p.
- Appel aux Nations Unies, Messali Hadj ,48p.

KHODJA Louis, la question indigène par un français d'adoption à la commission du Senat, Vienne, Imprimerie L.Girard, 1891.

MORSLY. T., Contribution à la question indigène, en Algérie, Constantine, 1894.

PARTI Communiste Algérien, Ecole élémentaire du Parti,- Notions élémentaires sur l'Algérie ; - Le fascisme hitlérien ; - Le régime Vichy dans l'Afrique du Nord ; - L'union avec le peuple de France ; - Le programme du Parti ; - Le parti communiste ; - Les questions du parti communiste algérien ; - La politique de l'union du parti, éd. Liberté, Alger, 1943.

SPIELMANN Victor, l'Emir Khaled son action politique et sociale, en Algérie de 1920 à 1923 , un aspect de la question indigène algérienne, Trait-d'Union, Alger, 1938

Union nationaliste et sociale de l'Algérie, rapport sur le projet Blum-Viollette, Librairie spéciale du journal « Tricolore », Alger, 1938.

WATANI (el), l'Algérie libre vivra, éd. Le Combat algérien, (s.d), 1949.

Journaux & Bulletins

البصائر، المجموعة الكاملة(1935-1939) ثم (1947-1956)، أسبوعية ، الجزائر ، الطيب العقبي، مبارك الميلي ن أحمد توفيق المدني.

الشهاب ، المجموعة الكاملة (1925-1939)، شهرية ، قسنطينة ، عبد الحميد بن باديس،

المغرب العربي، المجموعة الكاملة(1947-1948)، الجزائر ، أسبوعية، محمد السعيد الزاهري مدير و رئيس التحرير.

المنتقد ، المجموعة الكاملة (1925)،قسنطينة، أسبوعية، عبد الحميد بن باديس مدير الجريدة.

الميدان، المجوعة كاملة(1937-1938)، قسنطينة، أسبوعية، الحاج الطيب بن حملة صاحب الامتياز

النجاح، المجموعة كاملة، (1919 - 1956)، قسنطينة، مرتين في الأسبوع، عبد الحفيظ بن الهاشمي صاحب لامتياز.

Défense (la), collection complète (1934-1939), hebdomadaire, Alger, dir. Lamine Lamoudi.

Dépêche algérienne (la), 1937.

Dépêche de Constantine (la), 1925, 1937.

Etendard de Bône (l'), 1910.

Flèche (la), 1937.

Humanité (l'), 1920

Ikdam (el), col. Complète (1919-1935), hebdomadaire, Alger, dir. Sadek Denden.

Jurisprudence algérienne, 1865.

Journal de la France islamique, 1913.

Journal officiel de la république française.

Justice (la), col. Complète (1934-1938), hebdo, Alger, dir. Aboulhak.

Liberté (la), col. Complète, (1943-1955), hebdo, Alger, gérant, G. Cristofel.

Lutte sociale (la), col. Compète (1934-1939), puis Algérie Nouvelle (l') col. Complète col. Complète (1946-1955), Alger, réd. A. Ouzigane.

Oran républicaine, 1937.

Ouest-Eclaire, 1918.

Ouma (el), (1934-1939), mensuel, Paris, dir. Messali el Hadj.

Parlement algérien (le), 1939

Presse (la) libre, 1937.

République algérienne (la), suite au journal Egalité (1946-1948), Alger, dir. F. Abbas.

Temps (le), Paris, 1913.

Trait d'union, Alger, 1924.

Voix du peuple (la), col. Complète (1933-1953), mensuel, dir. A. Benahmed.

Voix (la) Indigène, collection complète (1929-1952), hebdomadaire, Constantine, dir. R. Zénati.

Algérie annotée, Décret relatif au recrutement des indigènes, fév. 1912, p.833-836.

Bulletin du comité de l'Afrique française, « Manifeste Jeunes Algériens », Paris, 1912, p.276, 409.

BCAF, Messali Hadj, discours de Bruxelles,

BCAF, « lutte contre l'impérialisme français », tract de l'ENA, 1928.

BCAF, les revendications de l'ENA, 1934.

BCAF, l'Hymne national de l'ENA, 1937.

BCAF, manifeste de L'ENA, 1928.

Bulletin « Rachidia », Alger, 1910

المراجع العربية

الإبراهيمي محمد البشير، الآثار، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

أوملیل علي، الإصلاحية العربية و الدولة الوطنية ، المركز الثقافي العربي، ط.2 الدار البيضاء، 2005.

أركون محمد، الفكر الإسلامي، نقد و اجتهاد، ترجمة هاشم صالح، لافوميك/ م.و.ك.، الجزائر، 1993.

بن العقون عبد الرحمن إبراهيم ، الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر ، 3ج ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986.

بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

بوعزيز يحي، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية و الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

تركي رابح، التعليم القومي و الشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1975.

تنيو نورالدين، هجرة الجزائريين إلى المشرق العربي بين السياسة و الدين (1848-1912)، في سوسيولوجي الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي و الحاضر، كمال فيلالي (تحت اشراف)، مخبر الدراسات و البحوث الاجتماعية ، التاريخية حول الهجرة و الرحلة ، جامعة قسنطينة، 2009.

الجابري محمد عابد، تطور الانتليجنسيا المغربية، الأصالة و التحديث في المغرب، في كتاب: الانتليجنسيا في المغرب العربي، عند القادر جغلول (تحت إشراف)، دار الحداثة، بيروت، 1984.

الجابري محمد عابد ، المغرب المعاصر ، الخصوصية ، الهوية ، الحداثة و التنمية ، موسسة الدار البيضاء ، 1988.

الجابري محمد عابد، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

الجلالي عبد الرحمن ، تاريخ الجزائر العام ، المطبعة العربية، القاهرة، 1954]، ديوان المطبوعات الجامعية، 4ج، ط7، الجزائر، 1994.

جدعان فهمي، أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث،ط2، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1981.

جدعان فهمي، الماضي في الحاضر، دراسات و تشكيلات و مسالك التجربة الفكرية العربي، دار الساقي، بيروت، 1997.

حسنين محمد، الاستعمار الفرنسي، ط4، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986

الخطيب أحمد، حزب الشعب الجزائري، جذوره التاريخية و الوطنية و نشاطه السياسي و الاجتماعي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر،

سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، 4ج، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،

سعد الله أبو القاسم، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، 5 أج، ط. خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2007

سعيد ادوارد، الاستشراق، ترجمة كمال أبو ديب، دار الآداب، بيروت، 2003.

سعيدوني ناصر الدين ، دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر ،العهد العثماني ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 2000.

شريط عبد الله، المشكلة الإيديولوجية و قضايا التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981.

شريط عبد الله، مع الفكر السياسي الحديث و المجهود الإيديولوجي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

صالح هاشم، مدخل إلى التنوير الأوروبي، دار الساقي، بيروت/لندن، 2005.

الفاسي علال، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مطبعة النجاح،ط.5، الدار البيضاء، 1992.

فولغين ف.، فلسفة الأنوار، ترجمة هنريت عبود، دار الطليعة.رابطة العقلانيين العرب، بيروت، 2006.

عبد الرازق علي، الإسلام و أصول الحكم، موفم للنشر، الجزائر، 1988.

العربي ولد خليفة ، الاحتلال الاستيطاني ، مقاربة للتاريخ الاجتماعي و الثقافي : نحو تجديد الخطاب و إشراك الشباب ، منشورات ثالة ، الجزائر ، 2008 .

قاسم محمود، الإمام عبد الحميد بن باديس الزعيم الروحي لحرب التحرير الجزائرية، دار المعارف، القاهرة، 1968.

قنانش محمد، الحركة الاستقلالية في الجزائر ما بين الحربين (1910-1939)، ديوان المطبوعات الجامعية م المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.

قنانش محمد، ذكرياتي مع مشاهير الكفاح ، دار القصبة، الجزائر، 2005.

الطهطاوي رفاعة رافع، تخليص الإبريز في تلخيص باريز، 3ج، موفم للنشر، الجزائر، 1991.

المدني أحمد توفيق، تاريخ الجزائر، المطبعة العربية، الجزائر، 1932.

الميلي محمد مبارك ، تاريخ الجزائر في القديم و الحديث ،تقديم محمد الميلي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ت

الدوريات

ثنيو نورالدين، الأمير خالد الهجرة و العمل السياسي، **مجلة الهجرة و الرحلة** ، مخبر الأبحاث الاجتماعية و التاريخية حول حركات الهجرة، جامعة منتوري، قسنطينة، عدد 1، 2005.

ثنيو نورالدين ، الأرشيف و كتابة تاريخ الجزائر ، **مجلة الهجرة و الرحلة** ، مخبر الأبحاث الاجتماعية و التاريخية حول حركات الهجرة ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، عدد 2 ، أفريل 2008.

الحويلي نصر، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بين الدين و السياسة، المجلة التاريخية المغاربية، تونس، عدد50/49، جوان 1988.

العبادي محمد ، المدرسة التاريخية المغربية الحديثة : الإشكاليات و المفاهيم ، مجلة دراسات **مغاربية** ، الدار البيضاء ، عدد 19 ، 2005.

قنانش محمد، **الأصالة**، عدد 11، نوفمبر/ديسمبر 1972.

دوريات فرنسية

AGERON Charles Robert, l'Emir Khaled petit fils d'Abdelkader fut-il le premier nationaliste algérien ?, revue de l'Occident Musulman, n°2, 1966.

AGERON Charles Robert, F. Abbas et l'évolution politique de l'Algérie musulmane pendant la deuxième guerre mondiale, Revue d'histoire maghrébine, n°4, juil. 1975.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

AGERON Charles Robert, sur la lettre de Khaled au président Wilson, Revue Maghrébine, Tunis, n° 19,20, oct. 1980.

AGERON Charles Robert, Si M'Hamed Benrahal une conscience inquiète dans une Algérie en mutation, **Les Africains**, T.VIII, éd. Jaguar/Jeune Afrique, Paris, 1990, p.313-339.

AGERON Charles-Robert, A propos des archives militaires de la guerre d'Algérie, **Vingtième Siècle. Revue d'histoire**, n° 63, juil. / sept. 1999.

Benchaneb Rachid, le séjour du sayh Abduh en Algérie en 1903, **Stadia Islamica**,n° LIII, 1981.

BENKHIRA Mohamed, un mouvement de rénovation : Islah, revue **Autrement**, n°95, 1987.

BENRAHAL Mohamed, Discours pour l'enseignement de la langue arabe, **Revue Indigène**, Paris, n°148, av./juin, 1921.

BERQUE Augustin, Les intellectuels algériens : la formation orientale (uléma), **Revue Africaine**, 1947.

CAHIERS du Bolchévisme, n° spéciale, mai 1932.

CARRET Jacques, le problème de l'indépendance du culte musulman en Algérie, revue **Afrique et Asie**, 1er tri. 1957,

CARRET Jacques, l'Association des Oulémas réformistes d'Algérie, revue **Afrique et Asie**, n° 43, 1958.

COLLO Claude, l'union populaire algérienne (1937-1938), **Revue Algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques**, déc. 1972.

COLLO Claude, le congrès musulman algérien (1936-1938), **Revue Algérienne des sciences juridiques, économique et politiques**, n°4, déc. 1974.

DESPARMET Joseph, Contribution à l'histoire contemporaine de l'Algérie, la politique des Oulémas algériens (1911-1937), **AF. FR.**, n°7, juil. 1937.

GOUX Jean-Joseph, Progrès de l'histoire, économie de marché, mondialisation, **Esprit**, Paris, n°319, nov.2005.

FEKKAR Benali, La Représentation des musulmans algériens, **Revue du Monde Musulman**, Paris, 1909.

HARBI Mohamed, Messali Hadj (1898-1974) Pionnier malheureux de la révolution algérienne, **les Africains**, t. IX, éd. Jaguar/ Jeune Afrique, Paris, 1990.

JAMMES René, déclaration nette (traduction), revue **l'Afrique et l'Asie**, n°57, 1962.

JANSSEN de Gérard Bousson, La séparation du culte musulman et de l'Etat en Algérie, **revue des Etudes islamiques**, Paris, 1948.

LAOUST Henry, Le réformisme orthodoxe des salafistes et les caractères généraux de son orientation actuelle, **Etudes Islamiques**, 1932.

LECYRF Jean,..... Revue Africaine, 1931.

LIAUZU Claude, Décolonisation, guerre des mémoires et histoire, **Annuaire de l'Afrique du nord**, XXXVII, 1998, CNRS, Paris, 2000.

LIAUZU Claude, Une « Loi contre l'histoire », **le monde diplomatique**, Paris, av. 2005.

LIAUZU Claude, Interrogations sur l'histoire française de la colonisation, revue **Genèse**, Paris, n°46, mars 2002.

MERAD Ali, Origines et voix du réformisme en Islam, **Annales de l'institut d'études orientales**, Alger, t. XVIII-XIX, 1960-1961.

MILLET Philippe, Les Jeunes Algériens, **La Revue de Paris**, nov.- déc. 1913.

SELLAM Sadek, le cheikh Tayeb el Okbi au cercle du progrès, un précurseur d'une laïcité islamique, revue **Naqd**, 1er tri., 1999.

TALEB-BENDIAB Abderrahim, le tri. 1999. congrès musulman 1936. et les zones d'influences des oulémas à travers une carte inédite, revue Archives nationales, n°6, 1977, Alger.

المراجع الفرنسية

ABBAS Ferhat, de la colonie vers la province, le jeune algérien (1930), suivi de Rapport au Maréchal Pétain (av.1941) Granier Frères, Paris, 1981.

ABBAS Ferhat, autopsie d'une guerre, Granier Frères, Paris, 1980.

ABITBOL Michel, Les Juifs de l'Afrique du Nord sous Vichy, Rivenneuve Editions, Paris, 2008.

AGERON Charles-Robert, les algériens musulmans et la France (1871-1919), 2t. , Bouchène, Paris ,2005

AGERON Charles-Robert, de « l'Algérie française à l'Algérie algérienne », 2t. , Bouchène, Paris, 2005.

AGERON Charles-Robert, le mouvement « Jeune Algérien » de 1900 à 1923,(in) Etudes maghrébines, mélanges Charles André Julien, PUF, 1963.

AGERON Charles-Robert, Politiques coloniales, PUF, Paris, 1972.

AGERON Charles-Robert, l'histoire de l'Algérie contemporaine (1871-1954), PUF, Paris, 1979.

AGERON Charles-Robert, L'Algérie algérienne de Napoléon III à de Gaulle, Sindbad, Paris, 1980.

AGERON Charles-Robert, la naissance de l'Etoile nord-africaine, (in), l'Etoile Nord-Africaine et le mouvement national algérien, actes du colloque tenu au centre culturel algérien de Paris, ANEP, Alger, 2000.

ADDI Lahouari, l'impasse du populisme ; l'Algérie : collectivité politique et Etat en construction, ENAL, Alger, 1990.

ALLEG Henry s.dir., La guerre d'Algérie, 3t., Temps Actuel, Paris, 1982.

ARON Robert, les origines de la guerre d'Algérie, textes et documents contemporains, Fayard, Paris, 1962.

AZAN Paul, Recherche d'une solution à la question indigène en Algérie, Augustin Challamal, Paris, 1903.

BADIE Bertrand, les deux Etats : pouvoir et société en terre d'Islam, Fayard, Paris, 1986.

BAUBEROT Jean, Laïcité 1905-2005, entre passion et raison, le Seuil, Paris, 2004.

BENACHENHOU A. l'Etat algérien en 1830, ses institutions sous l'Emir Abdelkader, Imp. EPA, Alger, s.d.

BENHABILES, Cherif, l'Algérie française vu par un indigène, Imp. Fontana, Paris, 1914.

BERNARD-CADI Jean-Yves, Le Colonel Cherif Cadi serviteur de l'Islam et de la République, préf. Jacques Fremeaux, Maisonneuve & LaRose, Paris, 2005.

BLANCHARD Pascal, (s.dir.), Le Paris arabe, La Découverte, Paris, 2003.

BOUGUESSA Kamel, Aux sources du nationalisme algérien, les pionniers du populisme révolutionnaire en marche, Casbah/Editions, Alger, 2000.

BOZZO Anne, Musulmans, Juifs, Chrétiens d'Algérie dans les années trente, regards croisés, convergences au miroir de la relation coloniale (in) Abdelmadjid Chorfi (s.dir.) l'Islam dans l'histoire, Tunis, 1998.

BOZZO Anna, Islam et citoyenneté en Algérie sous la IIIe république, l'exemple des lois de 1901 et 1905. (in) Jean-Pierre Luizard, le choc colonial et l'Islam, les politiques coloniales en terre d'Islam, la Découverte, Paris,

CAMOUS Thierry, Orients / Occidents ,25 siècles de guerres, PUF, Paris ,2007.

CHALIAND G, Guerres et civilisations, Odile Jacob, Paris, 2005.

CHANTOUF Tayeb, l'Algérie politique (1830-1954), OPU, Alger, 2003.

DAOUD ZAKYA, Abdelkrim, l'épopée d'or et de sang, préf. Bruno Etienne, Séguier, Paris, 1999.

DEPONT Octave, l'Algérie du centenaire

DOUTE E., L'Islam algérien en 1900, Alger, 1900.

DUMONT Marie-Jeanne, Paris arabesque, photographies de HAMADI Rodolphe, KHOCHLER Eric, Institut du Monde Arabe et Caisse nationale des Monuments et des Sites, Paris, 1988.

FACI Salah, L'Algérie sous l'égide de la France contre la féodalité algérienne, préf. Maurice Viollette, Impression régionales, Toulouse, 1936.

FAUVET J., Histoire du parti communiste français, vol.1, Fayard, Paris, 1964.

GALLISSO René, Maghreb, Algérie : classes et nation, Arcantère, Paris, 1987.

GAUCHET Marcel, Le désenchantement du monde, une histoire politique de la religion, Gallimard, Paris, 1985.

GELLNER Ernest, Nations et nationalismes, Payot, Paris, 1989.

GRATALOUP C, Géohistoire de la mondialisation, le temps long du monde, Armand Colin ,2007

GRUZINSCKI S, Les quatre parties du monde, histoire d'une mondialisation, la Martinière, Paris ,2004.

GUILLEBAUD Jean-Claude, la trahison des lumières, Seuil, Paris, 1995.

HADDAD Mostapha, l'émergence de l'Algérie moderne, OPU, Alger, 2001

HAMET Ismaël, Les Musulmans français de l'Afrique du nord, préf. A. Le Chatelier, Armand Collin, Paris, 1906.

HARBI Mohamed, Aux origines du FLN, le populisme révolutionnaire en Algérie, Christian Bourgois, Paris ,1975.

HARBI Mohamed, le FLN mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir, Jeune Afrique, Paris, 1980.

HARBI Mohamed, archives de la révolution algérienne, Jeune Afrique, Paris, 1981.

HARBI Mohamed, l'Algérie et son destin : croyants ou citoyens, l'Arcantère Editions, Paris ,1992.

HARBI Mohamed, 1954 la guerre commence en Algérie, Editions Complexe, Bruxelles, 1998.

HELLAL Amar, Le mouvement réformiste algérien : les hommes et l'histoire (1871-1957), OPU, Alger, 2002.

HENRY Jean-Robert & COLLO Claude, le mouvement national algérien par les textes (1912-1954), OPU / l'Harmattan, Alger / Paris, 1981.

HABSBAWM Eric, Nations et nationalismes depuis 1780, Gallimard, 1990.

IHDADEN Zouheir, l'histoire de la presse indigène en Algérie des origines jusqu'en 1930, ENAL, Alger, 1983.

JAUFFRET Jean-Charles (s/d.), La guerre d'Algérie par les documents, t.1 (l'avertissement : 1943-1946), t.2 (les portes de la guerre : 1946-1954), SHAT, Vincennes ,1998.

JULIEN Charles-André, histoire de l'Algérie contemporaine, conquête et début de la colonisation, PUF, Paris, 1965.

JULIEN Charles-André, Pensées coloniales, Sindbad, Paris, 1979.

JULIEN Charles-André, l'Afrique du Nord en marche, nationalisme musulmans et souveraineté française, 2t. Cérès Editions, Tunis, 2001.

JURQUET Jacques, la révolution nationale algérienne et le parti communiste français ,5t. , Editions du Centenaire, Paris ,1973-1981.,.

KADDACHE Mahfoud, la vie politique à Alger de 1919 à 1939, SNED, Alger, 1970.

KADDACHE Mahfoud, histoire du nationalisme algérien, question national et politique algérienne (1919-1951), 2t. SNED, Alger, 1981.

KADDACHE Mahfoud, l'Emir Khaled, documents et témoignages pour servir à l'étude du nationalisme algérien, OPU / ENAL, Alger ,1987.

KADDACHE Mahfoud & GUENANECHE Mohamed , l'Etoile nord-africaine (1926-1937) , documents et témoignages pour servir à l'études du nationalisme algérien ,2éd. , OPU , Alger , 1994.

KADDACHE Mahfoud & GUENANECHE Mohamed, parti du peuple algérien (1937-1939) documents et témoignages pour servir à l'étude du nationalisme algérien, OPU, Alger, 1985.

KORSO (el) Mohamed, structures islahistes et dynamique culturelle dans le mouvement national algérien, 1931-1954, (in) Lettrés , intellectuels et militants en Algérie 1880-1950 ,URASC-Oran, OPU, Alger, 1988.

KOULAKSSIS Ahmed & MEYNIER Gilbert, l'Emir Khaled premier za'im ? Identité algérienne et colonialisme français, l'Harmattan, Paris, 1987.

LACHREF Mostafa, l'Algérie nation et société, 2éd. SNED, Alger, 1978.

LARKIN Maurice, l'Eglise et l'Etat en France, 1905 : la crise de la séparation, Privat, Toulouse, 2004.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

LARCHER E. & RETENWALD G., Traité élémentaire de la législation algérienne, 3t. Alger, 1923.

LETOURNEAU Roger, l'évolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920-1961, Collin, Paris, 1962.

MAHSAS Ahmed, Le mouvement révolutionnaire en Algérie, de la première guerre à 1954, l'harmattan, Paris, 1979.

MANHEIM Karl, Le problème des générations, trad. De l'allemand : Gérard Manger, Nia Perivolapolon, Nathan, Paris, 1990., Paris, 1972.

MASSU la vrai bataille d'Alger, Plon

MAYEUR Jean-Marie, La séparation des Eglises et de l'Etat, Atelier. Paris, 2005.

MERAD Ali, Le réformisme musulman en Algérie (1925-1940), essai d'histoire religieuse et sociale, Mouton & Co, Paris/Labaye, 1967.

MERCIER E., La question indigène en Algérie au commencement du vingtième siècle, Paris, 1901.

MESSALI Hadj, Mémoires, préf. A. BenBella, postface : Ch. A. Jullien, Ch.R. Ageron, M. Harbi, J.C.Lattès, Paris, 1982.

MEYNIER Gilbert, l'Algérie révélée, préf. P.Vidal-Naquet. Librairie Droz, Paris/Genève, 1988.

MONETA Jacob, le parti communiste français pendant l'entre deux guerre, Colin, Paris, 1982.

MONETA Jacob, le PCF et la question coloniale (1920-1965), Maspero, Paris,(1971).

MORAND Marcel, Projet du code musulman algérien, Alger, 1916.

MORAND Marcel, Contribution à l'étude des réformes concernant la situation politique et économique des indigènes algériens, Alger, 1917.

MOREAU Odile, l'Empire ottoman à l'âge des réformes, les hommes et les idées du nouvel « ordre militaire » (1862-1914), Maisonneuve et Larose, 2007.

NAEGELEN, mission en Algérie, Flammarion, Paris, 1962.

NOIRIEL Gérard, Qu'est ce que l'histoire contemporaine, Paris ,1998 .

NOIRIEL Gérard, Etat, nation, immigration M vers une histoire du pouvoir, Belin ,2001.

NOIRIEL Gérard, Introduction à la socio-histoire, la Découverte, Paris ,2006.

NOUSCHI André, La naissance du nationalisme algérien 1914-1962, le Seuil, Paris, 1962.

NOUSCHI André, l'Algérie amère 1914-1994, Maison des sciences de l'homme, Paris, 1998.

NOUSCHI André, les annes retournées, colonisation et décolonisation françaises, Belin, Paris, 2005.

PAUTREMAT Pascal, La politique musulmane de la France au XXe siècle, Maisonneuve et Larose, 2003.

PERRON ---, Balance de la Loi Musulmane, Alger, 1899.

PERRON ---, Islamisme, son institution, son avenir, Paris, 1898.

PERVILLE Guy, Les étudiants algériens de l'université française, 1880-1962, CNRS, Paris, 1984.

PLANCHE Jean-Louis, Sétif 1945, histoire d'un massacre annoncé, Fayard, Paris, 2006.

POULAT Emile, notre laïcité publique, Berg international Editions, Paris, 2003.

RACHAM Belkacem, les musulmans dans l'armée française (1900-1945), (in) l'Histoire de l'Islam et des musulmans en France du moyen Age à nos jours, (s.dir.) M Arkoun, préf. J. Le Goff, Albin Michel, Paris, 2006.

REY GOLDZEIGUER A, Royaume arabe, SNED, Alger ,1977.

REY GOLDZEIGUER A, Aux origines de la guerre d'Algérie ,1940-1943, la Découverte, Paris 2002.

RODINSON Maxime, Marxisme et monde arabe, le Seuil, Paris, 1972.

SANSAN Henri, Laïcité islamique en Algérie, coll. Recherches sur les sociétés méditerranéennes, Centre national de la recherche scientifique, Paris, 1983.

SARRASIN Paul-Emile, la crise algérienne, Cerf, Paris, 1949.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

SERVIER André, le péril de l'avenir, le nationalisme musulman en Egypte, en Tunisie, en Algérie, préf. Maurice Ajam, 3éd. Imp. M Boet, Constantine, 1913.

SIMON Jacques, (s.d.), l'Immigration algérienne en France dès origines à l'indépendance, Paris-Méditerranée, Paris, 2000.

SIMON Jacques, l'Etoile Nord-Africaine (1926-1937), l'Harmattan /CREAC, Paris, 2003.

SIMON Jacques, le PPA (1937-1947), l'Harmattan / CREAC, Paris, 2005.

SIMON Jacques, le MTLD (1947-1954), l'Harmattan / CREAC, Paris, 2003.

SIMON Jacques, Novembre 1954, La révolution commence en Algérie, l'Harmattan / CREAC, Paris, 2004.

SIMON Jacques, Messali Hadj (1898-1974) : la passion de l'Algérie libre, Editions Tiréas, 1998.

SIMON Jacques, Messali Hadj par les textes, Bouchène, Paris, 2000.

SIVAN Emmanuel, Communisme et nationalisme en Algérie 1920-1962, Presse de la Fondation nationale des sciences politiques, Paris, 1976.

STORA Benjamin, Nationalisme algériens et révolutionnaires français au temps du front populaire, Harmattan, Paris, 1987.

STORA Benjamin, Ils venaient d'Algérie, l'immigration algérienne en France, 1912-1992, 2éd., Fayard, Paris, 1992.

STORA Benjamin, Messali Hadj 1898-1974. Hachette, Paris ,2004 .

STORA Benjamin, DAOUD Zakia, Ferhat Abbas,, une autre Algérie, Casbah Editions, Alger, 1995.

VATIN Jean-Claude, l'Algérie politique, histoire et société, Presse de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, Paris, 1983.

YOUSFI M'hmed, le complot (Algérie 1950-1954), ENAL, Alger, 1986.

ZENATI Rabeh, Comment périra l'Algérie française, Attali, Constantine, 1938.

ZENATI Rabeh & Akli, Bounouar, jeune algérien, éd. La Maison des livres, Alger, 1945.

ثنيو نورالدين، قضايا الحركة الإصلاحية عند رابح زناتي و محمد الأمين العمودي، رسالة ماجستير، إشراف أحمد صاري، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، ، قسنطينة، 1997.

زرمان محمد، الأسس النظرية لمنهج التغيير عند محمد البشير الإبراهيمي، رسالة دكتوراه، إشراف العربي دحو، معهد الدعوة و أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر،قسنطينة، 1995.

JACOMINO-LABORIEUX Monique, l'Algérie coloniale 1830-1962. Groupes, cultures, histoires, thèse de doctorat 3éme cycle, dir. André Nouschi, 2t., université de Nice, faculté des lettres et sciences Humaines, 1984.

KORSO Mohamed, Politique et religion en Algérie : l'Islah ses structures et ses hommes, le cas de l'association des Uléma algériens en Oranie, 1931-1945, 2vol. Thèse d'Etat, s.dir. René Gallisso, université de Jussieu, Paris VII, 1989.

RAHAL Malika, l'Union Démocratique du Manifeste Algérien (1946-1956).Histoire d'un parti politique. L'autre nationalisme algérien, thèse de doctorat, dir. Benjamin Stora. Institut d'Histoire du temps présent, Paris, 2007.

SARI Ahmed, l'Association des ulémas musulmans algériens et l'Administration française en Algérie, de 1931 à 1956, thèse de doctorat, s.dir. Emile Temime, Université de Provence, centre d'Aix Marseille, 1990.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الإبراهيمي، محمد البشير: 213، 218، 225، 230، 231، 245، 250، 263، 264، 265، 271، 275، 350، 351.

ابن النهامي، بلقاسم: 44، 55، 57، 62، 297.

ابن باديس، عبد الحميد: 136، 150، 183، 197، 198، 200، 203، 208، 210، 211، 213، 214، 215، 216،219، 221، 223، 232، 243، 244، 251، 267، 268، 269، 270، 271، 272، 273، 274، 285، 289، 290، 303.

ابن بسكر، عيسى: 258.

ابن جدو:258.

ابن حلول محمد الصالح: 158، 319، 341، 356.

ابن حبيلس، الشريف: 46، 54، 55، 57، 58، 62.

ابن حسين، محمد: 172.

ابن حورة، محمد:229، 258، 270، 290.

ابن رحال، محمد:51، 54، 57.

ابن سالم:24.

ابن عبد الوهاب، محمد:197.

ابن عقون، عبد الرحمن بن إبراهيم:17، 68، 212، 258.

ابن لكحل، محمود:113.

ابن الهاشمي، عبد العزيز:214.

أجرون، شارل روبير CH. R. Ageron.:14، 17، 24، 25، 34، 35، 49، 50، 51، 61، 83، 84، 104، 115، 117، 151، 236، 259، 283، 285، 289، 311، 315، 324.

ارسلان، شكيب:126، 139، 140، 142.

أرون، روبير:10، 241 .

أزان، بول Paul Azan:54.

اسماعيل، عمر: 212.

الأشرف، مصطفى: 84.

الأفغاني، جمال الدين:200.

أوزيغان، عمار:132، 161، 165، 146، 155.

أومليل، علي: 195، 204، 206، 211.

أيت قاسي: 45، 267.

"ب"

بادي، برتران Bertrand Badie: 196.

برك، أوغيستن Augustin Berque:198.

بريناند، أرستيد Aristide Briand: 242.

بريهمات(طبيب): 24.

بلانشار، باسكال: 52.

بلغول أحمد:112 .

بلوم، ليون Léon Blum:281.

بوكوشة، حمزة: 144.

بورحلة، أحمد:113 .

بوفرط، بن علي:132.

بوقصة، كمال:107.

بوليفة، السعيد:57.

بوكابوية، رابح:75.

بومزراق، المقراني الونوغي : 75.

بوهالي، العربي: 132

بيتان (المارشال) Pétain: 320

بيوض، إبراهيم: 349.

"ت"

تامزالي، صالح: 24، 45، 319.

تامزالي(الطبيب)[عبد النور]: 341.

"ج"

الجابري، محمد عابد: 196

جدعان، فهمي: 204، 217.

جفال، محمد: 112

جوريس،جان: 119، 242، 333.

جوليان، شارل أندري: 17، 89، 116، 256، 271، 321.

جوفري شارلj.CH.Jauffret: 14، 16.

جونار Jonart :34.

جيرالدي، راوول:57.

جيركي، جاك (J.Jurquet: 16، 108، 112، 117، 131، 160، 161، 162، 164، 360.

جيلالي، محمد:113.

"ح"

حاج حمو:44.

حاج علي، عبد القادر: 112، 113.

الحافظي، المولود بن الصديق:227، 228، 229.

حيّ، محمد:126.

حربي، محمد: 14، 16، 83، 114، 125، 140، 177، 191.

حماة، إسماعيل: 45، 56، 57.

حنين، يحي:172.

"خ"

خالد، الأمير: 17، 57، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 92،93، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 101، 112، 115، 122، 308.

الخطابي، عبد الكريم: 124، 125.

خوجة، حسان:44.

خوجة، لويس: 39، 38، 39.

"د"

دبارمي، جوزيف J. Desparmet: 233،239.

دريدا، جاك:13.

دلوش Deloche: 142.

دندن، الصادق:57.

دوتي،ايتيان E. Doutté:27.

دوريو J. Doriot:124.

دونون J. Donon:27.

دي جانسنس، جيرار بيسر Gerard Busson de Jansses:247.

ديغول، شارل CH. de Gaulle:155، 345، 361.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

"ر"

رودانسون، ماكسيم Maxime Rodenson:196.

روزي، ألبير Albert Rozet:41، 333، 359.

روشي، والبيك Walbeck Rochet:160.

رينان، ارنست Ernest Renan:367.

"ز"

الزاهري، محمد السعيد:197، 214، 267.

زروق، محي الدين: 24، 319.

زكريا، مفدي:139.

زناتي، رابح:236، 237، 238، 239، 240، 267، 297.

الزواوي، أو يعلى:211، 214، 225، 229.

زوينغلي:199.

"س"

ساغور، محمد الأمين:126.

ساطور:267.

سبيلمان، فكتور Victor Spilmann:85، 86، 87.

ستيغ Steeg: 36.

سرفيه، اندري:60، 302.

سراتي Serrati:116.

سطودار، لوثروب Lothrop Stoddard:300.

سطورا، بنجامان:53، 136، 146، 297.

سعد الله، أو القاسم:17، 58، 83، 90، 111، 185، 218، 245.

سعدون، يحي:171.

سعيد، ادوارد:58.

سمون، جاك Jacques Simon: 16، 17، 119، 124، 134، 141، 142، 179، 182، 183.

سيفان، لمانويل Emmanuel Sivan: 111،107، 116، 160، 163.

سينال، اربان Senal Urbain:46.

"ش"

شبيلة، جلالي : 129.

شريط، حابي: 44.

شريط، عبد الله:6، 215.

شوطان، كاميل Camille Chautemps:219، 288.

"ص"

صوالح، محمد:55،57.

صياح، عبد القادر:340.

"ط"

طالب، عبد السلام:55،57.

"ع"

العاصمي، محمد:214، 258، 263، 264.

عباس، فرحات: 144، 272، 273، 274، 297، 298، 299، 302، 304، 305، 306، 307، 308، 309، 310، 311، 312، 313، 314، 315، 316، 319، 320، 321، 322، 323، 324،325، 327، 329، 330، 335، 336، 337، 338، 340، 358، 363، 370، 375، 376، 377، 388،389.

عبد الرازق، علي:200.

عبده، محمد: 105

العقبي، الطيب:219،208، 223، 229، 253، 261، 275، 341، 349، 356.

عماش، عمار: 151.

العمودي، محمد الأمين:136، 199، 219، 220، 221، 230، 234، 235، 249، 258، 267، 279، 230، 281، 282، 290.

"غ"

غاليسو، روني René Galissot:310، 328، 329.

"ف"

فاتان، جان كلود J.C.Vatin: 209، 235، 236، 240.

فاسي، صالح:31، 35، 37، 46، 55، 68، 69.

الفاسي، علال:231.

فكار، بن علي:26، 28، 62.

فيرا، أندري André Ferrat: 131.

فيوليط، موريس:333.

"ق"

قاضي، الشريف:71.

قاضي،عبد القادر: 341.

قايد حمود:24.

قدّاش، محفوظ:16، 17، 105، 109، 122، 127، 129، 133، 150، 151، 159.

قطرابي، عبد الرحمن:75.

قنانش، محمد:17، 104، 105، ، 122، 127، 129، 133، 151.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

"ك"

كاترو : 357، 359.

كاري، جاك Jacques Carret:241، 248، 258.

كالفن، يوحنا Jean Calvin: 199.

كرميه Cremieux:38.

كليمنصو: 80.

كمال، مصطفى:322، 323.

كولاكسيس، أحمد:83.

كولو، كلود:17، 63، 190، 276، 292، 368،373، 374.

"ط"

طالب، عبد السلام:56.

طوريز، موريس Maurice Toréez :131، 356.

"ل"

لارشير Larcher:33، 36.

لوبون، غوستاف Gustave Le Bon:302.

لوغوف، جاك:1

لوثر، مارتن: 199.

لوزو، ألبير Robert Louzon:116.

ليغ، جورج George Leygues:41.

"م"

ماباد Mabed:43.

مارسيه،جورج George Mercier:54.

مانهايم، كارل Karl Mannheim:22، 23.

محساس، أحمد: 122.

المدني، أحمد توفيق:229، 258.

مرّاد، علي:196، 197، 207،271.

مرسلي، الطيب:27، 57.

مرسييه، ارنست E.Mercier:26.

مصالي، الحاج: 85، 95، 111، 112، 114، 115، 120، 123، 124، 125، 126، 128، 131، 136، 139، 140، 141، 142، 146، 147، 149، 151، 154، 155، 157، 158، 168،169، 178، 180، 183، 188،280

موراند، مارسيل Marcel Morrand: 84.

موريتو Maurinaud: 33.

ميسيمي Messimy:41.

الميلي، مبارك: 214، 219.

مينيه، جيلبر: 70، 79، 83.

ميه، فيليب Philippe Millet: 50، 58، 59، 60.

"ن"

نصيح[اسم مستعار]:45، 51، 71.

نواغيال، حيرار: 3، 8.

نورا، بيير:1، 4.

نوشي، أندري: 2.

نوما–ليال Numa- Léal:51، 53، 54.

نهرو، جواهر: 126.

"ها"

هابير، مارسيل Marcel Habert:98.

هجرس، الصادق:172.

هريو Herriot: 122.

هنري، جان روبير:17، 63، 190، 368، 373، 374.

"و"

ولسن، وندرو W. Wilson : 84.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس المحتويات

مقدمة 1

- أهمية موضوع الدولة الجزائرية في البحث التاريخي 2
- في المقاربة و المنهج 5
- إشكالية و إطار البحث 8
- أهداف البحث 10
- دراسة في الأرشيف و المراجع 12
- خطة البحث 17

الباب الأول:الشبان الجزائريون و فكرة الدولة الحديثة 21

الفصل الأول: المسألة الأهلية أو الإصلاح من داخل جهاز الدولة 22

- الجيل المؤسس للوعي السياسي الجزائري الحديث 22
- في المسألة الأهلية 24
- تمثيل المسلمين الجزائريين في المجالس المنتخبة 28
- القضاء و القانون و المجال العام 32
- بين الاندماج و المواطنة 37

الفصل الثاني: الجزائر الفتاة و الثقافة السياسية الحديثة 43

- جوانب من الدولة المدنية الحديثة 43
- الشبان و امتلاك الوعي السياسي 48
- الشبان و الحداثة 55

الفصل الثالث: التجنيد العسكري مطلب للمواطنة 62

- بيان "الشبان الجزائريون" 62
- قانون التجنيد و مسألة السيادة الفرنسية 69

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- التجنيد الإجباري، نحو تعديل وضع المسلمين الجزائريين..؟ 76

الفصل الرابع: الأمير خالد رجل دولة 82

- في شخصية الأمير خالد 82
- ارتياد الأمير خالد إلى المجال العام 86
- خطابه إلى المراجع السياسية 90
- الأمير خالد .. الإرهاصات الأولى لفكرة الدولة 92

خلاصة الباب الأول 101

الباب الثاني: النجم، حزب الشعب و حركة الانتصار.. مشروع الدولة الوطنية 103

الفصل الأول: في مسألة الاستقلال 104

- نجم شمال أفريقيا في كنف اليسار الفرنسي 104
- نحو إعادة التفكير في مضمون الاستقلال الوطني 111
- جمعية نجم شمال أفريقيا .. حدود الاستقلال المنشود 120

الفصل الثاني: ميلاد النزعة الاستقلالية 126

- مؤتمر بروكسيل و الدعوة إلى الاستقلال 126
- برنامج ماي 1933.. ميلاد النزعة الانفصالية 130
- الثلاثينيات و بداية الوعي بمقومات الدولة الجزائرية 135
- نجم شمال أفريقيا، القومية، المؤتمر الإسلامي 139

الفصل الثالث: النزعة الوطنية و إمكانات حزب الشعب الجديدة 146

- لا اندماج و لا انفصال 146
- مصالي الحاج أمام لجنة الإصلاحات 154
- الشيوعيون الجزائريون و المسألة الوطنية 158

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الرابع: الشرعية الدولية و حق الشعب الجزائري في دولة مستقلة 166

- مبررات الدولة في سياق تداعيات ما بعد الحرب العالمية الثانية 166
- معنى الوطن في خطاب حركة انتصار الحريات الديمقراطية 172
- مسألة الدين الإسلامي في خطاب النزعة الوطنية 178
- حقائق الأمة الجزائرية 186

خلاصة الباب الثاني 192

الباب الثالث: الحركة الإصلاحية، استعادة مقومات الأمة الجزائرية 194

الفصل الأول: الحركة الوطنية في سياق الدولة الحديثة 195

- الإصلاح أو البحث عن الدولة 195
- الإصلاح العربي الحديث 198
- الحركة الإصلاحية الجزائرية و مقتضى الحداثة الفرنسية 204
- الحركة الإصلاحية و الشعور بالوطن الجديد 209
- الخلافة و أصول الولاية 214

الفصل الثاني: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كفعل سياسي عام 218

- الاستعمار يستدعي السياسة 218
- نشأة مدلول الإصلاح في الجزائر 223
- جمعية العلماء في ظل قوانين الدولة الجزائرية 232
- سياسة منافية للإستعمار 233
- "الجزائر الفرنسية"، بداية النهاية 237

الفصل الثالث: جمعية العلماء و مسألة فصل الدين عن الدولة 242

- اللائكية في الجزائر..؟ 242
- المسألة الدينية في الجزائر 247

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- الأوقاف ، استعادة المال العام 254
- جمعية العلماء و الخطاب السياسي الجديد 258

الفصل الرابع: المؤتمر الإسلامي، تأسيس الإجماع الوطني 267

- دعوة الشيخ ابن باديس و تداعياتها 267
- حول الأمة الجزائرية .. بين فرحات عباس و ابن باديس 272
- قراءة سياسية في" ميثاق مطالب الشعب الجزائري" 275
- حديث عن دولة جزائرية 279
- المؤتمر الإسلامي، خلاصة التجربة 283

خلاصة الباب الثالث 293

الباب الرابع:البيان والاتحاد الديمقراطي .. نشأة الجمهورية الجزائرية 296

الفصل الأول: الفكر السياسي عند فرحات عباس 297

- الدولة الجزائرية بعمقها التاريخي 297
- الإسلام قيمة حضارية في الدولة الحديثة 301
- فرحات عباس.. الجزائر و مصيرها 307
- قراءة سياسية في "وصيتي السياسية" 311
- رأي علماني في الدين و الدولة 314

الفصل الثاني: بيان الشعب الجزائري 319

- البيان .. عصر جزائري جديد 319
- الاندماج بين الاستحالة و الممكن..؟ 324
- إسلام، عرب و بربر 328
- في سبيل تجاوز الأزمة الاستعمارية 333

الفصل الثالث: النخبة الوطنية أمام لجنة الإصلاحات 340

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- تصريح صيّاح و عباس 340
- أراء و مواقف حول المواطنة 345
- أطروحة "الدومنيون" ونقدها 354
- ما بعد الإصلاحات أو زمن اليقين السياسي 359

الفصل الرابع: الاتحاد الديمقراطي لأحباب البيان الجزائري..تأسيس مشروع الجمهورية الجزائرية 365

- تأسيس أحباب البيان و الحرية 365
- 1946، ملامح الدولة الجزائرية 369
- الدولة في مشروع دستور الاتحاد الديمقراطي لأحباب البيان الجزائري 378

خلاصة الباب الرابع 388

خلاصة و أفاق البحث 390

الملاحق 404

بيبليوغرافيا 418

كشاف بأسماء الأشخاص 438

فهرس المحتويات 448

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية